

وقف شيخ محمد مراد
افندي
١٤٧٨

(حاشية جديدة على التصديقات)
(لعبداه الكليسي الشهير بخواجه زاده)



(مطبعة عامره ده باصمشر)

٥٢٩



Murat Molla Halk Kütüphanesi	
Eski Kayıt No. :	1504
Yeni Kayıt No. :	1199
Tasnif No. :	160

الملك المعبود وما توفيق الابالله عليه توكلت واليه انيب * اعلم اننا نشير بلفظ (ج) الى يتبع ولفظ (هـ) الى هكذا في مقام تصوير الاقيسة وترتيبها للاختصار وصلة يتبع قد تدكر هكذا (ج) من الثاني او الثالث او من اول الاستثنائي او غير ذلك وحينئذ يكون الانتاج من اى شكل وطريق معلوما وكثيرا ما لا يدكر وحينئذ يحتمل على الشكل الاول وبعض المواضع نبدا بالدعوى ونختتم بها حال كونها نتيجة ليسهل ترتيبها وفي بعضها نبدا بالدليل ونختتم بالمطلوب حال كونه نتيجة ونقتصر على ذكره مرة فقط وقد لا ندكره اصلا لظهوره وايضالم ندكر جهات المقدمات معها لكونه تطويلا بلا فائدة اذ ترتيبها من المختلطات سهل عند من يعرف قواعدها وقواعدها ستذكر مفصلة في بحثها فلا حاجة الى ذكرها كما لم ندكر اكثر الاحكام المتعلقة بمسائل المنطق لاغناء الشروح عن ذكرها واما طريق الترتيب من العبارة فلم يبين قط كما ترى ولهذا تصدينا لبيان بيان ما يتعلق به دون بيان ما عداه ثم ان المطلوب قد يدكر في العبارة قبل ذكر الدليل وقد يدكر بعده وقد يقدر ويفهم بقرينة المقام وكذلك فرق الدليل في العبارة اذ لا يوجد في كل المواضع علامة الدليل كاللام وحيث واذ وفان ونحوها لانه قد يكون الصفة والخبر بعد الخبر وعطف البيان ونحوها دليلا مع انه لا يوجد فيها علامته بل يستفاد ذلك بقرينة المقام كما استطاع عليه فلزم عليك ان تدقق في العبارات وتميز الحد الاوسط منها عن غيره من الحدين وتسقطه بتمامه وقت الانتاج بلا زيادة كلمة معتد بها ولا نقصانها ما عدا ما اكتفى عن ذكره كالتفسيرات ودلائل المقدمات ونحوها وتنظر بنظر دقيق حتى تفرق الدعوى من الدليل وبالعكس وتفرق من المقدمات ما يكون بينها مناسبة او منافية وما يكون دليلا لاصل الدعوى او لمقدمة دليلها لانه قد يدكر دليل المقدمة بعد تمام الدليل وقد يدكر في أثناء الدليل عقيب تلك المقدمة وحينئذ يقرر ذلك الدليل على اصل المدعى او لا ويسبق دليل المقدمة بلا ذكره وبعد اثبات اصل المدعى يقرر هو على تلك المقدمة حال فرضها ممنوعة عند المخاطب اذ ما من دعوى ولا مقدمة يستدل عليها بدليل الا ويفرض عد تساميتها او لا ويجرى عليها الدليل بعده لان الدليل يفيد العلم بدلوله بالنسبة الى المخاطب فاذا كان المدلول مسلما عنده لا يفيد شيئا فيكون ذكر الدليل حينئذ عيبا فلا بد ان يفرض



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي زين عبادته بالمنطق الفصيح * واعزهم بالنصرة والدين الصحيح * والصلوات والسلام على سيدنا محمد صاحب الوجه الصحيح * وعلى آله واصحابه الذين اقتفوا اثره في الجزئيات والكليات ففازوا بالاجر الرحيم (وبعد) فيقول المفتقر الى ربه المنان عبدالله بن عبد الرحمن الكليسي الشهير بخواجه زاده * نال من الخير ما اراده * اني لما رأيت كثيرا من الطلبة يجتهدون في معرفة طريق استخراج الاقيسة من العبارات ويرغبون لها غاية الرغبة ولا يجدون لها طريقا مع ان ترتيبها الزم * واجراؤها في العبارات اهم * اذ الغرض من البحث عن القياس هو ترتيبه واجراؤه فيها لا معرفة اسمه اردت ان اكتب اوراقا مشتملة على الاقيسة المستنبطة من عبارات التصديقات * وعلى الكلام المتعلق بها موضحة لعبارتها كاشفة للغطاء عن وجهها ليسهل استخراج نفائس الاقيسة التي احتجبت تحت جلايب العبارات * راجيا من الله تعالى ان يجعلها خالصة لوجهه الكريم * موجبة للفوز بجنتان النعيم * ومن العلماء ان لا ينظروا تقصيراتها لاني كتبتها في ضعف حال واختلال بال وهما انما شرع في المقصود بعون الله

عدم تسليمية كل الدعاوى والمقدمات التي لها دلائل ولا ثم تجري عليها على ما لا يخفى نعم قد يورد على المدعى المسلم على صورة الدليل لكنه ليس بدليل بل تنبيه لانه لا يفيد العلم به بل يوضح ما علم وذهل عنه (ثم اعلم ان القياس اما اقتزائي واستثنائي ولكل منهما بيان مفصل سيجي في بحث القياس ان شاء الله تعالى لكننا ذكرناه اجالا ليكون توطئة للترتيبات الآتية فنقول للاقتزائي اشكال اربعة سواء كان حليا او شرطيا ولكل منها متعارف وغير متعارف اما متعارف الاول منها فهو ان يكون الحد الاوسط اى المكرر بين مقدمته محكوما به في الصغرى بتمامه ومحكوما عليه في الكبرى كذلك ومتعارف الرابع عكس هذا ومتعارف الثاني هو ان يكون الاوسط محكوما به فيهما بتمامه ومتعارف الثالث هو ان يكون الاوسط محكوما عليه بتمامه فيهما واما متعارف الاول فهو ان يكون متعلق المحكوم به في الصغرى محكوما عليه بتمامه في الكبرى بشرط ان يكون مجموعا للمقدمتين متغايرين صورة ومعنى ليخرج عنه المساواة وسيجي بيانها وان كان متعلق المحكوم به في الصغرى محكوما به بتمامه في الكبرى فهو غير متعارف الثاني وان كان متعلق المحكوم عليه في الصغرى محكوما عليه بتمامه في الكبرى فهو غير متعارف الثالث وان كان متعلق المحكوم عليه في الصغرى محكوما به بتمامه في الكبرى فهو غير متعارف الرابع ٣ واما ان كان بعكس المذكورات فيسمى غير متعارف الغير المتعارف يعنى ان كان المحكوم به في الصغرى متعلقا المحكوم عليه في الكبرى مثلا يسمى غير متعارف غير متعارف الاول كما في حديث (الدنيا جيفة وطلابها كلاب) (ج) طلاب الدنيا كلاب فان الاوسط في هذا الحديث قد كان مجموعا في الصغرى ومتعلقا لموضوع الكبرى وهو الجيفة لان ضمير طلابها راجع اليها على ما لا يخفى وهكذا في الثلثة الباقية والحاصل انه ان ذكر لفظ المتعلق وقت التعبير في الصغرى يسمى غير المتعارف وان ذكر في الكبرى يسمى غير المتعارف الغير المتعارف ٢ اى شكل كان وقد يعبر بلفظ القيد موضع لفظ المتعلق لئلا يزداد فهمها وامثلتها سيجي كثيرا الامثلة غير متعارف غير متعارف غير الاول فانها قليلة واما غير متعارف الاربعة وغير متعارف غير متعارف الاول فكثير خصوصا الاول لكننا بينا كونه من الغير المتعارف او كونه من غيره في بعض المواضع وتركنا في بعضها فعلى هذا يكون تسميتها هكذا انما هو لعدم تكرر الاوسط فيه بتمامه على المتعارف منه لالكونه اقل استعمالا

اول كونه غير مقبول عندهم اذ هو مقبول عندهم كالتعارف واكثر استعمالا منه على ما استعرفه (للاستثنائي طرق اربعة ايضا اولها ان تورد قضية شرطية متصلة موجبة لزومية وتجعل عين الدعوى تاليا والدليل مقدماته فيها وتستثنى عين مقدم وينتج عين التالى الذى هو المطلب هذا متعارفه وان قدم التالى على المقدم او قدم المقدمة الاستثنائية على الشرطية في هذه الصورة يكون غير متعارفه لكن ان قدم الاستثنائية على الشرطية يترك لفظه لكن لانها تنجى لدفع الشك الكائن في الشرطية التي قبلها وهو انما يكون اذا ذكرت الاستثنائية بعدها واما اذا ذكرت قبلها فلا لان حرف الاستثناء لا بد ان يستدرك ما بعده عما قبله ويدفع الاحتمال الناشئ مما قبله كما بين في محله وثانيها هو ان تورد ايضا قضية شرطية متصلة موجبة لزومية وتجعل نقيض المدعى مقدماتها والدليل تاليا وتستثنى نقيض التالى وينتج نقيض المقدم الذى هو المطلوب وهو متعارفه واما غير متعارفه فهو غير متعارف الطريق الاول بعينه اعنى الوجهين المذكورين فيه وقد يكون ٣ في الطريق الثاني نقيض الدعوى تاليا والدليل مقدماته ويستثنى نقيض المقدم وينتج نقيض التالى على عكس متعارفه ويكون هذا ايضا من غير متعارف الطريق الثاني وغير مشهور ومتى لم يستقم المعنى من متعارفه يرتب من هذا القياس اعنى من الوجه الثالث من الوجوه الثلثة لغير متعارف الطريق الثاني وقد يقرر منها معاودة الشرط فيه يكون لو ولولا غالبا وكثيرا ما يكون فيه التالى مقدماتا على المقدم وحينئذ يكون خلاف المتعارف من وجهين وسيجي امثلتها كثيرا فتدبر وثالثها هو ان تورد منفصلة مانعة الجمع وتجعل نقيض الدعوى احدا جزئيا والجزء الآخر هو الدليل وتستثنى عين احدا جزئيا اعنى الدليل وينتج نقيض الآخر الذى هو المطلوب ورابعها ان تورد منفصلة مانعة الخلو وتجعل عين المدعى جزأها والجزء الآخر هو الدليل ايضا ويستثنى نقيض احدا جزئيا وينتج عين الآخر الذى هو المطلوب وهذا متعارفه فمما واما غيره فلو كان لكان يتقدم الاستثنائية على الشرطية لكنه نادر غير ملائم للاثبات واما كونه يتقدم التالى فلا يمكن فيها لان مقدم المنفصلة لا يمتاز عن تاليها بحسب الطبع كما استعرف (ثم اعلم انه ان كان احدى المقدمتين المذكورة مشتملة على طرفي المطلب باسرها يكون من الاستثنائي كما يكون من اذا كانت مشتملة على نقيض المطلب واما اذا كانت مشتملة على حد طرفيه يكون من الاقتزائي

٣ وقد يكون الاوسط قيدا في المقدمتين معا في الاشكال كما استعرفه من مادته لكنه نادر لا يعتد به
٢ لا يقال القياس الكائن من الغير المتعارف الغير المتعارف منارف لقاعدتهم لانهم قالوا بان المقدمة المشتملة على موضوع المطلب تكون صغرى وعلى محموله تكون كبرى وفيه اشتغال الكبرى على موضوعه مع انها لا تكون صغرى بل كبرى لاننا نقول الكبرى فيه مشتملة على محمولها والصغرى مشتملة على موضوعها كما قالوا غاية ما في الباب يكون الصغرى مشتملة على قيد الموضوع والموضوع ذكر في الكبرى مع الاوسط فلا يضر تلك القاعدة كما كان الامر بعكس ذلك في الغير المتعارف على ان ذلك خاص بمثل هذا النوع من القياس فيكون تلك القاعدة ٢

٢ مطردة جميع انواع القياس ما عداها ولهذا يسمونه غير المتعارف او غيره كما اشرنا اليه في بيان وجه تسميته به فتذكر
٣ وامثلة هذا النوع للطريق الثاني كثيرة ومن جعلتها قوله تعالى (ولو ادفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الارض ولكن الله ذو فضل على العالمين) الآية والمطلب فيها وهو لم تفسد الارض قد كان نقيضه اعنى لفسدت الارض تاليا في الملازمة المذكورة وهى قوله ولولا دفع الله الناس آه واستثنى ما يستتبع نقيض مقدمها ويستلزمه اعنى قوله ولكن الله ذو فضل ايذا باننا تعالى متفضل في ذلك الدفع من غير ان يجب عليه ذلك وان فضله تعالى غير منحصر فيه بل هو فرد من افراد فضله العظيم كانه قيل ولكن الله يدفع فساد بعضهم ببعض وانتج نقيض التالى اعنى ٣

والاشتمال قد يكون بذكر عين الشيء وقد يكون بذكر مساويه وقد يكون بذكر ما يصح حمله عليه فليس المراد من الاشتمال هو ذكر الشيء بعينه كما توهم وان لم تشتمل احدهما على شيء من مطلوب ونقيضه يكون من الاستثنائي وحينئذ يكون تلك المقدمة احد طرفي المقدمة الشرطية والمدعى طرفا آخر لها كما يظهر من الترتيبات الآتية وكذلك الحد الاوسط قد يذكر بعينه فيهما وقد يتركب عما يساويه وقد يتركب حال كونه في احدهما ضميرا وفي الاخرى ظاهرا وهو وان لم يكن مقيدا بشيء يكون النظر اليه فقط في التكرار وان كان مقيدا به فينظر الى قيده فان كان قيده في المقدمتين متبعا بتكرار مع قيده ويسقط معه في النتيجة وان كان قيده فيهما متغايرا لا يعد تكرارا ولا يكون حدا اوسط فلا يسقط فيهما وان تكرر بعينه فيهما المتغاير القيود وتغاير القيود يوجب تغاير المقيد بهما (فان قلت الاعتبار في التكرار اما الى لفظ الحد الاوسط او الى معناه او الى كليهما معا فان كان الاعتبار فيه الى لفظه فقط يتخلف في مادة يتكرر فيها لفظ الاوسط مع صدق المقدمتين والحال انه لا يصدق النتيجة فيهما كما في قولنا زيد مؤمن وكل مؤمن في الجنة فانهما مقدمتان صادقتان تتيجان من الاول ان زيدا في الجنة مع انه كاذب اذ لا يحكم على شخص بعينه انه في الجنة سوى النصوص عليه كما بين في محله وكما في قولنا الطلاق موقوف على النكاح والنكاح موقوف على اذن المرأة (ج) الطلاق موقوف على الموقوف على اذنها والموقوف على الموقوف على اذنها موقوف على اذنها فهذا القياس المركب اعني المساواة جميع مقدماته ومقدمته الاجنبية صادقة مع كذب نتيجته وهي ٩ الطلاق موقوف على اذن المرأة لصدق نقيضه في الواقع وهكذا اختاله وحينئذ يصدق الدليل بدون صدق النتيجة وهو محال لان صدق الملزوم بدون صدق اللازم باطل اذ اللازم هو ما يمنع انفكاكه عن الملزوم وان كان الاعتبار في التكرار الى معنى الاوسط فقط فلا يصدق قياس من الشكل الاول اصلا لان معنى الاوسط فيه لم يتكرر اذ معناه في الصغرى هو المفهوم وفي الكبرى هو الافراد لانه في الصغرى محمول وفي الكبرى موضوع ومن القاعدة المقررة عندهم انه يراد من الموضوع الذات اي الافراد ومن المحمول الوصف اي المفهوم وهما متغايران فلا يتركب الاوسط في مادة اصلا في الاول ولا في الرابع ايضا وهو ظاهر وان كان الاعتبار الى كليهما

معايير الفساد الثاني ايضا فالاعتبارات الثلاث لا تخلو عن البطلان (قلت الاعتبار فيه الى تكرار اللفظ اي نختار الشق الاول منها وما ذكرته من مواد النقص وامثالها لا يتكرر لفظ الاوسط فيها فليست بقياس وان كان صورتها صورته لان فيها قيودا محذوفة متغايرة اذ التقدير في صغرى القياس الاول هو ان زيدا مؤمنا في الظاهر والآن وفي كبراه وكل مؤمن في العاقبة كائن في الجنة ولفظ المؤمن الذي هو على صورة الاوسط لم يتكرر في الحقيقة لتغاير قيوده وتغايرها يوجب تغاير المقيد كما عرفت وكذا التقدير في صغرى المادة الثانية هو ان الطلاق موقوف على النكاح الموجود الكائن وفي كبراه ان النكاح المعدوم الكائن في المستقبل موقوف على اذنها فان النكاحان اللذان على صورة الاوسط متغايران ايضا لتغاير قيودهما فلا يكونان في الحقيقة قياسا وهكذا الكلام في نظائرهما وكل مقدمتين يتكرر فيهما اللفظ ظاهرا ولم تصدق نتيجتهما مع سلامة الصورة والمادة فلا محالة يكون لذلك اللفظ قيود متغايرة محذوفة فيجربى فيه الجواب المذكور (ثم ان القياس اما بسيط او مركب لانه ان حصل المطلوب من ترتيب قياس واحد مركب من مقدمتين فقط بلا احتياج الى ضم شيء اليه يكون بسيطا سواء كان اقترانيا واستثنائيا وان لم يحصل المطلوب من ذلك فقط بل احتياج الى ضم مقدمة اخرى اليه يكون مركبا لكن المقدمة المضمومة اليه ان رتبته معه من الاقتراني تفرض النتيجة المستخرجة من القياس الاول صغرى وتضم هي اليها كبرى مذكورة او مطوية وهكذا يعمل الى ان يحصل المطلوب واما اذا رتبته المقدمة المضمومة اليه من الاستثنائي تفرض نتيجة الاول مقدمة شرطية له وتضم اليها المقدمة الاستثنائية مذكورة كانت او مطوية وحينئذ يكون من متعارفه او تفرض تلك النتيجة مقدمة استثنائية له وتضم اليها المقدمة الشرطية مذكورة او مطوية ايضا وحينئذ يكون من غير متعارفه فينتج نتيجة ان كان هو المطلوب فيها والا فكذلك العمل وهم جرا الى ان يحصل المطلوب فان ذكرت نتيجة كل عقوبة في اللفظ يسمى مركبا موصول النتائج وان لم تذكر النتيجة في اثناء القياس في اللفظ بل تبقى في النية ويضم اليها المقدمة الاخرى يسمى مركبا مفصولا سواء كان اجزا وهما متعارفة او غير متعارفة او بعضها متعارفا وبعضها غير اقترانيا كان او استثنائيا وقد يكون مركبا استثنائيا بتعدد المقدمات الاستثنائية او بتعدد الشرطيات

٥ كما ستعرفه من الجواب وهو الظاهر نعم يرد عليه ذلك لو كان النكاحان متحدين صورة وحقيقة وليس كذلك اذ على تقدير اتحادهما يكون ذلك قياسا صادقا والنتيجة ايضا صادقة على ذلك التقدير ويحجب ايضا بان المناقشة في المثال ليس من دأب المحصلين مع ان المادة الواحدة كافية في تمثيل النقص على ما لا يخفى وهنا كلام يعرف بالتأمل فتأمل

٣ فلا يفسد الارض والمقدمتان لهذا القياس مذكورتان الا ان المقدمة الاستثنائية ليست مذكورة صريحا بل ذكر ما يستلزمها ويستتبعها لان كونه تعالى ذاتا فصل يستلزم دفعه الناس بعضهم ببعض وهو ظاهر فعمل متدانه قد يذكر دليل المقدمة الاستثنائية مقامها فيكون كأنها مذكورة ضرورة ان تحقق الملزوم يوجب تحقق اللازم كما ستعرفه ايضا فلا تغفل

٩ قيل هذه النتيجة ليست بكاذبة لان المراد باذنها للنكاح هو اذنها فيكون معناها الطلاق موقوف على اذنها للنكاح وهو صادق اجيب بان اذنها ليس موقوفا عليه للطلاق ولا للنكاح الذي يتوقف عليه الطلاق لان ما يتوقف عليه الطلاق هو النكاح الموجود وهو لا يتوقف على اذنها وانما المتوقف على اذنها له هو النكاح المعدوم

ثاني مع كونه غير المتعارف كما سيجي تحقيقه وامثله ويستفاد من هذا ان المطلوب
اخص من النتيجة اذ كل مطلوب نتيجة وبعض النتيجة ليست بمطلوب لان
النتائج الكائنة في اثناء المركب نتيجة وليست بمطلوب والمطلوب لا يتعدد
في قياس واحد بسيطاً كان او مركباً واما النتيجة فتعدد في المركب ومساو
للمدعى اذ كل مطلوب مدعى وبالعكس وقد يقال ٢ ان المطلوب والنتيجة
والفرع كلها الفاظ مترادفة وحيث يكون كل واحد منها اعم من المدعى
فعلى هذا لا بأس باطلاق المطلوب على المقدمة المنظورة فيها وعلى النتائج
وايضاً كل موضع يصلح ان يرتب فيه من الاقترازي يصلح ان يرتب فيه الاستثنائي
ايضاً من الطريقين الاولين مطرداً وقد يرتب من الاخيرين ولا يعكس
اذ قد يصلح ان يرتب من الاستثنائي ولا يمكن ان يرتب فيه من الاقترازي
لكن الترتيب من الاقترازي عسير ومن الاستثنائي يسير ولهذا ذكرنا ترتيب
الاقترازي في جميع مواضع سوى ما كان معلوماً بالمقايضة وتركنا الترتيب
من الاستثنائي كثيراً فاحفظ ماتلي وما يتلى عليك من القواعد فانه ينفعك
جداً ولما لم يكن التصديقات كتاباً مستقلاً برأسه بل النصف الاخير للكتاب
المشتمل عليها وعلى التصورات وكونه كذلك يقتضي ان لا يكتب البسملة فيها
مع ان القوم يكتبونها ويجرون الكلام عليها المتعلق بها خصوصاً في بلادنا
لان علماءنا يدرسون اولاً طرف التصديقات ثم يدرسون الطرف الآخر اعني
التصورات فصارت كأنها كتاب مستقل برأسه اردنا ان نذكر الكلام المتعلق
بترتيب البسملة فقط ولم نتعرض للكلام المتعلق بغيره لما قلنا ولا غناء للكتب
عن البحث عنه فنقول تصدير الكتب بالبسملة انما هو للامثال بالحديث
المشهور للبسملة وهو قوله عليه السلام (كل امرئ ذي بال لم يبدأ بالبسملة فهو
ابترأوا قطعوا واجزم) على اختلاف الروايات وحاصل مفهومه ان كل ما هو
من افراد امر ذي بال يلزم ان يتبدأ بيسم الله وهو قاعدة كلية شاملة لجميع
الكتب التي هي امر ذي بال يحكم على كل منها بمحمولها بواسطتها لان
كل واحد من افراد الكتاب التي هي الافراد الشخصية لموضوع هذه القاعدة
يجعل مع محمولها دعوى وتكون تلك القاعدة بصورة كبرى لها ويثبت بها
المطلوب وهكذا التقدير في جميع القواعد الكلية مثلاً قول الخويين كل
فاعل مر فوع قاعدة يؤخذ كل واحد من افراد الفاعل الذي هو موضوعها
ويحكم عليه بمحمولها وتكون هي بصورتها كبرى لها (هـ) زيد فاعل

٣ والحاصل ان قيد
الحيثية معتبر في مثله
فيجوز اطلاق كل واحد
منها على الآخر لكن
لا من حيث هو هو بل
من حيث اتصافه
بوصف آخر وحيث
يجوز اطلاق المدعى
والمطلوب على
المقدمات ايضاً من
حيث كونها مدعى
ومطلوباً لا من حيث
كونها مقدمات على ما
لا يخفى

وكل فاعل مر فوع (ج) زيد مر فوع وهي المطلوب وهكذا الحكم في سائر
جزئيات الفاعل والحاصل ان القواعد الكلية كافية في اثبات حل محمولها
على افراد موضوعها ولهذا عرفت فوها بالانها قضية كلية ٧ تستنبط منها احكام
جزئيات موضوعها والمراد من احكامها هي محمول تلك القاعدة وكيفية
الاستنباط هي ما ذكرناه آنفاً فذكر فعل هذا يستنبط دعوى شخصية في
صدر كل الكتاب ويستدل عليها بمحصل الحديث المذكور حال كونه كبرى لها
(هـ) هذا الكتاب يلزم ان يتبدأ بيسم الله لان هذا الكتاب امر ذي بال وكل امر
ذي بال يلزم ان يتبدأ بالبسملة بناء على ما فهم من الحديث (ج) المطلوب المذكور
والمقدمات منظور فيهما لانه يمكن ان يقال لا نسلم كون هذا الكتاب امر ذا بال
او كون كل امر ذي بال يلزم ابتداءه بالبسملة فيلزم علينا اثباتها صغراً
بالدليل المطوى وكبراً ببعض الحديث المذكور (هـ) هذا الكتاب امر
ذو بال لان هذا الكتاب قد تلقته العلماء بالقبول ولم يردوه وكل ما تلقته العلماء
بالقبول ولم يردوه فهو امر ذو بال (ج) تلك الصغرى وكذا كل امر ذي بال يلزم
ان يتبدأ بالبسملة لان كل امر ذي بال لو لم يتبدأ بها لكان ابترأوا لكن التالي باطل
اذ المق كونه ليس بابترا (ج) من ثانی الاستثنائي نقيض المقدم وهو تلك الكبرى
فقد ثبت المدعى ومقدمته فصارت بديهية عند المدعى فعارض سائل على ذلك
المدعى المدلل بناء على حديث الحمدلة وهو قوله عليه السلام (كل امرئ ذي بال
لم يبدأ بالحمدلة فهو ابتر) وقال هذا الكتاب لا يمكن ان يتبدأ بالبسملة لانه يتبدأ
بالحمدلة وما يتبدأ بالحمدلة لا يمكن ان يتبدأ بالبسملة (ج) ٦ من متعارف اول الاول
او ثانيه مطلوب السائل اعني نقيض مطلوب المدعى ويرتب هذا من الشكل
الثاني ايضاً بعكس الكبرى (هـ) هذا الكتاب لا يمكن ان يتبدأ بالبسملة لانه يتبدأ
بالحمدلة وما يتبدأ بالبسملة لا يمكن ان يتبدأ بالحمدلة (ج) من غير متعارف
غير متعارف اول ضروريه ذلك المطلوب ويرتب ايضاً من غير متعارف الاول
(هـ) هذا الكتاب لا يتبدأ بالبسملة لانه يتبدأ بالحمدلة والحمدلة غير البسملة (ج)
من اول الاول او من ثانيه ذلك المطلوب ومثل هذا يرتب من الثاني ايضاً
ففسد عليه ويجوز ان يرتب من اولي الاستثنائي ايضاً وهو ظاهر ففسد
وانما قلنا من اوله او ثانيه بالترديد اشارة الى ان مثل هذا المقام مفوض الى
اعتبارك ٩ ان اعتبرت معدولة تكون القضية اي الكبرى موجبة ويكون من
اول الاول وحيث لا يرتب من الثاني لاتقاء شرطه وان اعتبرت سالبة

٧ فقد علم من هذا ان
القاعدة لو لم توصف
بالكلية لتضمنتها لانه
داخلة في مفهومها
كما ترى فتكون هي
صفة كاشفة وموضحة
لها لا احترازية تأمل
معد

٦ ويقرر من متعارف
الثاني ايضاً (هـ) لانه
يتبدأ بالحمدلة وما يتبدأ
بالبسملة لا يتبدأ بالحمدلة
(ج) المطلوب معد

٩ فلم منه ان القضية
الواردة على صورة
السالبة مبنية على
الاعتبار فيكون من
الاول والثاني بل من
الرابع كما سيجي ولشئ
هذه القاعدة اخترعوا
المعدولة فكان ذلك
توسيعاً لنا وسيظهر
قائدته ايضاً معد

تكون سالبة ويكون من ثانی الاول وحيث يجوز ان يرتب من الثاني ايضا
وهكذا المطلوب وفي بعض المواضع لا يمكن فيه اخذها معدولة وفي بعضها
لا يمكن السلب وفي بعضها يجوز ان معافا اعتبارا بمقتضى المقام مع مراعات
شروط الاقيسة وكبرى هذا القياس ظاهرة سواء كانت للاول او للثاني
ضرورة استنزاج الابتداء بالسمة عدم الابتداء بالجدلة وبالعكس ايضا
اذ البدأ آتی يطلق على ما ليس قبله شيء ولا شك ان البدأ باحدهما بهذا
المعنى يتنافى البدأ بالآخرى واما الصغرى فتظور فيها يحتمل ان يمنعها
المعلل فدليلها هو كالدليل الذي استدله المدعى على مدعاه اعني حاصل
حديث الجدلة (هـ) هذا الكتاب يتبدأ بالجدلة لانه امر ذوبال وكل امر
ذی بال يتبدأ بالجدلة (ج) تلك الصغرى واثبات صغرى هذا القياس
وكبراه مثل اثبات المدعى صفراء وکبراه فيما مر بلافق اعني ثبت
الصغرى من اول الاول بدليل التلقی والكبرى من ثانی الاستثنائي
بدليل لزوم الابترية فلا تغفل فقد ثبت التعارض بين هذين الحديثين
المشهورين فلم يثبت دعوى المدعى وهي كون السمة مبتدأ به فاجاب ٦
عنها بتسليم الصغرى المدللة ومنع الكبرى التي هي ظاهرة على زعم
السائل باننا لانسلم ان ما يتبدأ بالجدلة لا يمكن ان يتبدأ بالسمة وبالعكس
لم لا يجوز ان يكون المراد من الابتداء المذكور في الحديثين ابتداء عرفيا وهو
ما يكون قبل المقصود او ابتداء اضافيا وهو ما يكون اول بالنسبة الى الشيء الثاني
او الحقيقي في السمة والعرفي او الاضافي في الجدلة وحيث يجوز ان يتحقق
الابتداء آن في الواقع فلا يتعارضان وانما يكون كما قلت لو كان البدأ منحصرا
في الحقيقي وليس كذلك لانه مشترك بين الحقيقي والعرفي والاضافي او
حقيقة في الحقيقي ومجاز في الآخر وهو الظاهر فحق وجد القرينة المانعة
عن ارادة البدأ الحقيقي والموجبة لارادة ما عدا ما عدا وههنا وجدت
تلك القرينة وهي تعارض الحديثين وان كان المتبادر منه هو البدأ الحقيقي
كما فصل في محله هذا هو تقرير المعارضة المذكورة بالتفصيل واما اجمالها
(فهـ) حديث السمة معارض لحديث الجدلة لان حديث السمة يقتضي كون
السمة مبتدأ به وحديث الجدلة يقتضي كون الجدلة مبتدأ به وما يقتضي
كون السمة مبتدأ به معارض لما يقتضي كون الجدلة مبتدأ به (ج) المطلوب
المذكور وهذا القياس قياس بسيط له صغريان يسمى بالتركي حفته صغرا الى

٦ هذا على تقدير كون
تقرير دليل ابتداء السمة
اولا وتقرير دليل ابتداء
الجدلة على طريق
الاعتراض ثانيا كما هو
الظاهر والموافق
لترتيب الخطي ويجوز ان
يكون الامر بالعكس اي
يجوز ان يقرر دليل ابتداء
الجدلة اولاً ويعارض
عليه بدليل ابتداء
السمة فعلى هذا يكون
التقرير والترتيب
والسؤال والجواب
على الطريق المذكور
على ما لا يخفى ولا يلزم
في هذه المعارضة ذكر
الحج في العبارة بل هي
جارية مطلقا لكونها
مبنية على حديثه
كما عرفت

ويرتب في مثل هذا اي فيما يرتب هذا القياس اربعة اخرى ايضا فيصير
المجموع خمسة احدها هو هذا المذكور وثانيهما مركب موصول النتائج وثالثها
مركب مفصولها ورابعها بسيط له صغرى واحدة وخامسها اثبات كبرى
هذا البسيط لان كبراه تكون منظورا فيها دائما لكن هذه الخمسة
في المآل سبعة لان كل واحد من القياسين المركبين مركب من بسيطين
وهذه الخمسة كلها من الشكل الاول ولا يقرر من غيره اذا كانت الصغريان
موجبتي او احدهما موجبة والاخرى سالبة مع ايجاب المدعى واما اذا
كانت احدهما موجبة والاخرى سالبة مع سلب المدعى تعتبر السالبة
معدولة ليوحد شرط الاول ويرتب الخمسة المذكورة منه ويجوز في مثله
ان يبقى السالبة على حالها سالبة ويجعل احدي الصغريين صغرى واخرهما
كبرى ويكون من الشكل الثاني ايضا وحيث يصير الاقيسة ستة اعني الخمسة
المذكورة من الاول وواحد من الثاني فيكون في المآل ثمانية واما بيان ترتيب
الاربعة الباقية من الخمسة (فهـ) حديث السمة معارض لحديث الجدلة لان
حديثها يقتضي كون السمة مبتدأ به وما يقتضي كونها مبتدأ به معارض لما
يقتضي كون الجدلة مبتدأ به (ج) حديث السمة معارض لما يقتضي كون
الجدلة مبتدأ به وما يقتضي كون الجدلة مبتدأ به حديث الجدلة (ج) من الغير
المتعارف ذلك المطلوب ايضا وهو مركب مفصول النتائج وكذا حديثها
معارض لحديث الجدلة لان حديثها يشعر بكون السمة مبتدأ به وما يشعر
بكون السمة مبتدأ به معارض لما يشعر بكون الجدلة مبتدأ به وما يشعر
بكون الجدلة مبتدأ به هو حديث الجدلة (ج) ذلك المطلوب ايضا وهو
مركب مفصولها وكذا حديثها معارض لحديث الجدلة لان حديثها
يشعر بكون السمة مبتدأ به وما يشعر بكون السمة مبتدأ به معارض
لحديث الجدلة (ج) ذلك المطلوب ايضا وهو بسيط له صغرى واحدة
لكن كبراه نظرية اثباتها (هـ) ما يشعر بكون السمة مبتدأ به معارض
لحديث الجدلة لان ما يشعر بكونها مبتدأ به معارض لما يشعر بكون
الجدلة مبتدأ به وما يشعر بكون الجدلة مبتدأ به هو حديث الجدلة (ج)
من الغير المتعارف تلك الكبرى وهذه هي الخمسة المذكورة ويحصل من
عكسه ايضا اقيسة خمسة اعني حديث الجدلة معارض لحديث السمة
مثل الترتيب المذكور يعلم بالمقايسة عليه ٧ هذا هو الترتيب في مقام السمة

٧ والحاصل ان ترتيب
الاقيسة في مقام السمة
اكثر من ان يخص
والمناسب منه هو ما ذكرنا
لا غير لما قلنا

وخذ هذا ولا تنظر الى ما رتب فيه من استخراج الدعوى منه والاستدلال عليها بمفهوم الرحمن الرحيم لانه اختراعى لادليل عليه ولا يلزم العقل يعرفه من له طبع سليم وان كان ظاهره على صورة القياس (فان قلت القياس المشهور بحقيقته صغر الى ليس باستثنائي لانه لم يشتمل طرفي المطلوب باسرها في مقدمة واحدة منه وهو ظاهر ولا باقتزائي لانه يشتمل فيه المقدمة الواحدة موضوع المطلوب ومحموله معا وهو خارج عن الاشكال الاربعة (قلت هو اقتزائي من الشكل الاول غالبا لان المطلوب في الحقيقة هو قولنا حديث البسمة وحديث الجدة متعارضان وحينئذ يكون الصغريان مشتملين على موضوع المطلوب والكبرى على محموله فيكون من متعارفه وكذا في بعض امثاله على انه بحاله ايضا يكون من الاول لان الاوسط قد كان محمولا في الصغريين وموضوعا في الكبرى الا انه يكون بعض اجزائه موضوعا في الكبرى وبعضها متعلقا لمحمولها كما كان الامر كذلك في الغير المتعارف وغيره كما اشرنا اليه هناك فتذكر ومثل هذا القياس موجود في القرآن في قصة امتناع ابليس عن سجدة آدم عليه السلام وهي قوله تعالى قال انا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين (الآية تقريره (هـ) انا خير منه اي من آدم لاني خلقتني من نار وهو خلقته من طين وما خلق من النار خير مما خلق من الطين لكون النار خيرا من الطين على زعمه (ج) ذلك المدعى والمدعى مع الصغريين مذكورة فيها والكبرى مطوية وهكذا ترتيب الاربعة السابقة ايضا مثل ما سبق فقس ٧ (قال المصنف رحمه الله تعالى (المقالة الثانية في القضايا واحكامها وفيها مقدمة وثلاثة فصول) قيل هو بحاله قياس من غير متعارف غير متعارف الشكل الرابع يتبع قولنا في القضايا واحكامها مقدمة وثلاثة فصول لان الاوسط وهو المقالة الثانية قد كان موضوعا في الصغرى وهي المقدمة الاولى ومتعلق بمحمول الكبرى وهي المقدمة الثانية والناس يرتبون في هذا القول هكذا ويرغبون الطلبة في تعلمها ويقولون ان هذا القول بصورته من الشكل الثالث لذكر الاوسط في طرف موضوعي المقدمتين صورة واما حقيقته فن الرابع مع ان ترتيبهم وقولهم هكذا باطل لا مجال لكونه من غير الشكل الاول اصلا لان الاوسط قد كان متعلقا لمحمول المقدمة الثانية وهي الصغرى لكونها مشتملة على موضوع المطلوب وموضوعا في المقدمة الاولى وهي الكبرى لكونها مشتملة

٧ (هـ) لاني خلقتني من نار وما خلق من النار خير مما خلق من الطين (ج) انا خير مما خلق من الطين وما خلق من الطين هو آدم (ج) مطلوبه وكذا مفصولة بترك النتيجة الاولى واما بسيطة (فهـ) لاني خلقتني من نار وما خلق من النار خير من آدم على زعمه (ج) ذلك المطلوب واثبات كبراه ما خلق من النار خير من آدم لان ما خلق من النار خير من خلق من طين ومن خلق من طين هو آدم (ج) تلك الكبرى

على محموله اذ من القاعدة المقررة عندهم ان المقدمة المشتملة على موضوع المطلوب تكون صغرى والمقدمة المشتملة على محموله تكون كبرى كما عرفت وحينئذ يكون القياس من الاول لا غير اذ لا اعتبار لترتيب الذكرى بل الاعتبار للتوافق بالقاعدة فعلى هذا يكون ترتيبه (هـ) المقدمة وثلاثة فصول في القضايا واحكامها لان المقدمة وثلاثة فصول في المقالة الثانية والمقالة الثانية في بيان القضايا واحكامها (ج) المقدمة وثلاثة فصول كائن فيما يكون في بيان القضايا واحكامها والكائن فيما يكون في بيان القضايا واحكامها كائن في بيانها (ج) المطلوب وهو قياس مساواة ومقدمته الاجنبية صادقة وهي قولنا كل ما في الشيء الذي هو في آخر يكون هو فيه وان شئت قررت الدعوى والدليل في مثل هذا (هـ) القضايا واحكامها ظرف للمقدمة وثلاثة فصول لانها ظرف للمقالة الثانية والمقالة الثانية ظرف للمقدمة وثلاثة فصول (ج) القضايا واحكامها ظرف للظرف للمقدمة وثلاثة فصول والظرف للظرف للمقدمة وثلاثة فصول لهما (ج) ذلك المطلوب وهو ايضا مساواة مقدمته الاجنبية صادقة وهي كل ظرف للظرف للشيء فهو ظرف لذلك الشيء اوتقول فيه (هـ) المقدمة وثلاثة فصول مظروفة للقضايا واحكامها لانها مظروفة للمقالة الثانية والمقالة الثانية مظروفة للقضايا واحكامها (ج) المقدمة وثلاثة فصول مظروفة للظروف للقضايا واحكامها والمظروفة للظروف للقضايا واحكامها مظروفة لهما (ج) ذلك المطلوب وهو ايضا مساواة مقدمته الاجنبية صادقة وهي كل مظروف للظروف للشيء مظروف لذلك الشيء وتفصيل المساواة سمي ان شاء الله تعالى (ثم ان اريد الالفاظ ٧ من المقالة الثانية ومن القضايا في المقدمة الاولى يلزم ظرفية الشيء لنفسه وهو مح للزوم تغاير الظرف لمظروفه وان اريد منهما المعاني فكذلك يلزم ظرفية الشيء لنفسه وان اريد من المقالة المعاني ومن القضايا الالفاظ لا يصح الظرفية لانه حينئذ يكون الظرف خاصا والمظروف عاما والحال انه شرط كون الظرف عاما شاملا للمظروفه وايضا يكون تلك الارادة خلاف العرف والوضع لان عنوان المقالة ونحوها كالفصل والباب على سبيل العرف او على العلمية عبارة عن الالفاظ النحوية من ابتداء البحث الى انتهائه مثلا من ابتداء هذه المقالة الى المقالة الثالثة حال كون تلك الالفاظ دالة على المعاني

لا يقال اذا اريد منها الالفاظ لا يلزم ظرفية الشيء لنفسه لان لفظي المقالة والقضايا متغايران لا نقول ليس المراد بلفظ المقالة الميم والقاف والالف واللام ولا بلفظ القضايا القاف والضاد والياء حتى يكونان متغايرين بل المراد ان الالفاظ التي يصدق عليها المقالة هي الفاظ القضايا اي الالفاظ المتعلقة بالقضايا ولا شك انهما يكونان متحدتين على ذلك التقدير فيلزم المحذور المذكور بالضرورة وان كان الظرف عاما من المظروف وبهذا الجواب يندفع ما يورد على الشق الثاني اعني لزوم ظرفية الشيء لنفسه عن ارادة المعاني منهما بان معاني المقالة الثانية والقضايا ٢

الخصوصية لانها جهة وحدة البحث فكانت علامة يمتاز بها البحث من غيره في ابتدائه بدون معرفة ذلك البحث تفصيلا كما هو شأن جهة وحدة العلوم فثبت ان المراد بالمقالة هو الالفاظ والقضايا هو المعاني ويدل على ذلك ايضا تقديرهم لفظ البيان في جانب الظرف لتصحیح المعنى فيكون المعنى ههنا كلما تحقق الالفاظ التي يدل عليها المقالة الثانية المعهودة جزأ من الرسالة تحقق بيان القضايا واحكامها وليس يلزم من تحقق بيان القضايا تحقق الالفاظ تلك المقالة الثانية لجواز ان يتحقق بيان القضايا باللفظ الفارسي او التركي او باللفظ العربي حال كونه مغاير الالفاظ هذه المقالة وحيث ان يكون المقالة التي هي المظروف خاصا وبيان القضايا الذي هو الظرف عاما من قبيل تشبيه الشمول العمومي بالشمول الظرفي في الاحاطة فكما ان الظرف يحيط بمظروفه كذلك العام يحيط الخاص فاستعير لفظه في الموضوع حقيقة للشمول الظرفي للشمول العمومي فيكون الظرفية في مثل هذا المقام مجازية وحيث ان يكون حاصل المعنى كل مسئلة من مسائل المقالة الثانية يلزم ان يكون موضوعها المذكور هو القضايا واحكامها يعني الموضوع المذكور للسائل المذكور من المقالة الثانية الى الثالثة هو القضايا واحكامها ولا يجوز ان يخلو عنهما (فان قلت اذا اريد من المقالة الالفاظ ومن القضايا المعاني كما اردته يلزم خلاف القاعدة المشهورة وهي ان الالفاظ قوالب المعاني لان تلك القاعدة تقتضي ان يكون الالفاظ ظرفا والمعاني مظروفا على خلاف ما اردته فكيف يستقيم تلك الارادة (قلت بين اللفظ والمعنى علاقة تصحیح جعل كل واحد منهما طرفا للآخر فيكون الالفاظ قوالب المعاني باعتبار اخذ السامع المعاني من الالفاظ وفهمها منها فصارت هي كأنها ظروف للمعاني بالنسبة الى السامع ولهذا اشتهر ان الالفاظ قوالب المعاني بمعنى انها تؤخذ من الالفاظ وتزيد بزيادتها وتنقص بنقصانها بالنسبة اليه ولا ينافيه كون المعاني قوالب الالفاظ في مثل هذا المقام باعتبار ايراد المتكلم الالفاظ على وفق المعاني المرتبة في الذهن من غير زيادة وحفظه اياها بها فصارت كأنها مظروفة للمعاني وهي ظروف لها بالنسبة الى المتكلم فيحيط المعاني اياها احاطة الظرف لمظروفه فبالنسبة الى المتكلم يكون المعاني قوالب الالفاظ وظروفها لانه يلاحظ المعاني في ذهنه أولا ويأخذ الالفاظ من تلك المعاني المخزونة ويتكلم على وفق ما يتيسر في ذهنه والالفاظ قوالب المعاني بالنسبة الى المخاطب

متغيران نظرا الى معنييهما اللغويين فلا يلزم ظرفية الشيء لنفسه على تقدير ارادة المعاني منهما لان معنييهما متحدان وهي معان الالفاظ المتعلقة بالقضايا كما عرفت

اذ هو يأخذ المعاني من الالفاظ التي يسمعها من المتكلم والحاصل ان الظرفية والمظروفية نسبتان تتصوران في كل واحد من الالفاظ والمعاني فيجوز ان يبنى تلك القاعدة على ما هو بالنسبة الى المخاطب وفي مثل هذا المقام بالنسبة الى المتكلم وهو الشايع لدلالته على عدم زيادة الالفاظ عليها على ما لا يخفى (واجاب عن هذا الاعتراض ابو نوح رحمه الله تعالى بجواب لطيف الرامي وهو انه انما يرد هذا السؤال على مثل هذه العبارة بتلك القاعدة المشهورة اذا كان المراد بالقوالب المذكورة فيها قوالب يكون القوالب فيها ظروف ولا شيء اخر اعني مظروفااتها كقوالب الرصاص لان قوالبه ظرف له والرصاص مظروفة وحيث لا يطابقه تلك القاعدة واما اذا كان المراد بالقوالب المذكورة فيها قوالب تكون هي مظروفة لاشياء اخرى اعني ظروفها كقوالب الخفاف يكون مثل هذا التركيب موافقا لقاعدتهم لان هذه القوالب مظروفة والخفاف ظروفها كما ترى فيجوز ان يكون الالفاظ فيما نحن فيه مظروفة والمعاني ظروفها وحيث يدفع الاشكال رأسا واما باقى الكلام على قول المصنف هذا فيين في الشروح وذكر الكلام المتعلق بقوله هذا فقط وترك سائر لان المتن مندرج في الشرح فاذا ذكر ترتيب اقيسة الشرح بأسرها يعلم ترتيب المتن لا محالة (قوله لما فرغ من مباحث آية قضية شرطية يوردونها وقت الانتقال من بحث الى بحث آخر لتأكيدها شعار مجيء بحث جديد ولا فائدة وجود الشروع فيه عقيب الفراغ منه لان الفراغ منه علة للشروع فيه ومؤثر فيه فيكون الشروع فيه معلولا له واثره وحيث يوجب الفراغ منه وجود الشروع فيه اذا المؤثر يوجب وجود اثاره وكذا الشروع فيه يوجب العلم بالفراغ منه لان الاثر يوجب العلم بالمؤثر ولهذا يعبرون وقت الاستدلال بالمؤثر على اثره بلفظ لا شيء يكون الامر هكذا اولا ويوردون المؤثر حال كونه دليلا على اثره بعد ذلك التعبير ويسمى هذا برهاننا ليا واما وقت الاستدلال بالأثر على مؤثره فيعبرون بلفظ فن ان يعلم كون الامر هكذا اولا ويستدلون به عليه بعده ويسمى هذا برهاننا ايا ووجه تسميتهما هكذا سيعلم في مباحثهما في الموضوع الذي يكون العلاقة فيه الأثرية والمؤثرية بين المدعي والدليل يرتب ٩ فيه اقيسة ثمانية ان كان فاعلا للفظين الدالين على الأثر والمؤثر متحدين مع كونهما حليتين اربعة بالاستدلال بالأثر على مؤثره واربعة بعكسه واما ان كان فاعلا لهما متغيرين فيرتب فيه اقيسة اربعة اثنان بالاستدلال بالمؤثر على اثره واثنان بعكسه ويجوز ان يقرر فيه اثنان

٩ وقد يرتب فيه من الثاني ايضا اذا كان المدعي وبعض مقدماته سالبة حال اعتبارهما سلبا ويقرر هناك اقيسة عشرة لكن هذا على تقدير تقريره من متعارف الاول والثاني وفي بعض المواضع يصلح فيه ان يقرر من غير متعارفهما ايضا سواء قررت فعلية او اسمية وح يرتق في التصوير الى ستة عشر كما سيجي أمثله وتفصيله فلا تغفل

ايضا من غير مشهور ثاني الاستثنائي ستعلم في موارد الفاعلان متحدان
فيما نحن فيه مع وجود تلك العلاقة فيرتب الثمانية (هـ) المصنف شرع
في مباحث الحجج لانه فرغ من مباحث القول الشارح ومن فرغ من مباحثه
شرع في مباحث الحجج (ج) المطلوب وبالعكس (هـ) المصنف فرغ من
مباحث القول الشارح لانه شرع في مباحث الحجج ومن شرع في مباحثها
فرغ من مباحث القول الشارح (ج) المطلوب ومن القضية الفعلية
ايضا (هـ) شرع المصنف فيها اذ فرغ من مباحثه وشرع فيها من فرغ
من مباحثه (ج) المطلوب وبالعكس (هـ) فرغ المصنف منها اذ شرع فيها
وفرغ منها من شرع فيها (ج) المطلوب وهذه الاربعة كلها من الشكل
الاول واما الاربعة الاخرى منها فيرتب من اول الاستثنائي (هـ) شرع المصنف
فيها لانه لما فرغ منها شرع فيها لكنه فرغ منها (ج) عين التالي وهو المطلوب
وكذا فرغ منها لانه لما شرع فيها فرغ منها لكنه شرع فيها (ج) ايضا
عين التالي وهو المطلوب وكذا شرع فيها لانه لولم يشرع فيها لم يفرغ
منها لكنه فرغ منها (ج) نقيض المقدم وهو المطلوب وكذا فرغ منها لانه
لولم يفرغ منها لما شرع فيها لكنه شرع فيها (ج) نقيض المقدم وهو المطلوب
فصارت ثمانية ويجوز ان يقرر من غير مشهور ثاني الاستثنائي ايضا لوجود
تلك العلاقة (هـ) شرع فيها لانه لولم يفرغ منها لما شرع فيها لكنه فرغ منها
(ج) نقيض التالي وهو المطلوب وهكذا عكسه بلافرق وحينئذ يكون
عشرة وهكذا الترتيب في نظائره (فان قلت الدليل ملزوم والمدعى لازم وكون
الشيء الواحد ملزوما ولازما باطل ينتج من غير متعارف غير متعارف المسمى
بجفته صغري ان كون الشيء الواحد دليلا ومدعى باطل (قلت نعم كون الشيء
الواحد دليلا ومدعى باطل اذا لم يوجد تلك العلاقة ونحوها وفيما نحن فيه وامثاله
وجدت هي فيجوز تغير الجهة (فان قلت هل اثبات اثر بمؤثره مقبول ام عكسه
(قلت اثبات اثر بمؤثره اي جعل الاثر الدعوى والمؤثر دليلا عليها قوي في الواقع
لانه موجد كما عرفت لكن المناسب لا لفتها هو اثبات المؤثر بآثاره لانما لو فون
غالبا بمشاهدة الآثار والاستدلال بها على مؤثراتها اذا العقول قاصرة
عن ادراك ما لم تره وحينئذ يجوز كل واحد منهما (فان قيل ان لما يقتضي كون
زمان الفراغ عين زمان الشروع وظرفه لانه طرف لتاليهما مع ان كون ان
الفراغ عين ان الشروع مح ضرورة تغيرهما فنقول في مثل هذا المقام يقدر

لفظ اراد او بالقوة او ما يماثلها في طرف التالي فيكون التقدير لما فرغ منها
اراد ان يشرع فيها او شرع بالقوة وحينئذ يستقيم المعنى اذ يجوز ان يكون
ان الفراغ عين ان ارادة الشروع او عين ان الشروع بالقوة وهو ظاهر
(فان قلت قوله لما فرغ آه شرع آه قضية متصلة لزومية مع ان المقدم فيها
لا يستلزم التالي لجواز ان يوجد الفراغ بدون الشروع في نفس الامر فلا فساد
فيه وقد ثبت انه اذا وجد الملزوم يمتنع انفكاكه عن اللازم وايضا لا يستقيم
قولك ان الفراغ علة للشروع وهو معلول له ولو كان كما قلت لما انفك الشروع
عن الفراغ لان انفكاك المعلول عن علته التامة باطل مع انه يجوز انفكاكه
عنها هنا وحينئذ لا يصح الترتيبات السابقة فيه ايضا اقتراية كانت واستثنائية
(قلت هذا الزوم ليس الزوم النفس الامرى حتى يرد ما ذكرته بل المراد
من الزوم ههنا الزوم الالتزامي كأن المصنف التزم وتعهده في نفسه
قبل التأليف بانه متى فرغ من بحث شرع عقبيه في بحث مناسب له من غير فصل
بينهما بناء على هذا الالتزام يقول الشارح رحمه الله تعالى هذه القضية
اللزومية فيكون المراد من الزوم الكائن في مثله هو الزوم الالتزامي لا النفس
الامرى (٣) واجيب عن هذين الاشكالين معابنه انما يرد مثل هذه الاعتراضات
اذا قرأت لما بالتشديد كما هو الظاهر مع انه لا نص فيه بل يجوز ان يقر لما باللام
الجارة التي هي للشيئية فيفيد المعنى المقى ايضا وحينئذ يندفع الاشكالان رأسا
(قواه ولما توقف معرفتها) جواب دخل مقدور وارد على الملازمة المذكورة
كانه قيل للشارح المصنف لم يشرع في مباحث الحجج حين فرغ من مباحث
القول الشارح بل شرع في بيان القضايا واحكامها حين فرغ منها كما ترى فاجاب
عنه بان الشروع في القضايا هو الشروع في الحجج لانها ما يتوقف عليه الحجج
لكونها اجزاءها والشروع فيما يتوقف عليه الشيء شروع فيه لانه لازم
مقدم له هذا ما له واما تصويره (فهو) المقالة الثانية مرتبة على ما يكون في بيان
تعريف القضية واقسامها الاولى وفي بيان الجملة واقسام الشرطية
واحكام القضايا لانه لما توقف معرفة الحجج على معرفة القضايا واحكامها
وضع المقالة الثانية لبيان ذلك ولما وضع معالها رتبها على مقدمة وثلاثة فصول
(ج) لما توقف معرفتها على معرفتها رتبها على مقدمة وثلاثة فصول والمقدمة
في بيان تعريف القضية واقسامها الاولى وثلاثة فصول في بيان الجملة
واقسام الشرطية واحكام القضايا (ج) لما توقف معرفتها على معرفتها

٣ ويمكن ان يجاب عن
الاول منهما بانه يجوز
ان يكون لما بمعنى لوبناه
على مذهب سيبويه
وحيث لا يلاحظ فيها
الظرفية فيندفع
الاعتراض تأمل
٤ ويجوز ان يقرر اولا
من اول الاستثنائي
بسيطا اعني القياس
الاخير الكائن من اول
الاستثنائي بلافرق
وثبت بعده مقدمته
الشرطية بالاقتراي
الشرطي اعني القياسين
الاولين الكائنين
من الاقتراي الشرطي
وهو ظاهر وهكذا
الامر في جميع افراد
المستقيم فتدبر وقس

رتبها على ما يكون في بيان تعريف القضية واقسامها الاولى وفي بيان الجملة واقسام الشرطية واحكام القضايا لكنه توقف معرفتها على معرفتها (ج) عين التالي وهو المطلوب ويسمى هذا قياسا مستقيما وهو الذي يكون مر كبا من اقتراني شرطى واحدا كان او متعددا ومن واحد من اول الاستثنائي وطريق ترتيبه ان يبدأ من الدليل حال كون مقدماته شرطية بلاذ كرشي من المطلوب ويرتب اولا من الاقترانيات الشرطية فاما ان تنتهى العبارة الدالة على الدليل وذكرا المطلوب حال كونه جزءا منها ولا فان ذكر حال كونه جزءا منها يكون تاليا للكبرى الاخيرة وينتج نتيجة شرطية يكون المطلوب تاليا ايضا وبعد ذلك تفرض تلك النتيجة الشرطية مقدمة شرطية للاستثنائي وتستثنى عين مقدمها وينتج عين التالي وهى المطلوب وان لم يذكر المطلوب حال كونه جزءا منها يرتب من الاقتراني الشرطية الى ان ينتهى الدليل ومتى لم يبق الدليل في العبارة تجعل المطلوب تاليا للكبرى الاخيرة المطوية وينتج نتيجة شرطية يكون تاليا للمطلوب وتفرض هى مقدمة شرطية له ايضا ويستثنى عين مقدمها وينتج عين التالي الذى هو المطلوب والمطلوب في مثل هذا القياس يكون جملة غالبا وبعده يحى مقدمات غير مشتملة عليه كما فيما نحن فيه (لا يقال الاقيسة الاول من المستقيم اقترانيات مع ان بعضها لم تشتمل على احد طرفي المطلوب بل مجموعهم وبعضها لم تشتمل شيئا منه (لا بانقول المطالب ليس نتيجة الاقيسة الاول اعنى الاقترانيات بل نتيجة القياس الاخير وهو استثنائي مشتمل على طرفي المطلوب باسرها كما عرفت واما نتيجة الاقيسة الاول فهى ما نذكر عقب كل واحد منها والحال ان احد طرفيها مذكور في قياسها فيظن ان ذلك القياس دليل المطلوب بالذات فيورد هذا السؤال لبعضها بانه لم يشتمل الاقتراني فيه على احد طرفي المطلوب وليس فليس هذا على تقدير اعتبار المدعى هنا جملة واما اذا اعتبرته شرطية وهى قولنا لما توقف معرفتها على معرفة القضايا رتبها على ما يكون في بيان الجملة واقسام الشرطية واحكام القضايا يكون القياس مر كبا من الاقترانيين الاولين فقط حال كونهما مشتملين على مقدم المطلوب مقدما في صغرها على الترتيب المذكور بعينه بدون اراد القياس الاستثنائي الا حراى بترك الاستثنائية الاخيرة فقط وهو معلوم لا حاجة الى ذكره فقس ميمزا احدهما عن الآخر فقد تم ترتيب هذا القول الى قوله فان آه لكن هذا الترتيب مبنى

على كون قوله ورتبها آه مر بوطا للملازمة التى قبله وتمة له واما اذا جعلت الملازمة المذكورة جوابا عن دخل مقدر فقط وقوله ورتبها آه بيانا لحال ترتيب هذه المقالة على تلك الاشياء المذكورة يكون الملازمة المذكورة قياسا بسيطا من اول الاستثنائي يستثنى عين مقدمها وينتج عين تاليا المذكورة التى هى المطلوب على هذا التقدير وهو معلوم وحينئذ يكون هذا القول ايضا مع ما بعده قياسا بسيطا من الشكل الاول (هـ) المقالة الثانية مرتبة على ما هو كائن في تعريف القضية واقسامها الاولى وفي بيان الجملة آه لانها مرتبة على مقدمة وثلاثة فصول والمقدمة كائنة في تعريف القضية واقسامها الاولى وثلاثة فصول كائنة في بيان الجملة واقسام الشرطية واحكام القضايا (ج) المطلوب المذكور ومن غير متعارف العقلية ايضا (هـ) رتبها على ما هو كائنة في تعريفها واقسامها الى آخره اذ رتبها على مقدمة وثلاثة فصول والمقدمة كائن في تعريفها واقسامها الاولى وثلاثة فصول في بيان الجملة آه (ج) ذلك المطلوب والصغرى مع الكبرى المذكورة فيهما والاولى فيهما هو قوله مقدمة وثلاثة فصول كما ترى وعلى التقادير الثلاثة يكون قول المصنف فيما سيجي الفصل الاول في الجملة الفصل الثاني في اقسام الشرطية الفصل الثالث في احكام القضايا من تمة قوله واما المقدمة ففي تعريف آه وتفصيلا لقوله ثلاثة فصول كما كان ذلك القول تفصيلا للمقدمة على ما لا يخفى والكلام في ظرفية تعريفها واقسامها للمقدمة مثل ما مر في المقالة وكذا في ظروف الفصول الثلاثة الآتية فلا تغفل (قوله فان القضية آه) دليل للدعوى المفهومة من قوله واقسامها الاولى حال كونه مشتملا على موضوعها فيكون صغرى وما بعده من القضيتين المذكورتين كبرى تتيجان نتيجة تفرض هى صغرى وتضم اليها كبرى مطوية فيحصل تلك الدعوى (هـ) القضية لها اقسام اولية لانها تنقسم ٩ اولا الى الجملة والشرطية والجملة تنقسم الى ضرورية ولا ضرورية والشرطية تنقسم الى لزومية واتفاقية (ج) من غير المتعارف القضية تنقسم اولا الى ما ينقسم الى ضرورية ولا ضرورية والى لزومية واتفاقية وما ينقسم اولا الى ما ينقسم اليها اقسام اولية (ج) المطلوب (قوله واقسام الجملة آه) وهو بحاله قبل الاستثناء كبرى للدليل سؤال ناش من الكلام الذى قبله وصغرها مطوية وجواب على صورة ما يكون موافقا لمراد السائل مع الاستثناء المذكور

٩ ولفظ تقسيم يتكرر في المقدمتين ظاهرا ولم يسقط من النتيجة لاختلاف قيوده فلا تكرار في الحقيقة لما عرفت من ان اختلاف القيود يقتضى اختلاف المقيد بها

بيان منشأ غلطه فكأن السائل قال معترضاً على المفهوم من الدليل الذي قبله (هـ) الضرورية واللاضرورية واللزومية والاتفاقية اقسام للقضية ايضاً لانها اقسام الجملية والشرطية واقسام الجملية والشرطية هي اقسام القضية لان قسم قسم الشيء قسمه (ج) مطلوبه فيلزم منه ان تكون هذه الاقسام ايضاً من الاقسام الاولى لها لعدم الفرق بين الجملية والشرطية وبين اقسامهما في كونهما اقساماً لها فاجاب عنه بان كلامنا ليس في بيان مطلق اقسامها بل في بيان اقسامها الاولى واقسامها ليست من الاقسام الاولى لها بل اقساماً لها بواسطة قسمها فلا تكون اولية فعلى هذا يكون تصويره (هـ) الضرورية واللاضرورية آه ليست اقساماً اولية للقضية لانها اقسام الجملية والشرطية واقسام الجملية والشرطية ليست باقسام اولية لها (ج) من ثاني الاول ذلك المطلوب ويرتب من اول الثاني ايضاً بعكس الكبرى (هـ) هي ليست باقسام اولية لانها اقسام الجملية والشرطية وما يكون اقساماً اولية لها ليس اقسام الجملية والشرطية (ج) ذلك المطلوب ايضاً ويرتب من الثلاثة الاول للاستثنائي وهو ظاهر ٢ (وقوله بل اقساماً آه) دليل الكبرى المذكورة (هـ) اقسام الجملية والشرطية ليست باقسام اولية لانها اقسام اقسام ثانوية لها والاقسام الثانوية ليست باقسام اولية (ج) تلك الكبرى ومن الثاني ايضاً (هـ) اقسامها ليست باقسام اولية لانها اقسام اقسام ثانوية لها والاقسام الاولى ليست باقسام ثانوية (ج) تلك الكبرى ايضاً ومن الثلاثة الاول لطرق الاستثنائي ايضاً (هـ) لما كانت هي اقساماً ثانوية لها لانها اقساماً اولية لها لكنها كانت اقساماً ثانوية لها (ج) عين التالي وهي تلك الكبرى وكذا لو كانت اقساماً اولية لها لما كانت اقساماً ثانوية لها لكنها كانت اقساماً ثانوية لها (ج) نقبض المقدم وهو تلك الكبرى ايضاً وكذا اقساماً اولية لها واما تكون اقساماً ثانوية لها لكنها اقساماً ثانوية لها (ج) نقبض الجزء الآخر اعني تلك الكبرى ايضاً فثبت تلك الكبرى بهذه الطرق الخمسة وفي مثل هذه العبارة اعني فيما يكون المدعى فيه سالبة والمقدمة التي بعده موجبة حال كونها مصدرية بلفظة بل تكون هي حيثئذ مشتملة على موضوع ذلك المدعى بواسطة بل ويرتب هناك مثل الاقيسة الخمسة المذكورة غالباً وقد يرتب الخمسة المذكورة فيما لم يوجد بلفظة بل ايضاً اذا كان المدعى سالبة والمقدمة

٢ ويجوز ان يفصل في تقرير الاعتراض المذكور وجوابه بان يقرر اقسام الجملية على حدة واقسام الشرطية على حدة مثلاً يقال الضرورية واللاضرورية اقسام القضية لانها اقسام الجملية واقسام الجملية هي اقسام القضية (ج) المطلوب وهكذا تقرير الخمسة الباقية احدها من طرف السائل والاربعة الاخيرة من طرف المحجب انسان من الاول واثان من الثاني ويجوز ان يقرر ما هو من جانب السائل من المساواة مثلاً يقال الضرورية واللاضرورية اقسام القضية لانها اقسام

التي بعده موجبة وقد يكون ما بعد لفظه بل مدعى وما قبلها دليله وقد يكونان معامدعي ويستدل عليه بغيرهما فتدبر (قوله وانما تنقسم آه) يعني ان القضية تنقسم الى تلك الاقسام بواسطة تقسيم قسميها اليها لا بالذات وهو المراد بالثانوية وهذا القول لم يورد لبيان حكم جديد بل اجمال ما ذكرناه من الدعوى وترتيب الاقيسة آنفاً لان مفاد هذا القول هو ان تقسيم القضية الى تلك الاقسام ثانياً يكون دعوى وتقسيم الجملية والشرطية اليها دليله اي حداً اوسطاً له وهو ليس الا اجمال ما رتبناه فيكون هذا القول دليلاً واضحاً على ترتيب القياس السابق على الاسلوب المذكور على ما لا يخفى (قوله فالغرض آه) جواب شرط محذوف هو ما سبق اي لما كان بيان اقسامها الاولى ظرفاً للمقدمة آه كان الغرض من وضع المقدمة ذكر اقسامها الاولى لكنه ثبت المقدم فثبت التالي ايضاً وهو كون الغرض من وضعها ذكر اقسامها الاولى لا اقسام اقسامها وهذا هو الظاهر من العبارة وان جعلت احدي القضيتين المذكورتين دعوى والاخرى دليلاً لها يكون ترتيبه (هـ) الغرض من وضعها ذكر اقسامها الاولى لان الغرض منه اقسامها الاولى واما ذكر اقسامها الاقسام (ج) من رابع الاستثنائي ذلك المطلوب اعني عين الجزء الآخر ويمكن ان يدعى الشق السلبي من القضيتين المذكورتين وحيثئذ يرتب الخمسة المذكورة قبله بمثل المذكور في الترتيب والمآل فكان المعنى المقصود منه ومما قبله متحد (هـ) ليس الغرض منه ذكر اقسام اقسامها لان الغرض منه ذكر الاقسام الاولى والاقسام الاولى ليست اقسام اقسامها (ج) من غير متعارف ثاني الاول ذلك المطلوب وكذا يرتب من غير متعارف الثاني بعكس الكبرى ومن الثلاثة الاول لطرق الاستثنائي والمطلوب في الكل واحد وهو ما ذكرته اعني الجزء السلبي وكذا الدليل متحد في الكل ايضاً وهو الجزء الايجابي وكلها معلوم بالقياس الى ما رتبناه آنفاً فتذكر (قوله فالقضية قول آه) احتمال الصدق والكذب بالنظر الى مفهومات القضايا مع قطع النظر عن الدليل الخارجي ونفس الامر وخصوص المادة لتلايخرج عن التعريف ما يكون صدقه مقطوعاً ولا يحتمل الكذب اصلاً او بالعكس مثل قولنا الله واحد والسماء فوقنا وقولنا كل حيوان انسان لان صدق قولنا الله واحد والسماء فوقنا واما لهما مقطوع نظراً الى الدليل

١٢ الجملية والجملية اقسام القضية (ج) الضرورية واللاضرورية اقسام القضية واقسام اقسامها هي اقسامها (ج) ذلك المطلوب وهكذا تقرير الاخرى والكل ظاهر فتذكر وقس

الخارجي ونفس الامر ولا يحتمل الكذب اصلا وكذب قولنا كل حيوان
انسان وامثاله مقطوع بخصوص المادة وهو كون الموضوع اعم من المحمول
فلولم ينظر الى هذه القرائن الدالة على صدق القضية او كذبها بل نظر
الى مفهومها فقط لا حتم الصدق والكذب ايضا اذ لا يكون حينئذ فرق
بين هذه القضايا وبين قولنا زيد قائم من حيث ان كل واحدة منها عبارة
عن الموضوع والمحمول والنسبة اذ لا ينظر الى غيرها حينئذ والحال انها
متساوية في جميع القضايا فيحتمل كل القضايا الصدق والكذب على هذا
وما يكون مقطوع الصدق او الكذب قائما ينشأ قطعه من الخارج
عن مفهومها فلا يضر لان النظر ليس الى الخارج بل الى مفهومها كما عرفت
فعلى هذا يسمي التعريف عن النقض المذكور (اعلم ان التعريفات لكونها من
قبيل التصورات لاحكم فيها بل هي من المركبات الناقصة بمنزلة المفرد وان
كانت مركبة من عبارات كثيرة ولكن في ضمن التعريفات والمعرفات قضيتان
موجبتان كليتان احدهما يجعل المعرف موضوعا والتعريف محموله ويسمى
عكس التعريف والاخرى منهما يجعل التعريف موضوعا والمعرف محموله
ويسمى طردا التعريف وصدقهما لازم في كل التعريفات حدودا كانت
اورسوما حتى تصدق التعريفات طردا وعكسا فالاولى من تينك القضيتين
تكون كبرى للدليل حل التعريف على كل واحد من افراد معرفها مثالا يقال
هنا (ه) قولنا زيد قائم يصح ان يقال لقائله الى اخره لان قولنا زيد قائم
قضية وكل قضية يصح ان يقال لقائله الى اخره (ج) ذلك المطلوب وكذا
القضية الثانية منهما تكون كبرى للدليل حل المعرف على افرادها (ه)
قولنا زيد قائم قضية لان قولنا زيد قائم يصح ان يقال لقائله الى اخره وكل
ما يصح ان يقال لقائله الى اخره قضية (ج) ذلك المطلوب فقد كان
عكس التعريف كبرى في القياس الاول وطرده كبرى في الثاني وهكذا الكلام
في اثبات حلها على سائر افرادها وفي سائر التعريفات والحاصل ان القضيتين
الكائنتين في ضمن التعريفات تكونان كبرى لاثبات حل التعريفات
والمعرفات على افرادها على ما لا يخفى لا يقال هذا التعريف منقوض بالانشائيات
لانه قد يقال اضرب فلانا ويزدد السامع في الامثال بامرءه ويقول اتقول هذا
الكلام صادقا او كاذبا فلولم يحتمل اضرب الذي هو الانشاء الصدق
والكذب لما قال السامع هكذا وحينئذ ينقض طردا التعريف لصدقه

على الانشائيات التي هي من اغيار المعرف وهو القضية (لانا قول الاستفهام
بالصدق والكذب من السامع ليس على اضرب الذي هو الانشاء حتى يرد
ما ذكرته بل على القضية التي في ضمن اضرب لان من قال اضرب مثلا فكأنه
يقول هذا الامر صدر مني عن صميم قلبي مع قصد وليس بمزاح وهو قضية
والكلام من طرف السامع واراد على هذه القضية الضمنية فيكون احتمال
الصدق والكذب مختصا بالقضية فيصح التعريف وهكذا في جميع ما يكون
واردا على الانشائيات ظاهرا واقتصرنا الكلام على هذا التعريف على
هذا القدر وان اردت تفصيله فارجع الى المطولات (قوله فالقول الى اخره)
بيان لما يكون المراد من القول المذكور في تعريف القضية على مقتضاها
فان اردت من القضية قضية ملفوظة اعني اجزاءها المذكورة المتلفظة
مع النسبة يكون المراد من القول هو اللفظ المركب وان اردت منها المعقولة
المستحضرة في الذهن يكون المراد منه المفهوم العقلي المركب موافقا لها
اما على سبيل الحقيقة في العقلي والمجاز في اللفظي واما على سبيل الاشتراك
فيهما وعلى التقديرين يكون القول مراديا بين الامرين على مقتضى القضية
(ه) القول اما اللفظ المركب واما المفهوم العقلي المركب لان القول اما
القول الكائن في القضية الملفوظة واما القول الكائن في القضية المعقولة
والقول الكائن في القضية الملفوظة هو اللفظ المركب والقول الكائن
في القضية المعقولة هو المفهوم العقلي المركب (ج) القول اما اللفظ
المركب واما المفهوم العقلي المركب وهو المطلوب ويسمى هذا القياس قياسا
مقسما نتيجة تأليفه مختلفة اذ هو القياس الذي يكون كبراه قضايا متعددة
وصغراه مرادة فان كان محمول تلك القضايا اي الكبرى متحدا يسمى قياسا
مقسما نتيجة تأليفه متحدة وان كان محمولها مختلفا يسمى قياسا مقسما
نتيجة تأليفه مختلفة وحينئذ تكون النتيجة مرادة كالصغرى كما فيما نحن
فيه وسيجيء بحسبهما ان شاء الله تعالى (قوله جنس يشمل الى اخره) اي
كالجنس لان هذا التعريف تعريف اعتباري لا فرد له محققا في الخارج وامتيار
الذاتي عن العرضي متعسر بل متعذر كما قالوا مع ان كون الجزاء العام من التعريف
جنسا حقيقة يتوقف على معرفة كون ذلك الجزء من ذاتيات المعرف وكونه منها
انما يكون في التعريف الحقيقي الذي له افراد محققة في الخارج وتعريفات
العلوم واصطلاحاتها كلها اعتبارية اذ حقيقة كل علم مسأله فلا يكون

٦ ويمكن ان يقرر هذه
العبارة (ه) اما المراد
من القول اللفظ المركب
واما المراد منه المفهوم
العقلي المركب لان
القول اما قول مذكور
في تعريف القضية
الملفوظة واما قول
مذكور في تعريف
القضية المعقولة والمراد
من القول المذكور
في تعريف الملفوظة
هو اللفظ المركب
والمراد من القول المذكور
في تعريف المعقولة
هو المفهوم العقلي
المركب (ج) من غير
متعارف غير متعارف
ذلك القياس ايضا
المطلوب ويجوز
ان يقرر هذا من
متعارفه بهذا الترتيب
بحذف لفظ المراد
من المط ومن الكبرى
وهو ظاهر فقس

اطلاق الجنس على اجرائها الامجاز ابان شبه الجزء العام منه بالجنس الحقيقي في شموله جميع افراد المعرف واغياره واطلق عليه لفظ الجنس الدال حقيقة على المشبه به استعارة مصرحة وهكذا الكلام في قوله الاتي اعني فصل وفي امثالهما ولهذا ذكر بكاف التشبيه في بعض المواضع وقدر في بعضها لظهوره بناء على ما ذكرنا آنفا فتدبر وهذا القول مع مبتدئه المحذوف دعوى وقوله يشمل الى اخره حال كونه خبرا لذلك المبتدأ دليلها (ه) القول جنس لان القول يشمل الاقوال التامة والناقصة والاقوال التامة والناقصة هي افراد المعرف اعني القضية واغياره (ج) من غير المتعارف القول يشمل افراد المعرف واغياره وكل ما يشمل افراد المعرف واغياره جنس (ج) المطلوب (قوله وقوله يصح الى آخره فصل) اي كالفصل لما عرفت وهذا القول لا يصلح ان يطلق عليه الفصل من وجه آخر ايضا وهو كونه قضية اذ الفصل من افراد المفرد الكلي فلامعنى لكون القضية فصلا لكن التوجيه المذكور اعني كونه كالفصل كاف لدفع مثل هذا المحذور فيكون اطلاقه مجازا من هذا الوجه ايضا على ان مثل هذا ليس فصلا حقيقة حتى يشترط فيه ما يشترط في الفصل الحقيقي وهو كونه مفردا وما يختص به بل هو مشابه اياه من حيث كون كل منهما مانعا عن الاغيار وكذا الكلام والجواب في امثال هذه المحذورات على ما لا يخفى وترتيبه مثل ما قبله مركب من غير متعارف ومتعارف (ه) قوله يصح ان يقال الى آخره فصل لانه يخرج الاقوال الناقصة والانشائيات كلها وهي اغيار المعرف (ج) قوله يصح ان يقال الى آخره يخرج اغيار المعرف وكل ما يخرج اغيار المعرف فصل (ج) المطلوب وهذا القياس مثل ما قبله رتب موصولا وهكذا مفصولها بترك النتيجة الكائنة بين الاقيسة وهو معلوم (اعلم انه متى قيل في عبارة هي جنس او ما يدل عليه من لفظ يشمل او يعم او نحوهما اوقيل هو فصل او ما يدل عليه من لفظ يحتز او يخرج او نحوهما يرتب فيها قياس مركب هكذا مطردا ويقدر المقدمات المطوية ليظهر المطلوب ولو لم يفصل هكذا ولم يقدر الكبريات المطوية بل ترك على حاله في الترتيب لا يحصل المطلوب لعدم كون الكبرى مسئلة حينئذ هذا على تقدير عدم اثبات تلك الكبرى المنظورة بعدم المقدمات المطوية واما اذا رتبته بسيطا او لا وثبت بعده تلك الكبرى فكذلك يصح المعنى ويظهر المطلوب (ه) القول جنس

لانه يشمل الاقوال التامة والناقصة وما يشملهما جنس (ج) المطلوب وتبقى الكبرى منظورا فيها اثباتها (ه) ما يشمل الاقوال التامة والناقصة جنس لان الاقوال التامة والناقصة هي افراد المعرف واغياره وكل ما يشمل افراد المعرف واغياره جنس (ج) من غير المتعارف الغير المتعارف تلك الكبرى ويمكن ترتيبه من المتعارف ايضا (ه) ما يشملهما جنس لان ما يشملهما يشمل الافراد والاغيار وما يشمل الافراد والاغيار جنس (ج) تلك الكبرى ايضا وكذا قوله يصح ان يقال الى آخره فصل لانه يخرج الاقوال الناقصة والانشائيات كلها وما يخرجهما فصل (ج) المطلوب وتبقى الكبرى ايضا منظورا فيها اثباتها (ه) ما يخرج الاقوال الناقصة والانشائيات فصل لان الاقوال الناقصة والانشائيات هي اغيار المعرف وما يخرج اغيار المعرف فهو فصل (ج) تلك الكبرى وهو ايضا من غير المتعارف الغير المتعارف لان الاوسط وهو لفظ الاغيار فيه قد كان محمولا في الصغرى ومتعلقا لموضوع الكبرى كما كان الاوسط وهو لفظ الافراد والاغيار كذلك فيما قبل على ما لا يخفى ويجوز ان يكون هذا الاثبات ايضا من المتعارف (ه) ما يخرجهما فصل لان ما يخرجهما يخرج الاغيار وكل ما يخرج الاغيار فهو فصل (ج) تلك الكبرى اعلم ان كل موضع يصلح ان يربط القياس فيه مركبا مع المركب المردد استثنائيا كان او اقترانيا يصلح ان يربط فيه بسيطا ايضا مع اثبات مقدمته المنظور فيها اذ سبق حينئذ بعض مقدماته منظورا فيها لا محالة وكل موضع يصلح ان يربط بسيطا مع اثبات مقدمته المنظور فيها يصلح ان يربط هناك ايضا ذلك المركب فهما متلازمان وايضا ان القياس الذي احدى مقدمتيه مذكورة في العبارة او مفهومة منها يكون من الاقيسة المستخرجة منها اي من العبارة لان المراد من الاقيسة المستخرجة منها هو ما لا يكون كل مقدمتيه معامطويتين غير مفهومتين من العبارة سواء ذكرتا معا صريحا او اشارة او ذكر احدهما كذلك (قوله وهي اما حلية الى آخره) شروع لتقسيم القضية الى اقسامها الارلية بعد بيان تعريفها لكون المقدمة عبارة عن بيانها كما عرفت لكن التقسيم يقتضي المغايرة بين الاقسام ولو اعتبارا والمغايرة بين القسمين هنا انما تظهر بعد الانحلال اي بعد ازالة الجزء الصوري والهيئة منهما فلما ازيل منهما ان بقي طرفاها اعني مادتهما مفردتين تكون خلية وان لم يبقا مفردتين تكون شرطية

فكونها حلية وشرطية باعتبار الانحلال اليهما والى غيرهما فلا يتوهم
انها بعد الانحلال لا تبقى قضية لان زوال الجزء الصوري يستلزم زوال الكل
الذى هو القضية فضلا عن ان تكون حلية او شرطية لان ذلك الجزء لا يزال
منها حتى يتوهم ذلك بل يفرض ازالته ليعلم كونها حلية او شرطية
فلو انحل بالفعل لا تبقى قضية فلا بد من وجود الجزء الصوري في القضايا
من حيث كونها قضايا والحاصل انه ينظر في تمييز القسمين الى معرفة
كون طرفيها مفردين ام لا ومعرفة انما يظهر مع قطع النظر عن الجزء
الصوري حتى يتضح الفرق بينهما كيف لا ولا بد من الجزء الصوري فيها
من حيث كونها قضية فعلى هذا يكون النفي الكائن في تعريف الشرطية
واردا ومسلطا على القيد اعني قوله مفردين واما المقيد اعني ينحل فسال
عن النفي وان كان النفي واردا على المقيد ظاهر كما قال سالما عنه في تعريف
الحلية لعدم النفي في تعريفها (قوله لانها اما الى آخره) دليل تقسيمها اليهما
اي دليل حصرها فيهما (هـ) القضية اما حلية واما شرطية لانه اما ان ينحل
طرفاها الى مفردين او ينحل طرفاها الى ماليسا بمفردين ومعنى الانحلال اي
ولما انحلا الى مفردين او الى ماليسا بمفردين يحذف منها الادوات الدالة على
ارتباط احدهما بالآخر واذا حذفنا منها ما يدل على الارتباط الحكمي اي
ولما حذف منها الادوات الدالة على ارتباط احدهما بالآخر فاما يكون
اي يبقى طرفاها مفردين واما لم يكونا مفردين فان كانا مفردين فالقضية حلية
وان لم يكونا مفردين فهي شرطية (ج) المطلوب المذكور وهو قياس مركب من
اقبسة ثلثة كل منها من غير متعارف اول الاستثنائي لان المقدمة الاولى المذكورة
مقدمة استثنائية مقدمة على المقدمة الشرطية وهي المقدمة الثانية اعني
الملازمة الاولى فينتجان عين تاليها لكنها لا تدكر بل تبقى منوية وتلك النتيجة
كما كانت نتيجة للقياس الاول تفرض مقدمة استثنائية مقدرة للقياس الثاني
وتضم اليها الملازمة الثانية حال كونها مقدمة شرطية لها فينتجان عين
تاليها وهي ايضا كما كانت نتيجة للقياس الثاني تكون مقدمة استثنائية مقدرة
للقياس الثالث وتضم اليها الملازمة الثالثة فينتجان عين تاليها وهي
المطلوب كما رتبته آنفا فلا تغفل وهكذا موصوله هذا احد نوعي مركب
الاستثنائي وقد سبق بيانه ويمكن ان يرتب من مركب الاقتزائي مفصولا
وموصولا باعتبار المقدمات المنوية التي كانت مقدمة استثنائية في الترتيب

المذكور صغرى ههنا وكذا المقدمة الاولى وحيث تكون الملازمات كبرى
لها ويرتب منه كذلك بتغير ما قد برلكن احدي الملازمات المذكورة متطور
فيها سواء اعتبرت مقدمة شرطية او كبرى وما بعدها من الامثلة اعني
قوله فانه اذا حذف الى آخره في المواضع الثلاثة دليلها حال كونه كبرى
(هـ) اذا حذفنا من القضية ما يدل على الارتباط الحكمي فاما يكون طرفاها
مفردين واما لا يكونان مفردين لانه اذا حذفنا منهما ما يدل على الارتباط الحكمي
حذفنا من قولنا زيد هو عالم لفظة هو الدالة على النسبة الايجابية وحذفنا
من قولنا زيد ليس هو بعالم لفظة ليس هو الدالة على النسبة السلبية وحذفنا
من قولنا ان كانت الشمس طالعة الى آخره ادوات الاتصال وحذفنا من
قولنا اما ان يكون هذا الى آخره ادوات العناد مثلا واذا حذفنا من قولنا زيد
هو عالم لفظة هو الدالة على النسبة الايجابية ومن قولنا زيد ليس هو بعالم
لفظة ليس هو الدالة على النسبة السلبية بقي طرفاها زيد وعالم واذا حذفنا
من قولنا ان كانت الشمس طالعة الى آخره ادوات الاتصال بقي طرفاه
الشمس طالعة والنهار موجود واذا حذفنا ادوات العناد من قولنا اما ان
يكون هذا الى آخره بقي طرفاه هذا العدد زوج وهذا العدد فرد (ج) اذا
حذفنا منهما ما يدل على الارتباط الحكمي بقي طرفاها زيد وعالم وبقيت الشمس
طالعة والنهار موجود وبقيت هذا العدد زوج وهذا العدد فرد مثلا وزيد
وعالم مفردان وقولنا الشمس طالعة والنهار موجود ليسا بمفردين وقولنا
هذا العدد زوج وهذا العدد فرد ليسا بمفردين ايضا (ج) اذا حذفنا منهما
ما يدل على الارتباط الحكمي اما بقي طرفاها مفردين واما لم يبقيا مفردين
وهي تلك الملازمة وهو قياس مركب من اقتزائين شرطين لكن بعض
مقدماته مطوية مركبة كل واحدة منها من قضايا متعددة وهكذا موصوله
وهذا استدلال بالاربع على مؤثره لان الامثلة آثار لمثلاتها اذا المثال جزئي يذكر
لتوضيح الكل فيكون اثبات الحكم الجزئي من جزئيات الكل اثر يوجب
العلم باثبات ذلك الحكم على مؤثره كما كان اثباته على المؤثر على اثباته في اثره
فيكون استدلالا بالمؤثر على اثره وحيث يكون تصويره بعكس الترتيب
المذكور والدليل في الكل واحد وهو الملازمة المدالة آنفا (هـ) اذا حذفنا
مثلا من قولنا زيد هو عالم لفظة هو الدالة على النسبة الايجابية ومن قولنا
زيد ليس هو بعالم لفظة ليس هو الدالة على النسبة السلبية بقي طرفاهما

مفردين لانه اذا حذفناهما منهما حذفناهما ما يدل على الارتباط الحكمي
واذا حذفنا منهما ما يدل على الارتباط الحكمي بقي طرفاهما زيد وعالم
وزيد وعالم مفردان (ج) الملازمة المطلوبة وهو قياس مركب من
قياسين اولهما من المتعارف وثانيهما من غيره وهكذا الترتيب في موصوله
هذا على تقدير اجتماع المثاليين في الترتيب للاختصار ويجوز ان ثبت كل منها
على حدة بهذا الترتيب بعينه فلا تغفل وقس وكذا اذا حذفنا ادوات
الاتصال من قولنا ان كانت الشمس الى آخره لم يبق طرفاها مفردين لانه
اذا حذفناهما منه حذفنا ما يدل على الارتباط الحكمي واذا حذفنا
منه ما يدل على الارتباط الحكمي بقي طرفاه الشمس طالعة والنهار موجود
(ج) اذا حذفناهما بقي طرفاها الشمس طالعة والنهار موجود وهما
ليسا بمفردين (ج) تلك الملازمة وهكذا مفصولة وكذا اذا حذفنا من قولنا
اما ان يكون هذا الى آخره ادوات العناد لم يبق طرفاه مفردين لانه
اذا حذفناهما منه حذفنا ما يدل على الارتباط الحكمي واذا حذفنا
ما يدل على الارتباط الحكمي بقي طرفاه هذا العدد زوج وهذا العدد فرد
وهذا العدد زوج وهذا العدد فرد ليسا بمفردين (ج) ايضا تلك الملازمة
وهكذا موصوله (قوله وهي كلمة ان والفاء) دليل للملازمة التي توسط هو
بين مقدمها وتاليها اعني احدى كبريات القياس المذكور (هـ) اذا حذف
من قولنا ان كانت الشمس الى آخره ادوات الاتصال بقي طرفاه الشمس
طالعة والنهار موجود لانه اذا حذفنا منه ادوات الاتصال حذف منه كلمة
ان والفاء واذا حذفنا منه كلمة ان والفاء بقي طرفاها الشمس طالعة والنهار
موجود (ج) تلك الكبرى وكذا (قوله وهي اما واو) دليل للملازمة التي
توسط هو بين مقدمها وتاليها ايضا اعني احدى كبريات قياس من الاقيسة
المذكورة بهذا الترتيب (هـ) اذا حذفنا ادوات العناد من قولنا اما ان يكون
الى آخره بقي طرفاه هذا العدد زوج وهذا العدد فرد لانه اذا حذفنا ادوات
العناد منه حذفنا منه كلمة اما واو واذا حذفنا منه كلمة اما واو بقي
طرفاه هذا العدد زوج وهذا العدد فرد (ج) تلك الكبرى ويرتب في
كل منهما ايضا على صورة غير متعارف الغير المتعارف (هـ) اذا حذف
منه ادوات الاتصال بقي طرفاه الشمس طالعة والنهار موجود لان ادوات
الاتصال هي كلمة ان والفاء واذا حذفنا كلمة ان والفاء منه بقي طرفاه

الشمس طالعة والنهار موجود (ج) تلك الكبرى وكذا اذا حذفنا ادوات
العناد منه بقي طرفاه هذا العدد زوج وهذا فرد لان ادوات العناد هي
كلمة اما واو واذا حذفنا كلمة اما واو منه بقي طرفاه هذا العدد زوج وهذا
فرد (ج) تلك الكبرى فصارت الاقيسة في اثبات الكبرى اربعة كلها
استدلال بالاثرا اعني حذف ان والفاء وحذف اما واو على مؤثره اعني
حذف ادوات الاتصال والعناد ويرتب من عكسه ايضا اقيسة اربعة
كذلك اثنان من المتعارف واثنان على صورة غير متعارف الغير المتعارف
فيكون استدلالا بالمؤثر على اثره (هـ) اذا حذفنا منه كلمة ان والفاء بقي طرفاه
الشمس طالعة الى آخره لانه اذا حذفنا منه كلمة ان والفاء حذفنا منه ادوات
الاتصال واذا حذفنا منه ادوات الاتصال بقي طرفاه كذلك (ج) الملازمة
المذكورة اعني الكبرى وكذا اذا حذفنا منه كلمة اما واو بقي طرفاه هذه العدد آه
لانه اذا حذفنا منه كلمة اما واو وحذفنا منه ادوات العناد واذا حذفنا منه
ادوات العناد بقي طرفاه كذلك (ج) الملازمة الاخرى هذا من متعارفهما
واما غير متعارف غير متعارفهما (فهـ) اذا حذفنا كلمة ان والفاء منه بقي كذلك
لان كلمة ان والفاء ادوات الاتصال واذا حذفنا ادوات الاتصال منه بقي
كذلك (ج) تلك الملازمة وكذا اذا حذفنا منه ادوات العناد بقي كذلك
لان ادوات العناد هي كلمة اما واو واذا حذفنا كلمة اما واو منه بقي كذلك (ج)
تلك الملازمة الاخرى ايضا هذا هو ترتيب هذا المقام واما تطبيق الامثلة
لتعريف ممثلاتها اي تعريف الجملة والشرطية فعلوم مما سبق من
ذكر القاعدة في بيان تعريف القضية مثلا قولنا زيد هو عالم حلية لان
قولنا هذا يكون طرفاه مفردين بعد الانحلال وما يكون طرفاه مفردين
بعده حلية (ج) المطلوب وهكذا اثبات اتصاف الجزئيات الباقية لهما
بمعرفهما بتعريفهما واثبات اتصاف الجزئيات بتعريفهما بمعرفهما
كما عرفت تفصيله فلا تغفل فعلم منه ان التعريفات المفهومة في ضمن التقسيم
يجري فيه الكلام الذي ورد في التعريف المستقل ولا يلتفت الى ما يقال
من ان التعريف المفهوم في ضمن التقسيم لا يلزم ان يكون جامعا ومائنا
ولو كان كذلك لما وردت الاعتراضات الآتية ولما اجبت (اعلم ان مقامات
التقسيمات يستنبط منها دعوى المغايرة بناء على لزوم كون بعض الاقسام
مغايرة لبعضها ولو اعتبارا فعلى هذا يستنبط هنا دعويان احديهما

معايرة الجملة للشرطية وثابتتهما عكسه ويرتب في كل منهما الاقيسة الستة المشهورة التي ذكرت والدليل في الكل تعرف بفهما (هـ) الجملة غير الشرطية لان الجملة ينحل طرفاها الى مفردين والشرطية لا ينحل طرفاها الى مفردين وما ينحل طرفاه الى مفردين غير ما لا ينحل طرفاه اليهما (ج) المطلوب وهو المسمى بحجته صغرى وهكذا الاربعة الباقية من الاول وكذا من الثاني يجعل احدى الصغرى صغرى والاخرى كبرى له (هـ) الجملة غير الشرطية لان الجملة ينحل طرفاها اليهما والشرطية لا ينحل طرفاها اليهما (ج) من ثاني ضروريه ذلك المطلوب وهكذا يرتب الاقيسة الستة من عكسه ايضا اعني الشرطية غير الجملة من غير فرق قدبر وقس فيصير المجموع المرتب انا عشر وهو ظاهر وهكذا الكلام في سائر التقسيمات فيستخرج الدعاوى على حسب مقامه وسيجي تفصيله (قوله فان قيل الى اخره) اعتراض على الموجبين الكليتين المفهومين من عكس تعريف الجملة اعني قولنا كل جملة يكون طرفاها مفردين ومن طرد تعريف الشرطية اعني قولنا كل مالم يكن طرفاه مفردين فشرطية فيكون دعوى المعارض نقيضهما وهما قولنا بعض الجملة لا يكون طرفاه مفردين وقولنا بعض مالا يكون طرفاه مفردين ليست بشرطية وهما سالتان جزئيتان لان نقيض الموجبة الكلية هو السالبة الجزئية واثبتهما السائل بمواد النقض اذ يكفي في اثبات نقض الشئ تخلفه في مادة واحدة فلا يلزم الدليل الكلي عليه بخلاف اثبات الشئ فانه يلزم فيه دليل كلي مطرد في جميع افراده فلا يكفي فيه تحققه في بعض المواد وما يورد بعده من جزئياته فانما هو على طريق التمثيل بعد الاثبات بالدليل الكلي كما سيجي تحقيقه في بحث العكس وبيان الاشكال فعلى هذا يصح ان يكون كل من المواد الثلاثة المذكورة دليلا لهذا النقض على حدة فليزم عينا ان تأخذها اولا ونستدل بكل واحدة منها على نقض عكس تعريف الجملة ثم نستدل بها على نقض طرد تعريف الشرطية (هـ) بعض الجملة لا يكون طرفاه مفردين لان بعضها قولنا الحيوان الناطق ينتقل بنقل قدميه وقولنا الحيوان الناطق الى اخره ليس طرفاه مفردين (ج) من رابع الاول بعض الجملة ليس طرفاه مفردين وهي السالبة الجزئية المطلوبة ويرتب من الشكل الثالث ايضا (هـ) بعض الجملة ليس طرفاه مفردين لان قولنا الحيوان

الناطق ينتقل الى اخره جملة وقولنا الحيوان الناطق ينتقل الى اخره ليس طرفاه مفردين (ج) من ثاني ضروريه ذلك المطلوب ايضا لان صغراه موجبة كلية شخصية وكبراه سالبة كلية شخصية والاوسط في هذين القياسين هو المثال الاول كما ترى واما اثباته بالمادة الثانية (فهـ) بعض الجملة ليس طرفاه مفردين لان بعضها قولنا زيد عالم يناقضه اه وقولنا زيد عالم اه ليس طرفاه مفردين (ج) المطلوب المذكور ومن الثالث ايضا (هـ) بعضها ليس طرفاه مفردين لان قولنا زيد عالم الى اخره جملة وقولنا زيد عالم الى اخره ليس طرفاه مفردين (ج) المطلوب المذكور ايضا وهكذا يرتب بالمادة الثالثة اعني قوله قولنا الشمس طالعة الى اخره قياسان من الاول والثالث فيصير المجموع اقيسة ستة والمطلوب في الكل واحد وهو السالبة الجزئية التي هي نقيض عكس الجملة فانت محير في اثباتها بكل واحد من الست والمقدمتان لكل واحد من هذه الست مذكورتان لكن ظاهر العبارة بحالها يقتضي الترتيب من غير متعارف غير متعارف الشكل الثالث لان قوله مع ان اطرافها الى اخره اشارة الى الكبريات لاشتماله على محمول المطلوب والضمير الراجع الى المواد الثلث المذكورة التي هي الاوسط متعلق موضوعها وقد كانت موضوعة في الصغرى المذكورة وهي قوله قولنا الحيوان الناطق الى اخره جليات وحينئذ يرتب من الثالث ثلثة ايضا كلها من غير متعارف غير متعارفه وان جاز ترتيبه بغيره كما رتبناه (هـ) بعض الجملة ليس طرفاه مفردين لان قولنا الحيوان الناطق ينتقل آه جملة وطرفاه قولنا الحيوان الناطق ينتقل آه ليسا بمفردين (ج) المذكور وكذا بعضها ليس طرفاه مفردين لان قولنا زيد عالم آه جملة وطرفاه قولنا زيد عالم آه ليسا بمفردين (ج) ذلك المطلوب ايضا وكذا بعضها ليس طرفاه مفردين لا قولنا الشمس طالعة آه جملة وطرفاه قولنا الشمس طالعة آه ليسا بمفردين (ج) ذلك المطلوب ايضا فيصير المجموع المرتب في اثبات هذه السالبة الجزئية تسعة ثلثة من متعارف رابع الاول وثلاثة من متعارف ثاني الثالث وثلاثة من غير متعارف غير متعارف ثاني الثالث ايضا كما عرفت وهكذا الترتيب في اثبات نقيض طرد الشرطية اعني السالبة الجزئية الاخرى والاوسط فيه ايضا هو هذه المواد الثلاثة المذكورة لكن هذا لم يذكر صريحا بل اشارة ومقايسة الى ما ذكرنا لان هذا لازم لما ذكرنا بل عليه قوله الاتي فان نقض

التعريفان الى آخره وحيث يكون تصويره (هـ) بعض مالبس طرفاه مفردين ليس بشرطية لان بعض مالبس طرفاه مفردين قولنا الحيوان الناطق الى آخره وقولنا الحيوان الناطق آه ليس بشرطية (ج) من رابع الاول بعض مالبس طرفاه مفردين ليس بشرطية ومن الثالث ايضا (هـ) بعض مالم يكن طرفاه مفردين ليس بشرطية لان قولنا الحيوان الناطق آه لا يكون طرفاه مفردين وقولنا الحيوان الناطق الى آخره ليس بشرطية (ج) تلك الجزئية المطلوبة ايضا وهو من متعارفه ويرتب من غير متعارفه ايضا (هـ) بعض مالم يكن الى آخره ليس بشرطية لان اطراف قولنا الحيوان الناطق آه لا تكون مفردات وقولنا الحيوان الناطق آه ليس بشرطية (ج) المطلوب المذكور ايضا وكذا وبعض مالم يكن آه ليس بشرطية لان بعض مالم يكن آه هو قولنا زيد عالم يضاده آه وقولنا زيد عالم آه ليس بشرطية (ج) ذلك المطلوب وكذا بعض مالم يكن آه ليس بشرطية لان قولنا زيد عالم آه لم يكن طرفاه مفردين وقولنا زيد عالم آه ليس بشرطية (ج) المطلوب المذكور وكذا بعض مالم يكن آه ليس بشرطية لان طرفي قولنا زيد عالم آه لا يكونان مفردين وقولنا زيد عالم آه ليس بشرطية (ج) المط المذكور وكذا بعض مالم يكن آه ليس بشرطية لان بعض مالم يكن آه قولنا الشمس طالعة آه وقولنا الشمس طالعة آه ليس بشرطية (ج) المط المذكور وكذا بعض مالم يكن آه ليس بشرطية لان قولنا الشمس طالعة يلزمه آه لا يكون طرفاه مفردين وقولنا الشمس طالعة يلزمه آه ليس بشرطية (ج) المطلوب المذكور وكذا بعض مالم يكن آه ليس بشرطية لان طرفي قولنا الشمس طالعة آه لا يكونان مفردين وقولنا الشمس طالعة آه ليس بشرطية (ج) المط المذكور فصارت الاقيسة فيه ايضا تسعة وثلاثة من متعارف رابع الاول وثلاثة من متعارف ثاني الثالث وثلاثة من غير متعارف ثاني الثالث ايضا والمط في الكل هي تلك السالبة وهي سالبة معدولة الموضوع كما كان بعض مقدمات هذه الاقيسة معدولة فقد صار المجموع المرتب فيهما ثمانية عشر والمط في الكل ثنتان وهما السالبتان الجزئيتان ولا فرق في اثباتهما الا ان الثلثة الاخيرة في اثبات الاولى من غير متعارف غير متعارف الثالث وفي اثبات الثانية من غير متعارفه لان الاوسط كان موضوعا في الصغرى ومتعلقا لموضوع الكبرى في اثبات الاولى وعكسه في اثبات الثانية وان الاقيسة التسعة

لأبواب الاولى مذكورة صراحة واما الاقيسة التسعة لاثبات الثانية منها فذكر كورة اشارة لاصراحة كما ذكرنا وعلى التقديرين يكون الكل من الاقيسة المستخرجة من العبارة كما عرفت فتدبر في هذا المقام ولا تغفل اذ سيجي امثاله (اعلم ان لفظ مع ان اذا وجد مثل هذه العبارة يرتب القياس هناك من الاول ومن الثالث غالب السبع في موارد (قوله فانتقض اه) هذا القول هو النتيجة الحاصلة من هذا الاعتراض وجواب الشرط المحذوف الذي هو مجموع مقول القول فيكون الشرط مع جوابه مقدمة شرطية مؤخرة وذلك المجموع مقدمة استثنائية مقدمة على الشرطية وح يكون الترتيب على ظاهر العبارة من غير متعارف اول الاستثنائي (هـ) قد ثبت الامر كذلك اي قد ثبت قولنا الحيوان الناطق الى هذا القول ولما ثبت الامر كذلك انتقض التعريفان طردا وعكسا (ج) عين لتالي الذي هو المط وهو انتقضا طردا وعكسا والمقدمتان مذكورتان حال كون الاستثنائية مقدمة على الشرطية بدلالة الفاء عليه ولهذا كان من غير متعارفه ولو قررت الشرطية اولا والاستثنائية ثانيا يكون من متعارفه ايضا وسيجي لهذا زيادة ايضا ح (فان قيل لم قال طردا وعكسا دون العكس مع ان ظاهر عبارته السابقة تفصيل العكس صراحة كما ذكرنا) قلنا هو اقرب الى سلوك مسالك التزيق لكون الفساد في الثاني اكثر كما قاله الفاضل العصام رحمه الله تعالى مع دليله ويمكن التوجيه بان تقديم قوله طردا ليكون بلغ في النقض ابتداء لان الانتقاض طردا هو عدم منع الاغيار وانتقاضه عكسا هو عدم جمع الافراد ولا شك ان عدم امتناع دخول الاغيار الاجنبية عن التعريف الذي يلزم ان يدخل فيه افراد التي هي كسرها اقبح في الواقع من عدم جمع الافراد والاتباع من الخارج وان كانا قبيحين في نفس الامر فتأمل (قوله فتقول المراد آه) جواب بتحرير المراد يعني جواب بتحرير المراد من اجزاء التعريف لكن السؤال باق على ظاهر العبارة لان الجواب بتحرير المراد جواب عن باطنها مع ان السؤال وارد على ظاهرها ولذا قالوا المراد لا يدفع الابرار وايضا الجواب بتحرير المراد ايما وقع يكون جوابا بخلاف الظاهر بالنظر الى السائل لانه اما يكون جوابا بارادة المعنى المجازي بترك الحقيقي واما يكون جوابا بارادة المعنى القريب للالفاظ المشتركة بترك معانيها المشهورة المتبادرة عنده وكل منهما خلاف الظاهر لكنه يكون هذا جوابا غالبا عند ورود

الاعتراض مع عدم جوابه ظاهرا وحيث يضر الى مثل هذا الجواب وهذا يكفي لكونه قرينة على ارادة خلاف الظاهر في دفع السؤال عنها بقدر الامكان سواء ذكر سؤاله صريحا كما فيما نحن فيه او مقدر او كثيرا ما يكون جوابا عن مقدر كلفظ والمراد الواقع في العبارات (قوله اما المفرد بالفعل او المفرد آه) اراد به هنا تعميم المفرد لا ترديده بين احدهما من الامرين كما يشعره لفظه اما واو وان كان المراد احدهما فقط في افراد الجمليات فلما اصطالحوا هذا المعنى الاعم في المفرد كان التعريفان جامعا وما نعالان اطراف الجمليات لا تخلو عن ان تكون مفردات بالفعل او بالقوة فيتحقق احدهما فيها بالضرورة واما اطراف الشرطيات فتخلو عنهما معا ليس اطرافها مفردات بالفعل ولا بالقوة وهو ظاهر (قوله والاطراف آه) مبتدأ خبره محذوف وهو لفظ مفردات لانه متى وجد في عبارة مبتدأ او اسم ان وكان بعده ان الوصلية وبعدها لفظ الان ٤ او لكن يكون خبرهما محذوفا دائما بقدر قرينة المقام ويكون جملتها دعوى المعلن والسائل يدعى خلافا ويستدل عليها بمدخول ان الوصلية معارضة لتحقيق ان كان للمعلن عليها دليل وتقديرية ان لم يكن له عليها دليل وبعد تقرير المعارضة يسلم المعلن صفراء ويمتنع كبراه ويكون حاصل المنع على صورة المدعى ويجرى عليه سند محذوف بطريق الحل اي يبين منشأ الغلط على صورة انشراطية للاستثنائي حال كون تاليها مقدما على مقدمها ويكون ما بعده الان ولكن رافعة لهما ودليلا للرافعة ويحصل النتيجة التي هي مطلوب المعلن ويكون المجموع على صورة ما يكون غير متعارف ثاني الاستثنائي من وجهين ويمكن ان رتب من متعارف اوله ايضا وكذا من الاقتراضي لكن الظاهر هو الاول وهكذا الحكم في كل موضع يوجد فيه هذه الشروط الثلاثة التي هي شروط بمعنى العلة وفيما نحن فيه وجدت الشروط الثلاثة فاجرى فيه هذه المحذوفات والتقدير (هـ) اطراف القضايا المذكورة ليست بمفردات لان اطرافها فيها لم تكن مفردات بالفعل وما لم يكن مفردا بالفعل ليس بمفرد (جـ) المطلوب هذا من طرف المعارض على المفهوم من الجواب المذكور اعني مدعى المعلن ويجوز ان يقرر هذا من الثاني ايضا بعكس الكبرى والصغرى فيهما معدولة واما بيان كيفية الرد من طرف المعلن (فهـ) لان كل ما لم يكن مفردا

٤ والا ان حال كونهما مشددتين حرفان بمنزلة حرف واحد لانهما بمعنى لكن فيستدرك ما بعدهما عما قبلهما ويجرى عليهما احكام لكن فيكون مدخولهما اسمهما وما بعده خبرهما فلا فرق بينهما وبين لكن في المال والعمل وسائر الاحكام في جميع موارد ما لا يخفى

بالفعل فهو ليس بمفرد يعني لا يترجم من عدم كون الشيء مفردا بالفعل عدم كونه مفردا لانه انما لا يكون مفردا لولم يمكن ان يعبر عن اطرافها بالفاظ مفردة اي لولم يطلق عليها الفاظ مفردة لكنه يمكن ان يعبر عن اطراف القضايا المذكورة اعني مادة التقص بالفاظ مفردة فحصل المطلوب وهو كون اطرافها مفردات (قوله واقلها آه) اي ومن جلته دليل الرافعة المذكورة (هـ) الاطراف في القضايا المذكورة يمكن اما يعبر عنها بالفاظ مفردة لان الاطراف فيها يمكن ان يعبر عنها بهذا ذلك او الموضوع محمول او غير ذلك وهذا ذلك والموضوع محمول ونحوهما الفاظ مفردة (جـ) من غير المتعارف تلك الرافعة (قوله بخلاف الشرطيات آه) لفظ بخلاف انما وقع جواب عن توهم مقدراش من عدم الفرق بين المخالف والمخالف له ببيان الفرق والمغايرة بينهما ويستفاد منه دعويان متلازمان اثبات احدهما يغني عن اثبات اخرى ويرتب في كل منهما اقيسة ستة او خمسة على مقتضى دليله وهكذا في امثاله من لفظ المغايرة والفرق وغيرهما فتكون الاقيسة المرتبة هنا اثنا عشر تدكر بعضها فقس البواقي عليه (هـ) الجمليات مخالفة للشرطيات لان الجمليات يمكن ان يعبر عن اطرافها بالفاظ مفردة والشرطيات لا يمكن ان يعبر عن اطرافها بالفاظ مفردة وما يمكن ان يعبر عن اطرافها بها مخالف لما لا يمكن ان يعبر عنها بها (جـ) المط وهكذا ترتيب الاربعة الباقية من الاول وواحد من الثاني ومن عكس ذلك ايضا يرتب مثله (هـ) الشرطيات غير الجمليات لان الشرطيات لا يمكن ان يعبر عن اطرافها بالفاظ مفردة والجمليات يمكن ان يعبر عنها بها (جـ) من ثاني الثاني المطلوب المذكور وهكذا الخمسة الباقية من الاول لكن اذا اريد ترتيب مثل هذا من الثاني فلا بد ان يدعى سالبه كما ذكرنا (قوله فلا يقال آه) دليل احدي مقدمتي الاقيسة المرتبة آنفا اذا لاخرى منهما قد ثبتت فيما قبل لانها هي الرافعة المتقدمة وقد اثبتاها بما بعدهما كما عرفت واما كيفية اثبات هذه به (فهـ) الشرطيات لا يمكن ان يعبر عن اطرافها بالفاظ مفردة لان الشرطيات لا يقال فيها هذه القضية تلك القضية ونحوه مما هو بنسبة الجمل وما لا يقال فيه هذه القضية تلك القضية بنسبة الجمل يقال فيه ان تحقق هذه القضية تحقق تلك القضية اواما يتحقق هذه القضية او يتحقق تلك القضية بنسبة الشرطية (جـ) الشرطيات يقال فيها ان تحقق هذه بنسبة الشرطية وهي اي وقولنا ان تحقق هذه

ليست بالفاظ مفردة (ج) من غير المعارف الشرطيات يقال فيها
ما ليست بالفاظ مفردة وما يقال فيه ما ليس بالفاظ مفردة لا يمكن ان يعبر
عن اطرافه بالفاظ مفردة (ج) تلك المقدمة وهو مركب من اقيسة ثلثة
ويجوز ان يركب من الاولين فقط بترك الثالث اى بلاضم الكبرى الاخيرة
المطوية لان نتيجة القياس الثاني يفهم منهما ما كالمقدمة المنظورة فيها التي
ثبتت به فتكونان متساويتين في المآل فلا حاجة الى ضم الثالث لحصول
ما يساوى المقدمة النظرية من القياس الثاني لكن ضمها ينتج تلك المقدمة
بعينها بلا خفاء وهكذا مفصوله ويجوز ان يرتب القياس الاخير منه من الثاني
ايضا بعكس الكبرى المطوية وان يرتب اولا بسيطا لينتج تلك المقدمة ثم
يثبت مقدمته المنظور فيها بالدليل المذكور بالاقتزائي والاستثنائي وكلهما
معلوم فقس (قوله فبقى ههنا آه) اعتراض من جانب السائل المتقدم
على تعميم المعلن المفرد الى مفرد بالفعل او بالقوة في الجواب المذكور (وقوله
وهو ان الشرطية آه) توطئة له لان المطلوب السائل هو قولنا ليس المراد
بالمفرد اما المفرد بالقوة او المفرد بالفعل (قوله فلو كان آه) دليله مشتق على
نقيضه (قوله ولا خفاء آه) دليل هذه الملازمة التي بعده حال كونه مقدما
عليها بدلالة الفاعل على كونه دليلا لها اذا الفاء في قوله فلو كان للسببية والفاء
السببية يكون ما قبلها دليلا لما بعدها وكذا كل ما كان للسببية حين
ارادة السببية عنها فعلى هذا يكون تقرير السؤال على نهج ترتيب العبارة (هـ)
ليس المراد بالمفرد اما المفرد بالفعل او بالقوة لانه لو كان المراد به اما المفرد
بالقوة او بالفعل لدخلت الشرطية اى جميع افرادها تحت تعريف الجملة
لكن دخولها تحت تعريفها باطل (ج) من ثاني الاستثنائي نقيض المقدم
الذى هو مطلوب السائل والرافعة المطوية ظاهرة ضرورة بطلان علم
كون تعريف الشرطية جامعا وتعريف الجملة مانعا واما اثبات الملازمة
المذكورة بما قبله (فهـ) لو كان المراد به اما المفرد بالفعل او بالقوة لدخلت
الشرطية تحت الجملة لانه لو كان المراد به ذلك لا يمكن ان يعبر عن طرفي
الشرطية ايضا بعد التحليل بمفردين اى لكان طرفاه مفردين بالقوة
زوال الجزء الصوري عنها بالتحليل ولما يمكن ان يعبر عن طرفيها ايضا بعده
بمفردين لدخلت الشرطية تحت الجملة لصدق ٣ تعريف الجملة حيثئذ
على افراد الشرطية (ج) تلك الملازمة (قوله واقله ان يقال آه) دليل

٣ وقد تشير الى دليل
المقدمة المنظورة فيها
في الترتيب عقبيها
حال كونه مطويا بلا
ترتيب اكتفاء واحالة
الى المقايسة كما ذكر
هكذا ايضا في العبارات
لكننا ذكر ترتيب
ما ذكر فيها ونكتفي
من ترتيب ما نشير اليه
معد

للصغرى المذكورة لهذا (هـ) لو كان المراد به ذلك لا يمكن ان يعبر عن طرفي
الشرطية بعده بمفردين لانه لو كان المراد به ذلك لا يمكن ان يعبر عن طرفيها
بعده بهذا ملزوم لذلك او ذلك لازم له او ذلك معاند له وكل واحد من قولنا
هذا ملزوم لذلك آه مفردان (ج) من غير المعارف تلك الصغرى ولم يجب
عن هذا السؤال بل ترك تعريف المص لعدم قابليته التزميم وانتقل الى تعريف
آخر اولى منه كما ذكره بقوله فالاولى آه يعنى التعريف بان المحكوم عليه وبه
في القضية ان كانا مفردين فجملة والافشرطية اولى من تعريف المصنف
لان التعريف بهذا لم يكن فيه قيد الانحلال ومطابق لما ذكره الشيخ وما
لا يكون فيه قيد الانحلال وكان مطابقا لما ذكره الشيخ اولى مما كان فيه قيد
الانحلال ولا يكون مطابقا لما ذكره (ج) التعريف بهذا اولى من التعريف
الذى فيه قيد الانحلال ولا يكون مطابقا لما ذكره والتعريف الذى فيه قيد
الانحلال ولا يكون مطابقا لما ذكره هو تعريف المصنف (ج) التعريف
بهذا اولى من تعريف المصنف وهو مركب موصول وهكذا الاربعة
الباقية المشهورة وان شئت جعلت حذف قيد الانحلال دليلا مستقلا على
هذه الدعوى ومطابقة لما ذكره دليلا آخر عليها وترتب في كل منها تلك
الخمس المشهورة (هـ) التعريف بهذا اولى من تعريف المصنف لانه
لم يكن فيه قيد الانحلال وما لم يكن فيه قيد الانحلال اولى من تعريفه
(ج) المطلوب وهو بسيط ببق كبراه منظورا فيها اثباتها (هـ) ما لا يكون
فيه قيد الانحلال اولى من تعريف المصنف لان ما لا يكون فيه قيد الانحلال
اولى من التعريف الذى فيه قيد الانحلال والتعريف الذى فيه قيد الانحلال
هو تعريف المصنف (ج) تلك الكبرى وهكذا الثلثة الباقية وكذا التعريف
بهذا اولى من تعريف المصنف لان التعريف بهذا مطابق لما ذكره الشيخ
وما هو مطابق لما ذكره اولى من التعريف الذى لا يطابق ما ذكره والتعريف
الذى لا يطابقه هو تعريف المصنف (ج) المطلوب المذكور ايضا وهو
مركب مفصول وهكذا الاربعة الباقية فان قلت ما الفرق بين هذا التعريف
وبين تعريف المصنف وما فائدة حذف قيد الانحلال قلت تعريف المصنف
فيه قيد الانحلال وقد عرفت ان الانحلال هو ازالة الجزء الصوري الذى
هو الهيئة الصورية المختلفة في الجملة والشرطية فاذا لم يبق الجزء الصوري
يمكن التعبير عن طرفيها بمفردين سواء كانت جملة او شرطية لانه لا يبق

النسبة حينئذ واذا لم يبق النسبة يمكن التعبير عن طرفيهما بمفردين فيلزم
الحذور المذكور واما هذا التعريف فليس فيه قيد الانحلال فيكون التق
منه التعبير بمفردين مع بقاء الجزء الصوري واذا بقي الجزء الصوري يمكن
ان يعبر عن طرفي الجملة بمفردين وان كانا قضيتين لان الجزء الصوري في الجملة
هو كون المحمول واقعا على افراد الموضوع او غير واقع عليها وهي في المعبر
عنه وفي المعبر به سواء فيمكن التعبير عن اطرافها مع بقائها على حالها واما
الشرطية فلا يمكن ان يعبر عن طرفيها بمفردين مع بقاء الجزء الصوري
لان الجزء الصوري فيها هو كون التالي لازما للمقدم او معاند له واذا عبر
بمفردين لا يتبقى تلك النسبة الزومية والعنادية التي لا يتحقق جزء صوريتها
بدونها وحينئذ لا يبقى الجزء الصوري فيها بل يبدل بنسبة الجمل فعلى هذا
يمكن ان يعبر عن طرفي الجملة بمفردين ولا يمكن عن طرفي الشرطية بهما فظهر
الفرق بين وجود قيد الانحلال في التعريف وعدمه واندفع الاشكال وانما قال
فالاولى ولم يقل فالصواب مع ان التقرير المذكور يقتضى ذلك لا يمكن
ان يجاب عنه بالجواب المذكور في بعض الشروح فارجع اليه لكن يلزم
ان يعبر عن المفرد في هذا التعريف ايضا الى المفرد بالفعل او بالقوة لئلا يرد
الاعتراض الاول بالمواد المذكورة على ما لا يخفى (قوله وقيل صوابه آه) يريد
قائل هذا القيل ان تعريفه صواب وما عداه خطأ لان تعريفه لا يرد عليه
النقض بمثل قولنا زيد ابوه قائم وما لا يرد عليه النقض بمثله فهو صواب
على زعمه (ج) المطلوب (قوله فانه جملة آه) من تمة الصغرى بيان
لكيفية الورد على تعريف المصنف بمثل هذا القول من مواد النقض
(هـ) بعض الجملة لا ينحل الى مفردين لان بعضها هو قولنا زيد ابوه قائم
وقولنا هذا لا ينحل الى مفردين (ج) من رابع الاول تلك السالبة الجزئية
وهي نقيض عكس تعريف الجملة للمصنف ومن الثالث ايضا (هـ) بعضها
لا ينحل اليهما لان زيد ابوه قائم جملة وقولنا هذا لا ينحل اليهما (ج)
المطلوب المذكور (قوله لان المحكوم به آه) دليل كبراهما لكون كبريهما
متحدين كما يكون صغرى الاول والثاني متحدتين (هـ) قولنا زيد ابوه قائم لا ينحل
اليهما لان قولنا هذا المحكوم به فيه قضية وكل ما يكون المحكوم به فيه
قضية لا ينحل اليهما (ج) تلك الكبرى ويرتب من الثاني ايضا بعكس
الكبرى فيكون حاصله ان عكس تعريف المصنف للجملة ينقض بمثل

هذه المادة ولا يرد مثل هذا النقض على تعريفه مع ان عدم ورود مثله عليه
لا يستلزم كونه صوابا فبطلان كلية الكبرى الكاشفة للقياس الاول بداهة
وان جواب مثل هذا النقض الوارد على تعريف المصنف قد سبق بتعميم
المفرد واهذا رده الشارح بقوله (وهو ليس بصواب آه) يعنى ما حكمه
هذا القائل بالصواب ليس بصواب وكونه ليس بصواب ثابت بدليلين
مستقلين على اثباته تقرير الاول منهما (هـ) تعريف هذا القائل ليس
بصواب لان تعريفه يرد عليه بعض النقوض المذكورة وهو الاعتراض
الذى سبق بقوله فان قلت آه وما يرد عليه بعض النقوض المذكورة فليس
بصواب (ج) المطلوب وكذا يرتب من الثاني ومن الثالثة الاول للاستثنائي
وكلها معلوم نعم قد ورد ذلك البعض اى بعض النقوض على تعريف
المصنف ايضا لكنه لم يقل ان تعريف صواب فيكون بطلان تعريف
القائل لو ردد بعض النقوض حال كونه قائلا ان تعريف صواب على ما
لا يخفى واما بيان تقرير الدليل الثاني منهما عليه (فهـ) تعريف هذا القائل
ليس بصواب لانه لو كان صوابا لزم ان يتركب الشرطية من قضيتين
لكن الشرطية لا يتركب من قضيتين من حيث هي شرطية (ج) المطلوب
المذكور اعني نقيض المقدم والمقدمتان اى الشرطية المطوية والاستثنائية
المذكورة منظور فيهما و (قوله فلان انحلال آه) دليل للملازمة وضع
دليلها موضعها (هـ) لو كان صوابا لزم ان يتركب الشرطية من قضيتين
لانه لو كان صوابا لزم منه ان ينحل الشرطية الى القضيتين اللتين منهما
تركيبها وان ينحل الجملة الى ما ليسا بقضيتين ولما لزم منه ذلك لزم ان يتركب
الشرطية من قضيتين (ج) تلك الملازمة واما دليل الرافعة فقوله فان
ادوات آه (هـ) الشرطية لا يتركب من قضيتين من حيث هي شرطية
لان الشرطية ادوات الشرط والعناد اخرجت اطرافها عن ان يكون قضايا
وكل ما اخرجت ادوات الشرط والعناد اطرافه عن ان يكون قضايا
لا يتركب من قضيتين (ج) تلك الرافعة (قوله الا يرى آه) دليل الصغرى
المذكورة واثرا لها لكن لبعضها واما البعض الآخر فيقاس عليه لانه اذا علم
اخراج ادوات الشرط اطرافها علم اخراج ادوات العناد ايضا (هـ) ادوات
الشرط اخرجت اطراف الشرطية عن ان تكون قضايا لان ادوات
الشرط اوردناها مثلا على قولنا الشمس طالعة ولما اوردناها عليه اخرجته

عن ان تكون قضية محتملة للصدق والكذب (ج) تلك الصغرى (قوله
وقلتا آه) دليل الملازمة حال كونه متوسطا بين مقدمها وتاليها (ه) اذا
اوردناها عليه اخرجته عن ان تكون قضية محتملة للصدق والكذب
لانا اذا اوردناها عليه قلنا ان كانت الشمس طالعة واذا قلنا ذلك اخرجته
ادوات الشرط عن ان تكون قضية (ج) تلك الكبرى ويجوز ان يقرر دليل
الصغرى المذكورة مر كبا موصولا ومن الاستثنائي وان يرتب غير هذا
الترتيب لكن الترتيب من الاستثنائي في مثله اوضح على ما لا يخفى فقس منه
(قوله نعم ربما آه) جواب سؤال مقدر وارد من جانب ذلك القائل فكأنه
رجع وقال لو لم تكن الشرطية مركبة من قضيتين لما قيل في الفن
ان الشرطية مركبة منهما لكنه يقال في الفن ان الشرطية مركبة منهما
كما ترى فيكون تعريفي سالما عن النقص بالوجه الثاني فاجاب الشارح به عنه
بيان منشأ غلطه بانك ان اردت بقولهم ان الشرطية مركبة من قضيتين
انها مركبة منهما حقيقة حال كونها شرطية فلام ذلك كيف ومر ادهم
منهما القضيتان مجازا باعتبار وجود الحكم في طرفيهما والافلاحكم فيهما
من حيث كونهما شرطية ولو لم يكن مر ادهم بهما هو القضيتان مجازا للزم
ان يكون طرفاهما قضيتين عند التركيب وعند التحليل ايضا لكنهما ليسا
بقضيتين لا عند التركيب للزوم تجردهما عن الحكم عند ارادة التركيب
ولا عند التحليل ايضا وهو ظاهر لما مر من ان انحلال القضية الى مامنه
تركيبها وحيث لم يتركب منهما لم يخل اليهما وقد عرف من هذا التقرير
تصوير العبارة كما عرف ما لها اذ تصويرها قياسا من ثاني الاستثنائي احدهما
من جانب قائل القيل مستدلا بكلام القوم وثانيهما من طرف الشارح رداله حال
كون رافعيتهما مذكورتين وملازمتهما مطويتين كما ذكرناهما على هذا
الترتيب ودليل مقدمتهما معهما فلا تغفل فلما لم يكن تعريف هذا القائل صوابا
كان تعريف الشارح اولى منه ايضا كما كان اولى من تعريف المص وقد عرفت
(قوله الشرطية قسمان آه) شروع لتقسيم الشرطية الى قسميهما وتقسيمهما
الى اقسام كل منهما (ه) الشرطية قسمان لانها اما يحكم فيها بصدق
قضية وهي التالي او لا صدقها على تقدير صدق قضية اخرى وهي المقدم
واما يحكم فيها بالتنافي بين القضيتين ان حكم فيها بصدق قضية
او لا صدقها على تقدير صدق قضية اخرى فهي متصلة وان حكم فيها

بالتنافي بين القضيتين فهو منفصلة (ج) الشرطية اما متصلة واما منفصلة
وهما قسمان (ج) المطلوب وكذا المتصلة اما متصلة موجبة واما متصلة
سالبة لانها اما يحكم فيها بصدق قضية على تقدير اخرى واما يحكم فيها
بسلب صدق قضية على تقدير اخرى ان حكم فيها بصدقها على تقدير
اخرى فهي متصلة موجبة وان حكم فيها بسلب صدقها على تقدير اخرى
فهي متصلة سالبة (ج) المطلوب والملازمات منطور فيها تثبت
كل منها بالامثلة التي بعدها ويكون احدي مقدمات ذلك ايضا منظورا فيها
فدليلها ما بعد المثال نذكر احدهما فقس ترتيب البواق على ما ذكرنا (ه)
ان حكم فيها بصدقها على تقدير اخرى فهي متصلة لانه ان حكم فيها
بصدقها على تقدير اخرى كان كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان
وقولنا هذا متصلة (ج) تلك الملازمة واثبات كبرى هذا ايضا (ه) قولنا ان كان
هذا آه متصلة لان قولنا هذا حكم فيها بصدق الحيوانية على تقدير صدق
الانسانية وما حكم فيه كذلك متصلة (ج) تلك الكبرى وكذا يجوز اثبات
المثال بما قبله من التعريف كما ذكرنا مفصلا (ه) قولنا ان كان هذا آه متصلة
لان قولنا هذا حكم فيها بصدق قضية على تقدير اخرى وكل ما حكم فيه
بصدقها على تقدير اخرى متصلة (ج) المطلوب ويجوز ان يكون الامثلة
المذكورة دليلا للصغرى المرددة للمطلوب والمطلوب ايضا بالترديد كاثبات
المطلوب بلافق كذا كان كل واحد منهما دليلا للكبرى وكلها معلوم وهكذا
الكلام في سائر الامثلة في الاستدلال بها على الصغرى او الكبرى او المطلوب
وفي حل الممثل له عليها واثباتها بالتعريف فتدبر وقس وايضا استفاد
من كل واحد من هذه التقسيمات دعوى المغايرة كما عرفت فيستنتج من تقسيم
الشرطية اليهما دعويان اعني مغايرة كل واحد من قسميهما للآخر وكذا
في تقسيم المتصلة والمنفصلة الى الموجبة والسالبة ومن تقسيم المنفصلة
الى الاقسام الثلاثة ست دعاو وهي مغايرة كل واحدة منها للآخر وهكذا
اقياس في الجميع فيكون تعريف كل منها دليلا في ترتب في اثبات كل واحد منها
اقيسة ستة من القياس المشهور او خمسة على مقتضى المقام كما مر غير مرة
وبيان المتصلة والمنفصلة واقسامهما سيجي مفصلا (فان قلت في الاثبات
بالمثال نذكر الكاف الجارة في الصغرى ويحذف من الكبرى مع انها تسقط
من النتيجة وهو خلاف القاعدة اذ قاعدتهم هي ان غير الاوسط لا يسقط
في النتيجة اصلا ولو حرفا (قلت الكاف يتكرر في الصغرى والكبرى معا

لكنه يقدر في الكبرى للتخفيف كما نه يقال في الكبرى وقولنا مثلا ان كان آه
يتقدير لفظ مثلا فيها وحينئذ يستقيم المعنى وتحذف من النتيجة تكرره
على انه لو قيل في الكبرى وكقولنا باظهار الكاف فيها لاستقام المعنى ايضا
ويحذف فيها لكن المتعارف عدم ايراد الكاف في الكبرى فيجواب بهذا الجواب
اعني تقدير لفظ مثلا في الكبرى وهكذا الكلام في كل ما ثبت بالمثل المصدر
بالكاف وقت الاثبات ويكون هذا الاثبات اثبات المؤثر بآثره لان الامثلة
آثار لمثلاتها كما عرفت فيكون عكسه اثبات الاثر بمؤثره (فان قلت هذا اثبات
الكلّي بالجزئي لان المثال جزئي يذكّر توضيح الكلّي مع ان اثبات الكلّي
بالجزئي باطل) قلت هذا ليس من قبيل اثبات الكلّي بالجزئي بل من قبيل
اثبات الكلّي بالكلّي ولولم يكن الكاف التي بمعنى المثل في الدليل او ما يؤدي
مؤداه لورد ما ذكرته من المحذور فادام الكاف او نحوه مذكورة فيه
يكون من قبيل اثبات الكلّي بالكلّي لانه بالكاف يشمل جميع افراد ذلك الكلّي
واما اذا كان بالعكس اي اذا ادعى المثال واستدل عليه بالمثل فلا حاجة
الى الكاف ويكون حينئذ من قبيل اثبات الجزئي بالكلّي وهو صحيح ايضا
كما رتبناه (قوله لا يقال آه) اعتراض على تقسيم الجملة والمتصلة والمنفصلة
الى الموجبة والسالبة بان هذا التقسيم تقسيم للشيء الى اقسامه وهي
الموجبات والى مبادئه وهو السوالب وهو باطل فعلى هذا يكون تصوير
العبارة (ه) سوالب الجملة والمتصلة والمنفصلة لا تكون جملة ولا متصلة
ولا منفصلة لان سوالبها هي ما يرفع فيها الجملة والاتصال والانفصال
وما يرفع فيه الجملة والاتصال والانفصال لا يكون جملة ولا متصلة ولا منفصلة
(ج) من ثاقى الاول المطلوب ومن الثاني بعكس الكبرى (ه) سوالبها لا تكون
جملة ولا متصلة ولا منفصلة لان سوالبها هي ما يرفع فيها الجملة والاتصال
والانفصال والجملة والمتصلة والمنفصلة ليست ما يرفع فيها الجملة والاتصال
والانفصال (ج) من اوله المطلوب المذكور هذا هو الترتيب اجمالا وان شئت
فصلته (ه) سالبة الجملة لا تكون جملة لان سالبها هي ما يرفع فيها
الجملة وما يرفع فيه الجملة لا يكون جملة (ج) المطلوب وكذا من الثاني
بعكس الكبرى وفي الاخيرين ايضا كذلك اعني سوالب المتصلة والمنفصلة
فعلى هذا يرتب اقيسة ستة من تفصيله ثلاثة من الاول وثلاثة من الثاني ومن
اجاله يرتب اثنان من الاول والثاني كما ذكرنا بجمع الثلاثة في الدعوى

والصغرى والكبرى (قوله لانهما ثابت آه) دليل الكبرى المذكورة ان يرجع
التميز الى الجملة والمتصلة والمنفصلة وهو الظاهر وحينئذ يكون مشتملا
لمتعلق محمول الكبرى فيكون هو كبرى ويكون ما موصولة وح يرتب من
الثاني بايراد الصغرى السالبة المطوية (ه) ما يرفع فيه الجملة والاتصال
والانفصال لا يكون جملة ولا متصلة ولا منفصلة لان ما يرفع فيه الجملة
والاتصال والانفصال لا يثبت فيه الجملة والاتصال والانفصال والجملة
والمتصلة والمنفصلة هي التي ثبت فيها الجملة والاتصال والانفصال (ج)
تلك الكبرى ولا يمكن ان يرتب من الاول على ظاهره لسلب الصغرى والكبرى
المدللة بهما واثبات تلك الكبرى كما كان بالاجمال يكون بالتفصيل ترتيبه (ه)
ما يرفع فيه الجملة لا يكون جملة لان ما يرفع فيه الجملة لا يثبت فيه الجملة
والجملة يثبت فيها الجملة (ج) من الثاني ايضا تلك الكبرى وهكذا الترتيب
في الاخيرين اعني الاتصال والانفصال ويقرر هذا من الرابع ايضا (ه)
ما يرفع فيه الجملة والاتصال والانفصال لا يكون جملة ولا متصلة ولا منفصلة
لان ما ثبت فيه الجملة والاتصال والانفصال لا يرفع فيه الجملة والاتصال
والانفصال والجملة والمتصلة والمنفصلة هي التي ثبت فيها الجملة والاتصال
والانفصال (ج) من ثالث ضرورية تلك الكبرى هذا اجماله واما ترتيبه تفصيلا
(فه) ما يرفع فيه الجملة ليس بمحمولة لان ما يثبت فيه الجملة لا يرفع فيه الجملة
والجملة هي التي ثبت فيها الجملة (ج) من ذلك ايضا تلك الكبرى وهكذا
التقرير في الاخيرين فيكون الاقيسة ثمانية ستة في تفصيله واثنان في اجماله
كلها ينتج تلك الكبرى يعني اجماله يكون دليلا للكبرى المجملة وتفصيله
يكون دليلا لتفصيلها فتدبر هذا على تقدير كون تلك الكبرى التي اجري عليها
هذا الدليل هو الكبرى الاول واما الترتيب على تقدير كون تلك الكبرى الثاني
فيكون باجراء هذا الدليل عليها (ه) الجملة والمتصلة والمنفصلة ليست
ما يرفع فيها الجملة والاتصال والانفصال لان الجملة والمتصلة والمنفصلة هي
ما ثبت فيه الجملة والاتصال والانفصال وما ثبت فيه الجملة والاتصال والانفصال
ليس ما يرفع فيه الجملة والاتصال والانفصال (ج) تلك الكبرى ومن الثاني
ايضا بعكس الكبرى (ه) الجملة والمتصلة والمنفصلة ليست ما يرفع فيه
الجملة والاتصال والانفصال لانها هي ما ثبت فيه الجملة والاتصال والانفصال
وما يرفع فيه الجملة والاتصال والانفصال ليس ما ثبت فيه الجملة والاتصال

والانفصال (ج) تلك الكبرى وهذا ايضا اجاله اي بجمع ثلثة في دليل واحد واعطاء الاول والثاني والثالث في الكبرى المدللة وفي المقدمتين كما شرنا اليه واما تفصيلها (فه) الجملة ليست ما يرفع فيه الجمل لان الجملة ما ثبت فيه الجمل وما ثبت فيه الجمل ليس ما يرفع فيه الجمل (ج) تلك الكبرى ومن الثاني ايضا (ه) الجملة ليست ما يرفع فيها الجمل لانها هي التي ثبت فيها الجمل وما يرفع فيه الجمل ليس ما ثبت فيه الجمل (ج) تلك الكبرى وهذا في الاستدلال على تلك الكبرى بالآخرين فعلى هذا يكون في اثبات الكبرى الثاني قياسا ن احدهما من الاول وثانيهما من الثاني لكنهما في اجاله واما في تفصيله فستة اقيسة ثلثة من الاول وثلثة من الثاني فيصير مجموع المرتب في اثبات الكبرى سواء كانت الاول والثاني ستة عشر اثنا عشر بالاجال واربعة بالتفصل ثمانية منها من الثاني اربعة من اوله واربعة من ثانيه واربعة من ثاني الاول واربعة من ثالث الرابع كما ثبتناه فتدبر وكن على بصيرة هذا على تقدير رجوع الضمير الكائن في الدليل المذكور الى الجملة والمتصلة والمنفصلة كما ذكرنا واما اذ ارجع الضمير الى سوال الجملة والمنفصلة والمتصلة يكون هو دليلا للصغرى المذكورة وح يكون ما نافية ويكون هو مشتملا على موضوعها فيكون صغرى والكبرى مطوية (ه) سوال الجملة والمتصلة والمنفصلة ما يرفع فيه الجمل والاتصال والانفصال لان سوالها لم يثبت فيها الجمل والاتصال والانفصال وما لا يثبت فيه الجمل والاتصال والانفصال يرفع فيه الجمل والاتصال والانفصال (ج) تلك الصغرى وهذا القياس صغراه معدولة لكن هذا الترتيب ايضا بالاجال واما تفصيله (فه) سالبة الجملة ما يرفع فيه الجمل لان سالبها لم يثبت فيها الجمل وما لم يثبت فيه الجمل يرفع فيه الجمل (ج) تلك الكبرى وهكذا الاثبات في الآخرين والحاصل ان في تقرير هذا السؤال يرتب ستة اقيسة اجالا اثنان منها في اثبات مدعى السائل اعني من الاول والثاني واثنان من الثاني والرابع في اثبات كبرى الاول واثنان من الاول والثاني في اثبات كبرى الشكل الثاني وواحد من الاول في اثبات الصغرى المذكورة اذ صغرى الاول والثاني تحتة وكل من هذه السبعة يراعى ترتيب اللف والنشر في مدعاه وفي مقدمته فيكون التصوير من تفصيله احدا وعشرين قياسا تسعة منها من الثاني وتسعة من الاول وثلثة من الرابع فعليك

ان ترتبها وتميز كل واحد منها عن الاخر مع المراعاة فيه وفي شرائطه فتدبر (قوله لا نقول آه) وفي مقام لا يقال ولا نقول ولانه يجب ان لا يثبت (قوله لا نقول آه) في مقام لا يقال ولا نقول ولانه يجب ان لا يثبت اقيسة اربعة من اربع طرق الاستثنائي اثنا وقع والمطلوب في الكل هو لا يقال والدليل فيه لا نقول ونحوه (ه) لا يقال ذلك لانه لما نقول هكذا لا يقال ذلك لكننا نقول هكذا (ج) لا يقال ذلك وكذا لا يقال ذلك لانه لو قيل ذلك لما نقول هكذا لكننا نقول هكذا (ج) نقيض المقدم وهو لا يقال ايضا وكذا لا يقال لانه اما يقال ذلك واما نقول هكذا لكننا نقول هكذا (ج) نقيض الجزاء الآخر وهو لا يقال ايضا وكذا لا يقال لانه اما لا يقال واما لم نقل لكننا نقول هكذا (ج) عين الجزء الآخر وهو لا يقال ايضا (فان قلت هذا لا يجوز ان يرتب من ثالث الاستثنائي اذ ليس بين يقال ونقول منع الجمع لجواز اجتماعهما بل واقعان ولا من رابعة ايضا اذ ليس بين لا يقال ولا نقول منع الخلو اذ قد يخلو الواقع عن لا يقال ولا نقول لان خلوهما هو يقال ونقول وهو عين مانعة الجمع وقد مر انه يجوز جمعهما معا (قلت ليس المراد بمانعة الجمع وبمانعة الخلويين الشئين ان لا يجتمعا ولا يرتفعا مطلقا بل المراد بمانعة الجمع هو ان لا يجتمع جزأهما مطابقين للواقع ومقولا لا يقال ونقول لا يجتمعان حال كونهما مطابقين للواقع للزوم اجتماع المتنافيين حينئذ وهو محال ضرورة ان قول السائل يغير قول المعلل في الواقع وبالعكس وكذا المراد بمانعة الخلو هو ان لا يخلو الواقع عن احد جزئيهما ولا يقال ولا نقول لا يخلو الواقع عن احدهما اي عن عدم ثبوت مقول واحد منهما للزوم ارتفاع المتنافيين اذ خلوهما هو يقال ونقول وحالهما قد علم ولهذا يرتب من ثالث الاستثنائي ومن رابعة (قوله ليس اجراء آه) جواب بتخير المقسم على الجملة والمتصلة والمنفصلة بارادة معانيها الاصطلاحية يعني ليس اجراء هذه الاسامي على السوال بحسب مفهوم اللغة حتى يرد ما ذكرته لان اجراء هذه الاسامي عليها بحسب الاصطلاح والاصطلاح غير اللغة (ج) من غير المتعارف ذلك المط ومن المتعارف ايضا (ه) ليس اجراءها على السوال بحسب مفهوم اللغة لان اجراءها عليها بحسب الاصطلاح وما هو بحسب الاصطلاح ليس ما هو بحسب اللغة (ج) المط المذكور ويرتب من غير متعارف الثاني ومن متعارفه ومن الثلثة الاول للاستثنائي ايضا على ما لا يخفى فلما اجاب بهذا فكان السائل قال ما الفرق بين مفهوماتها

٣ كالسالبة في عدم الاعتبار على ما لا يخفى على اولي الابصار

اعلم ان سوال الشرطيات ليست بمعتبرة لان المقصود من الشرطية هو اللزوم او العناد وهما ينتفیان في السوال ويلايم جعلها من الشرطيات ايضا لكنهم اوردوها ويحشوا عنها للمشاكلة الى سوال الجمليات والا فليس بمقبول عندهم ولهذا لا تصلح ان تكون مقدمة من الاستثنائي لما سيجي في بحث الاستثنائي غاية الامر قد يكون مقدمة للاقتراضي الشرطي وهو ايضا نادرا وما رأيت على صورة السوال فليس سالبة بل السلب فيه من المقدم او التالي او فيهما معا في النسبة وهو لا ينافي في الايجاب اذ المقصود ورود السلب على النسبة في السالبة فلا اعتبار الى طرفها وفرقهما ظاهر على من عرف مفهومهما والاتفاقية

اللغوية والاصطلاحية حتى يدفع ذلك المحذور فاورد (قوله ومفهوماتها آه) لبيان صدق مفهوماتها الاصطلاحية على السوالب والموجبات معا وبين بيان الفرق بين مفهوماتها اللغوية والاصطلاحية فيجوز ان يدعى هذا ويستدل عليه بالتعريفات السابقة لها (هـ) مفهوماتها الاصطلاحية يصدق على السوالب كما يصدق على الموجبات من غير فرق لان مفهوماتها الاصطلاحية هي التعريفات التي ذكرت فيما قبل اي تعريفات الخلية والمتصلة والمنفصلة المذكورة فيما سبق والتعريفات التي ذكر فيما قبل يصدق على السوالب كما يصدق على الموجبات كما عرفت (ج) المطلوب ويجوز ان يدعى المغايرة بين مفهوماتها اللغوية والاصطلاحية ويستدل عليها بهذا القول (هـ) مفهوماتها الاصطلاحية غير مفهوماتها اللغوية لان مفهوماتها الاصطلاحية تصدق على السوالب والموجبات معا ومفهوماتها اللغوية تصدق على الموجبات فقط وما يصدق عليها مما غاب لما صدق على احدهما فقط اي على الموجبات (ج) المطلوب وهكذا الاربعة المشهورة الباقية من الاول ويجوز ان يرتب من الثاني بسلب احدهما عن الآخر وكلها معلوم فقد ثبت ان سالتها ايضا من اقسام المقسم فاندفع ذلك (قوله نعم المناسبة آه) بيان لما غلطه بانه لا فرق بين موجبها وسالتها في اطلاق المعاني الاصطلاحية وانما الفرق في النقل يعني المناسبة المحققة للنقل الى المعاني الاصطلاحية من المعاني اللغوية موجودة في الموجبات والسوالب لكنها في الموجبات هي تحقق معانيها اللغوية فيكون وجود المناسبة فيها حقيقة واما وجودها في السوالب فتشابهتها للموجبات في الاطراف فكان وجودها فيها مجازا فلم يخل الواقع عن المناسبة فيهما ولو من وجه فعلى هذا يكون تصوير العبارة (هـ) المناسبة المحققة للنقل اي لنقل هذه الاسامي الى هذه المفهومات الاصطلاحية موجودة في الموجبات حقيقة لان المناسبة المحققة للنقل هي تحقق معنى الجمل والاتصال والانفصال وتحقق معنى الجمل والاتصال والانفصال موجود في الموجبات حقيقة اي في مفهوم الموجبات (ج) المطلوب يرتب بترتيب آخر في هذه المادة ايضا (هـ) الموجبات تحقق فيها المناسبة المحققة للنقل حقيقة لان الموجبات تحقق فيها معنى الجمل والاتصال والانفصال ومعناها هو المناسبة المحققة للنقل (ج) المطلوب هما في المالك والصورة واحد وكذا السوالب تحقق

فيها المناسبة المحققة للنقل مجازا لان السوالب تشابه الموجبات في الاطراف وما يشابهها في الاطراف تحقق فيه المناسبة المحققة للنقل مجازا (ج) المطلوب وان شئت جعتهما في الترتيب (هـ) المناسبة المحققة للنقل موجودة في الموجبات والسوالب لانها هي تحقق معناها والمشابهة اياها وتحقق معناها موجود في الموجبات والمشابهة اياها موجودة في السوالب (ج) المطلوب (قوله لا يقال المقدمة آه) ابطال لحصر المقدمة في ذكر الاقسام الاولى بان المتصلة والمنفصلة ليستا من الاقسام الاولى مع انهما ذكرتا فيها على خلاف ما عهد وهذه المقدمة بحالها صغرى والمقدمة التي بعدها كبرى ينتج من الثاني مط السائل (هـ) المقدمة كانت مقصودة لذكر الاقسام الاولى للقضية والمتصلة والمنفصلة ليستا من الاقسام الاولى لها (ج) من غير متعارف اول ضروريه ذلك المطلوب وهو قوله المقدمة ليست مقصودة لذكر المتصلة والمنفصلة ويرتب من الاول ايضا (هـ) المقدمة ليست مقصودة لذكر المتصلة والمنفصلة لانها مقصودة لذكر الاقسام الاولى لها والاقسام الاولى لها ليست هي المتصلة والمنفصلة (ج) من غير متعارف ثاني ضروريه ذلك المطلوب ويرتب ايضا من الثلاثة الاول للاستثنائي لما مر من انه يرتب فيه اقيسة خمسة فلا تغفل وقس (قوله بل من اقسام آه) دليل الكبرى او الاستثنائية المذكورة (هـ) المتصلة والمنفصلة ليستا من الاقسام الاولى لها لانها من اقسام قسمها وما يكون من اقسام قسمها لا يكون من الاقسام الاولى لها (ج) من ثاني الاول تلك الكبرى ومن الثاني ايضا (هـ) المتصلة والمنفصلة ليستا من الاقسام الاولى لها لانها من اقسام قسمها والاقسام الاولى لها ليست اقسام قسمها (ج) من ضروريه تلك الكبرى ويرتب من الثلاثة الاول للاستثنائي ايضا مثل ما قبله فتذكر وقس هذا هو اثبات الكبرى المذكورة للثاني بالدليل المذكور واما تصوير اثبات كبرى الاول به (فهـ) الاقسام الاولى لها ليست هي المتصلة والمنفصلة لان الاقسام الاولى لها ليست اقسام قسمها والمتصلة والمنفصلة هي اقسام قسمها (ج) من ثاني الثاني تلك الكبرى ومن الرابع ايضا (هـ) الاقسام الاولى ليست هي المتصلة والمنفصلة لان اقسام قسمها ليست هي الاقسام الاولى والمتصلة والمنفصلة اقسام قسمها (ج) من ثالث الرابع تلك الكبرى ولا يرتب من الاول لسلب الصغرى (قوله

اعني الشرطية) دليل الصغرى على تقديرها والمقدمة الاستثنائية على تقدير آخر وايما كان يكون اثباتها به (هـ) المتصلة والمنفصلة من اقسام قسمها لانها من اقسام الشرطية والشرطية قسمها (ج) من غير المعارف تلك المقدمة (قوله لا نقول لاشكاه) وترتيب لا يقال ولا نقول قد مر ذكره فقس وحاصل الجواب ان المقدمة هي ما تذكر فيها الاقسام الاولى حال كونها مقصودة بالذات ولا ينافيه ذكر غيرها فيها بالعرض وعلى سبيل الاستطراد والتبعية وهو دليل اى كبرى لما بعده من قوله وما ذكرناه لكنه ياراد المقدمة المطوية لكونه صغرى لها حتى يتضح ذلك (هـ) ذكر اقسام الشرطية في المقدمة انما هو بالعرض وعلى سبيل الاستطراد لان اقسام الشرطية ليست اقسام اولية لها والمقصود بالذات من وضع المقدمة ذكر اقسام الاقسام الاولى (ج) من غير معارف غير معارف الثاني ذكر اقسام الشرطية ليس مقصودا بالذات من وضع المقدمة وهي مساوية للمطلوب لان عدم كون الشيء مقصودا بالذات يستلزم كونه بالعرض وعلى سبيل الاستطراد وبالعكس وهو ظاهر ولكون النتيجة سالبة قرر من الثاني فتأمل ويجوز ان يرتب من غير معارف غير معارف الاول ايضا حال كونه بسيطا لكن باعتبار المطلوب والصغرى معدولة وهو معلوم ويرتب من الاستثنائي ايضا (هـ) لما كان المقصود بالذات من وضع المقدمة ذكر الاقسام الاولى كان ذكر اقسام الشرطية فيها بالعرض وعلى سبيل الاستطراد لكن المقدم ثابت فيثبت عين التالي ايضا وهو المطلوب ومن ثاى طرقه ايضا وهو معلوم (قوله ٩ لما قسمه) الكلام في هذه الملازمة كاللزام في قوله لما فرغ اشرعاه بلافرق في ترتيب الاقيسة الثمانية وغيره من المذكورات هناك فتذكر واجر الكلام المذكور هنا (قوله وانما قدمها) ههنا دعويان متلازمان متضايفتان احدهما الجملة مقدمة على الشرطية والاخرى منهما هي ان الشرطية مؤخره عنها اى يلزم ان تقدم عليها وتؤخر عنها وفي كل منهما ترتيب اقيسة خمسة من المشهور وهكذا في امثال هذه العبارة نذكر ترتيب بعضها فقس ترتيب البواقي عليه (هـ) الجملة ناسب ان تقدم على الشرطية وضعا لان الجملة بسيطة والشرطية مركبة والبسيط مقدم على المركب طبعاً (ج) الجملة مقدمة على الشرطية طبعاً ولما قدمت الجملة على الشرطية طبعاً ناسب ان تقدم هي عليها ايضا وضعا اى في الذكر

٩ والكلام في متن هذا القول كاللزام في قوله السابق المقالة الثانية في القضايا الى آخره في الترتيب والتقدير فتذكر ولا تغفل

(ج) عين التالي وهي المطلوب وهو قياس مركب من قياسين او اهما هو القياس المسمى بحفته صغرى الى وثانيهما من غير متعارف اول الاستثنائي لان نتيجة الاول تفرض مقدمة استثنائية وتضم اليها الملازمة المطوية التي تاليها هي عين المطلوب فحصل المطلوب ودليل الملازمة هو موافقة الوضع الطبع وهو ظاهر ولولم يضم هذه الملازمة المطوية الى القياس المذكور ورتب هو بحاله لا يحصل المقصود اذ المقصود هو تناسب تقدمها عليها وضعا وهو المتنازع فيه والدليل المذكور لا يثبت وانما يثبت تقدمها طبعاً وهو ليس بمطلوب ولهذا ضممنا تلك الملازمة الى الدليل المذكور وكان هو نوطته حتى يثبت المقصود والشارح اكتفى عن ذكرها لظهوره وهذه الملازمة كما ضم الى القياس المرتب آنفا يضم الى الثلاثة الباقية اى يرتب القياس من الثلاثة الباقية وهذه الملازمة يضم في كل منها بهذا الترتيب على ما لا يخفى لكن الدليل المذكور لا يثبت لزوم تقدمها عليها لان توافق الوضع الطبع غير لازم اذ قد يوضع في العبارة مؤخر ما هو مقدم طبعاً وانما يثبت تناسب التقدم فقط وانما قيدناه به وهكذا الكلام في نظائره (قوله فالجملة انما تقدم آه) يعني الجملة تتركب من اجزاء ثلاثة لانها تتركب من المحكوم عليه والمحكوم به ونسبة بها يرتبط المحمول بالموضوع والمحكوم عليه يسمى موضوعاً والمحكوم به يسمى محمولاً ونسبة بها يرتبط به يسمى نسبة حكمية (ج) من غير المعارف الجملة تتركب من الموضوع والمحمول والنسبة الحكمية وهن اجزاء ثثة (ج) من ذلك ايضا المطلوب المذكور وهكذا مفصولة ويجوز ان يرتب ببسبطا ويثبت بعده مقدمته المنظور فيها كما مر امثاله وان شئت رتب هذا القول مع ما بعده ببسبطا ويكون قوله يسمى الى آخره في المواضع انشئة دعوى مستقلة وحينئذ يكون المذكور بعدها دليلاً لها كما كان دليلاً لها حال كونها كبرى (هـ) الجملة انما تقدم من اجزاء ثلاثة لانها انما تقدم من المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة وهن اجزاء ثثة (ج) من غير المعارف المطلوب وكذا المحكوم عليه ناسب ان يسمى موضوعاً لان المحكوم عليه وضع لان يحكم عليه بشئ اعني المحمول وما وضع لان يحكم عليه بشئ ناسب ان يسمى موضوعاً (ج) لمطلوب والكبرى على الاحتمالين وان كان ذاتهما متحداً وكذا المحكوم به ناسب ان يسمى محمولاً لانه يحتمل على الشيء اعني الموضوع وما يحتمل على الشيء ناسب ان يسمى محمولاً (ج) المطلوب

والكبرى ايضا ويقدر في مثل هذا المقام اي في مقام تسمية شئ بشئ لفظ
ناسب او ينبغي او امثاله ما في المدعى وفي الكبرى اتصح الكبرى اذ بدونه
لا تكون الكبرى كلية فلم يحصل المطلوب مثلا كون الشئ ما وضع ليحكم
عليه بشئ لا يوجب ان يسمى ذلك الشئ بالموضوع البتة بل يوجب تناسبه
على ما لا يخفى (فان قلت ان قوله لجملة على الشئ وامثاله لا يصح ان يكون
دليلا اي مقدمة دليل لانه مركب ناقص والمركب الناقص لا يصلح ان يكون
مقدمة دليل برأسه لكونه في حكم المفرد بل قد يكون قيدا للمقدمة فكيف
جعلته هناد ليلا برأسه (قلت الدليل في الحقيقة ليس قوله لجملة بل الدليل
لانه يحمل ونحوه وهو قضية يصلح ان تكون مقدمة لكنه اول بالمصدر الاختصار
وصار مركبا ناقصا صورة وكونه دليلا انما هو بالنظر الى اصله وهكذا
الكلام في نظائره فلا تغفل (قوله وكما ان من حق ٧ آه) توطئة للقول الاتي
المصنف اعني قوله واللفظ الدال الى آخره يعني حق النسبة الحكمية
ان يدل عليها بلفظ لان النسبة الحكمية كالموضوع والمحمول وحق اسم
موضوع ومحمول ان يدل عليهما بلفظين (ج) من غير متعارف غير
المتعارف المطلوب وهو قياس تمثيل وسيمى بيانه وامثاله وان شئت ادخلت
اللفظ البعض المفهوم من لفظ من على قوله حق في المدعى وفي الكبرى وترتب
بمثل الترتيب المذكور من غير فرق ولما فهم منه لزوم تناسب ايراد لفظ دال
على النسبة ايضا قال الشارح واللفظ الدال الى آخره واستدل عليه بقوله
لدلائها آه (ه) اللفظ الدال على النسبة الحكمية ناسب ان يسمى رابطة
تسمية للدال باسم المدلول لان اللفظ الدال عليها دال على النسبة الرابطة
والدال على النسبة الرابطة ناسب ان يسمى رابطة تسمية للدال باسم
المدلول (ج) المطلوب (قوله كـ هو الى آخره) دليل الصغرى
المذكورة (ه) اللفظ الدال عليها دال على النسبة الرابطة لان
اللفظ الدال عليها كـ هو في قولنا زيد هو قائم وهو في قولنا هذا
مثلا دال على النسبة الرابطة (ج) تلك الصغرى ويجوز بالعكس اي يجعل
المثال دعوى وما قبله دليلا بهذا الترتيب وهو معلوم (قوله فان قلت
المراد آه) اعتراض على حصر المصنف الالفاظ الدالة على اجزاء الجملة
الى اثنائه مع ان مدلولها اعني اجزائها اربعة وحينئذ يكون تصويره (ه)
اما يلزم ان يكون للقضية جزء آخر وهو وقوع النسبة اولا وقوعها ولا بد

٧ وقوله كما ان من حق
آه يؤيد تقدير ناسب
وامثاله في مثل هذا
المقام لان الحق هنا
يعني الياقة والتناسب
فتأمل

ان يدل عليها بعبارة اخرى واما يلزم ان يكون النسبة التي هي مورد الايجاب
والسلب جزأ آخر فليدل عليها بلفظ آخر لانه اما المراد بالنسبة الحكمية
هي النسبة التي هي مورد الايجاب والسلب واما المراد بها وقوع النسبة اولا
وقوعها الذي هو الايجاب والسلب فان كان المراد الاول يعني ان كان
المراد بها هي النسبة التي هي مورد الايجاب والسلب يلزم ان يكون للقضية
جزء آخر وهو وقوع النسبة اولا وقوعها ولا بد ان يدل عليها بعبارة اخرى
وان كان المراد الثاني اي ان كان المراد بها وقوع النسبة اولا وقوعها
اعني الايجاب والسلب تكون النسبة التي هي مورد الايجاب والسلب جزأ
آخر فليدل عليه بلفظ آخر (ج) اما يلزم ان يكون لها جزء آخر ولا بد
ان يدل عليها بعبارة اخرى واما يلزم ان تكون النسبة التي هي مورد الايجاب
والسلب جزأ آخر فليدل عليها بلفظ آخر وهي المطلوب وهذا القياس
من غير متعارف مركب اول الاستثنائي لان كل واحدة من مقدمتي الشرطية
والاستثنائية ثلثان حال كون مقدمتي الاستثنائية مقدمتين بالترديد على مقدمتي
الشرطية ولا تظن انه افتراضي مركب ومقدمته مرددة للمحمول لان كل واحدة
من عيني النتيجة من كورة في احدى المقدمات بافعل اعني في المقدمة
الشرطية حال كونها تاليا فيها وهو لا يكون الا في الاستثنائي ومثل هذا
القياس يجرى في العبارة كثيرا ويقولون انه افتراضي مركب من غير فكر وتأمل مع انه
خطا وخطاؤه بدهي يظهر مما ذكرنا والحاصل ان طريق التمييز بينهما سهل
وهو انه ان ذكر عين النتيجة الفعل في مقدمة واحدة منه فهو استثنائي والمقدمة
المرددة المذكورة قبل الشرطية مقدمة استثنائية مقدمة على الشرطية كما فيما
نحن فيه واما اذا لم يكن عين النتيجة مذكورة فيه بالفعل فهو افتراضي مركب
ولهذا كان التردد بين القضايا اعني المقدمة الاستثنائية حين ترتيبها من مركب
الاستثنائي لكون القضايا المرددة عين مقدم المقدمة الشرطية وهو قضية ثان
او اكثر واما التردد حين تقريرها من مركب الافتراضي فيكون بين المفردين
اعني المحمولين لكون القضية حينئذ حالية مرددة للمحمول وان سوغ
في بعض المواضع في ايراد القضية المرددة ولكون بينهما نوع مشابهة فصلنا
هكذا ومبرنا احدهما عن الآخر فتأمل ومبرهما في موارد هما لکن هذا النوع
من مركب الاستثنائي غير الذي يكون بان يورد مقدمته شرطية واستثنائية
وينتج نتيجة ولا يحصل المطلوب وبهذه تضم الى تلك النتيجة مقدمة

اخرى الى ان يحصل المطلوب سواء كان مركبا من المعارف او من غيره
كما عرفت لان هذا النوع من مركبه هو ان يورد اولا عين المقدمتين مثلا
بالترديد فتكونان مقدمة استثنائية وثانيا يورد مقدمتان شرطيتان ثم يتيجان
عيني التاليتين بالترديد ايضا اعني المطلوب وهذا ان كان المدعى مر ددا
بين الاثنين وان كان مر ددا بين الثلاثة تكون المقدمة الاستثنائية مر ددة
بين الثلاثة والشرطية ايضا ثلاثة مؤخرة عنها وهكذا في ما فوق الثلاثة
لكن هذا النوع من مركب الاستثنائي لا يجي من المعارف اصلا اذ هو يقع
بالترتيب المذكور وهو غير المعارف كما اشرنا اليه فيما ذكرنا من القواعد
السابقة ومادتها فتذكر (قوله والحاصل آه) يعني هذا تفصيل السؤال
واما حاصله (فه) حق اجزاء الجملة ان يدل عليها بالفاظ اربعة لان اجزاء
الجملة اربعة وحق الاربعة ان يدل عليها بالفاظ اربعة (ج) من غير
معارف غير المعارف حق اجزاء الجملة ان يدل عليها بالفاظ اربعة
وهو المطلوب (قوله قلت المراد آه) اي مراد المصنف من هذين الترديدين
هو الثاني لان المصنف قال بها يرتبط المحمول بالموضوع بالاشارة الى الثاني
ومراد من قال هكذا بالاشارة اليه هو الثاني (ج) من ذلك ايضا مراد المصنف
هو الثاني وهو المطلوب وحيث يكون (قوله فان النسبة آه) دليل الصغرى
(ه) المصنف قال بها يرتبط آه بالاشارة اليه لانه لو لم يقل كذلك بالاشارة
اليه لم يعتبر الوقوع او الالاقوع مع النسبة واذا لم يعتبر ذلك معهما لم تكن
تلك النسبة رابطة (ج) لو لم يقل كذلك بالاشارة اليه لا تكون تلك
النسبة رابطة لكن النسبة رابطة كما عرفت (ج) نقيض المقدم وهو
تلك الصغرى وهو قياس خلفي مركب من افترا في شرطى ومن ثا في
الاستثنائي كما سيجي تفصيله هكذا رتب هذا المقام لكن الظاهر ان يجعل
هذا القول دليلا بالذات لقوله المراد الثاني ويكون قوله فكان قوله آه
معترضة متوسطة بينهما لتقوية الجواب ولا يكون له دخل في الاستدلال
لكونها مظنونة لا قطعية ولذا صدره بقوله كأن فعلى هذا يكون تصويره
معلوما بالمقايضة فقس (قوله ولا حاجة آه) لما بين ما هو المراد من الشقين
المذكورين بقى انه لو كان المراد هو الثاني لزم الاول لفظ دال عليه كما اعترف
به ايضا وحيث يكون هذا القول من تمة الجواب اذ لا يتم الجواب بدونه لان
بعض السؤال المذكور باق الآن لكونه سؤالا عن شيئين والى ههنا اجاب

عن واحد منهما وهذا جواب عن الآخر (ه) لا حاجة الى الدلالة على
النسبة التي هي مورد الايجاب والسلب حتى يلزم ايراد لفظ دال عليه لانه
لما كان اللفظ الدال على وقوع النسبة دالا على النسبة ايضا كان الجزآن
من القضية يتأديان بعبارة واحدة ولما كان الجزآن منها يتأديان بعبارة واحدة
اخذ الجزآن جزأ واحد (ج) لما كان اللفظ الدال على وقوع النسبة دالا
على النسبة ايضا اخذ الجزآن جزأ واحد ولما اخذ الجزآن جزأ واحد انحصر
الاجزاء في ثلاثة (ج) لما كان اللفظ الدل على وقوعها دالا على النسبة ايضا
انحصر الاجزاء في ثلاثة ولما انحصر الاجزاء في ثلاثة لم يكن حاجة الى الدلالة
على النسبة التي هي مورد الايجاب والسلب (ج) لما كان اللفظ الدال على
وقوعها دالا على النسبة ايضا لا حاجة الى الدلالة على النسبة التي هي مورد
الايجاب والسلب لكنه ثبت ان اللفظ الدال على وقوعها دال على النسبة
ايضا (ج) عين التالي اعني لا حاجة الى الدلالة على النسبة التي هي مورد
الايجاب والسلب وهو المطلوب وهو قياس مستقيم مركب من افترايات
ثلاثة ومن واحد من اول الاستثنائي ويجوز ان يترك النتائج وحيث يكون
مقصولا لكن اذا ترك النتيجة الاخيرة للافتراي ايضا يكون القياس الاخير
الذي هو الاستثنائي احدى مقدمتيه وهي الشرطية منوية مفروضة
اعني النتيجة المقدرة للافتراي الاخير والاخرى مذكورة وهي الاستثنائية
ويكون من معارفه كالاقترايات وتصويرها به لم يما ذكرنا فصار حاصل الجواب
ان مقصود المصنف من النسبة هو الوقوع او الالاقوع وهو محتاج الى اللفظ
الدال عليه فغير عنه بالرابطة واما النسبة التي هي مورد الايجاب والسلب
فلا حاجة الى التعبير عنه بعبارة مستقلة لكون اللفظ الدال على مقصوده
دالا على تلك النسبة ايضا اعني الرابطة (قوله ثم الرابطة اداة آه) اي
حرف لانها تدل على النسبة الرابطة وهي اي النسبة الرابطة غير مستقلة
(ج) من الغير المعارف الرابطة تدل على ما هو غير مستقلة وما يدل على ما
هو غير مستقلة فهو اداة (ج) المطلوب (قوله لتوقفها آه) دليل الكبرى
المذكورة اعني كبرى الغير المعارف مشتتة على موضوعها فيكون صغرى
والكبرى مطوية (ه) الرابطة غير مستقلة لان الرابطة تتوقف على المحكوم
عليه وبه اعني الطرفين وما يتوقف عليهما فهو غير مستقلة (ج) تلك الكبرى
(قوله لكنها آه) اي الرابطة اما يكون في قالب الاسم اي في صورته

واما يكون في قالب الكلمة وهي الفعل لانها اما كهو في المثال المذكور واما
 ككان في قولنا زيد كان قائما وهو في المثال المذكور رابطة غير زمانية وكان
 فيه رابطة زمانية (ج) الرابطة اما تكون رابطة غير زمانية واما تكون
 رابطة زمانية وما يكون رابطة غير زمانية هو في قالب الاسم وما يكون
 رابطة زمانية فهو في قالب الكلمة (ج) المطلوب المردد وهكذا مفصولة
 لكن فيه اشكال لان قوله هو وكان قد كانا موضوعين في بعض مقدمات هذه
 الترتيبات فان كان الموضوع لفظهما يكونان اسمين ويصح كونهما مبتدأ
 لان الابتدائية من خواص الاسم ولكن لا يصح الحمل عليهما بانهما في قالب
 الاسم اوفي قالب الكلمة لانهما يكونان حينئذ اسمين لا في قالب الاسم ولا في
 قالب الكلمة وهو ظاهر وان كان الموضوع كان وهو حال كونهما اداة بدون
 ارادة لفظهما يكون الحمل عليهما بانهما في قالب الاسم اوفي قالب الكلمة
 مناسب لكن لا يصح حينئذ وقوعهما مبتدأ اذا الاداة والفعل لا تقعان
 مبتدأ أصلا من حيث كونهما اداة وفعل بدون ارادة لفظهما وعلى التقديرين
 لا يخلو عن فساد في امثال هذه العبارة وجوابنا اننا نختار الشق الاول وهو كون
 المراد منهما لفظهما ولا نم عدم صحة الحمل حينئذ اذا الحمل ليس على لفظ كان
 وهو حتى يرد ما ذكرت وانما الحمل على افرادهما المستعملة في افراد القضايا
 وافرادهما المستعملة فيها هي على قالب الاسم او على قالب الكلمة فيكون
 الحكم عليهما مناسباً فعلى هذا يكون كان وهو اللذان هما المبتدأ مغايرين
 لكان وهو اللذين حكم عليهما بالحمول فلا يكون الحكم بانهما في قالب
 الاسم اوفي قالب الكلمة على لفظهما الذي كان مبتدأ بل على افرادهما
 الكائنة في الفضاءا وحينئذ يكون كان وهو مبتدأ باعتبار لفظه وهو اسم
 ومحكوم عليه بكونه في قالب الاسم اوفي قالب الكلمة باعتبار افراده
 التي هي في زيد كان قائما وزيد هو قائما وامثالهما والدليل على هذا هو القاعدة
 المقررة وهي ان الحكم في القضايا بالمفهوم المحمول على افراد الموضوع
 لا على لفظه والغلط انما انشأ من جعل المبتدأ لفظهما وجعل الحمل على
 لفظهما ايضا فاذا ظهر كون الحمل على افرادهما لا على لفظهما اندفع
 الاشكال ٧ هـ والجواب الحق وقد يقال في الجواب انهما اسمان حال الحكم
 وفعل وحرف حال اعتبار الحكم فيصح الحمل عليهما باعتبار الحكم تأمل
 (قوله والقضية الجملة آه) تقسيم الجملة باعتبار الرابطة اي بذكرها

مشهور يورد في صدر
 الامثلة في قوله نصر
 فعل ماض وينصر
 مضارع وامثالهما
 ويقررونه هكذا ان
 نصر مبتدأ وفعل
 ماض خبره فان اراد به
 ان لفظ نصر هو فعل
 يصح وقوعه مبتدأ ولا
 يصح الحكم عليه بانه
 فعل ماض لانه حين
 اريد لفظه يكون اسما
 والاسم لا يكون فعلا
 ماضيا حتى يحمل عليه
 بانه فعل وان اراد به
 ان نصر الذي هو
 فعل ماض يصح
 الحكم عليه بانه فعل
 ماض حينئذ ولكن
 لا يصح وقوعه مبتدأ
 اذا الفعل من حيث هو
 فعل لا يقع مبتدأ أصلا
 وبجواب عنه ايضا بمثل
 الجواب المذكور باختبار
 الشق الاول منهما
 ومنع عدم صحة الحمل
 بان المراد به ان لفظ
 نصر فعل ماض ولا نم
 عدم صحة الحمل وانما
 لا يصح الحمل لو كان
 الحكم بفعل ماض ٣

وعدمه (ه) القضية الجملة اما ثنائية او ثلاثية لانها اما يذكر فيها الرابطة
 واما تحذف هي عنها وان ذكرت فيها تكون ثلاثية وان حذفت عنها تكون
 ثنائية (ج) المطلوب وهكذا موصوله وهذا القياس يحتمل ان يكون من
 مركب الافتراضي وان يكون من مركب الاستثنائي لكن كونه من الاستثنائي
 اظهر لان المدعى المردد قد ذكر في الملازمة بين بعينه حال كونه تاليا فيهما
 كما سمعت فتذكر الملازمة من منظور فيهما (قوله لاشتمالها آه) دليل الاولى
 منهما (ه) ان ذكرت الرابطة فيها كانت القضية ثلاثية لانه ان ذكرت
 هي فيها كانت مشتملة على ثلاثة الفاظ لثلاثة معان واذا كانت مشتملة على ثلاثة
 الفاظ لثلاثة معان كانت ثلاثية (ج) تلك الملازمة (وقوله لعدم اشتمالها آه)
 دليل الثانية منهما (ه) ان حذفت الرابطة عنها كانت ثنائية لانه ان حذفت
 هي عنها تشتمل القضية على الجزئين الكائنين بازاء معنيين واذا اشتملت
 على الجزئين بازاء معنيين كانت ثنائية (ج) تلك الملازمة ويجوز ان يقرر
 كبراهما المطويتان جابيتين (ه) وما يشتمل على ثلاثة الفاظ لثلاثة معان ثلاثية
 وهكذا الاخرى وعلى التقديرين يكون القياس من الافتراضي الشرطي وهو
 طاهر (قوله وقوله في بعض آه) يعني قوله هذا اشارة الى هذه الدعوى التي
 نذكرها وما بعده دليلها ودليلها فكان المصنف ادعى هذه واستدل
 بالمدكور عليها الكند ادعى اشارة لا صراحة وتقرر تلك الدعوى ودليلها (ه)
 اللغات مختلفة في استعمال الرابطة لان اللغات هي لغة العرب ولغة اليونان
 ولغة الجهم ولا وهن مختلفة في استعمالها (ج) المطلوب والكبرى متضمنة
 اثبات مقدمات بل ست مقدمات وهي لغة العرب مخالفة لغة اليونان فيه ولغة
 العرب مخالفة لغة الجهم فيه ولغة اليونان مخالفة لغة الجهم فيه وهي ثلثة
 ومن عكسه ايضا ثلثة فتصبر سته اذا المخالفة تكون من الطرفين كما عرفت
 وكل منهما منظور فيها دليلها هو اصطلاحهم في ترتيب لكل منها اقبسه
 خمسة من المشهور فيصير المجموع ثلثين قياسا من ترتيب خمسة منها
 فقس البواقي عليهما (ه) لغة العرب مخالفة لغة اليونان في استعمال الرابطة
 لان لغة العرب قد يستعمل الرابطة وقد يحدفها بشهادة القرائن الدالة
 عايتها ولغة اليونان بوجوب ذكر الرابطة الزمانية دون غيرها وكل من هو
 قد يستعمل الرابطة وقد يحدفها بشهادة القرائن الدالة عليها مخالف فيه
 لما بوجوب ذكر الرابطة الزمانية دون غيرها (ج) المطلوب وهو المسمى

٣ على لفظه الذي صار
 مبتدأ وليس كذلك
 بل الحكم على افراد
 نصر التي هي المذكورة
 في العبارات والحال انها
 افعال ماضية بالضرورة
 فيصير لفظ نصر كليا
 شاملا لجميع افراد
 المستعملة في العبارات
 حال كونها افعالا
 ماضية فيكون المبتدأ
 لفظه الذي هو اسم
 فيصح كونه مبتدأ
 والسدى حكم عليه
 بالحمول افراده وهي
 فعل ماض وحينئذ
 يصح الحمل عليه بفعل
 ماض فيكون لفظ نصر
 كانه اسم عليم لافراده
 المستعملة في قولنا نصر
 زيد عمرا وقوله تعالى ولقد
 نصركم الله الآية مثلا
 وفي سائر العبارات فعلى
 هذا يكون ما كان مبتدأ
 مغايرا لما حكم عليه
 بالحمول فيندفع
 الاعتراض وهكذا
 الكلام في كل ما يكون
 فعلا او حرفا وجعلا ٢

بحقته صغرى الى وكذا لغة العرب مخالفة للغة اليونان لان لغة العرب
قد يستعملها وقد يحذفها بشهادتها وكل ما هو قد يستعملها وقد يحذفها
بشهادتها مخالف لما يوجب ذكر الرابطة الزمانية دون غيرها (ج) لغة
العرب مخالفة لما يوجب ذكر الرابطة الزمانية دون غيرها وما يوجب ذكرها
دون غيرها هو لغة اليونان (ج) من غير المتعارف المطلوب المذكور وهو
مركب موصول وكذا لغة العرب قد يستعملها وقد يحذفها بشهادتها
وكل ما هو قد يستعملها وقد يحذفها بشهادتها مخالف لما يوجب ذكر
الرابطة الزمانية دون غيرها وما يوجب ذكرها دون غيرها هو لغة
اليونان (ج) المطلوب المذكور ايضا وهو موصول وكذا لغة العرب
قد يستعملها وقد يحذفها بشهادتها وكل ما هو قد يستعملها وقد يحذفها
بشهادتها مخالفة للغة اليونان (ج) المطلوب وهو بسيط كبراه منظور
فيها اثباتها (ه) كل ما هو قد يستعملها وقد يحذفها مخالفة للغة اليونان
لان ما هو قد يستعملها وقد يحذفها مخالفا لما يوجب ذكر الرابطة الزمانية
دون غيرها وما يوجب ذكرها دون غيرها هو لغة اليونان (ج) من غير
المتعارف تلك الكبرى وهكذا البواقي ويجوز ان يترك لفظ اللغة في الصغرى
ويبدأ فيها بلفظ العرب واليونان او العجم زيور ذلك اللفظ المتروك في الكبرى
حال كونه موضوعا فيها ويكون الاوسط قيد له وحينئذ يكون من غير متعارف
غير متعارف القياس المشهور (ه) لغة العرب مخالفة للغة اليونان لان العرب
قد يستعملها وقد يحذفها بشهادتها واليونان يوجب ذكر الرابطة الزمانية
دون غيرها ولغة من هو قد يستعملها وقد يحذفها بشهادتها مخالفة للغة من
يوجبها دون غيرها (ج) المقدمة المطلوبة وهكذا في البواقي فيكون الترتيب
بهذا الاعتبار ايضا ثلثين هذا على تقدير جعل اصطلاح كل منها دليلا
عليه واما اذا جعلت الاصطلاح دليلا لها بطريق اثباته لواحد منها وسلبه
عن الآخر كما مر يزيد واحد من الثاني على الخمسة المذكورة وحينئذ يكون
الصغرى او الكبرى في كل منها نظرية يستدل عليها باصطلاح كل واحد
منها كما سيظهر بما ذكره (ه) لغة العرب مخالفة للغة اليونان لان لغة العرب
قد يستعملها وقد يحذفها بشهادتها ولغة اليونان ليست كذلك اي ليست
قد تستعملها وقد يحذفها بشهادتها (ج) من اول الثاني تلك المقدمة وكبراه
منظور فيها اثباتها (ه) لغة اليونان ليست قد تستعملها وقد يحذفها بشهادتها

٢ مبتدأ ونحوه بارادة
لفظهما فتدبر في هذا
المقام جدا فانه يورد
هذا السؤال للطالب
التعصب المسكار لان
ظاهره سؤال حقير
متعلق بالامثلة التي
يقروها الصبيان
ابتداء مع انه قوى
في الحقيقة يتوقف
جوابه على معرفة تلك
القاعدة اعني براد
من الموضوع الدات
ومن المحمول الوصف
وعلى معرفة غيرها
من التدقيقات على
مالا يخفى

لان لغة اليونان توجب ذكر الرابطة الزمانية دون غيرها وما يوجب ذكرها
دون غيرها لا يستعملها تارة ولا يحذفها اخرى بشهادتها (ج) تلك
الكبرى ويرتب من الثاني ايضا بعكس الكبرى وهو معلوم وهكذا في البواقي
وفي غير متعارف غير متعارفها يترك لفظ اللغة في المدعى وحينئذ يرتقى الطرق
في اثبات الكبرى الست الى مائة فصاعدا واستخرج كلها بالقياس الى ما رتبناه
فتدبر فانه ينفعك في المواضع التي يخالف الاشياء المتعددة مع دليله واجرهذه
التفاصيل في تلك المواضع ان امكن وقياس البواقي منها وكذا قياس المذكور في
غيره من المواضع على ما ذكرنا سهل عند من هو اهل وهو من تأمل وتفكر فيه فلا
تغفل وكن على بصيرة وتذكر (قوله هذا تقسيم آه) شروع لبيان التقسيم الثاني
للمحملة باعتبار النسبة الحكمية بعد تقسيمه اولا الى الثلاثية والثانية باعتبار الرابطة
يعني هذا التقسيم تقسيم ثان للحملية لان هذا التقسيم تقسيم لها باعتبار النسبة
الحكمية والتقسيم لها باعتبار النسبة الحكمية تقسيم ثان لها (ج) المط وقوله
التي هي مدلول الرابطة دليل الصغرى المذكورة يجعل الاوسط هذا القول
وحينئذ يرتب من غير متعارف الاول وهو ظهري فقس (قوله فتلك النسبة آه)
هو ذلك التقسيم تقريره (ه) اما يكون القضية الجزئية موجبة واما تكون
سالبة لانه اما تكون النسبة نسبة بها يصح ان يقال الموضوع محمول اعني
الوقوع واما تكون النسبة نسبة بها يصح ان يقال الموضوع ليس بمحمول
اعني الا وقوع فان كانت هي نسبة بها يصح ان يقال الموضوع محمول
كانت القضية موجبة وان كانت نسبة بها يصح ان يقال الموضوع ليس
بمحمول كانت القضية سالبة (ج) من غير متعارف مركب الاستثنائي
عني التالين المذكورين وهي المطلوب وان غيرت العبارة يرتب من مركب
الاقتراي ايضا لكن الظاهر منها بحالها هو هذا الا غير على ما لا يخفى (قوله
كنسبة آه) في الموضوعين دليل الملازمين (ه) ان كانت تلك النسبة نسبة
بها يصح ان يقال الموضوع محمول كانت القضية موجبة لانه ان كانت
نسبة بها يصح ان يقال الموضوع محمول كان كنسبة الحيوان الى الانسان
ونسبة الحيوان الى الانسان نسبة ثبوتية مصححة لان يقال الانسان حيوان
(ج) ان كانت نسبة ثبوتية بها يصح ان يقال الموضوع محمول كانت نسبة
ثبوتية مصححة لان يقال الانسان حيوان مثلا فان كانت نسبة ثبوتية
مصححة لذلك مثلا كانت القضية موجبة (ج) الملازمة الاولى وهكذا

اثبات عكس هذا بادعاء المثال وجعل ما قبله دليلا به بالترتيب المذكور وهو معلوم وكذا ان كانت نسبة بها يصح ان يقال الموضوع ليس بمحمول كانت القضية سالبة لانه ان كانت نسبة بها يصح ان يقال كذلك كانت كنسبة الحجر الى الانسان مثلا ونسبة الحجر الى الانسان نسبة سالبة صحيحة لان يقال الانسان ليس بحجر واذا كانت نسبة سالبة صحيحة لان يقال الانسان ليس بحجر كانت سالبة (ج) الملازمة الاخرى وهكذا موصوله وترتيب عكسه وهو ظاهر (قوله وهذا لا يشمل آ) اعتراض على التعريفين المذكورين في ضمن التقسيم (هـ) تعريف الموجبة والسالبة باطلان لانها لا تشملان القضايا الكاذبة والقضايا الكاذبة هي من افراد المعرف (ج) تعريف الموجبة والسالبة لا يشملان بعض افراد المعرف وما لا يشمل بعض افراد المعرف فهو غير جامع لافراد المعرف (ج) تعريف الموجبة والسالبة باطل (ج) جامع لافراد المعرف وما هو غير جامع لافراد المعرف فهو باطل (ج) تعريف الموجبة والسالبة باطلان ولا بد لئلا يهد المقام من هذا الفصل ومن المقدمات المطوية لتصحيح العبارة ولا يضا حها كما سبق مثله فتذكر هذا هو ترتيب ظاهر العبارة لكن السائل ابطال بهذا في الحقيقة عكس تعريفها وعكس تعريفها هو قولنا كل الجملة الموجبة تكون النسبة فيها نسبة بها يصح ان يقال الموضوع محمول وقولنا كل الجملة السالبة تكون النسبة فيها نسبة بها يصح ان يقال الموضوع ليس بمحمول وهما موجبتان كليتان فيكون نقيضهما سائتين جزئيتين وهما بعض الجملة الموجبة لا يصح ان يقال فيها الموضوع محمول وبعض الجملة السالبة لا يصح ان يقال فيها الموضوع ليس بمحمول وهما مطلوب السائل وكل منهما نظريته يحتاج الى الاثبات حتى يثبت باطلانها والمثال المذكور ان بعده دليلا (هـ) بعض الموجبة النسبة التي فيها لا يصح ان يقال الموضوع محمول لان بعض الموجبة هو قولنا الانسان حجر وقولنا الانسان حجر النسبة التي فيها لا يصح ان يقال الموضوع محمول (ج) من رابع الاول احدى الجزئيتين ومن الثالث ايضا (هـ) بعض الموجبة النسبة التي فيها لا يصح ان يقال الموضوع محمول لان قولنا الانسان حجر موجبة وقولنا الانسان حجر النسبة التي فيها لا يصح ان يقال الموضوع محمول (ج) من ثاني ضروبه تلك الجزئية التي فيها لا يصح ان يقال الموضوع ليس بمحمول لان قولنا الانسان ليس بمحمول النسبة فيه ليست نسبة بحيث يصح ان يقال الانسان ليس بمحمول وقولنا الانسان ليس بمحمول هو الموضوع ليس بمحمول (ج) من غير المعارف ايضا تلك الكبرى ويجوز ترتيبه من المعارف ايضا بتغيير ما في الكبرى كما عرفت

او هي قولنا قد لا يكون اذا كانت القضية موجبة في النسبة التي فيها يصح ان يقال الموضوع محمول اي قد تكون القضية الجملة موجبة والنسبة التي فيها لا يصح ان يقال الموضوع محمول اذا السالب في السالبة الشرطية بسلب التالي على تقدير صدق المقدم ولا تعلق له بالمقدم كما عرفت فعلى هذا يكون تصويره (هـ) قد لا يكون اذا كانت القضية موجبة يصح ان يقال الموضوع محمول لانه قد يكون اذا كانت القضية موجبة فلنا الانسان حجر واذا قلنا الانسان حجر فالنسبة التي فيه لا يصح ان يقال الموضوع محمول (ج) من رابع الاول تلك الملازمة ومن الثالث ايضا وهو الاوضح (هـ) قد تكون القضية الجملة موجبة والنسبة التي فيها لا يصح ان يقال الموضوع محمول لاننا اذا قلنا الانسان حجر كانت القضية موجبة واذا قلنا ذلك كانت النسبة التي فيها لا يصح ان يقال الموضوع محمول (ج) من ثانيه تلك الجزئية وعلى التقديرين فالكبرى منظور فيها دليلا مذكور (هـ) قولنا الانسان حجر النسبة التي فيها لا يصح ان يقال الموضوع محمول لان قولنا الانسان حجر النسبة التي فيها لا يصح ان يقال الانسان حجر وقولنا الانسان حجر هو الموضوع محمول (ج) من غير المعارف تلك الكبرى ويرتب من المعارف ايضا بتقدير الكبرى (هـ) وما لا يصح فيه ان يقال الانسان حجر لا يصح فيه ان يقال الموضوع محمول وهو معلوم وهكذا اجراء هذا الدليل على تقدير كون تلك الكبرى شرطية حال اعتبار السالبة في كل منها مدولة سواء كان كبراه شرطية او حالية وكذا بعض السالبة النسبة التي فيها لا يصح ان يقال الموضوع ليس بمحمول لان بعض السالبة قولنا الانسان ليس بمحمول وقولنا الانسان ليس بمحمول النسبة فيه لا يصح ان يقال الموضوع ليس بمحمول (ج) الجزئية الاخرى ومن الثالث ايضا قولنا الانسان ليس بمحمول سالبة وقولنا الانسان ليس بمحمول النسبة التي فيه لا يصح ان يقال الموضوع محمول (ج) من ثاني ضروبه تلك الجزئية ويقرر مقدمته شرطية ايضا مع كون الجزئية المطلوبة شرطية وكبراه ايضا منظور فيها دليلا ما بعدها (هـ) قولنا الانسان ليس بمحمول النسبة التي فيها لا يصح ان يقال الموضوع ليس بمحمول لان قولنا الانسان ليس بمحمول النسبة فيه ليست نسبة بحيث يصح ان يقال الانسان ليس بمحمول وقولنا الانسان ليس بمحمول هو الموضوع ليس بمحمول (ج) من غير المعارف ايضا تلك الكبرى ويجوز ترتيبه من المعارف ايضا بتغيير ما في الكبرى كما عرفت

والحاصل ان اثبات هذه الجزئية واثبات كبراه مثل اثبات الجزئية التي قبلها
بلا فرق فتذكرها وقس اثبات هذه عليها ولما بين بطلان تعريف المص
لهما عرفهما بتعريف صواب لا يرد عليه التقص المذكور وسبب كونه
صوابا هو وجود لفظ الحكم فيه اذ عند عدمه يفهم من التعريف مطابقته
للتوقع فلا يشمل الكاذبة حينئذ واذا وجد فيه لفظ الحكم يكون الصحة
بالنظر الى حكم الحاكم لا الى نفس الامر وحينئذ يشمل الكاذبة اذا الحكم
لا يجب ان يكون مطابقا للواقع فكثيرا ما يحكمون باثبات شيء اوسلبه مع انه
لا يطابقه اصلا كما ترى فعلى هذا يكون هذا التعريف جامعاً واما ما
فالصواب وترك تعريف المصنف وهذه الدعوى لم يذكر دليلاً لظهوره
كما يشير اليه وقد اشرنا اليه في التقرر المذكور آنفاً (هـ) التعريف بان يقال
الحكم في القضية آه صواب من تعريف المصنف لان التعريف به قد كان
لفظ الحكم جراً منه وتعريف المصنف لا يكون الحكم جراً منه وما يكون
هو جراً منه صواب مما لا يكون هو جراً منه لشموله جميع الافراد (ج)
المطلوب وهكذا الاربعة الباقية المشهورة وان شئت تستبدل عليه
بكونه جامعاً وعدم كونه تعريف المصنف جامعاً كما جاز
ان يكون هو دليلاً لكبرى القياس الذي رتبناه وقد اشرنا الى هذا عقيب
الكبرى فتذكر (قوله وذلك ظاهر) ان كان اشارة الى ان كونه صواباً ظاهراً وهو
الانساب يكون ظهوره بالدليل الذي قررناه ونحوه ويكون بديهياً نظرياً الى
بديهياً بعد الاثبات او يكون ظاهراً في نفسه وحيث يكون الدليل الذي قررناه عليه
تنبيهها لان الظاهر وهو البديهي لا يكون عليه دليل بل ان وجد على صورته
فهو تنبيه يؤكد العلم السابق ويوضحه واما اذا كان اشارة الى ان اثبات
كونه صواباً ظاهراً يكون اشارة الى مثل ما قررناه وفائدة مثل هذا القول دفع
الاعتراض المقدر عنه بان مثل هذا لا يرد عليه الاعتراض لانه ظاهر والظاهر
لا يرد عليه الاعتراض لكونه مكابرة ح وهكذا الكلام في نظائره (قوله هذا
تقسيم آه) مثل السابق في الترتيب اعني يكون دليل هذا خبره الثاني ايضا (هـ)
هذا التقسيم تقسيم ثالث للحملية لان هذا التقسيم تقسيم باعتبار الموضوع
والتقسيم باعتبار الموضوع تقسيم ثالث لهما (ج) المطلوب وهكذا الترتيب
في عكسه كما عرفت (قوله فموضوع الجملة آه) شروع لبيان هذا التقسيم
وتفصيله (هـ) الجملة اربعة لان الجملة اما يكون موضوعها جزئياً واما

يكون كلياً فان كان موضوعها جزئياً سميت القضية شخصية وان كان
موضوعها كلياً فاما ان يكون الحكم فيها على افراد الموضوع او على مفهومه
وان كان الحكم على افرادها فاما بين فيها كية افراد الموضوع من الكلية
والجزئية او لم بين فان بين فيها كية افراد الموضوع من الكلية والجزئية
سميت محصورة وان لم بين ذلك سميت مهمله وان كان الحكم على مفهومه
سميت طبيعية (ج) الجملة اما شخصية واما محصورة واما مهمله واما طبيعية
وهي اربع (ج) المطلوب وهذا يصلح ان يكون مركباً من غير متعارف
الاستثنائي وهو الاوجه وحينئذ يكون المقدمة الاولى المرددة مقدمة
استثنائية وتاليات الملازمات المذكورة التي لا يكون عين احد اجزاء النتيجة
ايضاً تفرض مقدمة استثنائية للقياس الذي بعدها واما القياس الاخير
فهو من الاقتراني في كل حال وقدم امثاله لكنه يلزم فيه دقة لانه مغاير
للتريبات السابقة وجهها كما اشرنا اليه آنفاً فلا تغفل ويرتب موصولها
ايضاً بمثل الترتيب المذكور ويصلح ان يكون مركباً من مركب الاقتراني
او غيرهما فتدبر وقس ومبراً احدهما عن الاخر لانك اذا رتبته من الاستثنائي
يكون الترتيب بين القضايا في المقدمات المرددة وبيداً فيها بما واو وان
رتبته من الاقتراني يكون الترتيب بين محمولات القضايا فيها وفي المدعى ايضاً
كذلك ويكون النتيجة قضية مرددة حال كونها صغرى للقياس الثاني
في الاقتراني مقدمة استثنائية له في الاستثنائي كما ذكرنا واما ما كان فبعض
مقدمات القياس المذكور قد ذكر وبعضها يحجب بعد اوراق وما بينهما
هو الاحكام المتعلقة لهذه الاقسام وتقسيم الشخصية الى الموجبة والسالبة
مثل هذا في الترتيب والامثلة دليل على بعض مقدماته وبالعكس كما مر
مراراً (قوله اما تسميتها آه) يعني ان القضية التي موضوعها جزئياً ناسب
ان يسمى شخصية لان موضوعها شخص معين وما هو موضوعه
شخص معين ناسب ان يسمى شخصية (ج) المطلوب وكذا هذه القضية
ناسب ان يسمى مخصوصة لان موضوعها خاص وكل ما هو موضوعه
خاص ناسب ان يسمى مخصوصة (ج) المطلوب (قوله ولما كان الى آخرة)
جواب دخل مقدر وهو انه لم اعتبر حال الموضوع في اسامي هذه الاقسام
دون حال غيره مع ان الاجزاء الباقية مثل الموضوع في كونها جزءاً منها
فاجاب بان تسميتها باعتبار حال الموضوع لاجل ان هذا التقسيم تقسيم

باعتبار الموضوع وهذا كاف في سبب اعتبارها وهو بحاله من اول الاستثنائي
(ه) لما كان هذا التقسيم باعتبار الموضوع لوحظ في اسامي الاقسام حال
الموضوع لكن كان هذا التقسيم باعتبار (ج) عين التالي وهي المطلوب
لكن في هذا الزوم نوع خفاء على ما لا يخفى (قوله واللفظ الدال آه) يعني
اللفظ الدال على كمية الافراد ناسب ان يسمى سورا لانه يحصر الافراد
ويحيط بها وما يحصرها ويحيط بها كسور البلد (ج) اللفظ الدال
عليها مثل سور البلد وسور البلد يحصر البلد ويحيط به (ج) اللفظ الدال
عليها مثل ما يحصر البلد ويحيط به وما يكون مثله ناسب ان يسمى سورا
(ج) المطلوب ويجوز ان يرتب بسيطا ويثبت المقدمات المنظورة فيها بعده
(قوله المحصر آه) اي فلان افراد موضوعها محصورة بالكلية والجزئية
(قوله ولا شئ لها آه) اي فلان تلك القضية مشتملة على السور وهما دالان
لتسميتها محصورة ومسورة بتقدير ناسب وهو معلوم (قوله وهي اربعة آه) بيان
لايات تقسيم المحصورة من هذه الاقسام الى الاقسام الاربعة بالدليل المذكور
(ه) المحصورات اربعة لانها ما يكون الحكم فيها على كل افرادها بالاجاب او
على كلها بالسلب وما يكون الحكم على بعضها بالاجاب او على بعضها بالسلب
وان كان الحكم فيها على كل الافراد بالاجاب فهي موجبة كلية وان كان
الحكم فيها على كلها بالسلب فهي سالبة كلية وان كان الحكم فيها على
بعضها بالاجاب فهي موجبة جزئية وان كان الحكم فيها على بعضها
بالسلب فهي سالبة جزئية (ج) المحصورات اما موجبة كلية واما سالبة كلية
واما موجبة جزئية واما سالبة جزئية وهن اربعة (ج) المطلوب وهكذا
موصوله والكلام في ترتيبه كالكلام في ترتيب تقسيم القضية الى الاربعة آتيا
فتذكر وقس (قوله وسورها كل آه) اي سور الموجبة الكلية هو كل
لان الموجبة الكلية قولنا كل نار حارة مثلا وسور قولنا كل نار حارة هو كل (ج)
من غير المتعارف غير المتعارف ذلك المطلوب وبالعكس ايضا (ه) سور
قولنا كل نار حارة هو كل لان قولنا كل نار حارة موجبة كلية وسور الموجبة الكلية
هو كل (ج) من ذلك ايضا المطلوب وهو اقوى من الاول كما ترى وهكذا
الترتيب في السبع الباقية المذكورة فيكون المجموع ستة عشر قياسا ثمانية منها
بالاستدلال بالاثار على مؤثره وثمانية بعكسه وكلها من غير متعارف غير متعارف
الاول فتدبر وقس (قوله والفرق بين الاسوار الثلاثة آه) يعني الاسوار الثلاثة

الكاشفة للسالبة الجزئية يغاير بعضها بعضا بدلالة لفظ الفرق كما تقدم
فيكون المغايرة ههنا بين ثلثة اشياء اعني ليس بعض وبعض ليس وليس كل
فتكون النسبة بينها ثلثا اذ النسبة بين الثلثة ثلثة ووح يستفاد منه الدعاوى
الثلثة وهي ليس كل مخالف للليس بعض وليس كل مخالف لبعض ليس وليس
بعض مخالف لبعض ليس وعكسها ايضا ثلثة اذ المغايرة تكون من الجانبين
لكن بيان الثلثة الاول مغن عن بيان عكسها فدليل الاثنين منها متحد وهو
ماند كرمضه هنا وبعضه بعد صحيفه واما دليل الاخر منها فسيأتي (ه)
ليس كل مغاير للليس بعض وبعض ليس لان ليس كل دال على رفع الاجاب
الكلية بالمطابقة وعلى السلب الجزئي بالالتزام وليس بعض وبعض ليس
يدلان على السلب الجزئين بالمطابقة وعلى رفع الاجاب الكلية بالالتزام
وما هو دال على رفع الاجاب الكلية بالمطابقة وعلى السلب الجزئي بالالتزام
مخالف لما يدل على السلب الجزئي بالمطابقة وعلى رفع الاجاب الكلية بالالتزام
(ج) المطلوب وهو التماس المشهور المسمى بحقيقة صغرى وهكذا الاربعة
الباقية والصغريات منظور فيهما كل منهما متضمنان لمقدمتين فتكون
الصغريات التي يلزم اثباتها اربعة ح (قوله امانه دال على رفع آه) اشارة
الى اثبات الاول منها اثره (ه) ليس كل دال على رفع الاجاب الكلية بالمطابقة
لان ليس كل هو الكائن في قولنا ليس كل حيوان انسانا مثلا وقولنا ليس كل
حيوان انسانا مفهومه الصريح ليس يثبت الانسان لكل واحد واحد من
افراد الحيوان مثلا (ج) ليس كل مفهومه الصريح ليس يثبت الانسان لكل
واحد واحد من افراد الحيوان مثلا وعدم ثبوت الانسان لكل واحد واحد
من افراد الحيوان مثلا هو رفع الاجاب الكلية (ج) ليس كل مفهومه
الصريح رفع الاجاب الكلية وما يكون مفهومه الصريح رفع الاجاب الكلية
يدل على رفع الاجاب الكلية بالمطابقة (ج) الصغرى المذكورة وان شئت
تبسط تلك الصغرى المدالة الى الشرطية ليوافق الدليل المذكور الذي
بعض مقدماته شرطية ويستدل به عاينها حال كون جميع مقدماته شرطية
ايضا بالترتيب المذكور وعلى كلا التقديرين تكون الكبرى الاولى منظور فيها
دليلها ما قبلها (ه) اذ قلنا ليس كل حيوان انسانا يكون مفهومه الصريح
ليس يثبت الانسان لكل واحد واحد من افراد الحيوان اعني رفع الاجاب
الكلية لانا اذ قلنا ذلك ادخلنا ليس على قولنا كل حيوان انسانا واذ قلنا

كل حيوان انسان يكون معناه ثبوت الانسان لكل واحد واحد من افراده
(ج) اذا قلنا ذلك ادخلنا ايس على ما يكون معناه ثبوت الانسان له واذا
ادخلنا ليس عاينه يكون مفهومه الصريح انه ليس يثبت الانسان له (ج)
تلك الكبرى وهكذا تقرره حلية على تقدير كون الكبرى المدللة به حلية
(قوله واما انه دال على السلب آه) اشارة الى اثبات الثانية من الصغريات الاربع
لكن لما قال بالالتزام فهم منه لزوم القضية الحلية التي استفيد منها اللزوم
يستوى ابقاؤها على حالها حلية ويجرى الدليل عليها وبسطها شرطية
وهو المناسب لهذا المقام لكون الدليل هنا شرطية فلولا لم يذكر ما يشعر اللزوم
صراحة وصلاح بسطها شرطية لبسط لاجل التوافق بينه وبين دليله فيكون
البسط اولى حين وجد ما يشعره كما فيما نحن فيه (هـ) كلما تحقق ليس كل نحقق
السلب الجزئي لانه كلما تحقق ليس كل ارتفع الايجاب الكلي ومتى ارتفع الايجاب
الكلي فاما يكون المحمول مسلوبا عن كل واحد واحد من افراد الموضوع واما
يكون مسلوبا عن بعضها وثابتا لبعضها وان كان المحمول مسلوبا عن كل
واحد واحد منها يصدق السلب الجزئي وان كان مسلوبا عن بعضها وثابتا
لبعضها يصدق السلب الجزئي ايضا (ج) الملازمة المطلوبة وهكذا موصولة
(وقوله فالسلب الجزئي من ضرورات آه) لازم مساو لهذه الملازمة وبيان
لها وكذا (قوله فيكون دلالة عليه بالالتزام) ويجوز ان يضم هذان
القولان الى القياس المذكور ايضا وحيث يكون مركبا من اربعة اربعة
بسبب زيادة المقدمتين كما كان القياس المذكور مركبا من قياسين ويكون
المطلوب حيثئذ ليس كل بدل على السلب الجزئي بالالتزام وترتيبه معلوم
فقس (قوله لا يقال الى آخره) معارضة لهذه الصغرى المدللة (هـ)
ليس كل لا يكون دلالة على السلب الجزئي بالالتزام لان ليس كل مفهومه
رفع الايجاب الكلي ورفع الايجاب الكلي اعم من السلب عن الكل
والسلب عن البعض (ج) ليس كل مفهومه اعم من السلب عن الكل
والسلب عن البعض والسلب عن الكل هو السلب الكلي والسلب عن
البعض هو السلب الجزئي (ج) ليس كل مفهومه اعم من السلب الكلي
والسلب الجزئي وما يكون مفهومه اعم منهما لا يكون دلالة على السلب
الجزئي بالالتزام (ج) تلك السالبة التي هي مطلوب السائل ورتب القياس
الاخير من الثاني ايضا بعكس الكبرى وهو معلوم (قوله لان العام آه) دليل

الكبرى الاخيرة (هـ) ما يكون مفهومه اعم منهما لا يكون دلالة على السلب
الجزئي بالالتزام لان ما يكون مفهومه اعم منهما عام والسلب الجزئي الذي
هو احدهما خاص والعام لا دلالة له على الخاص باحدى الدلالات الثلاث (ج)
ما يكون مفهومه اعم منهما لا دلالة له على السلب الجزئي باحدى الدلالات
الثلاث والالتزام هو احدي الدلالات الثلاث (ج) من غير متعارف ثانياً الثاني
تلك الكبرى وهذا القياس مركب من المسمى بحقيقته صغرياً ومن متعارف
الثاني ورتب الاربعة الباقية منها ايضا في الاول منه ويضم الثاني في الثلاثة
منها بهذا الترتيب فلا يتغير القياس الثاني في الترتيب بل الاول على ما لا يخفى
(قوله لا نأقول رفع آه) هذا على تقدير كونه منعاً للكبرى المذكورة كما هو
الظاهر يكون ما بعده سنده وتنويره يقوى المنع وسنده بالترتيب وان اعتبرت
حاصل المنع على صورة المدعى وحاصل السند على صورة الدليل عليه يكون
تصوره (هـ) رفع الايجاب الكلي ليس اعم من السلب الجزئي حتى يلزم ما
ذكرته لان رفع الايجاب الكلي اعم من السلب عن البعض مع الايجاب
بالبعض والسلب الجزئي ليس السلب عن البعض مع الايجاب بالبعض (ج)
من غير متعارف الثاني ذلك المطلوب ويرتب من غير متعارف الاول ايضا
بعكس الكبرى وهو معلوم وحيثئذ يكون (قوله والسلب الجزئي هو آه)
دليل الكبرى المطلوبة اقيم مقامها (هـ) السلب الجزئي ليس السلب عن
البعض مع الايجاب بالبعض لانه هو السلب عن البعض مطلقا سواء كان
مع الايجاب بالبعض ام لا والسلب عن البعض مطلقا ليس السلب عن
البعض مع الايجاب بالبعض (ج) تلك الكبرى ومن الثاني ايضا وهكذا اثبات
تلك الكبرى على تقدير كونها كبرى الاول والكل يعلم بالتأمل فتأمل (قوله
فهو مشترك آه) سند جار بصورة الدليل على ما هو في صورة المدعى ان
اعتبر هو سنده وقوله السابق اعني بل اعم اه بيان لمنشأ غلط السائل
(هـ) رفع الايجاب الكلي ليس اعم من السلب الجزئي لان رفع الايجاب
الكلي مشترك بين ذلك القسم اعني السلب عن البعض مع الايجاب
بالبعض وبين السلب الكلي والحال ان السلب الجزئي لازم لهما وما يكون
مشتركا بينهما والحال انه لازم لهما ليس اعم من السلب الجزئي بل اعم من
ملزومه (ج) المطلوب المذكور واما اذا اعتبر قوله بل اعم آه سندها يكون
هذا القول دليلا على السند (هـ) ليس كل اي رفع الايجاب الكلي اعم

من السلب عن البعض مع الايجاب بالبعض لانه مشتركين ذلك القسم وبين
السلب الكلي والخال ان السلب الجزئي لازم لهما وما يكون مشتركين لهما
والحال آه اعم من السلب عن البعض مع الايجاب بالبعض (ج) السند
المذكور فظهر ان السؤال المذكور ناش من عدم الفرق بين السلب الجزئي
وبين السلب عن البعض مع الايجاب بالبعض مع ان السلب عن البعض مع
الايجاب بالبعض ملزوم والسلب الجزئي لازم لهما لكونه لازما للسلب الكلي
ايضا كما عرفت (قوله فاذا انحصر العام اه) بيان للدليل المسوق على اثبات
كون ليس كل دال على السلب الجزئي بالالتزام وايضا حله بعد دفع هذه
المعارضة فكان هذا القول يقوى ذلك المطر يشعر ان هذا الاعتراض
لا يضر بمطلوبنا لكونه ثابتا جزما وحيلا بلزم ان يدعى المطر ويستدل عليه به
(هـ) ليس كل دال على السلب الجزئي بالالتزام لان ليس كل عام منحصرا
في قسمين اعني السلب عن البعض مع الايجاب بالبعض والسلب الكلي
حال كون كل منهما ملزوما لآخر وهو السلب الجزئي واذا انحصر العام
في التسمين اللذين يكون كل منهما ملزوما لآخر هو السلب الجزئي كان
ذلك الامر لازما للعام ايضا (ج) ليس كل يلزمه السلب الجزئي وما يلزمه
السلب الجزئي يدل على السلب الجزئي بالالتزام (ج) المطلوب (قوله
وبعبارة اخرى اه) اشارة الى اثبات المطلوب المذكور بدليل آخر (هـ) متى
تحقق ليس كل تحقق السلب الجزئي لانه متى تحقق ليس كل ارتفع الايجاب
الكلي ومتى ارتفع الايجاب الكلي صدق السلب عن البعض وصدق السلب
عن البعض صدق السلب الجزئي (ج) للملازمة المطلوبة وهكذا موصوله
(قوله فانه لو لم يكن اه) دليل للكبرى المذكورة (هـ) متى ارتفع الايجاب الكلي
صدق السلب عن البعض لانه متى ارتفع الايجاب الكلي ولم يصدق السلب
عن البعض لم يكن المحمول مسلوبا عن شيء من الافراد ولو لم يكن المحمول
مسلوبا عن شيء من الافراد لكان ثابتا للكل (ج) متى ارتفع الايجاب الكلي
ولم يصدق السلب عن البعض لكان المحمول ثابتا للكل لكن كونه ثابتا
للكل باطل على ذلك التقدير اي على تقدير ارتفاع الايجاب الكلي (ج)
نقيض المقدم وهو تلك الكبرى ومثل هذا القياس ايضا يسمى قياسا
خلفيا وهو كالتقويم قياس مركب من الاقتراني الشرطي او من اقترانيات
مقدرة ومن ثاني الاستثنائي بشرط تأخر الاستثنائي فال المطلوب في هذا

القياس ان كان حله يؤخذ نقيضها ويجعل مقدما لصغرى اقتراني
شرطي او لصغريات الاقترانيات وبعد تمام الترتيب الاقتراني تفرض النتيجة
الشرطية مقدمة شرطية للاستثنائي ويستثنى نقيض التالي وينتج نقيض
المقدم الذي هو المطلوب كما سبق مثاله واما اذا كان المطلوب شرطية
كما فيما نحن فيه فطريقه ان يثبت المقدم على حاله ويؤخذ نقيض التالي ويعطف
على عين المقدم ويجعل مجموع عين المقدم ونقيض التالي مقدما للصغرى
الاقتراني الشرطي او لصغرياتها وتفرض النتيجة الاخيرة مقدمة شرطية
للاستثنائي ويستثنى نقيض التالي وينتج نقيض المقدم الذي هي الملازمة
المطلوبة ويصير المجموع من الاقتراني والاستثنائي قياسا خلفيا (قوله واما
ان ليس بعض الى آخره) اشارة الى بيان الصغرى الثالثة من الصغريات
الاربعة المتقدمة وظهرها اجري عليها التنبيه المذكور على صورة الدليل
(هـ) ليس بعض وبعض ليس يدلان على السلب الجزئي بالمطابقة لانهما
يكونان في قولنا بعض الحيوان ليس بانسان وليس بعض الحيوان انسانا
مثلا واذا كانا فيه يكون مفهومهما الصريح سلب الانسان عن بعض
افراد الحيوان (ج) ليس بعض وبعض ليس مفهومهما الصريح سلب
الانسان عن بعض افراد الحيوان مثلا وسلب الانسان عنه مثلا هو السلب
الجزئي (ج) ليس بعض وبعض ليس مفهومهما الصريح هو السلب الجزئي
وما يكون مفهومه الصريح هو السلب الجزئي يدل على السلب الجزئي
بالمطابقة (ج) تلك الصغرى (قوله للتصريح اه) دليل للملازمة التي قبله
حال كونه متوسطا بين مقدمتي القياس المذكور (هـ) اذا قلنا هما يكون
مفهومهما الصريح سلب الانسان عن بعض افراد الحيوان لانا اذا قلنا هما
صرحا بالبعض وادخلنا حرف السلب على البعض في المعنى واذا صرحنا
بالبعض وادخلنا حرف السلب عليه يكون مفهومه الصريح سلب الانسان
عن بعض افراد الحيوان (ج) تلك الملازمة (قوله واما انهما يدلان الى
آخره) شروع لاثبات الرابعة من الصغريات السابقة (قوله فلان المحمول
اه) دليلها لكن بعد بسطها شرطية ليوافق دليلها (هـ) متى صدق ليس
بعض وبعض ليس صدق رفع الايجاب الكلي لانه متى صدق يكون
المحمول مسلوبا عن بعض الافراد واذا كان المحمول مسلوبا عن بعض
الافراد لا يكون ثابتا لكل الافراد (ج) متى صدق لا يكون المحمول ثابتا لكل

٢ فان قيل ان نقيض
النتيجة في القياس
الخلفي المذكور يتسامه
في صغرى الاقتراني
والحال ان ذكر النقيض
حال الاستثنائي
فيتم نقيض تعريف
الاقتراني عكسا
وتعريف الاستثنائي
طردا فلا يكون الاول
جامعا ولا الثاني مانعا
قلت نقيض نتيجة
الاقتراني ليس مذكورا
بتامه في الاقتراني لان
المطلوب الذي يجعل
نقيضه مقدما للصغرى
ليست نتيجة الاقتراني
حتى يكون نقيضه
مذكورا في الاقتراني
بل المطلوب نتيجة
القياس الاخير الذي
هو الاستثنائي وقد ذكر
نقيضه فيه واما نتيجة
الاقتراني فهي ما يذكر
عنه اي عقيب كل
واحد من الاقترانيات
وهو النتيجة الشرطية
وهي ليس عنهما
ولا نقيضها مذكورا
فيه تمامه ولا دخل ٣

الافراد واذالم يكن المحمول ثابتا لكلاهما يكون الايجاب الكلي مرتفعاً (ج)
متى صدق يكون الايجاب الكلي مرتفعاً واذ كان الايجاب الكلي مرتفعاً
صدق رفع الايجاب الكلي (ج) تلك الصغرى ولما ثبت لزوم ارتفاع الايجاب
الكلي لهما يكون دلالة ما عليه بالالتزام فيكون تلك الصغرى لازمة لهذه
النتيجة (قوله واما الفرق الى آخره) اشارة الى اثبات الدعوى الباقية من
الدعوى الثلاث التي استخرجت من قوله السابق والفرق الى آخره كما
اشرنا الى هذا هناك (هـ) ليس بعض غير بعض ليس لان ليس بعض قد
يذكر للسلب الكلي وبعض ليس لا يذكروا يذكروا غير ما لا يذكروا (ج) المط
ومن الثاني ايضا (هـ) ليس بعض ليس بعض ليس لان ليس بعض قد يذكروا
للسلب الكلي وبعض ليس لا يذكروا (ج) المطلوب المذكور وهكذا الاربعة
الباقية وعلى كل تقدير يكون المقدمتان نظريتين (وقوله لان البعض آه) دليل
احدهما (هـ) ليس بعض قديداً للسلب الكلي لان ليس بعض البعض
فيه غير معين واقع بعد السلب والغير المعين الواقع بعد السلب اشبه بالنكرة
في سياق النفي (ج) ليس بعض اشبه بالنكرة في سياق النفي والنكرة في
سياق النفي تفيد العموم (ج) ليس بعض البعض فيه اشبه بما يفيد العموم اي
عموم السلب وما يكون البعض فيه اشبه بما يفيد العموم يذكروا للسلب الكلي
(ج) تلك المقدمة (قوله فان تعين آه) دليل الصغرى (هـ) ليس بعض
البعض فيه غير معين لانه لو كان معيناً لتعين بعض الافراد في مفهوم الجزئية
لكن تعين بعض الافراد خارج عن مفهوم الجزئية (ج) نقيض المقدم
وهو تلك الصغرى (وقوله لانه احتمال آه) دليل الكبرى (هـ) ما يكون البعض
فيه اشبه بما يفيد العموم يذكروا للسلب الكلي لان ما يكون البعض فيه اشبه
بما يفيد العموم احتمال ان يفهم منه السلب في اي بعض كان وما يحتمل ذلك
يذكر للسلب الكلي (ج) تلك الكبرى (قوله بخلاف بعض آه) اشارة الى اثبات
المقدمة الثانية من المقدمتين المنظور فيهما فيما سبق آنفاً (وقوله فان البعض
هنا وان كان آه) اشارة الى دفع المعارضة المقدرة الواردة على تلك المقدمة
وهي ان بعض ليس ايضاً قديداً للسلب الكلي فلا فرق بينهما لان بعض ليس
البعض الكائن فيه غير معين ايضاً وما يكون البعض فيه غير معين يذكروا للسلب
الكلي كما قلت (ج) مط السائل ويمكن ان يقرر السائل معارضة على صورة
تقدير النقص الاجمالي بان دليلكم الدال على كون ليس بعض قديداً للسلب

الكلي بط لانه لو صح لما دل على ان بعض ليس ايضاً قديداً للسلب الكلي
مع انك قلت انه لا يذكروا للسلب الكلي والحاصل ان احد الامرين لازم اما
بطلان الدليل الدال على كون ليس بعض قديداً للسلب الكلي واما
كون بعض ليس ايضاً قديداً كراه وكل واحد منهما خلاف مقصود المعلل
ويسمى مثل هذا النقص نقضاً مكسوراً لان السائل ترك بعض قيود الدليل
وهو كونه واقعاً في سياق النفي وذكر بعضه وهو كونه غير معين مع ان دليل
المعلل ليس بعض قديداً كراه وهو مجموع قديدين معاً فيكون مثل هذا في الحقيقة
مغلطة كما كان المعارضة في مثله ايضاً مغالطة فتأمل ووجه دفع ذلك بان
الوصلية (هـ) بعض ليس لا يذكروا للسلب الكلي وان كان البعض فيه غير
معين لان بعض ليس ايضاً كراه للسلب الكلي لو كان البعض فيه واقعاً في سياق
النفي في الذكر ايضاً لكن البعض فيه ليس واقعاً في سياق النفي فيه (ج)
بصورة غير متعارف ثاني الاستثنائي ان بعض ليس لا يذكروا للسلب الكلي
وهو مطلوب المعلل اعني المقدمة المذكورة ويجوز ان يقرر هذا الرد من الثاني
ايضاً (هـ) بعض ليس لا يذكروا للسلب الكلي لان بعض ليس البعض فيه ليس
واقعاً في سياق النفي ولو ذكر للسلب الكلي لكان واقعاً في سياق النفي (ج) تلك
المقدمة ايضاً ويرتب من الاول ايضاً بفرض الصغرى والمقدمة المدللة
بها معدولة وبمعكس الكبرى وان شئت قررت الكبرى حلية (هـ) وما يذكروا
للسلب الكلي يلزم ان يكون واقعاً في سياقه وهذا من المواضع التي وجد فيها
الشروط الثلاثة السابقة الكائنة لحذف الخبر ولا اعتبار المقدمة المطوية
كما قررناه فتذكر (قوله بل السلب آه) دليل ارافعة المذكورة وبيان المراد منها
اذ ارافعة معارضة لظاهر القول السابق اعني وادخال حرف السلب عليه
لان المفهوم من ذلك القول هو ان حرف السلب داخل على لفظ البعض
فيهما جميعاً ولهذا كانتا سور السالبة الجزئية والمفهوم من ارافعة هو ان
حرف السلب ليس داخلاً عليه في بعض ليس فالمفهومان من القولين
متعارضان فدفع هذا الوهم باثباتها بهذا القول وبيان المراد منها (هـ)
البعض في بعض ليس ليس واقعاً في سياق النفي في الذكر لان البعض فيه
ورد السلب عليه في المعنى فقط وما يكون السلب وارداً عليه في المعنى
فقط ليس واقعاً في سياق النفي في الذكر (ج) تلك ارافعة فعلم من هذا ان
المراد من الادخال المذكور هناك هو ورود السلب عليه في المعنى لا وقوعه

٣ للاقتزائيات في اصل
المطلوب بالذات حتى
يلزم ذلك المحذور
فيظن في بادى النظر
انه يذكروا نقيض النتيجة
في الاقتزائي مع انه ليس
كذلك لما قلنا وهذا
الاعتراض مثل
الاعتراض الذي ورد
في بعض المستقيم
مغالطة حقيقة واقوى
صورة سألنا عنها كثيراً
فلم يجيبوا خذ هذا
ولا تغفل

بعد حرف السلب في الذكر فيكون ذلك مساويا فيهما بلاتفاوت وان المراد من عدم وقوعه في سياق النفي هو عدم وقوعه بعد النفي في الذكر وهو لم يوجد في بعض ليس فظهر الفرق بينهما فتدبر ولا تغفل عن القيود الزائدة في القيس المرتب لاثبات تلك الرافعة (قوله وبعض ليس قديذ كراه) اشارة الى اثبات المغايرة بينهما بدليل آخر ايضا (هـ) بعض ليس مغاير ليس بعض لان بعض ليس قديذ كراه لايجاب وليس بعض لايد كراه لايجاب وما يذ كراه مغاير لما لايد كراه (ج) المطلوب ومن الثاني ايضا يجعل احدي الصغرى صغرى والاخرى كبرى له وهكذا الاربعة الباقية المشهورة والمقدمتان منظر وفيهما (فقوله حتى اذا قيل آه) دليل احدهما (هـ) بعض ليس قديذ كراه لايجاب لان بعض ليس كافي قوائما بعض الحيوان ليس بانسان وقولنا بعض الحيوان ليس بانسان اريد اثبات اللانسانية لبعض الحيوان (ج) بعض ليس يراد منه اثبات اللانسانية لبعض الحيوان واثباتها له هو الايجاب (ج) بعض ليس يراد منه الايجاب وما يراد منه الايجاب كراه لايجاب (ج) تلك المقدمة (وقوله لاسلب آه) دليل الملازمة المذكورة من رابع الاستثنائي (هـ) اذا قيل ذلك اما يراد منه اثبات اللانسانية لبعضه واما يراد سلبها عنه لكن لا يراد به سلبها عنه (ج) تلك الملازمة هذا هو ترتيب العبارة لكن فيهما ركازة توجب ركازة الترتيب ايضا ولو قال حتى اذا قيل بعض الحيوان ليس بانسان يصح ان يراد منه اثبات اللانسانية له او قال حتى اذا قيل ذلك واريدها اثباتها له يكون موجبة لكان اولى واوضح في الاثبات ويكون ترتيبها مناسبا ايضا الا ان يقال ان اذا اللامال وح يستقيم المعنى على ما لا يخفى (قوله بخلاف ليس بعض آه) شروع لاثبات الثانية من المقدمتين المنظور فيهما (هـ) ليس بعض لايد كراه لايجاب لان ليس بعض لا يمكن فيه تصور الايجاب وما لا يمكن فيه تصور الايجاب لايد كراه لايجاب (ج) تلك المقدمة (وقوله مع تقدم الى آه) دليل الصغرى (هـ) ليس بعض لا يمكن فيه تصور الايجاب لان ليس بعض تقدم حرف السلب فيه على البعض وما يتقدم حرف السلب فيه على البعض لا يمكن فيه تصور الايجاب (ج) تلك الصغرى (قوله ما امر الى قوله فقد بان آه) من تمة القياس المركب المتقدم في صدر هذا القول كما اشرنا اليه هناك ولهذا قال فقد بان آه اي فقد ظهر من هذا التفصيل انحصار الجملة الى الاربعة كما فصلناه (قوله ولك ان تقول آه) اشارة الى اثبات ذلك الانحصار اجمالا بالدليل

المذكور لانه يكون وجه الانحصار مضبوطا اذا التفصيل لكون مقدماته متفرقة في العبارة لا يضبط في بعض الازدهان ويكون توطئة لبيان تنليث الشيخ ورده ولانه مغاير في الجملة للدليل التفصيل فيكون بيان طريق آخر لاثباته وتصويره مثل ما رتبناه من مركب غير متعارف الاستثنائي او من الموصول والمفصول وكلها معلوم بالقياس عليه فذكر كروقس (قوله والشيخ آه) يعني الشيخ جعل هذه التسمية تسمية لكن جعله هكذا علم من قوله الموضوع ان كان جزئيا فهي شخصية آه فيكون قوله هذا اثارا لتثنيته وهو مؤثره وحيث تدبر تب الاقيسة الثمانية بل العشرة لكون فاعل الاثر والمؤثر متحدان كما عرفت والشارح استدلالا على مؤثره بدلالة الفاء التعليلية في قوله فقال آه (هـ) الشيخ ثلث التسمية في الشفاء لان الشيخ قال فيه الموضوع ان كان جزئيا الى اخره ومن قال هكذا ثلث التسمية (ج) المطلوب ومن الفعلية ايضا (هـ) ثلث الشيخ التسمية اذا قال الشيخ الموضوع ان كان الى آخره وثلث التسمية من قال هكذا (ج) المطلوب ومن اول الاستثنائي ايضا (هـ) ثلث الشيخ التسمية لانه لما قال هكذا ثلث التسمية لكنه قال هكذا (ج) عين التالي وهو المطلوب وكذا لو لم يثلث التسمية لما قال هكذا لكنه قال هكذا (ج) نقيض المقدم وهو المطلوب فهذه الاربعة كلها بالاستدلال بالاثار على مؤثره وهكذا الاربعة التي هي عكس ذلك واثان من غير مشهور الاستثنائي على ما لا يخفى (قوله وشنع عليه آه) اي اعترض عليه المتأخرون وابطل حصر القضية في الثلاثة (هـ) تقسيم الشيخ القضية الى ثلث وحصره فيها بط لان تقسيمه اليها غير حاصر لا قسامه وما هو غير حاصر لها فهو بط (ج) المط (وقوله لخروج الطبيعية آه) دليل الصغرى المطوية (هـ) تقسيمه غير حاصر لان تقسيمه يخرج عنه الطبيعية والطبيعة من اقسام المقسم (ج) من غير المتعارف تقسيمه يخرج عنه بعض اقسام المقسم وما يخرج عنه بعض اقسام المقسم فهو غير حاصر لا قسامه (ج) تلك الصغرى ويجوز ان يرتب هذا المركب مع البسيط السابق قياسا مراكبا وفي مثل هذا المقام مثل ما مر في قوله هذا لا يشمل القضايا الكاذبة لو لم يقدر هذه المقدمات المطوية لا يحصل المق ولا يظهر وايضا ترتيب القياس فيه هكذا ظاهر لكن التحقيق ان المتأخرين ابطالوا دعوى الشيخ التي في ضمن التقسيم وهي السالبة الكلية اعني قوله كل الجملة وهي المقسم ليست بخارجة عن هذه الاقسام المذكورة وهو المعنى المقصود

بالحصر اذا الحصر هو الحكم على المقسم بانه ليس بخارج عن الاقسام المذكورة
فيكون مدعى التأخرين تقيضها وهو الموجبة الجزئية اعني قولنا بعض الجملة
خارج عن الاقسام المذكورة والدليل المذكور دليل هذا في الحقيقة (هـ) بعض
الجملة خارج عن الاقسام المذكورة لان بعض الجملة هو الطبيعية والطبيعية
خارجة عن الاقسام المذكورة (ج) من ثالث الاول تلك الجزئية ومن الثالث
ايضا (هـ) بعض الجملة خارج عن الاقسام المذكورة لان الطبيعية هي جملة
والطبيعية خارجة عن الاقسام المذكورة (ج) من اول ضرورية تلك الجزئية
ايضا وفي مثل هذا المقام والذي سبق اى في مقام دخل التقسيم والتعريف
يجري هذه القرارات وترتب اقيسة ظاهرا للعبارة وتحقيقه وتستدل بمادة
النقض حتى يفهم المقصود ويوافق قاعدتهم على ما لا يخفى (قوله والجواب
آه) تقرير الجواب عن السؤال من جانب الشيخ بتقرير المقسم (هـ) ليس
الكلام في القضية الطبيعية لان الكلام في القضايا المغتبرة في العلوم والقضية
الطبيعية لا اعتبار لها في العلوم (ج) من اول الثاني ليس الكلام في القضية
الطبيعية وهو المطلوب لكن الكبرى المذكورة نظرية (وقوله لان الحكم آه)
دليلها مع المقدمة التي بعده لكنها تجعل هذا كبرى لكونه مشتملا على محمول الكبرى
المنظورة بدلالة لام العهد في القضايا اذ المراد به القضايا المغتبرة في العلوم
كما سنشير الى ذلك ونجعل المقدمة التي بعده صغرى اعني قوله والطبيعية ليست
منها لكونها مشتملة على موضوع تلك الكبرى فيكون بحالهما من الشكل الثاني
ايضا ينتج الكبرى المطلوبة (هـ) الطبيعية لا اعتبار لها في العلوم لان الطبيعية
ليس من القضايا التي يكون الحكم فيها على ما صدق عليه الموضوع اعني
الافراد والقضية المغتبرة في العلوم قضية يكون الحكم فيها على ما صدق عليه
الموضوع (ج) تلك الكبرى ويقرر هذا من ثالث الرابع ايضا (هـ) الطبيعية
لا اعتبار لها في العلوم لان ما كان الحكم فيه على ما صدق عليه الموضوع
ليست طبيعية والقضية المغتبرة في العلوم قضية يكون الحكم فيها على
ما صدق عليه الموضوع (ج) تلك الكبرى (قوله فخروجها آه) جواب شرط
محدوف وهو ما فهم عما قبله من الجواب ومجموع الشرط والجزاء دعوى
بطريق جعل التالي دعوى والمقدم قيد الها وهو طريق آخر لاثبات الملازمة
(وقوله لان عدم الانحصار آه) يجعل كبرى لاثباتها لاشتماله على محمول تاليها
(وقوله والمقسم ههنا آه) يجعل صغرى لاشتماله على موضوعه فتتبعان

الملازمة المطلوبة وبثبوتها يتم الجواب (هـ) خروج الطبيعية عن التقسيم
لا يخل بالانحصار على تقدير الجواب المذكور لان الطبيعية ليست مما يتناولها
المقسم ولا يتناولها الاقسام على ذلك التقدير وعدم الانحصار اى وما يخل
بالانحصار هو خروج ما يتناوله المقسم ولا يتناوله الاقسام (ج) من غير
متعارف غير متعارف الثاني خروجها عن التقسيم لا يخل بالانحصار على ذلك
التقدير وهو المطلوب وهذا ايضا يقرر من غير متعارف غير متعارف ثالث
الرابع (هـ) خروجها عند لا يخل بالانحصار على تقديره لان ما يتناوله المقسم
ولا يتناوله الاقسام ليست طبيعية على تقديره وعدم الانحصار هو خروج
ما يتناوله المقسم ولا يتناوله الاقسام (ج) المطلوب (وقوله فلا يخل آه) هو
هذه النتيجة المذكورة قبل الدليل ايضا حال كونها مدعى فصار خلاصة
الجواب ان الطبيعية التي هي مادة النقص ليست من افراد القضية التي
هي المقسم حتى يرد به النقص على الحصر لان المقسم ليس مطلق القضية
بل القضية المغتبرة المستعملة في العلوم فخروج ما ليس من افراد المقسم
عن الاقسام لا يضر التقسيم (قوله المهمة في قوة آه) لما كان المراد بكونها
في قوتها هو تلازمها بين ذلك التلازم بقوله فانه متى صدقت آه وهما
شرطيتان متلازمتان احدهما مذكورة صراحة والاخرى اشارة بقوله
وبالعكس فيظن في بادى النظر انهما دليل للحملية التي قبلهما وليس كذلك
بل هما بسط لهما الى الشرطية وتفصيل لما هو المراد من تلك الجملة فلا فرق
بينهما اى بين تلك الجملة وبين الملازمتين المذكورتين في المآل على ما لا يخفى ففى
ثبت الملازمتان ثبت تلك الجملة بالضرورة ودليل الملازمتين سيدكر بعد
ذكر المثالين لهما ويجوز ان يكون المثالان ايضا دليلين لهما كما كانتا دليلين
للمثالين فلزم علينا ان نبين اثباتهما بالمثالين وبالعكس ثم نبينهما بالدليل
المذكور بعد المثالين فنقول (هـ) متى صدق الانسان في خسر صدق قولنا
بعض الانسان في خسر لانه متى صدق قولنا الانسان في خسر صدقت المهمة
ومتى صدقت المهمة صدقت الجزئية (ج) متى صدق قولنا الانسان في خسر
صدق الجزئية والجزئية هي قولنا بعض الانسان في خسر مثلا (ج) الملازمة
المطلوبة وهكذا مفصولة ويجوز ان يقرر مثل هذا المقام بكون الصغرى
الاولى جملة وحيث ترتب الاقيسة الخمسة المشهورة وهو المتبادر الى الفهم
وان كان غير مطبوع لما ذكرنا لكن المدعى والكبرى يبقيان على حالهما شرطية

٢ اى عكس تلك
الملازمة حال كون تلك
العكس بالمعنى اللغوى
اعني عكس الترتيب
بابقائه على حاله كلية
وجزئية موجبة وسالبة
وهو المراد بمثل هذه
العبارة لا العكس
الاصطلاحى وهو ظاهر

(هـ) متى صدق قولنا الانسان في خسر صدق بعض الانسان في خسر لان قولنا الانسان في خسر مهملة وقولنا بعض الانسان فيه جزئية ومتى صدقت المهمة صدقت الجزئية (ج) تلك الملازمة وهو على صورة متعارف غير المتعارف المسمى بحفته صغرى وكذا متى صدق الانسان فيه صدق بعضه فيه لان قولنا الانسان فيه مهمة ومتى صدقت المهمة صدقت الجزئية (ج) متى صدق الانسان في خسر صدقت الجزئية والجزئية هي قولنا بعضه فيه مثلا (ج) تلك الملازمة ايضا وهو مركب موصول وهكذا مفصوله بترك النتيجة المذكورة فيما بينهما وكذا متى صدق قولنا الانسان في خسر صدق بعضه فيه لان قولنا الانسان في خسر مهمة ومتى صدقت المهمة صدق قولنا بعضه في خسر مثلا (ج) تلك الملازمة ايضا لكن كبراه منظور فيها اثباتها (هـ) متى صدقت المهمة صدق قولنا بعض الانسان فيه مثالا لانه متى صدقت المهمة صدقت الجزئية والجزئية هي قولنا بعضه فيه مثلا (ج) تلك الكبرى فصارت الاقيسة سبعة اثبات منها مركبان مفصولا وموصولا حال كون صفراء شرطية ايضا وخمسة من المشهور حال كون مقدماته الاولى حلية ماعدا الخامسة اعني القياس المثبت للكبرى المنظور فيها وفي مثل هذا المقام يرتب اقيسة عشرة ايضا فتصير سبعة عشر لكننا اكتفينا بهذا القدر هنا وسيجي تفصيله في بحث الاشكال ان شاء الله تعالى وهكذا الترتيب في عكس تلك الملازمة اعني متى صدق قولنا بعض الانسان في خسر صدق الانسان في خسر وكذا في اثبات الملازمتين اللتين يثبت بهما المثالان فيكون الترتيب فيهما عكس الترتيب المذكور فيصير الاقيسة المرتبة هنا ثمانية وعشرين اجمالا فتدبر وقس فعلم من هذا ان بين المهمة والجزئية مساواة بحسب التحقق سواء كانتا موجبتين او سالبتين فوجبتها مساوية لموجبتهما وسالبتها مساوية لسالبتيهما فكل مادة تصح ان تكون مثالا للمهمة وتصدق هي فيها تصلح ان تكون مثالا للجزئية وتصدق هي فيها ايضا بالعكس وحيث تدخل المهمة في جزئية المحصورات موجبتها في موجبتها وسالبتها في سالبتها والشخصيات ايضا لكونها في قوة الكلية مندرجة في المحصورات فلم يبق غير المحصورات ولهذا اعتبروها وفرعوا الاحكام عليها كما سيذكر الشارح (قوله اما انه كلما آه) شروع الى اثبات الملازمة الاولى من الملازمتين المذكورتين بالدليل الكلي

الذي اشرنا اليه (هـ) متى صدقت المهمة صدقت الجزئية لانه متى صدقت المهمة صدق الحكم على افراد الموضوع ومتى صدق الحكم على افراد الموضوع فاما ان يصدق الحكم على جميع الافراد او على بعضها (ج) متى صدقت المهمة فاما ان يصدق الحكم على جميع الافراد او على بعضها وعلى كلا التقديرين اي ان كان الحكم على جميع الافراد او على بعضها يصدق الحكم على بعض الافراد جزما (ج) متى صدقت المهمة يصدق الحكم على بعض الافراد جزما والحكم على بعض الافراد هو الجزئية (ج) الملازمة المطلوبة ويجوز ان يقرر الكبرى الاخيرة شرطية ايضا وهكذا مفصوله (قوله واما على العكس آه) اشارة الى اثبات الملازمة الاخرى منهما (هـ) متى صدقت الجزئية صدقت المهمة لانه متى صدقت الجزئية صدق الحكم على بعض الافراد ومتى صدق الحكم على بعض الافراد صدق الحكم على الافراد مطلقا اي في الجملة ومتى صدق الحكم على الافراد مطلقا صدقت المهمة (ج) تلك الملازمة ويجوز ان تكون الكبرى الاخيرة حلية وهكذا موصوله والخمسة المشهورة على صورة غير متعارف غير متعارفها كما عرفت فتدبر وقس (اعلم ان كون مثل هذا المثال مثالا للمهمة مبني على كون اللام الداخلة عليه للجنس لتكون سور الاهمال لان اللام اذا كانت للجنس يراد منه افراد مدخولة مطلقا من غير تقييد بالكلية والجزئية فيكون الحكم فيه على المفهوم من حيث وجوده في ضمن الافراد وحيث تكون القضية المدخولة بهما مهمة ابداموجبة كانت اوسالبة كما في قولنا الرجل خير من المرأة لان المراد منه ان افراد الرجل خير من افراد المرأة لكن لا يعلم ان كلاهما خير منهما بعضهما واذا كانت للاستغراق يكون المراد جميع افراد مدخولها فتكون القضية المدخولة بها محصورة كلية اما موجبة اوسالبة واذا كانت للعهد الذهني يكون المراد فرد غير معين من افراد مدخولها فتكون القضية المدخول بها محصورة جزئية وهي ايضا اما موجبة اوسالبة واذا كانت للعهد الخارجي يراد منه فرد معين من افراد مدخولها وذلك الفرد معهود بين المتكلم والمخاطب اي معاوم لهما فتكون القضية المدخولة بها شخصية سواء كانت موجبة اوسالبة واذا كانت لام الحقيقة يراد منها مفهوم مدخولها فقط لا افراده فتكون القضية المدخولة بها طبيعية كقولنا الانسان كلي والحيوان جنس وامثالهما فان الحكم فيهما ليس على افراد الانسان

والحيوان لان افراد الانسان ليست كليا وافراد الحيوان ليست جنسا وهو ظاهر بل على مفهومهما ومنه اللام الداخلة على المعارف حين يعرف ولم يورد لبعضها مثالا لظهوره فقد عرفت ان اللام استعملت على خمسة اوجه وهو سور الكلية والجزئية والاهمال على تقدير كونه للاستغراق او للعهد الذهني او للجنس لما عرفت ان مدخولها مع الجزء الآخر تكون محصورة وممثلة ولا بد لها من سور وليس بسور على تقدير غيره لان مدخوله على تقدير غيره تكون شخصية او طبيعية ولا سور لها للمامر (والاضافة ايضا قد تكون للعهد الذهني فيراد من المضاف فرد غير معين من افراده وقد تكون للعهد الخارجي فيراد فرد معين من افراد المضاف حال كونه معهودا بين المتكلم والمخاطب وقد تكون للاستغراق فيراد منها جميع افراد المضاف وقد تكون للجنس فيراد منها افراد المضاف مطلقا ولكن الاضافة لا تكون للحقيقة كما كان اللام لها فعلى هذا يكون استعمال الاضافة على اربعة اوجه ٣ وتكون الاضافة ايضا سورا على تقدير كونها للاستغراق او للذهني او للجنس وليس بسور على تقدير غيرها وكيفية كون تلك القضية من اى قضية مثل القضية التي دخل عليها اللام بلافق وقدم تفصيله آنفا فتذكر وقس عليه فان هذه المذكورات ينفعك في العبارة (قوله ان العملية طرفين آه) اى طرفين مذكورين في جميع افرادها وترتيبه قدم فتذكر وقس (قوله فاعلم آه) شروع لبيان اصطلاحاتهم قبل بيان تحقيق المحصورات الذي هو المقصود في هذا البحث لتوقف بيانه على بيانها (هـ) المنطقيون يعبرون عن الموضوع بـ وعن المحمول بـ لانهم قالوا كل ج ب مكان قولهم كل موضوع محمول ومن قال كل ج ب مكانه عبر عن الموضوع بـ وعن المحمول بـ (ج) المطلوب وبالعكس ايضا (هـ) انهم قالوا كل ج ب مكانه لانهم يعبرون عن الموضوع بـ وعن المحمول بـ ومن عبر عن الموضوع بـ وعن المحمول بـ قال كل ج ب مكانه (ج) المطلوب وبالعكس (هـ) قالوا كل ج ب مكانه اذ عبروا عن الموضوع بـ وعن المحمول بـ وقال كل ج ب مكانه من عبر عن الموضوع بـ وعن المحمول بـ (ج) المطلوب ويرتب ايضا

من اول الاستثنائي فيصير المجموع اقيسة ثمانية كما مر مرارا لان تعبيرهم هكذا مؤثر وقولهم هذا اثره وفاعلاهما متجددان فتارة يكون تعبيرهم دعوى ويستدل عليه بقولهم فيحصل اقيسة اربعة واخرى يكون قولهم دعوى ويستدل عليه بتعبيرهم فيحصل ايضا اربعة كما رتبناه فتدبر ويجوز ان يقرر اثنان ايضا من غير مشهور ثنائي الاستثنائي لما عرفت فقس (قوله وانما ٢ فعلوا آه) لما بين كون عادتهم هذا اراد ان يبين ما هو الباعث على ذلك التعبير فقال (هـ) المنطقيون فعلوا ذلك التعبير لفائدتين لانهم فعلوا ذلك للاختصار ورفع توهم الاختصار والاختصار ورفع توهم الاختصار فائدتان (ج) من غير المتعارف ذلك المطلوب وان شئت قررت بالتفصيل (هـ) المنطقيون فعلوا ذلك لانهم ارادوا به فائدتين والفائدتان هما الاختصار ورفع توهم الاختصار (ج) من ذلك ايضا المنطقيون ارادوا به الاختصار ورفع توهم الاختصار ومن ارادهما به فعل ذلك (ج) المطلوب ويجوز ان يرتب بسيطا ويثبت بعده مقدمته المنظور فيها (هـ) المنطقيون فعلوا ذلك لانهم ارادوا فائدتين ومن ارادهما فعل ذلك (ج) المطلوب والصغرى بقيت منظورا فيها اثباتها (هـ) انهم ارادوا فائدتين لانهم ارادوا الاختصار ورفع توهم الاختصار وهما فائدتان (ج) من غير المتعارف تلك الصغرى والصغرى في الحقيقة ثنتان (وقوله فان قولنا آه) دليل احدهما (هـ) المنطقيون ارادوا به الاختصار لانهم قالوا كل ج ب كما سمعت وكل ج ب اخصر من قولنا كل موضوع محمول (ج) انهم قالوا ما هو اخصر من قولنا كل موضوع محمول ومن قال ما هو اخصر اراد به الاختصار (ج) تلك الصغرى وهكذا مفصولة ويجوز ان يرتب هذا ايضا بسيطا ويثبت بعده المقدمة المنظور فيها وكذا يرتب هذا من الفعلية حال كونه مر كبا وبسيطا بالترتيب المذكور وكلها معلوم بالقياس الى ما قبله فتذكر وقس وهكذا اجراء هذا الدليل على تقدير كون تلك الصغرى انهم فعلوا ذلك للاختصار بلافق لانها ايضا ثنتان في الحقيقة (قوله فانهم لو وضعوا آه) دليل الثانية من تلك الصغرى (هـ) المنطقيون ارادوا به رفع توهم الاختصار لانهم لم يريدوا به رفع توهمه لو وضعوا للكلية مثلا قولنا كل انسان حيوان واجروا عليه الاحكام ولو وضعوا للكلية مثلا قولنا كل انسان حيوان واجروا عليه الاحكام امكن ان يذهب الوهم الى ان تلك الاحكام انما هي في هذه المادة

٣ ويمكن ان تكون للحقيقة ايضا اذا اضيف الكلي الى جزئياته مثل انسان زيد وحيوان بكر ونحوهما لكون المق من المضاف الكلي المفهوم حيث ان الان ارادة المفهوم من المضاف لاجل كونه مضافا الى جزئيه لامن الاضافة تأمل

٢ فان قيل لفظه انما المحصر تدخل على ما هو مجهول للمخاطب او مشكوك له والحال ان فعلهم ذلك التعبير قد علم قبل هذا فلا شبهة فيه قلت مدخول انما قد يكون مجهولا له وحيث لا يكون المحصر بالنظر اليه ويفيد العلم وقد يكون معلوما له والجهل انما هو في دليله كما فيما نحن فيه وحيث يكون المحصر بالنظر الى دليله ويفيد العلم بذلك الدليل وتلك اللفظة مع الواو يكون دائما جوابا عن سؤال مقدر ورافعا لاشتباه مدخوله ٣٤

دون الموجبات الكليات الاخر (ج) لولم يريدوا به رفع توهمه لا يمكن ان يذهب
الوهم الى ان تلك الاحكام الجارية في القضايا انما هي في هذه المادة دون
الموجبات الكليات الاخر لكن تلك الاحكام ليست بمحصرة في هذه المادة
بل شاملة لجميع مواد القضايا وافرادها (ج) نقض المقدم وهو تلك المقدمة
وهو قياس خلفي وقدمر بيانه وهكذا مفصولة وكذا اجراء هذا الدليل على
تقدير كون تلك المقدمة فعلوا ذلك لرفع توهم الانحصار بلافريق (فان قلت
لفظ ذلك في قوله وانما فعلوا ذلك اشارة الى تعبيرهم هكذا فعلى هذا لا يكون
قوله لقائدين دليلا له لانه قد ثبت بقولهم كل ج ب مكانه قبيل هذا
والشيء الواحد لا يثبت بدليلين متغايرين ذاتا بل يثبت باحدهما فقط ولا قرينة
لكون كل واحد منهما دليلا مثل العطف ونحوه بل كونهما معا دليلين عليه
ظاهر (قلت قد ثبت اولاً بآره الذي هو قولهم كذلك وثبت هنا بعلة لان
ارادة القائدين علة لتعبيرهم ومؤثره ويجوز ان يكون الشيء الواحد
مدللا بدليل ومعللا بعلة وقد سبق الاشارة الى هذا الجواب ايضا فتذكر
(قل ما الفرق بين الدليل والعللة اجيب بان الفرق بينهما بالعموم والخصوص
من وجه لانهما يصدقان في تغير العالم فانه علة له في حدوث العالم ودليل له
ايضا ويصدق الدليل بدونها في وجود العالم بالنسبة الى وجود الصانع
فان وجود العالم دليل لوجود الصانع وليس بعلة له وهو ظاهر وقد يصدق
العللة بدونه في وجود الصانع بالنسبة الى وجود العالم اذ وجود الصانع علة
لوجود العالم وليس دليلا له ولما عرفت ان العلة توجب الوجود للعلول
سواء كان يوجب العلم معه او لا والدليل يوجب العلم لمدلوله سواء يوجب
وجوده ايضا او لا (قوله فتصوروا هـ) تفصيل لما سبق وحاصله للاهتمام
على ذلك وللتوطئة للنظر الا كفى فكانه مثل في المال (هـ) انهم تصوروا
مفهوم القضية وجردوها عن المواد الجزئية لانهم ارادوا التنبية
على ان الاحكام الجارية عليها شاملة بجزئياتها وغير مقصورة على البعض
دون البعض ومن نيه على ذلك تصور مفهومها وجردوها عنها (ج)
المطلوب ومن الفعلية ايضا (هـ) تصوروها وجردوها عنها اذ نسبة
على ذلك وتصوروها وجردوها عنها من نيه على ذلك (ج) المطلوب وكذا
يرتب من اول الاستثنائي وهو معلوم فيصير اربعة والمطلوب في الكل متحد
ويمكن ان يكون تنبيههم مؤثرا لتصورهم وتجريدهم وهما اثرين له وحيث

يرتب اربعة اخرى ايضا بعكس المذكور على ما لا يخفى وكذا يربط اثنان
من غير مشهور ثانياً والكل ظاهر مما سبق فقس وفي كلها ينبغي ان يزداد
لفظ اراد في قوله تنبيهه والايضاح كما اشرنا اليه اولاً واكتفينا به بعده (قوله
كما انهم في قسم آه) تنظير لهذا التجريد وتفهم له بما كان مثل ذلك في قسم
التصورات يعني جردوا القضية عن المواد الجزئية وعبروها بالمادة الكلية
وهذا التجريد ليس خاصا به بل قد وجد مثله في قسم التصورات ايضا
للعلة المذكورة هنا فكان اخذهم مفهوم الكليات وبختمهم عنها بحثا شاملا
مؤثرا وكون مباحثهم قوانين كلية اثره كما هو المفهوم من قوله ولهذا آه هذا
على تقدير ان يكون لفظ هذا اشارة الى اخذهم مفهوم الكليات وبختمهم
عنها واما ان كان هو اشارة اليهما معا الى تجريدهم هنا وفي قسم
التصورات كما هو الظاهر فيكون حينئذ اثرهما فيصالح ان يكون دليلا
لكل واحد منهما (هـ) انهم اخذوا مفهومها من غير اشارة وبختموا
عن احوالها لانه لما صارت مباحث هذا الفن قوانين كلية آه علم انهم اخذوا
مفهومها وبختموا عن احوالها لكن المقدم حق والتالي مثله وهو المطلوب
وهكذا عكسه وكذا اخذوا مفهومها وبختموا عن احوالها لانه لولم يأخذوه
ولم يختموا عنها لما صارت مباحثه قوانين كلية لكنها صارت قوانين كلية (ج)
نقض المقدم وهو المطلوب وهكذا عكسه فتصير الاقيسة اربعة ولا يربط
من الاقتراضي لكون فاعليهما متغايرين وقد عرفت تحقيقه هذا على التقدير
الاول واما على التقدير الثاني (فهـ) لما صارت مباحث هذا الفن قوانين كلية
اخذوا مفهوم الكليات من غير اشارة الى مادة من المواد وبختموا عنها
وتصوروا ايضا مفهوم القضية وجردوها عن المواد لكن المقدم ثابت
وكذا التالي الذي هو المطلوب وهكذا عكسه وترتيبه من ثانی الاستثنائي
فقس (قوله فاذا قلنا كل ج ب آه) شروع لبيان تحقيق المحصورات
وبيان ما يكون المراد من موضوعها ومحمولها بعد تعهيد بيان اصطلاحهم
(هـ) اذا قلنا كل ج ب يكون معناه ان كل ما صدق عليه ج من الافراد
فهو ب لانا اذا قلنا كل ج ب فهناك امران والامر ان هو مفهوم ج
وحقيقته وما صدق عليه ج من الافراد (ج) اذا قلنا كل ج ب فهناك
مفهوم ج وحقيقته وما صدق عليه ج من الافراد واذا كان هناك مفهوم
ج وحقيقته وما صدق عليه ج من الافراد فاما يكون معناه ان مفهوم ج

هو مفهوم ب واما يكون معناه ان كل ما صدق عليه ج من الافراد فهو ب (ج) اذا قلنا كل ج ب فاما يكون معناه ان مفهوم ج هو مفهوم ب واما يكون معناه ان كل ما صدق عليه ج من الافراد فهو ب لكن ليس معناه ان مفهوم ج هو مفهوم ب (ج) اذا قلنا كل ج ب يكون معناه ان كل ما صدق عليه ج من الافراد فهو ب وهي الملازمة المطعة وهو قياس مركب من اقتزائين شرطين ومن رابع الاستثنائي لان نتيجة ثاني الاقتزائين متصلة مركبة من مقدمة حلية وتال منفصلة فنفرض تلك المنفصلة التي هي التالى مقدمة شرطية ويستثنى نقيض احد الجزئين وينتج عين الآخر (هـ) المقدم الحلية وهي هذه المتصلة المطلوبة وسيجيء امثاله وبمحة ان شاء الله تعالى لكن الرافعة المذكورة متظورة فيها (وقوله والالكان آه) دليلها (هـ) ليس معنى قولنا كل ج ب ان مفهوم ج هو مفهوم ب لانه لو كان معناه ان مفهوم ج هو مفهوم ب لكان ج وب لفظين مترادفين ولو كانا لفظين مترادفين لا يكون الجمل في المعنى بل في اللفظ (ج) لو كان معناه ان مفهوم ج هو مفهوم ب لا يكون الجمل في المعنى بل في اللفظ لكن المقصود كون الجمل في المعنى وليس في اللفظ (ج) تلك الرافعة ويجوز ان يقرر تلك الرافعة شرطية كما هو الظاهر ويعطف نقيض تاليها على عين مقدمها ويكون هذا الدليل دليلا لها على الترتيب المذكور اى بالقياس الخلفي (هـ) اذا قلنا كل ج ب فليس معناه ان مفهوم ج هو مفهوم ب لانا اذا قلنا كل ج ب وكان معناه ان مفهوم ج هو مفهوم ب لكان ج وب لفظين مترادفين ولو كانا لفظين مترادفين لا يكون الجمل في المعنى بل في اللفظ لكن الجمل في المعنى (ج) نقيض المقدم وهي تلك الرافعة وهكذا موصول هذا ومفصول القياس الذي قبله وكلاهما قياس خلفي كما ذكرنا لكن اذا رتب مفصولا تكون المقدمة الشرطية للاستثنائي مقدرة متوبة كما مر امثاله فتذكر (قوله فان قلت آه) سؤال استفسارى مصدر بما الاستفهامية في قوله فلم لا يجوز فيكون انشاء لا ترتيب فيه وان امكن جعله قضية بارادة الاستفهام الانكارى ٢ (وقوله كما ان لج آه) توطئة للسؤال وتمهيد له بالمقايسة الى نظيره ويرتب فيه قياس لكن لا يعتد به لكونه تمثيلا (هـ) الباء اعتباران مفهوم وحقيقة وما صدق عليه لان الباء كالجيم والجيم له اعتباران (ج) المطلوب (وقوله فلم لا يجوز آه) هو هذه النتيجة على تقدير كونه

٢ وتصويره على تقدير كونه استفهاما انكاريا (هـ) يجوز ان يكون المحمول ما صدق عليه لا المفهوم لان المحمول كال موضوع وقد جاز كون الموضوع ما صدق عليه لا المفهوم (ج) المطلوب ومن الاسمية ايضا (هـ) المحمول يجوز ان يكون ما صدق عليه لا المفهوم لانه كال موضوع والموضوع قد كان ما صدق عليه لا المفهوم (ج) المط

استفهاما انكاريا كما ذكرنا (قوله فتقول ما صدق آه) توطئة للجواب وتقوية له لانه مسئلة عند السائل ايضا ولهذا خلطه في دليله كما ترى (وقوله فلو كان المحمول آه) شروع للجواب باخذ نقيض دعوى السائل الذى هو المستفاد من الاستفهام المذكور (هـ) ليس المراد ما صدق عليه ب لانه لو كان المراد ما صدق عليه ب والحال ان ما صدق عليه الموضوع بعينه ما صدق عليه المحمول لكان المحمول ضرورى الثبوت للموضوع ولو كان المحمول ضرورى الثبوت له ينحصر القضايا في الضرورية (ج) لو كان المراد ما صدق عليه ب ينحصر القضايا فيها ولو انحصر القضايا فيها لا يصدق بممكنة اصلا لكونها نقيض الضرورية (ج) لو كان المراد ما صدق عليه ب لا يصدق بممكنة اصلا لكنها صادقة في الواقع كثيرا (ج) نقيض المقدم وهو المطلوب (قوله ضرورة بوث آه) دليل الصغرى الاولى ذات الملازمة المذكورة (هـ) لو كان المراد ما صدق عليه ب لكان المحمول ضرورى الثبوت للموضوع لانه لو كان المراد ما صدق عليه ب ثبت الشئ لنفسه ولو ثبت الشئ لنفسه لكان المحمول ضرورى الثبوت للموضوع (ج) تلك الصغرى (قوله فقد ظهر آه) اجمال ما سبق وحاصله وجواب شرط مقدر (هـ) اذا كان الامر كذلك فقد ظهر ان معنى القضية كل ما صدق عليه ج من الافراد فهو ب لانه اذا كان الامر كذلك فاما يكون معناها كل ما صدق عليه ج من الافراد فهو ب واما كل ما صدق عليه ج فهو ما صدق عليه ب لكن ليس معناه كل ما صدق عليه ج هو ما صدق عليه ب كما عرفت (ج) من رابع الاستثنائي تلك الملازمة وحاصل هذا المقام ان في القضايا اربع احتمالات احدها ان يراد من الموضوع والمحمول مفهومهما وقد ابطله بلزوم كون ج وب لفظين مترادفين وهو باطل لانهم لا يبحثون عن اللفظ وثانيها ان يراد منهما الافراد وابطله ايضا بلزوم حصر جميع القضايا في الضرورية كما سبق وثالثها ان يراد من الموضوع مفهومه ومن المحمول افراده وهو باطل ايضا لعدم صحة المعنى ح وهو ظاهر لامتناع حمل الذات على الوصف فبقى الاحتمال الرابع وهو كون المراد من الموضوع افراده ومن المحمول مفهومه وهذا معنى قولهم راد من الموضوع الذات ومن المحمول الوصف فيكون المحكوم عليه وبه متغايرين بالاعتبار اى بالمفهوم لثلا يحمل الشئ على نفسه وان كانا متحدين بالذات اى بالافراد في الخارج لتصحيح الحمل ولذا قالوا يلزم في الحمل

تغير ذهني واتحاد خارجي (فان قلت القاعدة المذكورة منقوضة بمثل قضية الحمد لله فانه يراد من موضوعها مفهومه لان الحمد هو الوصف وهو معلوم ويراد من محمولها ذاته لان محمولها هو ذات الله تعالى فينبغي ان لا يصح هذه القضية لكونها خلافاً لفهامها كقوة في التنظيم الكريم (قلت ليس المراد من الحمد وصفه بل المراد افراده التي صدر من فلان الحامد وفلان الحامد الى غير ذلك لان تشخصه انما هو تشخص محاله فيكون افراده جميع المحامد التي صدرت من الحامدين وحينئذ يراد من موضوعه ايضا ذاته اي افراده وكذا يراد من محموله مفهومه لان المحمول ليس لفظة الجلالة حتى يكون ذاتا بل محموله هو الكائن المقدر وهو وصف محمول في الحقيقة والجار مع المجرور متعلقه كايين في محله فعلى هذا يراد من موضوعه ايضا ذاته ومن محموله وصفه وهكذا الكلام في امثاله فيسلم تلك القاعدة عن النقص وتبقى كلية ويدل على ذلك كون اللام داخله على الحمد للجنس او للاستغراق او للعهد لانه يراد من مدخولها الاحراد لا محالة كما عرفت فتدبر فانه ينفعك جد الكون اساس اكثر المباحث وجواب الاشكال المشهور المذكور فيما سبق وفي تعليقاته مبني على تلك القاعدة ايضا على ما لا يخفى (قوله لا يقال آه) اعتراض على كون معنى القضية كل ما صدق عليه ج من الافراد فهو مفهوم ب غافلا عما قبله من البيان لان ما قبله يأبى عن ورود هذا الاعتراض ولذا صدر بلا يقال اشارة الى ضعفه وتقريره (هـ) اذا قلنا كل ج ب اما يلزم ان لا يكون الحمل مفيدا واما يمتنع ان يقال احدهما هو الآخر يعني احدهما بطلانين لازم لانه اذا قلنا كل ج ب فاما يكون مفهوم ج عين مفهوم ب واما يكون غيره وان كان مفهوم ج عين مفهوم ب يلزم ان لا يكون الحمل مفيدا وان كان غيره امتنع ان يقال احدهما هو الآخر (ج) الملازمة المطلوبة وهو قياس اقتراني بسيط مركب من متصلتين صغراه مركب من مقدم حلية وتال منفصلة ذات جزئين ولهذا تكون الكبرى ثنتين ولو كانت ذوات اجزاء ثلثة لكانت الكبرى متصلات ثلث وكذا الى ما فوقه فلا تغفل والملازمتان المذكورتان اعني الكبيرتان منظور فيهما فقوله على ما ذكرتم دليل اوليها (هـ) ان كان مفهوم ج عين مفهوم ب يلزم ان لا يكون الحمل مفيدا لانه ان كان مفهوم ج عين مفهوم ب يلزم ما ذكرتم وهو عدم كون الحمل مفيدا لكون الحمل ح في اللفظ لا في المعنى كما عرفت (ج) تلك الملازمة (وقوله لا استحالة آه) دليل الثاني

منهما (هـ) ان كان مفهوم ج غير مفهوم ب امتنع ان يقال احدهما هو الآخر لانه ان كان غيره ولم يمتنع ان يقال احدهما هو الآخر لكان الشيء نفس ما ليس هو لكن كون الشيء نفس ما ليس هو محال (ج) نقيض المقدم وهو تلك الملازمة ويمكن ان يرتب هذا من الاقتراني ايضا (هـ) ان كان غيره امتنع ذلك لانه ان كان غيره يكون الشيء نفس ما ليس هو واذ كان الشيء نفس ما ليس هو امتنع ان يقال احدهما هو الآخر (ج) تلك الملازمة ايضا (قوله لانه يجب آه) جواب باختيار الشق الثاني بان قوله امتنع ان يقال آه وان كان صادقا في الواقع فهو قضية مشتملة على الحل وح يوجد قضية مشتملة عليه فلا يصدق ملازمته هذه اذ لو امتنع الحمل لما كان ملازمته هذه صادقة وان كان هذا القول كاذبا في الواقع فلا يثبت شيئا اصلا لانه مقدمة قياس والقياس الكاذب لا يثبت صدق شيء وحينئذ ثبت المطلوب السائل ولله در الشارح حيث ابطال هذا الاعتراض بكلام صاحبه واثبت كونه محالا بالدليل المذكور (هـ) قولكم الحمل محال هو محال لان قولكم محال يشتمل على الحمل لكونه قضية واذ اشتمل على الحمل يكون ابطلا للشيء اعني الملازمة الثانية للسائل بنفسه وابطال الشيء بنفسه محال (ج) المطلوب (قوله والسائل ان يعود آه) اي ذلك السائل لم يقع بهذا الجواب ولم يلزم به بل عاد وقال جوابكم صحيح لو ادعينا الايجاب مع اننا لا ندعي الايجاب لاننا ما ندعي ان الحمل ليس بمفيد واما ندعي ان الحمل ليس بممكن وان الحمل ليس بمفيد وان الحمل ليس بممكن ليس الايجاب (ج) من غير المعارف انا لا ندعي الايجاب وهو المطلوب ويرتب من غير معارف الثاني ايضا بعكس الكبرى ومن اول الاستثنائي وكلاهما معلوم وكذا من ثابته (هـ) انا لا ندعي الايجاب لاننا لو ادعينا الايجاب لما ندعي ان الحمل ليس بمفيد وانه ليس بممكن لكننا ندعي انه ليس بمفيد او انه ليس بممكن (ج) المطلوب المذكور ومن ثابته ايضا (هـ) اما ندعي الايجاب واما ندعي ان الحمل ليس بمفيد او انه ليس بممكن لكننا ندعي ان الحمل ليس بمفيد او انه ليس بممكن (ج) نقيض الجزاء الاخير وهو مطلوبه ايضا (وقوله وصدق السالبة آه) جواب سؤال مقدر وارد من جانب المجيب بانه لا فرق بين قولك الحمل ليس بممكن وبين قولك الحمل محال ان تلك السالبة يستلزم هذه الموجبة فاجاب السائل بان صدق السالبة لا ينافي كذب الموجبات يعني يجوز ان يصدق السالبة مع كذب الموجبة وهو محاله كبرى

للدعوى المقدرة له رد المجيب (هـ) صدق قولنا الجمل ليس بممكن لا ينافي
كذب قولكم الجمل محال لان قولنا الجمل ليس بممكن سالبة وقولكم الجمل
محال موجبة وصدق السالبة لا ينافي كذب الموجبة (ج) المطلوب وهو
من متعارف غير متعارف المسمى بحفته صغر الى الاول وهكذا الاربعة
الباقية بهذا الترتيب فتأمل وقس لكن هذه المقدمة المذكورة رد المجيب
ليس بصحيح على اطلاقه لان كونه كذلك مسلم عند كل من شغل بهذا العلم
الا ان كونه مسلما لا يضر للسائل لانه مانع والمانع بكفيه الجواز نعم في تقرير
هذه المقدمة نوع ركازة فالاولى ان يقول صدق السالبة التي في مفهومها
سلبان لا ينافي كذب موجبها التي حذفها عنها كما هو مراد القائل وان امكن
الاشارة اليها بارادة اللامين المذكورين فيها للعهد (قوله فالحق في الجواب
الى آخره) اختيار للشق الثاني ايضا ومنع للملازمة باجراء السند عليه
بطريق الحل يعني بيان منشأ الغلط لكن صورته صورة غير المتعارف من ثانی
الاستثنائي من وجهين كأن حاصل المنع يجعل دعوى والسند على صورة
الدليل عليها ويتج نقيض المنوع الذي هو مطلوب المجيب (هـ) جل ب
على ج بهو هو ليس بمحال لانه انما يكون حله عليه بهو هو محال لو كان المراد
بالجمل ان ج نفس ب لكن ليس المراد ان ج نفس ب (ج) نقيض
التالي اعني ذلك المطلوب ومثل هذه الصورة قد سبق في تحقق الشروط
الثلاثة مع حذف الخبر حال كون مقدمته الشرطية مقدرة وقد عرف والملازمة
المذكورة بديهية واما الرافعة المذكورة اعني قوله وليس كذلك فنظور
فيها (قوله لما تبين الى آخره) دليلها (هـ) ليس المراد بالجمل ان ج نفس
ب لان المراد به ما صدق عليه ج يصدق عليه ب كما عرفت وما صدق
عليه ج يصدق عليه ب ليس ان ج نفس ب (ج) من غير متعارف ثانی
الاول تلك الرافعة ويرتب من متعارف الثاني ايضا بعكس الكبرى
ومن الثلاثة الاول للاستثنائي لما عرفت (قوله ويجوز صدق آه) جواب
دخل مقدر وارد من طرف السائل الاول ايضا بان اختيار الشق الثاني
يقضي المغايرة بين مفهوم الموضوع وبين مفهوم المحمول والحال انهما
يحملان على ذات الموضوع كما يحى قريبا وحينئذ يكون ذات الموضوع
متصفا بـ صفتين متغايرتين وهو غير جائز على زعمه فاجاب عن هذا
بقوله هذا وحاصله ان صدق الامور المتغايرة بحسب المفهوم على ذات

واحدة جائز واقع كما يقال زيد عالم آكل متفلس الى غير ذلك نعم الامور المتغايرة
بحسب الصدق على الافراد لا يصدق على ذات واحدة ولذا قيد المتغايرة
بقوله بحسب المفهوم وهذه المقدمة المذكورة واضحة لا يحتاج الى الاثبات
(قوله فاصدق عليه آه) شروع لبيان اصطلاحاتهم في تسمية طرفيها وذكر
لبعضها دليلا (هـ) مفهوم ج ناسب ان يسمى عنوان الموضوع لان مفهوم
ج لا يعرف ذات الجيم الذي هو المحكوم عليه حقيقة الابنه وما لا يعرف ذاته
الابنه ناسب ان يسمى عنوانه (ج) المطلوب فيكون وصف الموضوع علامة
لمعرفة ذاته فليق تسميته به كما ان عنوان المكتوب علامة لمعرفته (قوله
والعنوان قد يكون آه) بيان للاحتالات الكائنة في العنوان بالنسبة الى افراده
يعني العنوان اما يكون عين ماهية ذاته واما يكون جزءا لماهية ذاته واما يكون
خارجا عن ماهية ذاته لان العنوان اما كعنوان قولنا كل انسان حيوان واما
كعنوان قولنا كل حيوان حساس واما كعنوان قولنا كل ماش حيوان
وعنوان كل انسان حيوان مثلا عين ماهية الذات وعنوان قولنا كل حيوان
حساس جزء لماهية الذات وعنوان قولنا كل ماش حيوان خارج عن ماهية
الذات (ج) المطلوب المردد وهو قياس مقسم نتيجة التأليف فيه مختلفة او هو
مركب مفصول وهكذا موصوله باظهار النتائج عقيب الكبرى وهو معلوم
والكبريات الثلاثة منطور فيها دليل كل واحد منها مذكور فيما بعد (هـ)
عنوان قولنا كل انسان حيوان مثلا عين الذات اي عين ذات موضوعه
لان عنوانه هو حقيقة الانسان وحقيقة الانسان هي عين ماهية زيد وعمرو
وبكر وغيرهم (ج) عنوان قولنا كل انسان حيوان هو عين ماهية زيد وعمرو
وبكر وغيرهم وزيد وعمرو وبكر وغيرهم هو الذات اي افراد الموضوع (ج)
من غير المتعارف تلك الكبرى اعني الكبرى الاولى وهكذا مفصوله وكذا
عنوان قولنا كل حيوان حساس مثلا جزء لماهية الذات لان عنوانه هو
الحقيقة الحيوانية والحقيقة الحيوانية انما هي جزء لماهية زيد وعمرو وبكر
وغيرهم وزيد وعمرو وبكر وغيرهم هي الذات (ج) الكبرى الثانية وهو
مركب مفصول وهكذا موصوله وكذا عنوان قولنا كل ماش حيوان خارج
عن ماهية الذات لان عنوانه هو مفهوم الماشي ومفهوم الماشي خارج عن
ماهية زيد وعمرو وبكر وغيرهم (ج) عنوان قولنا كل ماش حيوان خارج عن
ماهية زيد وعمرو وبكر وغيرهم وزيد وعمرو وبكر وغيرهم هي الذات (ج)

٣ وفيه ايضا نقض
لانهم قالوا في الثفي
وان لم يكن اثباتا لكنه
يستلزم الاثبات كما ان
قولنا زيد ليس بلا
انسان يستلزم قولنا
زيد انسان وهو ظاهر
سواء ذكر حرف السلب
صراحة كما في هذا
المثال او احدهما
صراحة والاخر
مفهوما جزأ من
القضية كما فيما نحن
فيه فعلى هذا يكون
الجواب الاول كافيا
في الرد فيكون القضيتان
التان بنى السائل
عوده مرتين عليه
باطلا لكن لما كان
الجواب الاول ورد على
ظاهره هذا الايراد
من طرف السائل و
ان كان ضعيفا انتقل
الى جواب اخر الذي
هو سالم عن النقض
كما سيذكره وهنا
كلام طويل مفصل
في بعض الشروح

من غير المتعارف الكبرى الثالثة وهكذا مفصولة وقد ثبت كل من الكبريات
الثلاث بقياس مركب من متعارف الاول وغير متعارفه كما ترى ويجوز ان يقرر
كل من الثلاثة بسيطا مع اثبات مقدماته النظرية بعده وهو معلوم فقس (قوله
فحصل مفهوم آه) يعني ان محصل مفهوم القضية يرجع الى تركيب تقيدي
وتركيب خبري لان محصل مفهومها يرجع الى عقدين والعقد انهما عقد
الوضع وعقد الجمل (ج) من غير المتعارف محصل مفهومها يرجع الى عقد
الوضع وعقد الجمل وعقد الوضع هو اتصاف ذات الموضوع بوصفه وعقد
الجمل هو اتصاف ذات الموضوع بوصف المحمول (ج) من ذلك ايضا محصل
مفهومها يرجع الى اتصاف ذات الموضوع بوصف الموضوع والى اتصاف
ذات الموضوع بوصف المحمول واتصاف ذات الموضوع بوصفه تركيب
تقيدي واتصاف ذات الموضوع بوصف المحمول تركيب خبري (ج) من
ذلك ايضا المطر وهكذا مفصولة وتقريره بسيطا فقس (قوله فهنا آه)
اي في تركيب القضية الجملية يحتاج الى ثلاثة اشياء على تقدير كون محصل
مفهومها هكذا اذ يحتاج فيه الى ذات الموضوع وصدق وصفه على تلك
الذات وصدق وصف المحمول عليه ايضا وهن ثلاثة اشياء (ج) من
غير متعارف الفعلية المطلوب (قوله اما ذات الموضوع آه) شروع لبيان
الاولى من الاشياء الثلاثة (ه) ليس المراد بذات الموضوع افراد ج مطلقا لان
المراد به اما الافراد الشخصية فقط او الافراد الشخصية والتوعية وما يكون
المراد به الافراد الشخصية فقط او الافراد الشخصية والتوعية لا يكون المراد به
افراد ج مطلقا (ج) من متعارف ثاني الاول المطلوب وكذا يرتب من متعارف
ثاني بعكس الكبرى ومن اولى الاستثنائي وكلها معلوم مما سبق امثاله وكذا
من ثالثة (ه) اما المراد به افراد ج مطلقا واما المراد به الافراد الشخصية
فقط او الافراد الشخصية والتوعية لكن المراد به هو الافراد الشخصية
فقط او الافراد الشخصية والتوعية (ج) تقيض الجزاء الآخر وهو المطلوب
وعلى التقديرين فالصغرى او المقدمة الاستثنائية منظور فيها
دليلها ما بعدها (ه) اما المراد بذات الموضوع الافراد الشخصية
فقط واما المراد به الافراد الشخصية والتوعية معا لانه اما يكون
ج نوعا او ما يساويه من الفصل والخاصة واما يكون جنسا او ما يساويه
من العرض العام وان كان ج نوعا او ما يساويه من الفصل والخاصة

يكون المراد بها الافراد الشخصية فقط وان كان ج جنسا او ما يساويه من
العرض العام يكون المراد الافراد الشخصية والتوعية معا (ج) اما المراد به
الافراد الشخصية فقط واما المراد به الافراد الشخصية والتوعية معا وهي
تلك المقدمة وهو قياس مركب من غير متعارف الاستثنائي والمقدمتان
الاستثنائيتان مطويتان وهما المرديين مقدمتي الشرطيتين واما المقدمتان
الشرطيتان فذ كورتان حال كون تاليهما مقدما على مقدميهما لكنهما
منظور فيهما وهما في الحقيقة خمس ملازمات والامثلة الخمسة دليلها
على ترتيب اللف والتشريك هو المسطور (ه) ان كان ج نوعا كان المراد به
الافراد الشخصية فقط لانه ان كان ج نوعا كان كقولنا كل انسان كذا واذا
قنا كل انسان كذا كان الحكم على زيد وعمر وغيرهما (ج) ان كان ج نوعا كان
الحكم على زيد وعمر وغيرهما مثلا وزيد وعمر وغيرهما هي الافراد الشخصية
(ج) الملازمة المطلوبة وهكذا الترتيب في قوله ان كان ج فصلا وان كان ج
خاصة ويكون الدليل لهما كل ناطق كذا وكل ضاحك كذا الاول للاول
والثاني للثاني بالترتيب المذكور بلافق حال كونها موصولا ومفصولا وكذا
ان كان ج جنسا كان الحكم على الافراد الشخصية والتوعية لانه ان كان ج
جنسا كان كقولنا كل حيوان كذا واذا قلنا كل حيوان كذا مثلا كان الحكم على زيد
وعمر وغيرهما وعلى الانسان والفرس واما لهما (ج) ان كان ج جنسا كان
الحكم على زيد وعمر وغيرهما مثلا وعلى الانسان والفرس واما لهما وزيد وعمر
واما لهما هي الافراد الشخصية والتوعية والفرس واما لهما هي الطباع
التوعية (ج) تلك الملازمة وهكذا مفصولة وكذا الترتيب في اثبات قوله ان كان ج
عرضا اما بالاستدلال عليها بقوله كل ماش كذا حال كونه موصولا ومفصولا
بلا فرق والحاصل يستدل بهذه الامثلة الخمسة على تلك الملازمات الخمس ويرتب
في كل منها قياس مركب من متعارف الاول ومن غير متعارفه حال كونه موصولا
ومفصولا وقس ما لم يذكر على ما ذكر فتدبر وان شئت رتب عكس ذلك اي
تجعل الامثلة دعوى وتستدل عليها بما قبله من الملازمات الخمس على الترتيب
المذكور ايضا (ه) اذا قلنا كل انسان كذا كان الحكم على زيد وعمر واما لهما
لانا اذا قلنا كل انسا كذا كان ج نوعا وان كان ج نوعا كان الحكم على الافراد
الشخصية له (ج) اذا قلنا كل انسان كذا كان الحكم على الافراد الشخصية
له والافراد الشخصية له هي زيد وعمر واما لهما (ج) تلك الملازمة وكذا

مفصوله وهكذا الترتيب في قولنا اذا قلنا كل ناطق كذا وكل ضاحك كذا بالاستدلال عليهما بقوله ان كان ج فصلا وان كان ج خاصة حال كونه موصولا ومفصولا بلافق في الترتيب والدليل وكذا اذا قلنا كل حيوان كذا كان الحكم على زيد وعمرو وامثالهما وعلى الانسان والفرس وامثالهما لانا اذا قلنا كل حيوان كذا كان ج جنسا وان كان ج جنسا كان الحكم على الافراد الشخصية والتوعية له (ج) اذا قلنا كل حيوان كذا كان الحكم على الافراد الشخصية والتوعية له والافراد الشخصية والتوعية له هي زيد وعمرو وامثالهما والافراد التوعية له هي الانسان والفرس وامثالهما (ج) تلك الملازمة وهكذا مفصوله وكذا ترتيب قوله اذا قلنا كل ماش كذا بالاستدلال عليه بقوله ان كان ج عرضا عاما بلافق في الترتيب والدليل حال كونه موصولا ومفصولا ايضا وحينئذ يحصل اقيسة خمسة منه ايضا فيصير المجموع عشرة موصولا ومفصولا كل منها مركب من قياسين فيكون في المعنى عشرين قياسا ويجوز ان يرتب تلك العشرة بسببها من المعارف ويثبت بعده مقدمته المنظور فيها فيصير منه عشرين قياسا نذكر ترتيب كل واحد من كل واحد من الخمسة التي ترتيبها متحد فقس الباقي عليه (هـ) ان كان ج نوعا كان الحكم على الافراد الشخصية له لانه ان كان ج نوعا كان كقولنا كل انسان كذا واذا قلناه مثلا كان الحكم فيه على الافراد الشخصية له (ج) تلك الملازمة والكبرى نظرية اثباتها (هـ) اذا قلناه كان الحكم على الافراد الشخصية له لانه اذا قلناه كان الحكم على زيد وعمرو وامثالهما وزيد وعمرو وامثالهما الافراد الشخصية له (ج) تلك الكبرى وكذا عكسه (هـ) اذا قلناه كان الحكم على زيد وعمرو وامثالهما لانا اذا قلناه كان ج نوعا وان كان ج نوعا كان الحكم على زيد وعمرو وامثالهما (ج) تلك الملازمة وكذا الكبرى نظرية اثباتها (هـ) ان كان ج نوعا كان الحكم على زيد وعمرو وغيرهما لانه ان كان ج نوعا كان الحكم على الافراد الشخصية له والافراد الشخصية له هي زيد وعمرو وغيرهما (ج) تلك الكبرى وهكذا في الاربعة الباقية بلافق فقسها عليه (قوله ومن ههنا) المشار اليه بههنا مؤثر وهو كون الحكم على الافراد الشخصية والتوعية معا فيما يكون الموضوع جنسا او مائساويه وقولهم حل بعض الكليات الى آخره اشره فيرتب هنا اقيسة اربعة من اولي الاستثنائي لكون فاعليهما متغايرين

٦ لفظ من ههنا ايما وقع يكون اشارة الى الاستدلال بالآثر على المؤثر وعكسه كلفظ ولهذا ولذا ومن ثمه ومنه ومن اجل ذلك وغيرها

(هـ) لما كان الحكم كذلك فيما يكون ج جنسا او مائساويه قالوا حل بعضها على البعض اتماما على النوع اي على نوع ذلك البعض الثاني وافراده لكنه كان الحكم كذلك فيه (ج) عين التالي وهو المطلق وهكذا عكسه وكذا لو لم يقولوا حل بعضها على البعض اتماما على النوع وافراده لم نعلم كون الحكم كذلك فيما يكون ج جنسا او مائساويه لكنه علم كون الحكم كذلك فيه (ج) نقيض المتكسر وهو المطلق وهكذا عكسه واثنان من غير مشهوره فقس ويجوز ان يكون المشار اليه بههنا مجموع ما قبله وترتيبها ما ذكرناه فقس (قوله ومن الافاضل آه) وهو مع ما بعده من قوله وهو قريب آه قياس من الاول (هـ) رأى بعض الافاضل قريب الى التحقيق لان رأى بعض الافاضل هو قصر الحكم مطلقا على الافراد الشخصية وقصر الحكم مطلقا على الافراد الشخصية قريب الى التحقيق (ج) المطلوب (قوله لان اتصاف آه) دليل الكبرى المذكورة (هـ) لما كان اتصاف الطبيعة النوعية بالمحمول ليس بالاستقلال بل لا تصاف شخص من اشخاصها به اي بالمحمول كان قصر بعض الافاضل قريبا الى التحقيق لكن اتصافها بالمحمول ليس بالاستقلال بل لا تصاف شخص منها به (ج) عين التالي وهو تلك الكبرى ويرتب من ثاني الاستثنائي ايضا واياما كان المقدمة الاستثنائية المذكورة نظرية (فقوله اذ لا وجود له آه) دليلها (هـ) اتصاف الطبيعة النوعية بالمحمول ليس بالاستقلال بل لا تصاف شخص من اشخاصها لان الطبيعة النوعية لا وجود لها الا في وجود شخص من اشخاصها واتصاف ما لا وجود لها الا في ضمن شخص منها بالمحمول ليس بالاستقلال بل لا تصاف شخص من اشخاصها به (ج) تلك المقدمة وهو من غير متعارف غير متعارف ثاني الاول وكذا يرتب من غير متعارف غير متعارف الثاني (هـ) اتصاف الطبيعة النوعية بالمحمول ليس بالاستقلال بل لا تصاف شخص منها به لان الطبيعة النوعية لا وجود لها الا في ضمن شخص وما يكون بالاستقلال ولا يكون لا تصاف شخص منها به لا يكون اتصافه به بوجوده في ضمن شخص (ج) تلك المقدمة ايضا هذا هو ترتيبه مختصرا في اثبات تلك الكبرى ويجوز ان يرتب مفصلا ايضا (هـ) قصر بعض الافاضل قريبا الى التحقيق لانه لما ثبت ان اتصاف الطبيعة النوعية بالمحمول ليس بالاستقلال كان قصره قريبا الى التحقيق لكن ثبت المقدم وكذا التالي اعني تلك الكبرى ومن ثاني الاستثنائي ايضا فلي هذا يكون دليل المقدمة

الاستثنائية (قوله بل لا تصاف آه) (هـ) اتصاف الطبيعة النوعية
بالحمول ليس بالاستقلال لان اتصافها به انما هو لاتصاف شخص من
اشخاصها به اي بواسطة اتصاف شخص من اشخاصها بذلك المحمول
وما يكون لاتصاف شخص من اشخاصها به لا يكون بالاستقلال (ج)
تلك المقدمة ويرتب من الثاني ايضا بعكس الكبرى ومن الثنية الاول
للاستثنائي كما مر امثاله فتذكر وقس وحينئذ يكون قوله اذ لا وجد لها
الى آخره دليل الصغرى او المقدمة الاستثنائية كما مر على
التقديرين ببعض الترتيب الذي رتب آنفا فتدبر (قوله واما الصديق آه)
شروع لبيان الثاني من الاشياء الثنية بعد بيان الاول منها (هـ) صديق
وصف الموضوع على ذاته اما بالامكان واما بالفعل لان صديق وصف
الموضوع على ذاته اما ان يعتبر عند الفارابي واما ان يعتبر عند الشيخ والمعتبر
عند الفارابي فيه بالامكان والمعتبر عند الشيخ فيه بالفعل (ج) المطلوب
والكبريان منظور فيهما (فقله حتى ان آه) دليل الاولى منهما (هـ) المعتبر
عند الفارابي فيه بالامكان لانه لو لم يكن المعتبر عنده فيه بالامكان لم يكن
المراد به ما يمكن ان يصدق عليه ج سواء كان آه لكن المراد عنده به
ما يمكن ان يصدق عليه ج سواء آه (ج) تلك الكبرى ويمكن ان يقرر هذا
من الاقتراضي ايضا لان لفظي المراد والمعتبر كالترادفين فيصير هذا القول كانه
مشتمل لموضوع تلك الكبرى وحيث يكون هو صغرى والكبرى مطوية (هـ) المعتبر
عند الفارابي فيه بالامكان لان المعتبر عنده فيه ما يمكن ان يصدق عليه ج سواء
آه وما يمكن ان يصدق عليه ج كائن بالامكان (ج) تلك الكبرى (وقوله اي ما
يصدق آه) دليل الثانية منهما (هـ) المعتبر عند الشيخ فيه بالفعل لان المعتبر
عنده فيه ما يصدق عليه ج بالفعل سواء آه وما يصدق عليه ج بالفعل سواء آه
كائن بالفعل (ج) تلك المقدمة ومن اول الاستثنائي وهو الظاهر (وقوله
حتى لا يدخل آه) دليل المقدمة التي قبله (هـ) المعتبر عنده ما يصدق عليه
ج بالفعل لانه لو لم يكن عنده كذلك لدخل فيه ما لا يكون ج ابدا مع امكان
كونه ج لكنه لا يدخل فيه (ج) تلك المقدمة لكن الظاهر ان يكون ما قبل
حتى دليلا لما بعدها وان امكن عكسه كما رتبناه (قوله فاذا قلنا آه) لما بين ما هو
مذهب الفارابي والشيخ في اتصاف وصف الموضوع اوضحه بالمثال الذي
هو الفارق بينهما (هـ) اذا قلنا كل اسود كذا يتناول الحكم الروميين مثلا

على مذهب الفارابي لانه اذا قلنا ذلك يتناول الحكم كل ما يمكن ان يكون
اسود اي يتصف بالسواد في مذهبه وما يمكن ان يكون اسود هو الروميون
مثلا (ج) الملازمة المطلوبة وكذا اذا قلنا ذلك لا يتناول الحكم الروميين
على مذهب الشيخ لانه اذا قلنا ذلك لا يتناول الحكم على مذهبه ما لا يتصف
بالسواد في وقت ما وما لا يتصف به في وقت ما هو الروميون (ج) الملازمة
المطلوبة ويرتب من الثاني ايضا بعكس الكبرى وكلها من غير المتعارف كما
تري وان شئت اثبتت المثالين بما قبله كما هو مقتضى الفاء (هـ) اذا قلنا ذلك يتناول
الحكم الروميين مثلا على مذهب الفارابي لانا اذا قلنا ذلك يكون المراد
بذات موضوعها ما يمكن ان يصدق عليه ج عنده واذا كان المراد عنده
بذات موضوعه ما يمكن ان يصدق عليه ج يتناول الحكم فيه كل ما يمكن
ان يكون اسود وما يمكن ان يكون اسود هو الروميون (ج) الملازمة
المطلوبة وكذا اذا قلنا ذلك لا يتناول الحكم فيه الروميين على مذهب الشيخ
لانه اذا قلنا ذلك يكون المراد بذات موضوعه عنده ما يصدق عليه
الموضوع بالفعل واذا كان المراد به عنده كذلك لا يتناول الحكم ما لم يتصف
بالسواد في وقت ما والروميون لم يتصفوا به في وقت ما (ج) الملازمة المطلوبة
وهما مر كان مفصولا للتأخير لكن الاول مر كمن متعارف الاول واما الثاني
فمر كمن متعارفه ومن غير متعارف الثاني وهكذا موصولها ويستفاد
من هذا الكلام مغايرة مذهب الفارابي لمذهب الشيخ وبالعكس اي مذهبه مغاير
لمذهبه في صديق وصف الموضوع على ذاته وهما دعويان يرتب في كل منهما
الاقبسة الخمسة المشهورة ويمكن ان يرتب من الثاني ايضا بالتأويل الذي
سبق فيكون ستة والجموع عشرة واثناعشر بعضها يشابه البعض نذكر
ترتيب احدها وقس البواقي عليه (هـ) مذهب الفارابي مغاير لمذهب
الشيخ في صديق وصف الموضوع على ذاته لان الفارابي يريد بذات الجيم
ما يمكن ان يصدق عليه ج والشيخ يريد بذاته ما يصدق عليه ج بالفعل
ومذهب من يريد به ما يمكن ان يصدق عليه ج مغاير لمذهب من يريد به
ما يصدق عليه ج بالفعل (ج) المطلوب وهو غير متعارف غير متعارف
القياس المشهور اعني المسمى بحفته صغر الى وهكذا الخمسة الباقية ويرتب
كل من الستة من متعارفه ايضا والدليل في الكل متحد فرتبها بالقياس
الى ما ذكرنا وتدبر ويجوز ان يدعى اعمية مذهب الفارابي من مذهب الشيخ

ويستدل عليها بالدليل المذكور ايضا سواء استدلل به عليها حال ابقائها
حالية او بعد بسطها شرطية وسمى بيان ترتيب الاعمية والاختصية والمثالان
ايضا يصلحان ان يكون دليلا للغايرة والاعمية على ما لا يخفى وقد احلنا
ترتيبه ايضا اليك فرتب (قوله واما صدق آه) اشارة الى بيان الثالثة من الاشياء
الثلاثة المتقدمة لكنه لم يبين هنا بل احواله الى ما سيأتي ويمكن ان يدعى هذا القول
ويستدل عليه بقوله على ما سيجي لان على البناءية يكون متعلقه ما يشتق
من البناء وتكون هي مع مدخوله دليلا للبنى عليه قالبا (هـ) صدق وصف
المحمول على ذات الموضوع قد يكون بالضرورة وبالامكان وبالفعل اه لان
صدقه على ذاته سيجي حكمه في بحث الموجهات وما يجي حكمه في بحثها هو
بالضرورة وبالامكان والفعل والدوام (ج) المطلوب فان قلت هذا القياس
من الضرب الاول للشكل الاول والضرب الاول منه ينتج موجهة كلية مع ان
المطجزية (قلت المط هنا كلية لاجزئية لان لفظة قد فيه يجوز ان يكون
للتحقيق كما كان له في قوله تعالى قديع الله الآية وحينئذ يطابقه على ان
البعضية انما هي بالنسبة الى كل واحد منها لا الى الجميع الذي هو المطلوب وح
يكون المطلوب ايضا كليسا فيواقفه ويمكن ان يجاب عنه بانه اذا كانت
النتيجة كلية والمطلوب جزئية يحصل المطلوب لان الكلية اخص
من الجزئية والاخص مستلزم للاعم فيكون صدق الاخص الذي هو الكلية
مستلزمة لصدق الاعم الذي هو الجزئية ايضا فيصدق الجزئية ويحصل المط
في ضمن الكلية ولو كان بالعكس اي ولو كان المطلوب كلية والنتيجة
المستخرجة من دليله جزئية لم يقد وهو ظاهر مع ان الاجوبة السابقة
في تعليقات بيان الفرق بين ليس بعض وبعض ليس كافية في دفع مثل
هذا الاعتراض كما كانت هذه الاجوبة مفيدة هناك على ما لا يخفى الا انه يكون
بيانا لطرق متعددة لجواب مثله فتدبر ولا تغفل (قوله واذا تقررت آه) بيان
لتقسيم القضية الى الحقيقية والخارجية والذهنية بعد تمهيد الكلام المتعلق به
(هـ) قولنا كل ج ب يسمى تارة حقيقية واخرى خارجية لان قولنا كل
ج ب يعتبر تارة بحسب الحقيقة وتارة بحسب الخارج وما يعتبر بحسب
الحقيقة ناسب ان يسمى حقيقية وما يعتبر بحسب الخارج ناسب ان يسمى
خارجية (ج) المطلوب (قوله كانها حقيقة آه) دليل لاحدى الكبيرين
(هـ) ما يعتبر بحسب الحقيقة ناسب ان يسمى حقيقة لان ما يعتبر بحسبها

كانها حقيقة القضية المستعملة في العلوم وما يكون كانه حقيقتها ناسب
ان يسمى حقيقة (ج) تلك الكبرى (وقوله والمراد آه) يصح ان يكون
دليلا لثانيتها (هـ) ما يعتبر بحسب الخارج ناسب ان يسمى خارجية لان
ما يعتبر بحسب الخارج خارج عن المشاعر اي عن محل الشعور والعلم والخارج
عن المشاعر ناسب ان يسمى خارجية (ج) تلك الكبرى (قوله اما الاول
فنعني آه) يعني الحقيقية اما الحكم فيها على الافراد المقدرة الموجودة فقط
واما الحكم فيها على افراده الموجودة وعلى افراد المقدرة الوجود لان الحقيقة
اما الحكم فيها على ماله وجود في الخارج فقط واما على كل ما قدر وجوده
لكن ليس الحكم فيها على ماله وجود في الخارج فقط (ج) الحقيقة الحكم
فيها على كل ما قدر وجوده وما قدر وجوده اعم من ان يكون موجودا
في الخارج او معدوما (ج) الحقيقة الحكم فيها على كل ما هو اعم من ان يكون
موجودا في الخارج او معدوما فان كان الحكم فيها على ما يكون معدوما
لم يكن ج ذات موضوعها موجودا وان كان الحكم فيها على ما يكون موجودا
كان ج موجودا (ج) الحقيقة اما ان لا يكون ذات ج فيها موجودا او يكون
موجودا وان لم يكن ذات ج فيها موجودا كان الحكم فيها على افراد المقدرة
الوجود فقط وان كان موجودا كان الحكم فيها على افراد الموجودة
وعلى افراد المقدرة الوجود (ج) المطلوب وهو مركب من اقيسة اربعة
الاول منها من رابع الاستثنائي والثاني من غير متعارف الاول والاخير ان
من غير متعارف مركب اول الاستثنائي وهكذا مفصولة والمثال الاول
دليل الملازمة التي قبله (هـ) ان لم يكن ج موجودا فالحكم فيها على افراد
المقدرة الوجود فقط لانه ان لم يكن موجودا كان كقولنا كل عتقاء طائر وقولنا
كل عتقاء طائر الحكم فيه على افراد المقدرة الوجود فقط (ج) تلك الملازمة
وبالعكس ايضا يمثل هذا الترتيب وهكذا اثبات الملازمة الاخرى بالمثال
والمثال بها وكلها معلوم واما اثباتها بالدليل المذكور (فهـ) ان كان ج
موجودا فالحكم فيه على افراد الوجود وعلى افراد المقدرة الوجود
لانه ان كان ج موجودا فاما ان يكون الحكم فيه مقصورا على افراد
الموجوده واما ان يكون الحكم فيه عليها وعلى افراد المقدرة الوجود لكن
الحكم فيه ليس مقصورا على افراد الوجود (ج) من رابع الاستثنائي
عين الآخر وهو تلك الملازمة فعلم من هذا ان الحكم في الحقيقة على الافراد

المقدرة فقط ان لم تكن هي موجودة في الخارج وعلى الافراد المقدرة والموجودة معا ان كانت هي موجودة فيه ولهذا عرف الحقيقية بانها الافراد التي لو وجدت كانت متصفة بوصف الموضوع فتلك الافراد بحيث لو وجدت تكون متصفة بوصف المحمول وجدت تلك الافراد لا فيكني فيها امكان وجود الافراد بدلالة لفظ لوعلى ما لا يخفى (قوله وانما قيد آه) يعني قيد المصنف الافراد في تفسير الحقيقة بالامكان فأنته وهل هو قيد احترازي ام بيان للواقع فثبت كونه قيدا لازما احترازيا بقوله لانه آه (هـ) قيدها بالامكان لانه لولم يقيدها به لاطلق ولو اطلق لم تصدق كلية اصلا موجبة كانت واسالبة (ج) لولم يقيدها به لم تصدق كلية اصلا لكن الكلية صادقة في الواقع (ج) نقيض المقدم وهو المطلوب والملازمة المذكورة منظورة فيها وهي في الحقيقة مقدمتان بسبب تعدد تاليها كما اشرنا اليه آنفا (وقوله اما الموجبة آه) اي اما لزوم عدم صدق الموجبة الكلية على تقدير عدم التقيد به اشارة الى اثبات الاولى منها (هـ) لو اطلق لم تصدق موجبة كلية اصلا لانه لو اطلق لقل كل ج ب بهذا الاعتبار اي باعتبار الاطلاق عن قيد الامكان واذا قيل كل ج ب بهذا الاعتبار فنقول ليس كذلك يعني لا يصدق (ج) لو اطلق لا يصدق كل ج ب وكل ج ب موجبة كلية (ج) من غير التعارف تلك الملازمة وهكذا مفصولة والكبرى لهذا القياس ايضا نظرية (وقوله لان ج ليس ب آه) دليلها (هـ) اذا قيل كل ج ب بهذا الاعتبار لا يصدق هو لانه اذا قيل كل ج ب بهذا الاعتبار قلنا ج ليس ب لو وجد كان ج وليس ب واذا قلنا ج الذي ليس ب لو وجد كان ج وليس ب يصدق قولنا بعض ما لو وجد كان ج فهو بحيث لو وجد كان ج ليس ب (ج) اذا قيل كل ج ب بهذا الاعتبار يصدق بعض ما لو وجد كان ج فهو بحيث لو وجد كان ج ليس ب وقولنا بعض ما لو وجد كان ج فهو بحيث لو وجد كان ج ليس ب يناقض قولنا كل ج ب بهذا الاعتبار (ج) من غير التعارف اذا قيل كل ج ب بهذا الاعتبار يصدق ما يناقضه واذا صدق ما يناقضه فهو لا يصدق (ج) تلك الكبرى وهكذا مفصولة والكبرى الاولى لهذا القياس المركب ايضا منظورة فيها اثباتها (هـ) اذا قلنا ج ليس ب لو وجد كان ج وليس ب يصدق بعض ما لو وجد كان ج

فهو بحيث لو وجد كان ليس ب اعني نقيض الكلية لانا اذا قلنا ج ليس ب لو وجد كان ج وليس ب قلنا ج ليس ب لو وجد كان ج وليس ب ج ليس ب لو وجد كان ليس ب واذا قلنا ج ليس ب لو وجد كان ج وليس ب لو وجد كان ليس ب يصدق من الشكل الثالث بعض ما لو وجد كان ج فهو بحيث لو وجد كان ليس ب (ج) من الاول تلك الكبرى فكان دليل هذه الكبرى تفصيلا لها وهي اجباله وهو ظاهر (وقوله ليس ب) الاول صفة الجيم الذي هو الموضوع في المقدمتين ويكون المجموع حدا اوسط (وقوله ج ليس ب لو وجد كان ج) اشارة الى صغرى الثالث (وقوله وليس ب) معطوف على ما قبله من الجيم الثاني اعني خبر كان والتقدير ج ليس ب لو وجد كان ليس ب فيكون هذا اشارة الى كبراه (وقوله فبعض ما لو وجد آه) اشارة الى نتيجة فيكون حاصل المقام لولم يقيده لاجرى هذا القياس الكائن من الشكل الثالث الذي مقدمته مسلمان جاريتان في جميع افراد القضايا الموجبة الكلية اعني مواردها الجزئية وينتجان نقيضها ولما صدق نقيضها فلا تصدق هي وهو ظاهر واما اذا قيدها به لا يمكن الترتيب من الثالث حتى ينتج نقيضها اذا الترتيب منه قد كان بواسطة ج ليس ب الذي هو الافراد المتمتع للموضوع والحال انها قد خرجت بهذا القيد كما سيذكره (قوله لا يقال آه) مع لاستلزام القياس المؤلف من الثالث نتيجة التي هي نقيض الموجبة الكلية فافلا عن تحقيق ما قبله فيكون هو منع التقريب يعني سلما ان ج ليس ب لو وجد كان ج اعني صغرى الثالث وسلما ايضا ان ج ليس ب لو وجد كان ليس ب اعني كبراه لكن لانم انه يلزم منهما هذه النتيجة (وقوله لان الحكم آه) مع ما بعده من المقدمة سند وحيث يرتب المقدمتان ويكون الحاصل منهما سندا (هـ) الحكم في القضية انما هو على افراد ج وج ليس ب الذي هو مادة النقص ليس من افراد ج (ج) من اول الثاني ليس الحكم في القضية على ج ليس ب وهي السند الجاري على ذلك المنع ويمكن تقريره من ثاني الاولى ايضا بعكس الكبرى (وقوله فانا اذا قلنا آه) تنوير لثانية مقدمتي السند لكون اوليهما معلوما مما سبق (هـ) ج ليس ب ليس من افراد ج لان ج ليس ب الانسان الذي ليس ب حيوان مثلا في قولنا كل انسان حيوان والانسان الذي ليس ب حيوان فيه مثلا ليس من افراد الانسان (ج) ج ليس ب ليس

من افراد الانسان والانسان هو ج (ج) من غير متعارف ثاني الاول
تلك المقدمة وهكذا مفصولة ويمكن ان يرتب الاخير منهما من الثاني ايضا
بتغير الكبرى (هـ) وج هو الانسان مثلاً وهو معلوم والكبرى المذكورة لهذا
ايضا نظرية (وقوله الانسان ليس بصادق آه) دليلها (هـ) الانسان الذي
ليس بحيوان ليس من افراد الانسان لان الانسان الذي ليس بحيوان ليس
بصادق عليه الانسان وما يكون من افراد الانسان يصدق عليه الانسان
(ج) من الثاني تلك الكبرى ويرتب من ثالث الرابع ايضا (هـ) الانسان
الذي ليس بحيوان ليس من افراد الانسان لان ما يصدق عليه الانسان
ليس الانسان الذي ليس بحيوان وما يكون من افراد الانسان يصدق عليه
الانسان (ج) تلك الكبرى (وقوله لان الكل يصدق آه) دليل كبرى
هذا ايضا (هـ) افراد الانسان يصدق عليها الانسان لان الانسان كل
وافراد الكل يصدق عليه الكل (ج) من غير متعارف غير المتعارف
افراد الانسان يصدق عليها الكل والكل هو الانسان (ج) من غير
المتعارف تلك الكبرى وهكذا مفصولة (وقوله لانا نقول آه) ابطال للتويز
الذي هو السند في المآل اذ عرفت انه مقول للسند الذي هو مقول للنع فكما
ان المقوى للمقوى للشيء مقول لذلك الشيء فكذلك ابطال المقوى للمقوى
للشيء ابطال لذلك الشيء فعلى هذا اذا بطل تنويره بطل السند
واذا بطل السند بطل المنع فيثبت المنوع (هـ) الانسان الذي ليس بحيوان
من افراد الانسان على تقدير الاطلاق لانه لما ثبت ان صدق الكليات على
افرادها ليس بمعتبر بحسب نفس الامر بل بحسب مجرد فرض العقل فرض
الانسان الذي ليس بحيوان واذا فرض الانسان الذي ليس بحيوان فقد
فرض انه انسان (ج) لما ثبت ان صدق الكليات على افرادها ليس بمعتبر
بحسب نفس الامر بل بمجرد فرض العقل فرض انه انسان واذا فرض انه
انسان يكون هو من افراد الانسان (ج) لما ثبت ان صدق الكليات آه يكون
هو من افراد الانسان لكنه ثبت ان صدق الكليات آه (ج) عين التالي وهو
الانسان الذي ليس بحيوان من افراد الانسان وهو المطلوب وهذا المجموع
قياس مستقيم وهكذا مفصولة فلما ثبت كون الانسان الذي ليس بحيوان
من افراد الانسان ثبت ان ج الذي ليس بـ هو من افراد ج على التقدير
المفروض فيلزم بطلان الموجبة الكلية بالضرورة ضرورة ان صدق

احد متضمن يستلزم كذب الآخرة دام الافراد شاملة على الافراد المستعملة
بصدق من لثلاث نقبضها واطبقها كما عرفت (وقوله واما السالبة
فلا آه) ي اما زوم عدم صدق السالبة الكلية على تقدير عدم صدق الافراد
بالاكمل اشارة الى اثبات الثانية من اللازمين المذكورين قبل صحيفة
(هـ) او اطلاق لم تصدق سالبة كلية اصلاً لانه او اطلاق لا قيل لاشي من ج ب
بهذا الاعتبار اي باعتبار الاطلاق عن قيد الامكان واذا قيل لاشي من ج ب
بهذا الاعتبار فنقول انه كاذب (ج) او اطلاق لكذب لاشي من ج ب ولاشي
من ج ب سالبة كلية (ج) او اطلاق لكذب السالبة الكلية وهو ما وثق
الملازمة اي الكبرى والكبرى المذكورة لهذا ايضا نظرية (فقوله لان ج - آ)
دليلها (هـ) اذا قيل لاشي من ج ب بهذا الاعتبار قلنا ج ب او وجد كان
ج وب واذا قلنا ج ب او وجد كان ج وب يصدق بعض ما لو وجد كان ج فهو
بحيث او وجد كان ج (ج) اذا قيل لاشي من ج ب بهذا الاعتبار يصدق ما لو
وجد كان ج فهو بحيث او وجد كان ج وب وقوله بعض ما لو وجد كان ج فهو
بحيث او وجد كان ج ب ينقض قولنا لاشي من ج ب (ج) اذا قيل لاشي من ج ب
بهذا الاعتبار يصدق ما ينقضه واذا صدق ما ينقضه فيكذب هو
(ج) تلك الكبرى وهكذا مفصولة والكبرى الاولى لهذا القياس ايضا
منظور فيها اثباتها (هـ) اذا قلنا ج ب او وجد كان ج وب يصدق بعض
ما لو وجد كان ج فهو بحيث او وجد كان ج لانا اذا قلنا ج ب او وجد كان
ج وب قلنا ج ب او وجد كان ج وقلنا ايضا ج ب او وجد كان ج وب اذا قلنا
ج ب او وجد كان ج وب او وجد كان ج ب يصدق من الشكل الثالث
بعض ما لو وجد كان ج فهو بحيث او وجد كان ج (ج) تلك الكبرى
(وقوله ج ب او وجد كان ج) اشارة الى صغرى الثالث (وقوله وب) اشارة
الى كبراه لان قوله وب كما سبق معطوف على ج الثاني اعني خبر كان فيكون
التقدير ج ب او وجد كان ج وهو الكبرى (وقوله فبعض ما لو وجد آه)
اشارة الى نتيجة كبراه والباء الاول صفة الجيم الذي كان موضوعاً
في المقدمتين ويكون المجموع حداً اوسط على قياس ما مر ولم يرد له مثلاً
من موارد الجريئة كالانسان الذي هو جرم مثلاً في قوله لاشي من الانسان
بحسب اكتفاء بالمغايضة الى ما سبق على انه لم يذكر المثال في سبق ايضا
بل ذكر السائل في اثباته سؤاله كما عرفت (وقوله ولما قيد الموضوع آه)

جواب عن توهم مقدر وهو ان ذلك السائل كانه قال لو قيد الموضوع
بالامكان لورد الاعتراض ايضا فلا فائدة في تقييده به فاجاب عنه
او تفصيل لما فهم مما قبله من التقييد وعلى كلا التقديرين يكون تصويره (هـ)
لما قيد الموضوع بالامكان اندفع الاعتراض لانه لما قيد الموضوع به لا يكون
ج ليس ب في الايجاب وجب في السلب من افراد ج واذالم يكونا من افراد ج
لا يصدق بهض ما لو وجد كان ج من الافراد الممكنة فهو بحيث لو وجد كان
ليس ب ولا يصدق ايضا بهض ما لو وجد كان ج من الافراد الممكنة فهو بحيث
لو وجد كان ب اللذان هما نقيض الكليتين واذالم يصدق بهض ما لو وجد
آه اى اذالم يصدق الجزئيان لا يلزم ككذب الكليتين بل يلزم
صدقهما ولما لم يلزم كذبهما اندفع الاعتراض (ج) المطلوب وهو مركب
من افتراضات ثلث وهكذا وصوله ويجوز ان يرتب بسببها ويثبت بعده
مقدمته المنظور فيها ففس فعارض السائل وقال ج ليس ب في الايجاب
وجب في السلب من الافراد الممكنة لج لانها فرد لج وما يكون فردا له
فهو من افراد الممكنة (ج) مطلوبه وردت ٣ بان الوصاية بتسليم الصغرى
ومنع الكبرى واجراء السند عليه بطريق الحل لكن حاصل المنع يقرر
على صورة المدعى والسند على صورة الدليل عليه كما مر مرارا (هـ) ج ليس
ب في الايجاب وجب في السلب ليس من الافراد الممكنة لج لانها لما يكونان
من افراد الممكنة لولاها يكونا ممنوعى الوجود في الخارج لكنهما ممنوعا الوجود
فيه وهو ظاهر (ج) نقيض التالى وهو المطلوب فيندفع الاعتراض ويرتب
من الافتراض ايضا من الادل والثانى وهو ظاهر ففس (قوله ولما اعتبر
في عقد آه) توطئة للدخل الذى سيذكره بقوله وليت شعري آه وبيان
للاواقع (هـ) لما اعتبر في عقد الوضع الاتصال وفي عقد الحمل الاتصال فسر
ذلك الاتصال صاحب الكشف ومن تابعه بالزوم لانه لما اعتبر فيهما
قالوا معنى قولنا كل ما لو وجد كان ج آه ان كل ما هو ملزوم لج فهو ملزوم اب
ولما قالوا كذلك فسرهم بالزوم (ج) الملازمة المطلوبة فالاولى في الترتيب
ان يقرر (هـ) لما اعتبر فيهما قالوا كذلك لانه لما اعتبر فيهما فسرهم بالزوم
ولما فسرهم به قالوا كذلك (ج) تلك الملازمة وترتيب ما بين المقدم والتالى
معلوم لان ما بينهما بعضه دليل المقدم والامثلة المذكورة دليل الترتيب
وبالعكس وكلها قد علم فيما سبق من بحثه فتذكر (قوله وليت شعري آه)

٣ وهذا من المواضع
التي حذف الخبر لوجود
الشروط الثلاثة المذكورة
ويجوز ان يقرر خبر
المحذوف غير ما قدرناه
مناسبا للبند كما كان
الامر كذلك في جميع
موارده فتأمل

مبالغة في الرد صاحب الكشف ومن تابعه في تفسيرهم ذلك الاتصال
بالزوم وفي تخصيصهم اياه به لا قرينة مع ظهور فساد (قوله حتى لزومهم
خروج آه) مع معطوفه الآتى قيد للتفى ودليل للدعوى المفهومة من هذا الرد
(هـ) تفسير صاحب الكشف ومن تابعه هذين الاتصالين بالزوم باطل
لان تفسيرهم اياه به يخرج اكثر القضايا عنها ويحصر القضايا في الضرورية
بل في اخص من الضرورية وما يخرج اكثر القضايا عنها ويحصرها
فيها بل في اخص منها باطل (ج) المطلوب فالصغرى في الحقيقة ثلث
مقدمات وكل منها محتاج الى الاثبات ودليلها مذكور في العبارة على الانفراد
لان قوله لا ينطبق آه دليل الاول منها (هـ) تفسيرهم يخرج اكثر القضايا
عنها لان تفسيرهم ينطبق على القضية التى يكون وصف موضوعها
ووصف محمولها لازمين لذات الموضوع والقضية التى يكون وصف
موضوعها ووصف محمولها لازمين لها غير القضايا التى احد وصفها
او كلاهما غير لازم لذات الموضوع (ج) من الغير المتعارف تفسيرهم لا ينطبق
على القضايا التى احد وصفها او كلاهما غير لازم لها والقضايا التى احد وصفها
او كلاهما غير لازم لها اكثر القضايا (ج) من ذلك ايضا تفسيرهم لا ينطبق
على اكثر القضايا وكل ما لا ينطبق على اكثر القضايا يخرج اكثر القضايا (ج)
تلك المقدمة ويجوز ان يكون هذا القياس مر كبا من قياسين باعتبار قوله
يخرج وينطبق متساويين في المآل وح يكون مر كبا من الاولين المذكورين
فقط وتكون النتيجة الحاصلة منهما مساوية لتلك المقدمة (قوله اذلا معنى
لضرورية آه) دليل للثانية منها (هـ) تفسيرهم يحصر القضايا في الضرورية
لان تفسيرهم يحصر القضايا في لزوم وصف المحمول لذات الموضوع ولزوم
وصف المحمول لذاته هو معنى الضرورية (ج) تلك المقدمة (قوله لا اعتبار
آه) مع معطوفه دليل الثالثة منها (هـ) تفسيرهم يحصر القضايا في اخص
من الضرورية لان تفسيرهم يحصر القضايا في القضية التى يعتبر لزوم
وصف المحمول لذات الموضوع في مفهومها ولم يعتبر في مفهوم الضرورية
والقضية التى يعتبر لزوم وصف المحمول لذات الموضوع في مفهومها ولم يعتبر
في مفهوم الضرورية هى اخص من الضرورية (ج) من الغير المتعارف
ايضا تلك المقدمة (قوله وقد وقع في بعض آه) توطئة للاعتراض الذى
سيورده بقوله وهو خطأ ومن تمته وتقريره (هـ) ما وقع في بعض النسخ

في ان معنى الحقيقة خصاصاً فاحش لان ما وقع في بعض النسخ فيه
كل مالو وجد وكان ج بالواو العاطفة وكل مالو وجد وكان ج بالواو العاطفة
خطأ فاحش (ج) المطلوب (وقوله لان كان ج لازم آه) دليل للكبرى
المذكورة (ه) قوله كل مالو وجد وكان ج بالواو العاطفة خطأ فاحش لان
قوله كل مالو وجد ملزوم وقوله وكان ج لازم على ما فسر صاحب الكشف
ولا معنى للواو العاطفة بين لازم وملزوم (ج) لا معنى للواو العاطفة بين قوله
كل مالو وجد وبين قوله كان ج وهي مساوية لتلك الكبرى لان ما له مال قوله
خطأ فاحش وقوله لا معنى له كأنهما متحدان وهو القياس المسمى بحفته
صغر الى اثنته من الشكل الثاني لكون الاوسط مذكورا في طرف المحمول
في المقدمتين اي في الصغرى وفي الكبرى ايضا كما ترى واما ترتيب الاربعة
الساقية منه (فه) $\text{كل مالو وجد وكان ج بالواو العاطفة خطأ}$
فاحش لان قوله كل مالو وجد ملزوم ولا معنى للواو العاطفة بين لازم والملزوم
(ج) لا معنى للواو العاطفة بين قوله كل مالو وجد وبين لازمه
وقوله كان ج لازمه (ج) ما هو المساوي لتلك الكبرى ايضا
وهو مركب من صول وكذا مفصله بحذف النتيجة من البين
كلاهما مركب من قياسين كل منهما من الثاني ويجوز ان يرتب كل
منهما وكذا المسمى بحفته صغر الى من الاول بتغيرها وبفرض السالبة
معدولة في المركب ليصح كونها صغرى للاول وهو معلوم واما تصوير
بسيط بالصغرى الواحدة من الثاني (فه) كل مالو وجد وكان ج بالواو
العاطفة خطأ فاحش لان قوله كل مالو وجد ملزوم ولا معنى للواو العاطفة
بين الملزوم وبين قوله كان ج (ج) المساوي لتلك الكبرى ايضا واثبات
كبراء المنظور فيها (ه) لا معنى للواو العاطفة بين الملزوم وبين قوله كان
ج لانه لا معنى لهما بين الملزوم واللازم وقوله كان ج هو اللازم (ج) من
غير متعارف اش في تلك الكبرى فقد ثبت بقية خصة كل من الثمان
ولا تغفل وثبت بهما ما هو المساوي لتلك الكبرى فثبت ان الكبرى ح لان ثبوت
المساوي للشيء بوجوب ثبوت ذلك الشيء على ما لا يخفى وان فرضت النتيجة
الحاصلة من تلك الاقضية صغرى حال كونها معدولة وضمت اليها كبرى
مطوية يحصل تلك الكبرى بيمينها لا مساو بها (ه) وما لا معنى للواو
العاطفة يكون خطأ فاحش بالواو العاطفة (ج) من الاول كل مالو وجد

وكان ج بالواو العاطفة خطأ فاحش وهي تلك الكبرى وحينئذ يكون
كل واحد من الاقضية الاربعة مركبة من قياسين اولهما هو الاربعة
المشهورة مرتبة من الثاني والاول والثاني من الاول والثاني لا غير كما سمعت
(قوله على ان ذلك آه) اي ولان ذلك لان على في مثل هذا المقام تسمى
سريانية بمعنى اللام الحارة والواو العاطفة مقدرة تفيد به هذا المدعى قد ثبت لما قلنا
اولان ذلك فيكون دليلاً آخر للكبرى السابقة بالترقي كأنه قال ان راد او او
العاطفة بينهما كما خاف انما عدة المشهورة لهم كذلك يخالف قاعدة
البرية ويكون هذه المخالفة خفياء اثبتة بقوله فان لو حصر آه (ه) كل
مالو وجد وكان ج بالواو العاطفة خطأ فاحش لان او حصر شرط
وحرف الشرط لا بد له من جواب (ج) او لا بد له من جواب وجوابه ا ما قوتنا
فهو بحيث واما قولنا كان ج (ج) جواب او ا ما قوتنا فهو بحيث واما قولنا كان
ج لكن ليس جوابه قولنا فهو بحيث (ج) جواب او هو قولنا كان ج وكان ج
لا يطف عليه (ج) جواب لو لا يطف عليه ولم يطف عليه جواب
لو يكون قوله كل مالو وجد وكان ج بالواو العاطفة خطأ فاحش (ج)
من غير متعارف اول الاستثنائي عين الثاني اعني كل مالو وجد وكان ج بالواو
العاطفة خطأ فاحش او هو تلك الكبرى وهو مركب من اقيسة خمسة الاولان
والرابع منها من الاول والثالث من رابع الاستثنائي والخامس من غير متعارف
اوله كما عرفت وهكذا مفصوله ويساؤه مع اثبات مقدماته النظرية بعده
واكمل طاهر والمقدمة الاستثنائية للقياس الاخير هي نتيجة القياس الذي
قبله تفرضها استثنائية مقدمة على الشرطية واوردا شرطية مطوية
مركبة من تلك النتيجة ومن تلك الكبرى المدللة بها ولولم يفرض تلك النتيجة
استثنائية في مثل هذا المقام واستثنائي بعد الشرطية على المتعارف للزم التكرار
والقطع بين القياس الاول والثاني الذي هو من ثبوتها ويكون ايضا فرضك
في الاقتراني صغرى وعدم فرضك في الاستثنائي في مثله مقدمة استثنائية
ترجيحاً بلا مرجح (وقوله لانه خبر المبتدأ) دليل الرافعة المذكورة قبله حال
كونه مشتملاً على محمولها فيكون كبرى وصغرها مطوية (ه) جواب
او هنا ليس قولنا فهو بحيث لان جوابه ليس خبر المبتدأ وقولنا فهو بحيث
خبر المبتدأ (ج) من ثاني الثاني تلك الرافعة ويرتب من الرابع ايضا (ه)
جواب او هنا ليس قولنا فهو بحيث لان خبر المبتدأ لا يكون جواب او

وقولنا فهو بحث خبر المبتدأ (ج) من ثلثه تلك الرافعة (وقوله وجواب الشرط آه) داليل الكبرى الاخيرة وضع دليلها مكانها ولذا كانت مطوية (هـ) كان ج لا يعطف عليه لان كان ج جواب الشرط وجواب الشرط لا يعطف عليه (ج) تلك الكبرى وقرر من الفعلية ايضا (هـ) لا يعطف عليه كان. ح لان كان. ح جواب الشرط ولا يعطف جواب الشرط عليه (ج) تلك الكبرى وهو من متعارف الفعلية الذي هو قليل الوقوع لان الاوسط وهو قوله جواب الشرط قد كان محمولا في الصغرى وهو ظاهر وموضوعا في الكبرى لكونه فاعلا فيها وان كان صورته صورة الشكل الثاني فتدبر ولا تغفل في موايد (قوله واما الثاني آه) شروع ابيان القضية الخارجية بمسديان الحقيقية وبيان ما يكون المراد منها يعني الخارجية يراد بها كل. ح في الخارج فهو ب فيه لان الخارجية الحكم فيها على الموجود في الخارج فقط وما يكون الحكم فيه على الموجود في الخارج فقط يراد به كل. ح في الخارج فهو ب فيه (ج) الملهذا على تقدير ان يكون قوله يراد آه دعوى وقوله والحكم آه دليله ويجوز ان يكون قوله يراد آه بيا نال الثاني اي الخارجية وتفصيله لا وحيث يكون قوله والحكم آه مدعى ابتداء وهو الظاهر منها وعلى التقديرين يكون قوله لان مالم يوجد آه دليله (هـ) الخارجية الحكم فيد على الموجودة في الخارج لانه لو لم يكن الحكم فيها على الموجودة في الخارج لكان الحكم فيها على مالم يوجد فيه ازلا وابتداء ومالم يوجد فيه زلا وابتداء يستحيل ان يكون في الخارج (ج) من الغير المتعارف لو لم يكن الحكم فيها على الموجود في الخارج لكان الحكم على ما يستحيل ان يكون ب في الخارج لكن كون الحكم على ما يستحيل باطل (ج) نقض المقدم وهو المطلوب (قوله وانما قال سواء آه) بيان سبب تعميم المصنف انصافه بـ (هـ) المصنف قال سواء آه لانه اراد دفع توهم من طر ان معنى. ح هو ب انصاف الجيم بالباينة حال كونه موصوفا بالجيمية ومن اراد دفع توهم من ظن آه قال هكذا (ج) المط وكذا يرتب بالاكس اذ قوله هكذا ارادة الدفع وهو ظاهر ومن الفعلية ايضا (هـ) اراد المصنف دفعه اذ قال المصنف سواء كان آه واراد دفعه من قال هكذا (ج) المط وبالعكس وكذا من اولي الاستثنائي كما سبق امثاله (قوله فان الحكم ليس آه) داليل لكون هذا التوهم مدفوعا اعني دليل الصغرى (هـ) لما ثبت ان ليس الحكم على وصف الجيم بل على ذاته لا يستدعي الحكم

الا وجود ذاته واذا لم يستدع الحكم الوجود ذاته لا يجب تحقق انصاف ذات الجيم بالجيمية حال الحكم واذا لم يجب تحقق انصافه بالجيمية حال الحكم كان توهم من ظن ذلك مدفوعا لكنه ثبت ان ليس الحكم على وصف الجيم بل على ذاته (ج) عين الذي وهي تلك الصغرى وهو قياس مستقيم مفصول وهو صوره اوضح من هذا فرتبه بايصال النتائج وتدبر (وقوله حتى يجب آه) قيد للثني داليل المقدمة الاستثنائية (هـ) ليس الحكم في القضية على وصف الجيم بل على ذاته لانه لو كان الحكم على وصفه لوجب تحقق وصف الجيم حال تحقق الحكم لكن لا يجب تحققه حال تحقق الحكم (ج) تلك المقدمة (قوله فاذا قلنا آه) ابضاح لما قبله من عدم لزوم تحقق انصاف ذات الموضوع بوصفه حال تحقق الحكم (هـ) اذ قلنا كل كاتب ضاحك فليس من شرط ذات الكاتب موضوعا ان يكون كاتبا في وقت كونه موضوعا للضحك اي لا يلزم ان يكون ذات الكاتب موصوفا بالكاتبة وقت الحكم عليه بالضحك لانه اذ قلنا ذلك يكفي في كون ذات الكاتب موضوعا ان يكون موصوفا بالكاتبة في وقت ماسواء كان ذلك الانصاف حال الحكم عليه بالضحك او قبله او بعده ولما كفي في ذلك ان يكون انصافه به في وقت ما لا يكون من شرط كون ذات الكاتب موضوعا ان يكون كاتبا في وقت كونه موضوعا للضحك (ج) تلك الملازمة وكذا يرتب من الثاني بعكس الكبرى (هـ) ولو كان من شرط كون ذات الكاتب موضوعا ان يكون كاتبا في وقت كونه موضوعا للضحك لما كفي في ذلك ان يكون انصافه به في وقت ما (وقوله حتى بصدق آه) دليل الصغرى (هـ) اذ قلنا كل كاتب ضاحك يكفي في ذلك ان يكون موصوفا آه لانا اذا قلنا ذلك ولم يكف ذلك فيه لما صدق قولنا كل نائم مستيقظ وامثاله لكنه بصدق (ج) نقض المقدم اعني تلك الصغرى (قوله وان كان انصاف آه) رد المعارض الذي غفل عن هذه القاعدة وقال (هـ) قولنا كل نائم مستيقظ لا يصدق لان قولنا هذا ينصف ذات النائم فيه بالوصفين في الوقتين وانصاف ذاته بهما فيهما لا يصدق (ج) المطاوب فرده بان الوصلية بانه انما يكون كما قلت او كان انصاف ذات النائم بوصفه شرط احوال الحكم عليه بالحمول مع انك قد عرفت انه ليس بشرط يصدق مثل هذه القضايا (قوله لا يقل ههنا آه) اعتراض على حصر المصنف مطلق القضية على الاعتبارين المذكورين (هـ) بعض القضايا لا يمكن

اخذها باحد الاعتبارين لان بعضها هو القضايا التي موضوعاتها متممة والقضايا التي موضوعاتها متممة لا يمكن اخذها باحد الاعتبارين (ج) من رابع الاول المطاوب وهو تقيض الموجبة الكلية المستنبطة من المحصر وهي قولك كل قضايا يمكن اخذها باحد الاعتبارين فان ثابت هذه السالبة الجزئية يطل المحصرون شئت رتبته من الثالث (هـ) بعض القضايا لا يمكن اخذها باحد هذين الاعتبارين لان القضايا التي موضوعاتها متممة قضية والقضايا التي موضوعاتها متممة لا يمكن اخذها باحد الاعتبارين (ج) من ثاني الثالث المطاوب (وقوله كسريك الباري آه) يحتمل ان يكون دليلا لصغرى الاول (هـ) بعض القضايا هي التي موضوعاتها متممة لان بعض القضايا اقربنا شرك الباري تمتع وقولنا شرك الباري تمتع موضوعه متمم (ج) من ثالث الاول تلك الصغرى ومن الثالث ايضا (هـ) بعض القضايا هي القضايا التي موضوعاتها متممة لان قولنا شرك الباري تمتع قضية وقولنا شرك الباري تمتع موضوعه متمم (ج) من اوله تلك الصغرى ويحتمل ان يكون دليلا لصغرى الثالث بهذا الترتيب ايضا (هـ) بعض القضايا التي موضوعاتها متممة قضية لان التي موضوعاتها متممة هي قولنا شرك الباري تمتع مثلا وقولنا هذا قضية (ج) تلك الصغرى ومن الثالث ايضا (هـ) قولنا شرك الباري تمتع موضوعها متمم وقولنا هذا قضية (ج) تلك الصغرى ايضا لكن اثبات صغرى الثالث من الثالث اخفى من اثباتها من الاول وهو ظاهر ويحتمل ان يكون دليلا لكبريها اذ كبريها واحدة (هـ) التي موضوعاتها متممة لا يمكن اخذها باحد الاعتبارين لان قولنا شرك الباري تمتع قضية وقولنا هذا لا يمكن اخذها باحدهما (ج) من ثاني الثالث تلك الكبرى ويجوز ان يربط من الاول ايضا (هـ) التي موضوعاتها متممة هي قولنا شرك الباري تمتع مثلا وقولنا هذا لا يمكن اخذها باحد الاعتبارين (ج) من ثاني الاول تلك الكبرى وهكذا يربط بواسطة المثال الاخير ايضا بلا فرق فتدبر وقس عليه (قوله والفن يجب آه) جملة حاوية مقوية للاعتراض يعني تقسيم المصنف اليهم الا يصلح ان يكون من قواعد هذا الفن فلا يناسب ابراده فيه لان تقسيمه اليهم ليس عاما بجميع القضايا كما عرفت وقواعد الفن يجب ان تكون عامة (ج) من ثاني الثاني تقسيمه اليهم لا يصلح ان يكون من قواعد وهو المطلوب ومن الاستثنائي ايضا فعلى هذا كانت المقدمة

المذكورة اعني هذا القول كبرى او استثنائية للدعوى المقدرة وباقيها مطوية كما عرفت (قوله لانا قول القوم آه) جواب بخرير المقسم وقوله بل زعمهم آه دليلا مشتملا على موضوعها فيكون صغرى والكبرى مطوية (هـ) القوم لا يزعمون انحصار جميع القضايا في الحقيقية والخارجية حتى يرد ذلك المحذور لانهم يزعمون ان القضية المستعملة في العلوم مأخوذة في الاغلب باحد الاعتبارين ومن زعم ان القضية المستعملة في العلوم مأخوذة في الاغلب باحدهما لا يزعم انحصار جميع القضايا فيهما (ج) المطاوب ومن الفعلية ايضا (هـ) لا يزعم القوم انحصار جميع القضايا فيهما لان زعم القوم ان القضية المستعملة في العلوم مأخوذة في الاغلب باحدهما ولا يزعم انحصار جميع القضايا فيهما من زعم ان القضية المستعملة فيهما مأخوذة في الاغلب باحدهما (ج) من ثاني الاول ذلك المطاوب يربط من الثاني ايضا (هـ) القوم لا يزعمون انحصاره فيهما لانهم يزعمون ان القضية المستعملة فيهما مأخوذة في الاغلب باحدهما ومن زعم انحصاره فيهما لا يزعم ان القضية المستعملة فيهما مأخوذة في الاغلب باحدهما (ج) المطاوب كور ورتب منه ايضا حال كونه من الفعلية (هـ) لا يزعم القوم انحصاره فيهما اذ زعم القوم ان القضية المستعملة فيهما مأخوذة في الاغلب باحدهما ولا يزعم ان القضية المستعملة فيهما مأخوذة باحدهما من زعم انحصاره فيهما (ج) المطاوب (قوله فلهذا وضعوهما آه) اي لما كان زعمهم ان القضية المستعملة آه وعدم زعمهم انحصاره فيهما وضعوهما واستخرجوا احكامهما لينتفعوا بذلك في العلوم لكنه ثبت المقدم وكذا التالي وبالعكس ايضا (هـ) لما وضعوهما واستخرجوا احكامهما علم انهم يزعمون ان القضية المستعملة آه ولا يزعمون انحصاره فيهما لكن المقدم حق والتالي مثله ويرتب فيه ايضا الستة الباقية لان زعمهم وعدم زعمهم مؤثر في وضعهما واستخراج احكامهما لانهما يعلمان به وقد عرفت ان في مثله يربط اقبسة ثمانية فصاعدا وهو معلوم مستغن عن البيان قيل الفاء تقتضي كون مدخولها نتيجة واللام تقتضي كونه دليلا والشيء الواحد لا يكون نتيجة ودليلا اجيب بان الفاء واللام ليست داخلية على شيء واحد حتى يلزم ما ذكرته بل الفاء في الحقيقة داخلية على قوله وضعوهما واللام على افظه هذا والتقدير لهذا فوضعوهما وحيث ان يكونان متغايرين وايضا قوله والشيء الواحد لا يصلح ان يكون دليلا ودعوى ايسر بصحيح على اطلاقه كما سبق

٧ وقد يجاب عن هذا الاعتراض بان المصنف لم يرد المحصر بهذا القول حتى يرد ذلك بل قال يكون تارة حقيقة واخرى خارجية ولا يلزم منه المحصر روح بندفع الاعتراض رأسا على ما لا يخفى

تفصيله (قوله واما القضايا آه) وهو بحاله كبرى مع الصغرى المطوية يكون
تصريحاً بما علم في ضمن الجواب وابطالاً للمواد التي استدلت بها السائل (هـ)
قوانا شريك الباري ممتنع وامثاله التي هي مواد النقص على زعمه لم يعرف
بعد احكامها ولا يرد بها النقص لانها من القضايا التي لا يمكن اخذها باحد
الاعتبارين والقضايا التي لا يمكن اخذها باحدهما لم يعرف بعد احكامها
ولا يرد بها النقص على الحصر (ج) المطلوب ومن الثاني ايضا بعكس
الكبرى (قوله وتعميم القواعد آه) جواب عن قول السائل والفن يجب آه
يعني ان المراد بتعميم قواعد الفن هو ان تكون عامة بقدر الطاقة الانسانية
وهنا قد وجد التعميم بهذا المعنى لانه عام للحقيقة والخارجية ولا يضر
عدم شموله على القضايا التي لا يمكن اخذها باحدهما كالمثله السابقة لانها
ليست مما نحن فيه وليست بمعتبرة في العلوم على ما لا يخفى (قوله قد ظهر لك آه)
بيان اظهر المغايرة بين الحقيقة والخارجية من التحقيق السابق وهذا
القول منه اجمال ماسق وتوطئة لما بعده من بيان النسبة بينهما فلا تكرار
فيه وحيث ان يكون الدليل المذكور هنا دليلاً مطلقاً للمغايرة وما سألني داليل
النسبة بينهما (هـ) الحقيقة غير الخارجية لان الحقيقة لا تستدعي وجود
الموضوع في الخارج والخارجية تستدعي وجوده فيه (ج) من الثاني ذلك
المطلوب وكذا الحقيقة لا تستدعي وجوده فيه والخارجية تستدعي
وجوده فيه وما لا تستدعي وجوده فيه غير ما تستدعي وجوده فيه (ج)
المطلوب المذكور ايضا وهو المسمى بحفته صغرى الى كما مر امثاله مرارا
وهكذا الاربعه الباقية فيصير المجموع ستة وهكذا من عكسه وعلى كل
تقدير فالقدمتان المذكورتان منظور فيهما (وقوله بل يجوز آه) دليل احديهما
(هـ) الحقيقة لا تستدعي وجوده فيها لانها اما يكون موضوعها موجودا فيه
واما لا يكون موجودا فيه وان كان موضوعها موجودا فيه فالحكم فيها لا يكون
مقصورا على الافراد الخارجية (ج) الحقيقة اما لا يكون موضوعها موجودا
في الخارج واما لا يكون الحكم فيها مقصورا على الافراد الخارجية وما شأنه
كذلك لا يستدعي وجود الموضوع في الخارج (ج) تلك المقدمة (د) قوله بل
يتناولها آه) داليل الكبرى الاولى لهذا ايضا (هـ) اذا كان الموضوع موجودا فيه
فالحكم فيها لا يكون مقصورا على الافراد الخارجية لانه اذا كان موجودا
يتناول الحكم الافراد الخارجية والافراد المقدرة الوجودا ذاتا ولا سيما لا يكون

الحكم مقصورا على الافراد الخارجية (ج) تلك الكبرى وكذا يرتب من الثاني ومن
اول الاستثنائي وهو معلوم وكذا من ثلثه (هـ) اذا كان الموضوع موجودا فيه
فاما يكون الحكم فيها مقصورا على الافراد الخارجية واما يتناولها والافراد
المقدرة الوجود لكنه ان كان موجودا يتناولها الحكم (ج) تلك الكبرى
وقد مر امثاله (قوله بخلاف آه) اشارة الى اثبات الثانية من المقدمتين
المذكورتين (هـ) الخارجية تستدعي وجوده في الخارج لانها الحكم فيها
مقصور على الافراد الخارجية وما يكون الحكم فيه مقصورا عليها يستدعي
وجوده فيه (ج) تلك المقدمة وقد صرح الى هنا ما علم في ضمن ما سبق كما
شرنا له فتذكر (قوله فال موضوع ان لم يكن آه) دليل اقوله الاتي وهو قوله فاذا
يكون بينهما عموم وخصوص من وجه بدلالة الفاء السببية التي يكون ما قبلها
سببا لما بعدها ودليلا له وهذا القول منه شروع ابيان النسبة بينهما اذ المص
اثبت اولاً مطلق المغايرة بينهما وهي اعم من ان يكون عموماً من وجه او مطلقاً
او تبانياً لان المغايرة تطلق على كل واحد منها وخصص المغايرة ثانياً بهذا
القول بان يكون بينهما عموم من وجه واستدل عليه وح يكون من هذا القول الى
النتيجة الآتية المذكورة المصدر بالفاء دليلها ودليل دليلها ومادة اجتماعهما
وافتراقهما (هـ) الكلية الحقيقية والكلية الخارجية بينهما عموم وخصوص
من وجه لانهما قد تصدقان وقد تصدق الكلية الحقيقية ولا تصدق الكلية
الخارجية وقد تصدق الكلية الخارجية ولا تصدق الكلية الحقيقية وكل
شيئين قد يصدقان وقد يصدق احدهما بدون الآخر فيبينهما عموم
وخصوص من وجه (ج) المطلوب حاصله انه قد صدقت ههنا الموجبة
الجزئية والسالبان الجزئيان وكل موضع تصدق فيه الموجبة الجزئية
والسالبان الجزئيان فيبينهما عموم وخصوص من وجه وهكذا الترتيب
في كل شيئين اللذين بينهما عموم وخصوص من وجه كما ستعرف فتكون
الصغرى التي هي في الحقيقة مقدمات ثلثة نظريه فقد ثبتت على الافراد
بدليل مستقل وقد ثبت المجموع بدليل واحد كما فيما نحن فيه ويكون دليل
الصغريات غالباً امثلتها كما ينبغي كبراً (هـ) الكلية الحقيقية والكلية الخارجية
قد تصدقان وقد تصدق الحقيقة ولا تصدق الخارجية وقد يكون بالعكس
لانه اما لم يكن الموضوع موجودا واما لا يكون موجودا وان لم يكن الموضوع
موجودا تصدق الحقيقة ولا تصدق الخارجية وان كان الموضوع موجودا

فاما ان يكون الحكم مقصورا على الافراد الخارجية او متناولا لها
والافراد المقدرة الوجود (ج) من غير متعارف مركب اول الاستثنائي
اما تصديق الكلية الحقيقية ولا تصديق الكلية الخارجية واما ان يكون
الحكم مقصورا على الافراد الخارجية او متناولا لها والافراد المقدرة
الوجود فان كان الحكم مقصورا على الافراد الخارجية تصديق الكلية الخارجية
ولا تصديق الكلية الحقيقية وان كان متناولا لها والافراد المقدرة الوجود
تصدق الكلية ان (ج) من ذلك ايضا اما تصديق الحقيقة ولا تصديق
الخارجية واما بالعكس واما تصديق (ج) وهو تلك الصغرى اذ لا فرق بين
قد واما في الاستعمال وفي المال غالباً والملازمات الثلاث التي هي ست ملازمات
بسبب تعدد تاليها نظرية كل منها ثبت بالمثل فالثال الاول دليل الاولى
منها (هـ) ان لم يكن الموضوع موجوداً تصديق الحقيقة لانه ان لم يكن
الموضوع موجوداً كان كقولنا كل مربع فهو شكل على تقدير عدم كون
شيء من افراد المربعات موجوداً في الخارج واذ قلنا كل مربع فهو شكل
على ذلك التقدير تصديق الحقيقة (ج) تلك الملازمة وكذا ان لم يكن الموضوع
موجوداً لا تصديق الخارجية لانه ان لم يكن موجوداً كان كالثال المذكور
على ذلك التقدير والمثال المذكور على ذلك التقدير لا تصديق عليه الخارجية
(ج) تلك الملازمة ويجوز ان يجتمع ويرتبا بهيئة دليل واحد كما عرفت
(وقوله لعدم وجود آه) دليل الكبرى (هـ) اذ قلنا كل مربع فهو شكل
على ذلك التقدير لا تصديق الخارجية لانا اذا قلنا ذلك على ذلك التقدير
لم يكن الموضوع موجوداً واذ لم يكن موجوداً لا تصديق الخارجية (ج) تلك
الكبرى (وقوله كما اذا انحصر آه) اشارة الى اثبات الثانية من الملازمات الثلاث
بالترتيب المذكور (هـ) ان كان الحكم مقصوراً على الافراد الخارجية تصديق
الخارجية لانه ان كان الحكم مقصوراً عليها كان كقولنا كل شكل مربع على
تقدير انحصار الاشكال في الخارج في المربع لا غير واذ قلنا ذلك تصديق
الخارجية (ج) تلك الملازمة وكذا ان كان الحكم مقصوراً عليها كان
كقولنا كل شكل مربع على ذلك التقدير واذ قلنا ذلك لا تصديق الحقيقة
(ج) تلك الملازمة وقوله تصديق قولنا آه دليل كبراه باثبات الشيء بنقيضه
اذ من القاعدة المقررة انه ان كان نقيض الشيء مثلاً كاذباً يستدل به على
صديقه وان كان صادقاً يستدل به على كذبه كما فيما نحن فيه (هـ) اذ قلنا

كل شكل مربع على ذلك التقدير لا تصديق الحقيقة لانا اذا قلنا تصديق
قولنا بعض ما الوجود كان شكلاً فهو بحيث او وجد كان ليس بمربع وقولنا هذا
نقيض قولنا كل ما الوجود كان شكلاً فهو بحيث او وجد كان مربعاً (ج)
اذ قلنا تصديق نقيض قولنا كل ما الوجود آه وقولنا كل ما الوجود آه كلية
حقيقية (ج) اذ قلنا تصديق نقيضها واذ تصديق نقيضها فهو لا تصديق
(ج) تلك الكبرى في مثل هذا يحتاج الى مثل هذا التفصيل وتقدير المقدمات
المطوية (قوله كقولنا كل انسان آه) دليل للملازمة الثالثة منها الكنازتها
بدليل واحد ولا تفصلها لعدم تفاوتها فيه اصلاً (هـ) ان كان الحكم متناولاً
بجميع الافراد المحققة والمقدرة ما تصديق الكلية ان كان الحكم
متناولاً كان كقولنا كل انسان حيوان واذ قلنا ذلك تصديق الكلية ان (ج)
(ج) تلك الملازمة فقد ثبت الملازمات الثلاث بالامثلة الثالثة وهكذا عكسه
ايضا يعني جعل الا مثلاً دعوى وما قبلها دليلاً عليها نذكر ترتيب اثبات
احدها ففس البواقي عليه (هـ) اذ قلنا كل مربع فهو شكل على تقدير
عدم كون شيء من المربعات موجوداً فيه تصديق الحقيقة لانا اذا قلنا ذلك
لم يكن الموضوع موجوداً واذ لم يكن الموضوع موجوداً تصديق الحقيقة
(ج) تلك الملازمة وهكذا في البواقي وهذا الترتيب اقوى من عكسه كما نرى
فأمل وقس هذا هو بيان ترتيب هذه العبارة (قوله لما عرفت مفهوم آه
يعني انك قد عرفت مفصلاً مفهوم الموجبة الكلية الحقيقية والخارجية
والنسبة بينهما فلا حاجة الى التفصيل في المحصورات الباقية فانها تفهم
بالقياس عليها ويذكر قياس كل واحد منها على حدة فكانت هذه الملازمة
دعوى ثلثة اجمالاً (وقوله فالامور آه) دليل احديهما على حاله اي دليل
قياس الموجبة الجزئية على الموجبة الكلية في اعتبارها ايضا حقيقة
وخارجية (هـ) الحقيقة والخارجية معتبرتان في الموجبة الجزئية بالايجاب على
بعض ما تصديق عليه الحكم في الموجبة الكلية لانها امور معتبرة ثم اي
في الموجبة الكلية بالايجاب بحسب الكل والامور المعتبرة ثم بالايجاب بحسب
الكل معتبرة ههنا اي في الموجبة الجزئية بالايجاب بحسب البعض (ج)
المطلوب فقد كان هذا القول بحاله كبرى لا ثباتها في الموجبة الجزئية
ويكون كبرى لا ثباتها في الباقيتين ايضاً لكنه بتغيير ما في محموله (قوله
ومعنى السالبة آه) اشارة الى اثبات الثانية منها اي اثبات قياس السالبة

الكلية على الموجبة الكلية في اعتبارها بحسب الحقيقة والخارج ايضا (هـ)
الحقيقية والخارجية معتبرتان في السالبة الكلية برفع الايجاب عن كل واحد
واحد من افراد الموضوع لانها امور معتبرة ثم بالايجاب بحسب الكل والامور
المعتبرة ثم بالايجاب بحسب الكل معتبرة في السالبة الكلية برفع الايجاب عن
كل واحد واحد من افراد (ج) المطلوب (قوله والسالبة الجزئية آه) شروع
لأثبات الثلاثة منها اعني اثبات قياس السالبة الجزئية على الموجبة
الكلية في اعتبارها بحسبها ايضا (هـ) الحقيقية والخارجية معتبرتان
في السالبة الجزئية برفع الايجاب عن بعض الاحاد اي عن بعض افراد
الموضوع لانها امور معتبرة ثم بالايجاب بحسب الكل برفع الايجاب عن
المعتبرة بالايجاب بحسب الكل معتبرة في السالبة الجزئية برفع الايجاب عن
بعض الاحاد (ج) المطبق فثبتت الدعوى الثلاثة التي فهمت من الملازمة
المذكورة وصارت صفري الثلث متحدة من غير فرق (وقوله فالامور آه) كبرى
للجميع وتفصيل له لكنه بتغيير ما في محموله فكانت هذه الكبريات الثلث
قواعد مطردة لكنها نظرية (وقوله فان الحكم في الموجبة الجزئية آه) دليل
الاولى منها متقدما عليها (هـ) لما كان الحكم في الموجبة الجزئية على بعض
ما صدق عليه الحكم في الموجبة الكلية كانت الامور المعتبرة ثم بالايجاب بحسب
الكل معتبرة في الموجبة الجزئية بالايجاب بحسب البعض لكن كان الحكم في
الموجبة الجزئية على بعض ما صدق عليه الحكم في الموجبة الكلية (ج) من اول
الاستثنا في عين التالي وهي الكبرى الاولى وهكذا اثبات الباقيتين بالدليل
المطوى باقيا الى المذكور (قوله فكلمنا اعتبرت آه) لما فصل قياس باقي
المحصورات على الموجبة الكلية باعتبارها بحسب الحقيقة والخارج اشار بهذا
القول الى اثبات قياس الباقي عليها بالاجال (هـ) الحقيقية والخارجية معتبرتان
في المحصورات الاخر ايضا لانها اعتبرت في الموجبة الكلية والمعتبرة في الموجبة
الكلية معتبرة في المحصورات الاخر (ج) المطلوب ويجوز ان يقرر (هـ)
المحصورات الاخر معتبرة بالاعتبارين لانها كالموجبة الكلية والموجبة
الكلية قد اعتبرت بالاعتبارين (ج) المطلوب تأمل ولما كان مفهوم الحقيقة
والخارجية جاريا في المحصورات الاربعة وقد علمت النسبة بين الموجبة الكلية
الحقيقية والموجبة الكلية الخارجية شرع في بيان النسبة بين الحقيقية
والخارجية الكلية في المحصورات الاخر فقل (واما الفرق آه) اعلم انه متى

كان بين الشئيين تباين كلي يجري هناك سالتان كليتان من الطرفين وان كان
بينهما تساوي يجري موجبتان كليتان منهما وان كان عموم من وجه يجري هناك
سالتان جزئيتان وموجبة جزئية وان كان عموم مطلقة يجري موجبة كلية
من طرف الاخص وسالبة جزئية من طرف الاعم وهذه القضايا تكون
بحسب الحمل والتحقيق ان كانت النسبة بين مفردين فيعبر عنها بالقضية
الحملية والشرطية وان كانت بين قضيتين تعتبر بحسب التحقيق والصدق
فقط لا بحسب الحمل لما عرفت في صدر الكتاب ان القضية لا تحمل على القضية
وحينئذ يعبر عنها بالشرطية والدليل المذكور في العبارة بعد وقوع احدي
هذه التسبب فيها يجري عليها مع ابقائها على حالها ان صلح لان يكون دليلا
لها على حاله ووافق له واما ان لم يصلح لان يكون دليلا لها على حاله يجعل
هذه القضايا المذكورة آنفا التي هي مدلولات التسبب الاربع دعوى شرطية
ويجري عليها الدليل المذكور موافقا لها كما فيما نحن فيه اذ ادعى هنا
الجزئية الحقيقية اعم مطلقا من الجزئية الخارجية ودليله المذكور لا يوافقه
لواقي على حاله وان امكن بالتكليف فتجمل الموجبة الكلية المأخوذة من
طرف الاخص دعوى شرطية ويجري عليها الدليل المذكور ايضا شرطية
على حالها (هـ) كلما تحقق الموجبة الجزئية الخارجية تحققت الموجبة
الجزئية الحقيقية لانه كلما تحققت الموجبة الجزئية الخارجية تحققت الايجاب
على بعض افراد الخارجية المحققة والايجاب على بعض افرادها هو الايجاب
على بعض افراد الحقيقية مطلقا (ج) من غير المتعارف كلما صدقت الموجبة
الجزئية الخارجية صدق الايجاب على بعض افراد الحقيقية والايجاب على
بعض افراد الحقيقية هو الموجبة الجزئية الحقيقية (ج) الملازمة المطلوبة
وهو مركب بعض مقدماته حالية وبعضها شرطية وهكذا مفصولة وان
شئت جعلت جميع مقدماته شرطية (هـ) كلما صدقت الموجبة الجزئية الخارجية
صدق الايجاب على بعض افراد الخارجية المحققة وكلما صدق الايجاب على
بعضها صدق الايجاب على بعض افراد الحقيقية مطلقا ومتى صدق
الايجاب على بعضها مطلقا صدقت الموجبة الجزئية الحقيقية (ج) ذلك
المطابق ايضا وهكذا موصوله ويرتب هذا ايضا من الاقيسة الخمسة المشهورة
مع كون الصغريين او الصغرى حالية والكبرى شرطية كما سبق نظائره والكلالة
عليه (هـ) كلما تحققت الموجبة الجزئية الخارجية تحققت الموجبة الجزئية

الحقيقية لان الموجبة الجزئية الخارجية هي الايجاب على بعض افراد الخارجية
المحققة والموجبة الجزئية الحقيقية هي الايجاب على بعض افراد الحقيقية
مطلقا وكلما تحقق الايجاب على بعض افراد الخارجية المحققة تحقق الايجاب
على بعض افراد الحقيقية مطلقا (ج) المطلوب وهكذا الاربعة الباقية
فبصير المجموع تسعة ويرتب في مثله ثمانية اخرى ايضا كما اشترنا اليه وسيجي
بيانه واكتفينا هنا بهذا القدر وزدنا اثنين على ما رتبنا مثله فيما سبق على
ما لا يخفى (قوله بدون العكس آه) اي ليس لهذه الملازمة عكس بالمعنى
اللغوي وهو اشارة الى السالبة الجزئية المأخوذة من طرف الاعم ولادليل
عليه. المذكور لكنه يفهم من الدليل الذي قبله او يستدل عليه بالثال
الذي يصدق بحسب الحقيقة ولا يصدق بحسب الخارج (ه) اذا قلنا
بعض العتقاء طائر تصدق الموجبة الجزئية الحقيقية واذا قلنا ذلك لا تصدق
الموجبة الجزئية الخارجية (ج) قد تصدق الموجبة الجزئية الحقيقية
ولا تصدق الموجبة الجزئية الخارجية تأمل (قوله وعلى هذا آه) اشارة
الى اثبات النسبة بين الحسورين الباقيتين بحسب الحقيقة والخارجية
(ه) السالبة الكلية الخارجية اعم مطلقا من السالبة الكلية الحقيقية لان
السالبة الكلية الخارجية تقيض الموجبة الجزئية الخارجية والسالبة الكلية
الحقيقية تقيض الموجبة الجزئية الحقيقية والموجبة الجزئية الخارجية اخص
من الموجبة الجزئية الحقيقية الذي هو اعم (ج) من غير متعارف المشهور
السالبة الكلية الخارجية تقيضها اخص من تقيض السالبة الكلية الحقيقية
الذي هو اعم منها وتقيض اخص مطلقا اعم مطلقا من تقيض الاعم
(ج) السالبة الكلية الخارجية اعم مطلقا من السالبة الكلية الحقيقية وهو
المطلوب وهو قياس مركب من غير متعارف المسمى بحقد صغير الى ومن
البسيط الذي له صغير واحدة وهي نتيجة القياس الاول كما صورناه
ويرتب ايضا الاربعة الباقية في الاول منهما ويضم الى كل واحد منهما هذا
البسيط ما عدا الرابع فانه لا يثبت الكبرى لادخله في اثبات المدعى بالذات
ويكون تصويره (ه) السالبة الكلية الخارجية اعم مطلقا من السالبة الكلية
الحقيقية لان السالبة الكلية الخارجية تقيض الموجبة الجزئية الخارجية
والموجبة الجزئية الخارجية اخص من الموجبة الجزئية الحقيقية (ج)
السالبة الكلية الخارجية تقيضها اخص من الموجبة الجزئية الحقيقية التي

هي اعم منها والموجبة الجزئية الحقيقية هي تقيض السالبة الكلية الحقيقية
(ج) السالبة الكلية الخارجية تقيضها اخص من تقيض السالبة الكلية
الحقيقية الذي هو اعم منه وتقيض اخص اعم من تقيض الاعم (ج)
ذلك المطلوب ايضا وهو مركب من مركب موصول ومن ذلك البسيط
وكذا السالبة الكلية الخارجية اعم من السالبة الكلية الحقيقية لان السالبة
الكلية الخارجية تقيض الموجبة الجزئية الخارجية والموجبة الجزئية الخارجية
اخص من الموجبة الحقيقية التي هي اعم منها والموجبة الجزئية الحقيقية
هي تقيض السالبة الكلية الحقيقية (ج) السالبة الكلية الخارجية
تقيضها اخص من تقيض السالبة الكلية الحقيقية وتقيض اخص
اعم من تقيض الاعم (ج) المطلوب وهو مركب من مركب
موصول ومن البسيط المذكور وكذا السالبة الكلية الخارجية اعم
مطلقا من السالبة الكلية الحقيقية لان السالبة الكلية الخارجية تقيض
الموجبة الجزئية الخارجية والموجبة الجزئية الخارجية اخص من تقيض
السالبة الكلية الحقيقية الذي هو اعم منها (ج) السالبة الكلية الخارجية
تقيضها اخص من تقيض السالبة الكلية الحقيقية الذي هو اعم منه وتقيض
الاخص اعم من تقيض الاعم (ج) المطلوب المذكور ايضا وهو مركب من
بسيطين لكن الكبرى الاول منظور فيها اثباتها (ه) الموجبة الجزئية
الخارجية اخص من تقيض السالبة الكلية الحقيقية لان الموجبة الجزئية
الخارجية اخص من الموجبة الجزئية الحقيقية والموجبة الجزئية الحقيقية
هي تقيض السالبة الكلية الحقيقية (ج) تلك الكبرى فصارت الاقبسة
خمس اربعة منها مركبة من الاربعة المشهورة ومن البسيط حال كونها
موصولا اي يوصل نتيجة الاربعة اليها ذكرا وجعلنا صفرا للبسيط
في الكل وواحد منها بسيط لاثبات الكبرى وهكذا ترتيب تلك الاربعة المركبة
منها حال كونها مفصولا اي بترك نتيجة الاربعة من اللفظ فيصير المجموع
تسعة وكبرى القياس الاخير في الثمانية متخذة وهي القاعدة المذكورة المشهورة
التي يجي بيانها فلا تغفل ورتب مفصولها بالقياس الى موصولها وقد فصلنا
هذا المقام مع ان ترتيب مثل هذا قد سبق لعدم ذكر هذه الادلة صراحة
هنا ولكون ترتيبه مغلقا في الجملة وهو ظاهر (قوله وبين الساليتين آه)
مربوط بقوله وعلى هذا ايضا يعني السالبة الجزئية الحقيقية والسالبة

الجزئية الخارجية بينهما تباين جزئي لان السالبة الجزئية الحقيقية تفيض
الموجبة الكلية الحقيقية والسالبة الجزئية الخارجية تفيض الموجبة الكلية
الخارجية والموجبة الكلية الحقيقية والموجبة الكلية الخارجية قد كان
بينهما عموم وخصوص من وجه كما عرفت (ج) من الغير المتعارف السالبة
الجزئية الحقيقية والسالبة الجزئية الخارجية هما نقبضا ما بينهما عموم
وخصوص من وجه ونقبضا ما بينهما عموم وخصوص من وجه بينهما
تباين جزئي (ج) المطلوب المذكور والكبرى الاخيرة لهذا القياس ايضا
قاعدة كلية مشتهرة في محلها وسند كرها اجالا لما سبه السؤال الذي هو
هذا (فان قلت هذه الاقضية ليست مذكورة في العبارة فلا يكون قياسا
مستخرجا منها بل يكون كلها مطوية فليس مما نحن فيه خصوصا اذا كان
الترتيب مغلقا اذ المعهود ان يرتب القياس المستخرج من العبارة صراحة
او اشارة وايضا قد عرفت عدم ترتيب الاقضية في بعض المواضع بانه لا دليل له
مذكور فيها فكيف التوافق بين الكلامين (قلت هذه الاقضية كلها مذكورة
في العبارة باشارة قوله وعلى هذا لان قوله هذا اشارة الى ما علم من كون
النسبة بين الموجبتين الكلتين عموما من وجه وبين الموجبتين الجزئيتين
عموما مطلقا ولما علم كون النسبة بين الموجبتين الكلتين عموما من وجه وبين
الموجبتين الجزئيتين عموما مطلقا علم كون النسبة بين السالبتين الكلتين عموما
مطلقا يجعل الاخص اعم والاعم اخص وعلم ايضا كون النسبة بين السالبتين
الجزئيتين تباينا جزئيا بناء على ما تقرر من ان نقيضي المتساويين هما المتساويان
وان نقيض الاعم مطلقا من شئ هو اخص من نقيض الاخص مطلقا وان
نقيض الاخص مطلقا من شئ اعم من نقيض الاعم وان نقيضي المتباينين هما
المتباينان تباينا جزئيا وان نقيض الاعم من وجه هما المتباينان ايضا تباينا
جزئيا والتباين الجزئي قد يصدق مع التباين الكلي وقد يصدق مع العموم
من وجه اذ هو اعم منهما واذا عرفت هذه القاعدة الكلية فحق علم النسبة
بين الشئتين علمت نسبة بين نقيضيهما بسببها وتكون تلك القواعد كبرى
لاثبات النسبة بين نقيضيهما فعلى هذا يكون قوله وعلى هذا دليلا للدعوى التي
بعدها وتكون الاقضية مذكورة في العبارة غاية ما في الباب لا يكون ذكرها صراحة
بل اشارة واجالا كما رتبناه هكذا حقق هذا المقام فاعرفه فانه ينفك في كثير
من المواضع وكثيرا ما تظن ان لا دليل مذكور للدعوى مثلا مع ان دليلها

يكون مذكورا اشارة فيكون كالدكر صراحة فتدبر وقس ما كان امثال هذه
العبارة عليها فلا تغفل (قوله وذلك ظاهر) اشارة الى ما قلنا في هذا المقام
من استلزام قوله وعلى هذا للدعوى التي بعده (قوله القضية اما معدولة آه)
شروع لبيان العدول والتحصيل والفرق بينهما (هـ) القضية اما معدولة
الموضوع واما معدولة المحمول واما معدولة الطرفين واما محصلة
لان القضية اما يكون حرف السلب جرأ شئ من موضوعها او محمولها
او منهما معا ولا يكون جرأ اصلا وان كان جرأ من الموضوع سميت معدولة
الموضوع وان كان جرأ من المحمول سميت معدولة المحمول وان كان جرأ
منهما سميت معدولة الطرفين وان لم يكن جرأ اصلا سميت محصلة (ج)
المطلوب وهذا يصلح ان يكون من الاقتراضي والاستثنائي وكونه من الثاني
اولي لما عرفت الفرق بينهما والا مثله تصلح ان تكون دليلا للكبريان على الانفراد
وبالعكس وان تكون دليلا للصغرى او للمطلوب بالترديد وكلها معان ممتسقة
فقس (قوله وانما سميت آه) يعني القضية التي يكون حرف السلب جرأ
لشئ من طرفيها ناسب ان تسمى معدولة (وقوله لان حرف السلب آه)
دليله حال كونه مشتملا على طرف موضوعه فيكون صغرى وما بعده يكون
كبرى فان ذكر الباقي من ذلك المطلوب في تلك الكبرى يكون القياس بسيطا
من غير متعارف غير متعارف الاول والافضل الى تلك النتيجة مقدمة اخرى
الى ان يذكر المقدمة التي فيها باقي المطلوب او يكون مقدمة مطوية هكذا
وحينئذ تكون الاقضية منه من المتعارف او غير متعارف على حسب المقام
والقياس الاخير يكون من الغير المتعارف الغير المتعارف كما فيما نحن فيه
فيذكر طرف موضوع المطلوب في جميع صغرياته ليكون ثبوته للصغرى
الاخيرة التي هي صغرى المطلوب بالذات (هـ) القضية التي يكون حرف
السلب جرأ شئ من طرفيها ناسب ان تسمى معدولة لان حرف السلب
ليس ولا وغير مثلا وليس ولا وغير وضعت في الاصل للسلب والرفع اي لسلب
شئ عن شئ ورفع عنه (ج) حرف السلب وضع في الاصل للسلب والرفع
وما وضع في الاصل للسلب والرفع جعل ههنا مع غيره كشي واحد ثبت له
شئ اولي او يسلب عنه شئ شئ (ج) حرف السلب جعل ههنا مع غيره
كشي واحد واذا جعل حرف السلب ههنا مع غيره كشي واحد فقد عدل
حرف السلب عن موضوعه الا صلي (ج) حرف السلب عدل ههنا

عن موضوعه الاصل والقيضية التي يكون ما عدل عن موضوعه الاصل جزاً
منها ناسب ان تسمى معدولة وهو ظاهر (ج) المطلوب ٢ وهو قياس مركب
من اقيسة اربع الاولان منها من متعارف الاول وثالثها من غير متعارف
اول الاستثنائي فرضت نتيجة القياس الثاني مقدمة استثنائية مقدمة
على الشرطية وجعلت الشرطية المذكورة شرطية له ويتبع عين التالي
وهي تفرض صغرى ويضم اليها الكبرى المطوية ينتج المطلوب فيظن
في بادى النظر ان الاول منها من الغير المتعارف الغير المتعارف لكن لو نظر
الى الاوسط والى النتيجة التي بعده عرف انه ليس منه لما مر من ان النظر في البسائط
التي هي اجزاء القياس المركب الى نتيجة كل واحد منها لا الى المطلوب
من المركب لان قياس المطلوب في الحقيقة هو القياس الاخير والاقبسة الاول
لا يعتبر بالنظر الى المطلوب بالذات بل اوردت لانه آله لحقاء مقدمتي الاخير
كما ستعرفه في بحثه وانما تشتمل صغريات الاقيسة الاول في مثله طرف
موضوع المطلوب ليكون توطئه لذكره في صغرى القياس الاخير وهكذا
الامر في جميع القياس المركب من الاقتراحي كما ذكرنا (قوله وانما اورد آه)
يعنى المصنف اورد الاول والثانية من المعدولة مثالاً دون الثالثة لانه لما علم
من المثال الاول الموضوع المعدولة ومن المثال الثاني المحمول المعدولة
فقد علم امثال معدولة الطرفين يجمع المثالين معاً لما علم امثال معدولة الطرفين
يجمعهما معاً اورد المصنف للاولى والثانية منها مثالاً دون الثالثة (ج)
لما علم من المثال الاول الموضوع المعدول ومن المثال الثاني المحمول المعدول
اورد لهما مثالاً دون الثالثة لكنه قد علم ذلك (ج) عين التالي وهو المطلوب
وهذا دليل الجزء السلي في الحقيقة اعنى قوله دون الثالثة ولا دخل
اقوله انما اورد آه في الاثبات وانما ضم اليه لبيان الواقع وليكون توطئه له
(قوله وان لم يكن حرف آه) احدى المقدمات الاربع للقياس الذى رتب
صقيب القول سواء كانت كبرى او مقدمة شرطية كما عرفت (قوله ووجه
التسمية آه) اى دليل تسميتها بها هو هذا المذكور (ه) القضية التي لا يكون
حرف السلب جزاً من طرفيها ناسب ان يسمى محصلة لان هذه القضية
طرفاها وجودى محصل وما يكون طرفاه وجوديا محصلاً ناسب ان يسمى
محصلة (ج) المطلوب (قوله وتسمى السالبة آه) اى السالبة ناسب ان تسمى
بسيطة ايضاً كما اسب تسميتها بمحصلة لان السالبة لا يكون حرف السلب

٢ (وقوله يثبت لشيء)
اشارة الى موجبة معدولة
الموضوع (وقوله
او يثبت لشيء) الى موجبة
معدولة المحمول (وقوله
يسلب عنه شيء) الى
سالبة معدولة الموضوع
(وقوله يسلب عن شيء)
الى سالبة معدولة
المحمول وكل واحدة
من هذه الجمل الاربع
صفة لقوله كشيء
واحد وحيث يكون
المراد من الشيء الواحد
مدخول حرف السلب
معه في المعدولة مطلقاً
سواء كان موضوعاً
او محمولاً وهو ظاهر

معد

جزاً من طرفيها كما كان جزاً من المعدولة وما لا يكون حرف السلب جزاً من
طرفيها يكون طرفاه بسيطاً وما يكون طرفاه بسيطاً ناسب ان يسمى بسيطة
(ج) المط وهكذا موصوله (قوله وحرف السلب آه) دفع للمعارضة الواردة
(ه) السالبة لا يجوز ان يسمى بسيطة لانها قضية وجد فيها حرف السلب
والقضية التي وجد فيها حرف السلب لا يناسب ان تسمى بسيطة على زعم
المعارض (ج) مطلوبه وتقرر الدفع (ه) حرف السلب وان كان موجوداً
فيها فلا دخل له في طرفيها ولا يستلزم عدم كون تسميتها بسيطة وانما يكون
كذلك لو كان حرف السلب جزاً من طرفيها لكنه ليس جزاً منها فلا يستلزم
عدم جواز تسميتها بالسيطة وقد وجد هنا الشروط المستلزمة لحذف الخبر
فاجرى فيه التقرير المذكور فتذكر (قوله وانما لم يذكر المصنف آه) توجيه
لعدم ذكر المثال لهما ايضاً (ه) المصنف لم يذكر للجوبة والسالبة المحصلين
مثالاً لانه ذكر جميع الامثلة المذكورة في المباحث السابقة وجميع الامثلة
المذكورة فيها يصح ان يكون مثالاً لهما (ج) من الغير المتعارف المص ذكر
ما يصح ان يكون مثالاً لهما فيها ومن ذكر ما يصح ان يكون مثالاً لهما فيها
لم يذكر لهما هنا اكتفاء بذكره فيها (ج) المطلوب وهكذا مفصولة ومن
الفعلية ايضاً (ه) لم يذكر المصنف لهما مثالاً اذ ذكر المصنف جميع
الامثلة المذكورة في المباحث السابقة وجميع الامثلة المذكورة فيها يصح
ان يكون مثالاً لهما (ج) من غير المتعارف ذكر المصنف ما يصح ان يكون
مثالاً لهما ولم يذكر لهما مثالاً من ذكر ما يصح ان يكون مثالاً لهما (ج) المط
وهكذا مفصولة ويجوز ان يرتب الاول منهما من الاول والثاني من الثاني (ه)
المصنف لم يذكر لهما مثالاً لانه ذكر الامثلة المذكورة فيها والامثلة المذكورة
فيها يصح ان يكون مثالاً لهما (ج) من غير متعارف الاول ايضاً
المصنف ذكر ما يصح ان يكون مثالاً لهما فيها ومن ذكر مثالاً لهما هنا
لا يذكر ما يصح ان يكون مثالاً لهما (ج) من الثاني ذلك المطلوب
وكذا من الفعلية حال كون الثانية منهما من الثاني ايضاً (ه) لم يذكر المصنف
لهما مثالاً هنا اذ ذكر المصنف الامثلة المذكورة في المباحث السابقة والامثلة
المذكورة فيها يصح ان يكون مثالاً لهما (ج) ذكر المصنف ما يصح ان يكون
مثالاً لهما واذكر ما يصح ان يكون مثالاً لهما فيها ومن لم يذكر لهما مثالاً هنا (ج)
من الثاني المطلوب المذكور وهكذا مفصولة ايضاً لكن كونها من الاول

اولى واوضح (قوله ربما يذهب الوهم آه) يعني التوهم بان كل قضية تشتمل على حرف السلب تكون سالبة باطل لانه لما ذكر المصنف ان القضية المعدولة مشتملة على حرف السلب ومع ذلك قد تكون موجبة ذكر معنى الايجاب والسلب ولما ذكر معنى الايجاب والسلب ارتفع الاشتباه (ج) لما ذكر ان القضية المعدولة مشتملة على حرف السلب ومع ذلك قد تكون موجبة ارتفع الاشتباه ولما ارتفع الاشتباه يكون التوهم بان كل قضية مشتملة على حرف السلب تكون سالبة بط (ج) لما ذكر ان القضية المعدولة آه كان التوهم بان كل قضية تشتمل على حرف السلب تكون سالبة بط لكنه ذكر ان القضية المعدولة آه (ج) عين التالي وهو المطلوب ولزوم بطلان ذهاب الوهم من ذكر المصنف هكذا ظاهر لكن بعد بسط كلام وهو ان دعوى الواهم موجبة كلية وهو قوله القضية التي تشتمل على حرف السلب تكون سالبة والمصنف ذكر ان القضية المعدولة مشتملة على حرف السلب ومع ذلك قد تكون موجبة وهذا القول يستلزم بطلان قول الواهم لان هذا القول باسره قد كان مقدما للملازمة الاستثنائية اعني القياس الاخير ومقدمة استثنائية له ويلزم منه بطلان ذهاب الوهم ذلك الواهم وتوضيح لزوم بطلانه ان مدعى الواهم موجبة كلية كما سمعت وما ذكره المصنف في رده في صورة مقدمة واحدة هو في الحقيقة مقدمتان مرتبطتان من الشكل الثالث متجانسان للمساوي نقيض دعوى الواهم (ه) القضية المعدولة مشتملة على حرف السلب والقضية المعدولة قد تكون موجبة (ج) من خامس ضروبه بعض ما يكون مشتملا على حرف السلب قد يكون موجبة وهذه النتيجة مساوية لنقيض دعوى الواهم لان نقيضها هو بعض القضية التي تشتمل على حرف السلب لا تكون سالبة فثبت المطلوب واندفع التوهم فعلى هذا يكون مقدم الملازمة المذكورة اشارة الى قياس مرتب من الثالث ينتج ما يدفع الوهم كما عرفت (قوله فقد عرفت آه) اشعار بان مورد الايجاب والسلب هو النسبة وحصر له بها ولا دخل لطرفيها فيه ويمكن ان يكون هذا القول دليلا للقضية التي بعده حال كونه كبرى لها مع الصغرى المطوية مع مراعاة ترتيب اللف والنشر في تلك الصغرى والمدعى (ه) فالعبرة في كون القضية موجبة او سالبة انما هي بايقاع النسبة ورفعها لان العبرة في كون القضية موجبة او سالبة انما هي بالايجاب والسلب والايجاب هو

ايقاع النسبة والسلب هو رفعها (ج) من الغير المتعارف ذلك المطلوب وهذا القياس وان ظن فيه مصادرة على المطلوب ظاهرا الا انه اثبات الشيء بمساويه ففيه فائدة في الجملة ويجوز ان يدعى كل واحد منهما على حدة ويستدل به عليها كذلك بهذا الترتيب ايضا (ه) العبرة في كون القضية موجبة انما هي بايقاع النسبة لان العبرة في كونها موجبة انما هي بالايجاب والايجاب هو ايقاع النسبة (ج) المطلوب وهكذا ترتيب الاخر بلا فرق فتدبر وقر (قوله فتي كانت النسبة آه) هو مع ما بعده من الملازمة الكلية حاصل ما قبله وايضا حله بذكر الامثلة التي يفرق بها المحصلة من المعدولة فينتضح به كون العبرة في ايجاب القضية وسلبها بايقاع النسبة وسلبها لا بطرفيها فكانتا متينتين الشرطيتين هي النتيجة المذكورة آنفا وانما الفرق بينهما بالاجال والتفصيل اذا شرطية فيه تفصيل للحماية والمثال الاول دليل الملازمة الاولى (ه) متى كانت النسبة واقعة كانت القضية موجبة لانه متى كانت النسبة واقعة كان قولنا كل مالمس يحى فهو لا عالم وقولنا هذا موجبة (ج) تلك الملازمة ويجوز ان يقرر كبراء شرطية كالصغرى (وقوله وان كان طرفاه عديمين) رد للمعارض الواردة على تلك الملازمة (ه) قد لا يكون اذا كانت النسبة واقعة كانت القضية موجبة لانه قد يكون اذا كانت النسبة واقعة كان طرفاه عديمين واذا كان طرفاه عديمين لا تكون القضية موجبة (ج) من رابع الاول تلك السالبة الجزئية التي هي نقيض تلك الملازمة ويرتب من ثاني الثالث ايضا بحمل الاوسط المذكور مقدما فيهما وهو معلوم وردها بان الوصلية بتسليم الصغرى ومنع الكبرى بان التام الكبرى لانه لا يلزم من كون طرفيها عديمين عدم كونها موجبة وانما يكون كذلك او كان الاعتبار في الايجاب والسلب الى الطرفين لكنك قد عرفت ان ليس الاعتبار فيهما بل الى النسبة ايها فيثبت صدق الملازمة الكلية (وقوله فان الحكم آه) دليل كبرى دليل الملازمة (ه) قولنا كل مالمس يحى فهو لا عالم موجبة لان قولنا هذا حكم فيها بثبوت اللاعالية على كل ما صدق عليه انه ليس يحى وما حكم فيه بثبوت اللاعالية عليه فهو موجبة (ج) تلك الكبرى وهكذا تقر بهذا الدليل على تلك الكبرى حال كونها شرطية لكن حينئذ يقرر الدليل ايضا شرطية وهو معلوم (قوله وان اشتمل آه) رد للمعارض الواردة على تلك الكبرى المدللة آنفا (ه) قولنا كل مالمس يحى فهو لا عالم لا يكون موجبة

لان قولنا هذا اشتمل طرفاه على حرف السلب وما يشتمل طرفاه عليه لا يكون
موجبه على زعمه (ج) مطلوبه فرده بان الوصلية ايضا بتسليم الصغرى ومنع
الكبرى وهو معلوم كما مر مرارا (قوله فتي كانت آه) هي الملازمة الثانية منهما
والكلام في هذه الملازمة كالكلام في الملازمة السابقة في الترتيب وتقرير
المعارضة عليها وعلى دليلها ودفعها بلافق على ما لا يخفى فتدبر وقدس
(قوله فليس الالتفات آه) جواب شرط محذوف وحاصل ما سبق يعني اذا كان
الامر كذلك فليس الالتفات في الاحجاب والسلب الى الاطراف لانه اذا كان
الامر كذلك كان الالتفات فيهما الى النسبة والنسبة ليس الاطراف (ج) تلك
الملازمة وكذا يرتب من الثاني بعكس الكبرى ومن الثلثة الاول للاستثنائي
ويجوز ان يكون تالي المدعى مدخول بل وما قبلها دليلان هما من رابع الاستثنائي
وهو ظاهر (قوله ولما قل ان بقول آه) هذان الاعتراضان استفساريان لا يرتب
فيهما القياس لوابقية على حائهما لانها من قبيل الانشاء وليست بقضية ولذا
صار مثل هذا الاعتراض خارجا عن الوظائف الثلاث اعني المنع والمعارضة
والنقض لان السائل حينئذ لا يحكم بفساد ما قال به المعلل ولا يقصد ابطاله بل
يستفسر ويطلب عن علة ما قال وسببه اعدم علمه به وليس مراده الرد حتى
يكون منها بل مراده الاطلاع الى الحق من المسؤل عنه واما اذا جمل الاستفهام
على الاستفهام الانكاري فيهما وجعل ما حصل منه مدعى السائل او كان
كلمة مانافية في الاعتراض الثاني يكون قضية ويجرى عليه الدليل (هـ) كلام
المصنف لا يجوز ان يخصص بالعدول في المحمول حين ما شرع في بيان احكام
العدول لان العدول كما يكون في جانب المحمول يكون في جانب الموضوع
ولما ثبت ان العدول كما يكون في جانب المحمول يكون في جانب الموضوع
لا يجوز تخصيص كلام المصنف بالعدول في المحمول حين ما شرع في بيان
احكام العدول (ج) من غير متعارف اول الاستثنائي عين التالى وهو مطلوب
السائل وكذا تخصيص المصنف السالبة البسيطة والموجبة المعدولة
بالذكر لوجه له لان المحصلات والمعدولات كثيرة ولما كانتا كثيرة لا وجه
لتخصيص المصنف السالبة البسيطة والموجبة المعدولة بالذكر (ج)
من ذلك ايضا عين التالى وهو مطلوبه ايضا والقربى على كون هذين
القياسين من غير متعارف اول الاستثنائي هي فاء النتيجة الداخلة على مطلوب
في الموضوعين لان الفاء وقع بعد الجملة التي هي مقدمة استثنائية لانها مقدم

الشرطية حال كونها مقدمة على الشرطية ولما ذكر الفاء كان
ما قبلها بحاله مقدما ومدخولا تاليا فترتب مثل ما ذكرنا بلا تغيير
في العبارة وان قررتهما من متما رفته او من طريقه الثاني يجوز ايضا لكنه
لا يكون على ترتيب العبارة على ما لا يخفى (قوله فتقول آه) اشارة الى جواب
الاعتراضين (قوله اما وجه تخصيص الاول آه) شروع للجواب
عن الاعتراض الاول (هـ) المصنف خصص كلامه بالعدول في جانب
المحمول لان المصنف خصص كلامه بما هو المعتبر في الفن من العدول
والمعتبر في الفن من العدول هو ما في جانب المحمول (ج) من غير المتعارف
المطلوب ويجوز ان يرتب من غير متعارف الفعلية ايضا (هـ) خصص المص
كلامه بالعدول في جانب المحمول اذ خصص كلامه بما هو المعتبر في الفن وما هو
المعتبر في الفن هو ما في جانب المحمول (ج) المطلوب وعلى التقديرين فالكبرى
المذكورة نظرية (قوله لانك قد حققت آه) دليلها لان قوله وذلك اشارة الى
تلك الكبرى وهو دليلها (هـ) المعتبر في الفن من العدول ما في جانب المحمول
لانه لما حققت ان مناط الحكم هو ذات الموضوع ووصف المحمول ولا خفاء
في ان الحكم على الشئ بالامور الوجودية يخالف الحكم عليه بالامور العدمية
كان اختلاف القضية بالعدول والتحصيل في المحمول يؤثر في مفهومها ولما
كان اختلافها بالعدول والتحصيل يؤثر في مفهومها كان المعتبر في الفن
من العدول ما في جانب المحمول (ج) لما حققت ان مناط الحكم هو ذات
الموضوع ووصف المحمول كان المعتبر في الفن من العدول ما في جانب المحمول
لكنك حققت ان مناطه هو ذات الموضوع ووصف المحمول ولا خفاء (ج)
عين التالى وهي تلك الكبرى المذكورة وهو قياس مستقيم وهكذا مفصولة
(قوله بخلاف العدول آه) جواب دخل مقدر وارد من طرف السائل كانه
يقول لا فرق في هذا الحكم بين ما يكون العدول والتخصيص في المحمول وبين
ما يكون في الموضوع فالدليل المذكور لا يوجب ذلك التخصيص حتى يفرق
بينهما فاجاب بهذا القول ببيان الفارقة بين العدول والتحصيل الكائنين
في الموضوع وبينهما في المحمول وحينئذ يخص الحكم المذكور بجانب المحمول
كما قاله المجيب (هـ) العدول والتحصيل في وصف الموضوع غير العدول
والتحصيل في المحمول لانها في الموضوع لا يؤثران في مفهوم القضية وهما
في المحمول يؤثران في مفهومها (ج) من الثاني ذلك المطاوب ويرتب ايضا

من الاقيسة الخمسة المشهورة فتصير ستة ومن عكسه ايضا كذلك واحدى
المقدمتين المذكورتين قد ثبت فيما قبل واما اثبات الاخرى منها (فه)
العدول والتحصيل في الموضوع لا يؤثران في مفهوم القضية لانهما في الموضوع
انما يكونان في مفهوم الموضوع ومفهوم الموضوع غير المحكوم عليه ولا به
(ج) من الغير المتعارف العدول والتحصيل في الموضوع انما هما في غير
المحكوم عليه وبما يكون في غيرهما لا يؤثر في مفهومهما (ج) تلك المقدمة
(وقوله لان المحكوم عليه آه) دليل لكبرى القياس الاول منه اى كبرى الغير المتعارف
حال كونه مشتلا على محمولها فيكون هو كبرى والصغرى مطوية (ه)
مفهوم الموضوع غير المحكوم عليه لان مفهومه ليس عبارة عن ذات
الموضوع والمحكوم عليه عبارة عن ذات الموضوع (ج) من ثانياً الثاني تلك
الكبرى ويرتب من ثالث الرابع ايضا (ه) مفهوم الموضوع غير المحكوم عليه
لان ما هو عبارة عن ذات الموضوع ليس مفهوم الموضوع والمحكوم عليه
عبارة عن ذات الموضوع (ج) تلك الكبرى (قوله والحكم على الشيء آه)
جواب دخل مقدر ايضا فكانه يقول بالقضية يختلف مفهومها في العدول
في الموضوع ايضا لان وصف الموضوع يختلف كثيرا واختلافه يقتضى
اختلاف افراده التى حكم عليها وحيث يختلف الحكم فاجاب بان الحكم
على فرد لا يختلف ذلك الحكم باختلاف العبارات الدالة على ذلك الفرد
اى باختلاف وصف الموضوع اذا اختلافه لا يقتضى اختلاف الافراد بل
قد يختلف الوصف مع اتحاد الافراد كما اذا قلت كل انسان حيوان او ناطق
او ضاحك كذا يكون افراد الموضوعات متحدة مع ان الاوصاف مختلفة
وحيث لا يلزم اختلاف الحكم من اختلاف وصف الموضوع فلا يختلف
القضية باختلاف وصف الموضوع كما عرفت فظهر الفرق والاختصاص
على ما لا يخفى (قوله واما وجه التخصيص في الثاني آه) شروع للجواب
عن الاعتراض الثاني (ه) المص خصص السالبة البسيطة والموجبة
المعدولة بالذكر لانه لما ثبت ان اعتبار العدول الى قوله فلهذا خصصها آه
خصص المص السالبة البسيطة والموجبة المعدولة بالذكر لكنه ثبت ذلك
الى هذا القول (ج) عين التالى وهو المطلوب ومدخول لان توطئة للجواب
واللام في المعنى داخل على قوله ولا التباس بين القضيتين الى قوله فلهذا آه
لان ما بين هذين القولين دليل التخصيص الذى هو الجواب وهو ظاهر

فقد ثبت المطلوب بالدليل الذى ذكرته آنفا من الاستثنائى ايجالا لكن لزم
علينا تقر باثبات ما بينهما اعني اثبات المقدمة الاستثنائية وما بينهما دما
وادلة متعددة (ه) اذا اعتبر العدول في المحمول وجودا وعندما يربع
القسمه لانه اذا اعتبر فيه فاما يكون حرف السلب جزأ من المحمول
بالايجاب او السلب واما لا يكون جزأ منه بالايجاب او السلب وان كان جزأ منه
بالايجاب فالقضية موجبة معدولة وان كان جزأ منه بالسلب فالقضية
سالبة معدولة وان لم يكن جزأ منه بالايجاب فهي موجبة محصلة وان لم يكن
جزأ منه بالسلب فهي سالبة محصلة (ج) اذا اعتبر العدول في المحمول فاما تكون
القضية موجبة معدولة او سالبة معدولة او موجبة محصلة او سالبة محصلة
واذا كان كذلك يربع القسمه (ج) تلك الملازمة والامثلة تصلح ان تكون
دليلا للمدعى واصغرا بالتزديد والكبراء على الانفراد وكذا يجوز عكس
هذه وقدم مرارا (قوله ولا لتباس آه) يعنى لا التباس في كون كل واحدة
من هذه القضايا مغايرة الاخرى ولا اشتباه فيه الا بين السالبة المحصلة
والموجبة المعدولة حاصلة ان ههنا اربع قضايا كما عرفت آنفا والنسبة
بين الاربع ست لما سمعت والمغايرة ثابتة في كل واحدة منها لكن مغايرة
خمس منها ظاهرة لا التباس فيها واما مغايرة واحدة منها وهو النسبة
بين السالبة المحصلة والموجبة المعدولة فغير ظاهرة اذ فيها التباس
يشابه احدهما الاخرى وحيث يكون ههنا استدعا وخمس
منها محمولة لا التباس فيه اى مغايرة بعضها بعضها صورة وحقيقة وواحدة
محمولة متبسة اى متغايرة حقيقة لا صورة ودليل كل واحدة منها
مذكور عقيبها في كل واحدة من الخمس اقيسة خمسة من المشهور
اوستة (قوله اما بين الموجبة آه) اى اما عدم الالتباس بينهما اشارة الى
الدعوى الاولى وقوله فاعدم آه دليلها (ه) الموجبة المحصلة غير السالبة
المحصلة حقيقة وصورة لان الموجبة المحصلة عدم فيها حرف السلب حال
كونه جزأ من المحمول والسالبة المحصلة وجد فيها حرف السلب مع عدم
كونه جزأ من المحمول وما عدم فيه حرف السلب غير ما وجد فيه ذلك
(ج) المطلوب وهكذا الاربعه الباقية المشهورة من الاول ويرتب من الثاني
ايضا (ه) الموجبة المحصلة لا يوجد فيها حرف السلب والسالبة المحصلة
وجد فيها حرف السلب (ج) المطلوب المذكور ايضا (وقوله واما بين الثاني)

اشارة الى الدعوى الثانية منها (وقوله فلو جود آه) دليلها بالترتيب
المذكور (هـ) الموجبة المحصلة غير الموجبة المعدولة لان الموجبة المحصلة
لا يوجد فيه حرف السلب والموجبة المعدولة وجد فيه حرف السلب حال
كونه جزءاً من المحمول (ج) من الثاني المطلوب وهكذا الخمسة الباقية
المشهورة من الاول (وقوله واما بين الثالث) اشارة الى الدعوى الثالثة منها
(وقوله فلو جود آه) دليلها بالترتيب المذكور ايضا (هـ) الموجبة المحصلة مغايرة
للسالبة المعدولة لان الموجبة المحصلة عدم فيها حرف السلب حال كونه
جزءاً من المحمول وما عدم فيه حرف السلب مغاير لما وجد فيه حرف السلب
(ج) الموجبة المحصلة مغايرة لما وجد فيه حرف السلب وما وجد فيه حرف
السلب فهو السالبة المعدولة (ج) المطر وهو موصول وهكذا الخمسة الباقية
المشهورة (وقوله واما بين الرابع) شروع للدعوى الرابعة (وقوله فلو جود آه)
دليلها مثل ما مر ايضا (هـ) السالبة المحصلة مغايرة للسالبة المعدولة لان
السالبة المحصلة وجد فيها حرف واحد من السلب مع عدم كونه جزءاً من
المحمول وما وجد فيه حرف واحد منه مغاير لما وجد فيه حرفان منه وما
يوجد فيه حرفان منه هو السالبة المعدولة (ج) المطلوب وهكذا الاربعة
الباقية من الاول ويجوز ان يرتب واحد من الثاني (وقوله واما بين الخامس)
اشارة الى الدعوى الخامسة (وقوله فلو جود آه) دليلها (هـ) الموجبة المعدولة
مغايرة للسالبة المعدولة لان الموجبة المعدولة وجد فيه حرف واحد من
السلب حال كونه جزءاً من المحمول وما وجد فيه حرف واحد منه مغاير للسالبة
المعدولة (ج) المطلوب لكن بقي كبراه نظرية اثباتها (هـ) ما وجد فيه
حرف واحد منه مغاير للسالبة المعدولة لان ما وجد فيه حرف واحد منه
مغاير لما وجد فيه حرفان منه وما وجد فيه حرفان منه هو السالبة المعدولة
(ج) تلك الكبرى فقد تم بيان ترتيب الاقضية للدعوى الخمسة ورتب
في كل منها خمسة اوسنة وهكذا في عكسها ترتيباً واحداً واثنين في كل منها
واحدان ترتيباً ياقبه اليك فتأمل وقس وان شئت تقرر الدعوى ودليلها (هـ)
الموجبة المحصلة والسالبة المحصلة لا التباس في مغايرتهما لان الموجبة المحصلة
لم يوجد فيها حرف السلب والسالبة المحصلة وجد فيها ذلك وما لم يوجد
فيه وما يوجد فيه لا التباس في مغايرتهما (ج) المطلوب وهكذا الاربعة
الباقية فيه وكذا الموجبة المحصلة والموجبة المعدولة لا التباس في كونهما

متغايين لان الموجبة المحصلة لم يوجد فيه حرف السلب وما لم يوجد فيه ذلك
لا التباس في كونه مغايراً لما وجد فيه ذلك حال كونه جزءاً من المحمول (ج)
الموجبة المحصلة لا التباس في كونه مغايراً لما كان فيه حرف السلب وما كان
فيه ذلك هو الموجبة المعدولة (ج) المطلوب وهكذا ترتيب الاربعة الباقية
وكذا الموجبة المحصلة لا التباس في كونها مغايرة للسالبة المعدولة لان
الموجبة المحصلة لم يكن فيها حرف السلب وما لم يكن فيه ذلك لا التباس
في كونها مغايرة لما يكون فيه حرفان من السلب وما يكون فيه حرفان من
السلب هو السالبة المعدولة (ج) المطلوب وهكذا ترتيب الاربعة الباقية
وكذا السالبة المحصلة لا التباس في كونها مغايرة للسالبة المعدولة لان السالبة
المحصلة وجد فيها حرف واحد منه والسالبة المعدولة وجد فيها حرفان
منه وما وجد حرف واحد منه لا التباس في كونه مغايراً لما وجد فيه
حرفان منه (ج) المطلوب وهكذا الاربعة الباقية وكذا الموجبة المعدولة لا
اشتباه في كونها مغايرة للسالبة المعدولة لان الموجبة المعدولة وجد فيها حرف
واحد منه وما وجد فيه حرف واحد منه لا التباس في كونه مغايراً للسالبة المعدولة
(ج) المطلوب وبقيت كبراه نظرية اثباتها (هـ) ما وجد فيه حرف واحد
منه لا التباس في كونه مغايراً للسالبة المعدولة لان ما وجد فيه حرف واحد
منه لا التباس في كونه مغايراً لما وجد فيه حرفان منه وما وجد فيه حرفان
منه هو السالبة المعدولة (ج) تلك الكبرى وهكذا الثلثة الباقية وقد رتبنا
ايضا واحداً واثنين من كل واحد من الخمسة واحداً باقياً اليك فقس
ولا تغفل ايضاً عن القيود التي اشرنا اليها فيما سبق واكتفينا عن ذكرها
ويقرر هذه الدلائل المذكورة على تلك الدعوى الخمسة من غير متعارف
غير متعارف الاقضية الخمسة المشهورة ايضاً بهذا الترتيب نذكر ايضاً ترتيب
واحدان واثنين من كل واحد من تلك الخمسة فقس ترتيب البواقي على ما ذكرنا
(هـ) لا التباس في مغايرة الموجبة المحصلة للسالبة المحصلة لان الموجبة المحصلة
عدم فيها حرف السلب والسالبة المحصلة وجد فيها ذلك ولا التباس في مغايرة
ما عدم فيه حرف السلب لما وجد فيه ذلك (ج) المطلوب وهو المسمى
بجفته صفراً الى وهكذا الاربعة الباقية بهذا الترتيب وكذا لا التباس في مغايرة
الموجبة المحصلة للموجبة المعدولة لان الموجبة المحصلة عدم فيها حرف
السلب ولا التباس في مغايرة ما عدم فيه حرف السلب لما وجد فيه حرف السلب

(ج) لا التباس في مغايرة الموجبة المحصلة لما وجد فيه حرف السلب مع كونه جزءاً من المحمول وما وجد فيه حرف السلب مع كونه جزءاً منه هو الموجبة المعدولة (ج) المط وهو مركب موصول بالترتيب المذكور وهكذا الأربعة الباقية وكذا لا التباس في مغايرة الموجبة المحصلة للسالبة المعدولة لان الموجبة المحصلة لا يوجد فيها حرف السلب ولا التباس في مغايرة ما لا يوجد فيه ذلك لما وجد فيه حرفان من السلب وما وجد فيه حرفان منه هو السالبة المعدولة (ج) المطلوب وهو مركب مفصول وهكذا الأربعة الباقية فيه وكذا لا التباس في كون السالبة المحصلة مغايرة للسالبة المعدولة لان السالبة المحصلة وجد فيه حرف واحد من السلب مع عدم كونه جزءاً من المحمول ولا التباس في مغايرة ما وجد فيه حرف واحد منه للسالبة المعدولة (ج) المط وهو بسيط بصغرى واحدة كبراه نظرية اثباتها (هـ) لا التباس في مغايرة ما وجد فيه حرف واحد منه للسالبة المعدولة لان ما وجد فيه حرف واحد منه لا التباس في مغايرته لما وجد فيه حرفان منه والسالبة المعدولة هي ما وجد فيه حرفان منه (ج) من الثاني تلك الكبرى وهكذا الثلاثة الباقية فلا تغفل عن ضم القيود المذكورة ولومنيو ياقوس كل ما اكتفينا عن ذكره ولا تكلف هذا هو ترتيب هذه العبارة ولا تنسبه الى التطويل بل هو مختصر بالنسبة الى المبتدئين الباعين على مارتبناه هذا على ما لا يخفى (قوله) واما السالبة المحصلة (آه) شروع لاثبات الدعوى السادسة من الست وهي التي في مغايرتها اشتباه اي مغايرة في الحقيقة لكن مغايرته خفي فعلى هذا لم عاين ان تثبت اولا التباسه وثانياً مغايرته فاثبات الالتباس (هـ) السالبة المحصلة والموجبة المعدولة بينهما التباس واشتباه في كونهما متغايرين لانهما وجد فيهما حرف واحد من السلب وكل شئين وجد فيهما حرف واحد من السلب فينبغي بينهما التباس في كونهما متغايرين (ج) المط (وقوله) فاذا قيل (آه) دلائل الكبرى (هـ) كل شئين وجد فيهما حرف واحد من السلب بينهما التباس في كونهما متغايرين لان الشئين اللذين وجد فيهما حرف واحد من السلب قولنا زيد ليس بكاتب مثلاً وقولنا هذا لا يعلم انها موجبة معدولة او سالبة محصلة (ج) الشئان اللذان وجد فيهما حرف واحد من السلب لا يعلم انها موجبة معدولة او سالبة محصلة وما لا يعلم انها موجبة معدولة او سالبة محصلة فينبغي التباس في كونهما متغايرين (ج) تلك الكبرى ويجوز ان يبسط

تلك الكبرى الى الشرطية يستدل عليها به على الترتيب المذكور موافقاً لها وهو معلوم وان شئت جعلت المثال دعوى وما قبله دليلاً (هـ) اذا قيل زيد ليس بكاتب يكون فيه التباس لانه اذا قيل زيد ليس بكاتب وجد فيه حرف سلب واحد وانما وجد فيه حرف سلب واحد لا يعلم انها سالبة محصلة او موجبة معدولة (ج) اذا قيل زيد ليس بكاتب لا يعلم انه سالبة محصلة او موجبة معدولة واذا لم يعلم ذلك يكون فيه التباس (ج) تلك الملازمة ويجوز ان يرتب بسيطاً ويثبت بعده مقدمته المنظور فيها كإجاز فيمارتب قبله اعني عكسه (قوله) فلهذا اي ولهذه الدلائل التي قررناها من قوله واما وجه تخصيص الثاني الى هنا خصهما بالذكر اي خص الموجبة المعدولة والسالبة المحصلة بالذكر وبين كونهما متغايرين خلفاً تفرهما ولم يتعرض لمغايرة البواقي لظهورها كما عرفت فعلى هذا يكون قوله فلهذا اشارة الى المذكورات وقوله خصهما بالذكر اشارة الى تلخيصها التي هي مطلوب المحجب لكون الاعتراض عن هذا التخصيص كما اشرنا الى هذا فيما سبق فتذكر (قوله) والفرق بينهما (آه) لما بين الالتباس بينهما علم ان بينهما فرقا لكنه خفي بخناج الى بيانه فبين بهذا القول ان بينهما فرقا معنويًا ولفظيًا وشرع في بيان الفرق المعنوي بقوله واما المعنوي الى آخره يعني ان السالبة البسيطة اعم مطلقاً من الموجبة المعدولة وهي اخص منها وهذا حليته قد بسطها الى الشرطية بقوله لانه متى صدقت الى قوله اما الاول آه وهما شرطيتان اولاهما موجبة كلية مأخوذة من طرف الاخص وهي المذكورة صراحة وثانيتهما سالبة جزئية مأخوذة من طرف الاعم وهي المشار اليها بقوله ولا يعكس اي بالعكس القوي فعلى هذا يكون الشرطيتان تفصيلاً لما قبله من الجملة لادليلها كما وهم لانهما متحدان في المآل غاية ما في الباب اولاهما حليته وهي شرطية وسبب بسطها شرطية قد علم مما سبق وهو موافقة دليله وفيه اشارة ايضا الى ان النسبة بينهما بحسب التحقق لان النسبة ههنا بين القضيتين والنسبة بين القضيتين هي بحسب التحقق كما عرفت ولو كان بحسب المفهوم لما كان كذلك للبيان الكلي بينهما بحسب المفهوم وهو وظوح يكون الدليل المذكور بقوله (اما الاول فلانه آه) دليلاً على الجملة والشرطية على السوية لكنه لا يطابق الجملة فيكون جارياً على الشرطية المذكورة (هـ) كلما تحققت الموجبة المعدولة تحققت السالبة البسيطة لانه كلما تحققت الموجبة المعدولة ثبت الالباب

ومتى ثبت الالباء لم يصدق سلب الباء عنه ومتى صدق سلب الباء عنه تصدق
السالبة البسيطة (ج) الملازمة المطلقة وهكذا موصولة ويجوز ان يرتب هذا على
صورة غير متعارف غير المتعارف الاقيسه الخمسة المشهورة بكون الصغرى
والكبرى شرطية (هـ) الموجبة المعدولة هي ثبوت الالباء لم والسالبة
البسيطة هي سلب الباء عن ج ومتى صدق ثبوت الالباء لم يصدق سلب الباء
عنه (ج) تلك الملازمة وهكذا الواقي (وقوله فانه لو لم يصدق آه) دليل الكبرى
الاولى اى الملازمة المذكورة (هـ) متى ثبت الالباء لم يصدق سلب الباء عنه
لانه متى ثبت الالباء لم يصدق سلب الباء عنه ثبت الباء عنه متى ثبت الباء له
يكون الباء والالباء ثابتين له (ج) متى ثبت الالباء لم يصدق سلب الباء
عنه يكون الباء والالباء ثابتين له وكون الباء والالباء ثابتين لها اجتماع التقيضين
(ج) متى ثبت الالباء لم يصدق سلب الباء عنه لزم اجتماع التقيضين
لكن اجتماعهما مح (ج) نقيض المقدم وهو تلك الملازمة (وقوله واما الثانى)
اشارة الى السالبة الجزئية المأخوذة من طرف الاعم التى اشار اليها فيم قبل
بقوله ولا ينعكس وقد ذكر هذا صريحا بقوله وهو انه لا يلزم من صدقه
آه (وقوله فلان لا يجاب آه) دليلها لكنه ليس دليلها بالذات بل دليل
دليلها ونوطئة له اذ دليلها بالذات هو قوله فيما بعد فيجوز ان يكون آه
(هـ) لا يلزم من صدق السالبة البسيطة صدق الموجبة المعدولة يعنى
قد تصدق السالبة البسيطة ولا تصدق الموجبة المعدولة لانه اذا كان
الموضوع معدوما تصدق السالبة البسيطة واذا كان الموضوع معدوما
لا تصدق الموجبة المعدولة (ج) من ثانى الثالث قد لا يكون اذا صدقت السالبة
البسيطة تصدق الموجبة المعدولة وهي السالبة الجزئية المطلوبة فالقدمتان
نظريتان دليلهما ما قبلهما بقرينة الفاء كما ذكرنا (هـ) اذا كان الموضوع معدوما
تصدق السالبة البسيطة لانه اذا كان الموضوع معدوما لم يصدق الايجاب
عليه ولما لم يصدق الايجاب عليه صح السلب عنه (ج) اذا كان الموضوع
معدوما صح السلب عنه واذا صح السلب عنه تصدق السالبة البسيطة
(ج) صغرى الثالث وكذا اذا كان الموضوع معدوما لا تصدق الموجبة
المعدولة لانه اذا كان الموضوع معدوما كان الحكم على المعدوم
والايجاب لا يصح على المعدوم (ج) من الثانى اذا كان الموضوع معدوما
لا يصح الحكم عليه بالايجاب واذا لم يصح الحكم عليه بالايجاب لا تصدق
الموجبة المعدولة (ج) كبراه ويجوز ان يقرر هذا القياس بسيطا وهو القياس

الاول منهما فقط اعنى القياس الذى رتب من الثانى لان نتيجته مساوية لكبرى
الثالث على ما لا يخفى ويجوز ان يقرر من الاول ايضا بعكس الكبرى وهو
وعلى التقديرين فالكبرى المذكورة الثانى نظرية دليلها (قوله ضرورة ان آه)
(هـ) الايجاب لا يصح على المعدوم لان الايجاب فرع على وجود المثبت له
اعنى ذات الموضوع وما هو فرع على وجوده لا يصح على المعدوم (ج) تلك
الكبرى (قوله كما انه يصدق آه) يستدل به على صغرى الثالث وبالمثال
الثانى على كبراه كما انها معللان بما قبله (هـ) اذا كان الموضوع معدوما تصدق
السالبة البسيطة لانه اذا كان الموضوع معدوما ولم تصدق السالبة
البسيطة لما صدق قولنا شريك البارى ليس ببصير لكنه تصدق (ج)
نقيض المقدم وهو تلك الصغرى ويرتب من الاقرانى ايضا (هـ) اذا كان
الموضوع معدوما كان قولنا شريك البارى ليس ببصير وقولنا هذا سالبة
بسيطة صادقة (ج) تلك الصغرى ايضا وايضا كان فالقائمة المذكورة
منظورة فيها وما بعدها دليلها (هـ) قولنا هذا سالبة بسيطة صادقة لان معناه
سلب البصر عن شريك البارى وشريك البارى معدوم (ج) قولنا هذا
معناه سلب البصر عن المعدوم وما يكون معناه سلب البصر عن المعدوم
فهو سالبة صادقة (ج) تلك المقدمة والكبرى الاخيرة هذا ايضا نظرية
اثباتها (هـ) ساب البصر عن المعدوم صادق لان سلب البصر عنه هو
سلب مفهومه عنه وسلب كل مفهوم عند صادق (ج) تلك الكبرى فقد تم
بيان اجراء المثال الاول على صغرى الثالث واما بيان اجراء المثال الثانى
على كبراه (فهـ) اذا كان الموضوع معدوما لا يصدق الايجاب المعدول
لانه اذا كان معدوما وصدق هو اصدق قولنا شريك البارى غير بصير لكنه
لا يصدق (ج) تلك الكبرى والرافعة منظور فيها اثباتها (هـ) قولنا هذا
لا يصدق لانه لو صدق هو لكان معناه ان عدم البصر ثابت له واذا كان
معناه كذلك يلزم ان يكون موضوعه موجودا في نفسه حتى يمكن ثبوت
شئ له لكنه ممتنع الوجود في الواقع (ج) نقيض المقدم وهو تلك الرافعة
وهو قياس خلفي وهكذا موصوله (قوله لا يقال لو صدق آه) اعتراض
على صدق السلب عند عدم الموضوع وهو صغرى الثالث اعنى قولنا
اذا كان الموضوع معدوما يصدق السلب والسائل اخذ نقيض هذه
الملازمة حال كونه مدعى تاليا وجاعلا مقدها قيداله (هـ) السلب

اعلم ان لفظ عند وحين
وما يما ثلها ما يكون
ما بعدها مقدا ومثلهما
تاليا غالبا وبقي على
حاله حلية اذا اقتضى
المقام هكذا كما فيما نحن
فيه واما اذا اقتضى
بسطه الى الشرطية
فيسقط حينئذ به ولم
طريق قبض الشرطية
الى الحلية ايضا
وبسطها اليها اذا قبض
يكون بواسطة احد
هذه الكلمات وامثاله

لا يصدق عند عدم الموضوع لانه لو صدق السلب عند عدم الموضوع لم يكن بين الموجبة الكلية والسالبة الجزئية تناقض لكن بينهما تناقض (ج) من ثانی الاستثنائي نقض المقدم وهو مط السائل (وقوله لانهما آه) دليل الملازمة المذكورة (هـ) لو صدق السلب عند عدم الموضوع لم يكن بينهما تناقض لانه لو صدق السلب عند عدمه لاجتماعنا على اجتماع الموجبة الكلية والسالبة الجزئية على الصدق يعني لصدقنا واذا اجتمعنا على الصدق لا يكون بينهما تناقض (ج) تلك الملازمة (وقوله فان من الجائز آه) دليل الصغرى هذا (هـ) لو صدق السلب عند عدم الموضوع لاجتماعنا على الصدق لانه لو صدق السلب عند عدم الموضوع لجاز اثبات المحمول لجميع الافراد الموجودة في الايجاب وسلب المحمول عن بعض الافراد المعدومة فقط في السلب واذا جاز اثباته لجميع الافراد الموجودة في الايجاب وسلبه عن بعض الافراد المعدومة فقط في السلب تجتمع الموجبة الكلية والسالبة الجزئية على الصدق وهو ظاهر (ج) تلك الصغرى (وقوله لانا نقول الحكم آه) منع لقوله وسلبه عن بعض الافراد المعدومة فقط وهو واحد شق الصغرى المذكورة انما اعني قوله لو صدق السلب عند عدم الموضوع لجاز سلب المحمول عن بعض الافراد المعدومة فقط (وقوله الحكم في السالبة آه) سنده وقوله كما ان الحكم آه تنويره فيكون تقريره هكذا لان من صدق السالبة عند عدم الموضوع جواز سلب المحمول عن بعض الافراد المعدومة فقط كيف وان الحكم في السالبة ايضا على الافراد الموجودة لا كما زعمت غيبة ما في الباب كان الحكم في الموجبة مقصورا على الافراد الموجودة ولا تصدق اذا كانت افراده متممة واما السالبة فليس الحكم فيها مقصورا على الافراد الموجودة بل تصدق اذا كانت افراده متممة ايضا ولهذا قالوا الموجبة تقتضي وجود الموضوع والسالبة لا تقتضيه ولم يقولوا والسالبة تقتضي عدمها حتى يرد ما ذكرته فثبت ان الحكم في السالبة على الافراد الموجودة ايضا وهذا اذا قرر السؤال معارضة او نقضا واما اذا كان منعا لقوله بخلاف السلب على ما قاله الفاضل المصمم يكون الجواب بابطال سنده او تنويره وعلى التقديرين يكون قوله الا ان صدق السلب آه بيانا لمنشأ الغلط واعية السالبة من الموجبة ودفعاً لتوهم المساواة بينهما بناء على هذا الجواب يعني لافرق بينهما في صدقهما على الافراد الموجودة الا ان السالبة

اعم من الموجبة من جهة اخرى ومغايرة لها بظهور اعنيها عنها فيما يكون الموضوع معدوما كالمثال المذكور فعلى هذا يجوز ان يدعى مغايرتهما وتكون المقدمتان المذكورتان دليلي المغايرة وما بعده دليلي المقدمتين (هـ) الايجاب غير السلب لان الايجاب يتوقف على وجود الافراد والسلب لا يتوقف عليه (ج) من الثاني المطلوب وان شئت جعل المقدمتين صغرى مع الكبرى المطوية ليرتب من الاقضية الخمسة المشهورة وهو معلوم ويجوز ان يكون المقدمتان دعوى بتدبير أسسها لا مقدمة دليل وهو الظاهر وعلى التقديرين فهما نظريتان (وقوله فان معنى الموجبة آه) اشارة الى اثبات الثانية منها اعني ما قبله اخذنا بالقرب (هـ) الموجبة بتوقف صدقها على وجود الافراد لان الموجبة معناها ان جميع افراد ج الموجودة يثبت له ب مثلاً وما يكون معناه كذلك انما يصدق اذا كانت افراد ج موجودة (ج) الموجبة انما تصدق اذا كانت افراد ج موجودة وما يصدق اذا كانت افراد ج موجودة بتوقف صدقها على وجود الافراد (ج) تلك المقدمة (وقوله ومعنى السالبة آه) اشارة الى اثبات الاولى منها (هـ) السالبة لا تتوقف صدقها على وجود الافراد لان السالبة معناها كل واحد من الافراد الموجودة ليس يثبت له الذي هو رفع الايجاب الكلي وهذا المعنى اى وكل واحد من الافراد الموجودة ليس يثبت له ب يصدق تارة بان لا يكون شيء من الافراد موجودة ويصدق اخرى بان يكون ج موجوداً وبسلب عنه الباء (ج) السالبة تصدق تارة بان لا يكون شيء من الافراد موجوداً واخرى بان يكون موجوداً وبسلب عنه الباء وكل ما يصدق تارة كذلك لا يتوقف صدقه على وجود الافراد (ج) تلك المقدمة وهكذا موصولها (قوله وعند ذلك آه) اى عند تحقق الحكم في الايجاب والسلب على الافراد الموجودة وهو اشارة الى المقدم بدلالة لفظ عند كما عرفت وقوله بتحقيق التناقض جزماً متعلقه وتاليه (هـ) اذا كان الحكم فيهما على الافراد الموجودة بتحقيق التناقض جزماً لا اتحاد المحكوم عليه حينئذ لكنه ثبت كون الحكم فيهما عليهما (ج) التناقض متحقق بينهما جزماً فاندفع الاعتراض (قوله واما قوله فان الايجاب آه) دفع لتوهم من ظن ان قول المصنف ان الايجاب لا يصح الاعلى آه اما له دخل في بيان الفرق بينهما واما زائد لا حاجة اليه فلا يخلو عن احدهما اذ لا واسطة بينهما مع ان الامر ليس كما توهم فدفع بهذا القول عدم دخله

في بيان الفرق ويتفقد السؤال الاتي عدم كونه زائدا وذكر الواسطة بينهما وهو كونه جوابا عن ذلك السؤال على ما لا يخفى وهو دليل لقوله الذي بعده لاحاجة اليد (هـ) قوله فان الايجاب آه لاحاجة اليه في بيان الفرق لانه لو كان محتاجا اليه فيدخل في بيانه لكنه لا يدخل في بيانه (ج) المطلوب (وقوله اذ يكفي آه) دليل ما قبله من المقدمة على ذلك التقدير (هـ) قوله فان الايجاب آه لا يدخل في بيانه لان قوله هذا لا يدخل في قوله ان الايجاب يستدعي وجود الموضوع دون السلب وبيان الفرق يكفي فيه ان الايجاب يستدعي آه وبيان الفرق هو قوله ان الايجاب يستدعي آه فقط (ج) من غير تعارف الثاني تلك المقدمة ويقرر من الرابع ايضا (هـ) فان الايجاب آه لا يدخل في بيان الفرق لان قوله ان الايجاب يستدعي وجود الموضوع دون السلب لا يدخل فيه لقولنا فان الايجاب آه وبيان الفرق يكفي فيه قولنا ان الايجاب يستدعي آه (ج) من ثلثه تلك المقدمة ويمكن من الاول ايضا بفرض الصغرى وتلك المقدمة المدالة بها معدولة بعد عكس الكبرى بهذا الترتيب هكذا رتبنا هذه العبارة لكن الاولى ان يجعل قوله فان الايجاب لا يصح آه دعوى ابتداء لا دليلا ويستدل عليها بما بعده من قوله اذ يكفي على الترتيب المذكور ويكون قوله فلا حاجة اليه من تمام قوله اذ يكفي ولازمه وحينئذ يكون المراد منه فلا حاجة الى ذلك القول اصلا ويناسبه قوله فكأنه جواب آه على ما لا يخفى وسبب ايراد هذا القول هو ترميم لعبارة المصنف وتخليصها عن كونه زائدا لاحاجة اليه لانه اذا جعل جوابا لمقدر يكون محتاجا اليه وهو ظاهر (قوله ويقال آه) شروع لتقرير ذلك السؤال المقدر (هـ) اما يلزم من كلامكم ان لا تصدق الموجبة الحقيقية اصلا واما يلزم ان لا يكون فرق بين الموجبة والسالبة في استدعاء وجود الموضوع لانه اما تعنون بقولكم ان الايجاب يستدعي وجود الموضوع ان الايجاب يستدعي وجوده في الخارج واما تعنون به ان الايجاب يستدعي وجوده مطلقا سواء كان في الخارج ام لا وان عنيتم به ان الايجاب يستدعي وجوده في الخارج لا تصدق الموجبة الحقيقية اصلا وان عنيتم به ان الايجاب يستدعي مطلقا الوجود فالسالبة ايضا تستدعي مطلقا الوجود (ج) من مركب غير متعارف اول الاستثنائي اما يلزم ان لا تصدق الموجبة الحقيقية اصلا واما يلزم ان السالبة ايضا تستدعي وجود الموضوع مطلقا

وان كانت السالبة ايضا تستدعي مطلقا الوجود لا يبق فرق بين الموجبة والسالبة في ذلك اي في اقتضاء وجود الموضوع (ج) اما يلزم ان لا تصدق الموجبة الحقيقية الحقيقية اصلا واما يلزم ان لا يكون بينهما فرق فيه وهو المطلوب يعني احد البطلانين لازم لامحالة مما ذكرتم فالأمر زمتان المذكورتان نظرتان (وقوله لا الحكم فيها آه) دليل الاولى منهما (هـ) ان عنيتم به ان الايجاب يستدعي وجود الموضوع في الخارج لا تصدق الموجبة الحقيقية اصلا لانه ان عنيتم به ان الايجاب يستدعي وجوده في الخارج كان الحكم مقصورا على الافراد الموجودة في الخارج والموجبة الحقيقية ليس الحكم فيها مقصورا على الافراد الموجودة في الخارج (ج) من اثني تلك الملازمة ويقرر من الاول ايضا بعكس الكبرى وهو معلوم (وقوله لان الحكم عليه آه) دليل لاخر يههما (هـ) ان عنيتم به ان الايجاب يستدعي مطلقا الوجود فالسالبة ايضا تستدعي مطلقا الوجود لانه ان عنيتم به ان الايجاب يستدعي مطلقا الوجود يكون المراد بالوجود كون المحكوم عليه لا بد ان يكون متصورا واذا كان المراد به ذلك فالسالبة ايضا تستدعي مطلقا الوجود (ج) تلك الملازمة (قوله وان كان آه) بان الوصلية رد للمعارضة المقدرة وتقريرها وتقرير ورودها معلوم مما سبق من نظائره (قوله فاجاب آه) يعني لما ورد هذا السؤال على قوله ان الايجاب يستدعي وجوده اجاب بقوله فان الايجاب لا يصح آه بتحرير ذلك القول وتفصيله باننا لا نعني بذلك وجوده محققا في الخارج ولا مطلقا الوجود بل نعني وجوده في الخارج في الخارجية ومقدر الوجود في الحقيقة لار الكلام فيهما لا في مطلق القضية كما سبق الاشارة اليه في جواب السؤال الوارد في بحث الحقيقة والخارجية وحينئذ يكون هذا الجواب للسؤال المقدر باختيار الشق الاول اعني وجوده في الخارج لكن بتعميم الوجود الى ما يكون محققا او مقدرا فلما اندفع السؤال بهذا ثبت مغايرة الموجبة للسالبة في استدعاء وجود الموضوع دون السالبة فعلى هذا يكون قوله فالمراد آه بيانا لمقايير تهما ايضا لكنه بالترديد والتفصيل (هـ) الموجبة غير السالبة لان الموجبة اما يكون موجبة خارجية واما يكون موجبة حقيقية وان كانت موجبة خارجية يجب ان يكون موضوعها محقق الوجود في الخارج وان كانت حقيقية يجب ان يكون موضوعها مقدر الوجود في الخارج (ج) الموجبة اما يجب ان يكون

موضوعها محقق الوجود في الخارج واما يجب ان يكون موضوعها
مقدر الوجود فيه والسالبة لا تقتضي وجود الموضوع على ذلك التفصيل
اي السالبة لا يجب فيه ان يكون موضوعها محقق الوجود في الخارج
وان يكون مقدر الوجود فيه بل اعم من ان يكون موضوعها محققا او مقدر
او معدوما (ج) من الثاني الموجبة غير السالبة وهو المطلوب والقرينة
على كون هذه العبارات دليلا لمغايرتهما هي قوله لا في فظهر الفرق
لانه نتيجتها وهكذا مفصولة هذا على تقدير كونه من كيان الاول والثاني
ويجوز ان يرتب بسببها ويثبت بعده مقدمته المنظور فيها (هـ) الموجبة
غيره لان الموجبة تستدعي كون افراد موضوعها محقق الوجود او مقدره
والسالبة لا تستدعي كونها مثل ذلك بل هو اعم منهما كما عرفت (ج)
من الثاني ذلك المطلوب ويرتب ايضا الاقضية الخمسة المشهورة
وايا ما كان تبقى المقدمة الاولى نظرية دليلها ما بعده اعني التردد (هـ)
الموجبة تستدعي كونها محققا او مقدرافيه لانها اما تكون خارجية او حقيقية
وان كانت خارجية يجب كونها محققافيه وان كانت حقيقية يجب كونها
مقدرا فيه (ج) تلك المقدمة والفرض في الكل هو مغايرتها واذ قال فظهر
الفرق اي ظهر مغايرتهما بهذا الجواب واندفع الاشكال المقدر وهو حاصل
الجواب المذكور بدلالة الفاء يعني قد ثبت الامر كذلك بلما ثبت ظهر الفرق
بينهما واندفع الاشكال (ج) عين التالي المذكور الذي هو المطلوب وهو
من غير متعارف اول الاستثنائي اذا لاستثنائية فيه مقدمة على الشرطية
وقدمر تحقيقه لا يقال اذا كان هذا القول حاصل الجواب يلزم ان يكون هذا
الجواب اختيار الشق الثاني من السؤال لان انتفاء الفرق بين الموجبة والسالبة
قد يلزم من الشق الثاني ولذا فرغ عليه بقوله فلا فرق بين الموجبة والسالبة
في ذلك فيكون قوله فظهر الفرق خلافا بالضرورة مع انك قلت ان هذا
الجواب جواب باختيار الشق الاول فكيف التوافق بينهما لانا نقول كون هذا
القول حاصل الجواب لا ينافي اختيار الشق الاول فيه لان بيان الفرق له دخل
فيه في الجملة لا ايضا وحده وليس بجواب بل الجواب مبني على تحرير المراد من قولهم
الايجاب يستدعي وجود الموضوع بتعميم الموضوع كما عرفت لكن لما كان
مدار الفرق بينهما ايضا هو هذا القول بينوا الفرق بينهما ايضا على
هذا التحرير منه بان بينهما فرقا على هذا التحرير من هذا القول ثلاثتهم

ان قولهم هذا قبل التحرير قد كان مدار الفرق وبعده يكون ايضا ام لا فيشعر
هو انه مدار له قبله وبعده على ما لا يخفى (قوله وذلك كله) اي كون الموجبة
والسالبة متغايرين يظهر فيما اذا لم يكن الموضوع موجودا واما اذا كان
موجودا فهما متساويان مثلا زمان اي كل ما صدقت السالبة البسيطة
صدقت الموجبة المعدولة حين كون موضوعهما موجودا وبالعكس اي
متى صدقت المعدولة حينئذ صدقت السالبة البسيطة ودليلها هو ما بين
الملازمين اعني قوله لان ج آه وهو يصلح ان يكون دليلا لهما لكن
نذكر ترتيب احدهما فقس ترتيب الآخر عليه (هـ) كلما صدقت السالبة
البسيطة على تقدير كون موضوعها موجودا سواء كان محققا او مقدر
صدقت الموجبة المعدولة لانه متى صدقت السالبة البسيطة على ذلك
التقدير سلب الباء عن ج الوجود ومتى سلب الباء عن ج الوجود ثبت
اللاباء لج (ج) متى صدقت السالبة البسيطة على ذلك انتقد رتب الالباء
لج ومتى ثبت الالباء لج صدقت الموجبة المعدولة (ج) الملازمة المطلوبة
وهكذا مفصولة واما اثبات الملازمة الاخرى اعني المشار اليها بقوله وبالعكس
فعلوم بالقياس الى ما رتبناه لان الاوسط كما كان قوله سلب عنه الباء فيمارتبه
في القياس الاول وقوله ثبت له الالباء في ثانياه يكون عكس ذلك في اثبات الملازمة
الاخرى (قوله واما اللفظي آد) شروع لبيان الفرق اللفظي بينهما بعد
بيان الفرق المعنوي (هـ) الفرق اللفظي بين السالبة البسيطة والموجبة
المحصلة اما يكون بتقديم الرابطة على حرف السلب وتاخرها واما يكون
بالنية واما يكون بالاصطلاح لان الفرق اللفظي بينهما اما يكون فرقا
في القضية الثلاثية اما يكون فرقا في القضية الثنائية والفرق بينهما في القضية
الثلاثية هو بتقديم الرابطة على حرف السلب وتاخرها والفرق بينهما في
القضية الثنائية بالنية او بالاصطلاح (ج) المطررد والكبريات الثلاث منظور
فيها دليلها ما بعد هـ لكن دليل كل واحدة منها لا يلائمها بعينها بل يلائم
ما يساويها فتأخذ مساويها وتجري عليه الدلائل المذكورة بلاتعب فلما ثبت
مساويها ثبت الكبريات بالضرورة (هـ) القضية الثلاثية اما موجبة واما سالبة
لانها اما تقدم الرابطة فيها على حرف السلب او تاخر عنها وان تقدمت
الرابطة فيها على حرف السلب تكون القضية موجبة وان تأخرت عنها
كانت سالبة (ج) من مركب غير متعارف اول الاستثنائي اما تكون القضية

الثانية موجبة اوسالبة وهذه النتيجة مساوية للكبرى الاولى اعني قوله والفرق بينهما في القضية الثانية بتقديم الرابطة على حرف السلب وتأخرها لان الكبرى عبرت بلفظ الفرق وهي قد عبرت بلفظ اما ولفظ اما يشير المغايرة التي يدل عايتها لفظ الفرق فلا فرق بين ان يدعى بلفظ الفرق او بلفظ اما والمغايرة او المخالفة او امثالها ويمكن ان يرتب هذا من مركب الاقتراعي ايضا بتغيير ما وقد مر امثاله فلا تغفل (وقوله لان من شان الرابطة آه) دليل للملازمة الاولى لهذا القياس (هـ) ان تقدمت الرابطة فيها على حرف السلب تكون القضية موجبة لانه ان تقدمت الرابطة عليه تربط هي ما بعدها وهو سلب المحمول لما قبلها وهو افراد الموضوع ولما ربطت ما بعدها لما قبلها يكون هالك ربط السلب وربط السلب ايجاب ولما كان هناك ايجاب تكون القضية موجبة (ج) تلك الملازمة وهو مركب من اقيسة ثلثة لكن الترتيب بالوصول في مثله يكون اوضح فرتبه (وقوله لان من شان حرف السلب آه) دليل للملازمة الثانية منهما (هـ) ان تأخرت الرابطة عن حرف السلب كانت القضية ثنائية لانه ان تأخرت هي عنه يرفع حرف السلب ما بعده وهو نسبة المحمول عما قبله وهو افراد الموضوع ولما رفع حرف السلب ما بعدها عما قبلها يكون هناك سلب الربط (ج) ان تأخرت هي عنه يكون هناك سلب الربط واذا كان هناك سلب الربط تكون القضية سالبة (ج) تلك الملازمة وهكذا مفصولة الى ههنا من ثمة اثبات الكبرى الاولى التي اخذ مساويها (وقوله وار كانت ثنائية آه) شروع لاثبات الكبرى الثانية والثالثة منها (وقوله احدهما آه) اشارة الى اثبات الثانية (هـ) القضية الثانية اما موجبة اوسالبة لانها اما ان ينوي فيها ربط السلب اوسلب الربط وان يربط السلب تكون موجبة وان نوي سلب الربط تكون سالبة (ج) ما هو المساوي لكبرى الثانية ايضا اعني الفرق بينهما في الثانية بالنية كما عرفت وهذا القياس يحتمل ترتيبه من مركب الاستثنائي والاقتراعي كما مر (وقوله وثانيهما آه) اشارة الى اثبات الثالثة منها باخذ مساويها ايضا (هـ) القضية الثانية اما موجبة اوسالبة لانها اما يوجد فيها ما يختص بالايجاب في الاصطلاح واما يوجد فيها ما يختص بالسلب فيه وما يختص بالايجاب فيه لفظه غير ولا وما يختص بالسلب فيه لفظ ليس (ج) من الغير المتعارف القضية الثانية اما يوجد

فيها لفظ لا وغير واما يوجد فيها لفظ ليس واما يوجد فيها لفظ لا وغير فهو موجبة معدولة وما يوجد فيه لفظ ليس فهو سالبة بسيطة (ج) المساوي لتلك الكبرى الاخرى وهو مركب من اقتراعيين واثبات بعض مقدمات الاقيسة المذكورة بالا مثله المذكورة وبالعكس معلوم هكذا اقرر هذا المقام واثبت ما يساوي الكبرى لكن الظاهر ان الدلائل المذكورة ليست دلائل الكبرى ولا مساويها بل هي تفصيلات للكبريات مع مساويها وبيان لها لان ما كان تلك الكبريات وهذه الدلائل المذكورة واحد وهو ظاهر واو كان دليلا لكان مصادرة على المط واثما فصلناها على صورة الدلائل ليكون توطئة لاثبات الملازمة المذكورة عقيب الدلائل بما بعدها واثلا يكون اقيسة العبارة متفرقة والافهم هذه المذكورات الكائنة على صورة الدلائل عليها والكبريات منجدة في المال وهذه الكبريات ليست مساوية لثمة الدلائل بل مساوية لها ولثمة اثباتها التي جعلت مساوية للكبريات فيما قبله فعلى هذا لا فرق بينها الا في الاجال والتفصيل على ما لا يخفى فتدبر ولا تغفل (ولما فرغ من بيان العدول والتحصيل شرع في بيان الوجهات التي خلت اكثر الكتب عن ذكرها فلا بد ان يبين اولا كون الجهة ماهي وما يتوقف هي عليه حتى تكون القضية المشتملة لها موجبة ولزم ان يبين ايضا ان مورده هل هو الطرفان او النسبة (فقال نسبة المحمول الى الموضوع آه) واثبته بما بعده (هـ) نسبة المحمول الى الموضوع لا بد لها من كيفية في نفس الامر لان النسبة اليه نسبة تقاس الى نفس الامر حين اريد معرفة كيفيتها والنسبة التي قبست الى نفس الامر ح يلزم ان تكون مكيفة بكيفية الضرورة او اللا ضرورة او الدوام او اللادوام وما يلزم ان يكون مكيفة بكيفية لا بدله من كيفية في نفس الامر (ج) المط وهكذا موصوله ويجوز ان يكون القياس الثاني منه غير متعارف بتقرير كبراه هكذا وكيفية الضرورة آه هي كيفية في نفس الامر والباقي على حاله وكذا يرتب المركب المذكور بسيط او يثبت بعده مقدمته النظرية كما مر (وقوله فاذا قلنا آه) تمثيل لهذا اللزوم الكلي (هـ) اذا قلنا كل انسان حيوان بالضرورة كانت النسبة فيه مكيفة بكيفية الضرورة لانا اذا قلنا ذلك كانت النسبة فيه مكيفة بكيفية نسبة الحيوان الى الانسان وكيفية نسبة الحيوان الى الانسان هي الضرورة (ج) تلك الملازمة وكذا اذا قلنا كل انسان كاتب بالضرورة كانت النسبة فيه مكيفة بكيفية اللا ضرورة لانا اذا قلنا ذلك كانت النسبة مكيفة بكيفية

نسبة الكتابة الى الانسان وكيفية نسبتها اليه هي اللازمة (ج)
تلك اللازمة وهكذا اثبات الكيفية في جميع القضايا بهذا الترتيب فصار
هذا لزوم الكلي معيارا لاثباتها في جميعها كما كان سائر القواعد معيارا
لاثبات جزئياتها على ما لا يخفى (قوله ونالك آه) يعني ان تلك الكيفية الثابتة
في نفس الامر للقضايا تسمى مادة القضية والجهة دالة على تلك المادة
مشتركة بين جهة الملفوظة والمقولة اذا الجهة اما ان تكون لفظا دالا على
تلك المادة كما في القضية الملفوظة وحيث يكون جهتها واما حكم العقل
بان النسبة مكيفة بكيفية كذا كما في المعقول وحيث يكون جهتها وجهة
الملفوظة والمقولة لاتفك احدهما عن الاخرى اذا العقل لا يتكلم بلفظ الا
وقد لاحظ اولاً في ذهنه كما عرفت تفصيله واما المادة التي هي دالة عليها
فهى اعم منها لانه كلما تحققت الجهة تحققت المادة كما في القضية الموجهة
التي ذكرت جهتها معها بدون العكس اذ قد تحقق المادة ولا تحقق
الجهة كما في القضية المطلقة الخالية عن الجهة لانه لم يوجد فيها الجهة
مع ان المادة كاشفة فيها والحاصل ان جميع القضايا سواء كانت موجهة او مطلقة
لا تخلو عن المادة وقد تخلو عن الجهة وهذا القول بيان الاصطلاح ولا دال
على التسمية (قوله ومتى خالفت آه) يعني كما ان الاعتبار في صدق القضية
المطلقة وكذبها بمطابقة النسبة للواقع وعدم مطابقتها له كذلك
الاعتبار في صدق القضايا الموجهة وكذبها بمطابقة الجهة للمادة ومخالفتها
لها فان كانت موافقة لها كانت صادقة وان كانت مخالفة لها كانت كاذبة
واذا صدقت صدقت الملفوظة والمقولة معا واذا كذبت كذبتا معا وقد تكون
القضية صادقة حال كونها مطلقة وتكون كاذبة اذا ضم اليها الجهة
كالثال الا ان فعلى هذا تكون هذه اللازمة كلية مطردة لكونها بعد الاثبات
بما بعدها من دليلها (هـ) متى خالفت الجهة مادة القضية كانت القضية
كاذبة لانه متى خالفت الجهة مادة القضية دل اللفظ اى جهة الملفوظة
على ان كيفية النسبة في نفس الامر هي كيفية كذا او حكم العقل في المعقولة
بان كيفية النسبة هي كيفية كذا والحال انه لم يكن تلك الكيفية هي الكيفية
الثابتة في نفس الامر بل غيرها ولما دل اللفظ على ذلك او حكم العقل به
حال كون تلك الكيفية غير الكيفية الثابتة في نفس الامر لا يكون الحكم
مطابقا للواقع واذا لم يكن الحكم مطابقا للواقع كانت القضية كاذبة (ج)

الملازمة المطلوبة ولما صدقت هذه الملازمة صدق عكس نقيضها ايضا
وهو متى صدقت القضية لم يكن الجهة مخالفة للمادة وهكذا مو صوله
(قوله مثالا اذا قلنا آه) ايضاح لهذه الملازمة بالثال بعد اثباتها بالدليل
الكلي (هـ) اذا قلنا كل انسان حيوان لا بالضرورة كذبت القضية لانا اذا قلنا
دل اللا ضرورة على ان كيفية نسبة الحيوان الى الانسان في نفس الامر
هي اللا ضرورة والحال انه ليس كذلك فيه واذا دل اللا ضرورة على ذلك
مع هذا الحال كذبت القضية (ج) المطلوب فقد كانت هذه القضية كاذبة
مع انها صادقة حال كونها مطلقة على ما لا يخفى (قوله وتلخيص الكلام آه)
اي تلخيصه في مقام تمييز الصادقة من الموجهات عن كاذبتها هو هذه
المذكورات الى القول الا ان المصنف (هـ) نسبة المحمول الى الموضوع لا بد
ان تكون مكيفة بكيفية في نفس الامر ويعتبر لها كيفية في العقل هي اما عين
تلك الكيفية الثابتة في نفس الامر او غيرها ويورد عبارة تدل على الكيفية
المعتبرة عند العقل لان نسبة المحمول الى الموضوع لها وجود في نفس الامر
ووجود في اللفظ ووجود عند العقل ومتى كانت النسبة ثابتة في نفس الامر
لا بد ان تكون مكيفة بكيفية فيه واذا حصلت عند العقل اعتبر لها كيفية
في العقل هي اما عين تلك الكيفية او غيرها واذا وجدت في اللفظ اوردت
عبارة تدل على الكيفية المعتبرة عند العقل (ج) المطلوب ٣ والظاهر من عبارته
ان يكون هذا من مركب غير متعارف الاستثنائي كما يشعره الملازمات التلث
المذكورة لان تانيها عين المطلوب ومقدمها عين القضايا السابقة في الذكر على
الملازمات اعني الاستثنائيات واو كان من الاقتراني لما كان كذلك وهو وظ لكننا
قررناه على هيئة الاقتراني اشارة الى امكان ترتيبه منه لان كونه من الاستثنائي معلوم
لا حاجة الى البيان على ما لا يخفى (وقوله كالموضوع والمحمول آه) دليل المقدمة
التي قبله اعني الاستثنائية على تقدير والآخرى على تقدير اخر (ـ) نسبة
المحمول الى الموضوع يجب ان يكون لها وجود في نفس الامر وفي العقل وفي اللفظ
لان نسبة المحمول اليه كالموضوع والمحمول وغيرهما من الاشياء والموضوع
والمحمول وغيرهما من الاشياء لها وجود في نفس الامر ووجود عند العقل
ووجود في اللفظ (ج) تلك المقدمة (وقوله اذا لافاظ آه) دليل للدعوى المفهومة
من متعلق التال الملازمة الثالثة (ـ) العبارة التي اوردت اوجود النسبة
في اللفظ تدل على الكيفية المعتبرة عند العقل لان العبارة التي اوردت لوجودها

ولا يتوهم من الملازمتين
الاخيرتين من التلث
كون الكيفية لازمة
لنسبة الحاصلة عند
العقل وكونها لازمة
لنسبة الموجدودة
في اللفظ كما كانت
الكيفية لازمة للنسبة
الثابتة في نفس الامر
لان المراد بالملازمة
الثانية هو اعتبار تلك
الكيفية لها في العقل
عند حصولها في اللفظ
وبالملازمة الثالثة هو
ايراد عبارة تدل على
الكيفية المعتبرة عند
العقل حين وجدت
النسبة في اللفظ فيكون
اعتبار الكيفية للنسبة
الحاصلة عند العقل
وفي اللفظ انما هو وقت
حصولها عند العقل
ووقت ايراد اللفظ
الدال على الكيفية
المعتبرة عند العقل
وحيث تكون المادة
اعم من الجهة فتذكر

في اللفظ موضوعه بازاء الصور العقلية والصور العقلية ههنا هي الكيفية
المعتبرة عند العقل (ج) من الغير المتعارف العبارة التي اوردت لوجودها
في اللفظ موضوعه بازاء الكيفية المعتبرة عند العقل وهما هي موضوعه بازائها
يدل عليها (ج) المطلوب ولما ثبت كون النسبة لها وجودات ثباتى وجود
في نفس الامر وعند العقل وفي اللفظ كالموضوع والمحمول وغيرهما اراد
ان يبين ان كيفية النسبة ايضا لها وجودات ثلث (فقال فكما ان الموضوع آه)
بمعنى كيفية النسبة تسمى مادة القضية وجهة القضية المعقولة وجهة
القضية الملفوظة لان كيفية النسبة كالموضوع والمحمول والنسبة وهي لها
وجود في نفس الامر ووجود عند العقل ووجود في اللفظ (ج) كيفية
النسبة لها وجود في نفس الامر ووجود عند العقل ووجود في اللفظ والكيفية
الثابتة الموجودة في نفس الامر تسمى مادة القضية والثابتة في العقل هي
جهة المعقولة والعبارة الدالة عليها اي الموجودة في اللفظ هي جهة
الملفوظة (ج) المطر وهو مركب من قياسين اولهما تمثيل وثانيهما محتمل
ان يكون من الاقتراي وان يكون من الاستثنائي وقدم مثله آه فتذكر
وبجوز ان يرتب القياس الثاني على الانفراد وبجوز ان يكون القياس الاول
دليلا للقدرة النظرية للقياس الثاني كما عرفت فيما قبل فتذكر وقس
والحاصل ان ترتيبه مثل ما قبله في كونه قياسا تمثيلا او مركبا لافرق في التفرير
والصورة وهو ظاهر (قوله ولما كانت آه) بسط الكلام الى ههنا ليكون
توطئة لبيان صادقة الوجهة وكاذبتها الذي سيأتى ذكره قريبا فاعلم منه
ان الجهة لا يلزم ان تطابق المادة لما ذكرنا من الفرق بينهما ولهذا اورد
هذه الملازمة التي مقدمها قد علم وبسيه يعلم تأليها ايضا وهو عدم وجوب
مطابقة الجهة للمادة واثباته على حاله معلوم لانه من اول الاستثنائي (ه)
لما كانت الصور العقلية والالفاظ الدالة عليها لا يجب ان يكون مطابقة
لها لم تجب مطابقة الجهة للمادة لكن المقدم ثابت والتالى مثله وبجوز ان يرتب
من الاقيسة الخمسة المشهورة ينتج المطلوب المذكور وهو الملايم للطبع
(ه) الجهة لم تجب مطابقتها للمادة لان الجهة هي الصور العقلية والالفاظ
الدالة عليها والمادة هي الامور الثابتة في نفس الامر والصور العقلية
والالفاظ الدالة عليها لا يجب ان تكون مطابقة للامور الثابتة في نفس الامر
(ج) المطلوب المذكور وهو المسمى بحقيقته صفر الى وكذا الجهة هي الصور

العقلية والالفاظ الدالة عليها والصور العقلية والالفاظ الدالة عليها
تجب مطابقتها للامور الثابتة في نفس الامر (ج) الجهة لا تجب مطابقتها
للأمور الثابتة في نفس الامر والامور الثابتة في نفس الامر هي المادة (ج)
المطلوب وهو مركب موصول وهكذا الثلاثة الباقية وبجوز ان يرتب بهذا
بالفعلية من غير المتعارف الغير المتعارف (ه) لم تجب مطابقة الجهة للمادة
لان الجهة هي الصور العقلية والالفاظ الدالة عليها والمادة هي الامور
الثابتة في نفس الامر ولا تجب مطابقة الصور العقلية والالفاظ الدالة
عليها للامور الثابتة في نفس الامر (ج) المطلوب وهو المسمى بحقيقته
صفر الى وصورته يشبه صورة الثاني لكنه من غير متعارف غير متعارف
الاول من الفعلية كما يظهر بادنى تأمل فتأمل وهكذا الاربع الباقية بهذا
الترتيب فقس (قوله كما اذا وجدنا شجرا آه) تصوير لما قبله وتشبيه المعقول
بالمحسوس للتفهيم كان ما قبله تشبيه المعقول بالمعقول وههنا لا يرتب
القياس كما ينبغي لانه تصوير وحكاية ليس فيه دعوى ولا دليل لكن اثره
ظاهرا (ه) اذا وجدنا شجرا واحسنا به من بعيد قد يحصل منه في عقولنا
صورة الانسان وقد يحصل منه فيها صورة الفرس واذا حصل منه
في عقولنا صورة الانسان فنعبر عنه بالانسان موافقا لما حصل في اذهاننا واذا
حصل فيها صورة الفرس فنعبر عنه بالفرس (ج) اذا وجدنا شجرا واحسنا به
من بعيد قد نعبر عنه بالانسان وقد نعبر عنه بالفرس ولما عبرنا في بعض الاحيان
بالانسان وفي بعضها بالفرس فللشج وجود في نفس الامر ووجود في العقل
اما مطابق او غير مطابق ووجود في العبارة اما صادقة او كاذبة (ج) اذا وجدنا
شجرا واحسنا به من بعيد يكون للشج وجودات ثلث وهي المطلوب
المشبه الى هنا ترتيب طرف المشبه به المحسوس (وقوله فكذلك كيفية آه)
نتيجة القياس المقصود من التصوير والتشبيه مثل ما كان في تشبيه المعقول
بالمعقول (ه) كيفية نسبة الحيوان الى الانسان لها ثبوت في نفس الامر
وفي العقل وفي اللفظ لانها كالشج المحسوس من بعيد والشج المحسوس من
بعيد له وجود كذلك (ج) المطلوب (قوله وان طابقها آه) بيان لمعرفة
تمييز صادقة الوجهة عن كاذبتها وهو المقصود من التفصيل فيما قبله
(قوله القضية آه) لما علم ان القضية الموجهة هي القضية التي ذكرت
الجهة معاصرها اراد ان يبين اقسامها ايضا بهذا القول (ه) القضية

الموجهة اما بسيطة او مركبة لانها ما تشتمل على حكمين مختلفين معا بالاجاب والسلب واما لم تشتمل عليهما معا بل على احدهما فقط وان اشتملت عليهما معا فركبة وان لم تشتمل عليهما فبسيطة (ج) المطلوب وهو كما مر يحتل ان يكون من مركب الاستثنائي والاقتراضي لكن الاول اولى في امثاله ويجوز ان يدعى المغايرة بينهما ويرتب الاقيسة المشهورة وهكذا الكلام في اثبات معرفتهما على جزئيا نهما بتعريفهما وبالعكس والكل ظاهر مما سبق من نظائره فتذكر وقس (قوله) فالفرضية البسيطة (آه) تفصيل للتعريفين المستفادين من ضمن التقسيم اذ ما آل هذا القول الى قوله وانما قال آه هو ما آل ذلك التعريفين لكنه تفصيل وايضا ح لهما بالامثلة فيكون هذا شاملا لجميع افراد البسيطة ولا يخلو احد منها عن احد هذا الترديد وكذا التعريف الاتي للركبة شامل لجميع افرادها (هـ) القضية البسيطة اما معناها ايجاب فقط واما سلب فقط لانها اما كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة واما كقولنا لا شيء من الانسان بحجر بالضرورة وقولنا كل انسان حيوان بالضرورة معناه ايجاب فقط وقولنا لا شيء من الانسان بحجر بالضرورة معناه سلب فقط (ج) المطاوب وما بعد المثالين دليل الكبيرين (هـ) قولنا كل انسان حيوان بالضرورة معناه ايجاب فقط لان قولنا هذا معناه ايجاب الحيوانية للانسان واجبا بهاله هو ايجاب فقط (ج) تلك الكبرى وكذا قولنا لا شيء آه معناه سلب فقط لان قولنا هذا معناه سلب التجرية عن الانسان وسلبها عنه هو سلب فقط (ج) تلك الكبرى ويجوز ان يكون المثالان دعوى وما قبله دليلا لهما بالترديد ايضا وان يدعى على الانفراد ويستدل عليه بما قبله وكلها معلوم قدم امثاله (قوله) والقضية المركبة (آه) من تمة التفصيل المذكور (هـ) القضية المركبة هي التي حقيقتها ان تكون ملشمة اي مركبة من الايجاب والسلب لانها قولنا مثلا كل انسان ضاحك لادائما وقولنا هذا مثلا مركبة منهما (ج) المطلوب وما بعد المثال دليل الكبرى (هـ) قولنا كل انسان ضاحك لادائما مركبة منهما لان قولنا هذا معناه ايجاب الضحك للانسان وسلبه عنه بالفعل وما يكون معناه كذلك فهو مركب منهما (ج) تلك الكبرى وكذا يرتب بالعكس (هـ) قولنا هذا مركب لان قولنا هذا مركب من الايجاب والسلب وما هو مركب منهما فهو مركب (ج) المطلوب (قوله) وانما قال آه يعني

المصنف قال حقيقتها في بيان تعريف المركبة ولم يقل لفظها لانه لو قال لفظها لزم ان يكون كل المركبة مركبة في اللفظ من الايجاب والسلب لكن بعض المركبة ليست مركبة منهما فيه (ج) من ثاني الاستثنائي نقيض المقدم وهو المطلوب والمثال دليل الرافعة التي هي السلب الجزئي (هـ) بعض القضية المركبة لا تتركب في اللفظ من الايجاب والسلب لان بعض القضية المركبة قولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص وقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص لم يتركب في اللفظ منهما (ج) من رابع الاول تلك الرفة ومن الثالث ايضا (هـ) قولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص موجهة مركبة وقولنا هذا لا يتركب في اللفظ من الايجاب والسلب (ج) من ثانيته تلك الرافعة لان صفراء موجبة كلية شخصية وكبراء سالبة كلية شخصية ايضا وحيث يكون من ثاني الثالث كما كان الترتيب الاول من رابع الاول فعارضه السائل غافلا عن هذا التحقير وقال قولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص ليس بمركب لان قولنا هذا ليس في لفظه تركيب والمركبة يلزم ان يكون في لفظها تركيب (ج) من ثاني الثاني مطلوبه ويمكن ان يرتب من الاول ايضا باعتبار المدعى والصغرى معدولة فردة بان الوصلية بتسليم الصغرى ومنع الكبرى باجراء السند المحذوف عليه بطريق الحل لكننا نأخذ من حاصل المنع دعوى ويجري عليها السند على صورة الدليل كما مر امثاله مرارا (هـ) قولنا هذا مركب لان قولنا هذا انما لا يكون مركبا لو لم يكن معناه مركبا كلفظه لكن معناه مركب (ج) على صورة غير مشهورة من ثاني الاستثنائي المط ومداخل الادليل الرافعة المقدرة (هـ) قولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص معناه مركب لان قولنا هذا معناه ان ايجاب الكتابة للانسان ليس بضروري وسلبها عنه ليس بضروري وان ايجاب الكتابة للانسان ليس بضروري ممكن عام سالب وان سلب الكتابة عنه ليس بضروري ممكن عام موجب (ج) قولنا هذا معناه ممكن عام سالب وممكن عام موجب وهما مركب (ج) تلك الرافعة وهكذا مقصوده وبسيطة باثبات المقدمة النظرية بعده وقوله وان لم يوجد تأكيد للوصلية التي قبله اي تأكيد للرد المذكور آنفا (قوله بخلاف آه) جواب دخل مقدر ناش من عدم الفرق بين ما قيد باحد هما وبين ما قبله يعني اذا قيدنا القضية بالادوام او بالضرورة يخالف ما قبله اي يخالف المركبة التي ليس في لفظها تركيب بل في معناها

فقط كالمثال المذكور لانا اذا قيدناها بالادوام والاضرورة يكون التركيب في القضية بحسب اللفظ ايضا واذا كان التركيب فيها بحسب اللفظ ايضا يخالف ما قبله (ج) الملازمة المطلوبة وان شئت فقلت الشرطية حلية (هـ) القضية المقيدة بها مخالفة لما قبله لانها في لفظها تركيب ايضا وما قبله لا تركيب في لفظه وما يكون في لفظه تركيب ايضا يخالف ما لا تركيب في لفظه (ج) المطلوب وحيث يرتب الخمسة الباقية ايضا اربعة من الاول وواحد من الثاني فلم ان المركة نوعان نوع في لفظها ومعناها تركيب ونوع في معناه تركيب فقط ثبت ان الاعتبار في التركيب الى معناها لا الى لفظها (قوله ثم ان القضايا آه) اي القضايا البسيطة والمركة كثيرة غير محصورة في عدد معلوم لكن التي بحث عنها وعن احكامها هي ثلث عشر قضية كما استدرك ذلك بقوله الان آه (هـ) القضايا التي حرت عاداتهم بالبحث عنها وعن احكامها هي ثلث عشر قضية وثلث عشر قضية محصورة في عدد (ج) القضايا التي حرت عاداتهم بالبحث عنها وعن احكامها محصورة في عدد وهو المطلوب (قوله واما البسائط آه) شروع في بيان البسائط التي هي اجزاء المركة ومعرفة الجزء مقدم على معرفة الكل طبعاً فناسب تقديمه عليه وضعا ايضا ايوافق الوضع الطبع (هـ) البسائط الست لانها اما ضرورية او دائمة آه وهن ست (ج) المطلوب والتعريفات الست يكون دليلاً للصغرى بالترديد وهو معلوم (قوله الاول آه) اي الضرورية المطلقة اما ضرورية موجبة واما ضرورية سالبة لانها اما التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع واما التي حكم فيها بضرورة سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودة والتي حكم فيها بضرورة ثبوته له ضرورية موجبة والتي حكم فيها بضرورة سلبه عنه ضرورية سالبة (ج) المطلوب ويجوز ان يقرر هذا من مركب اول الاستثنائي ايضا بقرار المتقدمين الاخيرتين شرطية (هـ) وان حكم فيها بضرورة آه وهو معلوم (وقوله مادام آه) قيدت عيني موجبتها وسالبتها معا والامثلة يجوز ان تكون دليلاً للكبرى (هـ) التي حكم فيها بضرورة ثبوته له ضرورية موجبة لان التي حكم فيها بها كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة وقولنا هذا مثلاً ضرورية موجبة (ج) تلك الكبرى وكبرى هذا ايضا نظرية وقوله فان الحكم آه دليلها (هـ) قوائمه ضرورية موجبة لان قولنا

هذا حكم فيه لضرورة ثبوت الحيوانية الانسان في جميع اوقات وجود الانسان وما حكم فيه بذلك فهو ضرورية موجبة (ج) تلك الكبرى وهكذا الترتيب في اثبات الكبرى الاخرى واثباتها حال كونها ملازمين لا كبريين والمثالان كما كانا دليلين للكبرى يكون دليلاً للصغرى والاصل المدعى بالترديد وان يكونا مدعى والتعريفات دليله والكل معلوم مما مر مستغن عن البيان (قوله وانما سميت آه) يعني هذه القضية ناسب ان تسمى ضرورية لانها مشتقة على الضرورة والمشتق عليها ناسب ان يسمى ضرورية (ج) المطلوب وكذا هذه لم يقيد ضرورتها بوصف او وقت وما لا يقيد ضرورتها باحد هما ناسب ان يسمى مطلقة (ج) المطلوب (قوله الثانية الدائمة آه) الترتيب والاثبات فيه مثل الاول على التفصيل بلافق فقس (قوله والنسبة آه) يعني كل صدقت الضرورية صدقت الدائمة لان الضرورية هي امتناع انفكاك النسبة عن الموضوع والدائمة هي شمول النسبة في جميع الازمنة والافات ومتى كانت النسبة متممة الانفكاك عن الموضوع كانت متحققة في جميع اوقات وجوده (ج) المطلوب وهو المسمى بحقيقته صغرى الى حال كون صغرها حلية وكبراه شرطية مذكورتين في العبارة وهكذا الاربعة الباقية بهذا الترتيب ويجوز ان يقرر الاربعة الباقية حال كون كبراه الاخرى منها حلية وحيث يصير المجموع تسعة وكذا يجوز ان يرتب مر كبا وبسيطا باثبات المقدمة النظرية بعده حال كون الصغرى فيها منظورافيه شرطية والكبرى الاخرى قد تكون حلية وقد تكون شرطية فيحصل منه ثمانية فيصير المجموع المرتب في مثل هذا سبعة عشر كما اشرنا اليه وسيجي نظاره كثيراً خصوصاً في الموجهات وترتيبها لیس بخفي على من تأمل وقد رتبنا واحداً في مواردنا واحلنا ترتيب باقيا اليك فرتب جميعها ولا تكف فقد ثبت الملازمة الكلية المأخوذة من طرف الاخص (وقوله وليس متى كانت آه) شروع لاثبات السالبة الجزئية المأخوذة من طرف الاعم الذي هو الدائمة (هـ) ليس متى صدقت الدائمة صدقت الضرورية يعني قد يصدق الدائمة ولا يصدق الضرورية لانه متى كانت النسبة متحققة في جميع الافات ولم يمتنع انفكاكها عن الموضوع يصدق الدائمة ومتى كانت النسبة متحققة في جميع الافات ولم يمتنع انفكاكها عنه لا تصدق الضرورية (ج) من ثانی الثالث تلك السالبة الجزئية ويمكن ان يرتب هذا ايضا من الاقبسة

لا يقال يجمل الادوام واللا ضرورة جزئين للمركة فتكون القضية المشتقة لاحد همامركة لفظاً ومعنى فلم يجعل لفظ بالامكان الخاص جزءاً لها حتى تكون القضية المشتقة له ايضا مركة لفظاً ومعنى فما الفرق بينهما لانا نقول السلا دوام واللا ضرورة لبسنا جهتها القضية الاولى حتى يكون كما قلت بل هما بذاتهما اشارتان الى قضيتين مستقلتين غير الاولى كما سيجي فكانت القضية المشتقة لهما مركة لفظاً ومعنى واما لفظ بالامكان الخاص فهو جهة القضية وقيدتها لاشارة الى قضية وح تكون في اللفظ قضية واحدة وهي القضية المقيدة به كما كان لفظ الامكان العام قيداً للقضية البسيطة فلا يوجد التركيب في اللفظ وانا يكون في المعنى ٢

٢ فقط لكون مفهومها
ممكنتين عامتين
كما استعرفه فظهر
الفرق بينهما فلا يرد
بانهم لم جعلوهما
اشارتين الى قضيتين
ولم يجعلوا الامكان
الخاص اشارة اليها
اذلا مشاحة في
الاصطلاح كما مر
مرارا مرارا

الخمس المشهورة (هـ) قد تصدق الدائمة ولا تصدق الضرورية لان الدائمة هي تحقق النسبة في جميع الاوقات والضرورية هي امتناع انفكاك النسبة عن الموضوع وليس متى كانت النسبة متحققة في جميع الاوقات امتنع انفكاكها عنه (ج) المطلوب وهكذا الاربعة الباقية لكنه ليس بمستقيم لاتقاء الشرط الاول حيثئذ وهو كلية الكبرى لان الكبرى سالبة جزئية فيه ولا يناسب الا ما رتبناه او لا اعنى من الثالث ويجوز الترتيب من رابع الاول ايضا كما سنعرفه لكن كبراه نظرية (وقوله لجواز آه) دليلها (هـ) اذا كانت النسبة متحققة في جميع الاوقات ولم يمتنع انفكاكها عن الموضوع لاتصدق الضرورية لانه اذا كانت كذلك يجوز انفكاكها وعدم وقوعها كما في قولنا كل فلان متحرك دائما واذا جاز انفكاكها وعدم وقوعها لاتصدق الضرورية (ج) تلك الكبرى ويرتب هو من الثاني ايضا بعكس الكبرى (هـ) اذا كانت كذلك يجوز انفكاكها وعدم وقوعها ولو صدقت الضرورية لما جاز انفكاكها وعدم وقوعها (ج) من اوله تلك الكبرى وهذا القول كما كان دليلا لكبرى الثالث يصلح ان يكون دليلا لصغراه ايضا بلافق بالترتيب من الاول وهو ظاهر فقس (وقوله لان الممكن آه) دليل اصغرى هذا القياس اي انقيد صغراه (هـ) اذا كانت النسبة متحققة في جميع الاوقات ولم يمتنع انفكاكها عنه يجوز امكان انفكاكها عنه وعدم وقوعها لانه اذا كانت النسبة متحققة فيه ولم يمتنع انفكاكها عنه ولم يجوز امكان انفكاكها عنه وعدم وقوعها الوجوب ان يكون الممكن واقعا لكنه لا يجب (ج) تلك المقدمة والاولى ان يقرر من الافتزائي لكونه دليلا لقيدها في الحقيقة كما عرفت (هـ) الممكن يجوز عدم وقوعه لانه لا يجب ان يكون واقعا وكل ما لا يجب ان يكون واقعا يجوز عدم وقوعه (ج) تلك المقدمة ويقرر هذا من الثاني ومن الرابع ايضا بغير ما باعتبار المعدولة سالبة وكذا من الاستثنائي وكله ظاهر فقس (قوله الثالث المشروطة آه) الكلام في ترتيبه كالكلام في الاول ايضا فقس (وقوله ورعا يقال آه) اي المشروطة العامة يقال على معنى آخر لانها يقال على القضية التي حكم فيها بضرورة الثبوت آه وانقضت التي حكم فيها بضرورة الثبوت آه معنى آخر (ج) المط (قوله والفرق بين آه) اي المشروطة العامة بالمعنى الاول وهي بالمعنى الثاني بينهما عموم من وجه لانه ما يصدقان وقد يصدق احدهما بدون الآخر وكل شيئين شأنهما

كذلك فيبينهما عموم من وجه (ج) المطلوب كما عرفت بيان مثل تلك النسبة والصغرى في الحقيقة ثلث مقدمات ودليل احدهما مذكور بجميع مقدماته (هـ) قد تصدق المشروطة العامة بالمعنى الاول ولا تصدق هي بالمعنى الثاني لانه اذا قلنا كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتب اصدققت المشروطة بالمعنى الاول واذا قلنا ذلك ايضا كذبت المشروطة بالمعنى الثاني (ج) من الثالث ما هو مساو لتلك السالبة الجزئية لان قوله كذب لازم مساو لقوله لاتصدق وهو ظاهر (وقوله لان حركة الاصابع آه) دليل الكبرى المذكورة (هـ) اذا قلنا ذلك كذبت المشروطة بالمعنى الثاني لانا اذا قلنا ذلك لم تكن حركة الاصابع ضرورة الثبوت لذات الكاتب في شيء من الاوقات واذا لم تكن هي ضرورة الثبوت لذات الكاتب في شيء من الاوقات كذبت المشروطة بالمعنى الثاني (ج) تلك الكبرى ومن الاستثنائي ايضا (هـ) اذا قلنا ذلك ولم تكذب المشروطة بالمعنى الثاني لزم ان تكون حركة الاصابع ضرورة الثبوت لذات الكاتب في شيء من الاوقات لكن حركتها ليست ضرورة الثبوت لذات الكاتب في شيء منها (ج) نقيض المقدم وهو تلك الكبرى (وقوله فان الكتابة آه) دليل الصغرى المذكورة والرافعة اذ هما متحدتان (هـ) حركة الاصابع ليست ضرورة الثبوت لذات الكاتب في شيء من الاوقات لان حركتها مشروطة بالكتابة التي هي شرط تحقق الضرورة والكتابة التي هي شرط تحقق الضرورة غير ضرورة الثبوت لذات الكاتب في شيء من الاوقات (ج) من الغير المتعارف حركة الاصابع مشروطة بما هو غير ضروري الثبوت لذات الكاتب في زمان اصلا وما يكون مشروطا بما هو غير ضروري الثبوت لذات الكاتب في زمان اصلا لا يكون ضروري الثبوت لذات الكاتب في شيء من الاوقات (ج) تلك الرافعة وهكذا اثباتها حال كونها صغرى لكنه يقرر حيثئذ شرطية لكون تلك الصغرى شرطية او يدعى تالي الصغرى ويجعل المقدم قيد الهاو حيثئذ يربط بمثل ما قررناه الى ههنا من تنمة اثبات احدي الصغريات الثالث واما دليل الاخر بين منها فليس مذكورا لظهوره وانفهامه مما سيأتي فافهم (قوله فالمشروطة العامة بالمعنى الاول آه) بيان النسبة بين المشروطة بالمعنى الاول وبين القضيتين الاولين (هـ) المشروطة العامة بالمعنى الاول بينهما وبين الضرورية والدائمة عموم من وجه لانه قد تصدق أي الثالث وقد تصدقان ولا تصدق هي

اي المشروطة به وقد تصدق هي ولا تصدقان وما هو شأنه كذلك فيبينهما
عموم من وجه (ج) المط وهذا المط في الحقيقة مطلوبان لكنهما ادعيا معا في
صورة الواحدة لا اتحاد دليلهما لما قررناه (وقوله فاذا اتحد آه) دليل للصغريات
(هـ) اما تصدق القضايا الثلاث واما تصدق المشروطة بالمعنى الاول
ولا تصدقان واما تصدقان ولا تصدق هي لانه اما يكون ذات الموضوع
عين وصفه مع كون المادة مادة الضرورة الذاتية واما يكون غيره مع كون المادة
ضرورية ولم يكن للوصف مدخل فيه واما يكون غيره ولم تكن المادة مادة
الضرورة الذاتية ولا الدوام الذاتي وكان هناك ضرورة بشرط الوصف
فاذا اتحد اي وان كان ذات الموضوع عين وصفه مع كون المادة مادة
الضرورة الذاتية تصدق القضايا الثلاث وان تغاير مع كون المادة ضرورية
ولم يكن للوصف مدخل فيه صدقنا ولا تصدق هي وان تغاير ولم تكن المادة
مادة الضرورة الذاتية ولا الدوام الذاتي وكان هناك ضرورة بشرط
الوصف صدقت هي ولا تصدقان (ج) من مركب غير متعارف اول
الاستثنائي عين التالي وهي تلك الصغرى ويجوز ان يرتب هذه مركبا
من مثل هذين المركبين حال كون كل واحد منهما مركبا بين الاثنين كما كان
المذكور من دوايين الثلاثة وهو ظاهرا والامثلة دلائل للملازمات المذكورة
(هـ) اذا اتحد اصدقت القضايا الثلاث لانه اذا اتحد كان كقولنا كل انسان
حيوان باحدى الجهات الثلاث واذ قلنا ذلك باحديهن صدقت القضايا
الثلاث (ج) تلك الملازمة وكذا ان كانت المادة ضرورية ولم يكن للوصف
مدخل فيه صدقنا دون المشروطة لانه ان كانت ضرورية ولم يكن للوصف
مدخل فيه كان كقولنا كل كاتب حيوان بالضرورة او دائما بالضرورة مادام
كاتباً واذ قلنا ذلك صدقنا دون المشروطة (ج) تلك الملازمة ويجوز ان
يقرر الكبرى في مثله حجة مثلاً يقال هنا (هـ) وقولنا كل انسان حيوان باحدها
تصدق فيه القضايا الثلاث والبواقي معلوم (وقوله فان وصف آه) دليل ثاني
شقي الكبرى اذ هي كبريان بسبب تعدد تاليه (هـ) اذا قلنا ذلك لا تصدق
المشروطة بالمعنى الاول لانا اذا قلنا ذلك لم يكن لوصف الكتابة اعنى وصف
الموضوع دخل في ضرورة ثبوت الحيوان لذات الكاتب واذ لم يكن له دخل
فيها لا تصدق هي (ج) تلك الملازمة وكذا ان لم تكن المادة مادة الضرورة
الذاتية ولا الدوام الذاتي وكان هناك ضرورة بشرط الوصف كان كالثال

المذكور اعنى قولنا كل كاتب متحرك الاصابع آه واذ قلنا ذلك صدقت هي
ولا تصدقان (ج) الملازمة الثالثة (وقوله فان تحرك آه) دليل لشقي الكبرى معا
(هـ) اذا قلنا ذلك صدقت المشروطة لانه اذا قلنا ذلك يكون متحرك الاصابع
ضروريا لذات الكاتب بشرط الكتابة واذ كانت كذلك صدقت هي (ج)
الملازمة وكذا اذا قلنا ذلك لا تصدقان لانه اذا قلنا ذلك لا يكون متحرك الاصابع
لذات الكاتب ضروريا ولا دائما له ولو صدقتا لكان متحرك الاصابع ضروريا ودائما له
(ج) من ثاني الثاني تلك الملازمة ويمكن ترتيبه من الاول ايضا بفرض الملازمة
والصغرى معدولتين (هـ) اذا قلنا ذلك لا تصدقان لانه اذا قلنا ذلك لم يكن
متحرك الاصابع ضروريا ولا دائما له واذ لم يكن ضروريا ولا دائما له لا تصدقان
(ج) الملازمة ويمكن جعل الامثلة دليلا واحدا للصغريات الثلاث الكائنة
لاصل المطلوب بالترديد من الاول كافي السابق او على سبيل الانفراد من
الشكل الثالث نذكر ترتيب احدها فقس ترتيب البواقي عليه (هـ) قد تصدق
القضايا الثلاث لانه اذا قلنا كل انسان حيوان باحدا هن تصدق المشروطة
واذا قلنا ذلك تصدقان (ج) من اول ضرورية احدي الصغريات وهكذا اثبات
السالبين الجزئيين بالثالين الباقيين لكنهما يكونان من ثاني الثالث ويقرر كل
منها من الاول ايضا وسيجيء تفصيله ولو استدلت بالملازمات المذكورة على
الانفراد على كل واحدة من الصغريات الثلاث يكون ايضا احدهما من اول
الثالث واثنان منها من ثانيه نذكر ايضا ترتيب احدهما فقس الاخرين
عليه (هـ) قد تصدق الضرورية والدائمة ولا تصدق المشروطة بالمعنى
الاول لانه اذا كانت ذات الموضوع غير وصفه وكانت المادة ضرورية
ولم يكن للوصف دخل في تحقق الضرورية صدقنا واذ كان ذات الموضوع
غير وصفه وكانت المادة ضرورة ولم يكن له دخل في تحقق الضرورة
لا تصدق المشروطة بالمعنى الاول (ج) السالبة الجزئية المطلوبة وقد كان
الاوسط فيه مقدما فيهما فكان من الثالث وهكذا الباقيان (وقوله واما
المشروطة آه) اي كلما تحقق الضرورية تحققت المشروطة بالمعنى الثاني لانه
كلما تحققت الضرورية ثبتت الضرورة في جميع اوقات الذات ومتى ثبتت
الضرورة في جميع اوقات الذات ثبتت هي في جميع اوقات الوصف ومتى
ثبتت في جميع اوقات الوصف صدقت المشروطة بالمعنى الثاني (ج) تلك
الموجبة الكلية المأخوذة من طرف الاخص وهو مركب مفصول حال

كون جميع مقدماته شرطية وهكذا ترتيب الستة عشر السابقة التي
ترتب في مثل هذا المقام كذا ذكرنا فتذكر وقس (قوله بدون العكس) إشارة
إلى السالبة الجزئية المفهومة من طرف الأعم ولا دليل عليها لظهوره ولأنه
يكفي في إثباتها مادة واحدة وجدت فيها الضرورية ولا توجد فيها
المشروطة إذا بالعضية تحقق بواحد بخلاف تلك الموجبة الكلية كما عرفت
(قوله ومن الدائمة آه) يعني هي والمشروطة بالمعنى الثاني بينهما عموم من وجه
وإنما إثباتها بما بعده معلوم مما سبق ومستغن عن البيان لكن الصغريات ايضا بقيت
نظرية ودليل كل منها مذکور عقبها أعني متعلقات الصغريات إذا الصغريات
هي الصدق وعدم الصدق وقيودها التي بعدها دليلها (فقوله في مادة آه)
دليل أحدها (هـ) قد يكون إذا صدقت الدائمة صدقت المشروطة بالمعنى
الثاني أي قد تصدقان لأنه إذا كانت المادة مادة الضرورة الذاتية تصدق
الدائمة وإذا كانت المادة مادتها ايضا تصدق المشروطة بالمعنى الثاني (ج)
من أول الثالث تلك الموجبة الجزئية (وقوله حيث لا يخلو آه) دليل إحدى
الصغريين الباقيين (هـ) إذا خلى الدوام من الضرورة تصدق الدائمة وإذا
خلى الدوام من الضرورة لا تصدق المشروطة بالمعنى الثاني (ج) قد لا يكون
إذا صدقت الدائمة صدقت المشروطة بالمعنى الثاني أي قد تصدق الدائمة
ولا تصدق المشروطة بالمعنى الثاني وهي تلك الصغرى (وقوله حيث يكون آه)
دليل الصغرى الباقية أعني السالبة الجزئية الأخرى (هـ) قد تصدق
المشروطة بالمعنى الثاني ولا تصدق الدائمة لأنه إذا كانت الضرورة في جميع
أوقات الوصف ولا يدوم في جميع أوقات الذات تصدق المشروطة بالمعنى
الثاني وإذا كانت الضرورة في جميع أوقات الوصف ولا يدوم في جميع أوقات
الذات لا تصدق الدائمة (ج) تلك الجزئية فقد ثبت الصغريات الثلاث
كلها من الثالث كما عرفت (قوله الرابعة العرفية العامة آه) مثل ما سبق
في الأول ايضا من ترديد المدعى والصغرى وجعل التعريفات دليلا والمثال
ايضا دليلا أو دليل دليله أو بالعكس فتذكر وقس (قوله وإنما سميت آه)
يعني هذه القضية ناسب أن تسمى عرفية لأنها يفهم العرف معناها من
السالبة المطلقة التي لا يذكر الجهة معها وإذا فهم العرف معناها منها
أخذ معناها من العرف ولما أخذ معناها من العرف نسب معناها إلى العرف
وإذا نسب إلى العرف ناسب أن تسمى عرفية (ج) عين التالي وهو المطلوب

وهو مركب من اقيسة ثلثة كلها من غير متعارف أول الاستثنائي وقدم
نظيره فلا تغفل وهكذا موصوله باظهار النتائج أعني عين التاليات حال
كونها مفروضة مقدمة استثنائية للقياس الذي بعده لكن المقدمة
الاستثنائية للقياس الأول بد كصرامة سواء كان موصولا أو مفصولا
وهي المقدمة الأولى الجملة أعني مدخول لأن على ما لا يخفى ويجوز أن يكون
من مركب الافتراض بهذا الترتيب لكنه بتغيير ما في المقدمات وهو ظاهر
وأيما كان يكون قوله حتى إذا قيل آه دليلا للمقدمة الأولى أعني المقدمة
الجملة التي قبله لكن بعد عكسها ليكون مناسباً في الترتيب وإن جاز ترقيته
حال كونها باقية على حالها من الاستثنائي أو من المستقيم إذا جاز
هذا على عكسها ملامح للطبع (هـ) السالبة المطلقة يفهمه العرف معنى العرفية
العامة منها لأن السالبة المطلقة قولنا لاشئ من النائم يستيقظ مثلاً وقولنا
هذا يفهم منه العرف أن المستيقظ مسلوب عن النائم مادام نائماً وكون
المستيقظ مسلوباً عن النائم مادام نائماً هو معنى العرفية العامة (ج) من الغير
المتعارف تلك المقدمة وهكذا موصوله ويجوز أن يقرر هذا عليها شرطية
كما هو المستطور (هـ) إذا أطلقت السالبة يفهم العرف معنى العرفية العامة
منها لأنه إذا أطلقت السالبة كان قولنا لاشئ من النائم بمسليقظ وإذا
قبل ذلك يفهم منه العرف أن المستيقظ مسلوب عن النائم مادام نائماً وكون
النائم مسلوباً عن المستيقظ مادام نائماً هو معنى العرفية العامة (ج) تلك
الملازمة وهكذا موصوله (قوله وعامة آه) إثباته بما بعده معلوم بقدر ناسب
كأمر (قوله وهي أعم آه) يعني كلما صدقت المشروطة العامة به صدقت
العرفية العامة لأنه متى صدقت المشروطة العامة به صدقت الضرورة
بحسب الوصف ومتى تحققت الضرورة بحسبه تحقق الدوام بحسبه (ج)
متى صدقت المشروطة العامة به تحقق الدوام بحسبه ومتى تحقق الدوام
بحسبه تحققت العرفية العامة (ج) الملازمة المطلوبة وهكذا الستة عشر
الباقية فتذكر وقس (قوله من غير عكس) إشارة إلى السالبة الجزئية
المفهومة من طرف الأعم ولا دليل عليها مذکور أو يجوز ايضا أن يستدل
عليها بالمادة التي تصدق فيها العرفية العامة ولا تصدق المشروطة العامة
كقولنا كل نائم مسترخي المفاصل مادام نائماً من الشكل الثالث فإن استرخاء
المفاصل دائم لأفراد النائم مادام نائماً وليس بضروري لها إذ يمكن

ان يكون نائما ولا يكون مسترخي المفاصل وترتيبه منه معلوم (قوله وكذا من
الضرورة آه) يعني متى تحققت الضرورة او الدائمة تحققت العرفية العامة
لانه متى تحققت احدهما صدقت الضرورة والدوام في جميع اوقات الذات ومتى
صدقت الضرورة والدوام في جميع اوقات الذات صدق الدوام في جميع اوقات
الوصف والدوام في جميع اوقات الوصف هو العرفية العامة (ج) الملازمة
المطلوبة وهكذا السنة عشر الباقية (قوله ولا تنعكس) اشارة الى السالبة
الجزئية ايضا اي قد تصدق العرفية العامة ولا تصدق ان كقولنا كل كاتب
منحرك آه وترتيبها بالامثلة من الثالث معلوم (قوله الخامسة المطلقة آه) ترتيبه
مثل الاول بلا فرق فتدبر وفس (قوله وانما كانت مطلقة آه) يعني القضية التي
حكمت فيها بدوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بالفعل ناسب ان تسمى مطلقة
لان هذه القضية معناها فعلية النسبة وفعلية النسبة يفهم من القضية
التي اطلقت ولم يقيد بقيد من دوام او ضرورة او لا دوام او لا ضرورة (ج)
هذه القضية معناها يفهم من القضية التي لا تقيد باحدها والقضية التي
لا تقيد باحدها هي القضية المطلقة لا الموجبة (ج) هذه القضية معناها
يفهم من القضية المطلقة وما فهم معناها من القضية المطلقة ناسب ان
تسمى مطلقة (ج) المطلوب وهو مركب من الغير المتعارفين للاول ومن
متعارفه وهكذا مفصولة ويجوز ان تكون المقدمة الاخيرة شرطية وحينئذ
يكون القياس مركبا من غير متعارفي الاول ومن غير متعارفي الاول للاستثاني
لان نتيجة القياس الثاني تفرض مقدمة استثنائية يتبع للشرطية المذكورة
بعدها مثالا يقال (هـ) ولما فهم معناها من القضية المطلقة ناسب ان تسمى
مطلقة وينتج عين التالي الذي هو المطلوب والاولان باقيا على حالتهما
بلا تغيير اصلا هذا هو الظاهر في ترتيب هذه العبارة ويمكن ان يرتب غير
هذا (قوله وانما كانت عامة آه) اثباته بما بعده معلوم بتقدير ناسب ايضا
(قوله وهي اعم آه) يعني كلما صدقت القضايا الاربع المتقدمة صدقت
المطلقة العامة لانه كلما صدقت القضايا الاربع صدقت ضرورة بحسب الذات
ودوام بحسبه وضرورة بحسب الوصف ودوام بحسبه ومتى صدقت ضرورة
او دوام بحسب الذات او بحسب الوصف تكون النسبة فعلية في الجملة (ج)
متى صدقت القضايا الاربع المتقدمة تكون النسبة فعلية في الجملة وكون النسبة
فعلية في الجملة هو المطلقة العامة (ج) الملازمة المطلقة وهكذا السنة عشر

الباقية (قوله واما يلزم آه) اشارة الى السالبة الجزئية المأخوذة من جانب
الاعم (هـ) فتصدق المطلقة العامة ولا تصدق القضايا الاربع لانه اذا كانت
النسبة فعلية ولم تكن ضرورة ودوام بحسبهما تصدق المطلقة العامة واذا
كانت فعلية ولم تكن ضرورة ودوام بحسبهما لا تصدق القضايا الاربع (ج)
من ثاني الثالث تلك الجزئية وانطلت كثيرة ومن جعلتها المثال المذكور
للمطلقة العامة فانها تصدق فيه ولا تصدق الاربع (قوله السادسة الممكنة
للعامة آه) ترتيبها مخلف لامثالها السابقة ولهذا ذكرناه (هـ) الممكنة
اما ممكنة عامة موجبة واما ممكنة عامة سالبة لانها اما يكون الحكم فيها
بالايجاب واما يكون بالسلب وان كان الحكم فيها بالايجاب كان مفهومها سلب
ضرورة السلب وان كان الحكم فيها بالسلب كان مفهومها سلب ضرورة
الايجاب (ج) الممكنة العامة اما يكون مفهومها سلب ضرورة السلب واما
يكون مفهومها سلب ضرورة الايجاب وسلب ضرورة السلب موجبة ممكنة
عامة وسلب ضرورة الايجاب سالبة ممكنة عامة (ج) المطر وهو مركب من غير
متعارف اول الاستثاني ومن الشكل الاول ويجوز ان يقر ان معان الشكل
الاول بقرار الجليتين موضع الملازمين وهو ظ منظره من نظاره فقس
والملازمين للقياس الاول منه نظريتان (قوله لان الجانب آه) دليل احدهما
(هـ) ان كان الحكم فيها بالايجاب كان مفهومه سلب ضرورة السلب لانه ان كان
الحكم فيها بالايجاب كان مفهومه سلب الضرورة عن الجانب المخالف للايجاب
والجانب المخالف له هو السلب (ج) من غير المتعارف تلك الملازمة (قوله فانه
هو آه) دليل الثائية منها (هـ) ان كان الحكم فيها بالسلب كان مفهومه سلب
ضرورة الايجاب لانه ان كان الحكم فيها بالسلب كان مفهومه سلب الضرورة
عن الجانب المخالف للسلب والجانب المخالف له هو الايجاب (ج) من ذلك
ايضا تلك الملازمة (قوله فاذا قلنا آه) اورده بالفاء اشارة الى اثبات الامثلة
بما قبله من الكلية (هـ) اذا قلنا كل نار حارة بالامكان العام كان موجبه ممكنة عامة
لانا اذا قلنا ذلك كان معناه ان سلب الحرارة عن النار ليس بضروري وسلب
الحرارة عن النار ليس بضروري هو سلب ضرورة السلب (ج) اذا قلنا
ذلك كان معناه سلب ضرورة السلب وسلب ضرورة السلب امكان عام
موجب (ج) الملازمة المطلوبة وكذا اذا قلنا لاشي من النار يسارد كان
سالبة ممكنة عامة لانا اذا قلنا ذلك كان معناه ان ايجاب البرودة لافراد النار

ليس بضروري وكون ايجاب البرودة لل نار ليس بضروري هو سلب ضرورة
 الايجاب وسلب ضرورة الايجاب هو امكان عام سالب (ج) الملازمة المطلقة
 وهكذا موصوله ويجوز ان يرتب كل منها بيطاويث بعد مقدمته المنظور
 فيها (قوله وانما سميت آه) يعني الممكنة العامة ناسب ان تسمى ممكنة لانها
 محتوية اى مشتملة على معنى الالكان وما هو كذلك ناسب ان يسمى ممكنة
 (ج) المطلوب (وقوله وعامة آه) مثله ففس (قوله وهي اعم آه) شروع
 ابيان النسبة بين الممكنة والمطلقة العامين مخالف لبيان النسبة فيما سبق
 لانه فيما سبق لم يفرق بين الموجبة والسالبة في البيان وههنا فرق بينهما
 في بيانها لكون ما ل الممكنة مطلقة في الجملة وشرع في بيان النسبة بين
 موجبتها بقوله (لانه متى آه) (هـ) متى صدقت المطلقة العامة الموجبة
 صدقت الممكنة العامة الموجبة لانه متى صدقت المطلقة العامة الموجبة لا يكون
 السلب ضروريا وسلب ضرورة السلب هو امكان الايجاب (ج) الملازمة
 المطلوبة (قوله ولا ينكس) اشارة الى السالبة الجزئية المأخوذة من طرف
 الاعم وقوله لجواز آه دليلها (هـ) قد تصدق الموجبة الممكنة العامة
 ولا تصدق الموجبة المطلقة العامة لانه اذا كان الايجاب ممكنا ولا يكون
 واقعا اصلا تصدق الموجبة الممكنة العامة واذا كان الايجاب ممكنا ولا يكون
 واقعا اصلا لا تصدق الموجبة المطلقة العامة (ج) من ثاى الثالث
 تلك الجزئية وهكذا تقر به من رابع الاول ففس (قوله وكذلك متى آه) اشارة
 الى بيان النسبة بين السالبتين (هـ) متى صدقت السالبة المطلقة العامة
 صدقت السالبة الممكنة العامة لانه متى صدقت السالبة المطلقة العامة
 لم يكن الايجاب ضروريا وسلب ضرورة الايجاب هو امكان السلب (ج)
 تلك الملازمة (وقوله متى صدق آه) في الموضوعين اشارة الى التيجتين اعنى
 الموجبتين الكليتين وان لم يعد هذان القولان نتيجة تفرضان صفري وتضم
 اليهما مقدمتان مطويتان وتحصل الملازمة المطلوبة بعينها مثلا يقال متى
 صدقت السالبة المطلقة العامة لم يكن الايجاب ضروريا وسلب ضرورة
 الايجاب هو امكان السلب (ج) متى صدقة السالبة المطلقة العامة تصدق
 امكان السلب وامكان السلب هو سالبة ممكنة عامة (ج) تلك الملازمة وهكذا
 تقر بالآخرى وحينئذ يكونان مركبين لكن كونه بسيطاً اظهر واخصر
 على ما لا يخفى (قوله دون العكس) اشارة ايضا الى السالبة الجزئية المفهومة

من طرف الاعم (هـ) قد تصدق السالبة الممكنة العامة ولا تصدق السالبة
 المطلقة العامة لانه اذا كان السلب ممكنا غير واقع تصدق السالبة الممكنة
 العامة واذا كان السلب ممكنا غير واقع لا تصدق السالبة المطلقة العامة (ج)
 تلك الجزئية والسالبتان الجزئيتان كما يتاخر ترتيب من الثالث باسعاد اصلهما
 كذلك يجوز ان يرتب من رابع الاول بادعائهما بعينهما لا بحاصلهما (هـ)
 قد لا يكون اذا صدقت الموجبة الممكنة العامة صدقت الموجبة المطلقة
 العامة لانه قد يكون اذا صدقت الموجبة الممكنة العامة يكون الايجاب
 ممكنا غير واقع اصلا واذا كان الايجاب ممكنا غير واقع اصلا لا تصدق
 الموجبة المطلقة العامة (ج) تلك الجزئية وكذا قد لا يكون اذا صدقت
 السالبة الممكنة العامة صدقت السالبة المطلقة العامة لانه قد يكون
 اذا صدقت السالبة الممكنة العامة كان السلب ممكنا غير واقع وان كان
 السلب ممكنا غير واقع لا تصدق السالبة المطلقة العامة (ج)
 تلك الجزئية وقد كانت الصفري في هذين القياسين موجبة جزئية شرطية
 والكبرى سالبة كلية شرطية فكانت نتيجتهما سالبة جزئية شرطية التي
 هي المطلوب فعلم منه ان في ادعاء الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية الشرطيتين
 ينظر الى المقام ان صلح لان يكون دليلا عليهما حال بقائهما ابهيتهما
 يدعيان هما بعينهما ويستدل عليهما وان لم يصلح يؤخذ حاصلهما
 ويستدل عليهما كما ذكرنا وان صلح لهما كما فيما نحن فيه يستدل على كل واحد
 منهما كما كان الامر كذلك في بسط الجملة الى الشرطية في مقام النسبة بالاعم
 والاخص بالنظر الى المقام والى دليلها على ما لا يخفى (قوله وهي اعم آه)
 اى الممكنة العامة اعم من القضايا الباقية اى القضايا الاربع المتقدمة
 لانها اعم من المطلقة العامة والمطلقة العامة اعم من القضايا الاربع (ج)
 الممكنة العامة اعم من الاعم من القضايا الاربع والاعم من الاعم منها اعم
 منها (ج) المطلوب وهو قياس مساواة مقدمته الاجنبية صادقة وهي
 قولنا الاعم من الاعم من الشئ اعم من ذلك الشئ اذ قياس المساواة
 يكون دائما مركبا من قياسين اولهما كغير متعارف الاول لكن يكون
 مجموعا للصفري والكبرى متحدان فيه بخلاف مجموعيهما في الغير المتعارف
 فانهما مختلفان فيه كما سبق والمقدمة الاجنبية تكون كبرى فيهما القياس
 الثانى كما تبين ان صدقت كلية صدقت نتيجة المساواة والا فلا

وقد يختصر ويرتب بقياس واحد فقدم البسائط الست وصارت النسبة بينهما خمسة عشر لان النسبة بين الاشياء الست هي خمسة عشر كما عرفت وصارت القضايا الاربع الاول اخص من المطلقة العامة لانك قد سمعت ان الضرورية يلزم فيها ضرورة ثبوت المحمول للموضوع اوسلبه عنه مادام الافراد موجودة ولا يمكن انفكاكه عنه اصلا والدائمة يلزم فيها دوامها فقط مع امكان انفكاكه عنه والمشرطة العامة يلزم فيها ضرورة ثبوته اوسلبه عنه بشرط الوصف ولا يمكن انفكاكه عنه اصلا مادام متصفا بوصف الموضوع والعرفية العامة يلزم فيها دوام ثبوته له اوسلبه عنه بشرط الوصف ايضا ولا ينفك عنه اصلا مادام متصفا به مع امكان انفكاكه عنه والمطلقة العامة يلزم فيها ثبوته له اوسلبه عنه بالفعل فيكون فيها ثبوته اوسلبه مرة واحدة فلا يلزم فيها الضرورية ولا الدوام ولا يصح ايضا عدم ثبوته له اوسلبه عنه اصلا فيلزم ثبوته اوسلبه في الواقع بالفعل لا محالة فلا شك ان المطلقة العامة اعم من القضايا الاربع واما الممكنة العامة فهي اعم منها ايضا فتكون اعم من القضايا الخمس لانه يكفي فيها امكان ثبوت المحمول للموضوع اوسلبه عنه فاما لا يقع ذلك الثبوت او السلب في نفس الامر اصلا مع امكان وقوعه ويسمى هذا الامكان الذاتي والامكان الاستعدادي واما يقع ذلك ويسمى الامكان الوقوعي والامكان المجامع للفعل واما كان فهو مشترك بين الامكان العام والامكان الخاص واما الامكان العام فهو اما امكان عام مطلق موجب واما امكان عام مطلق سالب وهو ما ذكره المصنف واما امكان عام مقيد من جانب الوجود او مقيد من جانب عدمه فيكون انواع الامكان العام اربعة فلزم علينا ان نبين كلا منها بيانا واضحا فنقول الاول منها اما الوجبة الممكنة العامة المطلقة وقد عرفت انها هي سلب الضرورية عن جانب سلب المحمول عن افراد الموضوع سواء كان ايجابها لها ضروريا ولا فيكون الحكم فيها في جانب السلب برفع الضرورية المطلقة عنه ويبقى جانب الايجاب عاما مطلقا وحينئذ يكون في مفهومها سلبان احدهما هو رفع المحمول عن افراد الموضوع وثانيهما رفع ضرورة ذلك الرفع كالمثال المذكور لها فان معناه ان سلب الحرارة عن افراد النار ليس بضروري سواء كان ايجابها ضروريا لها ام لا يعني افراد نارها في مقام ضروري

دكدر كذا في مقام ضروري اولسون وكذا اولسون واشائية منها هي السالبة الممكنة العامة المطلقة وقد عرفت ايضا انها هي سلب الضرورية المطلقة عن جانب ايجاب المحمول للموضوع سواء كان سلبه عنه ضروريا ام لا فيكون الحكم في جانب الايجاب والتعميم والاطلاق في جانب السلب وحينئذ يكون في مفهومها سلب واحد وهو رفع ضرورة ثبوت المحمول للموضوع كالمثال المذكور لها فان معناه ان ايجاب البرودة لافراد الخار ليس بضروري سواء كان سلبها عنه ضروريا ام لا يعني افراد حارهم صووق اولمق ضروري دكدر كذا او افراد صووق اولمق ضروري اولسون وكذا اولسون فكان الحكم فيها في طرف واحد فقط والاطلاق في طرف آخر ولهذا تسميان مطلقة وهما المذكورتان في الكتاب المتبادران من الامكان العام وبهذين المعنيين لا يصح اطلاق الامكان على الواجب بالذات كالباري تعالى وعلى المستعانت كشريك الباري عز اسمه اصلا ومتى اطلق يخشى عليه الكفر مادام الطرف الاخر في احتمال فيهما على ما لا يخفى واشائية منها هي الامكان العام المقيد من جانب الوجود وهو القضية التي حكم فيها بسلب الضرورية عن جانب السلب اي سلب المحمول عن الموضوع وبايجابها في جانب الايجاب فيكون الحكم بسلب ضرورة السلب وبايجاب ضرورة الايجاب وحينئذ تكون مشتملة على حكيم اي الايجاب والسلب وكلاهما واردان على الضرورية كقولنا كل انسان حيوان بالامكان العام المقيد بجنس الوجود فان معناه ان سلب الحيوانية عن افراد الانسان ليس بضروري وايجابها ضروري يعني انسان افرادك حيوان اولمق ضروري دكدر واولمق ضروري وبهذا المعنى يصح اطلاق الامكان للباري تعالى ان قدر على تعبيره كقولنا الله تعالى موجود بالامكان العام المقيد بالضرورة بجنس الوجود فان معناه ان سلب الوجود عن ذات الله تعالى ليس بضروري وايجابه ضروري يعني واجب تعالىك موجود اولمق ضروري دكدر وموجود اولمق ضروري بدرولهذا قالوا اطلاق الامكان جائز على الباري تعالى لمن قدر على تأويله وتعبيره وتأويله هو هذا المعنى المذكور اعني المعنى الثالث ولكن الاولى ان لا يطلق الامكان عليه تعالى اصلا لاحتمال ان يخطأ في تعبيره وثلا يتصل لفظ الامكان اليه في العبارة ايضا تعريها ولعدم مقتضى لاطلاقه عليه تعالى والرابعة منها هي الامكان العام المقيد بجنس عدم

وهي عكس الثالث اعني حكم فيها بسلب الضرورة من جانب الايجاب
وايجابها في جانب السلب فيكون الحكم بسلب ضرورة الايجاب وبثبوت
ضرورة السلب وحيث يكون هو ايضا مشتلا على حكمين مختلفين
اي الايجاب والسلب كلاهما على الضرورة كقولنا لا شيء من الانسان يحجر
بالامكان العام المقيد بجانب العدم فان معناه ان ايجاب التجزية لافراد الانسان
ليس بضروري وسلبها عنها ضروري يعني افراد انسان يحجر اولي
ضروري دكلدروا ولما في ضروري بهذا المعنى يصح اطلاق الامكان على
شريك الباري عز اسمه وامثاله من الممتنعات لمن قدر على تأويله وتفسيره ايضا فان
وجود الممتنعات ليس بضروري وعدمه ضروري كقولنا لا شيء من شريك
الباري موجود بالامكان العام المقيد بجانب العدم فان معناه ان ايجاب الوجود
لشريك الباري ليس بضروري وسلبه ضروري يعني شريك باريك
موجودا ولما في ضروري دكلدروا موجودا ولما في ضروري دكلدروا لا يوافق
ان لا يستند اليه فعلى هذا لا فرق بين الامكان العام المطلق وبين المقيد
في كونهما سلب الضرورة عن الجانب المخالف للحكم وانما الفرق في الجانب
الموافق له في المطلقة نعمت الضرورة اي سواء وجدت الضرورة في الجانب
الموافق له ام لا واما في المقيد لم نعم بل يلزم ان يحكم فيها بوجود الضرورة
في الجانب الموافق للحكم كما حكم فيها بسلبها عن الجانب المخالف له
واما الامكان الخاص فهو سلب الضرورة من جانبي الايجاب والسلب معا
في الموجبة والسالبة فلا فرق بين موجبتها وسلبتها في المآل وسيأتي
بيان في المركبات مثلا اذا قلنا كل انسان ماش بالامكان الخاص يكون
معناه سلب الماشي عن افراد الانسان ليس بضروري وايجابه له ايضا
ليس بضروري يعني افراد انسان ماشي اولي ضروري دكلدروا ولما في دخی
ضروري دكلدروا وبالمستند بفساد بوقدر والامكان بهذا المعنى
مقابل للواجب الذي وجوده ضروري وللممتنع الذي عدمه ضروري
وهو المعنى الذي يطابق على المخلوقات كما كان الامكان العام المطلق ايضا
مقبلا لهما على ما لا يخفى فعلى هذا اذا ذكر في العبارة لفظ مشتق من الامكان
او ما يدل على معناه كلفظ يجوز ويحتمل ونحوهما يراد به الامكان العام
او الخاص بمعونة القرينة لان ارادة احد المعاني اللفظ المشترك لابد فيها
من قرينة لانه لفظ وضع تارة لمعنى الامكان العام وتارة لمعنى الامكان الخاص

فيتمدد الوضع فيه فيكون لفظا مشتركا فلا بد من قرينة البينة لارادة احدهما
وبدونها لا يراد واحد منهما اصلا كما هو حال الالفاظ المشتركة اذ يلزم ح
الترجيح بلا مرجح ولا يراد مجموع المعاني ايضا لانه لا عموم للمشارك بخلاف
المعنى المشترك فانه لفظ دال على معنى واحد لا متعدد حال كون ذلك المعنى
صادقا على الافراد المتكثرة كالكلبيات فان الانسان مثلا موضوع للحيوان
الناطق وهو معنى واحد لكنه صادق على الافراد المتكثرة ويسمى هذا
ايضا القدر المشترك وهو يصدق على جميع الافراد بلا قرينة او على بعضها
على حسب سورها فان كان صدقه على الافراد مساويا بان لا يتفاوت قوة
وضعا يسمى كلها متواطئا كالحيوان والانسان مثلا فان صدق مفهومهما
على جميع افرادهما لا يتفاوت اصلا فلا فرق في الحيوانية بين الانسان
والفرس والبعوضة والفيل ولا في الانسانية بين الصغير والكبير والذكر
والانثى وهو ظاهر واما اذا لم يكن صدقه عليهم امتساويا بل يتفاوت قوة وضعفا
وغيرهما يسمى مشككا كالاسود مثلا فانه كلي صادق على جميع ماله سواد مع
ان السواد في بعضه شديد وفي بعضه ضعيف وكذا الابيض وامثالهما وهو
ايضا ظاهر قد يروى على بصيرة (قوله وانما قيد اللادوام آه) يعني المشروطة
العامه فيها مقيدة بالادوام بحسب الذات لان المشروطة العامة هي الضرورة
بحسب الوصف والضرورة بحسب الوصف دوام بحسب الوصف (ج)
المشروطة العامة هي دوام بحسب الوصف والدوام بحسب الوصف يمنع
ان يقيد بالادوام بحسب الوصف (ج) المشروطة العامة يمنع ان تقيد
بالادوام بحسب الوصف واذا منع ان تقيد بالادوام بحسب الوصف فلا بد
ان تقيد تقيدا صحيحا ولما لم يلزم ان تقيد تقيدا صحيحا فلا بد ان تكون مقيدة
بالادوام بحسب الذات (ج) المط وهذا القياس مركب من متعارف الشكل
الاول ومن غير متعارف اول الاستثنى كما ترى ويجوز ان يكون المجموع من
الاول حال اعتبار جميع مقدماته حلية وهو ظاهر وهكذا مفصولة وقوله
حتى تكون آه دليل الملازمة المذكورة قبله (ه) ان قيد تقيدا صحيحا لابد
ان تقيد بالادوام بحسب الذات لانه ان قيد تقيدا صحيحا تكون النسبة
فيها ضرورية ودائمة في جميع اوقات الوصف ولادائمة في بعض اوقات
ذات الموضوع واذا كانت النسبة فيها ضرورية ادائمة في جميع اوقات
الوصف ولادائمة في بعض اوقات ذات الموضوع تكون مقيدة بالادوام

بحسب الذات (ج) تلك الملازمة (قوله وهي ان كانت آه) يعني المشروطة
 الخاصة اما تركيبها من موجبة مشروطة عامة وسالبة مطلقة عامة
 واما تركيبها من سالبة مشروطة عامة وموجبة مطلقة عامة لان المشروطة
 الخاصة اما تكون موجبة واما سالبة ان كانت موجبة فتركيبها من موجبة
 مشروطة عامة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة فتركيبها من سالبة
 مشروطة عامة وموجبة مطلقة عامة (ج) المطلوب والملازمة المذكورتان
 فطر يتان والثالثان دليلهما (هـ) ان كانت موجبة فتركيبها من موجبة
 مشروطة عامة وسالبة مطلقة عامة لانها ان كانت موجبة كان قولنا
 بالضرورة كل كاتب محرك الاصابع مادام كاتباً دائماً وقولنا بالضرورة
 كل كاتب محرك الاصابع مادام كاتباً دائماً تركيبه من موجبة مشروطة
 عامة وسالبة مطلقة عامة (ج) تلك الملازمة وكبرى هذا القياس ايضا
 نظرية (وقوله اما المشروطة آه) اشارة الى اثباتها (هـ) قولنا كل كاتب
 محرك الاصابع مادام كاتباً دائماً تركيبه من موجبة مشروطة عامة
 وسالبة مطلقة عامة لان قولنا هذا كان تركيبه من الجزء الاول منه ومن مفهوم
 اللا دوام اعني لادوام الايجاب والجزء الاول هو المشروطة العامة
 ومفهوم الادوام سالبة مطلقة عامة (ج) من غير التماثل تلك الكبرى
 واحد شقي كبرى هذا القياس ايضا نظرية (وقوله لان ايجاب آه) دليله
 (هـ) مفهوم الادوام فيه سالبة مطلقة عامة لان مفهوم الادوام فيه
 هو عدم كون ايجاب المحمول دائماً للموضوع واذا لم يكن ايجاب المحمول
 دائماً للموضوع كان معناه ان الايجاب ليس بتحقيق في جميع الاوقات
 واذا لم يتحقق الايجاب في جميع الاوقات يتحقق السلب في الجملة والسلب
 في الجملة هو معنى السالبة المطلقة العامة (ج) تلك المقدمة (وقوله وان كانت
 سالبة آه) هو الثانية من الملازمين المذكورين والمثال الذي بعده دليلها
 كاذكرناه (هـ) ان كانت سالبة فتركيبها من سالبة مشروطة عامة وموجبة
 مطلقة عامة لانه ان كانت سالبة كان قولنا لا شيء من الكتاب بساكن
 الاصابع مادام كاتباً دائماً وقولنا هذا تركيبه من سالبة مشروطة عامة
 وموجبة مطلقة عامة (ج) تلك الكبرى وكبرى هذا ايضا نظرية ثبت
 بما بعدهما مثل ما سبق (هـ) قولنا لا شيء من الكتاب بساكن الاصابع مادام
 كاتباً دائماً تركيبه من سالبة مشروطة عامة وموجبة مطلقة عامة لان قولنا

هذا تركيبه من الجزء الاول منه ومن مفهوم اللا دوام اعني لادوام السلب
 والجزء الاول هو سالبة مشروطة عامة ومفهوم الادوام موجبة مطلقة
 عامة (ج) تلك الكبرى واحد الشقين لكبرى هذا ايضا نظرية وما بعده
 دليله (هـ) مفهوم اللا دوام موجبة مطلقة عامة لان مفهوم الادوام
 هو عدم كون السلب دائماً واذا لم يكن السلب دائماً لم يكن متحققاً في جميع
 الاوقات واذا لم يكن السلب متحققاً في جميع الاوقات يتحقق الايجاب في الجملة
 والايجاب في الجملة هو موجبة مطلقة عامة (ج) تلك المقدمة وهو ايضا مثل
 ما قبله مركب من اقترانيات او من غير متعارفات الاستثنائي وهو اللفظ حال
 كون الاخير من اقتراني كما اشرنا اليه آنفاً فترتيبها واخترما شئت (قوله فان قلت
 حقيقة آه) اورد على تقسيم المركبة الى الموجبة والسالبة لان تقسيم اليهما
 يقتضي ان توجد باحدهما لا بهما معاً كما هو شأن التقسيم مع ان المركب
 الذي هو المقسم لا يمكن ان يوجد باحدهما لانك قد عرفت ان حقيقة
 القضية المركبة ملزمة من الايجاب والسلب فلا يصح تقسيمه اذ التقسيم
 يقتضي المغايرة بين الاقسام وكون مفهوم المركبة كذلك يقتضي وجود
 القسمين معاً فالتقسيم ينافيها وهو مع ما بعده من المقدمة بحالهما قياس
 من ثاني الاول ينتج مطلوب السائل لكونها قضية بجعل الاستفهام انكارياً
 كما هو الظاهر (هـ) القضية المركبة لا تكون موجبة او سالبة بل تكون موجبة
 وسالبة لانها ملزمة من الايجاب والسلب وما يكون ملزمة منها لا يكون
 موجبة او سالبة بل يكون موجبة وسالبة (ج) المطلوب وكذا يرتب من الثاني
 بعكس الكبرى ومن الثلاثة الاول الاستثنائي كما مر فتدبر (قوله فنقول
 الاعتبار آه) الشرطيتان المذكورتان اعني قوله فان كان آه مساويتان
 الحماية التي قبلهما وتفصيلهما فيكونان متحدين في المآل وان رتبته بناء
 على المغايرة من وجه بالاجال والتفصيل قلت (هـ) لما كان الاعتبار في ايجاب
 القضية المركبة بايجاب الجزء الاول منها وفي سلب القضية المركبة بسلب
 الجزء الاول منها تكون القضية موجبة حين كون الجزء الاول منها موجباً
 وتكون سالبة حين كون الجزء الاول منها سالباً لكن الاعتبار فيهما بهما (ج)
 القضية المركبة موجبة حين كون الجزء الاول منه موجباً وسالبة حين كونه
 سالباً وهو المطلوب فقد كان هذا الجواب مبني على اعتبارهم واصطلاحهم
 كذلك ولا مشاحة في الاصطلاح على ما لا يخفى (قوله والجزء الثاني آه)

بان لاصطلاحهم ايضا ولا دليل عليه اذ لا تصور عليه المنع لما عرفت
انه لا مشاحة فيه (قوله اما بينها وبين آه) شروع لبيان النسبة بينهما وبين
الدائمتين جمعهما في المدعى ولكنه فرق بينهما في اثباتهما لا بد اثبات كونها
مباينة للدائمة بقوله (لانها مقيدة آه) (هـ) المشروطة الخاصة بمباينة للدائمة
لان المشروطة الخاصة مقيدة بالادوام بحسب الذات والدائمة مقيدة
بالدوام بحسب الذات وما هو مقيد بالادوام بحسبه مبين لما هو مقيد بالدوام
بحسبه وهو ظاهر (ج) المظ وهكذا الاربعة الباقية المشهورة من الاول
ويرتب من الثاني ايضا بادعاء المط حال كونه سالبة لكون السلب في مفهومه
كما عرفت في نظائره من المخالفة والمغايرة وغيرهما وحينئذ يكون عين
احدى الصغريين المذكورتين آنفا صغرى ونقبا كبرى وبالعكس وهو ظاهر
كما مر مرارا فتذكر وقس وهكذا يرتب الستة في ادعاء عكسه اعني الدائمة
مباينة للمشروطة الخاصة بذلك الدليل والاولى بينهما وهو معلوم
(قوله وذلك آه) اى الدليل المذكور لا يثبت مباينة بينهما بديهى لا يحتاج
الى الدليل فلا يمنع ايضا فتذكر ما سبق من نظائر هذه العبارة ولا تنقل
(قوله وللضرورة آه) اشارة الى اثبات كونها مباينة للضرورة ايضا (هـ)
المشروطة الخاصة بمباينة للضرورة لان المشروطة الخاصة بمباينة للدوام
بحسب الذات والدوام بحسب الذات اعم من الضرورة بحسب الذات التى
هى اخص (ج) المشروطة الخاصة بمباينة للاعم من الضرورة بحسب
الذات ونقض الاعم مبين عين اخص اى والمباين للاعم مبين الاخص
(ح) المشروطة الخاصة بمباينة للضرورة بحسب الذات والضرورة بحسب
الذات هى الضرورية (ج) المطلوب وهكذا موصوله ويرتب من عكسه
ايضا (هـ) الضرورية مباينة للمشروطة الخاصة لان الضرورية اخص
من الدوام بحسب الذات الذى هو اعم منها وعين الاخص مبين لنقض
الاعم اى والاخص مبين للمباين للاعم (ج) الضرورية مباينة لنقض
الدوام بحسب الذات اى والمباينة لنقض الدوام بحسب الذات هو المشروطة
الخاصة (ج) المطلوب وقد قرر هذا مبينا موصولا يجعل قيود المقدمة
المذكورة مقدمة اخرى وهكذا موصوله وبسيطه وهو ظاهر فقس (قوله
وهى اخص آه) اى المشروطة الخاصة اخص من المشروطة العامة
لان المشروطة الخاصة هى المشروطة العامة المقيدة بالادوام والمقيدة

اخص من المطلق والمطلق هنا المشروطة العامة (ج) المطلوب وهو مركب
مفصول وهكذا الاربعة الباقية المشهورة وكذا يرتب اقبسة خسة ايضا
من متضايقه اعني المشروطة العامة اعم من المشروطة الخاصة مطلقا وح
يبدل لفظ الاخص الى الاعم في الدليل ويقال المطلق اعم من المقيد وتصويره
بعدهذا ظاهر على ما لا يخفى (قوله وكذا من آه) يعنى المشروطة الخاصة
اخص من القضايا الثلاث الباقية من البسائط لانها اخص من المشروطة
العامة كما عرفت آنفا والمشروطة العامة اخص من القضايا الثلاث الباقية (ج)
المشروطة الخاصة اخص من الاخص من القضايا الباقية والاخص من
الاخص منها اخص منها (ج) المط هو قياس مساواة وهكذا ترتيبه مفصولا
ويجوز ان يرتب بسيطه ويحصل المط بقياس واحد ثم يثبت مقدّمته المتظور
فيها كما مر وان شئت رتبته من طرف الاعم (هـ) القضايا الثلاث الباقية
منها اعم من المشروطة الخاصة لانها اعم من المشروطة العامة والمشروطة
العامة اعم من المشروطة الخاصة والاعم من الاعم منها اعم منها (ج) المط
وهكذا موصوله وبسيطه (قوله العرفية الخاصة آه) والترتيب والاستدلال
عليه بالامثلة او على دليله او بالاكس مثل ما ذكر في المشروطة الخاصة بلافق
فتذكره وقس (قوله وهى اعم آه) يعنى كلما تحققت المشروطة الخاصة تحققت
العرفية الخاصة لانه متى تحققت المشروطة الخاصة صدقت الضرورة بحسب
الوصف لادائما ومتى صدقت الضرورة بحسب الوصف لادائما صدقت
العرفية الخاصة (ج) الملازمة المطلقة وكبرى هذا نظرية اثباتها (هـ) كلما
صدقت الضرورة بحسب الوصف لادائما صدقت العرفية الخاصة لانه متى
صدقت الضرورة بحسب الوصف لادائما صدق الدوام بحسب الوصف
لادائما ومتى صدق الدوام بحسب الوصف لادائما صدقت العرفية الخاصة
(ج) تلك الكبرى وهكذا ترتيب البواقي فقس (قوله ومباينة لهما آه) ثابت
بالدليل المذكور وهو كونها مقيدة بالادوام وتلك مقيدة بالدوام كما سبق
فقس (قوله واعم آه) اثبات الاممية من وجه بينهما معلوم والصغريات الثلاث
المذكورة منظورة فيها دليل كل منها ما هو مذكور عقيبها اعني متعلقاتها
يجرى عليها بعد بسطها شرطية وان جاز اجراؤه عليها حال ابقائها
حالية مع كونه حالية ايضا كما مر امثاله (هـ) قد يكون اذا صدقت العرفية
الخاصة صدقت المشروطة العامة لانه اذا كانت المادة مادة المشروطة

الخاصة تصدق العرفية الخاصة وإذا كانت المادة مادتها تصدق المشروطة العامة (ج) من أول الثالث تلك الموجبة الجزئية ويرتب من الأول أيضا (هـ) قد يكون إذا صدقت العرفية الخاصة صدقت المشروطة العامة لأنه قد يكون إذا صدقت العرفية الخاصة تكون المادة مادة المشروطة الخاصة وإذا كانت المادة مادتها تصدق المشروطة العامة (ج) من ثالث ضروبه تلك الجزئية أيضا وكذا قد لا يكون إذا صدقت المشروطة العامة تصدق العرفية الخاصة لأنه قد يكون إذا صدقت المشروطة العامة تكون المادة مادة الضرورة الذاتية وإذا كانت المادة مادتها لا تصدق العرفية الخاصة (ج) من رابع الأول تلك السالبة الجزئية ومن الثالث أيضا (هـ) قد تصدق المشروطة العامة ولا تصدق العرفية الخاصة لأنه إذا كانت المادة مادة الضرورة الذاتية تصدق المشروطة العامة وإذا كانت المادة مادتها لا تصدق العرفية الخاصة (ج) تلك السالبة الجزئية أيضا من ثاني ضروبه وكذا قد تصدق العرفية الخاصة ولا تصدق المشروطة العامة لأنه إذا صدق الدوام بحسب الوصف من غير ضرورة تصدق العرفية الخاصة وإذا صدق الدوام بحسب الوصف من غير ضرورة لا تصدق المشروطة العامة (ج) من ثاني الثالث أيضا تلك السالبة الجزئية الأخرى ومن رابع الأول أيضا (هـ) قد لا يكون إذا صدقت العرفية الخاصة صدقت المشروطة العامة لأنه قد يكون إذا صدقت العرفية الخاصة يكون الدوام بحسب الوصف من غير ضرورة وإذا كان الدوام بحسب الوصف من غير ضرورة لا تصدق المشروطة العامة (ج) تلك الجزئية أيضا ويجوز أن يستدل بالأمثلة على كل من تلك الصغريات بالترتيب المذكور بلافق (قوله وأخص آه) يعني العرفية الخاصة أخص من العرفية العامة مطلقا لأن العرفية الخاصة مقيد والعرفية العامة مطلق والمقيد أخص من المطلق (ج) المطلوب وهكذا الأربعة الباقية المشهورة ومثل هذا يرتب في عكسه أيضا أعني العرفية العامة أعم من العرفية الخاصة وهو ظاهر بالاستدلال عليه بأن المطلق أعم من المقيد فقس (قوله وكذا آه) يعني العرفية الخاصة أخص من المطلقة والممكنة العامتين لأن العرفية الخاصة أخص من العرفية العامة كما عرفت آنفا والعرفية العامة أخص من المطلقة والممكنة العامتين والأخص من الأخص منهما أخص منهما (ج) المطلوب وهكذا موصواه والترتيب

من عكسه موصولا ومفصولا بسيطا كليهما من المساواة كما سبق نظاره مع ان في العبارة أيضا إشارة إلى نوعي الترتيب على ما لا يخفى (قوله وأعلم آه) بيان لإيراد الأمثلة للخاصتين وتمييز ما يصلح أن يكون مثالا لهما مما لا يصلح (هـ) وصف الموضوع في المشروطة والعرفية الخاصتين يجب أن يكون وصفا مفارقا لذات الموضوع لأنه لو لم يجب فيهما أن يكون وصفا مفارقا لكان دائما له لا محالة والحال أن وصف المحمول دائم بدوام وصف الموضوع ولو كان دائما له مع ذلك الحال لكان وصف المحمول دائما لذات الموضوع (ج) لو لم يجب أن يكون وصفا مفارقا فيهما لكان وصف المحمول دائما له فيها لكان كونه دائما له فيها باطلا لكونه دائما له على ما هو المفروض (ج) نقيض المقدم وهو المطلوب (قوله وأتما قيدوا آه) يعني المنطقيون لم يقيدوها باللا ضرورة بحسب الوصف لأنهم لم يعتبروا هذا التركيب أعني اللا ضرورة بحسب الوصف ولم يعرفوا أحكامه ومن لم يعتبره ولم يعرف أحكامه لم يقيد به (ج) المطلوب ومن الفعلية أيضا (هـ) لم يقيدوها باللا ضرورة بحسب الوصف لأنهم لم يعتبروا هذا التركيب ولم يعرفوا أحكامه ولو قيدوها به لا اعتبروه وتعرفوا أحكامه (ج) ذلك المط ويجوز أن يكون كبراه حلية ومن الفعلية له أيضا (هـ) لم يقيدوها باللا ضرورة بحسب الوصف حيث لم يعتبروه ولم يعرفوا أحكامه ولم يعتبره ولم يعرفوا أحكامه من لم يقيد هابه (ج) ذلك المط والصغرى معدولة في الأول واحد المقدمتين معدولة في الثاني وهو ظاهر ويقرر من الاستثنائي أيضا (هـ) أنهم قيدوها باللا ضرورة بحسب الذات لأنهم لو لم يقيدوها به لكانت باللا ضرورة بحسب الوصف لكنهم لم يعتبروا اللا ضرورة بحسب الوصف ولم يعرفوا أحكامه (ج) المط ويجوز أن يرتب هذا من الاستثنائي نقيض باستثناء المقدم بعينه لا مساويه ويستدل بعده على الرافعة بقوله لأنهم آه وهو ظاهر (قوله وأن أمكن) رد للمعارضة التقديرية الواردة على ذلك المطلوب وكيفية تقريرها لا وردها معلوم فقد ثبت أن عدم تقييدها باللا ضرورة بحسب الوصف ليس لعدم إمكان التقييده بل لعدم اعتباره هذا التركيب كيف وأوقيدت به لجأز بخلاف عدم تقييد المشروطة العامة باللا دوام بحسب الوصف

وتقريرها (هـ) المطلقة العامة لا ينحصر تقييدها باللا ضرورة بحسب الذات لأنها يمكن تقييدها باللا ضرورة بحسب الوصف وإذا أمكن ذلك لا ينحصر فيها (ج) المطلوب السائل فردها بأنه وإن أمكن ذلك فلا يقيد به لأنهم لم يعتبروه آه

فيما قبل لان تقييدها به ليس بممكن فاما بيان في عدم التقييد مختلفان
في علمهما اذ علم احداهما هي عدم الامكان وعلم الاخرى هي عدم اعتبارهم
كما عرفت (قوله وهي ان كانت آه) اي الوجودية الالزامية اما تركيبتها
من موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة واما تركيبتها من
سالبة مطلقة عامة وموجبة ممكنة عامة لانها اما موجبة واما سالبة ان كانت
موجبة فتركيبها من موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة وان كانت سالبة
فتركيبها من سالبة مطلقة عامة وموجبة ممكنة عامة (ج) المط والملازمة
المذكورتان ايضا نظريتان والمثال الاول دليل الاولى منهما (هـ) ان كانت
موجبة فتركيبها من موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة لانها ان كانت
موجبة كان كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة وقولنا كل انسان
ضاحك بالفعل لا بالضرورة تركيبه من موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة
عامة (ج) تلك الملازمة وكبرى هذا القياس ايضا نظرية دليلها ما بعدها
(هـ) قولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة تركيبها من موجبة مطلقة
عامة وسالبة ممكنة عامة لان قولنا هذا تركيبها من الجزء الاول منه ومن مفهوم
اللا ضرورة اي لا ضرورة الايجاب والجزء الاول منه موجبة مطلقة عامة
ومعنى الالزامية فيه سالبة ممكنة عامة (ج) تلك الكبرى واحد شقي كبرى
هذا القياس نظري (وقوله لان الايجاب آه) دليله (هـ) معنى الالزامية فيه
سالبة ممكنة عامة لان معنى الالزامية فيه هو عدم كون الايجاب ضروريا
واذا لم يكن الايجاب ضروريا كان هناك سلب ضرورة الايجاب وسلب ضرورة
الايجاب ممكن عام سالب (ج) تلك المقدمة وهكذا موصوله (قوله وان كانت
سالبة آه) اشارة الى اثبات الملازمة الثانية من الملازمتين السابقتين وتصويرها
مثل ما قبله من اثبات الملازمة الاولى (هـ) ان كانت سالبة فتركيبها من سالبة
مطلقة عامة وموجبة ممكنة عامة لانه ان كانت سالبة كان كقولنا لا شيء من
الانسان بضاحك بالفعل لا بالضرورة وقولنا هذا تركيبه من سالبة مطلقة
عامة وموجبة ممكنة عامة (ج) تلك الملازمة وما بعده دليل كبراه ايضا (هـ) قولنا
هذا تركيبه من سالبة مطلقة عامة وموجبة ممكنة عامة لان قولنا هذا تركيبه
من الجزء الاول منه ومن معنى الالزامية والجزء الاول منه سالبة مطلقة
عامة ومعنى الالزامية فيه موجبة ممكنة عامة (ج) تلك الكبرى واحد
شقي كبرى هذا القياس ايضا نظري (وقوله فان السلب آه) دليله (هـ) معنى

الالزامية فيه ممكن عام موجب لان معناها فيه هو عدم كون السلب
الضروريا واذا لم يكن السلب ضروريا كان هناك سلب ضرورة السلب وسلب
ضرورة السلب ممكن عام موجب (ج) تلك المقدمة وهكذا موصوله (قوله
وهي اعم آه) يعني متى صدقت الخاصتان صدقت الوجودية الالزامية
لانها بالضرورة او الدوام بحسب الوصف لاداء او الوجودية الالزامية
هي فعلية النسبة لا بالضرورة ومتى صدقت الضرورة او الدوام بحسب
الوصف لاداء ما صدقت فعلية النسبة لاداء (ج) الملازمة المطلوبة وهكذا
الستة عشر الباقية فتذكر وقس (قوله من غير عكس) اشارة الى السالبة
الجزئية المأخوذة من طرف الاعم ويستدل عليها بالمادة التي وجدت فيها
الوجودية الالزامية ولم تصدق الوجودية الالزامية كقولنا كل فلان
متحرك بالفعل لا بالضرورة فانه تصدق فيه الوجودية الالزامية لان
تحرك الفلان متحقق بالفعل وعدم تحركه ممكن لا واقع مع انه لا تصدق فيه
الوجودية الالزامية لانها يقتضي ان يكون ايجابها وسلبها واقعا كما عرفت
فعلى هذا تكون المادة حدا الوسط ويرتب من الاول والثالث على ما لا يخفى
(قوله ومبينة آه) اي الوجودية الالزامية مبينة للضرورة لانها مقيدة
بالضرورة والمقيد مابين للضرورة (ج) المط ويجوز ان رتب الخمسة
المشهورة ايضا وهكذا من عكسه وكلها معلوم قد برر وقس (قوله واعم من
الدائمة آه) وترتيب اثبات الاعم من وجهه وبعده اثبات الصغريات الثلاث
من الاول ومن الثالث معلوم مما سبق من نظائره وامثلة واحدة من
الجزئيات الثلاث ايضا قد برر وقس ولا تكف بترتيب امثاله وهكذا الحكم
في قوله وكذا من الضرورة آه وعماد دعويان في ترتيب اثبات كل منهما واحد
وفي اثبات صغريات كل منهما ايضا ستة فيكون المجموع المرتب فيه وفيما قبله
احدا وعشرين فقس وهو سهل على من تأمل لان مجموعهم مذكور
في العبارة على ما لا يخفى (قوله واخص من المطلقة آه) يرب في الاقضية
الخمس المشهورة بالاستدلال عليه بالمقيد والمطلق وكذا من عكسه
بوضع لفظ الاعم مكان الاخص في الكبرى والمط وهو معلوم ايضا بالقياس
الى نظائره السابقة فقس (قوله ومن الممكنة آه) اي الوجودية الالزامية
اخص من الممكنة العامة لانها اخص من المطلقة العامة والمطلقة العامة
اخص من الممكنة العامة والاخص من الاخص منها اخص منها (ج)

المطلوب وهكذا موصوله وترتيبه من طرف الاعم ايضا كذلك وكلها معلوم
بالقياس الى المساواة المقدمة فتدبر وقس (قوله الوجودية اللادائمة آه)
تصوره مثل ما سبق من الثلاثة الاول المركبات (قوله وهي اخص آه) يعني متى
صدقت الوجودية اللادائمة صدقت الوجودية اللازمة متى صدقت
الوجودية اللادائمة صدقت مطلقان ومتى صدقت مطلقان صدقت
مطلقة وممكنة ومطلقة وممكنة هي الوجودية اللازمة (ج) المطلوب
وهكذا الستة عشر الباقية فلا تغفل وقس (قوله بخلاف العكس) اشارة الى
السالبة الجزئية اى قد تصدق الوجودية اللازمة ولا تصدق الوجودية
اللادامة وهو ظاهر (قوله واعم من الخاصتين آه) وهو ايضا مثل ما سبق
من نظائره يرتب فيه الاقيسة السبعة عشر فقس (وقوله وبإبينة آه) وكذا
(قوله واعم آه) معلومات بالقياس الى السوابق ايضا (قوله واخص آه) اى
هى اخص من المطلقة العامة لكونها مفيدة وتلك مطلقة ويرتب الاقيسة
الخمس المشهورة وكذا في لازمه اعنى الاعمى واما كونها اخص من
الممكنة العامة فتثبت بالمساواة فتدبر وقس كما مر مرارا ولهذا قال وذلك
ظاهر (قوله الوقتية آه) ترتيب اقيستها مثل ما سبق من نظائره فلا تغفل
(قوله وهي اخص من الوجوديتين آه) معلوم (قوله ومن الخاصتين آه) اثبات
الاعمى من وجه معلوم لكن الصغريات الثلاث النظرية لا تثبت هنا مفردة
بل كلها بالدليل الواحد على ما هو المناسب للعبارة وان امكن ترتيبها مفردة
ايضا (ه) الوقتية والخاصتان قد تصدقان وقد تصدق الوقتية
ولا تصدقان وقد تصدقان ولا تصدق الوقتية لانهما تصدق الضرورة
بحسب الوصف ويكون الوصف ضروريا لاذات الموضوع فى شئ من
الاقوات واما تصدق الضرورة بحسب الوصف ولم يكن الوصف ضروريا
لذات الموضوع واما لم تصدق الضرورة بحسب الوصف ولا الدوام فان
صدقت الضرورة بحسب الوصف وكان الوصف ضروريا لاذات الموضوع
فى شئ من الاوقات تصدق الوقتية والخاصتان وان صدقت الضرورة
بحسب الوصف ولم يكن الوصف ضروريا لاذات الموضوع اصلا صدقت
الخاصتان ولا تصدق الوقتية وان لم تصدق الضرورة بحسب الوصف ولا
الدوام تصدق الوقتية ولا تصدق الخاصتان (ج) من غير متعارف مركب
الاستثنائى تلك الصغرى والامثلة دليل الملازمات الثلاث التى فى الحقيقة ست

ملازمات مثلاً يقال فى ترتيب اثبات الملازمة الاولى عاداتها (ه) اذا صدقت
الضرورة بحسب الوصف وكان الوصف ضروريا لاذات الموضوع فى شئ من
الاقوات كان كقولنا كل منخسف مظلما مادام منخسفا لادعاء اوبالتوقيت لادعاء
واذا قلنا ذلك تصدق القضايا الثلاث (ج) تلك الملازمة (قوله فان الانخساف
آه) دليل لاحد شئ الكبرى (ه) اذا قلنا ذلك تصدق الوقتية لانه اذا قلنا ذلك
كان الانخساف ضروريا لاذات الموضوع فى بعض الاوقات حال كون الاظلام
ضروريا للانخساف واذا كان الانخساف ضروريا لذاته فى بعض الاوقات
حال كون الاظلام ضروريا للانخساف كان الاظلام ضروريا للذات فى ذلك
الوقت واذا كان الاظلام ضروريا للذات فى ذلك الوقت تصدق الوقتية
(ج) تلك المقدمة وهكذا موصوله واما تصويروا اثبات الملازمة الثانية بماداتها
فقط بالقياس الى ما رتبناه آنفا ويحق ايضا احديث الكبرى نظريا ويكون
(قوله فان الكتابة آه) دليله (ه) اذا قلنا بالضرورة كل كائى متحرك الاصابع آه
لا تصدق الوقتية لانه اذا قلنا ذلك لا تكون الكتابة ضرورية للذات فى شئ
من الاوقات ولم تكن ضرورية له فى شئ منه سالم يكن متحرك الاصابع
الضرورى بحسب الكتابة ضروريا للذات فى وقت ما واذا لم يكن ضروريا له
فى وقت ما لا تصدق الوقتية (ج) تلك المقدمة وهكذا موصوله فقس
ويمكن ان يثبت الصغريات الثلاث الاولى على الافراد كما اشرنا اليه وحينئذ
يكون كل واحدة من الملازمات دليلا لها ويرتب من الثلاث او من الاولى ويكون
الامثلة دليلا لصغرها او كبرها نذكر ترتيب احدهما فقس ترتيب البواقي
عليه (ه) قد تصدق الوقتية والخاصتان لانه اذا صدقت الضرورة بحسب
الوصف وكان الوصف ضروريا لاذات الموضوع فى شئ من الاوقات تصدق
الوقتية واذا صدقت الضرورة بحسبه وكان الوصف ضروريا له لا تصدق
الخاصتان (ج) تلك الصغرى وكذا اثبات السالبيين الجزئيين لكن هذا
انما يكون اذا اعتبر الصغرى الحدية شرطية واخذ حاصلها الان المقدمتين
شرطيتين فتكون النتيجة ايضا شرطية فتكون هى كانهما حاصلتهما
يظهر ذلك فى الترتيب من الاول (ه) قد تكون اذا صدقت الوقتية صدقت
الخاصتان لانه قد تكون اذا صدقت الوقتية تصدق الضرورة بحسبه
ويكون الوصف ضروريا واذا صدقت الضرورة بحسبه وكان الوصف
ضروريا تصدق الخاصتان (ج) من ثالث ضروريا به تلك الجزئية وهكذا

فيهما ايضا وكذا الحكم في اثبات مقدماته بالامثلة وارشتت رتب كل واحدة من الصغريات الاول بالامثلة من الثالث ومن الاول وكلها معلوم مما سبق من نظائره فتأمل وقس (قوله هذا اذا فسر نآه) المشار اليه بهذا هو كون الوقتية اعم من وجهه من المشروطة الخاصة وهو نال للشرطية المذكورة بعده وهذه الشرطية مع الشرطية التي بعدها مقدمتان شرطيتان لغير متعارف مركب الاستثنائي (هـ) اما كون المشروطة الخاصة اعم من وجهه من الوقتية واما تكون المشروطة الخاصة اخص مطلقا من الوقتية لانه اما تفسر المشروطة بالضرورة بشرط الوصف واما تفسر بالضرورة مادام الوصف واذ افسرنا بالضرورة بشرط الوصف تكون المشروطة الخاصة اعم من وجهه من الوقتية واذ افسرنا بالضرورة مادام الوصف تكون المشروطة الخاصة اخص مطلقا من الوقتية (جـ) عني التالين وهي المطلوب وقد ثبت الملازمة الاولى فيما قبل واما دليل الملازمة الثانية فقوله (لانه متى آه) اي متى تحققت المشروطة الخاصة تحققت الوقتية لانه متى تحققت المشروطة الخاصة تحققت الضرورة في جميع اوقات الوصف والجمال ان جميع اوقات الوصف بهض اوقات الذات ومتى تحققت الضرورة في جميعها مع ذلك الحال تحققت الضرورة في بعض اوقات الذات ومتى تحققت الضرورة في بعضها تحققت الوقتية (جـ) تلك الملازمة وهكذا الستة عشر الباقية فقس (قوله من غير عكس) اشارة الى السالبة الجزئية كما مر مرارا (قوله والوقتية مبينة آه) وهو ايضا ظاهر مما سبق من كونها مقيدة بالادوام والدائمة مقيدة بالادوام واما الضرورية فاحص من الدائمة قد عرفت ان قبض الاعام مبان للاخص فقس (قوله واعم من العامين آه) يعني الوقتية والعامتين بينهما عموم من وجه لانهما قد تصدقان معا وقد تصدق احدهما بدون الاخرى وما هو شأنه كذلك في بينهما عموم من وجه (جـ) الخط (قوله اصدقهما آه) اشارة الى احدي الصغريات المذكورة التي هي في الحقيقة ثلث صغريات وما بعده من متعلقه دليلها (هـ) قد تصدق القضا بالثالث لانه اذا كانت المادة مادة للمشروطة الخاصة تصدق الوقتية واذ كانت المادة مادتها تصدق العامتان (جـ) تلك الموجبة الجزئية ومن الاول ايضا (هـ) قد تكون اذا صدقت الوقتية صدقت العامتان لانه قد تكون اذا صدقت الوقتية تكون المادة مادة للمشروطة الخاصة واذ كانت

المادة مادتها تصدق العامتان (جـ) تلك الجزئية وهكذا من الثالث حال كون مقدماته حلبة وهو الظاهر (قوله وصدقهما بدونها) اشارة الى الثانية من الصغريات وما بعده من متعلقه دليلها ايضا (هـ) قد تصدقان ولا تصدق الوقتية لانه اذا كانت المادة مادة للضرورة تصدقان واذ كانت المادة مادتها لا تصدق الوقتية (جـ) تلك السالبة الجزئية ومن الاول ايضا (هـ) قد لا يكون اذا صدقتا صدقت الوقتية لانه قد يكون اذا صدقتا تكون المادة مادة للضرورة واذ كانت المادة مادتها لا تصدق الوقتية (جـ) تلك الجزئية ايضا وهكذا اثبات السالبة الجزئية الاخرى التي اشير اليها بقوله وبالعكس بالدليل المذكور لها على ما لا يخفى (قوله واهض آه) مثل ما سبق من نظائره من كون احدهما من الافيسة الخمسة المشهورة والاخر من المساواة فتذكر (قوله والمنشرة هي التي آه) مثل ما سبق من امثاله في الترتيب فلا تغفل (قوله وليس المراد آه) يعني ليس مرادهم بعدم التعيين الكائن في تعريف المنشرة ان يؤخذ عدم التعيين قيدافيهما كما هو المتأدر حتى يعتبر عدم التعيين فيها وبشرط بل مرادهم به ان تقيد بالتعيين ويكون اعم من التقييده ومن عدمه وحيث تكون المنشرة بلا شرط شيء فيها وهو التعيين لا بشرط لاشيء كما لا يخفى وحيث يكون مدخول بل دليلا لهذا القول الذي هو السالبة مشتملا على موضوعه بسبب العطف كما مر (هـ) ليس المراد بعدم التعيين ان يؤخذ عدم التعيين قيدا فيها لان المراد به هو ان لا يقيد بالتعيين ويرسل مطلقا وان لا يقيد بالتعيين ويرسل مطلقا ليس ان يؤخذ عدم التعيين قيدا فيها (جـ) من ثاني الاول المطلوب ويرتب ايضا من اول الثاني بعكس الكبرى ومن الثالثة الاول للاستثنائي كما سبق امثاله فتذكر وقس (قوله وهي اعم من الوقتية آه) قد مر ترتيب امثاله فلا تغفل (قوله ونسبتها آه) اي النسبة الكائنة بين المنشرة وبين القضايا الباقية اعني الاحدي عشر على قياس النسبة بين الوقتية وبين تلك الاحدي عشر بلافراق فتدبر وقس (قوله واعلم آه) يعني الوقتية المطلقة والمنشرة المطلقة قضيتان بسيطتان غير معدودتين في البسائط لانهما القضيتان اللتان حكم في احدهما بالضرورة في وقت معين وفي الاخرى بالضرورة في وقت ما والقضيتان اللتان حكم في احدهما بالضرورة في وقت معين وفي الاخرى

في وقت غير معين قضيتان بسيطتان غير معدودتين في البسائط (ج) المط
ويجوز ان يفصل المدعى والدليل وحيث يكون هنا قياسان على نهج
الترتيب المذكور آنفاً وان بين ترتيب احدهما فقص الآخر عليه (ه) الوقتية
المطلقة قضية بسيطة غير معدودة من البسائط لانها حكم فيها بالضرورة
في وقت معين وما حكم فيه بالضرورة في وقت معين غير معدودة في البسائط
(ج) المطاوب وهو كذا تقرير الآخر (قوله فالاولى سميت آه) دعوى بان دليلهما
معهما وترتيبهما قد علم من نظائر فيما سبق بتقدير ناسب (قوله والآخرى
منتشرة آه) اي المنتشرة المطلقة ناسب ان تسمى منتشرة لانها لم يتعين وقت
الحكم فيها ولم يبين وقت الحكم فيها احتمال الحكم فيها كل وقت ولما احتمل
الحكم فيها كل وقت يكون الحكم فيها منتشرة في الاوقات وما يكون منتشرة
فيه ناسب ان تسمى منتشرة (ج) المط وهو قياس مركب من اقبسة ثلاثة
الاولان منها من غير متعارف اول الاستثنائي والثالث من الشكل الاول لان
المقدمة الاولى اعني الجملة مقدمة استثنائية والتي بعدها مقدمة شرطية لها
فيكون نتيجتها عين تاليها حال كونها مفروضة في النية مقدمة استثنائية
للقياس الثاني والشرطية الثانية شرطية ويستثنى ايضا عين تاليها حال كونها
مفروضة في النية صغرى للقياس الثالث الكائن من الشكل الاول وتكون
المقدمة المطوية كبرى لها ونتيجة المط وهكذا موصولة باظهار النتائج
ويجوز ان يكون الثالث منها ايضا من غير متعارف اول الاستثنائي بتقرير المقدمة
الاخيرة منه شرطية وهو ظاهر فتدبر (قوله ومطلقة آه) معلوم (قوله ولهذا)
اي ولاجل ان تسميتها مطلقة انما هو لعدم التقييد ثبت انا اذا قيدنا باحدهما
حذف الاطلاق من اسميهما وهو قياس من اول الاستثنائي والملازمة
فيه مركبة من مقدم حلية وتالي شرطية (ه) لما كانت تسميتهما مطلقة لعدم
التقييد ثبت انا اذا قيدنا باحدهما حذف الاطلاق من اسميهما فكانتا
وقتية ومنتشرة فقط لا مطلقتين لكن كان تسميتهما مطلقة لعدم التقييد
(ج) انا اذا قيدنا باحدهما حذف آه وهي المطاوب فالشار إليه بهذا
مؤثر والتالي اعني القضية الشرطية مع مطوف تاليها اثره فيكون
هذا استدلالا بالمؤثر على اثره واما الاستدلال بالاثر على مؤثره فبعكس
المذكور (ه) لما ثبت انا اذا قيدنا باحدهما حذف الاطلاق آه كانا
تسميتهما مطلقة لعدم التقييد لكن المقدم ثابت والتالي مثله اعني المطاوب

على هذا التقدير وحيث تكون الملازمة فيه مركبة من مقدم شرطية وتالي
حلية تأمل (قوله وبما تسمع آه) دفع لما يتوهم من عدم الفرق بين الوقتية
المطلقة والمنتشرة المطلقة والمطلقة الوقتية والمطلقة المنتشرة يعني الوقتية
والمنتشرة المطلقين غير المطلقة الوقتية والمطلقة المنتشرة لان الوقتية
والمنتشرة المطلقين هي التي حكم فيها بالضرورة في وقت معين اوفي وقت ما
والمطلقة الوقتية او المطلقة المنتشرة هي التي حكم فيها بالنسبة بالفعل في وقت
معين اوفي وقت ما وما حكم فيه بالنسبة بالضرورة في وقت معين اوفي وقت ما
غير ما حكم فيه بالنسبة بالفعل في وقت معين اوفي وقت ما (ج) المطاوب
وهكذا ترتيب الاربعة الباقية المشهورة وفي كل من دعوى هذا القياس
وصغراه وكبراه لف ونشر مرتب للاختصار تدبر ويجوز ان يفصل وحيث
يكون ههنا دعويان ويرتب في اثبات كل منهما الاقبسة الخمسة المشهورة
على الترتيب المذكور وبهذا القدر ثبت مطلقا المغايرة واما اثبات اعمية
المطلقة الوقتية والمطلقة المنتشرة من الوقتية والمنتشرة المطلقين
فواضحة لما تقدم من امثاله فقص ولا تغفل فعلى هذا يكون اثباته الموجه
الكاتب المأخوذة من طرف الاخص بواسطة تدبر فيها حال كونه مرتبا
من الاقبسة السبعة عشر واما اثبات السالبة الجزئية المأخوذة من طرف
الاعم فبالمادة من الثالث والاول كما عرفت (قوله الممكنة الخاصة آه) بيانها
قد مر في بحث الممكنة العامة واما تصوير اقبستها (فه) الممكنة الخاصة
سواء كانت موجبة او سالبة يكون تركيبها من ممكنتين عامتين لانها هي
التي حكم فيها بامكان عام سالب وامكان عام موجب وما حكم فيه بهما معا
يكون تركيبها من ممكنتين عامتين (ج) المطاوب والكبرى بديهية واما الصغرى
فنظور فيها اثباتها (ه) الممكنة الخاصة هي التي حكم فيها بامكان عام
سالب وامكان عام موجب لانها حكم فيها بسلب الضرورة المطلقة
عن جانبي الايجاب والسلب وسلب الضرورة المطلقة عن جانبي الايجاب
والسلب هو سلب ضرورة الايجاب وسلب ضرورة السلب (ج) من الغير
المتعارف الممكنة الخاصة هي التي حكم فيها بسلب ضرورة الايجاب
وسلب ضرورة السلب وسلب ضرورة الايجاب هو امكان عام سلب وسلب
ضرورة السلب هو امكان عام موجب (ج) تلك الصغرى ويجوز ان يرتب
مجموع هذا القياس مع القياس الاول قياسا مركبا وان يرتب بسيطا مع اثبات

مقدمته المنظور فيها بعده بغير الترتيب المذكور والكل يظهر بالتأمل قائل
وقس (قوله فاذا قلنا آه) تمثيل لها وبيان لعدم الفرق بين موجبها وسلبها
في المعنى (هـ) اذا قلنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص ولا شيء من الانسان
بكاتب بالامكان الخاص كان معنى كل واحد منهما امكانا عاما سائبا وامكانا عاما
موجبا لانا اذا قلنا هما كان معنى كل واحد منهما ان ايجاب الكتابة للانسان
وسلبها عنه ليسا بضروريين وكون ايجابها وسلبها عنه ليسا بضروريين
هو امكان عام سالب وامكان عام موجب (ج) الملازمة المطلوبة ويجوز
ان يفصل في هذه الكبرى (هـ) وكون ايجاب الكتابة للانسان ليس بضروري
هو امكان عام سالب وكون سلب الكتابة عنه ليس بضروري هو امكان عام
موجب والبراق على حالها وهكذا يجوز ان يؤخذ واحد من هذين المثالين
ويستدل عليه بهذا الدليل على الترتيب المذكور آنفا وكذا سائر جزئياته
قد برر وقس (قوله فلا فرق آه) مستفاد مما قبله وحاصله وحيث يكون
تالي للمقدم المقدور ورتب من اول الاستثنائي كما مر امثاله (قوله حتى ان اعتبر
آه) هي مع ما بعده من الملازمة تصرح لما عرف من قوله بل في اللفظ ويمكن
ان يكون تادليلا للدعوى المستفادة من ذلك القول حال كونها موجبة ٩ من اول
الاستثنائي ايضا وهو ظاهر فقس (قوله وهي اعم آه) يعني متى صدقت
سائر المركبات صدقت الممكنة الخاصة لانه متى صدقت سائرهما صدقت
الممكنان العامتان ايجابا وسلبا ومتى صدقتا صدقت الممكنة الخاصة
(ج) الملازمة المطلوبة ويمكن ان يرتب فيه الاقيسة السبعة عشر بجعل
مفهوم سائر الممكنة ومفهوم الممكنة الخاصة حدا اوسط كما سبق امثاله
فتذكر وقس كلها ولا تكلف بما ذكرنا (قوله ولا يلزم آه) اشارة الى اثبات
السالبة الجزئية المأخوذة من طرف الاعم (هـ) قد لا يكون اذا صدقت الممكنة
الخاصة يصدق سائر المركبات لانه اذا امكن الايجاب والسلب ولم يكونا
بالفعل او بالضرورة او بالدوام تصدق الممكنة الخاصة واذا امكن الايجاب
والسلب ولم يكونا بالفعل او بالضرورة او بالدوام لا يصدق سائر المركبات (ج)
من ثاني الثالث تلك الجزئية ورتب من رابع الاول ايضا (هـ) قد لا يكون
اذا صدقت الممكنة الخاصة صدقت سائرهما لانه قد يكون اذا صدقت
الممكنة الخاصة امكن الايجاب والسلب ولا يكونان بالفعل او بالضرورة او بالدوام
واذا امكن الايجاب والسلب ولا يكونان بالفعل او بالضرورة او بالدوام لا تصدق

لان ذلك القول اعني
مدخول بل واقع بعد
الذي فتكون الدعوى
المستفادة منه موجبة
كما عرفت

سائر المركبات (ج) الجزئية المطلوبة ايضا وهكذا اثباتها بالمادة فلا تغفل
(قوله واعم من الدائمة آه) اثبات الاعم من وجهينها وبين كل واحدة
من البسائط الخمس المذكورة ظاهر مما سبق من نظائره وكذا اثبات صغرياتها
بمعلقاتها فعلى هذا يرتب هنا خمسة قياسات خمسة في اثبات الدعاوى الخمسة
وخسة عشر في اثبات الصغريات الثلاث لكل واحدة منها بمعلقاتها
من الشكل الثالث حال كونها مفردة بالجليات او منه ومن الاول ايضا
حال كونها مفردة بالشرطيات فيصير الترتيبات في كل من هذين الحالتين
خسة عشر والكل ظاهر على من تذكر ما سبق فتذكره (قوله واخص آه)
معلوم فقد كانت النسبة بين المركبات السبع احدى وعشرين وبين مجموع
القضايا الموجهة ثمانية وسبعين فتذكر ما ذكرنا فيما تقدم واحسبها (قوله
فقد ظهر آه) هو مع ما عطف عليه من قوله ظهر ايضا جواب للشرط
المحذوف الذي هو عبارة عن ذكر في الموجهات فيكون ذلك الشرط دليلا
اظهر وهذه الدعاوى الست التي هي فاعله التالي المذكور ومطو فدا عني
ظهر سواء كان دليلا على سبيل الانفراد او المجموع لان المنبأ من امثال
هذه العبارة ان يكون فاعل ظهر ونحوه مدعى ومدخول من الملققة به
دليلا وحيث يكون ترتيب هنا اجالا (هـ) لما كان الامر كذلك فيم ذكرنا
ظهر ان الممكنة انعاما لا يمكن قد ثبت الامر كذلك (ج) عين التالي اعني
ثبوت ظهور الدعاوى الست واما ترتيب تفصيلها فعلوم بالقياس الى اجاله
المذكور آنفا ان يكون كل واحدة من الست تالية لكل واحدة من الملازمات
الست فيرتب على هذا الترتيب بلا فرق (قوله حتى ان كانت آه) هذه
الشرطية مع ما بعده من الشرطية تصرح لما يفهم مما قبله من المخافة
وتفصيل له كما كانت الشرطيات اثنيان اعني قوله فان كانت كلية آه تصرح
لما قبله من الموافقة وتفصيل له وبيان كونها مخالفتين في الايجاب والسلب
للقضية المقيدة بهما اعني الجزء الاول من المركبات وكونها موافقتين لهما في
الكلية والجزئية ظاهر مستغنى عنه بهذه التفاصيل فعلى هذا المطر ترديه هنا
لكون الاجمال عين التفصيل كما عرفت ويمكن ان يدعى الشرطيات ويستدل
عليها بما قبله من الجليات التي هي اجالها تغايرهما في الجملة كما مر (هـ) لما ثبت
كونها مخالفتين لهما في الكيف وموافقتين لهما في الكم ثبت انه ان كانت
القضية المقيدة بهما موجبة كانتا سالبتين وان كانتا سالبتين كانتا موجبتين لكنه

ثبت مخالفتها لها و موافقتها لها (ج) عين التالي اي المطاعني الشرطيات
الاربع ويجوز ان يجري دليل كل منهما على حدة وحيث تكون الشرطيتان
الاوليان تاليا لما قبلها على حدة والشرطيتان اللتان بعد هما تاليا لهما
ويرتب قياسان على هذا الترتيب وهو ظاهر ويجوز ان يرتب عكس المذكور
ايضا لكون الشرطيات كأنها آثار لما قبلها فيكون الترتيب عكس المذكور
فكما ان الملازمات مركبة من مقدمة حلية وتالي شرطية هناك يكون هنا
مركبة من مقدمة شرطية وتالي حلية (هـ) ثبت انه ان كانت القضية المقيدة
بهما موجبة كانتا سالبتين وان كانت سالبة كانتا موجبتين علم كونهما مخالفتين
لها في الكيف و موافقتين لها في الكم لكن ثبت المقدم فيثبت التالي ايضا
وهكذا اثبات الاخرى واثبات مجموعهما على ما لا يخفى (قوله وانما قال آه)
بيان لنكتة قوله اشارة بدله قوله معناه ودليله ليس بمدكور صريح بالان المذكور
في مقام الدليل اعني قوله لان المعنى آه ليس دليله بالاثبات بل دليل دليله
فيستغنى ان يستدل عليه بالدليل المطوى ويكون المذكور دليلا لذلك المطوى
حتى يتضح المراد وان امكن اجراء المذكور عليه بالذات ايضا (هـ) المص
قال الادوام اشارة الى مطابقة عامة ولم يقل الادوام معناه مطلقة عامة لانه
لو لم يقل الادوام اشارة اليها وقال الادوام معناه مطلقة عامة لفهم منه
ان معنى الادوام هو المطلقة العامة لكن معنى الادوام ليس المطلقة العامة
(ج) نفيض المقدم وهو المطا ورافعة المطوية نظرية دليله هو القول المذكور
(هـ) ليس معنى الادوام المطلقة العامة لان المعنى اذا اطلق يراد به المفهوم
المطابق وليس المفهوم المطابق للادوام المطلقة العامة (ج) من ثاني الاول
تلك الرافعة ويرتب من اول الثاني ايضا بعكس الكبرى المذكورة (هـ) وليس
المطلقة العامة مفهوم ما مطابقا للادوام وهو ظاهر كما مر مرارا (وقوله فان
لادوام الايجاب آه) دليل تلك الكبرى مشتلا على موضوعها فيكون صغرى
وما بعده من المقدمة المذكورة يكون كبرى يرتب من الثاني (ـ) ليس مفهوم
المطابق للادوام المطلقة العامة لان المفهوم الصريح للادوام رفع الايجاب
مثلا واطلاق السلب ليس هو نفس رفع دوام الايجاب (ج) من اوله تلك
الكبرى ويجوز ان يقرر هذا من ثاني الاول ايضا بعكس الكبرى (وقوله بل هو
لازمه) دليل كبرى هذا القياس ايضا (هـ) اطلاق السلب ليس هو نفس
رفع دوام الايجاب لان اطلاق السلب لازم رفع دوام الايجاب وما يكون

٣ وانما قلنا مثلا لان
هذا الدليل من قبيل
الاكتفاء والازم ذكر
لادوام السلب ايضا
مع ذكر اطلاق الايجاب
لانه دليل لا عدم كون
المفهوم المطا بقى
لمطلق الادوام مطلقة
عامة لا للدوام الايجاب
فقط وهو ظ لكنه
يكفي في الاثبات على
ما لا يخفى

لازم الرفع دوام الايجاب يكون معنى التزام الرفع دوام الايجاب (ج) اطلاق
السلب معنى التزامى لرفع دوام الايجاب اي للادوام الايجاب وما يكون
معنى التزام الرفع دوام الايجاب لا يكون نفس رفع دوام الايجاب (ج)
تلك الكبرى وهكذا مفصولة ويجوز ان يرتب بسببها يجعل قوله فهو معناه
آه خبر آخر في الصغرى وهو ظاهر هذا على تقدير كون هذا القول مرطوبا
بما قبله واما اذا كان هو حاصل ما قبله بدلالة الغاء يكون القياس المرتب
انقلابا للاحالة اعني من اول الثاني او من ثاني الاول وهو ظاهر وهكذا
الترتيب والتقرير فيما يكون الدليل قولنا فان لادوام السلب الذي يلزم اطلاق
الايجاب مكان قوله فان لادوام الايجاب وفيما يكون الدليل مجموعهما
معما بترك قوله مثلا والسكل يظهر بان تأمل فتأمل وقس (قوله
واما اللا ضرورة آه) جواب سؤال مقدر ناش مما قبله يعني اذا كان الامر كذلك
في الادوام ينبغي ان لا يكون الامكان العام معنى مطا بقيا الا ضرورة
للتعير بلفظ الاشارة فيه ايضا فادفع به هذا التوهم وقال (هـ) اللا ضرورة
معناه الصريح الامكان العام لان اللا ضرورة معناه الصريح مثلا هو سلب
ضرورة الايجاب وسلب ضرورة الايجاب هو عين امكان السلب (ج)
المطلوب وهنا ايضا اكتفى في الدليل ولذا قلنا مثلا لان تمام الدليل هو
ان يقال لان لا ضرورة الايجاب هو سلب ضرورة الايجاب ولا ضرورة
السلب هو سلب ضرورة السلب كما عرفت فلما اجاب بهذا اورد عليه اعتراض
آخر وهو انه اذا كان الامكان العام معنى مطا بقيا للا ضرورة لزم عليه
ان يقول والا ضرورة معناه الصريح الممكنة العامة فلم اورد فيهما لفظ
الاشارة على خلاف ما حققه آغا فاجاب عنه (بقوله فلما كان آه) (هـ) لما كان
احدى القضيتين اعني الممكنة العامة عين معنى احدى العبارتين اعني
اللا ضرورة وكان الاخرى وهى المطلقة العامة غير معنى الاخرى وهى
اللا دوام بل من لوازمه استعمال عبارة الاشارة لتكون العبارة مشتركة بينهما
لكن المقدم ثابت وكذا التالي وهو المطلوب يعني لو عبر فيهما بلفظ المعنى
لم يصح الحمل في الادوام لما عرفت واو عبر في الادوام بلفظ الاشارة
وفي اللا ضرورة بلفظ المعنى لصح ٧ لكنه يطول الكلام ويكونان مختلفين
في التعبير مع انهما اشار كان في اتوافق والتخالف وغيرهما كما عرفت
لما عبر بلفظ الاشارة فيهما الذي هو عام للمعنى المطا بقى والا لزامى كان

٧ ومثل هذه التعليقات
تعاليلات بعد الوقوع
لانهم وجدوه كذلك
حال كونه منظورا فيه
وعلاوه بمثلا فلا يضر
كون العلة ضعيفا كما فيما
نحن فيه اذ يكفي فيه وفي
امثاله اثبات التناسب
واللياقة لما قلنا تأمل

عبارتهما مشتركة ومختصرة ويكون تعبيره في الاضرورة للشيء كذا فيحصل
المقصود بخلاف تعبيره بلفظ المعنى فيها لانه ليس عاما لهما على ما لا يخفى
(قوله لما وقع الفراغ آه) قد سبق الكلام عليه في صدر الكتاب مفصلا
اذلا فرق بين قوله لما فرغ وبين قوله لما وقع الفراغ فتذكر واجز الترتيبات
المذكورة هناك هنا (قوله وقد سمعت الى قوله والمراد) بيانه معلوم اذ بعضها
من القياس الذي بعض مقدماته مرددة سواء كان من الاقتراني او من الاستثنائي
وبعضه بيان وجه التسمية وقد مر امثالهما مفصلا (قوله والمراد من العلاقة)
اي المراد بالعلاقة هنا شئ بسببه يستصحب الاول الثاني لا المراد بهما هنا هو
العلاقة وانتضايف وهما شئ بسببه يستصحب الاول الثاني (ج) المط والكبريان
نظريتان (قوله اما العلية آه) شروع لاثبات احدهما (هـ) العلية شئ بسببه
يستصحب الاول الثاني لانها اما كون المقدم علة للتالي واما كونه معلولا واما
كونه معلول علة واحدة وكون المقدم علة للتالي شئ بسببه يستصحب الاول الثاني
وكون المقدم معلولا للتالي شئ بسببه يستصحب الاول الثاني وكونهما معلول
علة واحدة شئ بسببه يستصحب الاول الثاني ايضا (ج) تلك الكبرى وهو
قياس مقسم نتيجة تأليفه متحدة وان جعلت موضوع الكبرى ثلاثة بالمطغ
تكون الكبرى قضية واحدة فقط ومختصرة وحينئذ لا يكون مقسم لكن
كونه مقسما هو الاوضح والامثلة دليل الصغرى المرددة (هـ) العلية اما كون
المقدم علة للتالي واما كونه معلولا واما كونهما معلول علة واحدة لانها
اما يكون في مثل قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما يكون
في مثل قولنا ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة واما يكون في مثل قولنا
ان كان النهار موجودا فالعالم مضي وما يكون في مثل قولنا ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود هو كون المقدم علة للتالي وما يكون في مثل قولنا
ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة هو كون المقدم معلولا للتالي وما يكون
في مثل قولنا ان كان النهار موجودا فالعالم مضي هو كونهما معلول علة
واحدة (ج) تلك الصغرى وهو ايضا قياس مقسم لكن نتيجة تأليفه مختلفة
(قوله واما التضايف آه) اشارة الى اثبات الكبرى الباقية من الكبريين
السابقين (هـ) التضايف هو شئ بسببه يستصحب الاول الثاني لان التضايف
هو كون المقدم والتالي متضايفين وكونهما متضايفين هو شئ بسببه
يستصحب الاول الثاني (ج) تلك الكبرى والمثال دليل الصغرى (هـ)

التضايف هو كونهما متضايفين لانه يكون في مثل قولنا ان كان زيد اباع مرو
فعمرو ابنه وما يكون في مثل قولنا هذا هو كونهما متضايفين (ج)
تلك الصغرى وهذا المثال كما كان مثالا للتضايف على حاله يكون مثالا له
اذا عكسته اعني قولنا ان كان عمرو ابن زيد فزيد ابوه فلا فرق بينهما في المآل
وكونهما مثالا للتضايف اصلا ولولم يكن كذلك لكانا متضايفين وهو ظاهر
(قوله وهذا التعريف آه) يعني تعريف اللزومية باطل لان تعريفها لا يتناول
اللزومية الكاذبة وهي من افراد المعرف (ج) تعريفها لا يتناول بعض افراد
المعرف وما لا يتناول بعض افرادها فهو باطل (ج) المطلوب (وقوله لعدم
اعتباره) دليل لصغرى القياس الاول مشتمل على محمولها فيكون كبرى
والصغرى مطوية (هـ) تعريفها لا يتناول اللزومية الكاذبة لان تعريفها
لا يتناول مالم يعتبر فيها صدق التالي على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما
واللزومية الكاذبة لم يعتبر فيها صدق التالي على تقدير صدق المقدم
لعلاقة بينهما (ج) من الثاني تلك الصغرى فلا بد ان يعتبر احدي مقدمتي
هذا القياس معدولة حتى يتحقق شرط اختلاف المقدمتين فان اعتبرت
صغراء سالبة وكبراء معدولة لايكون من اول ضروريه وان اعتبرتهما بالعمس
يكون من ثانيه وعلى التقديرين يكون من غير متعارفه لكون متعلق محمول
الصغرى محمولا بتمامه في الكبرى فعلى الاعتبار الثاني يجوز ان يقرر من الاول
ايضا بعكس الكبرى وهو معلوم وعلى الاعتبار الاول يقرر من الرابع ايضا
(هـ) تعريف اللزومية لا يتناول اللزومية الكاذبة لان مالم يعتبر فيها صدق
التالي على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما لا يتناول تعريف اللزومية واللزومية
الكاذبة هي لم يعتبر فيها صدق التالي على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما (ج)
من ثالثة تلك الصغرى وقد عرفت ان ترتيب مثل هذه العبارة هكذا
في الظاهر واما في الحقيقة ابطال السائل عكس تعريف المصنف اللزومية
اعني قوله كل لزومية هي التي صدق التالي فيها على تقدير صدق المقدم
لعلاقة بينهما توجب ذلك وهو موجبة كلية فيكون نقيضه سالبة جزئية
اعني قولنا بعض اللزومية لا يصدق التالي فيها على تقدير صدق المقدم
لعلاقة بينهما وهو مدعى السائل واللزومية الكاذبة التي هي مادة النقص دليله
(هـ) بعض اللزومية لا يصدق فيها التالي على تقدير صدق المقدم لعلاقة
لان بعضها هو اللزومية الكاذبة واللزومية الكاذبة لا يصدق فيها التالي

على تقدير صدق المقدم (ج) من رابع الاول مطلوب السائل ويرتب من ثاني
الثالث ايضا (هـ) بعض اللزومية لا يصدق التالي فيها آه لان اللزومية
الكاذبة يصدق عليها المعرف واللزومية الكاذبة لا يصدق فيها
التالي على تقدير صدق المقدم لعلاقة اي لا يصدق عليها التعريف (ج)
تلك الجزئية (قوله فالاولى آه) يعني التعريف بما حكم فيها بصدق قضية على
تقدير صدق قضية اخرى لعلاقة اللزومية الاولى من تعريف المصنف لهما لان
التعريف بما حكم فيها آه يتناول اللزومية الصادقة والكاذبة وتعريف المصنف
لا يتناول الصادقة فقط وما يتناولها اولى مما لا يتناولها (ج) المطوكذا
يرتب الاربعة الباقية كما مر مرارا فالصغريان نظريتان احدهما قد ثبت
آتفا واما دليل الاخرى فقوله (لان الحكم آه) (ع) التعريف بما حكم فيها آه
يتناول اللزومية الصادقة والكاذبة لان التعريف بما حكم فيها يتناول
ما يطابق الحكم للعلاقة فيها الواقع وما لم يطابق الواقع وان طابق
الحكم الواقع كان الحكم متحققا والعلاقة ايضا متحققا وان لم يطابق
الواقع فاما لعدم الحكم في الواقع اصلا واما ثبوته من غير علاقة (ج)
التعريف بما حكم فيها آه يتناول ما كان الحكم متحققا فيه والعلاقة ايضا
متحققة ويتناول ما لا يكون الحكم في الواقع اصلا او ثبت من غير علاقة
وما يكون الحكم فيه متحققا والعلاقة ايضا متحققة هو اللزومية الصادقة
وما لا يكون الحكم فيه في الواقع او ثبت من غير علاقة هو اللزومية الكاذبة
(ج) تلك الصغرى (قوله واما الاتفاقية آه) من تنمة ما سبق من تقسيم الشرطية
وما بعده من المثال دليل لكبراه (هـ) ما حكم فيه لا لعلاقة اتفاقية لان ما
حكم فيه لا لعلاقة كقوانتان كان الانسان ناطقا آه وقولنا هذا مثلا اتفاقية
(ج) تلك الكبرى (قوله فانه لا لعلاقة آه) دليل لكبرى هذا ايضا (هـ) قولنا هذا
اتفاقية لان قولنا هذا لعلاقة بين طرفيه اعني ناطقية الانسان وناهية الحمار
وما لا يكون بين طرفيه علاقة فهو اتفاقية (ج) تلك الكبرى (قوله حتى
يجوز آه) دليل لصغرى هذا (هـ) قولنا هذا لا يكون بين طرفيه علاقة لانه لو كان
بين طرفيه علاقة لما جوز العقل تحقق كل منهما بدون الاخر لكنه يجوز
(ج) تلك الصغرى ويجوز ان يربط من الافتراض ايضا (هـ) قولنا هذا ليس
بين طرفيه علاقة لان قولنا هذا يجوز العقل تحقق كل من طرفيه بدون
الاخر وما يجوز العقل تحقق كل من طرفيه بدون الاخر ليس بين طرفيه

علاقة (ج) تلك الصغرى ومن الثاني ايضا بعكس الكبرى وهو معلوم
(قوله ولو قال هي آه) يعني لو قال المصنف في تعريف الاتفاقية هي
التي حكم فيها آه لكان اولى لانه لو قال فيه كذلك لتناول الاتفاقية
الكاذبة ايضا واذا تناولها لكان اولى (ج) تلك الملازمة (قوله فان الحكم
آه) دليل للصغرى (هـ) او قال هي التي حكم فيها آه يتناول الاتفاقية
الكاذبة ايضا لانه لو قال فيه كذلك لتناول ما لم يطابق الحكم بصدق
التالي للعلاقة الواقع وعدم مطابقته الحكم بصدق التالي للعلاقة الواقع
اما لعدم صدق التالي على تقدير صدق المقدم واما صدقه مع وجود العلاقة
فيه (ج) لو قال فيه كذلك لتناول ما لا يصدق التالي على تقدير صدق
المقدم وما يصدق مع وجود العلاقة فيه وعدم صدق التالي فيه على
تقدير صدق المقدم اتفاقية كاذبة وصدقه مع وجود العلاقة فيه اتفاقية
كاذبة ايضا (ج) تلك الصغرى ويجوز ان يدعى ايضا هكذا هذا التعريف
للاتفاقية اولى من تعريف المصنف لهما ويستدل عليه بالتناول وعدمه
او بذكر لفظ الحكم في التعريف وعدم ذكره وحيث ثبت الاتفاقية الخمسة
المشهوره وهو معلوم (قوله وقد يكتفى آه) اي الاتفاقية قد يكتفى فيها
بصدق التالي لانها قد يقال في تعريفها هي التي حكم فيها بصدق التالي على
تقدير صدق المقدم لا لعلاقة بل بمجرد صدق التالي والتي حكم فيها بصدق التالي
على تقدير صدق المقدم لا لعلاقة بل بمجرد صدق التالي اعم من ان يكون المقدم
فيه صادقا وكاذبا (ج) من الغير لا ماعرف الاتفاقية قد يقال في تعريفها
ما هو اعم من ان يكون المقدم فيه صادقا وكاذبا وما يكتفى في تعريفه ما هو
اعم من ان يكون المقدم فيه صادقا وكاذبا يكتفى فيه بصدق التالي (ج)
المطلوب وهكذا موصوله وان شئت قررت (هـ) الاتفاقية قد يكون المقدم
فيها اعم من ان يكون صادقا او كاذبا لانها هي التي حكم فيها آه
والتي حكم فيها كذلك يكتفى فيها بصدق التالي وما يكتفى فيه بصدقه
يكون اعم من ان يكون المقدم فيه صادقا او كاذبا (ج) المطلوب ويجوز
ان يربط القول المذكور مع التعريف انذى بعده بسيطا ويكون قوله
ويجوز آه قضية برأسه وتصريحها بما علم بمقابلته (هـ) الاتفاقية قد يقال
في تعريفها كذلك لانها قد يكتفى فيها بصدق التالي وما يكتفى فيه
بصدقه يقال في تعريفه كذلك (ج) المطلوب وهكذا عكسه كاذكراه

حال كونه جزءا للقياس المركب لان الاكثف مؤثر والقول بانها هي التي آه
اثره لانه يعرف به كما رى (قوله وتسمى آه) اراد بهذا القول بيان النسبة
بين معنى الاتفاقية بالعموم مطلقا مع بيان تسميتهما (وقوله فانه متى آه)
دايله مع بسطها شرطية كما عرفت (هـ) متى صدقت هي بالمعنى الاول
صدقت بالمعنى الثانى لانه متى صدقت بالمعنى الاول صدق المقدم والتالى
معاً ومتى صدقا معا صدق التالى ومتى صدق التالى صدقت هي بالمعنى
الثانى (ج) الملازمة المطلوبة وهكذا موصولة فتذكر وقس (قوله
ولا يتعكس آه) اشارة الى السالبة الجزئية المأخوذة من طرف الاعم وبهذا
علم وجه تسميتها ايضا واما بيان صاقتها وكاذبتها على المعنى الاعم
وبيان الفرق بينهما على هذا وبين الزومية فيعلم مما قررنا اننا يعرف من
تذكره (قوله واما المنفصلة آه) قياس مركب من ديين ثلثة والاولى
فيه هو تعريفها تها وكل واحدة من الامثلة المذكورة يكون دايلا لكل واحدة
من الكبريات او مجموعها يكون دايلا للصغرى والاصل المدعى بالترديد
والكل معلوم مما تقدم من نظائره فتذكر وقس (قوله وانما سميت آه) اى
القضية الاولى منها ناسب ان تسمى حقيقة لان الاولى منها قد كان التافى
فيها بين جزئيهما والتافى بين جزئيهما اشد من التافى بين جزئى الاخيرين
(ج) الاولى منها ما يكون فيه اشد من التافى بين جزئى الاخيرين والذي
يكون فيه اشد من التافى بين جزئى الاخيرين احق باسم المنفصلة بل هي
حقيقة الانفصال (ج) الاولى منها احق باسم المنفصلة بل هي حقيقة
الانفصال وما هو احق باسمها ناسب ان يسمى حقيقة (ج) المطلوب
(قوله لانه آه) دايلا الكبرى الاولى (هـ) التافى بين جزئيهما اشد من التافى
بين جزئى الاخيرين لان التافى بين جزئيهما التافى فى الصدق والكذب
معاً والتافى فى الصدق والكذب معاً اشد من التافى بين جزئى الاخيرين (ج)
تلك الكبرى وهو بسيط بصغرى واحدة ويرتب الاربعة الباقية المشهورة
ايضا (قوله واثنائية آه والثالثة آه) معلوم بتقدير ناسب فعلى هذا يكون
كل واحدة من هذه الثلث مبنية للآخرى لانها قسمة لها وهو ظاهر
(قوله وربما يقال آه) يعنى مانعة الجمع ومانعة الخلو قد يقالان على المعنى
الذى هو اعم من تعريفيهما اللذين ذكرهما المصنف لان مانعة الجمع قد
يقال على التى حكم فيها بالتافى فى الصدق فقط سواء حكم به فى الكذب

ايضا ام لا وما نعمة الخلو هي التى حكم فيها بالتافى فى الكذب فقط سواء
حكم به فيها فى الصدق ايضا ام لا وهما معنى اعم لهما من تعريفيهما اللذين
ذكرهما (ج) المطلوب واثنائية الاعمى والاختصية معلوم بالاقتبة الخمسة
المشهورة حال ادما ثهما حالية وان بسطت مدعا شرطية يرتب فيه على
سبعة عشر وجها من طرف الاختص وعلى كلا التقديرين يكون الاوسط
هو التعريف الذى ذكره المص اعنى المعنى الاختص لهما وهذا التعريف الذى
هو الاعم لهما والكل سهل فتدبر وقس فقد ثبت ان حاصل مانعة الجمع
بالمعنى الاختص الذى هو الافظ هو وجود المناقاة بين جمعهما فقط يعنى ان كان
طرفا المثال المذكور لهما موجبتين يكون المناقاة بينهما فقط ولا يجتمعان
فى الواقع ولا تكون المناقاة بين نقيضيهما اعنى سالبتيهما وان كانا سالبتين
تكون المناقاة بينهما فقط ولا يتخاوا الواقع عن احدهما ولا تكون المناقاة بين
نقيضيهما اعنى موجبتيهما وان كان احدهما موجب والاخر سالب تكون
المناقاة بين تلك الموجبة والسالبة المذكورتين فقط ولا تكون بين نقيضيهما
وحاصل مانعة الخلو هو وجود المناقاة بين خلوها فقط يعنى ان كان طرفا المثال
المذكور لهما موجبتين لا تكون المناقاة بينهما بل تكون المناقاة بين سالبتيهما فقط
اعنى نقيضيهما وان كانا سالبتين لا تكون المناقاة بينهما بل تكون بين
موجبتيهما اعنى نقيضيهما فقط وان كان احدهما موجبا والاخر سالب لا تكون
المناقاة بين تلك الموجبة والسالبة المذكورتين بل تكون بين نقيضيهما فقط وان قالوا
ان ما يصلح مثالا لمانعة الجمع يكون نقيضه مثالا لمانعة الخلو وبالعكس وهما
متلازمان كما سيجئ وهكذا الكلام فى المادة التى تكون كل واحدة منهما ذات
اجزاء ثلثة او اكثر واذا عرفت هذا فقد عرفت حاصل الحقيقة وحاصل لهما
ايضا حال كونهما بالامنى الاعم على ما لا يخفى (قوله وابعض الافاضل آه)
التوصيف بالشرافة اما من الشارح وح يكون استهزاء له ومبالغة فى رده الاتى
واما من ذلك البعض وح يكون بحشه شريفا مقبولا على زعمه وايا ما كان يكون
تقرير البحث (هـ) المراد بالمناقاة فى الجمع هو ان لا يصدق الطرفان على ذات
واحدة لانه اما المراد بالمناقاة فى الجمع هو ان لا يصدق على ذات واحدة وما المراد
بها هو ان لا يجتمعا فى الوجود لكن ليس المراد بهما ان لا يجتمعا فى الوجود (ج)
من رتبة الاستثنائى المطا المذكور (قوله فانه لو كن آه) دليل الرافعة المذكورة
مشتملا على نقيضها بعد تأويلها بالمصدر (هـ) ليس المراد بهما عدم الاجتماع

في الوجود لانه لو كان المراد بها عدم الاجتماع فيه لم يكن بين الواحد والكثير منع الجمع لكن الشيخ نص على منع الجمع بينهما (ج) من ثاني طرقه تلك الرافعة وهذا القياس مقدمته مذكورتان وما بينهما اعني قوله (لان الواحد) دليل الملازمة بعد جعل تاليها مدعى حلياً ومقدمها قيداً له وهو طريق آخر لاثبات الملازمة كما تقدم (هـ) الواحد والكثير لا يكون بينهما منع الجمع على تقدير كون المراد بالمنافاة في الجمع عدم الاجتماع في الوجود لان الواحد جزء والكثير كل وجزء الشيء يجمع الكل في الوجود (ج) الواحد يجمع الكثير في الوجود وما يجمع الشيء في الوجود لم يكن بينهما منع الجمع في الوجود على ذلك التقدير (ج) تلك الملازمة وهو مركب من افترايين ورتب في الاول منها الاربعة الباقية المشهورة ايضاً وبعد الترتيب يضم اليه الثاني في الكل بالترتيب المذكور ويجوز ان يرتب في الاول على خمسة اوجه من المشهور ويضم اليه الثاني في الكل حال كون الثاني مرتباً من غير متعارف اول الاستثنائي بفرض نتيجة كل واحد من الالوجه الاربعة مقدمة استثنائية مقدمة ويضم ٢ الملازمة المطوية المركبة منها ومن حاصل الملازمة المدللة بهذا اليها وهو اللفظ وقدم امثاله فتذكر وقس (قوله ثم قال) اي ذلك البعض قال بعد البيان المذكور والاستدلال عليه بنص الشيخ وعندى في هذا اي في نص الشيخ على منع الجمع بين الواحد والكثير نظر اشارة الى منع الرافعة المذكورة وح يكون ما بعده سنداً له او الى المعارضة ام احياناً يكون ما بعده دليله (هـ) الواحد والكثير ليس بينهما منع الجمع لانه لو كان بينهما منع الجمع يلزم جواز منع الجمع بين اللازم والملزوم لكنهم اجعوا على انه لا منع جمع بين اللازم والملزوم ولا منع خلو بينهما (ج) نقبض المقدم وهو المطاع اعني نقبض مانصه الشيخ وهذا القياس ايضاً من ثاني الاستثنائي حال كون مقدمته مذكورتين وما بينهما دليل الملازمة على الترتيب السابق (هـ) اللازم والملزوم يلزم ان يكون بينهما منع الجمع على تقدير كون منع الجمع بين الواحد والكثير لان اللازم قد يكون جزءاً والملزوم كلا والجزء والكل بينهما منع الجمع على ذلك التقدير (ج) تلك الملازمة (قوله ورجا) اي ذلك البعض رجائه تعالى ان يفتح عليه الجواب من اعتراضه الوارد على نص الشيخ لكونه اعتراضاً اقرباً على زعمه مع ان فساد قوله المذكور هنا لانه ارادوا بالمنافاة في الجمع عدم الاجتماع في الصدق على ذات واحدة واستدل عليها بنص الشيخ ثم ابطال نصه ببيان

٢ و يقال في ضم الملازمة المطوية الى النتيجة المستخرجة من القياس الاول (هـ) ولما كان الواحد يجمع الكثير في الوجود لا يكون بينهما منع الجمع على ذلك التقدير (ج) عين التالي وترتيب اوله معلوم ويجوز ان يقرر هذا بسيطاً وهو القياس الاول منهما فقط لكون نتيجته مساوية للحملة التي هي حاصل الملازمة النظرية اذ لا شك ان مجامعتهمما يستلزم عدم كون منع الجمع بينهما فيكونان مساويين في المآل على ما لا يخفى عليه

فساده ثم رجاء الجواب لتخليص نصه عن الفساد واذا اردت الشارح بقوله (وهو ليس الا نظراً) فعني هذا يكون ما قبل هذا القول كلام ذلك البعض وهو قول الشارح وحاصله ان هذا الاعتراض ليس الا نظراً فيما اراده ذلك البعض عن عبارة القوم برأيه (فحاشاهم ان يعنوا) اي انزه القوم ان يعنوا بالمنافاة في الجمع عدم الاجتماع في الصدق فيكون ارادة من كلامهم ما لم يريدوه فيكون فاسداً وفي المعنى سالبة رافعة للقياس المتبع للمط (هـ) اما المراد بالمنافاة في الجمع عدم الاجتماع في الوجود واما المراد بعدم الاجتماع في الصدق على ذات واحدة لكن ليس المراد بعدم الاجتماع في الصدق كما زعم ذلك البعض (ج) المراد بعدم الاجتماع في الوجود وهو المط المذكور فيما بعد بقوله بل ليس مرادهم بالمنافاة في الجمع الا عدم الاجتماع في الوجود وهو نقبض ما زعمه ذلك البعض فيكون هو حقا وزعمه باطلاً ويجوز ان يقرر هذا الرد (هـ) كلام ذلك البعض فاسداً لانه انما يصح لو كان ارادته عن عبارة القوم صحيحاً لكن حاشاهم ان يعنوا بها ذلك اي لكنهم لم يريدوا بها عدم الاجتماع في الصدق على ذات واحدة (ج) المط وعلى التقديرين فالرافعة المذكورة اعني قوله فحاشاهم نظرية (قوله فان مانعة الجمع آه) توطئة لدلائلها وليس دلائلها بل دلائلها (قوله فلو كان المراد آه) مشتملاً على نقبضها لان الارادة والعناية لفظان متحدان في المآل (هـ) ليس مرادهم بالمنافاة في الجمع عدم الاجتماع في الصدق على ذات واحدة لانه لو كان المراد بعدم الاجتماع في الصدق عليها لكان بين كل قضيتين منع الجمع ولا يكون بين القضيتين منع خلواصلاً لكن كلاهما فاسدان اي ليس بين كل قضيتين منع الجمع بل قد كان بينهما منع خلواصلاً وهو (ج) نقبض المقدم وهو تلك الرافعة والملازمة المذكورة التي هي في الحقيقة ملازمتان بتعدد ناليد نظرية (وقوله لاستحالة آه) دليل الاولى منهما بطريق جعل التالي مدعى والمقدم قيداً له (هـ) كل قضيتين يكون بينهما منع الجمع على تقدير كون المراد بالمنافاة في الجمع عدم الاجتماع في الصدق عليها لان كل قضيتين يستحيل ان يصدق احدهما على ما صدق عليه قضية اخرى والشيثان الاذان يستحيل ان يصدق احدهما على ما صدق عليه الآخر بينهما منع الجمع على ذلك التقدير (ج) تلك الملازمة (قوله ضرورة آه) دليل الثانية منهما (هـ) القضيتان ليس بينهما منع خلواصلاً على تقدير كون

المراد بها عدم الاجتماع في الصدق عليها لان القضيتين تكذبان على شيء
من الاشياء والشئان اللذان يكذبان على شيء من الاشياء لا يكون بينهما اجتماع الخلو
اصلا على ذلك التقدير (ج) تلك الملازمة (وقوله واقوله آء) دليل للصغرى هذا
القياس ٣ (هـ) القضيتان تكذبان على شيء من الاشياء لانهما تكذبان على مفرد
من المفردات مثلا ومفرد من المفردات هو شيء من الاشياء (ج) تلك الصغرى
وحاصل الملازمتين هو انه لو كان المراد بالثاقفة في الجمع عدم الاجتماع في الصدق
على ذات واحدة كان عام ذلك البعض لزم ان يكون بين كل قضيتين منع الجمع لان
القضية الواحدة من حيث هي قضية لا يمكن ان تصدق على ذات واحدة اصلا
فضلا عن ان تصدق قضيتان عليها لعدم جواز حمل القضية من حيث هي
قضية على ذات وهو ظاهر ان لا يمكن صدقهما عليها لان اجتماعهما اصلا فيكون بين
كل قضيتين منع الجمع لا محالة فلو لا تصدق منع الخلو اصلا لان كون منع الجمع
بين كل قضيتين يستلزم ان لا توجد ما في الخلو في الواقع اصلا لانها تفيضها
وح تكون القضيتان كاذبتين على شيء من الاشياء ومن جملة ذلك الشيء مفرد
من المفردات ضرورة كذبهما عليه فعلى هذا يكون في داللي الملازمتين نوع خلل
اذ الاول منهما ينافي الثاني لان المفهوم من الاول هو ان القضية تصدق على شيء
ولكن القضية الاخرى لا تصدق على ما صدق عليه تلك القضية مع انها
لا تصدق على شيء والمفهوم من الثاني هو انهما تكذبان على شيء بالضرورة
ولا تصدقان عليه اصلا ولو قال في التقرير الاول لا محالة ان تصدق قضية
على شيء لكان اسلم واباغ في الاثبات على ما لا يخفى وانما اثبتنا هاتين الملازمتين
بعد جعلنا ليهما مدعى ومقدمهما قيد الاله لانه لو لم يتبدل لاجلية وبقية على
حاليهما شرطية لم يستلزم مقدم صغراهما تاليهما ولا يصدق القياس فانهما
لو ابقيتا على حالهما شرطية يكون صغراهما ايضا شرطية هكذا لو كان
المراد عدم الاجتماع في الصدق يستحيل ان تصدق قضية على ما صدق
عليه قضية اخرى ولو كان المراد عدم الاجتماع في الصدق تكذب القضيتان
على شيء من الاشياء وخ يفهم منه ان استحالة صدقهما على شيء واحد
وكذبهما على شيء من الاشياء يلزم من كون المراد عدم الاجتماع في الصدق والحال
ان استحالة صدقهما على شيء واحد واستحالة كذبهما على شيء من الاشياء
ثابتة في نفس الامر سواء كان المراد عدم الاجتماع في الصدق او لا فلا يلزم منه
اذ لزم منه لما انفك عنها ولهذا يثبتها في الاثبات وجعلناها جلية وهكذا

الحكم في نظائرها (قوله بل ليس مرادهم آء) هو المط من القياس الاول
المرتبة ذلك البعض على ما سترنا اليه (قوله اما ان الشيخ آء) جواب عن
قوله لكن الشيخ نص ببيان منشا غلطه (ج) الشيخ لم يثبت منع الجمع بين مفهومي
الواحد والكثير حتى يستدل به ذلك البعض على مدعاه ويعترض عليه بعده
لان الشيخ اثبت منع الجمع بين هذا واحد وبين هذا كثير وهذا واحد وهذا
كثير ليسا مفهومي الواحد والكثير بل افرادهما (ج) من غير المتعارف
المطلوب ويرتب من المتعارف ايضا (هـ) الشيخ اثبت بين هذا واحد وهذا
كثير ومن اثبت بينهما لم يثبت بين مفهومي الواحد والكثير (ج) المطلوب
المذكور ومن النهاية ايضا (هـ) لم يثبت الشيخ منع الجمع بين مفهومي الواحد
والكثير اذ اثبت بين هذا واحد وهذا كثير ولم يثبت بين مفهومي الواحد والكثير
من اثبت بين هذا واحد وهذا كثير (ج) المطلوب المذكور ومن غير متعارفها
ايضا (هـ) اذ اثبت بين هذا واحد وهذا كثير وهذا واحد وهذا كثير ليس
مفهومي الواحد والكثير (ج) ذلك المطلوب وكذا يرتب من الثاني بتبديل
الكبرى حال كونه من الاسمية ومن الفعلية ومن الثلاثة الاول للاسلثاني وقد
مر امثاله فتد كروقس (قوله فان القضية آء) دليل للصغرى (هـ) الشيخ
اثبت منع الجمع بين هذا واحد وبين هذا كثير لان الشيخ قال القضية القائلة
اما ان يكون هذا واحد او اما ان يكون هذا كثيرا مانعة الجمع ومن قال هكذا اثبت
منع الجمع بين هذا واحد وهذا كثير (ج) تلك الصغرى ومن الفعلية ايضا
(هـ) اثبت الشيخ بين هذا واحد وهذا كثير اذ قال الشيخ القضية القائلة
اما ان يكون هذا واحد او اما ان يكون هذا كثيرا مانعة الجمع واثبت بين هذا
واحد وهذا كثير من قال هكذا (ج) تلك الصغرى ايضا ويجوز
ان نقرر المطلوب المذكور بعد التأويل بالصغرى (هـ) اثبات الشيخ منع الجمع
بين الواحد والكثير ليس بين مفهوميهما لان اثبات الشيخ منع الجمع بينهما
انما هو بين هذا واحد وهذا كثير وهذا واحد وهذا كثير ليسا مفهومي
الواحد والكثير (ج) من غير متعارف الاول المطلوب المذكور وكذا يرتب
من غير متعارف الثاني ومن متعارف فيهما والكل معلوم ويكون (قوله فان
القضية آء) دليلا للصغرى على هذا ايضا (هـ) اثبات الشيخ منع الجمع بين
الواحد والكثير انما هو بين هذا واحد وهذا كثير لان الشيخ قال القضية القائلة
اما ان يكون هذا واحد او اما ان يكون هذا كثيرا مانعة الجمع واثبات من قال

٣ وهذا القول ليس
دليل للصغرى بل تنبيه
لها لانها بديهية
معلومية كما صدر
بالبداهة اذ القضية
من حيث هي هي
لا تصدق على شيء
اصلا وهو ظاهر
كما عرفت

هكذا منع الجمع بين الواحد والكثير انما هو بين هذا واحد وهذا كثير (ج) من غير متعارف غير متعارف الاول تلك الصغرى (قوله لا متعارف) دليل لمقول قال على التقديرين لان مقوله قضية (ه) القضية القائلة اما ان يكون هذا واحدا واما ان يكون هذا كثيرا مانعة الجمع لان القضية القائلة آه يمتنع اجتماع جزئها على الصدق وما يمتنع جزئها على الصدق هو مانعة الجمع (ه) تلك القضية المعقولة (قوله فقد بان آه) حاصل الدخول لبعض الافاضل يعني لما ثبت ان الامر كذلك فقد ظهر ان اشكال ذلك البعض من سوء الفهم من كلام القوم ونص الشيخ وقلة التدبر فيما هو مقصودهم لان مقصودهم ليس ما اراده ذلك البعض وما اراده ليس مقصودهم مع ان الارادة من كلام الغير على خلاف ما اراده الغير باطل فقد ثبت ان مرادهم بالثانفة في الجمع هو عدم اجتماع النقيضين في الوجود اي لا يجتمعان صادق في الواقع بل يصدق احدهما وتكذب الاخرى كما ترى في مواد مانعة الجمع وهو تال لمقدم مقدر ويستثنى ذلك المقدر وينتج عين التالى المذكور الدنى هو المط كما اشرفنا ليه (قوله وكل واحدة آه) منه الى قوله الآتى بيان لتقسيم التفصلات الى العنادية والاتفاقية بين اولا كونها كالتصلة وكون نسبتها اليها كنسبة الزوم والاتفاق الى المتصلات وفصله بقوله (اما العنادية آه) هو مع ما بعده قياس ينتج تقسيم المتصلة الى العنادية والاتفاقية وما بعده من الامثلة وغيرها دلائل دليته وكلها معلوم كما كان ما كلها معلوما على ما لا يخفى (قوله وهى كلها آه) اي القضايا الثمانية التى عرفت موجبات لان القضايا الثمانية التى عرفت تعاريفها المذكورة لا تنطبق الاعلى الموجبات وكل ما لا تنطبق تعاريفها المذكورة لا تنطبق على الموجبات موجبات (ج) المط (قوله فلا بد آه) جزاء شرط محذوف اي لما كانت التعاريف لا تنطبق الاعلى الموجبات فلا بد من تعريف سواها لانه قد ثبت المقدم فلزم تعريف سواها ولهذا شرع في بيان تعريفها بقوله (فسالبة كل آه) دلائل لما بعده من الدعاوى المتعددة جميعا (ه) السالبة الزومية ما حكم فيها بسلب الزوم لان السالبة الزومية هى التى يرفع فيها ما حكم في موجبها ما حكم في موجبها هو الزوم (ج) السالبة الزومية هى التى يرفع فيها الزوم واتى يرفع فيها الزوم هى السالبة الزوم (ج) السالبة الزومية سالبة الزوم وسالبة الزوم هى ما حكم فيها بسلب الزوم (ج) المط وترتيب هذا القياس من المركب انما هو للايضاح والافيكفى في الاثبات القياس

الاول لان تيجته مساوية للمطلوب على ما لا يخفى وان شئت قررت المطلوب المذكور وبعض مقدماته شرطية كما هو الملايم للعبارة (ه) لما كانت الموجبة الزومية ما حكم فيها بلزوم التالى للمقدم كانت السالبة الزومية ما حكم فيها بسلب الزوم لانه لما كانت الموجبة الزومية ما حكم فيها بالزوم كانت السبة الزومية هى التى يرفع فيها ما حكم في موجبها وما حكم في موجبها هو الزوم (ج) لما كانت الموجبة الزومية ما حكم فيها بالزوم كانت السالبة الزومية ما يرفع فيها الزوم وما يرفع فيها الزوم سالبة الزوم (ج) لما كانت الموجبة الزومية ما حكم فيها بالزوم كانت السالبة الزومية سالبة الزوم هو ما حكم فيها بسلب الزوم (ج) الملازمة المطاوعة والكلام فيه ما قبله فتدبر ويحوز ان يكون الملازمة المذكورة مقدمة شرطية ويرتب من الاستثناى وتثبت الملازمة بما قبلها من الدليل على الترتيب المذكور (ه) لما كانت الموجبة الزومية ما حكم فيها بلزوم التالى للمقدم كانت السالبة الزومية ما حكم فيها بسلب الزوم التالى للمقدم لكن المقدم حق وكذا التالى (ج) عين التالى وهو المطلوب وبيان اثباتها بما قبلها قد ذكر آنفا فلا تغفل (قوله لا ما حكم آه) عطف على قوله سالبة الزوم لا على قوله ما حكم وهو امان تمة تالى الملازمة المذكورة او دليله (ه) السالبة الزومية سالبة الزوم لانها اما سالبة الزوم واما ما حكم فيها بلزوم السلب لكنه ليس ما حكم فيها بلزوم السلب (ج) تلك المقدمة وعلى كلا التقديرين يكون قوله فان اتى حكمه دليله (ه) سالبة الزوم ليس ما حكم فيها بلزوم السلب لانه لو كانت ما حكم فيها بلزوم السلب لكانت موجبة زومية لاسالبة لكنها سالبة (ج) نقيض المقدم وهو تلك المقدمة (قوله مثلاً اذا قلنا آه) استدلال بهذين المثالين على كون سلب الزوم سالبة ولزوم السلب موجبة (ه) اذا قلنا ليس اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود كانت سالبة لانا اذا قلنا ان يكون الحكم بسلب لزوم وجود الليل اطوار الشمس وسلب لزوم وجود الليل لطلوعها سلب الزوم (ج) اذا قلنا ان يكون الحكم فيه بسلب الزوم واذا كان الحكم فيه به كانت سالبة (ج) المطلوب وكذا اذا قلنا اذا كانت الشمس طالعة فليس الليل موجودا كانت موجبة لانا اذا قلنا ان يكون الحكم فيها بلزوم سلب وجود الليل لطلوعها ولزوم سلب وجوده لطلوعها هو لزوم السلب (ج)

لذا قلناه يكون الحكم فيه بل ووم السلب وإذا كان الحكم فيه بل ووم السلب كانت
موجبة (ج) المطلوب وهكذا مقصودها (قوله) ولما كانت الموجبة المتصلة
الاتفاقية (آه) إشارة إلى اثبات دعوى أخرى منها بالدليل المذكور أيضا
وهو مثل ما مر في الترتيب من الاقتزائي المركب من الجملي أو من الشرطي
(هـ) السالبة الاتفاقية هي ما حكم فيها بسلب موافقة التالي للمقدم في
الصدق لأنها هي التي يرفع فيها ما حكم في موجبها وما حكم في موجبها
هو موافقة التالي للمقدم في الصدق (ج) السالبة الاتفاقية هي التي يرفع فيها
موافقة التالي للمقدم والتي يرفع فيها موافقة التالي للمقدم سالبة الاتفاق (ج)
السالبة الاتفاقية سالبة الاتفاق وسالبة الاتفاق هي ما حكم فيها بسلب
موافقة التالي للمقدم (ج) المط ويجوز أن يرتب هذا من قياسين تكون نتيجة
التالي مساوية للمط كما مر وهكذا الترتيب حال كون بعض مقدماته شرطية
وبعضها حالية وكذا اجعل الملازمة المذكورة مقدمة شرطية للاستثنائي
والبواقي دالها على قياس ما سبق فتدكر وقس (قوله) لا ما حكم (آه) عطف على
قوله سالبة الاتفاق ودليل له (هـ) السالبة الاتفاقية أما سالبة الاتفاق وأما ما
حكم فيها بموافقة السلب لكنه ليس ما حكم فيها بموافقة السلب (ج) من رابع
الاستثنائي عين الجزء الأخير وهي تلك المقدمة (قوله) فإنها موجبة اتفاقية (دليل
ما قبله) أعني الرافعة المذكورة (هـ) السالبة الاتفاقية ليس ما حكم فيها بموافقة
السلب لأن سلب الاتفاق ليس اتفاقية موجبة هو وظ وما حكم فيها
بموافقة السلب هو اتفاقية موجبة (ج) من ثاني الثاني تلك الرافعة ويقرر من
الرابع أيضا فكس الصغرى (هـ) السالبة الاتفاقية ليس ما حكم فيها بموافقة
السلب لأن الاتفاقية الموجبة غير الاتفاقية السالبة وما حكم فيه بموافقة
السلب هو اتفاقية موجبة (ج) من ثالث تلك الرافعة وكذا يرتب من الثالثة
الأول للاستثنائي والنتيجة في الكل متحدة كما مر أمثاله فتدكر وقس
(قوله) وإذا قلنا (آه) تمثل لكون السالبة الاتفاقية سالبة الاتفاق لا موافقة
السلب وبين الفرق بينهما وج يكون تصويره مثل ما سبق من المثالين آنفا وكذا
ترتيب المثال الذي بعده بلا فرق فتدكر (قوله) وعلى هذا نكون (آه) يعني إذا
كان المراد من السالبة اللزومية المتصلة ما حكم فيها بسلب الزوم لا بل ووم
السلب ومن السالبة الاتفاقية ما حكم فيها بسلب موافقة التالي للمقدم لا
بموافقة السلب تكون السالبة العنادية سالبة العناد والسالبة المنفصلة الاتفاقية

ما يحكم فيه بسلب اتفاق المنفعة ويكون هذا إشارة إلى المقدم المذكور وما
بعد ما عني متعلقه دليلا على تأليه ويكون المجموع شرطية مدالة بما بعد من
قبضها حالية بادعاء تأليها المذكور وجعل مقدمها قيداله (■) السالبة
العنادية سالبة العناد على التقدير المذكور لأن السالبة العنادية هي التي حكم
فيها برفع العناد ورفع العناد ما رفع العناد الذي هو في الصدق والكذب معا
وأما رفع العناد الذي هو في الصدق فقط وأما رفع العناد الذي هو في الكذب فقط
وما حكم فيه برفع العناد الذي هو في الصدق والكذب معا سالبة عنادية حقيقية
وما يحكم فيها برفع العناد الذي هو في الصدق فقط سالبة عنادية مانعة الجمع
وما يحكم فيها برفع العناد الذي هو في الكذب فقط سالبة عنادية مانعة الخلو
والسالبة العنادية الحقيقية والسالبة العنادية المانعة الجمع والسالبة العنادية
المانعة الخلو هي سالبة العناد على ذلك التقدير (ج) المط وهو مركب من الغير
المتعارف والمتعارف وهكذا موصوله والصغرى الأولى نظرية دليها هو دليل
المقدم (هـ) السالبة العنادية هي التي حكم فيها برفع العناد لأنها هي التي حكم
فيها برفع ما حكم في موجبها وما حكم في موجبها هو العناد (ج) من الغير
المتعارف تلك الصغرى (وقوله) لا ما حكم (آه) عطف على قوله سالبة العناد
وتتم له ولم يذكر دليل هذا وهو قوله فإنها عنادية موجبة اكتفاء بما سبق
(قوله) والسالبة الاتفاقية (آه) عطف على قوله السالبة العنادية وهو من
تفريعات الدليل المذكور أيضا كما أشرنا إليه يعني وعلى هذا تكون السالبة
الاتفاقية المنفصلة أما ما حكم فيها بسلب اتفاق المنفعة في الصدق والكذب
معا وهي السالبة الاتفاقية الحقيقية وأما سلب اتفاق المنفعة في الصدق
فقط وهو سالبة اتفاقية مانعة الجمع وأما سلب اتفاق المنفعة في الكذب
فقط وهو سالبة اتفاقية مانعة الخلو وأمثلة ما عطفه وأخذى هذه الثلاث
التي فصل هي التي بقوله على أحد الانحاء إلى على أحد الجهات المذكورة
في العنادية على التفصيل الذي ذكرنا وهي جمع النحوي بمعنى الجهة وهذا
القول مع ما بعده قياس من رابع الاستثنائي (■) السالبة الاتفاقية هي أما
التي حكم فيها بسلب اتفاق المنفعة وأما ما حكم فيها باتفاق السلب لكنها
ليس ما حكم فيها باتفاق السلب (ج) الجزء الأخير وهو المطلوب ويجوز
أن يكون قوله لا ما يحكم (آه) من ثمة المقدمة التي قبله لا دليلا وأما ما كان
قائما بالدليل المتقدم ظاهر بالقياس إلى أمثاله المذكورة فتدكر وقس

(قوله صدق الشرطية آه) يعني ان صدق الشرطية انما هو بمطابقة الحكم
بالاتصال والانفصال لنفس الامر لا اعتبار في صدقها بصدق جزئها
وكذا كذبها انما هو بعدم مطابقة الحكم بهما لنفس الامر لا اعتبار في كذبها
بكذب جزئها (قوله فان طابق آه) هو وما بعده من الشرطية اعني قوله
والافهي آه تفصيل لما قبله من الجملة فكانها متحدان في المال وانما المغايرة
في التعبير بالجملة والشرطية ويمكن ان تكون الشرطيتان نتيجة مطلوبة
وما قبله من الجملة دليلا ويكون من اول الاستثنائي وحيث تكون المقدمة
الشرطية فيه مركبة من مقدم جملة وتالي شرطية او تلي جملة ايضا
بايراداظ ثبت وما يمثله في طرف التالي وجعل الشرطية قيداه (■) لما
كان صدق الشرطية بمطابقة الحكم بهما لنفس الامر وكذبها
بعدمها لا بصدق جزئها وكذبها فان طابقها الحكم فيها لنفس
الامر فهي صادقة والافهي كاذبة لكن المقدم ثابت وكذا التالي وهو المط
وهكذا الترتيب يكون تاليها جملة ويجوز بعكس الترتيب المذكور ايضا
اعني ادعاء الجملة والاستدلال عليه بالشرطيتين بمثل الترتيب المذكور
وهو (قوله ثم اذا نسب جزئها آه) شروع لبيان احتمالات الشرطية بالنظر
الى صدق طرفيها وكذبها (هـ) اذا نسبنا جزئها الى نفس الامر حصلت
اربعة اقسام لانه اذا نسبنا هما اليه فاما يكونان صادقين او كاذبين او يكون
المقدم صادق والتالي كاذبا او بالعكس واذا كان كذلك حصلت اربعة اقسام
(ج) الملازمة المطلوبة فلما كان لكل واحدة من اقسام المتصلة والمنفصلة
اربعة اقسام اراد ان يبين انها من اى قسم منها صدقت ومن اى قسم كذبت
فقل (فالمتصلة الموجبة آه) وهو دعوى مرادة بين الاربعة المذكورة والامثلة
دليلا او بالعكس ويجوز ان يدعى كل واحد من الامثلة على حدة وما قبله
دليلا او بالعكس وكلها ظاهرة فتدبر ووقس (قوله دون عكسه) اشارة
الى دعوى اخرى وقوله لا متناحاه دليله (■) المتصلة الموجبة الصادقة
لا تتركب من مقدم صادق وتال كاذب لانه لو تركبت هي منها لاستلزم
الصادق الكاذب لكن الصادق يمتنع ان يستلزم الكاذب اى الصادق
لا يستلزم الكاذب (ج) نقبض المقدم وهو المطلوب (وقوله والالزام آه) دليل
الرافعة النظرية المذكورة (هـ) الصادق يمتنع ان يستلزم الكاذب لانه لو استلزم
الصادق الكاذب لزم كذب الصادق وصدق الكاذب لكنهما باطلان

وهو ظاهر (ج) نقبض المقدم وهو تلك الرافعة والرافعة المطوية لهذا
القياس بدعية كما ترى واما ملازمته فنظور فيها (وقوله اما كذب الصادق)
الى قوله لا يقال دليلها (هـ) لو استلزم الصادق الكاذب لزم منه كذب الصادق
وصدق الكاذب لانه لو استلزم الصادق الكاذب لكان اللازم وهو التالي
كاذبا والمزوم وهو المقدم صادق كاذب اللازم يستلزم كذب المزوم وصدق
المزوم يستلزم صدق اللازم (ج) لو استلزم الصادق الكاذب يستلزم كذب
الكاذب كذب الصادق وصدق الصادق صدق الكاذب وهو الملازمة وهذا
انقياس صفراء وكبراء مذكورتان تتيجان الملازمة بينهما ما يظن من اول
النظر ان هذه النتيجة مغايرة من وجه للملازمة المذكورة لكنه وهم يظهر
بأمل صادق فأمل (قوله لا يقال آه) اعتراض على قوله لا يتركب من مقدم
صدق وتال كاذب اعني تعبير قوله دون عكسه كما عرفت يعني يصح تركيب
المتصلة من مقدم صادق وتال كاذب ايضا لانه لما صح تركيبها من مقدم
كاذب وتال صادق لزم ان تنعكس تلك المتصلة الى موجبة جزئية متصلة
مقدمها صادق وتاليها كاذب ولما لزم انعكاسها اليها فقد صح تركيبها
من مقدم صادق وتال كاذب (ج) لما صح تركيبها من مقدم صادق وتال
صادق فقد صح تركيبها من مقدم صادق وتال كاذب ايضا لكنه صح
تركيبها من مقدم كاذب وتال صادق (ج) عين التالي الذي هو مطلوب
السائل وهو قياس مستقيم وهكذا مفصوله وحاصل الاعتراض هو لزوم
صدق المتصلة التي مقدمها صادق وتاليها كاذب من صدق المتصلة
التي هي عكسها فما دام تصدق تلك المتصلة تصدق المتصلة التي هي
عكسها ايضا بواسطة انعكاسها اليها اذ عكس القضية لازمها وصدق
المزوم يستلزم صدق اللازم وهو ظاهر (فولا نأقول آه) جواب بتحرير
المراد بتلك المتصلة المبحوث عنها يعني ليس المراد بقولنا المتصلة لا تتركب
من مقدم صادق وتال كاذب ان مطلق المتصلة كذلك وانما المتصلة الموجبة
الكلية حكمها كذلك واما ما اوردته من المادة التي يصح فيها تركيبها
ليس موجبة كلية بل موجبة جزئية وهو جائز فلا يضرنا (قوله فان قلت
لما اعتبر آه) منشأ هذا السؤال قوله وعن مجهول الصدق والكذب ومورده
قوله اذا نسبنا حصلت اربعة اقسام فعلى هذا يكون هذا الاعتراض على
الحصر المذكور (هـ) لا يعتبر في جزء المتصلة الموجبة الصادقة الجهل

بهما لانه او اعتبر الجمل فيهما اذا اقسام على الاربعة واذا زاد الاقسام على الاربعة بطل الحصر (ج) او اعتبر ذلك فيهما بطل الحصر لكن الثاني باطل فيثبت نقبض المقدم وهو مطاسائل (قوله ونقول تلك آه) لان لزوم زيادة الاقسام على الاربعة من اعتبار الجمل فيهما وانما يلزم ذلك لو لم يعتبر الاقسام بالنسبة الى نفس الامر مع انها معتبرة بالنسبة اليه وح يكون القسم الذي ركب عن مجهول الصدق والكذب داخلا في الاربعة في نفس الامر وكونه مجهولا لا يوجب النسبة اليه فلا يتخلو الواقع عن واحد من تلك الاربعة وح يصح الحصر (قوله والموجبة الكاذبة آه) في المصلحة الموجبة الكاذبة تتركب عن الاقسام الاربعة المذكورة لانها لم يكن الحكم فيها بالزوم بين المقدم والتالي مطابقة للواقع واذا لم يكن الحكم فيهما بالزوم بينهما مطابقة له جاز ان يكونا صادقين وان يكونا كاذبين وان يكون المقدم صادقا والتالي كاذبا وان يكون بالعكس ولما جاز ان يكون كذلك تتركب من صادقين ومن كاذبين ومن مقدم صدق وتال كاذب ومما هو عكسه وهن اقسام اربعة (ج) المطلوب وهكذا موصوله والا مثله المذكورة دليل الملازمة المذكورة التي هي في الحقيقة ملازمات اربع بسبب تعدد تاليها وهو معلوم ويجوز ان يدعى كل واحد من الامثلة ويكون ما قبله دليله او بالعكس كما مر امثله فتذكر (قوله واما اذا كانت اتفاقية آه) يعني الحكم المذكور حكم اللزومية واما اذا كانت المنصلة اتفاقية فكذبها عن صادقين مح اي تصدق عنهما لانه اذا كانت اتفاقية صدق الطرفين واذا صدق الطرفان وافق احدهما بالآخر في الصدق واذا وافق احدهما بالآخر في الصدق يكون كذبهما عن صادقين مح لا (ج) الملازمة المطقة والمثال ايضا للكبرى الاولى وتنبيهها (قوله فهي تصدق آه) لازمها وهذه النتيجة التي ثبتت آنفا على ما لا يخفى (وقوله ونكذب آه) اي اذا كانت اتفاقية تكذب عن الاقسام الثلاثة الباقية لانه اذا كانت اتفاقية تكذب عما يكون طرفاه كاذبين او يكون تاليه كاذبا ومقدمه صادقا او يكون تاليه صادقا ومقدمه كاذبا وما يكون طرفاه كاذبين آه هي الاقسام الثلاثة الباقية (ج) من الغير المتعارف المطلوب والصغرى في الحقيقة ثلث (قوله لان الكاذب آه) تنبيه الاولين منهما واوضح اظهرهما (ه) اذا كانت اتفاقية تكذب عما يكون طرفاه كاذبين وعدم يكون التالي كاذبا والمقدم صادقا لانه اذا كانت اتفاقية ولم تكذب عنهما اوافق الكاذب شيئا لكن

الكاذب لا يوافق شيئا (ج) نقبض المقدم وهو الصغريات (وقوله لا اعتبار آه) دليل الثالثة منها (ه) اذا كانت اتفاقية يكذب عما يكون المقدم كاذبا والتالي صادقا لانه اذا كانت اتفاقية يعتبر صدق الطرفين فيهما واذا كان المقدم كاذبا والتالي صادقا لا يصدق الطرفان (ج) من الثاني اذا كانت اتفاقية لا يعتبر فيها كون المقدم كاذبا والتالي صادقا واذا لم يعتبر ذلك فيها تكذب عما يكون المقدم كاذبا والتالي صادقا (ج) تلك الصغرى وهو مركب من اول الثاني واول الاول وهكذا مقصوده لكن هذا على تقدير فرض صغرى القياس الثاني موجبة لوجود ما يجب الصغرى ويجوز ان يقرر هذا بسيطا وهو القياس الاول المرتب من الثاني لكون نتيجته مستلزمة لتلك الصغرى فكانها متساوية في الماك وعلى التقديرين يرتب ذلك القياس من الاول ايضا بعكس الكبرى على ما لا يخفى (قوله وههنا بحث آه) اعتراض على الملازمة التي مر قبل اسطر وهو قوله اذا كانت اتفاقية فكذبها عن صادقين محال بناء على كون الاتفاقية بالمعنى الاخص كما اشار اليه بقوله لا يكفي فيها صدق الطرفين وعلى الملازمة التي قبله اعني قوله اما اذا اكتفينا بمجرد صدق التالي فكون صدقهما عن صادقين بناء على كون الاتفاقية بالمعنى الاعم كما اشار اليه بذلك القول وبقوله او صدق التالي اي لا يكفي فيها صدق التالي فعلى هذا يكون حاصل الاعتراض اننا لم صدق الاتفاقية عنهما وانما تصدق عنهما لو امكن في الاتفاقية الصادقة صدق الطرفين او صدق التالي وليس كذلك بل لا بد مع ذلك عن عدم العلاقة المعبرة في اللزومية وحينئذ يجوز كذبها عن صادقين ايضا حين وجدت العلاقة بينهما فقد ثبت نقبضا للملازمة متين وهذا التقدير على تقدير كونه متساويا ما كان معارضة كما هو الظاهر فيكون تصويره (ه) الاتفاقية ليست صدقة عن صادقين مطلقا لانها لا يكفي فيها صدق الطرفين او صدق التالي بل لا بد مع ذلك عن عدم العلاقة وما لا يكفي فيه صدق الطرفين او صدق التالي بل لا بد مع ذلك عن عدم العلاقة وما لا يكفي فيها عن صادقين اذا كان بينهما علاقة لا يصدق عن صادقين مطلقا (ج) المطلوب السائل وهكذا موصوله ويجوز ان يقرر مقدمات هذا القياس ومطلوبه شرطية وهو معلوم (قوله الاقسام آه) شروع لبيان الاقسام المحتملة للانفصالات بالنظر الى طرفيها بعد بيانها

في المتصلات لكن الاقسام فيها ثلثة على خلاف المتصلة كما اثبت بالدليل المذكور (هـ) الاقسام المحتملة في المتصلات ثلثة لانه لما كان المقدم فيها لا يمتاز عن التالي بحسب الطبع فطرفاها ما يكونان صادقين او كاذبين او يكون احدهما صادقا والاخر كاذبا واذا كان طرفاها كذلك كان الاقسام فيها ثلثة (ج) لما ثبت ان المقدم فيها لا يمتاز عن التالي بحسب الطبع كان الاقسام فيها ثلثة لكن المقدم فيها لا يمتاز عن التالي بحسب الطبع (ج) عين اتالي وهو المطلوب ولما كان الاقسام المحتملة في ثلثة شرع ان يبين ان المتصلات من اى قسم منها تصدق ومن اى قسم تكذب فقال (فالموجبة الحقيقية آه) يعنى الوجبة الحقيقية تصدق عن صادق وكاذب لانها هي التي حكم فيها بعدم اجتماع جزئيهما وعدم ارتفاعهما والتي حكم فيها بعدم اجتماع جزئيهما وعدم ارتفاعهما لا بد ان يكون احدهما صادقا والاخر كاذبا وما لا بد فيه ان يكون احدهما جزئيه صادقا والاخر كاذبا يصدق عن صادق وكاذب (ج) المطلوب والمثال دليل الكبرى المذكورة وبالعكس (قوله وتكذب آه) اى الوجبة الحقيقية تكذب عن صادقين لانها تكذب عن الطرفين اللذين اجتماعهما على الصدق والطرفان اللذان اجتماعهما على الصدق صادقان (ج) من الغير المتعارف المطلوب وان جعلت الدعوى في مثله سالبة بتأويله بمساو به اعنى قوله لا يصدق الذي هو مساو لقوله يكذب يرتب من غير متعارف الثاني ايضا بتبديل الكبرى ومن الرابع ايضا لكنه لا يرتب حينئذ من الاول الابان يعتبر الصغرى معدولة ويجوز ان يقرر المطلوب والدليل شرطية كما يشعر قوله حينئذ (هـ) اذا كان المقدم والتالي صادقين تكذب الوجبة الحقيقية لانه اذا كانا صادقين يجتمعان على الصدق واذا اجتماعهما على الصدق تكذب الوجبة الحقيقية (ج) المطلوب وهكذا الكلام في ما قبله اعنى قوله تصدق عن صادق وكاذب فتدبروقس (قوله وعن كاذبين) عطف على قوله عن صادقين اى تكذب الوجبة الحقيقية عن كاذبين وقوله لا ارتفاعهما دليله بالترتيب المذكور انفا بلافق اى تقرير المطلوب ودليله حلية او شرطية وهو ظاهر بالقياس الى ما قبله فقس والمثالان دليل مقدمتهما على حدة او دليل المجموع منهما (قوله وما نعة الجمع آه) من تمة البيان المذكور يعنى ان مانعة الجمع تصدق عن كاذبين وعن صادق وكاذب لانها هي التي حكم فيها

بعدم اجتماع طرفيهما وما حكم فيه بعدم اجتماع طرفيهما جازان يكون طرفاه مرتفعين وجاز ان يكون احد طرفيه واقعا والاخر غير واقع وما يجوز ان يكون طرفاه مرتفعين يجوز تركيبه عن كاذبين وما يجوز ان يكون احد طرفيه واقعا والاخر غير واقع يجوز تركيبها عن صادق وكاذب وما يجوز تركيبه عن كاذبين يصدق عن كاذبين وما يجوز تركيبه عن صادق وكاذب يصدق عن صادق وكاذب (ج) المط وترتيب هذه العبارة هكذا مبنى على امكان ترتيبه والافتراضيهما من مركب الاستثنائي حال كون جميع اجزائه من غير متعارف اوله تقدم الاستثنائية على الشرطية فيها (هـ) مانعة الجمع تصدق عن كاذبين وعن صادق وكاذب لانها هي التي حكم فيها بعدم اجتماع طرفيهما واذا حكم فيها بعدم اجتماع طرفيهما جاز ان يكون طرفاه مرتفعين وجاز ان يكون احد طرفيهما واقعا والاخر غير واقع (ج) مانعة الجمع جازان يكون طرفاه مرتفعين وجاز ان يكون احد طرفيهما واقعا والاخر غير واقع واذا جاز ان يكون احد طرفيهما واقعا والاخر غير واقع يصدق عن كاذبين واذا جاز ان يكون احد طرفيهما واقعا والاخر غير واقع يكون تركيبها عن كاذبين وكاذب (ج) مانعة الجمع يكون تركيبها عن كاذبين وكاذب واذا كان تركيبها عن كاذبين تصدق عن كاذبين واذا كان تركيبها عن صادق وعن صادق وكاذب واذا كان تركيبها عن كاذبين تصدق عن كاذبين واذا كان تركيبها عن صادق وكاذب تصدق عن صادق وعن كاذب (ج) عني التاليين وهو المطلوب ويجوز ان يسقط القياس الاخير منها اعنى المطوى لحصول المطاوب بدونه في الحلية على ما لا يخفى وهكذا مفصواه بتقدير التامع اعنى عني التاليين ويذكر المقدمات الشرطيات فقط كما مر امثاله فتدبر والمثالان دليل الملازمين اللتين قبلهما (قوله وتكذب آه) اى مانعة الجمع تكذب عن صادقين لانها تكذب عما يجتمع جزاءه وما يجتمع جزاءه صادقان (ج) المط ويقرر بالشرطية ايضا وهو الظاهر من اشارته (هـ) اذا كان الطرفان صادقين تكذب مانعة الجمع عنهما لانه اذا كانا صادقين اجتماع الجزآن واذا اجتماعهما تكذب مانعة الجمع عنهما (ج) تلك الملازمة ٢ (قوله وما نعة الخلو) من تمة البيان المذكور ايضا (هـ) مانعة الخلو تصدق عن صادقين وعن صادق وكاذب لانها هي التي حكم فيها بعدم ارتفاع جزأيهما واذا حكم فيها بعدم ارتفاع جزأيهما جاز اجتماع جزأيهما في الوجود وجاز ان يكون احدهما واقعا

٢ ويرتب هذا من الثاني ومن الرابع ايضا بتأويل المط وبعض المقدمة بالسالبة التي هي تساويها اعنى لا تصدق كما مر في قوله وتصدق الحقيقية فعلى هذا يكون تصويره (هـ) مانعة الجمع لا تصدق عن صادقين لانها تكذب عما يجتمع جزأيهما والصدقان يجتمع جزأيهما (ج) المط وكذا لان ما يجتمع جزأيهما تكذب عنه مانعة الجمع والصادقان يجتمع جزأيهما (ج) المط

دون الآخر وإذا جازا جمة عنهما في وجود يكرر تركيبها عن صدق
 وإذا جازان يكون أحدهما واقعا دون الآخر يكون تركيبها عن صادق
 وكاذب (ج) عني التاليين المذكورين وهي مساوية للمط وإن شئت ضمنت
 إليه ملازمة مطوية وح يحصل المط بعينه كما سبق وهو ايضا مركب من
 غير متعارفات اول الاستثنائي ويمكن ان يتب من مركب الافتراضي ايضا
 والحاصل ان الكلام في ترتيب هذا الكلام في الترتيب فيما سبق انقاعا في اثبات
 قوله وما نعمة الجمع تصديق عن كاذبين الى آخره فتدكر وقس (قوله
 وتكذب أه) أي اذا كان الطرفان كاذبين تكذب مانعة الخلو عنهما لانه
 اذا كانا كاذبين ارتفع الجزآن واذا ارتفع الجزآن تكذب مانعة الخلو عنهما
 (ج) الملازمة المطية وهكذا تقر به بالجليات كما عرفت وكل واحد من الامثلة
 دليل لما قبله (قوله اما سوالها) أي سوال المنصلة والمنفصلة تصديق
 عن الاقسام التي تكذب عنها الموجبات لان سوالها يقتضي صدقها
 كذب ايجابه وكل ما يقتضي صدقه كذب ايجابه يصدق عن الاقسام
 التي تكذب عنها موجباتها (ج) المط (قوله وتكذب أه) عطف على قوله
 تصديق أي سوالها تكذب عن الاقسام التي تصديق عنها الموجبات لان
 سوالها يستدعي كذبها صدق ايجابها وكل ما يستدعي كذبها صدق ايجابها
 تكذب عن الاقسام التي تصديق عنها الموجبات (ج) المستفاد توقف معرفة
 صدق سوالها وكذبها على معرفة صدق موجباتها وكذبها وقد عرفت كون
 صدق الموجبات من أي قسم وكذبها من أي قسم مفصلا فيما يصدق
 سوالها وكذبها لا محالة وتأمل ومير صادفتها عن كاذبتها (قوله كان
 القضية آ) يعني الشرطية منقسمة الى عدة الثلاثة لانها كالحلية والحلية منقسمة
 اليها (ج) المط (قوله وكان كاذبة أه) يعني كلية الشرطية بحسب كلية الحكم
 بالاتصال والانفصال لان كليتها اما بحسب كلية الحكم مساو اما لاجل ان
 مقدمها وتاليها كلي لكن كليتها ليست لاجل ان مقدمها وتاليها كلي
 (ج) من رابع الاستثنائي المط (وقوله فان قولنا) دال على الراجعة مشتملا على
 موضوعها فيكون هو صغرى وما بعده كبرى (ه) كلية الشرطية ليست
 لاجل ان مقدمها وتاليها كلي لان قولنا كلما كان زيد يكتب فهو يتحرك بك
 شرطية وقولنا هذا مقدمه وتاليه شخصيان (ج) من الثالث بعض كلية
 الشرطية مقدمها وتاليها شخصيان واذا كان بعض كلية الشرطية

مقدمها وتاليها شخصيان لا يكون كلية الشرطية لاجل ان مقدمها وتاليها
 كلي وهو ظاهر (ج) عني التالي وهي تلك الراجعة وهو مركب من الثالث
 ومن غير متعارفات اول الاستثنائي لان نتيجة الثالث مقدمة استثنائية
 مقدمة على الشرطية على ما لا يخفى وهو استدلال بالاثرو هو وعدم كون
 كلية الشرطية لاجل ان مقدمها وتاليها كلي ولو كان كلية الشرطية
 بكلية المقدم او بكلية التالي لم يكن ان تكون هذه القضية جزئية لان طرفيها
 شخصيان والشخصية وان كانت في قرة الكلية لكنها ليست بكلية
 ولو كانت كلية لما قالوا في قوتها مع ان امثال هذه القضية كلية شرطية
 فليعلم انه ان مورد الكلية والجزئية في الشرطية ايضا هو الحكم بالاتصال
 والانفصال لا مقدمها ولا تاليها ولا كان كذلك اراد ان بين كليتها مفصلا
 قوله (فاشرطية انما تكون آ) يعني كلية الشرطية لمنصلة هي لزوم التالي
 للمقدم وكلية المنفصلة هي معاندة التالي للمقدم لكن ذلك اللزوم والعناد
 ليس مطلقا بل في جميع الازمان وعلى جميع الاوضاع والاحوال التي يمكن
 اجتماعها مع المقدم ولو كان لازما او معاندا له في جميع الازمان ولم يكن
 في جميع الاوضاع او بالعكس لا تكون كلية ولا بد في كلية الشرطية من تحقق
 اللزوم والعناد في جميع الازمان وعلى جميع الاوضاع فلا يلزم المناسبة
 بين المقدم وبين تلك الاوضاع وانما المقصود امكان اجتماع المقدم مع التالي
 في جميع الاوضاع كما اوضحه بالثال المذكور (ه) اذا كان التالي لازما للمقدم
 او معاندا له في جميع الازمان وعلى جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم
 تكون الشرطية كلية لانه اذا كان التالي لازما او معاندا له كذلك يكون كقولنا
 كلما كان زيدا انسانا كان حيوانا واذا قلناه اردنا به ان لزوم الحيوانية للانسان
 ثابت في جميع الازمان وزيد مع ذلك ان لزومها له متحقق على جميع الاحوال
 التي يمكن اجتماعها مع وضع الانسانية زيد اعني وضع المقدم مثل كون زيد
 قائما او قاعدا او كون الشمس طالعة او غير ذلك واذا اردنا به ذلك كانت
 كلية (ج) الملازمة المطية وكذا بالعكس (ه) اذا قلنا ذلك كانت كلية لانا
 اذ قلنا ذلك اردنا به آه واذا اردنا به آه يكون التالي لازما له في جميع الازمان
 وعلى جميع الاوضاع آه واذا كان التالي كذلك كانت كلية (ج) الملازمة المطية
 وهكذا موضوعها ويمكن ان يدعى التالي ويكون المقدم قيد له كما هو المذكور
 وح يقرر الدليل ايضا حلية على ما لا يخفى (قوله وانما اعتبر آ) يعني اعتبر

أو المراد من الاوضاع هي الكائنات عند وجود المقدم والممكنات التي يجوز اجتماعها مع وهي مما لا بد هي لان المقدم في المثال المذكور مثلا هو كتابة زيد في زمان كتابته تطالع الشمس ويوجد الغيم وينزل المطر ويتحرك الشجر ويقعد زيد ويحيى عمرو ويرقد شخص آخر عنده وغيرها مما لا ينتهي وهذه المذكورات وامثالها هي الاوضاع سواء كانت موجودة عند وجود المقدم او ممكنة الوجود عند وجوده فينظر في كلية الشرطية وجزئيتها الى هذه الاوضاع مع الازمان فان كان التالي لازما او معاندا للمقدم في جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم وفي جميع الازمان ودل على ذلك سور الكلية تكون الشرطية كلية سو

في الاوضاع ان تكون ممكنة الاجتماع مع المقدم لانه اولم يعتبر فيها كونها ممكنة الاجتماع معه لا يعتبر جميع الاوضاع سواء كانت ممكنة الاجتماع اولواو اعتبر جميع الاوضاع آلم تصدق متصلة كلية ولا منفصلة كلية (ج) اولم يعتبر كونها ممكنة الاجتماع لم تصدق كلية متصلة ولا كلية منفصلة لكن المتصلة الكلية والمتصلة الكلية صادقتان في الواقع (ج) نقبض المقدم وهو المطو والكبرى التي في الحقيقة ملازمة من بسبب تعدد تاليها نظرية (وقوله اما في الاتصال آه) اشارة الى اثبات احدهما (هـ) لراعت في الاوضاع جميع الاوضاع مطلقا تصدق كلية متصلة لانه لو اعتبر فيها جميعها مطلقا لكان بعض الاوضاع منها لا يلزم معه التالي وما لا يلزم معه التالى هو عدم التالي او عدم لزوم التالي اللذان هما متساويان الاجتماع مع المقدم (ج) لو اعتبر فيها جميعها مطلقا لكان بعض الاوضاع منها عدم التالي او عدم لزوم التالي واذ كان بعض الاوضاع منها عدم التالي او عدم لزوم المقدم على شئ من هذين الوضعين اى عدم التالي او عدم لزومه (ج) او اعتبر فيها جميعها مطلقا لفرض المقدم على شئ من عدم التالي او عدم لزوم التالي واذ افرض المقدم على شئ منها لا يلزم عدم التالي او عدم لزومه (ج) او اعتبر فيها جميعها لا يلزم المقدم عدم التالي او عدم لزومه واذ استلزم عدم التالي او عدم لزومه لا يكون التالي لازما له على هذا الوضع اى على وضع عدم التالي او عدم لزومه (ج) او اعتبر فيها جميعها مطلقا لا يكون التالي لازما له على هذا الوضع اى على وضع عدم التالي او عدم لزومه لا يكون التالي لازما له على بعض الاوضاع (ج) لو اعتبر فيها جميعها مطلقا لا يكون التالي لازما له على بعض الاوضاع واذ لم يكن لازما له على بعض الاوضاع لا يصدق ان التالي لازم للمقدم على جميع الاوضاع (ج) او اعتبر فيها جميعها مطلقا لا يصدق ان التالي لازم للمقدم على جميع الاوضاع وكون التالي لازما له على جميع الاوضاع هو مفهوم الكلية المتصلة (ج) او اعتبر فيها جميعها لا يصدق مفهوم الكلية المتصلة وهى تلك الملازمة المطلقة وهكذا مفسوله (وقوله والالكان آه) داليل الكبرى اى الملازمة التي قبله (هـ) اذا استلزم المقدم عدم التالي او عدم لزومه لا يكون التالي لازما له على هذا الوضع لانه اذا استلزم عدم التالي او عدم لزومه وكان التالي لازما له على هذا الوضع لكان المقدم على هذا الوضع مستلزما لنقبضين وهما التالي وعدمه او هو

كانت موجبة او سالبة وان كان لازما او معاندا له في بعضها ودل على ذلك سور الجزية تكون جزئية موجبة كانت او سالبة وان لم يعلم ككون الحكم في بعضها او في كلها او علم ولم يوجد سور دال على احدهما تكون مبهمة وان كان لازما او معاندا له في زمار معين ووضع معين تكون شخصية هذا هو حاصل ما ذكره وما سيذكره فتدبر

وعدم لزومه لكن كونه مستلزما للنقبضين مح (ج) نقبض المقدم وهو تلك الملازمة (وقوله اما في الاتصال آه) اشارة الى اثبات اخرى الكبرى بين التين سبق ذكرهما (هـ) او اعتبر في الاوضاع جميعها لم تصدق كلية منفصلة لانه لو اعتبر فيها جميعها لكان بعض الاوضاع مالا يعاند التالي للمقدم معه وما لا يعاند التالي للمقدم معه هو صدق الطرفين مثلا واذ كان بعض الاوضاع صدق الطرفين كان التالي لازما له على هذا الوضع واذ كان التالي لازما له على هذا الوضع يكون نقبض التالي معاندا للمقدم على هذا الوضع واذ كان نقبض التالي معاندا للمقدم على هذا الوضع لا يصدق ان التالي معاندا للمقدم على جميع الاوضاع وكون التالي معاندا للمقدم على جميع الاوضاع هو مفهوم الكلية المتصلة (ج) تلك الملازمة وهكذا موصوله (وقوله فلو كان آه) دليل للملازمة التي قبله اعنى احدى الكبريات (هـ) اذا كان نقبض التالي معاندا للمقدم على هذا الوضع لا يكون التالي معاندا للمقدم على بعض الاوضاع لانه اذا كان نقبض التالي معاندا للمقدم على هذا الوضع وكان التالي معاندا للمقدم ايضا كان المقدم معاندا للتالي على هذا الوضع واذ كان معاندا له على هذا الوضع لزم معاندا الشئ للنقبضين لكنها مح (ج) نقبض المقدم وهى تلك الملازمة وهكذا موصوله (وقوله وانما خص هذا آه) يعنى خص هذا التفسير للكلية بالمتصلة للزومية والمنفصلة للعنادية ولم يشمل الاتفاقية لانه اولم يخص هذا التفسير بها بل عموما ايضا كان الاوضاع المعنية في الاتفاقية هى الاوضاع الممكنة الاجتماع مطلقا سواء وجدت في نفس الامر اولالكن الاوضاع المعنية فيها ليست هى الاوضاع المباشرة الاجتماع مطلقا (ج) المط (وقوله بل الاوضاع آه) داليل الرافعة المذكورة (هـ) الاوضاع المعنية في الاتفاقية ليست هى الاوضاع الممكنة الاجتماع مطلقا لان الاوضاع المعنية فيها هى الاوضاع الكائنة بحسب نفس نفس الامر والاوضاع الكائنة بحسب نفس الامر ليست هى الاوضاع الممكنة الاجتماع مطلقا بل هى اخص منها (ج) تلك الرافعة ويرتب من الثاني ايضا بعكس الكبرى ومن التثنية الاول الاستثنائى كما مر امثاله والمقدمة المذكورة اعنى الصغرى على تقدير والمقدمة الاستثنائية على تقدير آخر نظرية (وقوله لولا ذلك آه) دليلها (هـ) الاوضاع المعنية في الاتفاقية هى الاوضاع الكائنة

بحسب نفس الامر لانه لو لا ذلك اى لو لم يكن الاوضاع المعتره فيها
 هي الاوضاع الكاشة بحسب نفس الامر لم تصدق الاتفاقية الكلية لكنها
 صادقة وهو ظ (ج) نقض المقدم وهو تلك المقدمة والملازمة المذكورة
 نظرية (وقوله اذ ليس آه) توطئة لدليلها وليس بدليل لها وان كان عليه
 اداة الدليل بل دليلها قوله (فيكون وما بعده) (هـ) لو لم يكن الاوضاع
 المعتره في الاتفاقية هي الاوضاع الكاشة بحسب نفس الامر لم تصدق
 اتفاقية كلية لانه لو لا ذلك لا يمكن اجتماعهم التالي مع المقدم واذا
 يمكن اجتماع عدمه مع لا يكون التالي متحققا على تقدير المقدم على هذا
 الوضع واذا لم يكن متحققا على تقدير المقدم على هذا الوضع لا يكون التالي صادقا
 على تقدير صدق المقدم على بعض الاوضاع الممكنة الاجتماع مع وضع المقدم
 واذا لم يكن التالي صادقا على تقدير صدق المقدم على بعض الاوضاع الممكنة
 الاجتماع مع وضع المقدم لا يكون التالي صادقا على تقدير المقدم على جميع
 الاوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم واذا لم يكن التالي صادقا على تقدير المقدم
 على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع مع لا تصدق الاتفاقية الكلية (ج)
 تلك الملازمة وهكذا موصوله (قوله والا لكان آه) دليل ما قبله من الملازمة (هـ)
 لو لا ذلك لا يمكن اجتماع عدم التالي مع المقدم لانه لو لا ذلك ولم يمكن اجتماع
 عدمه مع ان كان بينهما ملازمة لكن ليس بينهما ملازمة على ما هو المفروض
 (ج) تلك الضميمة وهي الملازمة (قوله واذا عرفت آه) يعني لما كان كلية
 الشرطية بحسب كلية الحكم اى بوقوعه في جميع الازمان وعلى جميع الاوضاع
 لم يكن جزئيتها جزئية المقدم والتالي بل كان جزئيتها جزئية الازمان والاضا
 ولما لم يكن جزئيتها جزئيتين بل جزئية الازمان والاضا يكون الحكم
 في جزئيتها بالاتصال والانفصال في بعض الازمان وعلى جميع الاوضاع
 (ج) لما كان كليتها بكليتها كان الحكم في الجزئيتين في جميع الازمان وعلى
 بعض الاوضاع وهو المط وان شئت تستثنى عين مقدم هذه النتيجة الشرطية
 وينتج عين التالي وح يكون القياس مستقيما والمطلوب كلية ويجوز ان يرتب
 من الافتراضى حال كون مقدماته كلية ومن الاستثنائى ايضا والحاصل ان
 مدخول حتى هو المدعى وما قبله بمجموعه دليله من اى ترتيب كان او هو المدعى
 وما قبله من السالبة فقط دليله وح يكون مدخول بل دلائل تلك السالبة
 ويرتب بوجوه خمسة كما مروى يمكن ان يكون ما قبل حتى مدعى وما بعده دليله

فذلك الترتيب مع مرادات شرائطه فلا تغفل وكل واحد من المشايين دليل
 لمثلها اول دليل لمثلها وح يكون ما بعدهما من الدليل المذكور دليلا
 للمقدمة النظرية وقدم امثاله ويجوز ان يدعى برأسهما (هـ) قولنا قد
 يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا جزئية متصلة لان قولنا هذا كان
 الحكم فيه يلزم الانسانية للحيوان على وضع كونه ناطقا والحكم يلزمها
 له على ذلك الموضوع وهو الحكم بالاتصال في بعض الازمان وعلى بعض
 الاوضاع والحكم به في بعض الازمان وعلى بعض الاوضاع جزئية متصلة
 (ج) المط وهكذا موصوله وكذا الكلام في المثال الاخر ويجوز ان يثبت المط
 المذكور بما قبله ويستدل على ما قبله بما بعده بهذا الترتيب والكل ظ فتأمل
 وقس (قوله واما خصوص الشرطية) اى الشرطية المخصوصة انما
 تكون بتعيين بعض الازمان والاحوال والمثال المذكور دليله وكذا قوله
 واهم الهائى الشرطية المهمة طالعها كذلك كما عرفت التفصيل فتذكر (قوله
 وبالجملة) يعنى هذا بالتفصيل واما الكلام اجبالا فهو ان الاوضاع والازمنة في
 الشرطية بمنزلة الافراد في الجملة ولما كان النظر في تقسيم الجملة الى الثالث
 الى الافراد كان النظر في تقسيم الشرطية اليها الى الازمان والاضا فعلى
 هذا يكون قوله (فكما ان آه) مقدما وما قبله قيد وقوله (كذلك الشرطية
 آه) تاليه فيرتب من الاستثنائى ويستثنى عين المقدم فينتج عين التالي وهو
 المط وهو ظ واما اثبات حصريهما الى الثلث فالجملة قد بين حصريهما اليه
 فيما سبق والشرطية بالقياس الى الجملة (قوله وسور الموجبة آه) ترتيب امثال
 هذه العبارة قد سبق في بيان سور الجملة يعنى يرتب في كل منها قياسان
 بسيطان كلاهما من الغير المتعارفين احدهما بالاستدلال بالاثرو هو المثال دلي
 مؤثره وهو المثال والاخر بعكسه فتذكر ترتيب احدهما بالاحتمال وهو لهما
 سبق فقس ترتيب البواقي عليه (هـ) سور الموجبة الكلية المتصلة كلا ومهما
 ومتى اى احدها لان الموجبة الكلية المتصلة قولنا كلا او ممتا ومتى كانت
 الشمس طالعة فالتهار موجود مثلا وسور قولنا كلا او ممتا ومتى كانت الشمس
 طالعة فالتهار موجود هو كلا او ممتا ومتى (ج) المط وكذا سور قولنا كلا
 او ممتا ومتى كانت الشمس طالعة فالتهار موجود هو كلا او ممتا ومتى لان
 قولنا هذا موجبة كلية متصلة وسور الموجبة الكلية المتصلة هو كلا او ممتا
 ومتى (ج) المطلوب وهذا ان القياسان كانهما ستة اقسام لكون السور

ثثة وهو ظاهر لكن يلزم في بعض المقدمات اراد لفظ مثلا ليصح الحمل
واذا لم يورد يلزم ان ينوي ذلك لما قلنا وهكذا الترتيب في نظائره الآتية
فتدبر وقس (قوله وبإدخال حرف السلب آه) وهو في المعنى عطف على
قوله قد لا يكون فيكون هو من تمة بيان سور السالبة الجزئية يعني اذا دخلنا
حرف السلب على سور لايجاب الكلي تحقق السلب الجزئي لانا اذا دخلناه
عليه قلنا ليس كلما كان كذا كان كذا واذا قلنا ذلك يكون معناه رفع الايجاب
الكلي لا محالة واذا ارتفع الايجاب الكلي تحقق السلب الجزئي كما عرفت
(ج) الملازمة المطقة وهكذا موصولة (وقوله لانا اذا قلنا آه) دليل الكبرى
الاولى متقدما عليها بقريئة الفاء (ه) اذا قلنا ذلك يكون معناه رفع
الايجاب الكلي لانا اذا قلنا ذلك ادخلنا ليس على قولنا كلما كان كذا كان
كذا وقولنا كلما كان كذا كان كذا معناه الايجاب الكلي (ج) اذا قلنا ذلك
ادخلنا حرف السلب على ما يكون مفهومه الايجاب الكلي واذا ادخلناه
عليه يكون معناه رفع الايجاب الكلي (ج) تلك الكبرى فقد ثبت ان سور
الايجاب الكلي اذا دخل عليه حرف السلب يكون معناه سور السلب
الجزئي كما كان كذلك في الجملة وقد عرفت تحقيقه فلا تغفل (قوله واطلاق
لفظة لو آه) اي سور المهلة المتصلة لفظا لومثلا لان المهلة المتصلة هي
قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وسور قولنا هذا هو لفظ او
(ج) المطاوب وهكذا عكسه وترتيب بواقبه فتذكر وقس (قوله لما كانت
آه) هو بحاله قياس من اول الاستثنائي ينتج عين التالي الذي هو المطلوب
وهو معلوم ويرتب من الافتراضي ايضا (ه) الشرطية اما يتركب من جليتين او
متصلتين آه لانها مركبة من قضيتين والقضيتان اما جليتان او متصلتان آه
(ج) من الغير المتعارف المطلوب (قوله لا مزيد آه) اشارة الى كون تركيبها
منحصرا في هذه الاقسام ولم توهم ان كل واحد من الاقسام الثلاثة الاخيرة
ينقسم في قسمي الشرطية الى قسمين دفعه بقوله لكن كل آه وبين الفرق
بينهما في هذا التقسيم والمطلوب هنا انسان احدهما هو تقسيم المتصلة
الى قسمين متغايرين في الثلاثة الاخيرة وثانيهما عدم تقسيم المتصلة اليهما
فيهما اما بان الثانية فسيذكره بقوله بخلاف المتصلة آه واما دليل الاولى منهما
فقوله (لان مقدم المتصلة آه) (ه) المتصلة ينقسم كل واحد من اقسامها
الثلاثة الاخيرة الى قسمين لان المتصلة مقدمها متميز عن تاليها بحسب الطبع

وما يتميز مقدمه عن تاليه بحسب الطبع ينقسم كل واحد من الاقسام الثلاثة
الاخيرة اليهما (ج) المطلوب وترتيبه من الاستثنائي اوضح وهو معلوم (قوله
فان مفهوم آه) دليل الصغرى او الاستثنائية المذكورة (ه) مقدم المتصلة
متميز عن تاليها بحسب الطبع لان مقدمها ملزوم وتاليها لازم ويحتمل ان
يكون الشيء ملزوما لا آخر ولا يكون لازماله (ج) من الفعلية يحتمل ان
يكون الشيء مقديما ولا يكون تاليا ولما احتمل ان يكون الشيء مقديما ولا يكون
تاليا فالقدم في المتصلة متعين لان يكون مقديما والتالي فيها متعين لان يكون
تاليا (ج) من غير متعارف اول الاستثنائي المقدم في المتصلة متعين لان يكون
مقدما والتالي متعين لان يكون تاليا وهي مساوية لتلك الصغرى وان شئت
زدت شرطية مطوية تاليها عين تلك الصغرى (قوله بخلاف المنفصلة
آه) اشارة الى اثبات المدعى الاخيرة منها كما اشرنا اليه (ه) المنفصلة
كل واحدة من اقسام الثلاثة الاخيرة لا تنقسم الى قسمين لان المنفصلة مقدمها
لا يتميز عن تاليها بحسب الطبع وما لا يتميز مقدمه عن تاليه بحسب الطبع
لا ينقسم كل واحد من اقسام الثلاثة الاخيرة الى قسمين (ج) المطلوب (وقوله
فان مفهوم آه) دليل الصغرى على تقدير كون القياس المذكور من الافتراضي
كاذبا (ه) مقدم المنفصلة لا يتميز عن تاليها بحسب الطبع لان مقدمها وتاليها
معاند والمعاند لا بد وان يكون معاندا وبالعكس (ج) المنفصلة لا بد وان يكون
المقدم فيها تاليا وبالعكس ولما ثبت ان المنفصلة لا بد وان يكون المقدم فيها
تاليا وبالعكس يكون حال كل واحد من جزئيهما عند الآخر حالة واحدة
(ج) المنفصلة حال كل واحد من جزئيهما عند الآخر حالة واحدة ولما كان
حال كل واحد منهما عند الآخر حالة واحدة لا يتميز مقدمها عن تاليها بحسب
الطبع (ج) تلك الصغرى (وقوله لان عناد آه) دليل الكبرى الاولى المذكورة
(ه) المعاند لا بد وان يكون معاندا وبالعكس لان المعاندة هو عناد احد
الشئين للآخر عناد الآخر اياه وعناد الشيء الآخر في قوة عناد الآخر
اياه (ج) المعاند في قوة المعاند وبالعكس وهي مساوية لتلك الكبرى ويجوز
ان يقرأ لفظ المعاند في هذه العبارة بكسر النون وقبحها لانصاف كل واحد
من جزئيهما بهما وان كان الظاهر ان الاول بكسر النون والثاني بقبحها
في الصغرى وبالعكس في الكبرى وامثلتها فيها ايضا على ما لا يخفى (قوله
وانما عرض آه) جواب سؤال مقدروا رد على ما قبله وهو ان يقال اذا لم يتميز

مفهوماً المقدم والتالي في المتصلة فأى شيء يسمى الأول مقدماً والتالي
تالياً فيها كالتصلة فأجاب بأن تسميتها بمجرد وضع أى الجزء المذكور أولاً
يسمى مقدماً والمذكور تالياً يسمى تالياً ولو وضع الثاني في المرتبة الأولى لكان
الأمر بالعكس فعلى هذا لا يكون تسميتها بحسب اقتضاء طبع المقدم مقدماً
واقضاء طبع التالي تالياً بخلاف المتصلة فإن طبع المقدم فيها يقتضى أن يكون
مقدماً ولا يكون تالياً كما عرفت وإذا كان كذلك ففرق ما اى فرق عظيم بين
المتصلة المركبة من الجلية والمتصلة والحال أن المقدم فيها الحماية وبين المتصلة
المركبة منهما والحال أن المقدم فيها المتصلة ولا كذلك المتصلة فإنه
لا فرق فيها بينهما وهو حاصل ما قبله وتأكيده اهتماماً لدفع توهم عدم
الفرق بين المتصلة والمتصلة فيكون مقدمهما جلية وبالعكس وفيما يكون
مقدمهما متصلة وتالياً هما متصلة وبالعكس ويستدل بالفرق وعدمه على
مخالفتها أيضاً كذا المأثبات فيما قبل وهو معلوم فتدبر (قوله فلا جرم آه) نتيجة
هذا المقام ذكرها أولاً حال كونها دعوى بقوله لكن كل واحدة منها تنقسم
في المتصلة اليهما بخلاف المتصلة وأبنته كما عرفت ثم ذكر هذا القول حال
كونه نتيجة لكونها عين المدعى المذكور (قوله فاقسام آه) يعنى لما تقرر أن الأمر
كذلك يكون أقسام المتصلات تسعة وأقسام المتصلات ستة وهذا وإن
ظهر مما قبله لكن أوضحه أيضاً بتعداد أقسامها (هـ) أقسام المتصلات
تسعة لأن المتصلات أمامية من جليتين وأمام من متصلتين آه وأقسام
ما يتركب من جليتين أو من متصلتين آه تسعة (ج) من غير متعارف
الغير المتعارف ذلك المطلوب وهكذا ترتيب قوله أقسام المتصلات ستة
بلا فرق فقس والأمثلة دلائل الصغريات فيها بالترديد أو كل واحد منها دليل
لكل واحد من الكبريات على حدة وأصل المطلوب بين من الغير المتعارف الغير
المتعارف والكل ظاهر بما مر مثاله فلا تغفل وقس (قوله لما فرغ آه) أى لما فرغ
من تعريف القضية ابتداءً بالتناقض لأنه لما فرغ منه شرع في لواحقها
ولما شرع في لواحقها ابتداءً بالتناقض (ج) المطلوب ويجرى الترتيب
المذكور في صدر الكتاب بين فرغ وشرع وبين فرغ وابتداء الوجود والملة
المذكورة هناك فيها جميعاً ويرتب في كل منهما اقيسة عشرة ويجوز أن يربط
من أول الاستثنائي بجعل شرع مع معطوفه تالياً وفرغ مع ما وحيد
يجرى الترتيب المذكور أعني الثمانية فصاعداً بين فرغ وشرع مع معطوفه

فقط كما هو المفهوم من العبارة (قوله لتوقف آه) دليل ما قبله على التقديرين
(هـ) لما شرع فيها ابتداءً بالتناقض لأنه لما شرع فيها ابتداءً بما يتوقف معرفة
غيره من الأحكام عليه وما يتوقف معرفة غيره من الأحكام عليه هو التناقض
(ج) تلك الملازمة وكذا لا فرغ منه شرع فيها وابتداءً بالتناقض لأنه لما فرغ
منه شرع فيها وابتداءً بما يتوقف معرفة غيره من الأحكام عليه وما يتوقف
معرفة غيره من الأحكام عليه هو التناقض (ج) تلك الملازمة (قوله فالتنظيم
آه) دليل على جعل المرف على المثال المذكور (هـ) قوله أن يدانسان زيدانسان
بأنسان متناقضان لأنهما قضيتان مختلفتان بالاحتساب والسلب اختلافاً
يقضى صدق أحدهما وكذب الآخرى والقضيتان المختلفتان بهما كذلك
متناقضتان (ج) المطلوب وهكذا تطبق سائر أفراد هذا التعريف فيكون
طرده كبرى في الجميع كما كان حكمه كبرى في جعل التعريف على أفراد المرف
كما عرفت (قوله فإن الاختلاف آه) أى الاختلاف الواقع في تعريف التناقض
جنس بعيد لأن الاختلاف يشمل الاختلاف الذى يكون بين قضيتين وبين
مفردين وبين قضية ومفرد مع ضم قبده في بعضها والاختلاف الكائن
بين قضيتين وبين مفردين وبين مفرد ومفرد وقضية هو أفراد المرف وهو
التناقض وأغياره (ج) الاختلاف يشمل أفراداً وأغياره مع ضم قبده في
بعضها وكل ما يشمل أفراداً وأغياره مع ضم قبده في بعضها جنس بعيد (ج)
المطلوب (قوله فقوله قضيتين آه) يعنى قوله قضيتين فصل بعيد أى
كأن فصل لأن قوله قضيتين يخرج غير القضيتين وغيرهما هو بعض أغيار
المرف (ج) قوله قضيتين يخرج بعض أغيار المرف وكل ما يخرج بعض
أغيار المرف فهو فصل بعيد (ج) المط (قوله واختلاف القضيتين آه) هذا
التعريف يشعر كون قوله قضيتين فصلاً بعيداً كما ذكرته فكانه جواب منع مقدر
بإبطال سنده المساوى وهو أن يقال لأنسان أنه فصل بعيد لا يجوز أن يكون
فصلاً قريباً فلا حاجة إلى القيد الآخر وتقرير الجواب (هـ) قوله اختلاف
القضيتين لا يجوز أن يكون فصلاً قريباً لأن قوله هذا يشمل الاختلاف
بالإيجاب والسلب وبغيرهما والاختلاف بهما وبغيرهما هو الأفراد وبعض
الأغيار (ج) قوله اختلاف القضيتين يشمل الأفراد وبعض الأغيار
وما يشملها لا يجوز أن يكون فصلاً قريباً (ج) المطلوب وهو نقض سند
المنع ولو كان فصلاً قريباً لم يشمل بعض الأغيار بل يخرج جميعها فيكون

هذا القول توطئة للقول الآتي ايضا اعني قوله بالايجاب والسلب لانه يلزم منه اراد فصل آخر لا خراج ذلك لبعض ولذا اورد قوله (بالايجاب والسلب) وهو ايضا فصل بعيد لانه يخرج الاختلاف بغير الايجاب والسلب والاختلاف بغيرهما هو بعض اغياره وكل ما يخرج بعض اغياره فهو فصل بعيد (ج) المطلوب وهكذا موصوله وترتيبه بسبب اثبات مقدمته النظرية بعده كما مر (قوله) والاختلاف بالايجاب (آه) يشعر هذا ايضا كون قوله بالايجاب والسلب فصلا كما اثبتته وتوطئة لقوله بحيث يقتضي آه وابطال اسند المنع المقدر كما مر آنفا وتقرير المنع المقدر معلوم بالقياس الى ما قررناه وما نقرر بالجواب (فهو) الاختلاف بالايجاب والسلب لا يجوز ان يكون فصلا قريبا لانه يشمل ما يكون بحيث يقتضي ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة وما يكون بحيث لا يقتضي ذلك وكل ما يكون بحيث يقتضي ذلك وما يكون بحيث لا يقتضي ذلك فهو الافراد وبعض الاغيار (ج) قوله الاختلاف بالايجاب والسلب يشمل الافراد وبعض الاغيار وكل شيء شأنه كذا لا يجوز ان يكون فصلا قريبا (ج) المطلوب والمثل دليل احدهما الكبري الاول (هـ) وما يكون بحيث لا يقتضي ذلك بعض اغياره لان ما يكون بحيث يقتضي ذلك كقولنا زيد ساكن زيد ليس بمحرك وهما قضيتان مختلفتان بالايجاب والسلب لكن اختلافا فهما لا يقتضي آه (ج) ما يكون بحيث يقتضي ذلك قضية ان مختلفتان ايجابا وسلبا مثلا لكن اختلافا فهما لا يقتضي آه وهما بعض اغياره (ج) تلك المقدمة (وقوله بل صادقتان) دليل لكبرى الاولى (هـ) قولنا هذا قضيتان مختلفتان آه لان قولنا هذا قضيتان صادقتان والقضيتان الصادقتان لا يقتضي آه (ج) تلك الكبرى ولما كان الامر كذلك لزم له فصل آخر ايضا يخرج الاغيار الباقية فقيده بقوله (بحيث يقتضي آه) وهو ايضا فصل بعيد (وقوله ليخرج آه) دليله مثل ما قبله (وقوله والاختلاف المفتضى آه) بيان لكون قوله بحيث يقتضي آه فصلا بعيدا وتوطئة لما بعده من قوله لانه (هـ) الاختلاف المفتضى لا يجوز ان يكون فصلا قريبا لانه يشمل ما يكون اختلافا مقتضيا لذاته وصورته وما يكون مقتضيا بواسطة او بخصوص المادة وما يكون مقتضيا لذاته وصورته هو الافراد وما يكون بواسطة او بخصوص المادة هو بعض الاغيار (ج) قوله الاختلاف المفتضى يشمل الافراد وبعض الاغيار وما يكون كذلك لا يجوز ان يكون فصلا قريبا

بل يكون فصلا بعيدا (ج) المطلوب وكبرى هذا القياس ثنتين كل منهما نظرية (وقوله اما بواسطة آه) اشارة الى اثبات احدهما (هـ) ما يكون مقتضيا بواسطة هو بعض الاغيار اي اغيار التناقض لان ما يكون مقتضيا بواسطة هو ايجاب قضية وسلب لازمها المساوي مثلا وايجاب قضية وسلب لازمها المساوي بعض اغياره (ج) تلك الكبرى والمثال دليل صغرى هذا ايضا او كبراه (هـ) ايجاب قضية وسلب لازمها المساوي بعض الاغيار لانه كقولنا زيد انسان زيد ليس بناطق وقولنا هذا بعض الاغيار (ج) تلك الكبرى وهكذا اجراؤه على الصغرى وما بعده دليل لكبرى هذا ايضا (هـ) قولنا هذا بعض الاغيار لان قولنا هذا الاختلاف بينهما انما يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى اما لان قولنا آه واما لان قولنا آه لالذاته وما يكون كذلك فهو بعض الاغيار (ج) تلك الكبرى وهكذا اجراؤه على دليل الصغرى ايضا ويمكن ان يرتب هذه العبارة على غير ما قررناه على ما لا يخفى (قوله واما خصوص آه) اشارة الى اثبات الكبرى الاخرى من الكبيرين المقدمتين (هـ) ما يكون مقتضيا بخصوص المادة بعض الاغيار لان ما يكون مقتضيا بخصوصها هو الاختلاف الكائن في قولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحيوان وفي قولنا بعض الانسان حيوان وبعضه ليس بحيوان مثلا والاختلاف الكائن في قولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحيوان وفي قولنا بعض الانسان حيوان وبعضه ليس بحيوان هو بعض الاغيار (ج) تلك الكبرى وما بعده دليل كبرى هذا ايضا (هـ) الاختلاف الكائن في قولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحيوان وفي قولنا بعض الانسان حيوان وبعضه ليس بحيوان هو بعض الاغيار لان الاختلاف الكائن فيهما هو الاختلاف بالايجاب والسلب يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى لالذاته وصورته وهي كونهما كليتين او جزئيتين وما يقتضي الاختلاف بهما صدق احدهما وكذب الاخرى لالذاته وصورته بعض الاغيار (ج) تلك الكبرى (وقوله بل لخصوص المادة آه) دليل صغرى هذا القياس (هـ) قولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحيوان وقولنا بعض الانسان حيوان وبعضه ليس بحيوان اختلافا فهما يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى لالذاته وصورته لان اختلافا فهما يقتضي ذلك لخصوص المادة وما يقتضي لخصوص المادة لا يقتضي لذاته وصورته (ج) تلك الصغرى (وقوله والالزم آه) دليل صغرى

هذا القياس (هـ) اختلافهما يقتضي ذلك لخصوص المادة لانه لو لم يقتض
اختلافهما ذلك لخصوص المادة لزم ذلك اي صدق احدهما وكذب
الآخرى في كل كليتين وجزئيتين مختلفتين بالاجاب والسلب لكنه ليس
كذلك يعني ليس كل كليتين وجزئيتين مختلفتين بهما يقتضي صدق احدهما
وكذب الاخرى (ج) تلك الصغرى (وقوله فان قولنا آه) دليل احد شق
الرافعة النظرية التي ذكرت بقوله وليس كذلك وهما سالتان جزئيتان
لان لفظ ليس دخل على لفظ كذلك وهو اشارة الى الموجبة الكلية كما ترى
وقد عرفت انه متى دخل النفي على الموجبة الكلية يرتفع الاجاب
الكلية وحينئذ يتحقق السلب الجزئي الذي هو لازمه ولكون كل منهما
نظرية استدلال على احدهما بهذا القول وعلى الاخرى بالقول الآتي
كما ستعرفه (هـ) بعض الكليتين المختلفتين بالاجاب والسلب لا يقتضي
اختلافهما صدق احدهما وكذب الاخرى لان بعضهما قولنا كل حيوان
انسان ولا شيء من الحيوان بانسان وقولنا هذا لا يقتضي اختلافهما صدق
احدهما وكذب الاخرى (ج) من رابع الاول تلك الرافعة ومن الثالث ايضا
(هـ) بعض الكليتين المختلفتين بهما لا يقتضي اختلافهما صدق احدهما
وكذب الاخرى لان قولنا كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان بعض
الكليتين المختلفتين بهما لا يقتضي اختلافهما صدق احدهما
وكذب الاخرى (ج) من ثاني ضروبه تلك الرافعة (وقوله بل هما كاذبتان)
دليل الكبرى على التقديرين (هـ) قولنا كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان
بانسان لا يقتضي اختلافهما صدق احدهما وكذب الاخرى لانهما قضيتان
كاذبتان والقضيتان الكاذبتان لا يقتضي اختلافهما صدق احدهما وكذب
الآخرى (ج) تلك الكبرى (قوله وكذلك قولنا آه) اشارة الى اثبات ثاني شق
الرافعة المذكورة (هـ) بعض الجزئيتين المختلفتين بهما لا يقتضي اختلافهما
صدق احدهما وكذب الاخرى لان بعضهما قولنا بعض الحيوان انسان
وبعضه ليس بانسان وقولنا بعض الحيوان انسان وبعضه ليس بانسان ليس
احدهما صادقة والاخرى كاذبة (ج) من رابع الاول المساوي لتلك المقدمة بل
اشمل فائدة منها ويجوز ان يحصل عين تلك الرافعة بتقدير الكبرى هكذا وقولنا
بعض الحيوان انسان وبعضه ليس بانسان اختلافهما لا يقتضي صدق
احدهما وكذب الاخرى ولا فرق بينهما في المأل على ما لا يخفى وكذا من الثالث

بتغير الصغرى (هـ) قولنا بعض الحيوان انسان وبعضه ليس بانسان جزئيتان
مختلفتان بهما وقولنا بعض الحيوان انسان وبعضه ليس بانسان لا يقتضي
اختلافهما بهما صدق احدهما وكذب الاخرى (ج) تلك المقدمة (وقوله
بل هما صادقتان) مثل ما سبق آه دليل الكبرى (هـ) قولنا بعض الحيوان
انسان وبعضه ليس بانسان قضيتان صادقتان والقضيتان الصادقتان ليس
احدهما صادقة والاخرى كاذبة (ج) تلك الكبرى وهكذا اثبات تلك
الكبرى به على التقدير الاخر فيها بلا فرق فتأمل وقس (قوله بخلافه آه)
جواب نقض مقدر وهو ان الدليل المذكور يجري في قولنا بعض الحيوان
انسان ولا شيء من الحيوان بانسان ولا يقتضي ان لا يكونا متناقضين ايضا مع
انهما متناقضان فاجاب به عن هذا التوهم (هـ) قولنا بعض الحيوان انسان
ولا شيء من الحيوان بانسان مخالف للامثلة التي قبله لانهما قضيتان يقتضي
اختلافهما صدق احدهما وكذب الاخرى لذاته وصورته والقضيتان
اللذان شأنهما كذلك تكونان مختلفتين للامثلة التي قبله (ج) المطروح يكون
امثال هذا من افراده وما يغيره من اغياره (قوله حتى ان الاختلاف آه)
دليل الصغرى (هـ) اختلافهما يقتضي لذاته صدق احدهما وكذب
اخرى لانه لو لم يقتضيهما لذاته لم يكن الاجاب والسلب بين كلية وجزئية
يقتضي ذلك لكن الاختلاف بهما في كل كلية وجزئية يقتضي ذلك (ج) تلك
الصغرى ويرتب هذا من الاقتراني ايضا (هـ) قولنا بعض الحيوان
انسان ولا شيء من الحيوان بانسان اختلافهما بهما يقتضي لذاته وصورته
ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة لان اختلافهما اختلاف
بالاجاب والسلب بين كلية وجزئية والاختلاف بهما بين كلية وجزئية
يقتضي لذلك (ج) تلك الصغرى فقد علم من هذا ان قيد لذاته فصل قريب
يخرج ما بقى من الاغيار (قوله القضيتان آه) شروع لبيان شرائط
التناقض الكائن في المخصوصتين والمحصورتين (هـ) القضيتان المختلفتان
بالاجاب والسلب اما لا يتحقق التناقض فيهما الا بعد تحقق ثمانى وحدات
فقط واما لا يكفي ذلك بل لابد مع ذلك من اختلافهما في الكم لان القضيتين
المختلفتين بهما اما مخصوصتان او محصورتان فان كانتا مخصوصتين لا يتحقق
التناقض فيهما الا بعد تحقق ثمانى وحدات وان كانتا محصورتين لابد مع ذلك
من اختلافهما في الكم (ج) المطر وهذا القياس بعض مقدماته مذكورة

هنا وبعضه سيجي بعد صحيحين (قوله لان المهملات آه) جواب سؤال مقدر
وارد على الحصر الكائن في الصغرى المذكورة وهو ان يقال يمكن ان يتحقق
الاختلاف بالايجاب والسلب بين المهملتين مع انها ليستا مخصوصتين
ولامحصورتين يعني يصدق عليهما المقسم ولا يصدق عليهما الاقسام
وح يطل الحصر اوجود قسم خارج عنهما فاجاب به (ه) المهملات
داخلة في هذه الاقسام ايضا لانها من المحصورات في الحقيقة وما يكون
من المحصورات في الحقيقة داخل في هذه الاقسام (ج) المطف على هذا يكون
هذا القول اشارة الى دليل هذا الجواب عن المقدر (وقوله لكونها آه) دليل
تلك الصغرى المذكورة متوسطا بين طرفيها ومشتلا على موضوعها فيكون
صغرى والكبرى مطوية (ه) المهملات من المحصورات في الحقيقة
لان المهملات في قوة الجزئيات وما يكون في قوة الجزئيات من المحصورات
في الحقيقة (ج) تلك الصغرى (قوله فان كانتا مخصوصتين آه) شروع لبيان
الملازمة الاولى من الملازمتين المذكورتين فيما رتبنا آه اعني بيان شرائط
تناقض الخصوصتين وهي تحقق ثمانى وحدات فيها لكن هذا شرط بمعنى
العلة وهو الذى يلزم من تحقق الشروط تحقق الشرط ومن تحقق
الشرط تحقق الشروط فيكونان متساويين بحسب التحقيق بمعنى كلما تحقق
الشروط وهو التناقض مثلا تحقق الشرط وهي ثمانى وحدات وكلما تحقق
الشرط تحقق الشروط لا شرط محض وهو الذى يلزم من تحقق الشروط
تحقق الشرط ولا يلزم من تحقق الشرط تحقق الشروط سواء وجد
الشروط عند وجود شرط ام لا (والشرط بهذا المعنى) اعم من الشروط
بحسب التحقيق كالوضوء والصلاة فانه شرط لهما ولا توجد به وقد يوجد دونها
ومتى قيل في عبارة هو شرط لذلك اذ ذلك مشروط لهذا سواء كان شرطا
محضا او شرطا بمعنى العلة يستفاد منها دعوى شرطية وهو قولنا وان
الشرط اتقى الشروط او عكس نقيضها وهو قولنا لو وجد الشروط
وجد الشرط وقد يعتبر هو اوصلا وما قبله من الشرطية عكس نقيض له فهما
متلازمان يستلزم صدق احدهما صدق الاخرى وقد يدعى الاصل وينتج
ايضا حال كونه شرطية او مقبوضة الى الجلية وقد يدعى عكس النقيض وينتج
ايضا حال كونه كذلك وقد يدعى الاصل وينتج عكس نقيضه كذلك وقد يكون
بالعكس اى يدعى عكس النقيض وبمحصل الاصل كذلك فلا فرق بينهما

وقد عبر بقولنا اولم يتحقق الشرط لم يتحقق الشروط وهو مساو لقولنا
لو اتقى الشرط اتقى الشروط فقد علم من هذا انه قد يكون النتيجة عكس
نقيض المط شرطية او جلية ويظن انها غير فيلزم التدقيق والتدبر
في ترتيب الاقسام وسيجي اسئلة ما ذكرنا واذا عرفت هذا فنقول ههنا دعوى
ثمانى لكون الشرط ثمانية دليل كل منهما ما بعدها (ه) لو لم يتحد الموضوع
في الخصوصتين لم يتحقق التناقض لانه لو لم يتحد الموضوع فيهما لاختلاف
موضوعاهما ولو اختلف موضوعاهما لم يتناقضا (ج) الملازمة المطمئة (وقوله
لجواز آه) دليل الكبرى المذكورة (ه) او اختلف موضوعاهما لم يتناقضا لانه
او اختلف موضوعاهما لم يجاز صدقهما معا وكذبهما معا واذا جاز صدقهما
معا وكذبهما معا لم يتناقضا لما عرفت (ج) تلك الكبرى والمثال المذكور
يصلح ان يكون دليلا لكبرى هذا القياس واصغراه والكبرى المدللة والكل
معلوم ففس وهكذا الكلام والترتيب في الثانى والثالث الى الثامن من غير فرق
(قوله وردها آه) يعني المتأخرون ردوا الاتحادات الثمانية الى الاتحادين لاندراج
بعضهما في وحدة الموضوع وبعضهما في وحدة المحمول وحيث يكون الشرط
وحدة الموضوع ووحدة المحمول فقط فلا حاجة الى التطويل مع هذا
الاندراج مع ان في التفصيل رعاية للتبتين على ما لا يخفى (وقوله فان وحدة
آه) دليل ما قبله (ه) الوحدات الثمانية تندرج في وحدة الموضوع ووحدة
المحمول لانها وحدة الشرط ووحدة الكل والجزء ووحدة الزمان والمكان
والاضافة والقوة والفعل ووحدة الشرط والكل والجزء مندرجة في وحدة
الموضوع والوحدات الباقية مندرجة في وحدة المحمول (ج) المط والكبرى ان
الثان في الحقيقة مت كبريات نظريتان لكن اثباتهما يقتضى بسط الكلام وهو
ان معنى الاندراج استلزام تحقق المندرج فيه تحقق المندرج ولا يلزم من تحقق
المندرج تحقق المندرج فيه وايضا اختلاف المندرج يستلزم اختلاف المندرج
فيه بدون العكس فكان تحقق المندرج شرطا لتحقيق المندرج فيه مثلا اتحاد
الموضوع وهو المندرج فيه يستدعى اتحاد الشرط وهو المندرج ولا يستدعى
اتحاد الشرط اتحاد الموضوع وهكذا الكلام في الوحدات الباقية وح
يجعل تلك الكبريات شرطية ويستدل عليها بدلائلها ويؤيده التبع الاتية
وعكس نقيضها كما استعرفه فبدأ باندراج وحدة الشرط في وحدة الموضوع
اعني احدى الكبريات الست واستدل عليه بقوله (فلان الموضوع آه) (ه)

او اختلف الشرط اختلف الموضوع لانه لو اختلف الشرط كان الموضوع في قولنا الجسم مفرق للبصر مثلا هو الجسم بشرط كونه ابيض وفي قولنا الجسم ليس بمفرق للبصر هو الجسم بشرط كونه اسود والجسم بشرط كونه ابيض والجسم بشرط كونه اسود مختلفان (ج) او اختلف الشرط لكان الموضوعان مختلفين وهو تلك الملازمة ويجوز ان يقرر الكبرى شرطية كاصغرى (هـ) واذا كان الموضوع في قولنا الجسم مفرق للبصر مثلا هو الجسم بشرط كونه ابيض وفي قولنا الجسم ليس بمفرق للبصر هو الجسم بشرط كونه اسود اختلف الموضوع والمأل واحد (قوله فاختلف الشرط آه) نتيجة هذا القياس التي هي من جملة ما يدنا به ما ذكرنا ذهي جملة مساوية لتلك الملازمة اعني الكبرى المدالة آنفالان قوله يستتبع بمعنى يستلزم فيكون بمنزلة قولنا لو اختلف الشرط اختلف الموضوع وهو وظ (قوله فلو اختلف الموضوع اتحد الشرط) عكس نقيض تلك النتيجة لانه جعل فيه نقيض مقدمها تاليا ونقيض تاليها مقدما وهو مفهوم عكس النقيض على رأى المتقدمين كاسيحي وصدق ذلك العكس بشعر صدق اصله (قوله واما اندراج وحدة الكل والجزء آه) اشارة الى اثبات كبرى اخرى ايضا بما بعده فترتيبه مثل ما قررناه آنفا في اثبات اندراج الشرط يعني تبسط تلك الكبرى الجملة الى الشرطية ويقرر عليها دليلها (هـ) لو اختلف الكل والجزء اختلف الموضوع لانه لو اختلفا كان الموضوع في قولنا الزنجي اسود مثلا هو بعض الزنجي وفي قولنا الزنجي ليس باسود هو كل الزنجي وهما مختلفان اى وبعض الزنجي وكل الزنجي فيهما مختلفان (ج) تلك الملازمة ويجوز ان يقرر الكبرى شرطية ايضا كما عرفت آنفا فقس (قوله ووحدة المحمول آه) من تمة ما سبق ومعنى الاندراج وكيفية تصويره معاوم منه ٣ فتذكر وقس (قوله وردها الفارابي آه) اى رد الشروط الثمانية الى شرط واحد واتحاد النسبة للاختصار واستغناء عن ذكر البواقي اذ يتحقق التناقض عند اتحادها وتصوره مثل ما قبله يكون بعد تبسطها الى الشرطية كما يدل عليه قوله الاتى وعند ٩ ذلك آه (هـ) اذا اتحد النسبة الحكمية يتحقق التناقض لانه اذا اتحد النسبة الحكمية كان السلب واردا على النسبة التي ورد عليها الايجاب واذا كان السلب واردا على النسبة التي ورد عليها الايجاب يتحقق التناقض جزما (ج) الملازمة المطعة (قوله وانما كانت آه) بيان رد تلك الثمانية الى تلك الوحدة بانتفاء الشرط

كافى السابق لان كون الشيء شرطا لا يعلم الا وقت انتفائه فيكون الانتفاء دليلا لكونه شرطا والشرط هنا اتحاد الثمانية والشروط اتحاد النسبة الذي هو شرط للتناقض (قوله لانه اذا اختلف آه) هو عكس نقيض للشرطية المفهومة مما قبله من رد الثمانية الى تلك الوحدة لادليله كما وهم بل دليله قوله (ضرورة ان نسبة آه) (هـ) اذا اختلف شيء من الامور الثمانية اختلفت النسبة لانه اذا اختلف شيء من الامور الثمانية كان نسبة المحمول الى احد الامرين مغايرة لنسبته الى الآخر او نسبة احد الامرين الى شيء مغايرة لنسبة آخر اليه او نسبة احد الامرين الى الآخر بشرط مغايرة لنسبته اليه بشرط آخر (وعلى هذا) اى ونسبة احد الامرين الى آخر في زمان او مكان مغايرة لنسبته اليه في زمان او مكان آخر الى غير ذلك من الاختلاف في الاضافة والكل والجزء والقوة والفعل واذا كان نسبة المحمول الى احد الامرين مغايرة لنسبته الى الآخر آه اختلفت النسبة الى الآخر آه اختلفت النسبة (ج) الملازمة المطعة وقوله فتى اتحدت النسبة اتحد الكل عكس نقيض هذه النتيجة اعني تلك الملازمة وهو وظ (قوله وان كانتا محصورتين آه) شروع لبيان التناقض الكائن في المحصورتين وهو اشارة الى اثبات المقدمة الباقية من القياس السابق كما اشرنا اليه (قوله فانهما لو كانتا آه) دالها لكان فهم من قوله لا بد من اختلافهما في الكم ان اختلفا فهما في الكم شرط في تحقق التناقض في المحصورتين مع الشروط الثمانية المذكورة فملى هذا يدعى الشرطية المفهومة منه ويكون هو دليله كاسيحي (هـ) لو لم يختلف المحصورتان في الكم لم يتناقضا وار يتحقق الشروط الثمانية لانه لو لم تختلفا في الكم اكانتا كليتين او جزئيتين واو كانتا كليتين او جزئيتين لم تتناقضا (ج) تلك الملازمة (قوله لجواز آه) دليل الكبرى التي هي في الحقيقة كبريان فقد عرفت انك مخير في مثل هذا الموضع بين اثباتهما معا بقياس واحد وبين اثبات كل منهما بقياس على حدة والدليل المذكور صالح لهما (هـ) او كانتا كليتين لم تتناقضا لانه او كانتا كليتين لكانتا معا في مادة يكون الموضوع فيها اعم من المحمول واذا كانتا معا في تلك المادة لم تتناقضا (ج) احدى الكبريين المذكورين وهكذا اثبات الكبرى الاخرى بوضع لفظ الصدق موضع لفظ الكذب في الدليل وهو ظ هذا اثبات كل منهما على حدة واما اثباتهما معا فيكون بجميع الدليل اعني الصدق والكذب معا في تلك المسادة على ما لا يخفى وكل واحد من المثليين دليل لكل

٣ وكيفية تصوير اندراج وحدة الزمان فيه اعني كبرى واحدة منها (هـ) لو اختلف الزمان فيهما اختلف المحمول لانه لو اختلف الزمان فيهما كان المحمول في قولنا زيد نائم هو النائم ليلا وفي قولنا زيد ليس بنائم هو النائم نهارا والنائم ليلا و النائم نهارا مختلفان (ج) تلك الملازمة ويجوز ان يقرر الكبرى شرطية ايضا وحينئذ يكون من متعارف الاول كما كان ما قبله من غير متعارفه وهكذا ترتيب اندراج البواقي في المحمول بآراء امثلة كل واحد منها مثل ما قررناه بلا فرق وهو ظ بعد هذا التفصيل فتذكر وقس ٩ وبيان دلالة قوله وعند ذلك على البسط الى الشرطية هو ان هذا القول اشارة الى كبرى الشرطية بقرينة لفظ عند كما ترى من التقرير اذ مدخول عند اشارة الى المقدم ومتعلقه تاليه وقد عرفت فتذكر

واحدة من الصغرى بين (هـ) لو كانتا كليتين لكذبنا معا في تلك المادة لانه لو كانتا كليتين لكذبنا في مثل قولنا كل حيوان انسان ولاشئ من الحيوان بانسان وقولنا كل حيوان انسان ولاشئ من الحيوان بانسان هو تلك المادة اى مادة يكون الموضوع فيها اعم من المحمول (ج) تلك الصغرى وهكذا ترتيب اثبات الصغرى الاخرى بالمثل الثاني هذا على تقدير اثبات الكبرى الاولى التى فى الحقيقة هى كبرى ان بدليلين واما اذا ثبت بدليل واحد كما ذكرنا يكون المثالان معادليلا واحدا للصغرى (هـ) لو كانتا كليتين او جزئيتين لكذبنا الكلتيان وصدقنا الجزئيتان فى مادة يكون الموضوع فيها اعم من المحمول لانه لو كانتا كليتين او جزئيتين لكذبنا الكلتيين فى مثل قولنا كل حيوان آه وصدقنا الجزئيتان فى مثل قولنا بعض الحيوان آه وقولنا كل حيوان آه وقولنا بعض الحيوان آه مادة يكون الموضوع فيها اعم من المحمول (ج) تلك الصغرى (قوله فان قلت الجزئيتان آه) منع للضرورة التى قبله بمعنى لانم لزوم صدق الجزئيتين من كونهما جزئيتين لم لا يجوز ان يكون صدقهما لا تنفاه احد الشروط الثمانية المقدمة وهو اتحاد الموضوع فيكون هذا راجعا الى الشرط الاول فلا يثبت كون اختلاف الكمية شرطا آخر وهذا سند هذا المنع وما بعده تنويره وان اعتبر دعوى من حاصل المنع او اعتبر الاعتراض معارضة يكون السند دليلا لها وما بعده من تنويره دليل عليه (هـ) الجزئيتان لا تتصادقان لاتحاد الكمية لانهما تتصادقان لاختلاف الموضوع واختلاف الموضوع ليس اتحاده الكمية (ج) من الغير المتعارف المطلوب ويرتب من غير متعارف الثانى بعكس الكبرى ومن متعارفهما ايضا ومن النشأة الاولى الاستثنائى والكل معلوم (وقوله فان البعض آه) دليل الصغرى او المقدمة الاستثنائية (هـ) الجزئيتان اتحادهما تتصادقان لاختلاف الموضوع لان الجزئيتين موضوعا هما البعض المحكوم عليه بالانسانية والبعض المحكوم عليه بسلب الانسانية والبعض المحكوم عليه بسلبها متغايران (ج) الجزئيتان موضوعا هما متغايران والقضبتان اللتان موضوعا هما متغايران تتصادقان لاختلاف موضوعيهما (ج) تلك المقدمة (قوله فتقول النظر آه) اثبات المقدمة المنوعة على تقدير كون السؤال منعا ومنع للصغرى على تقدير كونه معارضة يعنى الجزئيتان لا تتناقضان لكونهما جزئيتين لاختلاف الموضوع

لانه لما كان النظر فى جميع الاحكام الى مفهوم القضية لوحظ مفهوم الجزئيتين وهو الايجاب لبعض الافراد والسلب عن بعضها ولما لوحظ مفهومهما علم انهما لا تتناقضان لكونهما جزئيتين لاختلاف الموضوع (ج) لما كان النظر فى جميع الاحكام الى مفهوم القضية لا يتناقض الجزئيتان لكونهما جزئيتين لاختلاف الموضوع لكنه ثبت ان النظر فى جميع الاحكام الى مفهوم القضية (ج) عين التالى وهو مطلوبه (قوله واما تعين آه) بيان لنشأ غلط السائل فى بناء كلامه على تعيين الموضوع بانه جعل موضوع احدى الجزئيتين بعض الافراد وموضوع الاخرى بعض الافراد الاخرى وهو امر خارج عن مفهوم القضية وعن البحث ولا يضر (قوله فان قلت اليس آه) منع آخر من طرف ذلك السائل لقوله النظر فى جميع الاحكام انما هو الى مفهوم القضية وهو المقدمة الاستثنائية مستندا باعتبار وحدة الموضوع الذى هو خارج عن مفهوم القضية ايضا وهذا مبنى على عدم الفرق بين الموضوع الذكري وبين ذات الموضوع والجواب الاتى بابطال السند كما قاله الفاضل العصام ويمكن ان يكون هذا نقضا لاجابا بان يقال ان دليلكم هذا باطل لانه لو صح ادل على عدم اعتبار وحدة الموضوع لكونه خارجا عن مفهوم القضية ايضا مع انكم اعتبرتم اياها فاما دليلكم هذا باطل ويبقى السؤال السابق على حاله واما اعتباركم وحدة الموضوع باطل فاحد البطلانين لازم لا محالة وقيل ٦ هذا السؤال يشترط بان اشترط وحدة الموضوع ينشأ عن اشتراط الاختلاف فى الكم وبالعكس كما عرفت فى الجزئيتين وحينئذ يطابقه الجواب الاتى لان حاصله انه لا منافاة بين الاشتراطين لان اشتراط وحدة الموضوع فى الموضوع الذكري لافى ذات الموضوع واشتراط الاختلاف فى الكم فى ذاته لافى الموضوع الذكري لكن لا يلزمه تقرير الشارح السؤال لان تقريره اياه يشترط اشتراط وحدة الموضوع يفنى عن اشتراط الاختلاف فى الكم كما هو المراد (قوله) فالحاجة الى اعتبار شرط آخر) فالناسب على هذا ان يقول فلا يمكن ان يعتبر شرط آخر فى المحصورات على ما لا يخفى وهذا الاعتراض على ظاهر عبارته اما استفسارى ان بقى الاستفهام الثانى على حاله فلا يجزى فيه الوظائف لكونه انشاء ح وان كان انكاريا كالاستفهام الذى قبله يكون فى المال سالبة كما كان الاستفهام الاولى فى المعنى موجبة ويكون

٦ وقيل الظاهر ان هذا السؤال متعلق بقوله واما تعيين الموضوع آه ولولم يتعلق بهذا السؤال للجواب المذكور لكان متعلقا لكون اختلاف المحصورتين فى الكم شرطا بعد اشتراط الشروط السابقة لكان اظهر على ما لا يخفى انتهى

تلك الموجبة مقدمة استثنائية مقدمة على الشرطية وتلك السالبة مع مقدمة المحذوف مقدمة شرطية وح يرتب من غير متعارف اول الاستثنائي على حاله (هـ) اعتبر وحدة الموضوع في المحصورتين ولما اعتبر وحدته فيهما لا حاجة الى اعتبار شرط آخر (ج) عين التالي وهو المظ (قوله قلت آه) جواب يتحذر المراد يعني ليس الامر كما قلت وانما يكون كذلك لولم يكن المراد بالموضوع في وحدة الموضوع الموضوع في الذكر بل كان المراد به ذات الموضوع كما كان المراد به ذات الموضوع في الاختلاف في الكم لكن المراد بالموضوع في وحدة الموضوع الموضوع في الذكر لا ذات الموضوع (ج) نقض التالي وهو المظ فلا يعني اشتراط وحدة الموضوع عن هذا الشرط (وقوله والا لم يكن آه) دليل الرافعة المذكورة (هـ) المراد به الموضوع في الذكر لا ذات الموضوع لانه لو لم يكن المراد به الموضوع في الذكر بل كان ذات الموضوع لم يكن بين الكلية والجزئية تناقض لكن بينهما تناقض (ج) نقض المقدم وهو تلك الرافعة (وقوله فان ذات آه) دليل الملازمة المذكورة لكن اجراؤه عليها انما يكون بعد قبضها كلية يجعل نالها قضية والمقدم قيداله حتى يطابقها دليلها كما سبق امثاله (هـ) الكلية والجزئية لا تكونان متناقضتين على تقدير كون المراد بالموضوع في اشتراط وحدة الموضوع ذات الموضوع لان الكلية ذات موضوعها جميع الافراد والجزئية ذات موضوعها بعض الافراد وهما اي وجميع الافراد وبعضها مختلفان (ج) من الغير المتعارف الكلية والجزئية ذات موضوعيهما مختلفتان والقضيتان اللتان ذات موضوعيهما مختلفتان ليستا متناقضتين على تقدير كون المراد بالموضوع في اشتراط وحدة الموضوع ذات الموضوع (ج) تلك الملازمة (قوله فلا بد مع تلك آه) يعني لو لم يختلف القضيتان الموجهتان في الجهة مع الشروط الكائنة في المطلقة لم تناقضا لانه لو لم تختلفا في الجهة لا تحدثا فيها ولو اتحدتا فيها لم تناقضا (ج) الملازمة المطلقة (وقوله لكذب الضرورة آه) وصدق الممكنة آه دليل الكبرى المذكورة (هـ) لو اتحدتا في الجهة لم تناقضا لانه لو اتحدتا فيها لكانتا ضروريين في مادة الامكان مثلا او ممكنتين فيها والضروريين فيهما كاذبتان والممكنتان فيها صادقتان (ج) لو اتحدتا فيها لكانتا صادقتين او كاذبتين مثلا واذا كانا صادقتين او كاذبتين لم تناقضا (ج) تلك الكبرى

والمثالان دليلان الكبيرين الاولين (هـ) الضروريين في مادة الامكان كاذبتان لان الضروريين في مادة الامكان قولنا كل انسان كاتب بالضرورة وليس كل انسان كاتب بالضرورة مثلا وهما كاذبتان (ج) احدي الكبيرين الاولين (وقوله لان ايجاب آه) دليل الكبرى المذكورة لهذا القياس ايضا (هـ) قولنا كل انسان كاتب بالضرورة وليس كل انسان كاتب بالضرورة كاذبان لانه لو صدقا لكان ايجاب الكتابة لافراد الانسان وسلبيها عنها ضروريين لكثهما ليسا بضروريين لهما (ج) نقض المقدم وهو تلك الكبرى ويرتب هذا من الافتراضي ايضا (هـ) قولنا كل انسان كاتب بالضرورة وليس كل انسان كاتب بالضرورة كاذبان لان معناه ان ايجاب الكتابة للانسان وسلبيها عنه ضروري وان ايجابها للانسان وسلبيها عنه ضروري كاذبان (ج) تلك الكبرى وهذا الترتيب في الكبرى الاخرى من الكبيرين السابقين اعني قوله وصدق الممكنتين بلافق فتأمل وقس (قوله فقد بان آه) اي اذا كان الامر كذلك ظهر ان اختلافهما في الجهة لازم في الموجهات مع سائر شروط التناقض ولهذا شرع في بيان تناقض الموجهات وبدأ بالكلام المتعلق به بقوله (اعلم اولاً ان نقض كل شيء رفعه) وهو قاعدة كلية دليل لما بعده ولاخذ جميع النعائض سواء كان النقيضان مفردين او قضيتين موجهتين او مطلقتين (هـ) نقض كل قضية رفع تلك القضية لان القضية شيء ونقض كل شيء رفعه (ج) من الغير المتعارف الغير المتعارف المطر وهكذا اثبات التناقض بين كل شئين بهذا الترتيب وتكون هي كبرى في الجميع كما هو حال القاعدة وهو المراد بقوله (وهو كاف في اخذ التناقض لقضية قضية) على ما لا يخفى وهذه النتيجة ايضا قاعدة بالنسبة الى جزئياته ودليل كل واحد منها ومن جعلها المثال المذكور (هـ) اذا قلنا كل انسان حيوان بالضرورة فنقضه هو انه ليس كذلك اي ليس بحيوان لانا اذا قلناه يكون نقضه رفعه ورفع هو ليس كذلك (ج) تلك الملازمة ويجوز ان يفرع هذا المثال على القاعدة الاولى بالذات وح يكون الفرع اولاً بالمادة النوعية اعني القاعدة الثانية وثانياً بالمادة الشخصية اعني المثال المذكور (قوله لكن اذا رفع آه) هذا القول مع ما بعده اما متصل للنتيجة الاولى فيكون معها قياساً مركباً بفرضها صغرى وهو مدعى ابتداء لبيان احوال النقيض كما هو الظوح يكون ما بعده دليله

(هـ) اذا رفع تلك القضية حصل لتناقض القضايا مفهومات محصلة عند العقل لانه اذا رفع تلك القضية اما يكون نفس رفعها قضية لها مفهوم محصل عند العقل من القضايا المعتبرة واما لم يكن نفس رفعها قضية لها مفهوم محصل عند العقل من القضايا المعتبرة بل يكون لرفعها لازم مساو له مفهوم محصل عند العقل منها ولما لم يكن نفس رفعها قضية لها مفهوم محصل عند العقل منها بل كان لرفعها لازم مساو له مفهوم محصل عند العقل اخذ ذلك اللازم واذن اسم التقيض عايد تجوزا (ج) اذا رفع تلك القضية اما يكون نفس رفعها قضية لها مفهوم محصل عند العقل واما يؤخذ لازم ذلك الرفع ويطابق عليه اسم التقيض تجوزا واما ما كان حصل لتناقض القضايا بمفهومات محصلة عند العقل (ج) تلك الملازمة (قوله وانما حصلت آه) بيان لثلاثة قوله لكن اذا رفع آه بعد ذكر تلك المساعدة التي هي اجابة عن تلك المفهومات حصلت ولم يكتف بالقدر الاجالي وهو الرفع في اخذ التقيض لان تلك المفهومات اريد سهل استعمالها في الاحكام وما يراى سهل استعماله فيها يحصل ولا يكتفى فيه بالقدر الاجالي (ج) المط ومن الفعلية ايضا كما هو الظ من العبارة (هـ) حصلت تلك المفهومات ولم يكتف بالقدر الاجالي فيها اذا يراى سهل استعمالها في الاحكام ويحصل ولم يكتف بالقدر الاجالي ما يراى سهل استعمالها فيها (ج) المط المذكور (قوله فالمراد آه) حاصل التفصيل المذكور يعني اذا كان الامر كذلك كان المراد بالتقيض في نقائص الموجهات اما نفس التقيض اى نفس رفعها ٣ واما اللازم المساوى للرفع ونفس التقيض او اللازم المساوى له احدا الامرين (ج) اذا كان الامر كذلك كان المراد بالتقيض في هذا الفصل احدا الامرين فعلم من هذا ان تقيض بعض الموجهات هو نفس رفعه وتقيض بعضها هو اللازم المساوى له فاحتاج بيان تقيض كل واحدة من الموجهات الى التفصيل حتى يتميز ذلك وانما قال (قوله تقيض آه) يعني ان الضرورية المطلقة والممكنة العامة متناقضتان لان الضرورية المطلقة هي الضرورية بحسب الذات والممكنة العامة هو سلب الضرورية بحسبها عن الجانب المخالف ولا خفاء ان اثبات الضرورية في الجانب المخالف وسلبها عن ذلك الجانب مما يتناقضان (ج) الضرورية المطلقة والممكنة العامة متناقضتان وهو المط ويرتب الاربعة الباقية المشهورة ويجوز ان يقرر من غير متعارف غير متعارف القياس

٣ فيكون اطلاق التقيض على نفس الرفع حقيقة وعلى اللازم المساوى له مجازا من قبيل ذكر ما يدل على الملزوم واردة لازمه على ما لا يخفى عند

المشهور ايضا وهو المط هذا اثبات التناقض بين مطلق الضرورية والامكان العام اجالا (وقوله فضرورة آه) اشارة الى اثباته بين موجبه ما وسلبتهما تفصيلا على حدة وح يكون هنا دعاوار بع وكل منها مذكورة مع دليله وهذا القول اشارة الى اثبات الاولى منها (هـ) ضرورة الايجاب تقيضها يعني تقيض الموجبة الضرورية هو السالبة الممكنة العامة لان تقيضها هو سلب ضرورة الايجاب وسلب ضرورة الايجاب هو بعينه امكان عام سالب كما عرفت (ج) المط (وقوله وضرورة السلب آه) اشارة الى اثبات الثانية منها (هـ) تقيض السالبة الضرورية هو الموجبة الممكنة العامة لان تقيضها سلب ضرورة السلب وسلب ضرورة السلب هو بعينه امكان عام موجب (ج) المط (وقوله وكذلك امكان الايجاب آه) اشارة الى اثبات الثالثة منها (هـ) تقيض الممكنة العامة الموجبة هو السالبة الضرورية لان تقيضها سلب امكان الايجاب وسلب امكان الايجاب بعينه هو سلب ضرورة السلب (ج) تقيضها سلب ضرورة السلب وسلب ضرورة السلب بعينه ضرورة السلب ضرورة السلب (ج) تقيضها بعينه ضرورة السلب ضرورة السلب هو السالبة الضرورية (ج) المط وهكذا مفصوله ويجوز ان يركب من قياسين وان يرتب بسبب الكل (ج) (وقوله واما امكان السلب آه) اشارة الى اثبات الرابعة منها (هـ) تقيض الممكنة العامة السالبة الضرورية الموجبة لان تقيضها سلب امكان السلب وسلب امكان السلب هو سلب ضرورة الايجاب وسلب ضرورة الايجاب هو بعينه ضرورة الايجاب ضرورة الايجاب (ج) المط وهكذا موصوله وهو مثل اثبات الثلاثة في الترتيب والقياسان الاولان من هذه الاربعة من المتعارف وان اوردت لفظ التقيض في طرف محمول المدعى والصغرى يكون من الغير المتعارف كما هو المستطور (هـ) الموجبة الضرورية تقيض الممكنة العامة السالبة لان الموجبة الضرورية تقيضها سلب ضرورة الايجاب وسلب ضرورة الايجاب هو بعينه امكان السلب (ج) المط وهكذا التقرير في الثاني وفي اولى الثالث والرابع وكل واحدة من هذه الاربعة يرتب من غير متعارف غير متعارف القياس المشهور ايضا مثالا يقال في الاولى منها (هـ) تقيض الموجبة الضرورية هو السالبة الممكنة العامة لان الموجبة الضرورية هي ضرورة الايجاب والسالبة الممكنة العامة هو سلب ضرورة الايجاب وتقيض ضرورة الايجاب هو سلب ضرورة

الايجاب (ج) المطو هكذا الاربعة الباقية وكذا يرتب مثل هذا في اثبات الثلاثة الباقية فتدبر وقرس ومثل هذه الترتيبات جار في اثبات نقائص جميع الموجهات فتأمل (قوله ونقيض الدائمة آه) يعني نقيضها هو المطلقة العامة لان الدائمة المطلقة هو السلب في كل الاوقات او الايجاب في كلها والمطلقة العامة هو الايجاب في بعض الاوقات او السلب في بعضها والسلب في كل الاوقات يتنافيه الايجاب في بعضها والايجاب في كل الاوقات يتنافيه السلب في بعضها (ج) الدائمة المطلقة يتنافيه المطلقة العامة وهو المقيس من المطو ويرتب الاربعة الباقية ايضا وهذا القياس يحتمل تفصيله اقيسة اربعة كالسابق وفي الدليل المذكور اشارة اليه فتدبر وقرس (قوله وانما قال آه) بيان لنكتة ايرادنا في بدل قوله يتناقض حال كون المتنافاة اعم من النقيض لاطلاقها على نفس النقيض وعلى الاخص منه وعلى لازمه يعني المص قال هنا يتنافيه بدل قوله يتناقض لانه لو لم يقل يتنافيه وقال يتناقض لكل اطلاق الايجاب يتناقض دوام السلب وكان ايضا دوام الايجاب يتناقض اطلاق السلب لكن اطلاق الايجاب لا يتناقض دوام السلب ودوام الايجاب لا يتناقض اطلاق السلب اي حقيقة (ج) نقيض المقدم وهو المطو والرافعة المذكورة مقدمتان كل منهما انظرية (وقوله بل يلزم آه) دليل الاولى منهما (ه) اطلاق الايجاب لا يتناقض دوام السلب حقيقة لان اطلاق الايجاب يلزم نقيض دوام السلب وما يلزم نقيض دوام السلب ليس نقيض دوام السلب حقيقة (ج) تلك الرافعة ويرتب من الثاني ايضا بعكس الكبرى (قوله فان دوام آه) دليل الصغرى المذكورة مشتملا على محموله فيكون كبرى (وقوله ويلزم اطلاق الايجاب) مشتمل على موضوعه فيكون صغرى وح يكونان مذكورين حال كون الكبرى متقدمة على الصغرى في العبارة (ه) اطلاق الايجاب يلزم نقيض دوام السلب لان اطلاق الايجاب يلزم رفع دوام السلب ورفع دوام السلب نقيض دوام السلب (ج) من غير المتعارف تلك الصغرى والصغرى لهذا القياس ايضا نظرية (وقوله لانه اذا لم يكن آه) دليلها بعد جعلها شرطية ليوافقه بترك لفظه ويلزم اذ اللزوم ح يفهم من النسبة فلا حاجة الى لفظ اللزوم بل قديد كرئنا كيد اللزوم واما في الجملة فلم يفهم اللزوم من نسبتها فيلزم ذكرها اذا اقتضى المقام فلا فرق بين ما اذا قررت تلك الصغرى جملة بذكر اللزوم فيها وبين ما قررت شرطية في المأل كما هو الامر كذلك في امثاله غايه ما في الباب يؤخذ في التقرير

ما يوافق الدليل كما صرفت فعل هذا يقرر في اثباتها (ه) اذ ارفع دوام السلب يتحقق اطلاق الايجاب لانه اذ ارفع دوام السلب لم يكن المحمول دائم السلب واذا لم يكن المحمول دائم السلب كان اما دائم الايجاب او ثابتا في بعض الاوقات دون البعض (ج) اذ ارفع دوام السلب اما يكون المحمول دائم الايجاب او يكون ثابتا في بعض الاوقات دون البعض وايا ما كان اي اذا كان المحمول دائما الايجاب يتحقق اطلاق الايجاب واذا كان ثابتا في بعض الاوقات دون البعض يتحقق اطلاق الايجاب (ج) تلك الصغرى (وقوله وكذلك دوام آه) اشارة الى اثبات المقدمة الاخرى للرافعة السابقة (ه) دوام الايجاب لا يتناقض اطلاق السلب حقيقة لان دوام الايجاب يتناقض رفع دوام الايجاب فاذا ارتفع دوام الايجاب فاما ان يدوم السلب او يتحقق السلب في بعض الاوقات دون البعض اي و رفع دوام الايجاب هو اما دوام السلب او يتحقق السلب في بعض الاوقات دون البعض (ج) دوام الايجاب يتناقض اما دوام السلب واما يتحقق السلب في بعض الاوقات دون البعض ودوام السلب ويتحققه في بعض الاوقات دون البعض يلزمهما اطلاق السلب (ج) دوام الايجاب يتناقض ما يلزمه اطلاق السلب وما يتناقضه ما يلزمه اطلاق السلب لا يتناقضه اطلاق السلب حقيقة (ج) تلك المقدمة ويجوز ان تبسط تلك المقدمة شرطية ويقرر عليها دليلها المذكور شرطية ايضا كما هو المذكور وذلك يعرف بالتأمل فتأمل وقرس وقدين كون نقيض الدائمة الموجبة المطلقة العامة السالبة وكون نقيض الدائمة السالبة المطلقة العامة الموجبة وشرع في بيان عكس ذلك بقوله (وهكذا البيان آه) اشارة بقوله فانه اذا لم يكن الايجاب في الجملة آه الى اثبات كون نقيض الموجبة المطلقة العامة السالبة الدائمة وبقوله اذا لم يكن السلب في الجملة آه الى اثبات كون نقيض السالبة المطلقة العامة الموجبة الدائمة فلا فرق بين ان يقرر الدليلان على صورة دليل واحد او يفصل ويقرر كل منهما على حدة (ه) نقيض الموجبة المطلقة العامة السالبة الدائمة لان الموجبة المطلقة العامة هو الايجاب في الجملة والسالبة الدائمة هو السلب دائما واذا لم يكن الايجاب في الجملة يلزم السلب دائما اي ونقيض الايجاب في الجملة هو السلب دائما (ج) من غير متعارف غير متعارف القياس المشهور ذلك المطو ويرتب الاربعة الباقية ايضا وكذا نقيض السالبة المطلقة العامة هو الموجبة الدائمة لان السالبة المطلقة العامة هي السلب في الجملة والموجبة الدائمة هي الايجاب دائما

واذا لم يكن السلب في الجملة يلزم الايجاب دائما (ج) اذا لم يكن السالبة المطلقة العامة يلزم الموجبة الدائمة وهي مساوية لما طهنا هو تقريرهما على حدة واما تقريرهما معا (فهو) نقيض المطلقة العامة والدائمة لان المطلقة العامة الايجاب في الجملة او السلب في الجملة والدائمة هو السلب دائما والايجاب دائما واذا لم يكن الايجاب في الجملة يلزم السلب دائما واذا لم يكن السلب في الجملة يلزم الايجاب دائما اي ونقيض الايجاب في الجملة هو السلب دائما ونقيض السلب في الجملة هو الايجاب دائما (ج) المط ويجوز ان يقرر هذا الدليل (هـ) نقيض المطلقة العامة هو الدائمة لان نقيضها عدم كون الايجاب في الجملة او عدم كون السلب في الجملة وعدم كون الايجاب في الجملة هو السلب دائما وعدم كون السلب في الجملة هو الايجاب دائما (ج) نقيض المطلقة العامة هو السلب دائما والايجاب دائما والسلب دائما والايجاب دائما هو الدائمة (ج) المط ويجوز ان يقرر بعض مقدماته شرطية بلا تغيير وهكذا تقريرهما على حدة وهو ظ بالقياس الى ما ذكرناه فقد ثبت هنادعا واربع كما قبله لكن اطلاق النقيض فيما قبله حقيقة وهنادعا كما عرفت (قوله ونقيض المشروطة العامة آه) يعني نقيضها هو الحينية الممكنة وهي غير مذكورة في الموجهات المذكورة تشبه الممكنة العامة في المأل اذ هي التي يحكم فيها بسلب الضرورة الكائنة بحسب الوصف عن الجانب المخالف للحكم فيكون الفرق بينهما في الضرورة المساوية في الممكنة العامة هو الضرورة المطلقة وفي الحينية الممكنة هي الضرورة بحسب الوصف فلا فرق بينهما فيما عداها في التعبير والتقدير كما يؤيده كلامه الاتي ولم يفصل دليل هذا المدعى من مامر بل احوال الى المقايسة المذكورة لكن يمكن ان يستدل عليه بمفهومه (هـ) نقيض المشروطة العامة هو الحينية الممكنة لان نقيضها هو التي يحكم فيها بسلب الضرورة بحسب الوصف عن الجانب المخالف له والتي يحكم فيها بسلب الضرورة بحسب الوصف عن الجانب المخالف له هي الحينية الممكنة (ج) المط والمثال دليل الكبرى وكيفية اثبات حل المعرف اعني الحينية على المثال بتعريفها المذكور معلوم بما مر امثاله (قوله وذلك آه) اي كون نقيض المشروطة العامة الحينية الممكنة معلوم بالقياس الى الضرورية مع الممكنة العامة (قوله فكما ان آه) بيان لكون نسبتها معها كنسبتها معها يعني الضرورة بحسب الوصف وهي المشروطة

العامة يناقض سلب الضرورة بحسب الوصف وهو الحينية الممكنة لان الضرورة بحسب الوصف كالضرورة بحسب الذات وسلب الضرورة بحسب الوصف كسلب الضرورة بحسب الذات والضرورة بحسب الذات يناقض سلب الضرورة بحسب الذات (ج) المط وهو القياس المسمى بمقته صغرا الى من التمثيل وهكذا الاربعة الباقية لكنه بنوع تكلف وهذا القول يشير الى ان كيفية اثبات التناقض بين المشروطة والحينية مثل اثباته بين الضرورية والممكنة وح يكون تصويره اجمالا بالدليل المذكور (هـ) نقيض المشروطة العامة هو الحينية الممكنة لان المشروطة العامة هي التي يحكم فيها بالضرورة بحسب الوصف والحينية الممكنة هي التي يحكم فيها بسلب الضرورة بحسب الوصف ونقيض ما يحكم فيه بالضرورة بحسب الوصف هو ما يحكم فيه بسلب الضرورة بحسب الوصف (ج) من غير متعارف غير المتعارف القياس المشهور المط وهكذا الاربعة الباقية ويرتب ايضا من متعارفه ومن غير متعارفه ومن عكسه ايضا كذلك كما مر في اثبات نقيض الضرورية فتدبر لكن هذا بالاجمال فلزم عليك ان تفصله باستخراج الدعاوى الاربعة واثباتها بدلائلها ودلائلها يفهم من هذا المذكور بالنأمل والحاصل ان ترتيبها مثل ترتيب اثبات التناقض بين الضرورية والممكنة وقد بين ذلك مفصلا فيما تقدم فان تذكرت فيه يسهل لك الترتيب هذا ايضا بالقياس عليه فتذكر وقس (قوله ونقيض العرفية آه) الكلام فيه الى القول الاتي كالكلام فيما قبله في الترتيب والتقرير يعني يستدل ولا يفهمها المذكور (هـ) نقيض العرفية العامة هو الحينية المطلقة لان نقيضها هو التي يحكم فيها بالاثبات او بالسلب بالفعل في بعض اوقات وصف الموضوع والتي يحكم فيها بالاثبات او بالسلب بالفعل في بعض اوقات وصف الموضوع هو الحينية المطلقة (ج) المطلوب والمثال دليل الكبرى كما مر (قوله ونسبتها آه) اشارة الى ان اطلاق النقيض هنادعا كما في الدائمة مع المطلقة العامة (قوله فكما ان آه) بيان لكون نسبتها اليها كنسبة المطلقة العامة الى الدائمة (هـ) الدوام بحسب الوصف اي العرفية العامة يناقض الاطلاق بحسبه وهو الحينية المطلقة لان الدوام بحسب الوصف كالدوام بحسب الذات والاطلاق بحسب الوصف كالاطلاق بحسب الذات والدوام بحسب الذات يناقض الاطلاق بحسبه كما عرفت (ج) المط وهكذا الاربعة الباقية ويجوز ان يرتب مر كما مر فتذكر وقس وهذا القول

يشير ايضا الى ادلة وجود التناقض بين العرفية العامة والحينية المطلقة
(هـ) العرفية العامة تنافي الحينية المطلقة لان العرفية العامة هي الدوام
بحسب الوصف والحينية المطلقة هي الاطلاق بحسبه والدوام بحسب
الوصف يتناقض الاطلاق بحسبه (ج) المطلوب وهكذا الاربعة الباقية
لكن هذا بالاجمال فلك ان تفصله باستخراج الدعاوى الاربع وتستدل على
كل واحدة من تعارف الخمسة المشهورة او من غير متعارفها او من غير
متعارف غير متعارفها مثل ما كان في اثبات كون نقيض الدائمة المطلقة
العامة فتذكر وقس (قوله القضية المركبة آه) شروع لبيان نقائص
المركبات بعد بيان نقائص البسائط وبداية بيان نقائص المركبات الكلية بهذا
القول (هـ) نقيض القضية المركبة اى الكلية انما يكون منفصلة مانعة الخلو
مركبة من نقيض جزئها لان القضية المركبة عبارة عن مجموع قضيتين
مختلفتين بالايجاب والسلب ونقيض مجموع قضيتين مختلفتين بهما هو
رفع ذلك المجموع (ج) من الغير المتعارف الغير المتعارف نقيض القضية
المركبة رفع ذلك المجموع ورفع ذلك المجموع انما يكون برفع احد جزئها
لاعلى التبيين حتى يكون نقيضه (ج) نقيض القضية المركبة انما يكون برفع
اخذ جزئها لا على التبيين ورفع احد جزئها لا على التبيين هو احد نقيض
جزئها لا على التبيين (ج) نقيضها هو احد نقيض جزئها لا على التبيين
واحد نقيض جزئها لا على التبيين لازم مساو له اى نقيضها (ج) نقيضها
انما يكون باللازم المساوى له واللازم المساوى له هو المفهوم المرددين نقيض
جزئها (ج) نقيضها انما يكون بالمفهوم المرددين نقيض جزئها والمفهوم
المردد بين نقيض جزئها هو منفصلة مانعة الخلو مركبة من نقيض
جزئها (ج) المطر وهكذا مفصوله ويجوز ان يرتب بغير هذا الترتيب ايضا
فأما مل وقس (قوله فان جزئها آه) دليل لما قبله من الكبرى فكأنه عكس
نقيضها (هـ) رفع ذلك المجموع انما يكون برفع احد جزئها لا على التبيين لان
ذلك المجموع يتحقق عند تحقق الجزئين معا ورفع ما يتحقق عند تحقق
الجزئين معا انما يكون برفع احد جزئها لا على التبيين (ج) من الغير المتعارف
الغير المتعارف تلك الكبرى (قوله لان احد النقيضين آه) دليل لما قبله من
الكبرى ايضا مشتملا على محمولها فيكون كبرى والصغرى مطوية (هـ) اللازم
المساوى له اى نقيض المركبة هو مفهوم مرددين نقيض جزئها

لان اللازم المساوى له هو احد النقيضين واحد النقيضين مفهوم مرددين
نقيض جزئها (ج) تلك الكبرى (قوله ويقال آه) دليل للكبرى المذكورة
لهذا ايضا (هـ) احد النقيضين مفهوم مرددين بينهما لان احد النقيضين قولنا
اما هذا النقيض واما ذلك النقيض وقولنا اما هذا النقيض واما ذلك النقيض
مفهوم مرددين بينهما (ج) تلك الكبرى (قوله فيكون طريق آه) حاصل
ما قبله من التفصيل المذكور (قوله لانه متى صدق الاصل كذبت المنفصلة)
مع ما بعده من الملازمة تفصيل لقوله فهي مساوية لنقيضها لا دليل له كما ظن
اذما لها متحد فكأنه قال هاتين الملازمتين حين قال وهي مساوية له وقدم
نظائره فيكون اثباتهما اثبات هذا القول بعينه ودليلهما هو ما بعدهما (هـ) متى
صدق الاصل كذبت المنفصلة لانه متى صدق الاصل صدق جزاءه ومتى
صدق جزاءه كذب نقيضها (ج) متى صدق الاصل كذب نقيضها ومتى
كذب نقيضها صدقت المنفصلة المانعة الخلو (ج) الملازمة المانعة وهكذا موصوله وكذا
متى كذب الاصل صدقت المنفصلة لانه متى كذب الاصل لم يزد كذب احد جزئيه
ومتى لم يزد كذب احد جزئيه بصدق نقيضه واذا صدق نقيضه بصدق المنفصلة
(ج) الملازمة المطقة وهكذا موصوله واحدى كبريات كل واحد من هذين
القيامين نظرية (قوله لكذب جزئها آه) دليل احدى كبريات الاول منهما
(هـ) متى كذب نقيضا الجزئين كذبت المنفصلة المانعة الخلو لانه متى كذب
نقيضا كذب جزء المنفصلة المانعة الخلو واذا كذب جزؤها كذبت هي
(ج) تلك الكبرى (قوله لصدق آه) دليل احدى كبريات الثاني منهما (هـ)
متى صدق نقيض الاصل تصدق المنفصلة لانه متى صدق نقيضه بصدق
اخذ جزئى المنفصلة واذا صدق احد جزئها تصدق هي (ج) تلك الكبرى
وبيان مساواة تلك المنفصلة المانعة الخلو لنقيض الصريح للمركبة الكلية
اعنى رفع المجموع هو انه كما صدقت الملازمتان بين الاصل ونقيضه الصريح
وهما قولنا متى صدق الاصل كذب النقيض ومتى كذب الاصل صدق
النقيض كذلك تصدق بين الاصل وبين المنفصلة المانعة الخلو ملازمتان
كليتان مثلها كما عرفت فيكون هذه المنفصلة لازمة مساوية لنقيضها
الصريح اذ يجري بين النقيض وتلك المنفصلة موجبتان كليتان وهما قولنا
كلما صدق نقيضها الصريح صدقت تلك المنفصلة المانعة الخلو وكلما صدقت
هي صدق هو وقد ثبت ان نقيض المركبة الكلية هو منفصلة مانعة الخلو مركبة

من نقيض جزئها فيكون اطلاق النقيض عليها مجازا من قبيل ذكر الدال على الملزوم وارادة اللازم منه كما مر مثله في نقائص بعض البسائط فتذكر (قوله وذلك جلي آه) اي طريق اخذ نقيض المركبة ظاهر بعد الاطاحة بمفهومات المركبات ونقائص البسائط وبعدها معرفتهما كما ينبغي وهذا القول حلية مبسوطة الى الشرطية بقرينة لفظ بعد لانه قد يكون ما بعد بعد مقدما ومتعلقه تاليا وكنت ونحوه وح يكون الدليل المذكور اعني قوله (فالك اذا حقه آه) موافقا له (ه) اذا احطت بحقائق المركبات ونقائص البسائط يكون اخذ نقيض المركبة الكلية جليا عندك لانه اذا احطت بها حققت ان الوجودية الالزامية مركبة من مطلقتين عامتين اولاهما موافقة لاصل القضية المركبة في الكيف واخرها مخالفة له فيه وحققت ايضا ان نقيض المطلقة العامة الموافقة هو الدائمة المخالفة ونقيض المطلقة العامة المخالفة هو الدائمة المخالفة وحققت ما عداها ونقائصه ايضا واذا حققت ان الوجودية الالزامية مركبة منهما آه علمت ان نقيض الوجودية الالزامية اما الدائم المخالف او الدائم الموافق (ج) اذا احطت بما علمت ان نقيض الوجودية الالزامية اما الدائم المخالف او الدائم الموافق واذا علمت ذلك يكون اخذ نقيض المركبة الكلية جليا عندك (ج) الملازمة المطعة وهكذا مفصوله فقد علق معرفته نقائص المركبة الكلية بمعرفة مفهوماتها ومعرفة نقائص البسائط مع ان علمها جاء في سبق فيكون اخذ نقيضها ظاهرا لا محالة وحيث يكون التمثيل الايضاح والتبني على ذلك وهو محتمل ان يكون دليلا على اقبله من الملازمة وهي الكبرى ويحتمل ان يكون مدعى برأيه (ه) اذا قلنا كل انسان ضاحك بالفعل لادعاء يكون نقيضه اما الدائم المخالف او الدائم الموافق لانه اذا قلنا لا يكون نقيضه انه ليس كذلك وانه ليس كذلك هو اما ليس بعض الانسان ضاحك دائما او بعض الانسان ضاحك دائما وقولنا اما ليس بعض الانسان ضاحكا دائما او بعضه ضاحك دائما هو اما الدائم المخالف واما الدائم الموافق (ج) للملازمة المطعة ويجوز ان يفصل الكبرى الاخيرة ويقرر هكذا وقولنا ليس بعض الانسان ضاحكا دائما الدائم المخالف وقولنا بعضه ضاحك دائما الدائم الموافق وهو الاوضح وما بعد لفظ بل وهو المفهوم المردد بيان لاحتمال قوله ليس كذلك اعني النقيض الصريح ٣ لازم ومساولة (وقوله فقولنا آه) تفصيل لما قبله يعني قولنا ليس كذلك رفع المجموع ورفع المجموع نقيضه الصريح فيكون قولنا ليس كذلك نقيضه الصريح وقولنا بل اما واما

٣ ولفظ النقيض المذكور في هذه العبارات اعم من ان يكون حقيقة او مجازيا والابل كان مخصوصا باحدهما لا يصح اذ من جلته هذا النقيض المذكور في قوله يكون نقيضه انه ليس كذلك فانه ان كان المراد به النقيض حقيقة لا يصح الا ضربا بعينه وهو ظ وان كان المراد به النقيض مجازا لم يصح الحمل عليه بانه ليس كذلك لان قوله ليس كذلك هو النقيض حقيقة كما عرفت وهكذا الامر في بعض ما ذكر فيما سبق فعلى هذا يراد منه النقيض الحقيقي او المجازي على حسب المقام كذا فيه تأمل

لازم مساولة كما عرفت (قوله وعلى هذا) اي نقائص سائر المركبات الكلية هو المفهوم المردد والذي هو لازم مساولة نقيضها الصريح وهو رفع المجموع فقسها على المذكور وندير (قوله ما مر آه) اي كون النقيض مفهوما مر ددا مانعة الخلو مركبة من نقيض الجزئين انما هو حال المركبات الكلية كما بيناه واما المركبات الجزئية فاما لا يكون في نقيضها ما ذكرناه من المفهوم المردد بين نقيض الجزئين واما الحق في نقيضها ان يردد بين نقيض الجزئين اكل واحد واحد لكنه لا يكون في نقيض المركبة الجزئية ما ذكرناه من المفهوم المردد بين نقيض الجزئين (ج) لمق في نقيض المركبة الجزئية ان يردد بين نقيض الجزئين اكل واحد واحد وهو الما والرافعة المذكورة نظرية (وقوله يجوز كذب آه) دليلا (ه) المركبات الجزئية لا يكون في نقيضها المفهوم المردد لان المركبات الجزئية يجوز كذبها مع كذب المفهوم المردد بين نقيضها المفهوم المردد بين نقيضها كذب المفهوم المردد بين نقيضها لا يكون في نقيضها المفهوم المردد بين نقيضها للزوم ارتفاع النقيضين حين كفي في ذلك (ج) تلك الرافعة (وقوله فان من الجاز آه) دليل الصغرى المذكورة لهذا القياس (ه) المركبات الجزئية يجوز كذبها مع كذب المفهوم المردد بينهما لان المركبات الجزئية يجوز ان يكون المحمول فيها ثابتا دائما لبعض الافراد ومساوبا دائما عن الافراد الباقية واذا كان المحمول فيها ثابتا دائما لبعضها ومساوبا دائما عن باقيها يكذب الجزئية الالزامية ويكذب ايضا كل واحد من نقيض جزئها اعني الموجبة الكلية والسالبة الكلية (ج) من غير متعارف اول الاستثنائي قد يكذب الجزئية الالزامية مع كذب كل واحد من نقيض جزئها وكل واحد من نقيض جزئها هو المفهوم المردد (ج) تلك الصغرى فعلى هذا الترتيب يكون القياس مر كبا من استثنائي واقتراني (وقوله لان مفهومها آه) دليل الملازمة المذكورة لكن تلك الملازمة في الحقيقة ملازمة بين بسبب الطغف على تاليها وهذا القول دليل الاول منها مشتملا على تاليها بقرينة رجوع ضمير مفهومها الى الجزئية الالزامية فيكون هو كبرى (وقوله ولا فرد آه) صغرى لا شتماله على طرف مقدمها باشارة قوله (في تلك المادة) اي في المادة التي يكون المحمول ثابتا دائما لبعضها ومساوبا دائما عن باقيها ويكون الصغرى والكبرى مذكورتين فينتجان من الثاني ما يساوي تلك الملازمة (ه) اذا كان المحمول ثابتا دائما لبعض افراد الموضوع ومساوبا دائما عن افراد الباقية تكذب الجزئية الالزامية لانه اذا كان المحمول

ثابتاً دائماً بعض الافراد ومسلوباً دائماً عن البقية لا يصدق ان بعض افراد
الموضوع يكون بحيث يثبت له المحمول تارة ويسلب عنه اى عن ذلك الفرد
اخرى ومفهوم الجزئية الادائة هو ان بعض افراد الموضوع يكون بحيث
يثبت له المحمول تارة ويسلب عنه اخرى (ج) من ثانياً ضروريه اذا كان المحمول
ثابتاً دائماً بعض افراد ومسلوباً دائماً عن البقية لا تصدق الجزئية الادائة
وهي مساوية لتلك الملازمة لما عرفت من ان الكذب يساوى عدم الصدق
والصدق عدم الكذب وبالعكس (وقوله واما الكليه الموجهه آه) اشارة الى اثبات
الثانية من تلك الملازمة المذكورة وهي ايضا في الحقيقة ملازمان وهو وظو هذا
القول اشارة الى اثبات احدهما (هـ) اذا كان المحمول ثابتاً دائماً بعض
افراد الموضوع ومسلوباً دائماً عن افراده الباقية تكذب الموجهه الكليه التي
هي احد نقيضى جزئى الجزئية الادائة لانه اذا كان المحمول ثابتاً دائماً بعض
الافراد ومسلوباً دائماً عن افراده الباقية يدوم سلب المحمول عن بعض الافراد
واذا دام سلب المحمول عن بعضها تكذب الموجهه الكليه (ج) تلك الملازمة
(وقوله واما السالبة الكليه آه) اشارة الى اثبات الثانية منهما (هـ) اذا كان المحمول
ثابتاً دائماً بعض الافراد ومسلوباً دائماً عن الباقية تكذب السالبة الكليه التي
هي ايضا احد نقيضى جزئى الجزئية الادائة لانه اذا كان المحمول ثابتاً دائماً بعض
الافراد ومسلوباً دائماً عن الباقية يدوم استحباب المحمول على بعض الافراد
واذا دام استحباب المحمول على بعضها تكذب السالبة الكليه التي هي احد
نقيضى جزئى الجزئية الادائة (ج) تلك الملازمة وتلك الكبرى المثبتة آه مفصلة
يستدل عليها بالمثل المذكور مجمل ايضاً (هـ) اذا كان المحمول ثابتاً دائماً
لبعض افراد الموضوع ومسلوباً دائماً عن افراده الباقية تكذب الجزئية
الادائة ويكذب ايضاً كل واحد من نقيضى جزئيهما اى الكليتين لانه اذا كان
المحمول ثابتاً دائماً بعضها ومسلوباً دائماً عن الباقية كان قولنا بعض الجسم
حيوان دائماً وقولنا بعض الجسم حيوان لا دائماً جزئيه لا دائماً كاذبه مع
كذب قولنا كل جسم حيوان دائماً ولا شئ من الجسم بحىوان دائماً (ج) اذا
كان المحمول ثابتاً دائماً بعضها ومسلوباً دائماً عن الباقية تكذب الجزئية
الادائة مع كذب قولنا كل جسم حيوان دائماً ولا شئ من الجسم بحىوان
دائماً مثلاً وقولنا كل جسم حيوان دائماً ولا شئ من الجسم بحىوان
كليتان اى نقيض جزئى الجزئية الادائة (ج) تلك الكبرى وهكذا مفصولة

ويجوز ان يقرر كبرى القياس الاول شرطية وهو (وقوله فان الحيوان آه)
دليل لتلك الكبرى (هـ) اذا قلنا بعض الجسم حيوان لا دائماً كان جزئيه لا دائماً
كاذبه لانه اذا قلنا يكون الحيوان ثابتاً دائماً بعض افراد الجسم ومسلوباً
دائماً عن افراده الباقية ولا يكون مسلوباً عن ذلك البعض المحكوم عليه
بالحيوانية بالفعل واذا كان كذلك كانت جزئيه لا دائماً كاذبه (ج) تلك
الكبرى وهكذا اجراء هذا الدليل على تلك الكبرى حال كونها حالية فتدبر
وقس فلو كان نقيض المركبة الجزئية ايضا المفهوم المردد بين نقيضى الجزئيين
لما كذبت هذه الجزئية الادائة مع كذب الكليتين اللتين هما نقيضاً جزئيهما
على ذلك التقدير بل تكون الجزئية صادقة والكليتين كاذبتين او بالعكس
فلم منه انه لا يكتفى في نقيض المركبة الجزئية المفهوم المردد بين نقيضى الجزئيين
بل نقيضهما هو ان يردد بين نقيضى الجزئيين اكل واحد واحد من افراد
الموضوع وحاله ان نقيض المركبة الكليه هو المفهوم المردد بين نقيضى
الجزئيين يعنى يؤخذ نقيضاهما وهما الجزئيتان ويردد بينهما فيكون التردد بين
القضيتين الجزئيتين وحيداً يدخل ادوات الانغصال عليهما فيكون النقيض على
حاليهما منفصلة مانعة الخلو كما عرفت واما نقيض المركبة الجزئية فهو التردد
بين نقيضى الجزئيين اكل واحد واحد يعنى يؤخذ نقيضاهما وهما الكليتان
على صورة قضية واحدة ويردد بين ثبوت المحمول وعدمه فيكون التردد بين
المحمولين والموضوع باق على حاله وحيداً يدخل ادوات الانغصال على
المحمولين فيكون معنى النقيض فيهما ان كل واحد واحد من افراد موضوعها
اما يثبت له المحمول او ليس يثبت له المحمول وهو حالية مر دة المحمول
فيكون في الحقيقة مستملاً على ثلثه مفهومات لاشتمال الجزئيتين على
مفهومين ويجوز ان يركب من هذه الثلاث ايضا مانعة الخلو فيكون التردد
بين القضايا الثلاث فعلى هذا يكون لاخذ نقيض الجزئية طريقان احدهما هو
المفهوم المردد بين ثبوت المحمول اكل واحد واحد من افراد الموضوع وبين
سلبه عنه وثانيهما هو مانعة الخلو المردد بين الثلاث كما سيذكره مفصلاً
فلا تغفل والمط المذكور وان ثبت بما قبله من رابع الاستثنائى كما قررناه لكنه
اوضحه بتمثله المذكور اكونه متعلقاً في الجملة وقد مثل اولاً بالمادة الكليه وثانياً
بالمادة الجزئية (هـ) نقيض المركبة الجزئية هو ان يردد بين نقيضى الجزئيين
لكل واحد واحد لان المركبة الجزئية قولنا بعض ج ب لا دائماً مثلاً

وقولنا بعض ج ب لا دائما معناه ان بعض افراد ج بحيث يثبت له ب
في وقت ولا يثبت له ب في وقت آخر (ج) المركبة الجزئية معناه ان بعض
افراد ج بحيث يثبت له ب في وقت ولا يثبت له ب في وقت آخر مثلا
ونقبض هذا المعنى ليس كذلك اي بعض افراد ج بحيث يثبت له ب
في وقت ولا يثبت له ب في وقت آخر (ج) نقبض المركبة الجزئية انه ليس
كذلك اي ليس بعض افراد ج بحيث يثبت له ب في وقت ولا يثبت له
ب في وقت آخر واذا لم يكن بعض افراد ج بحيث يثبت له ب في وقت
ولا يثبت له ب في وقت آخر يكون كل واحد واحد من افراد ج امام
دائما وليس ب دائما (ج) نقبض المركبة الجزئية هو ان كل واحد واحد
من افراد ج امام دائما وليس ب دائما وهو اي وكل واحد واحد
من افراد ج امام دائما وليس ب دائما تريد بين نقبض الجزئين اكل واحد
واحد (ج) المط المذكور ويجوز ان يسلط ذلك المط الى الشرطية ويقرر
عليه الدليل المذكور شرطية ايضا كما هو المذكور بالترتيب الذي ذكرناه
وهو معلوم بالقياس عليه فقس (قوله فيقال آه) شروع للتمثيل بالمادة
الجزئية بعد ايضا احد بالمادة الكلية وهو جواب شرط محذوف ولازم منه
اي اذا كان الامر كذلك يكون نقبض قولنا بعض الجسم حيوان لا دائما
قولنا اكل جسم اما حيوان دائما وليس ب حيوان دائما لانه اذا كان الامر كذلك
يكون نقبض قولنا بعض الجسم حيوان لا دائما التردد بين نقبض جزئيه
اكل واحد واحد والترديد بين نقبض جزئيه اكل واحد واحد هو قولنا اكل
جسم اما حيوان دائما وليس ب حيوان دائما (ج) تلك الملازمة ويجوز ان يدعى
تالي تلك الملازمة ويستثنى عين مقدمها بعد الترتيب المذكور وينتج عيناته الى
وهو المط وح يكون القياس مستقيما ويجوز ان يتبدأ أولا من تلك الملازمة
ويستثنى عين مقدمها وينتج عين تاليها وهو المط فعلى الاول يكون المط
شرطيا والقياس بسيطا مركبا من صغرى وكبرى متصلتين وعلى الثاني
يكون المطلوب حليا والقياس مركبا من ذلك الاقتراني البسيط ومن اول
الاستثنائي وعلى الثالث يكون المط ذلك المطلوب الحلي والقياس بسيطا
من اول الاستثنائي (قوله ويشمل آه) يعني نقبض المركبة الجزئية يشمل
على ثلاثة مفهومات لان نقبضها هو كل واحد من افراد الموضوع اما يثبت له
المحمول دائما او ليس يثبت له المحمول دائما وما يثبت له المحمول دائما

لا يخلو اما ان يكون المحمول مسلوبا عن كل واحد من افراد موضوعه دائما
او يكون مسلوبا عن البعض وثابتا للبعض (ج) نقبض المركبة الجزئية
هو ان كل واحد من افراد موضوعها اما يثبت له المحمول دائما او يكون
مسلوبا عن كل واحد دائما او يكون مسلوبا عن البعض وثابتا للبعض
وهو مشتق على ثلاثة مفهومات (ج) المط هذا على تقدير رجوع ضمير يشتمل
الى نقبضها في قوله السابق بل الحق في نقبضها واما اذا رجع الى قريبه
وهو قولنا اكل جسم اما حيوان دائما وليس ب حيوان دائما فيكون
تقرير المدعى هكذا فكل اكل جسم اما حيوان دائما او ليس ب حيوان دائما مشتق
على ثلاثة مفهومات وتقرير الدليل عليه مثل ما قررناه آنفا فتدبر (قوله
فلور كبت آه) بيان طريق آخر في اخذ نقبض المركبة الجزئية كما سيذكره
يعني او دخل ادوات الانفصال في نقبضها على موضوعها ويكون
الترديد بين القضايا لكانت منفصلة مانعة الخلو وذوات اجزاء ثلثة كما كان
حلية مر دة المحمول مثلا يقال في نقبض تلك المادة اما اكل جسم حيوان
دائما واما اكل واحد من افراد الجسم ليس ب حيوان دائما واما بعض الجسم
حيوان دائما وبعضه ليس ب حيوان دائما فيكون هذا القول بمجموعه
نقبض تلك المادة ولا فرق بين هذا التردد وبين التردد الاول في المآل
وفي كونها نقبضا للمركبة الجزئية الا ان التردد الاول حلية مر دة المحمول
وهذا شرطية مانعة الخلو فيكون لاخذ نقبض المركبة الجزئية طريقان كما عرفت
تفصيله فتذكر وهذا القول يجوز ان يكون دليلا لم بعده من قوله فهو
طريق ثاني آه (ه) لور كبت منفصلة مانعة الخلو من هذه المفهومات
الثلاثة لكان طريقا ثانيا في اخذ نقبض المركبة الجزئية لانه لور كبت هي منها
لكانت مساوية ايضا لنقبضها الصريح واذا كانت مساوية لنقبضها
يكون طريقا ثانيا في اخذ نقبضها (ج) تلك الملازمة فقد علم ان اطلاق
النقبض على نقبض المركبة الجزئية وهو المفهوم المردد بين نقبض الجزئين
اكل واحد واحد مجاز كما كان اطلاقه على نقبض المركبة الكلية مجازا
لكونه مساويا لنقبضه الصريح فكما استلزم صدق المركبة الجزئية كذب
نقبضها الصريح وبالعكس وكذب المركبة الجزئية صدق نقبضها
الصريح وبالعكس كذلك يستلزم صدق المركبة الجزئية كذب المفهوم
المردد بين نقبض الجزئين اكل واحد واحد وبالعكس وكذب المركبة الجزئية

صدق لمفهوم المردد بين نقيضيهما لكل واحد واحد وبالعكس وهو ظ
فأمل (قوله فان قلت آه) هذا السؤال اما استفسار عن الفرق بين نقيض
الركبة الكلية ونقيض الركبة الجزئية والتفاوت بينهما بان الجزئية كالكلية
فكما يكفي في نقيضها المفهوم المردد بين نقيض الجزئين فلا كيف ذلك
في نقيض الجزئية ايضا فالفرق بينهما حتى لا يكفي في نقيض الجزئية ما يكفي
في نقيض الكلية وح لا ترتيب فيه لكونه انشاء واما معارضة لقوله واما المركبات
الجزئية فلا يكفي فيها ما ذكرناه بجعل الاستفهام انكاريا او باخذها نافية
وح يكون تصويره (ه) نقيض الركبة الجزئية يكفي فيه التردد بين نقيض
الجزئين لان نقيضها كنقيض الكلية ونقيض الكلية يكفي فيه التردد بينهما
(ج) المط وان شئت قررته (ه) المفهوم المردد يكفي في نقيض الكلية
وما يكفي في نقيض الكلية يكفي في نقيض الجزئية (ج) المط (قوله ونقول آه)
جواب ببيان الفرق بينهما يعني ان مفهوم الكلية مغاير لمفهوم الجزئية
لان مفهوم الكلية هو بعينه مفهوم جزئيهما والمركبتان المختلفتان بالاجاب
والسلب بعد التحليل كما كان كذلك قبله ولما كان الامر كذلك فاذا اخذ
نقيضا بينك الكليتين المختلفتين بهما كان احد نقيضيهما مساويا لنقيض
الركبة الكلية ولهذا كان نقيضها المفهوم المردد بين نقيض جزئيهما
واما مفهوم الركبة الجزئية فهو ليس مفهوم الجزئين المختلفين بالاجاب
والسلب بعد التحليل بل يجوز تغايرهما وح اذا اخذ نقيضاهما لا يكون
اخذ نقيضيهما مساويا لنقيض الركبة الجزئية ولهذا يكفي في نقيضها
المفهوم المردد بين نقيضيهما ومن هذا علم ان مفهوم الركبة الكلية بعينه
مفهوم جزئيهما سواء كان بعد التحليل او قبله ومفهوم الركبة الجزئية ليس
بعينه مفهوم جزئيهما بعد التحليل لجواز كون مفهوما مغايرا لمفهوم
الجزئية فظهر الفرق بين الركبة الكلية والجزئية وان دفع الاشكال الثاني
من عدم الفرق بينهما وفهم من هذا التفصيل ان قوله مفهوم الكلية بعينه
آه مقدمة استثنائية وقوله فاذا اخذ نقيضاهما آه مع شرطه المحذوف مقدمة
شرطية لها فيرتب على حالهما من غير متعارف اول الاستثنائي فتكون
الشرطية المذكورة نتيجة لهما على هذا التقدير وح تكون المقدمة
الشرطية مركبة من مقدم حلية وتال متصلة وهو وظوه وكذا يجوز ان يكون
قوله (واما مفهوم الجزئية فهو ليس آه) مقدمة استثنائية وقدرها مقدمة

شرطية لكنها نالها سالبة كما اشترنا اليهما معا في التقرير المذكور آنفا
فتذكر والمقدمة الاستثنائية المذكورة للثاني نظرية (وقوله لان موضوع
الاجاب آه) دليلها (ه) مفهوم الركبة الجزئية ليس مفهوم الجزئين
المختلفين اجابا وسلبا بعد التحليل لان الركبة الجزئية موضوع الاجاب فيها
بعينه موضوع السلب وموضوع الموجبة الجزئية لا يجب ان يكون موضوع
السالبة الجزئية اي والجزئيتان المختلفتان اجابا وسلبا لا يجب ان يكون موضوع
احدهما بعينه موضوع الاخرى (ج) من الثاني تلك الرافعة (وقوله لجواز آه)
دليل الكبرى المذكورة (ه) موضوع الموجبة الجزئية التي هي احد جزئي
الجزئية المركبة لا يجب ان يكون موضوع السالبة الجزئية التي هي تكون
جزأ آخر لها بعد التحليل وان كانا متحدتين قبله لان موضوع الموجبة الجزئية
يجوز ان يكون مغاير لموضوع السالبة الجزئية واذا جاز تغايرهما لا يكونان
متحدتين (ج) تلك الكبرى ويجوز ان تقرر المقدمة الثانية حلية ايضا (ه)
وما يجوز ان يكون مغاير الشيء لا يجب ان يكون هو بعينه ذلك الشيء وح
يكون القياس من الاقتراني كما كان المذكور من الاستثنائي وهو ظ (قوله
بل مفهوم آه) اضراب عن قوله واما مفهوم الجزئية فهو ليس آه بين
اولا مطلق المغايرة بين الركبة الجزئية وبين الجزئيتين بعد التحليل الذي
هو منشأ غلط السائل ومدار جواب المجيب وهو يكفي للفرق بين الكلية
والجزئية لكنه لا يحصل به مقصود المجيب ولا يظهر لان مقصوده هو عدم
كفاية المفهوم المردد بين نقيض الجزئين في نقيض الجزئية فاورد هذا القول
ليكون دليلا لما بعده من مقصوده وان امكن حصوله من بيان مطلق المغايرة
كما عرفت فيكون هذا ايضا حاله وبيانا لما هو المراد من انواع المغايرة هنا
فيندفع الاعتراض رأسا (ه) لما كان مفهوم الجزئيتين اعم من مفهوم الركبة
الجزئية يكون احد نقيضيهما اخص من نقيض مفهوم الجزئية ولما
كان احد نقيضيهما اخص من نقيض مفهوم الجزئية لا يكون احد
نقيضيهما مساويا لنقيض مفهوم الجزئية واذا لم يكن احد نقيضيهما
مساويا لنقيضه لا يكون نقيضها المفهوم المردد بين نقيض
الجزئيتين (ج) لما كان مفهومهما اعم من مفهوم الجزئية لا يكون
نقيض المركبة الجزئية المفهوم المردد بين نقيض الجزئين لكن كان
مفهوم الجزئين بعد التحليل اعم من مفهوم الجزئية (ج) نقيض الركبة

الجزئية ليس المفهوم المرددين نقض جزئيا وهو المط وهو قياس مستقيم
بعض مقدماته نظرية (وقوله لانه متى صدق آء) دليل الاعمى اعنى الاستثنائية
المذكورة بعد بسطها شرطية لما عرفت (هـ) كلما صدق مفهوم المركبة
الجزئية صدق مفهوم الجزئيتين لانه كلما صدق مفهوم المركبة الجزئية صدق
الجزئيتان المختلفتان بالاجاب والسلب مع اتحاد موضوعيهما ومتى صدق
الجزئيتان المختلفتان بهما مع اتحاد موضوعيهما صدق الجزئيتان مطلقا
ومتى صدق الجزئيتان المختلفتان مطلقا صدق مفهوم الجزئيتين (ج) تلك
الملازمة ويرتب ايضا الاقضية الستة عشر فقسها ولا تغفل (وقوله بدون
العكس آء) اشارة الى السالبة الجزئية اعنى قولنا قد لا يكون اذا صدق مفهوم
الجزئيتين صدق مفهوم الجزئية وهو من تنك دليل الاستثنائية المذكورة (وقوله
لان نقض الاعم آء) دليل الكبرى التى قبله (هـ) اذا كان مفهوم الجزئيتين اعم
من مفهوم الجزئية يكون احد نقضيهما اخص من نقض مفهوم الجزئية لانه
اذا كان مفهومهما اعم من مفهومهما يكون احد نقضيهما نقض الاعم ويكون
مفهوم الجزئية اخص ونقض الاعم اخص من نقض الاخص (ج) تلك
الكبرى وهكذا ترتيب الاربع الباقية المشهورة (وقوله ولهذا جاز آء) اى ولاجل
ان احد نقض الجزئيتين المختلفتين بالاجاب والسلب اخص من نقض
المركبة الجزئية جاز آء فيكون المشار اليه بهذا علا لخواز اجتماع المركبة الجزئية
مع كليتين على الكذب وهو معلوله والعلة مع المعامل ملازمة نظرية (وقوله
فان احد الكليتين آء) دليلها (هـ) اذا كان احد نقض الجزئيتين المختلفتين بهما
وهو احد الكليتين اخص من نقض المركبة الجزئية جاز اجتماع المركبة
الجزئية مع الكليتين على الكذب لانه لما كان احد الكليتين اخص من نقض
المركبة الجزئية يجوز كذبه بدون الاعم واذا جاز كذبه بدون الاعم يجوز ان
يصدق نقض المركبة الجزئية ولا يصدق احد الكليتين (ج) اذا كانت احدى
الكليتين اخص من نقض المركبة الجزئية يجوز ان يصدق نقض المركبة
الجزئية ولا يصدق احدى الكليتين واذا جاز ان يصدق نقض المركبة
الجزئية ولا يصدق احدى الكليتين جاز اجتماع المركبة الجزئية مع الكليتين
على الكذب (ج) تلك الملازمة والمثال دليل الكبرى الاخيرة (هـ) اذا صدق
نقض المركبة الجزئية ولم يصدق احدى الكليتين يجتمعان على الكذب
لانه اذا صدق نقضها ولم يصدق احدهما كان قولنا بعض الجسم حيوان

لادائما وقولنا بعض الجسم حيوان لادائما جزئية كاذبة مع كذب احدى
الكليتين بل كليهما كما عرفت (ج) تلك الكبرى فلو كان نقض المركبة
الجزئية ايضا المفهوم المردد بين نقض الجزئيتين لما كذب احدى الكليتين
فيه ولم تكن ايضا اخص من نقضه بل تكون مساوية له ولما كذبت هى مع كذب
الجزئية علم انه لا يمكن فى نقضها المفهوم المردد بين نقضيهما بل نقضها
هو التريدين نقض الجزئيتين اكل واحد واحد كما عرفت وهذا كان نقض
المركبة الكلية مغاير للنقض المركبة الجزئية (هـ) قوله اما الشرطيتان فنقض آء
قاعدة كلية دليل لما بعده من الدعاوى المذكورة اعنى قوله فنقض الزومية
آء (هـ) نقض الزومية الموجبة الكلية هو الزومية السالبة الجزئية
لان الزومية الموجبة الكلية شرطية كلية ونقض الشرطية الكلية
هو الجزئية المخالفة لها فى الكيف الموافقة لها فى الجنس والنوع (ج) من الغير
المعارف الغير المتعارف نقض الزومية الموجبة الكلية هو الجزئية المخالفة لها
فى الكيف الموافقة لها فى الكم والجزئية المخالفة لها فى الكيف الموافقة لها
فى الكم هى الزومية السالبة الجزئية (ج) المطو هكذا اثبات قوله ونقض
العنادية الكلية هو العنادية الجزئية واثبات قوله ونقض الاتفاقية الكلية
هو الاتفاقية الجزئية واثبات يوافقها بهذا الترتيب وهو فقس وهكذا
مفصولها وكل واحدة من هذه الدعاوى المدالة بالقاعدة المذكورة يكون
دليلا لاثبات النقض فى مواده الجزئية والكلية فتقرر اثبات المادة الكلية
بها فقس اثبات البواقى عايه (هـ) اذا قلنا كلما كان اب فج د يكون
نقضه ليس كلما كان اب فج دلالة اذا قلنا كلما كان اب فج د يكون لزومية
موجبة كلية ونقض الزومية الموجبة الكلية هو الزومية السالبة الجزئية
(ج) اذا قلنا ذلك يكون نقضه لزومية سالبة جزئية والزومية السالبة
الجزئية هى قولنا ليس كلما كان اب فج د (ج) تلك الملازمة وهكذا
مفصوله وبسطة باثبات مقدمته النظرية بعده وان شئت قررت تلك
الملازمة حلية كما كان الدليل المذكور حلية ايضا (هـ) نقض قولنا كلما كان
اب فج د هو قولنا ليس كلما كان اب فج د لان قولنا كلما كان اب فج د
لزومية موجبة كلية وقولنا ليس كلما كان اب فج د لزومية سالبة جزئية
ونقض الزومية الموجبة الكلية هو الزومية السالبة الجزئية كما عرفت آنفا
(ج) من غير متعارف غير متعارف المشهور ذلك المطو هكذا تقر بالاربع

٣ فقد تم بحث الشاخص
فى الوجهات لكن
ضبطه من المذكورات
لا يتيسر اكل طالب والمما
يحصل التيسر بالايات
الجامعة البحث ومن
جاءها ما نظمه ابونا
المدرس صبد الرحمن
افندى رحمه الله تعالى
* طالب ابسك بلكه
هر بر قضايابه نقض *
* وحدت هـ شـ لـ
برا ولق شـ وطى
مستفيض * كم و
كيفد اختلاف
محصوره به بكل سبب
■ موجبه كل سببه
جزله سلب كل بعض
نسب ■ قيل ضرورت
ذاتك سن نقضى
امكان عام * هم نقض
اولدى د وام ذاتى به
اطلاق عام * عامة
مشروطه به امكان
حـ بنى د ر نقض ■
عامة عرفيه به اطلاق
حـ بنى د ر نقض ■
شش بساط حالته
قلد كسه اذعان بالتام

الباقية فقس والكلام في قوله واذا قلنا دائما اما ان يكون اب اوج داه
كالكلام في المثال الذي قبله في الترتيب بلا فرق وقد عرفته فقس (قوله
(وعلى هذا القياس) اشارة الى تطبيق سائر امثلتها بهما لقياس على المذكور
منها فلا تغفل (قوله وهو عبارة آه) انما قال العكس عبارة عن جعل آه
ولم يقل العكس هو جعل آه لان المراد من العكس هو القضية كما يقال عكس
هذه القضية تلك القضية والقضية ليست هي جعل الجزء الاول ثانيا آه
لانه فعل الجاعل قائم به بل هي القضية الحاصلة من ذلك الجعل فلا يكون
العكس ذلك الجعل اى المعنى المصدرى له بل حاصلا به ولازمه فيطلق
العكس على القضايا الحاصلة من ذلك الجعل فلا يكون اطلاقه لهذا المعنى
حقيقا بل يكون من قبيل ذكر المنزوم وهو الجعل المذكور وارادة لازمه
وهو الحاصل منه وهكذا الكلام في تعريف العكس بقوله عبارة عن ان يصبر
الموضوع محولا آه ونحوه فعلم من هذا التعريف لزوم كون الاصل والعكس
متوافقين في الصدق والكيف وعدم لزوم توافقهما في الكم سواء كانا
متوافقين فيه ابضا ولا بخلاف التناقض فانه يلزم فيه مخالفتهما في الصدق
والكيف والكم جميعا كما عرفت (قوله كما اذا اردنا آه) تمثيل له (ه) اذا اردنا عكس
قولنا كل انسان حيوان قلنا بعض الحيوان انسان لانه اذا اردنا عكس قولنا
كل انسان حيوان جعلنا الجزء الاول منه ثانيا والثاني اولا وبدلناه جزئية ابضا
ليكون العكس مطردا فيها واذا جعلنا الجزء الاول منه ثانيا والثاني اولا وبدلناه
جزئية قلنا بعض الحيوان انسان (ج) تلك الملازمة ويجوز ان يقرر مرر كما
يجعل قولنا جعلنا الجزء الاول آه حادا اوسط في احدهما وقولنا بدلناه جزئية
في ثابتهما وهو وظو اباما كان فالجعل المذكور مسلما لكونه مأخوذا من التعريف
واما تبديلها جزئية فنظري سيجي ثبانه كما اشرنا اليه (قوله او عكس قولنا آه)
عطف على ما قبله من عكس قولنا آه ويرتب فيه مثل ما رتبناه آنفا وبدون ذكر
قوله بدلناه جزئية فيكون الاوسط هو الجعل فقط وح يقرر بسيا حال كون
مقدميه متصلين فلا تغفل وقس (قوله فالمراد بالجزء آه) بمعنى مراد صاحب
التعريف بالجزء الاول والثاني في تعريف العكس هو الجزآن في الذكر اى الجزآن
الملفوظان لانه اما يكون مراده بهما الجزئين في الذكر واما يكون مراده
بهما الجزئين في الحقيقة اعنى ذات الموضوع ووصف المحمول لكن ليس مراده
بهما الجزئين في الحقيقة (ج) من رابع الاستثنائي المط ورتب من اوليه ابضا

۲ هفت مر کب در کنه
جانیله قافل اہتمام *
اخذ ابلاہ کلیہ دہ ہر ہر
جزینک تقیضی *
حاصل او اور منع حاوک
ہیئتیلہ نقضی *
کر کفایت ایتسہ
اشو عمل جزئیہ دہ *
کل واحد تردیدیلہ بمنثل
کلیہ دہ * حاصل او اور
منع خلو اجزا ثلثہ
صاحبی * ناہی جزئیہ دہ
نقض طریق راغبی
کرتاقض بحی اذہانہ
قلورسہ اشتباہ * اشو
نظمی حفظ ایلہ ظاہر
اولو بدراشتباہ *
العکس المستوی

وهو وظ وعلى كل تقدير فالمقدمة الاستثنائية وهي قوله ليس مراده بهما
الجزئين في الحقيقة نظرية دليلهما مفهوم من المقام (هـ) ليس مراده
بهما الجزئين في الحقيقة لانه لو كان المراد بهما الجزئين في الحقيقة لزم
ان يصير العكس الجزء الاول في الحقيقة من القضية محمولا والجزء الثاني
في الحقيقة منها موضوعا لكن العكس لا يصير الجزء الاول في الحقيقة منها
محمولا والجزء الثاني في الحقيقة منها موضوعا (ج) نقيض المقدم وهو تلك
المقدمة الاستثنائية (قوله فان الجزء الاول والثاني آه) داليل الرافعة الكاشفة
لهذا القياس مشتملا على محمولها فيكون كبرى وما بعده من قوله والعكس
لا يصير آه صغرى لها لاشتراكه على موضوعها فيثبتانها (هـ) العكس
لا يصير الجزء الاول في الحقيقة من القضية محمولا والثاني منها موضوعا
لان العكس لا يصير ذات الموضوع محمولا ووصف المحمول موضوعا
والجزء الاول والثاني في الحقيقة من القضية ذات الموضوع ووصف المحمول
(ج) من غير متعارف ثاني الثاني تلك الرافعة ومن الرابع ايضا بعكس الصغرى
(هـ) العكس لا يصير الجزء الاول في الحقيقة من القضية محمولا والثاني
في الحقيقة منها موضوعا لان ما يصير ذات الموضوع محمولا والمحمول
موضوعا ليس العكس والجزء الاول والثاني في الحقيقة من القضية هما ذات
الموضوع ووصف المحمول (ج) من غير متعارف ثالث تلك الرافعة ولا يرتب
من الاول لسلب الصغرى (وقوله بل موضوع العكس آه) داليل الصغرى
المذكورة قبله (هـ) العكس لا يصير ذات الموضوع محمولا ووصف المحمول
موضوعا لان العكس يصير ما هو ذات المحمول في الاصل موضوعا وما هو
وصف الموضوع في الاصل محمولا وما يصير ما هو ذات المحمول في الاصل
موضوعا وما هو وصف الموضوع في الاصل محمولا لا يصير ذات الموضوع
محمولا ووصف المحمول موضوعا (ج) تلك الصغرى ويرتب من الثاني ايضا
بعكس الكبرى ومن الثالثة الاول الاستثنائي والكل معلوم مما سبق من نظائره
فتذكر وقس (قوله فالتبديل آه) حاصل ما قبله من تحرير المراد يعني لما كان
المراد بالجزئين في تعريف العكس الجزئين في الذكر كان التبديل في الجزئين
في الذكر وهما الموضوع والمحمول المذكريان لافي الجزئين الحقيقيين وهما
ذات الموضوع ووصف المحمول وقد ثبت كون المراد بهما ذلك فثبت المط
وهو قياس من غير متعارف اول الاستثنائي كما هو الظاهر ومن متعارفه ايضا

كما اشترنا اليه وقد سبق امثاله ففس (قوله لا يقال فعلى هذا آه) معارضة لقوله
فالمراد بالجزء الاول والثاني الجزآن في الذكر يعني ليس المراد بهما الجزئين
في الذكر لانه لو كان المراد بهما الجزئين في الذكر لزم ان يكون المنفصلة
عكس لكنهم صرحوا بأنه لا عكس لها (ج) من ثانی الاستثنائي تقيض
المقدم وهو مطلوب السائل وهذا القياس كلنا مقدمته مذکور ثان
اما الرافعة فظاهر واما الملازمة فبدلالة قوله (فعلى هذا) لانه اشارة الى كون
المراد منهما الجزئين في الذكر وهو المقدم وما بعده من قوله يلزم آه تاليه
كما سمعت (وقوله لان جزئيهما آه) دليل تلك الملازمة المذكورة جعل تاليها
مدعى ومقدمها قيداله كما هو المعلوم ليصح الاستدلال به عليها وح يكون
تصوره (ه) المنفصلة يلزم ان يكون لها عكس على تقدير كون المراد بهما
الجزئين في الذكر لان المنفصلة جزأها متميزان في الذكر والوضع وما يكون
جزأه متميزان في الذكر والوضع يكون له عكس اذا بدل احدهما بالآخر على ذلك
التقدير (ج) المنفصلة يكون لها عكس اذا بدل احدهما بالآخر على ذلك
التقدير وهي تلك الملازمة (وقوله لاصدق آه) دليل الكبرى (ه) ما يكون جزأه
متميزين في الذكر والوضع يكون له عكس اذا بدل احدهما بالآخر على ذلك
التقدير لان ما يكون جزأه متميزين في الذكر والوضع يصدق عليه نفي
العكس اذا بدل احدهما بالآخر على ذلك التقدير وما يصدق عليه
تعريفه اذا بدل احدهما بالآخر يكون له عكس (ج) تلك الكبرى
(قوله لانا نقول لانهم آه) منع للرافعة المذكورة (وقوله فان المفهوم آه)
سند له لكن هذا السند مقدمات متعددة يرتب منها قياس من غير متعارف
غير متعارف القياس المشهور ويكون هذا انقول مع ما بعده كبراه مع الصغريتين
المطلوبتين ينتج نتيجة هي قضيتان تفرضان ايضا صغرى (وقوله ولا شك
آه) كبرى لها وينتج من متعارف ذلك ايضا نتيجة وهي تكون سند له كما عرفت
تفصيله فتذكر فعلى هذا يكون تصور ذلك القياس المركب منها (ه)
المفهوم من المنفصلة غير المفهوم من عكسها لان المنفصلة قولنا اما ان يكون
هذا العدد زوجا واما ان يكون هذا العدد فردا مثلا وعكسها قولنا اما ان يكون
هذا العدد فردا او زوجا والمفهوم من قولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا
او فردا هو الحكم بمعاملة الفردية على الزوجية والمفهوم من قولنا اما ان يكون
هذا العدد فردا او زوجا هو الحكم بمعاملة الزوجية على الفردية (ج) المفهوم

من المنفصلة هو الحكم بمعاملة الفردية على زوجية العدد مثلا والمفهوم من
عكسها هو الحكم على فردية العدد بمعاملة الزوجية وهو ظو لا شك ان المفهوم
من معاملة الفردية للزوجية غير المفهوم من معاملة الزوجية للفردية (ج)
المفهوم من المنفصلة مغايرة لعكسها وهو السند الجارى على ذلك المنع (وقوله
فيكون للمنفصلة آه) هذه النتيجة فاندفع الاعتراض (قوله الا انه لما لم يكن آه)
بيان لنشأ غلط السائل يعني ان السائل نظر الى تصريح القوم بان المنفصلات
لا عكس لها وبناء على ذلك اعترض بكون تلك الارادة مخالفة لتصريحهم
مع ان عدم اعتبارهم عكس المنفصلات لا عدم عكسها بل لعدم الفائدة
في عكسها فيكون المنفى في تصريحهم هو فائدة عكسها لا عكسها فعلى
هذا يكون الاعتراض مبنيا على فهم المعتز من كلام القوم خلاف ما ارادوا
وا بهذا احتدل على عدم اعتبارهم بعدم الفائدة (ه) عكس المنفصلات
لم يعتبروه لان عكسها لم يكن فيه فائدة وما لا يكون فيه فائدة لم يعتبروه (ج) المط
هذا ان اعتبر الدعى والصغرى معدولتين واما اذا اعتبرنا البين فيكون من
الثاني (ه) عكس المنفصلات ليس بمعتبر عندهم لان عكسها لا فائدة فيه والمعتبر
هو ما فيه فائدة (ج) من تاليه ذلك المط وعلى كالا التقديرين يكون قوله لان
احدى آه دليل الصغرى المذكورة لـ (ه) المنفصلات ليس في عكسها فائدة
لانها يشتمل الاصل في فائدة عكسها وكل ما يشتمل اصله فائدة عكسه لا فائدة
في عكسه (ج) تلك الصغرى ومن اشنى ايضا وان شئت قررت ذلك المط
(ه) المنطقيون لم يعتبروا عكس المنفصلات لانهم لم يعتبروا ما لا فائدة فيه
وعكس المنفصلات لا فائدة فيه (ج) من غير متعارف اول الثاني ومن الرابع
ايضا (ه) انهم لم يعتبروا عكسها لان ما لا فائدة فيه لم يعتبروه وعكسها لا فائدة
فيه (ج) ذلك المط ويمكن ان يرتب من الاول ويرتب من الفعلية ايضا (ه)
لم يعتبروا عكس المنفصلات اذ لم يعتبروا ما لا فائدة فيه وعكسها لا فائدة
فيه (ج) من غير متعارف الثاني المط ومن الاول ايضا بعكس الكبرى بنوع
خفاء (قوله وكانهم آه) جواب دخل برد على ما ذكره المحجب من طرف
ذلك السائل وهو ان استفاد من هذا الكلام ان يكون المنفصلة عكس
لكنه ليس بمعتبر عندهم لعدم الفائدة فيدمع ان هذه الارادة من تصريحهم
خلاف ما صرحوا لانك قد عرفت انهم صرحوا بان لا عكس لها والظ
منه هو نفي عكسها لاننى فائدتها فاجاب عنه بانه يجوز ان يكون مقصودهم

من نفي عكسها هو نفي فادتها اعني وصفه لانفيه فكانهم قالوا لا فائدة
في عكسها والدليل على هذا هو عدم تفاوت معنى الاصل والعكس
في المفصلات اذ لا شك ان معاندهما احد الشئيين الآخر تستلزم معانده
الاخر له وح يدفع الاشكال (قوله وانما قال الجزء آه) ان جعل هو مع ما بعده
دعوى كما هو الظاهر بقوله (ليشمل آه) دليلا لها بتقدير اراد فيكون استدلالا
بالمؤثر على اثره لان قوله الجزء الاول آه وعدم قوله تبديل الموضوع آه اثر
لارادة الشمول وهي مؤثرة اذهى حال الذهن وما في الذهن لا يعرف الا بآره
وعلامته وهو القول لان اللسان دليل على ما في الفؤاد ٢ وح رتب منه
اقبسة خمسة ومن عكسه ايضا كذلك فيرتب الاقبسة العشرة اربعة
من الاقتراني وستة من الاستثنائي اثنان من اوله واثنان من متعارف ثانياه
واثنان من غير متشهوره كما مر نظاره فلا تغفل (ه) المص قال في تعريف
العكس الجزء الاول منها ثانيا ولم يقل تبديل الموضوع بالمحمول لانه اراد
شمول التعريف عكس الجليات والشرطيات ومن اراد شمول عكسها بقول
فيه الجزء الاول منها ثانيا ولم يقل تبديل الموضوع بالمحمول (ج) المط
ومن الفعلية ايضا (ه) قال المصنف الجزء الاول منها ثانيا ولم يقل تبديل
الموضوع بالمحمول اذ اراد شموله عكسها ويقول الجزء الاول منها ثانيا
ولا يقول تبديل الموضوع بالمحمول من اراد شموله عكسها (ج) المط وهكذا
عكسه وترتيبه من الاستثنائي فتدبر وقس والموصول اعني لفظ من فاعل
لقوله قال ولم يقل على سبيل التنازع في الكبرى واما اذا جعل كل واحد من
قوله قال الجزء آه ومن قوله لا تبديل الموضوع آه مدعى برأسه يكون قوله ليشمل
آه دليلا لكل واحد منهما على حدة مثل الترتيب المذكور بتقدير اراد ايضا
فيرتب عشرون قيادا كلها يعرف بالقياس الى ما قرره آنفا فقس ويمكن ايضا
ان يجعل قوله لم يقل تبديل آه دعوى وقوله قال الجزء الاول آه دليلا لها (ه)
المصنف لم يقل تبديل الموضوع بالمحمول لانه قال جعل الجزء الاول منها ثانيا
ومن قال جعل الجزء الاول منها ثانيا لم يقل تبديل الموضوع بالمحمول وهو ظ
(ج) المط ومن الفعلية ايضا (ه) لم يقل المص في تعريفه تبديل الموضوع
بالمحمول اذ قال المص فيه جعل الجزء الاول منها ثانيا ولم يقل فيه تبديل الموضوع
بالمحمول من قال فيه جعل الجزء الاول منها ثانيا (ج) المط ومن متعارف
اولي الاستثنائي ايضا وهو معلوم فعلى هذا يكون الترتيب فيه على اربعة

٢
ان الكلام لفي الفؤاد وانما
جعل الكلام على الفؤاد دليلا

اوجه اذ لا يرتب من عكسه لعدم صحة الحمل في الكبرى على تقدير ترتيبها من
الاقتراني ولعدم لزوم التالي للمقدم على تقدير ترتيبه من الاستثنائي اذ قوله
فيه جعل الجزء الاول منها ثانيا يستلزم عدم قوله تبديل الموضوع بالمحمول
ونحوه لكن عدم قوله تبديل الموضوع بالمحمول لا يقتضي قوله جعل الجزء الاول
منها ثانيا لجواز ان لا يقول فيه تبديل الموضوع بالمحمول ولا جعل الجزء الاول
منها ثانيا بل يقول غيرهما وهو ظ فيدعي اللزوم اعني قوله لم يقل تبديل
الموضوع بالمحمول واستدل عليه باللزوم اعني قوله قال الجزء الاول منها
ثانيا لا العكس على ما لا يخفى وح يكون قوله ليشمل آه دليلا للصغرى او المقدمة
الاستثنائية المذكورة وهو قوله قال الجزء الاول منها ثانيا على الترتيب المذكور
فتذكر وقس وهكذا الكلام في امثال هذه العبارة (قوله وليس المراد آه) جواب
بتحريك اجزاء التعريف عن الدخول المقدر الوارد على التعريف بانه غير جامع
لعدم شموله عكس القضايا الكاذبة في الواقع والصادقة في زعم المتكلم مع انه
من افراد المعرف فلما بين مراده ببقاء الصدق صدق عليه التعريف ايضا
فصار جامعا فقد كان المدعى هنا سالبة والدليل موجبة فيرتب فيه اقبسة
خمس (ه) ليس المراد ببقاء الصدق ان الاصل والعكس صادقان في الواقع
لان المراد به هو ان الاصل يكون بحيث او فرض صدقه لزوم صدق العكس
سواء كانا صادقين في الواقع ايضا او في زعم المتكلم وكون الاصل بحيث
او فرض صدقه لزوم صدق العكس ليس كون الاصل والعكس صادقين
في الواقع بل اعم منه (ج) المط وكذا من الثاني بعكس الكبرى ومن الثلاثة الاول
للاستثنائي وهو معلوم (قوله وانما اعتبر اللزوم آه) يعني صدق العكس اعتبر
للزوم الاصل لان العكس لازم من لوازم القضية والقضية التي هي الاصل
للزوم وصدق اللزوم بدون اللزوم محال (ج) من غير متعارف غير متعارف
المشهور صدق الاصل بدون العكس محال وهي مساوية للمط (قوله ولم يعتبر
بقاء الكذب آه) اي لم يعتبر في العكس بقاء الكذب لانه لو اعتبر فيه بقاء فافهم
لزوم كذب اللزوم من كذب اللزوم لكنه لا يلزم من كذبه كذبه (ج) نقيض
المقدم وهو المط (وقوله فان قولنا آه) دليل الرافعة المذكورة وهي سالبة جزئية
في الحقيقة لان حاصلها هو ان بعض اللزوم الكاذب لا يكذب عكسه اللزوم
لكونها حاصل رفع الايجاب الكلي فيكون اجراء الدليل المذكور (ه) بعض
اللزوم الكاذب لا يكذب عكسه لان بعض اللزوم الكاذب هو قولنا

كل حيوان انسان وقولنا كل حيوان انسان يصدق عكسه ولازمه (ج) بعض
الملزوم الكاذب يصدق عكسه ولازمه وهي مساوية لتلك السالبة الجزئية ومن
المثال ايضا (هـ) قولنا كل حيوان انسان ملزوم كاذب وقولنا كل حيوان
انسان عكسه صادق (ج) من اول ضروبه تلك الجزئية المساوية لها ومن
الاستثنائي ايضا واياما كان يكون قوله (وهو قولنا آه) داليل الكبرى المذكورة لهما
لكون كبرا هما متحدة (هـ) كل حيوان انسان عكسه صادق لان قولنا كل
حيوان انسان عكسه قولنا بعض الانسان حيوان وقولنا بعض الانسان
حيوان صادق (ج) من الغير المتعارف تلك الكبرى (قوله والمراد ببقاء الكيف
آه) دفع لنوهم شمول التعريف لما يكون الاصل موجبا والعكس سالبا او
بالعكس فانه يصدق التعريف عليهما ايضا ظاهرا ذقال ح الكيف باق لان
الكيف هو الايجاب والسلب وهو باق في العكس وهو لا يعدم خلوا ان قضية
عنهما فلما قال والمراد آه علم ان مراده من بقاء الكيف في التعريف هو
الكيف الكائن في الاصل بعينه فيكون اللام للمعهد الخارجى لما كان اكثر
اللام المذكورة في هذا الكتاب للمعهد فتأمل وكن على بصيرة في موردده (قوله
وانما وقع الاصطلاح آه) اى اصطلاح القوم على بقاء الكيف في العكس
وهو دعوى وما بعده من قرله لانهم آه داليلها مشتلا على موضوعها فيكون
صغرى والكبرى مطوية مكتسبة من الاوسط ومن محمولها (هـ) القوم اصطلاحوا
على بقاءه فيه لانهم تتبعوا القضايا ولم يجدوها في الاكثر بعد تبديل صادقة
لازمة للاصل الاحال كونها موافقة له في الكيف ومن تتبع انقضايها ولم يجدوها
في الاكثر بعده صادقة لازمة له الاحال كونها موافقة له في الكيف اصطلاح
على بقاءه فيه (ج) المط ومن الفعلية ايضا (هـ) اصطلاح القوم على بقاءه
فيه اذ تتبعوها ولم يجدوها فيه بعده الا كذلك واصطلاح على بقاءه فيه من
تتبعها ووجدوها كذلك (ج) لمط ومن اول الاستثنائي ايضا وهو معلوم
(قوله قد جرت العادة آه) يعنى عكس السوالب يناسب ان يقدم في الذكر على
عكس الموجبات في عاداتهم لان عكس السوالب بعضه كلي وعكس
الموجبات جزئى والكلى اشرف من الجزئى (ج) عكس السوالب بعضه
اشرف من عكس الموجبات وما يكون بعضه اشرف منها يناسب ان يقدم
عليها في عاداتهم (ج) لمط وهو مركب من قياسين ويرتب في الاول منهما
الاربعة الدقية المشهورة ويجوز ان يقرر المقدمة الاخيرة شرطية وح يكون

القياس الاخير من غير متعارف اول الاستثنائي كما هو الظاهر (قوله لانه افيد آه)
دليل الكبرى الاولى المذكورة (هـ) الكلى اشرف من الجزئى لان الكلى افيد
في العلوم واضبط والجزئى ليس بافيد فيها واضبط وما يكون افيد فيها واضبط
اشرف مما لا يكون كذلك (ج) تلك الكبرى وهكذا ترتيب الاربعة الباقية وان
الوصلية المذكورة في الموضوعين جواب للمرضى الواردة على تلك الكبرى المدالة
بتسليم الصغرى ومنع الكبرى تقريرها (هـ) الجزئى اشرف من الكلى لان الجزئى
ايجاب والكلى سلب والايجاب اشرف من السلب على زعم المعارض (ج)
مطلوبه وكيفية تقرير الرد معلوم مما مر من نظاره (قوله فاسوالب ما كلياته آه)
شروع لبيان انعكاس سوالب للموجبات وعدم انعكاسها (هـ) السوالب اى
سوالب الموجبات اما سبع منه لا تنعكس وست منها تنعكس واما المشروطة
والعرفية الخاصتان منه تنعكسان والبواقي احدى عشر لا تنعكس لان سوالبها
اما كلية واما جزئية فالكلية ف سبع منها لا تنعكس وست منها تنعكس وان
كانت جزئية فالمشروطة والعرفية الخاصتان منها تنعكسان والبواقي لا تنعكس
(ج) المط والملازمتان اللتان في الحقيقة اربع ملازمات نظرية تثبت احدهما
هنا واما بيان اثبات تلك البواقي منها فسيجيء بعد صحيفة واوراق متفرقة عقيب
اقوال المص ولكن في الكتاب اى في المتن ليست مذكورة متفرقة بل مجمعة كما
ستقف عليه فقوله (لان اخصها آه) داليل تلك الملازمة الاولى (هـ) ان كانت
السوالب كلية ف سبع منها وهي الوقتتان والوجوديتان والممكنات والمطلقة
العامه لا تنعكس لانه اذا كانت كلية يكون اخص السبع المذكورة الوقتية
والوقتية لا تنعكس (ج) ان كانت كلية فاخص السبع لا ينعكس ومتى لم ينعكس
الاخص لم ينعكس الاعم معه (ج) ان كانت كلية لا ينعكس الاعم من السبع مع
اخصها ومتى لم ينعكس الاعم منها مع اخصها لم ينعكس تلك السبع وهو مط
(ج) تلك الملازمة والكبرى ان الاوليان لهذا القياس المركب نظريتان وقوله
(اما ان اوفية آه) اشارة الى اثبات احدهما (هـ) الوقتية لا تنعكس لان
الوقتية قولنا لاشئ من القمر ينخسف وقت التربع لادائما مثلا وقولنا
لاشئ من القمر ينخسف وقت التربع لادائما صادق مع كذب قولنا
بعض المنخسف ليس بقمر بالا مكان العام (ج) الوقتية صادقة مع كذب
قولنا بعض المنخسف ليس بقمر بالا مكان العام وقولنا بعض المنخسف ليس بقمر
بالامكان العام عكسه لو كان انها عكس (ج) الوقتية صادقة مع كذب عكسها

او كان لها عكس والصادق مع كذب عكسه لا يعكس (ج) تلك الكبرى
 وقوله (لان كل منخسف آه) دليل للدعوى المستفادة من الكبرى الاولى (هـ) قوتها
 بعض المنخسف ليس بقهر بالامكان العام كاذب لان قولنا هذا نقيضه قولنا
 كل منخسف فهو قهر بالضرورة وقولنا كل منخسف فهو قهر بالضرورة صادق
 (ج) قولنا بعض المنخسف ليس بقهر بالضرورة نقيضه صادق وما
 نقيضه صادق فهو كاذب (ج) تلك الدعوى والاقتضا المرتبة هنا مكية
 موصولة وهكذا مفصولها واذا ثبت عدم صدق عكس الوقية بالامكان
 العام الذي هو اعم الجهات لا يصدق سائر الذي هو اخص منه لان كذب
 الاعم يستلزم كذب الاخص (قوله واذا لم يعكس آه) اشارة الى اثبات الثانية
 من الكبرى بين المذكور تين لاثبات الملازمة المذكورة (وقوله فانه لو انعكس
 الاعم آه) عكس نقض تلك الكبرى لا دليلها بل دليلها (قوله لان العكس لازم
 الاعم آه) سواء كان هذا الدليل جاريا على عين تلك الكبرى او على عكس
 نقيضها اذ لا فرق بينهما في المآل كما عرفت لكن الموافق له ان يكون جاريا على
 عكس نقيضها كما يدل عليه ابراد عكس نقيضه بعد ذكرها وح يكون تصوره
 (هـ) او انعكس الاعم لان عكس الاخص لانه لو انعكس الاعم لكان العكس
 لازم الاعم وهو هو ولا شك ان الاعم لازم الاخص (ج) لو انعكس الاعم لكان
 العكس لازم الاخص ولازم الاخص لازم الاخص لازم الاخص (ج) لو انعكس
 الاعم لكان العكس لازم الاخص واذا كان العكس لازم الاخص انعكس
 الاخص (ج) تلك الملازمة وهكذا مفصوله (قوله واعلم ان معنى آه) بيان
 للمعنى المفصود للانعكاس وعدم الانعكاس بان الخلف في المادة الواحدة
 من مواد الاصل مثلا يكتفي في اثبات عدم انعكاس ذلك الاصل الكلي ولا يحتاج
 الى دليل كلي لاثباته ولا يكتفي صدق العكس مع الاصل في مادة واحدة ولا في
 اكثر المواد في الانعكاس بل يحتاج فيه الى دليل كلي فيكون هنا دعوى بان مع
 دليلها وهذا القول اشارة الى تقرير احد هاهنا على احدهما (هـ) الانعكاس اى
 انعكاس القضية يحتاج الى برهان كلي منطبق على جميع المواد اى جميع
 جزئيات ذلك الاصل المنعكس لان الانعكاس هو لزوم العكس للقضية
 لزوما كلياً ولزوم العكس للقضية لزوما كلياً لا يتبين بصدق العكس معها اى
 مع تلك القضية في مادة واحدة (ج) الانعكاس لا يتبين بصدق العكس معها
 في مادة واحدة وكل ما لا يتبين بصدق العكس معها في مادة واحدة يحتاج الى

برهان ينطبق على جميع جزئياته (ج) ذلك المطو هو قياس مؤلف من قياسين
 وهكذا مفصوله وتقريره بـ يطامع اثبات مقدمته النظرية بعده (وقوله ومعنى
 عدم انعكاسها آه) شروع لاثبات الثانية منهما بما ذكره (هـ) عدم انعكاس
 القضية يتضح بالخلف في مادة واحدة لان عدم انعكاسها هو عدم لزوم
 العكس للقضية لزوما كلياً وعدم لزومها لزوما كلياً يتضح بالخلف في مادة
 واحدة (ج) المط ويجوز ان يرتب هذا من غير متعارف اول الاستثنائي ايضا
 بحمل المقدمة الاولى مقدمة استثنائية وقوله فيتضح آه مقدمة شرطية لها
 وهو شرط ففس وبؤيد هذا الترتيب قوله لا تقي فانه لو لم يشرطية لانه لازم
 لعكس نقض تلك الشرطية اذ عكس نقيضها هو انه لو لم يخلف في شئ من
 المواد لم يزلها كما لا يشك ان هذا لازم لذلك كما لا يخفى (قوله فلهذا اكنى آه)
 اشارة الى ان صدق المادة الواحدة لا يكتفي في انعكاس القضية والانعكاس
 فيها كاف في عدم انعكاسها فيكون متعلق فلهذا اعني قوله اكنى نتيجة المشار
 اليه المذكور فيرتب من اول الاستثنائي من غير متعارفه ومن متعارفه كما مر
 امثاله فتذكر وقس ويمكن ان يرتب من الاقتراني ايضا بزيادة ما (هـ) المص
 اكنى في بيان عدم الانعكاس بمادة واحدة ولم يكنف بها في الانعكاس لان
 المص تبينه على ان معنى انعكاسها هو انه يلزمها العكس آه وان معنى عدم
 الانعكاس هو انه ليس يلزمها آه ومن تبينه على ذلك اكنى في بيان عدمه بها
 ولا يكتفي في الانعكاس بها (ج) المط وهكذا من الفعلية ويجوز ان يقدر افظ
 نظر وامثاله مكان قرنائه وان يدعى المشار اليه ويستدل عليه بمتعلق هذا
 بهذا الترتيب ايضا واياما كان يرتب من اولى الاستثنائي ايضا فيرتقي
 الترتيبات هنا الى عشرة فصاعدا لوجود علاقة الاربعة والوثيرة مع ترتيبه
 من غير متعارف اولى ايضا والكل ظرف ففس ولا تغفل (قوله من السوالب الكلية
 آه) شروع لاثبات الملازمة الثانية من الملازمات الاربع المتقدمة وهي قولنا
 ان كانت السوالب كلية فست منها تنعكس لكنه لم يثبتها بدليل واحد بل
 فرقها وجعلها ثلث مقدمات واثبت احدا هما عقيب هذا القول كما
 سطره قريبا والاخر بين عقيب القول الا تقي وهذه المقدمة مع ما بعدهما من
 قوله (وهما تنعكسان آه) قياس من الشكل الاول على تقدير اعتبار من
 التبعية اسما ومن الشكل اثلث على تقدير اعتبارها حرفا جاريا لان
 الاوسط اعني قوله السالبة الضرورية المطلقة والسالبة الدائمة المطلقة

يكون محمولاً في الصغرى وموضوعاً في الكبرى على التقدير الأول وموضوعاً فيهما على التقدير الثاني غاية الأمر يكون موضوعاً مؤخرًا في الصغرى وحيزاً في صورة المحمول فعلى هذا يكون تقريره على التقدير الأول أي على تقدير كونه من الأول (هـ) بعض السوابب الكلية تنعكس سلبية كلية دائمة لأن بعضها هو السلبية الكلية الضرورية المطلقة والسلبية الكلية الدائمة المطلقة وهما أي والسلبية الكلية الضرورية المطلقة والسلبية الكلية الدائمة المطلقة تنعكسان سلبية كلية دائمة (ج) من ثالث الأول تلك الموجبة وهي المطلقة على ذلك التقدير وأما تقريره على التقدير الثاني (فهو) من السوابب الكلية ما ينعكس سلبية كلية دائمة لأن السلبية الكلية الضرورية المطلقة والسلبية الكلية الدائمة المطلقة تنعكسان سلبية كلية دائمة وهما من السوابب الكلية (ج) ذلك المطلق على هذا يكون المطلقة مع أن الشكل الثالث ينتج جزئية فافهم وهذا أن القياسان مقدمتا هما مذكورتان حال كون كبراهما نظرية (وقوله لأنه إذا صدق آه) دليلها لكن بعد بسطها شرطية ليوافق دليلها ولوجود المزوم في مفهوم العكس وإذا قالوا عكس القضية لازمها وبؤيده العبارات الآتية في مقام العكس بالشرطية كما استعرفه وكذا أراد البعض في تعريف العكس للمزوم كالأنفي على من تنعكس وإذا بسطنا شرطية فتأتي ترتيبه (هـ) متى صدقت السلبية الكلية الضرورية المطلقة والسلبية الكلية الدائمة المطلقة صدقت السلبية الكلية الدائمة المطلقة التي هي عكسها لأنه متى صدقت صدق قواني بالضرورة أو دائماً لا شيء من ج ب ومتى صدق بالضرورة أو دائماً لا شيء من ج ب وجب أن يصدق دائماً لا شيء من ج ب ومتى صدق دائماً من ج ب صدقت السلبية الكلية الدائمة المطلقة التي هي عكسها (ج) تلك الملازمة وهكذا موصوله ويجوز أن تورداً الكبرى الأخرى حلية وهو معلوم فقس ويمكن أن يرتب هذا حال كون صفراء حلية مطوية والشرطية المذكورة كبرى لها وإن كان غير مطبوع وح يجري فيه الأقيسة الخمسة المشهورة من غير متعارف غير متعارف كما مر مراراً والحاصل أنه يمكن أن يرتب فيه وفي أمثاله الآتية الأقيسة السبعة عشر المذكورة بل فصاعداً كما ستعرف عليه فتذكروا قس وعلى كل تقدير فالشرطية المذكورة نظرية (وقوله إلا لصدق آه) دليلها (هـ) متى صدق بالضرورة أو دائماً لا شيء من ج ب وجب أن يصدق دائماً لا شيء من ج ب الذي هو عكسها لأنه متى صدق

بالضرورة

بالضرورة أو دائماً لا شيء من ج ب ولم يصدق لا شيء من ج ب الذي هو عكسها لصدق نقيضه ونقيضه هو قولنا بعض ج بالاطلاق (ج) متى صدق بالضرورة أو دائماً آه ولم يصدق دائماً لا شيء آه لصدق بعض ج بالاطلاق وإذا صدق بعض ج بالاطلاق نضمها إلى الأصل الذي هو مفروض الصدق أيضاً (ج) إذا صدق بالضرورة أو دائماً آه ولم يصدق دائماً لا شيء آه نضم قولنا بعض ج بالاطلاق إلى الأصل وإذا ضمناه إلى الأصل قلنا بعض ج بالاطلاق ولا شيء من ج ب بالضرورة أو دائماً (ج) إذا صدق بالضرورة أو دائماً آه ولم يصدق دائماً لا شيء آه قلنا هاتين المقدمتين وإذا قلنا هاتين ينتج من رابع الأول بعض ب ليس ب بالضرورة أو دائماً (ج) متى صدق بالضرورة أو دائماً آه ولم يصدق دائماً لا شيء آه يصدق بعض ب ليس ب بالضرورة أو دائماً لكن بعض ب ليس ب (ج) نقيض المقدم وهو تلك الملازمة وهو قياس خافي موصول وهكذا فصوله والتقرير في المادة الجزئية مثل ما قررناه فأوردناها وقسمها عليه (فوله وهذا المحل) يعني أن المحال الكائن في نتيجة القياس المركب من نقيض العكس ومن الأصل لا يلزم من صورة ذلك القياس لأن صورته هي صورة الشكل الأول لوجود شروطه وسلامة ترتيبه ولأن الأصل الذي جعل كبرى لأنه مفروض الصدق فيكون ذلك المحال من الصغرى التي هي نقيض العكس فيكون العكس حقه فعلى هذا يكون تصويره (هـ) هذا المحال إما يلزم من تركيب المقدمتين أي من صورة القياس وإما يلزم من مادته لكنه ليس يلزم من تركيب المقدمتين (ج) أن هذا المحال يلزم من مادته وإذا لم يلزم مادته فإما يلزم من الأصل الذي هو الكبرى وإما يلزم من نقيض العكس أعني الصغرى (ج) إما يلزم المحال من الأصل وإما يلزم من نقيض العكس لكنه لا يلزم من الأصل (ج) هذا المحال لازم من نقيض العكس وإذا لم يلزم من نقيض العكس يكون نقيض العكس محالاً (ج) أن نقيض العكس محال وإذا كان نقيض العكس محالاً يكون العكس حقا لا محالة (ج) العكس حق وهو المطلق وهذا القياس مركب من أقبسة خمسة الأول والثالث منها من رابع الاستدلال في استثنى نقيض أحد الجزئين وانج عين الآخر والثاني والآخران من غير متعارف أو له لأن نتيجة القياس الثالث وهي قوله (فتعين أن يكون لازماً من نقيض العكس) فرضت مقدمة استثنائية للقياس الرابع وما بعدها أعني قوله (فيكون محالاً) مقدمة شرطية لها نتيجة أن عين التالي وهي أيضاً فرض مقدمة

٣٢

استثنائية وما بعدها اعني قوله (فيكون العكس حقا) مقدمة شرطية لها
 نتيجان عين التالي ايضا وهي المطاوعة صورناه آنفا فلا تغفل (وقوله لصحته) دليل
 الرافعة الاولى المذكورة مشتتة على متعلق محمولها فيكون كبرى والصغرى
 مطوية (هـ) هذا المحال ليس بلازم من تركيب المقدمتين لان هذا المحال ليس
 لازم من تركيب صحيح وتركيب المقدمتين صحيح (جـ) من غير متعارف ثاني الثاني
 تلك الرافعة ومن الرابع ايضا وهو الوجه (هـ) هذا المحال ليس بلازم من تركيب
 المقدمتين لان الصحيح لا يلزم منه المحال وتركيب المقدمتين صحيح (جـ) من
 ثالثة تلك الرافعة (وقوله لانه مفروض الصدق) دليل الرافعة الثانية مثل
 الغريب المذكور (هـ) هذا المحال ليس بلازم من الاصل لان هذا المحال
 ليس بلازم مما هو مفروض الصدق والاصل هو مفروض الصدق (جـ)
 تلك الرافعة ومن الرابع ايضا (هـ) هذا المحال ليس بلازم من الاصل لان ما
 هو مفروض الصدق لا يلزم منه المحال والاصل هو مفروض الصدق (جـ)
 من ثالثة ايضا تلك الرافعة (قوله لا يقال لانسلم آه) منع الرافعة المتقدمة
 للقياس الخلفي اعني قوله وهو محال (وقوله لجواز آه) سنده تقريرهما معلوم
 مما سبق من نظائره (قوله لا تقول آه) اثبات المنوع بإبطال السند (هـ)
 صدق قولنا بعض ب ليس ب صحيح لان قولنا بعض ب ليس ب سالبة
 وصدق السالبة اما بعدم موضوعها اي يكون افراد الموضوع معدوما سواء
 كان ممتما او ممكنا واما بوجود موضوعها مع عدم محمولها اي يكون افراد
 موجودا غير منصفة بالمحمول (جـ) صدق قولنا بعض ب ليس ب اما لعدم
 موضوعه واما لوجوده مع عدم المحمول لكن الاول منتف ههنا اي لكن
 صدق قولنا بعض ب ليس ب لعدم موضوعه (جـ) صدق قولنا بعض ب ليس ب
 اوجود افراد موضوعه مع عدم المحمول ووجودها مع عدم المحمول
 محال لكونه سلب لشيء عن نفسه (جـ) المطلوب وهو المقدمة المتنوعة
 وهذا مركب من اقبسة ثلثة اولها غير متعارف غير متعارف اول الاستثنائي
 وثانيها من متعارفه وثانيها من رابع الاستثنائي (وقوله لوجود آه) دليل
 الرافعة المذكورة (هـ) صدق قولنا بعض ب ليس ب لعدم موضوعها
 لان قولنا بعض ب ليس ب سالبة موضوعها بعض ب وبعض ب
 موجود (جـ) قولنا بعض ب ليس ب سالبة موضوعها موجود
 وصدق السالبة التي موضوعها موجود ليس لعدم موضوعها

(جـ) تلك الرافعة وهو مركب من غير متعارف الاول ومن غير متعارف
 غير متعارفه (وقوله حيث فرض آه) دليل الكبرى الاولى (هـ) بعض ب
 موجود لان بعض ب موضوع نقيض العكس الذي فرض صدقه وموضوع
 نقيض العكس الذي فرض صدقه موجود (جـ) تلك الكبرى (قوله
 فلو صدق ذلك السلب لم يكن الانعكاس المحمول وهو مح) من ثمة القياس
 السابق آنفا المركب من اقبسة ثلثة فتذكر (قوله ومن الناس آه) بعض
 ما ذهب اليه بعض الناس فاسد لان ما ذهب اليه بعض الناس هو انعكاس
 السالبة الضرورية كنفسها وانعكاسها كنفسها فاسد (جـ) المط (وقوله
 لجواز امكان آه) دليل الكبرى المذكورة (هـ) انعكاس السالبة الضرورية
 كنفسها فاسد لانه لما جاز امكان صفة للنوعين اللذين ثبتت هي لاحدهما
 بالفعل دون الآخر يكون النوع الآخر مسلوبا عنه له تلك الصفة بالفعل
 بالضرورة مع امكان ثبوت الصفة له اي للنوع الآخر ولما كان النوع
 الآخر مسلوبا عنه له تلك الصفة بالفعل بالضرورة مع امكان ثبوت الصفة له
 لا يصدق سلب تلك الصفة عن النوع الآخر بالضرورة (جـ) لما جاز امكان
 الصفة للنوعين اللذين ثبتت هي لاحدهما بالفعل دون الآخر لا يصدق
 سلبها عنه بالضرورة واذا لم يصدق سلبها عنه بالضرورة كان انعكاس
 السالبة الضرورية كنفسها فاسدا (جـ) لما جاز امكان صفة للنوعين اللذين
 ثبتت هي لاحدهما بالفعل دون الآخر كان انعكاسها كنفسها فاسدا
 لكنه جاز امكان صفة للنوعين اللذين ثبتت هي لاحدهما بالفعل دون الآخر
 (جـ) عين التالي وهي تلك الكبرى وهو قياس مستقيم كما مر امثله فتذكر
 (وقوله كما ان مركوب زيد آه) دليل الكبرى التي قبله (هـ) اذا كان النوع
 الآخر مسلوبا عنه له تلك الصفة مع امكان ثبوت تلك الصفة له لا يصدق
 سلبها عنه بالضرورة لانه اذا كان النوع الآخر مسلوبا عنه له تلك الصفة
 مع امكان ثبوت تلك الصفة له كان مركوب زيد ممكنا للفرس
 والجار ثابا للفرس دون الجار واذا كان مركوب زيد ممكنا لهما ثابا
 للفرس دون الجار يصدق لشيء من مركوب زيد بحتم بالضرورة
 ولا يصدق لشيء من الجار مركوب زيد بالضرورة الذي هو عكسه واذا
 صدق لشيء من مركوب زيد آه ولم يصدق لشيء من الجار آه
 لا يصدق سلب تلك الصفة عن النوع الآخر بالضرورة (جـ) تلك الكبرى

(وقوله اصدق نقضه آه) دليل لثاني شق الكبرى الاولى (ه) اذا كان مركوب
 زيد ممكنهما ثابتا للفرس دون الجمار لا يصدق لاشي من الجمار مركوب
 زيد بالضرورة لانه اذا كان مركوبه ممكنهما ثابتا للفرس دون الجمار
 يصدق قولنا بعض الجمار مركوب زيد بالامكان وقولنا بعض الجمار
 مركوب زيد بالامكان نقض قولنا لاشي من الجمار مركوب زيد بالضرورة
 (ج) اذا كان مركوبه ممكنهما ثابتا للفرس دون الجمار يصدق نقض
 قولنا لاشي من الجمار آه واذا اصدق نقضه فهو لا يصدق وهو ظاهر
 (ج) تلك المقدمة وهكذا مقصوده وتقريره بسيط مع اثبات مقدمته النظرية
 بسده كما مر غير مرة فتذكر وقس وحاصله ان زيدا يمكن له ان يركب
 الفرس والجمار وانهما اراد ركوبه لا مانع له فيه لكنه قد ركب الفرس
 في بعض الاوقات ولم يركب الجمار في مدة عمره اصلا مع امكان ركوبه عليه
 ايضا وحينئذ يصدق قولنا لاشي من مركوب زيد بجمار بالضرورة لان معناه
 سلب الجمارية عن افراد مركوب زيد وهي الفرس ولا شك في ان الفرس
 ليس بجمار بالضرورة فيكون هذا القول بمنزلة قولنا لاشي من الفرس
 بجمار بالضرورة وهو صادق مع ان عكسه وهو قولنا لاشي من الجمار
 بمركوب زيد بالضرورة كاذب لان معناه ان سلب مفهوم مركوب زيد عن
 افراد الجمار ضروري مع انه غير ضروري بل ممكن غير واقع فلو انعكس
 السالبة الضرورية كنفسها يصدق هذا مع اصله وليس فليس (قوله
 السالبة الكلية المشروطة آه) من تنه اثبات الملازمة الثانية المتقدمة (وقوله
 لانه متى صدق آه) دليلها بعد بسطها شرطية كما عرفت وحينئذ يكون تقريره
 مثل ما مر (ه) اذا صدقت السالبة الكلية المشروطة والعرفية العاتان
 صدق عكسها سالبة كلية عرفية عامة لانه اذا صدقت صدق قولنا
 بالضرورة اودائما لاشي من ج ب مادام ج واذا صدق بالضرورة
 اودائما لاشي من ج ب مادام ج صدق قولنا دائما لاشي من ج ب مادام ب
 وقولنا دائما لاشي من ج ب مادام ب عكسها سالبة كلية عرفية عامة
 (ج) تلك الملازمة وان شئت اوردت الكبرى الاخيرة شرطية ايضا وهكذا
 موصوله ويمكن ان يكون بعض مقدماته كلية وبعضها شرطية كما عرفت
 (قوله والا فيض آه) دليل الملازمة التي قبله (ه) اذا صدق بالضرورة
 اودائما لاشي من ج ب مادام ج يصدق دائما لاشي من ج ب مادام ب لانه

اذا صدق بالضرورة اودائما لاشي من ج ب مادام ج ولم يصدق دائما
 لاشي من ج ب مادام ب اصدق نقضه ونقيضه هو بعض ب ج حين
 هو ب اعني الحينية الممكنة واذا صدق بعض ب ج حين هو ب نقضه
 الى الاصل واذا ضمنناه الى الاصل قلنا بعض ب ج حين هو ب
 وبالضرورة اودائما لاشي من ج ب مادام ج واذا قلنا ذلك يلزم من رابع
 الاول بعض ب ليس ب وبعض ب ليس ب (ج) اذا صدق بالضرورة
 اودائما لاشي من ج ب مادام ج ولم يصدق دائما لاشي من ج ب
 مادام ب يلزم المحال لكن التالي بط فثبت نقض المقدم وهو الملازمة المذكورة
 وهكذا موصوله وهو الاوضح (قوله وهو باس آه) اي المحال الكائن
 في نتيجة القياس المركب من نقض العكس مع الاصل ناش من نقض
 العكس لامن صورته ولا من الاصل واذا كان ذلك المحال ناشيان من نقض
 العكس فالعكس حق (ج) من غير متعارف اول الاستدلال عين التالي
 اعني قوله فالعكس حق وهو المط وهذا اختصار واكتفاء بما سبق في اثبات
 انعكاس السالبة الكلية الضرورية والدائمة الى السالبة الكلية الدائمة
 فتذكر واجر مثل ذلك التفصيل هنا ايضا (قوله ومنهم من زعم آه) يعني
 ما زعم بعض المنطقيين باطل لان ما زعم بعضهم هو انعكاس السالبة
 الكلية المشروطة العامة كنفسها وانعكاسها كنفسها باطل (ج) المط
 (وقوله فيكون مفهومه آه) دليل الكبرى المذكورة مشتملا على موضوعها
 فيكون احدي الصفر بين (وقوله ومفهوم عكسها آه) ثانيا لهم (وقوله ومن
 البين آه) كبراهما تتيجان نتيجة مساوية للمط ويظن ان (قوله ان المشروطة
 العامة آه) دليل لك الكبرى لاتصاله بها وكون اداة التعديل داخلة عليه مع انه
 ليس دليلها بالذات بل دليل دليلها كما يعرف بالتأمل الصادق وقدم
 نظاره فلا تغفل فعلى هذا يكون تقريره (ه) انعكاس السالبة الكلية
 المشروطة العامة كنفسها باطل لان مفهوم السالبة الكلية المشروطة
 العامة منسافة وصف المحمول بمجموع وصف الموضوع وذاته ومفهوم
 عكسها حال كونها مشروطة هو منسافة وصف الموضوع
 بمجموع وصف المحمول وذاته ومن البين ان الاول لا يستلزم الثاني
 اي ومنسافة وصف المحمول بمجموع وصف الموضوع وذاته لا يستلزم
 منسافة وصف الموضوع بمجموع وصف المحمول وذاته (ج) مفهوم السالبة

الكلية المشروطة العامة لا يستلزم مفهوم عكسها حال كونه شرطية وهي مساوية لتلك الكبرى لان عدم استلزام المشروطة العامة عكسها مشروطة يستلزم كون عكسها كنفها باطلا وبالعكس وهو ظاهر اذا وانعكست هي كنفها لاستلزام عكسها على ما لا يخفى ويرتب ايضا الاربعة الباقية المشهورة وعلى كل تقدير فالقدمة الاولى اعني قوله فيكون مفهوم آ، نظرية (وقوله لان المشروطة العامة آ) دليلها متقدما عليها بدلالة الفاء كما اشرنا اليه وحيث يكون هو صغرى لاستلزامه على قيد موضوعها ويضم اليه كبرى مطوية تتيجان تلك المقدمة (ه) مفهوم السالبة الكلية المشروطة العامة متنافاة وصف المحمول لمجموع وصف الموضوع وذاته لان المشروطة العامة هي التي اوصف الموضوع فيها دخل في تحقق الضرورية ومفهوم سالبة ما يكون اوصف الموضوع دخل في تحققها هو متنافاة وصف المحمول لمجموع وصف الموضوع وذاته (ج) من غير متعارف غير المتعارف تلك المقدمة (قوله واما المشروطة والعرفية الخاصة آ) هو ايضا من ثمة اثبات الملازمة الثنية من الاربع المتقدمة وترتيبها وان كان مثل ما سبق في ترتيب انعكاس الدائميتين والعائتين مستغن عن البيان لكننا ترتيبها ايضا لكون اثبات كبراه مغايرا لما سبق ولتحليل الدعوى المستنبطة من التفسير بينه وبين دلائل الكبرى كما يظهر من التقرير (ه) اذا صدق الخاصان صدقت العرفية العامة المقيدة بالادوام في البعض لانه متى صدقتا صدق قولنا بالضرورة اودائما لاشي من ج ب مادام ج لادائما ومتى صدق هو صدق دائما لاشي من ب ج مادام ب لادائما في البعض واذا صدق هذا صدقت العرفية العامة المقيدة بالادوام في البعض (ج) تلك الملازمة وهكذا تقر بالسنة عشر الباقية فتدبر والكبرى المذكورة نظرية يجي دليلها بمدسطن (وقوله فان الادوام آ) دليل للدعوى المفهومة من التفسير الذي قبله (ه) الادوام يكون اشارة الى مطلقة عامة جزئية اذا قيدناه ببعض لان الادوام اشارة الى مطلقة عامة كلية في القضايا الكلية وما يكون اشارة الى مطلقة عامة كلية في القضايا الكلية يكون اشارة الى مطلقة عامة جزئية اذا قيدناه ببعض (ج) المطلوب (قوله واما صدق العرفية آ) شروع لاثبات الجزء الاول من الكبرى المذكورة التي اشرنا اليه آفا اذهي في الحقيقة مقدمتان

شرطيتان بسبب تعدد تاليها لكون تاليها مركبا من الجزء الاول ومن الادوام لكن كيفية الاثبات هنا يجعل تاليها قضية كلية مستقلة والمقدم قيداله ايلام دليلها كما عرفت (ه) قولنا لاشي من ج ب مادام ب صادق على تقدير صدق قولنا بالضرورة اودائما لاشي من ج ب مادام ج لادائما لان قولنا لاشي من ج ب ج مادام ب عرفية عامة والعرفية العامة لازمة للعائتين (ج) قولنا لاشي من ج ب ج مادام ب لازم للعائتين ولازم العام لازم الخاص (ج) قولنا لاشي من ج ب ج مادام ب لازم الخاص ولازم الخاص لازم الخاص (ج) قولنا لاشي من ج ب ج مادام ب لازم الخاص ولازم الخاص هو قولنا بالضرورة اودائما لاشي من ج ب ج مادام ج لادائما (ج) قولنا لاشي من ج ب ج مادام ب لازم لقولنا بالضرورة اودائما لاشي من ج ب ج مادام ج لادائما وما هو لازم له صادق على تقدير صدقه (ج) تلك المقدمة وهكذا مفصولة ويجوز ان يقرر هذا مختصرا ولا يفصل وهو ظاهر فقس (وقوله واما صدق الادوام آ) اشارة الى اثبات الجزء الثاني من تلك الكبرى اعني صدق الادوام (ه) بعض ج بالفعل صادق على تقدير صدق قولنا بالضرورة اودائما لاشي من ج ب مادام ج لادائما لانه اولم يصدق على ذلك التقدير اصدق لاشي من ج ب دائما الذي هو تقيضه قولنا لاشي من ج ب ج دائما يعكس الى قولنا لاشي من ج ب دائما وقولنا لاشي من ج ب ج دائما يناقض لادوام الاصل ولادوام الاصل هو كل ج ب بالفعل (ج) اولم يصدق بعض ج ب بالفعل على ذلك التقدير يصدق ما يعكس الى ما يناقض لادوام الاصل الذي هو مفروض الصدق لكن صدق ما يعكس الى ما يناقض لادوام الاصل باطل (ج) تقيض المقدم وهو تلك المقدمة وهو قياس خافي مركب من اقبسة اربعة يتضح ذلك بفزيه موصولا فرتبه ويجوز ان يقرر حال كونه مركبا من خمسة وهو ظاهر بما مر من نظائره فلان فقل (قوله وانما لا تعكس ان آ) يعني ان الخاصتين لا تعكسان الى العرفية العامة المقيدة بالادوام في الكل لانهما وان انعكستا اليها لاشي من الكاتب يساكن الاصابع مادام كاتب لادائما وصدق ايضا لاشي من الساكن بكاتب مادام ساكنا لادائما لكنه يصدق لاشي من الكاتب يساكن الاصابع مادام كاتب لادائما ويكذب لاشي من الساكن بكاتب مادام ساكنا لادائما (ج) المطاوب

ويرتب من الافتراض ايضا (هـ) الخاصان لا تنعكسان الى العرفية العامة
المقيدة بالادوام في الكل لان الخاصتين قولنا مثلا لاشي من الكاتب ساكن
الاصابع مادام كاتب لا دائما وقولنا هذا صادق مع كذب قولنا لاشي
من الساكن يكاتب مادام ساكنا لا دائما (ج) الخاصان صادقان مع كذب
قولنا لاشي من الساكن يكاتب مادام ساكنا لا دائما مثلا وقولنا هذا عكسها
(ح) الخاصان صادقان مع كذب عكسهما والصادق مع كذب عكسه
لا ينهكس (ج) المط (وقوله لا كذب الادوام آه) دليل احدي شقي الرافعة
على تقدير كون القياس المذكور من الاستثنائي ودليل الدعوى المستفادة
من قيد الكبرى الاولى على تقدير كونه من الافتراضى لكن اجراؤه عليهما
على هيئة واحدة وهى هيئة اول الاول (هـ) قولنا لاشي من الساكن
يكاتب مادام ساكنا لا دائما كاذب لا قولنا هذا مركبة لادوامها كاذب
اي الجزء الثاني منها كاذب وكل مركبة لادوامها كاذب فهي كاذبة (ج) تلك
المقدمة (وقوله كل ساكن آه) دليل الصغرى (هـ) قولنا لاشي من الساكن
يكاتب مادام ساكنا لا دائما لادوامه كاذب لان قولنا هذا لادوامه هو قولنا
كل ساكن كاتب بالاطلاق العام وقولنا كل ساكن كاتب بالاطلاق العام كاذب
(ج) تلك الصغرى (وقوله اصدق آه) دليل كبرى هذا (هـ) قولنا كل
ساكن كاتب بالاطلاق العام كاذب لان قولنا هذا نقضه هو قولنا بعض
الساكن ليس بكاتب دائما وقولنا بعض الساكن ليس بكاتب دائما
صادق (ج) قولنا هذا نقضه صادق وما هو نقضه صادق فهو كاذب
(ج) تلك الكبرى وهكذا مفصوله وترتيبه بسيط مع اثبات مقدمته النظرية
بعده كما مر (وقوله لان من الساكن آه) دليل الكبرى الاولى لهذا ايضا
مستعمل على موضوعها لكون من تبعية اسمها فيكون هو صغرى مع
الكبرى المطلوبة تتيجان تلك الكبرى (هـ) بعض الساكن ليس بكاتب دائما
لان بعضه ما هو ساكن دائما وما هو ساكن دائما ليس بكاتب دائما (ج)
تلك الكبرى (وقوله كالارض) يحتمل ان يكون دليلا للصغرى هذا وكبراه
(هـ) بعض الساكن ما هو ساكن دائما لان بعضه هو الارض والارض
ساكن دائما (ج) تلك الصغرى وهكذا اجراؤه على الكبرى لا يقال الدليل
المذكور فاسد لا يثبت به المطلوب اعني عدم انعكسهما الى العرفية العامة
المقيدة بالادوام في الكل لان المحمول في اصل هذا المثال هو ساكن الاصابع

فيجب ان يكون الموضوع في عكسه ايضا ساكن الاصابع لا مطلق الساكن
وح لا يثبت به المط اذ يجوز ان يصدق لادوام العكس على تقدير التقييد
فيصدق العكس لا نقول المط المذكور ثابت به سواء كان موضوع العكس
مطلق الساكن او مقيدا بالاصابع فكما ان لادوام العكس كاذب على
تقدير كون موضوعه مطلق الساكن كذلك يكون كاذبا على تقدير تقييده
بالاصابع اذ على تقدير تقييده بها يكون مفهوم لادوام العكس هو ان
مفهوم الكتابة ثابت لجميع افراد ساكن الاصابع وهو كاذب لصدق
نقيضه وهو بعض افراد ساكن الاصابع لم يثبت له الكتابة اصلا وهو ظ
نم في ذلك الاطلاق وفي تمثله بالارض نوع ركازة ٣ لكنه لا يضر المط
فأمل (وقوله قد عرفت ان السوال آه) يعنى قد عرفت الملازمين
من الملازمات الاربع المقدمة بالاستدلال عليهما وبقي اثبات الملازمين
الباقين منها (وقوله بالسوال الجزئية آه) اشارة الى اثبات احدهما وهى
الثالثة منها اعني قولنا السالبتان الجزئيتان الخاصان تنعكسان عرفية
خاصة سالبة جزئية (وقوله اذا صدق آه) دليله بالترتيب المذكور (هـ) متى
صدقت الخاصان صدقت العرفية الخاصة لانه متى صدقتا صدق
قولنا بالضرورة اودائما ليس بعض ج مادام ج لا دائما واذا صدق هو
صدق دائما ليس بعض ب ج مادام ب لا دائما وهو عرفية خاصة سالبة
جزئية (ج) تلك الملازمة وهكذا ترتيب البواقى فذكر كروش (وقوله لانا
نفرض الى قوله واما السوال الجزئية الباقية آه) دليل الكبرى المذكورة
ودليل دليلها (هـ) اذا صدق بالضرورة اودائما ليس بعض ج مادام ج لا دائما
صدق دائما ليس بعض ب ج مادام ب لا دائما لانه اذا صدق بالضرورة
اودائما ليس بعض ج مادام ج لا دائما نفرض ذلك البعض الذى
هو ج وليس ب مادام ج لا دائما دالا يعنى نفرض بعض افراد ج الذى
ثبت له الجيم الموضوع وسلب عنه الباء المحمول في الاصل مادام ذلك
البعض متصفا بالجيم لا دائما دالا واذا فرضنا ذلك البعض الذى هو ج
وليس ب مادام ج لا دائما لا قلنا دج بالفعل وقلنا دب بالفعل وقلنا
دليس ج مادام ب (ج) اذا صدق بالضرورة اودائما ليس بعض ج ب
مادام ج لا دائما قلنا دج بالفعل ودب بالفعل ود ليس ج مادام ب
واذا قلنا دج بالفعل ودب بالفعل ود ليس ج مادام ب صدق ج وب

٣ وجه الركازة
في الاطلاق قد عرفت
واما في تمثله بالارض
فلان التمثيل بها يقتضى
ان يكون الارض من
افراد ما هو ساكن
دائما وليس كذلك
لانها قد تتحرك كما ترى
الا ان يقال ان المراد
جميعها وهو لا يتحرك
تأمل

على دو تنافيه (ج) اذا صدق بالضرورة اودائما ليس بعض ج ب مادام
ج لادائما صدق ج وب على د وتنافيه واذا صدق ج وب على د وتنافيا
فيه صدق دائما بعض ب ليس ج مادام ب لادائما (ج) تلك الملازمة بعينها
لكن بعض مقدمات هذا القياس نظرية دليل كل منها متصل بها فلزم
علينا ان نبين المقدمات التي لا تحتاج الى دليل اظهورها والمقدمات التي
يلزم اثباتها به فنقول تالي الكبرى الاولى مستل على ثلث قضايا احدها
قوله دج بالفعل وهو ظاهر لا يحتاج الى دليل لان فرض صدق الاصل يقتضي
صدق هذا الاحالة وثانيتها قوله دب بالفعل وهو ايضا لا يحتاج اليه لان
انصاف الدال بالبابية قد فهم من لادوام الاصل الذي هو مفروض
الصدق وثالثتها قوله دليس ج مادام ب وهو نظري يحتاج اليه (وقوله
والا لكار آه) دليله (ه) دليس ج مادام ب صادق على تقدير فرض ذلك
البعض الذي هو ج وليس ب مادام ج لادائما لانه لو لم يصدق دليس
ج مادام ب على ذلك التقدير لصدق دج في بعض اوقات كونه بالذي
هو نقيضه اذ نقبض العرفية العامة هو الحنية المطلقة كما عرفت واذا
صدق دج في بعض اوقات كونه ب صدق دب في بعض اوقات كونه
ج الذي هو عكسه حنية ايضا (ج) لو لم يصدق دليس ج مادام ب
على ذلك التقدير لصدق دب في بعض اوقات كونه ج وقولنا دب في بعض
اوقات كونه ج يناق قولنا دليس ب مادام ج (ج) لو لم يصدق دليس ج
مادام ب على ذلك التقدير لصدق ما يناق قولنا دليس ب مادام ج
وقولنا دليس ب مادام ج هو الجزء الاول من الاصل (ج) لو لم يصدق
دليس ج مادام ب على ذلك التقدير لصدق ما يناق الجزء الاول من الاصل
لكن هذا خلاف يعني صدق ما يناق الجزء الاول من الاصل باطل
لكون الجزء الاول مفروض الصدق (ج) نقبض المقدم وهونك المقدمة
(وقوله لان الوصفين آه) دليل الكبرى الاولى لهذا القياس وهي الملازمة التي
قبله (ه) اذا صدق دج في بعض اوقات كونه ب يصدق دب في بعض اوقات
كونه ج لانه اذا صدق دج في بعض اوقات كونه ب تفارن الوصفان وهي
الكون ب والكون ج على ذات واحدة وهي دوا اذا تفارن الوصفان على ذات
واحدة ثبتت كل منهما لها في وقت الاخر واذا ثبتت كل منهما لها في وقت
الاخر يصدق دب في بعض اوقات كونه ج (ج) تلك الكبرى وهكذا

موصوله فقد ظهر بدهاهة القضايا الثلاث المذكورة والثانية والثالثة منها
يجعل احديهما صغرى والاخرى كبرى تتيجان من الشكل الثالث الجزء
الاول من العكس المطلوب ثم يؤخذ الثاني منها ايضا مع الاول تتيجان
من ذلك ايضا الجزء الثاني من العكس وهو لادوامه فيثبت العكس المط
بجزئيه معا كما ستفصله قريبا والشارح اشار الى هذين الترتيبين (بقوله
واذا صدق ج وب على د وتنافيه صدق بعض ب ليس ج مادام ب
لادائما) اعني الكبرى المذكورة للدليل الدال على ثبوت العكس بالذات
كما عرفت لكنها لكونها نظرية ثابتها بقوله (لما صدق على دب آه)
واوضحها به (ه) اذا صدق ج وب على د وتنافيه صدق بعض ب ليس
ج مادام ب لادائما لانه اذا صدق ج وب على د وتنافيه صدق على د
انه ب وانه ليس ج مادام ب وصدق على د ايضا انه ج ولما صدق على د
انه ب وانه ليس ج مادام ب يصدق بعض ب ليس ج مادام ب ولما صدق
على دانه ج صدق بعض ب ج بالفعل (ج) اذا صدق ج وب على
د وتنافيه صدق بعض ب ليس ج مادام ب وصدق بعض ب ج
بالفعل وهي عين تلك الكبرى غايه ما في الباب اورد اللادوام في هذه النتيجة
مفصلا على ما لا يخفى لكن الترتيبين اللذين من الثالث لا يتصحان بهذا
الدليل لكل طالب لكون كبراه نظرية فعلينا ان نثبتها حتى يتضح الترتيبان
الذين كورنا لكل واحد و يظهر العكس بسببهما ولكون تلك الكبرى
مقدمتين في الحقيقة كما ترى مما قررنا آنفا ومن العبارة اثبتنا لكل واحدة
منهما بالدليل المطوى المفهوم من المذكور (ه) لما صدق على دانه
ب وانه ليس ج مادام ب يصدق بعض ب ليس ج مادام ب لانه اذا صدق
على دانه ب وانه ليس ج مادام ب قلنا دب ودليس ج مادام ب واذا
قلنا دب ودليس ج مادام ب يصدق من ثاني الثالث بعض ب ليس
ج مادام ب (ج) احدي تلك الكبرى بين فقد ثبت به الجزء الاول
من العكس المطلوب وكذا لما صدق على دانه ب وانه ج صدق
بعض ب ج بالفعل لانه لما صدق على دانه ب وانه ج قلنا دب ودج
واذا قلنا دب ودج يصدق من اوله بعض ب ج بالفعل (ج) للآخرى
من الكبرى بين فقد ثبت الجزء الثاني من العكس فظهر بجزئيه وهو المطلوب
هذا هو ترتيب هذا المقام وقد فصلناه لتلاخفي على بعض الانام

(قوله واما السوالب الجزئية الباقية آه) شروع لاثبات الملازمة الرابعة من الاربع المقدمة مثل ما سبق من نظائره (هـ) السوالب الجزئية الباقية لا تنعكس لانها اما السوالب الجزئية الاربع وهى الداعتان والعانتان واما السوالب الجزئية السبع المذكورة واخص الاربع هو الضرورية والسبع هو الوقتية (ج) من غير متعارف غير المتعارف ان اخص السوالب الجزئية الباقية هو الضرورية والوقتية وشئ منهما اى والضرورية والوقتية لا تنعكسان (ج) اخص السوالب الجزئية الباقية لا تنعكس واذا لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم معه اى لم ينعكس شئ من السوالب الجزئية الباقية (ج) عين التالى اعني اعم السوالب الجزئية الباقية لا تنعكس مع اخصها وهى مساوية لتلك المقدمة لان عدم انعكاس اعمها مع اخصها يستلزم عدم انعكاسها وهو ظاهر كما اشترنا اليه وهذا القياس مركب من افترايين ومن غير متعارف اول الاستثنائى وهكذا موصوله لكن الكبرى المذكورة للقياس الثانى التى هى فى الحقيقة مقدمتان نظرية (قوله اما الضرورية فلصدق آه) اشارة الى اثبات احديهما (هـ) السالبة الجزئية الضرورية لا تنعكس لان السالبة الجزئية الضرورية بعض الحيوان ليس بانسان بالضرورة مثلا و قولنا بعض الحيوان ليس بانسان بالضرورة صادق مع كذب عكسه لو كان له عكس (ج) السالبة الجزئية الضرورية صادقة مع كذب عكسه والصادق مع كذب عكسه لا تنعكس (ج) تلك الكبرى (قوله بعض الانسان آه) دليل الكبرى الاولى لهذا القياس ايضا (هـ) قولنا بعض الحيوان ليس بانسان بالضرورة صادق مع كذب عكسه لانه صادق مع كذب قولنا بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان العام الذى هو اعم الجهات وقولنا بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان العام عكسه لو كان له عكس (ج) تلك الكبرى وهكذا تقر هذا مع ما قبله مركبا من اقيسة ثلثة كما مر نظائره فنذكر وقس (وقوله اذ كل آه) دليل للدعوى المستنبطة من قيد الكبرى او الصغرى (هـ) قولنا بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان العام كاذب لان قولنا هذا نقيضه هو قولنا كل انسان حيوان بالضرورة وهو صادق (ج) قولنا هذا نقيضه صادق وماتة ضديه صادق فهو كاذب (ج) تلك المقدمة وهكذا مفصولة وترتيبها بسيطا باثبات مقدمته النظرية بعده وقوله واما الوقتية آه) اشارة الى اثبات الاخرى منهما والكلام فى اثباتها

كالكلام فى اثبات المقدمة الاولى منهما اعني قولنا اما الضرورية آه وقد عرفت ذلك آنفا لكننا ذكر هنا ما اكتفينا من ذكره هناك رعاية للبتيدي (هـ) السالبة الضرورية الوقتية لا تنعكس لانها قولنا بعض القمر ليس بخمسف وقت التربع لادائما مثلا وقولك هذا صادق مع كذب قولنا بعض الخمسف ليس بقمر بالامكان العام وقولنا هذا عكسه والصادق مع كذب عكسه لا ينعكس (ج) تلك الكبرى ويظهر ذلك فى الترتيب موصولا او بسيطا باثبات مقدمته النظرية بعده والكل ظاهر مما مر فقس (قوله لان كل قرآه) دليل الدعوى المفهومة من الفيد ايضا كما عرفت فقس (قوله واذا لم ينعكس الاخص آه) مقدمة شرطية للقياس المرتب من غير متعارف اول الاستثنائى الذى هو واحد اجزاء القياس المركب من اقيسة ثلثة فيما سبق (وقوله لان انعكاس الاعم آه) عكس نقيضها لكن بعقبضها جليسة لان عكس نقيضها هو انه لو انعكس الاعم لا انعكس الاخص وقد قبض هذا الى الجلية وما آلهما واحد فبصدق ذلك العكس يعلم صدق الاصل وهو ظاهر (قوله لا يقال قديين آه) ابطال لما ذكر من بيان عدم انعكاس السوالب السبع الجزئية بانه تطويل لاحاجة اليه لما سيذكر وقوله قديين ان آه مقدمة استثنائية وهو المشار اليه ايضا بقوله (يلزم من ذلك) حال كونه مقدما للمقدمة الشرطية المؤخرة (وقوله يلزم مع فاعله) قال لها فيرتب على حاله من غير متعارف اول الاستثنائى (هـ) قديين ان السوالب السبع الكلية لا تنعكس واذا لم تنعكس السوالب السبع الكلية لا تنعكس السوالب السبع الجزئية (ج) عين التالى وهو ثبوت عدم انعكاس السوالب السبع الجزئية بلا احتياج الى دليل آخر لاثبات عدم انعكاسها اذ الدليل يورد على ما لم يثبت وهو ثابت بواسطة بيان عدم انعكاس السوالب السبع الكلية وح تكون العبارة المتعلقة باثبات عدم انعكاس السوالب السبع الجزئية زائدة لا طائل تحتها والمقدمة الاستثنائية قد ثبتت فيما سبق كما بشعره قوله قديين واما المقدمة الشرطية فنظرية (وقوله لان الكلية اخص آه) دليلها (هـ) اذا لم ينعكس السوالب السبع الكلية لم ينعكس السوالب السبع الجزئية لان السوالب السبع الكلية اخص والسوالب السبع الجزئية اعم وعدم انعكاس الاخص مستلزم لعدم انعكاس الاعم (ج) عدم انعكاس السوالب السبع الكلية مستلزم لعدم انعكاس السوالب السبع الجزئية وهى جلية مساوية

لتلك الملازمة كما مر أمثاله وهكذا الاربعية المشهورة ويجوز ان يجري هذا الدليل على تلك الملازمة حال ابقائها شرطية سواء قرر جميع مقدماته شرطية وهو المناسب على هذا التقدير او يكون بعضها حلية وبعضه شرطية وان كان هو غير مطبوع وتقرر الكل ظ فقس (قوله فلا حاجة آه) حاصل السؤال ونتيجته لانه جواب شرط محذوف وهو ما ذكر قبله فيكون هذا القول نتيجة للقياس المؤلف من غير متعارف اول الاستثنائي حال كون مقدمته مذكورين وتقريره سهل على من تذكر نظائره السابقة فتذكر وقس (قوله لا نأقول آه) منع لكون هذا التطويل مملا حاجة اليه (وقوله هذا طريق آه) سنده يعني لان هذا التطويل لا حاجة اليه كيف وهو طريق آخر لبيان عدم انعكاس السوال الجزئية ولزوم عدم انعكاسها من عدم انعكاس كليتها طريق آخر فكما يجوز اثبات عدم انعكاسها بذلك يجوز اثباتها بهذا ايضا لعلم الطالب ان لاثبات عدم انعكاسها طريقا آخر غير منحصر في ذلك الطريق فلا يخلو عن فائدة فيكون محتاجا اليه (قوله وتعيين آه) جواب سؤال مقدر وارد من طرف السائل وهو ان لا ننكر كون اثبات عدم انعكاسها بالطريقين بل نعرفه ولكننا نقول لاثبات هذا الطريق يستلزم التطويل الذي يورث الملل مع وجود ذلك الطريق الاسهل فينبغي ان يكتفى به وان جاز الاثبات بهذا الطريق ايضا فاجاب عنه بان قولك هذا تعيين الطريق وتعيين الطريق ليس من دأب المناظرة (ج) ان قولك هذا ليس من دأب المناظرة بل هو خارج عنها وح يكون هذا القول كبرى لجواب دعوى المجيب مع الصغرى المطوية كما عرفت (قوله واما الموجبات فهي آه) يعني الموجبات لا تنعكس كلية لان الموجبات قد يكون المحمول فيها اعم من الموضوع وما يكون المحمول فيه اعم من الموضوع يحمل الخاص على كل افراد العام في عكسها كلية (ج) الموجبات قد يحمل الخاص فيها على كل افراد العام في عكسها كلية وحل الخاص على كل افراد العام ممنوع (ج) الموجبات قد يمتنع عكسها كلية وما يمتنع عكسها كلية لا ينعكس كلية (ج) الموجبات قد لا تنعكس كلية سواء كانت كلية او جزئية وهي مساوية لماط لان عدم الانعكاس في مادة واحدة يستلزم عدم الانعكاس في جميع المواد لما مر من ان الانعكاس يحتاج الى برهان ينطبق في جميع المواد واما عدم الانعكاس فيعلم بالتخلف في مادة واحدة لكون مراده بالانعكاس هو الانعكاس مطردا فعلى هذا يكون اثبات عدم

انعكاس الموجبة الكلية والجزئية في مادة اثباتا لعدم انعكاسها كلية في جميع موادها فيثبت المط لا ينفخى على من تذكر والمثال المذكور يصلح ان يكون دليلا للمط المذكور وان يكون دليلا لبعض مقدماته وهو وظ (قوله فالضرورة آه) لما بين شرط انعكاس الموجبات في لكم شرع في بيانه في الجهة وترتيب هذه العبارة قدمر امثاله في بحث انعكاس السوال لاناب سطلنا الدعوى شرطية فيما سبق ليوافق دليلها كما عرفت واما صورة ابقاء المدعى على حاله حلية والاستدلال عليه بالدليل الجملي فلم تذكره هناك لئلا يختلط ذهن الطالب بل تذكره هنا ليعلم منه ومن السابق كون ترتيب مثل هذه العبارة بوجهين اعني بسط الحلية شرطية ليوافق دليلها وابقاها على حالها حلية بقض الدليل الجاري عليها حلية ايضا والتقرير على الوجه الاول قدمر مرارا واما على اشقي (فه) الضرورية والدائمة والعامتان الموجبتان الكلية والجزئية تنعكس حينية موجبة جزئية لان الضرورية والدائمة والعامتين الموجبات الكلية والجزئية هي قولنا كل ج ب وبعض ج ب باحدى الجهات الاربع وقولنا كل ج ب وبعض ج ب باحداها ينعكس قولنا بعض ب ج حين هو ب وقولنا بعض ب ج حين هو ب حينية مطلقة موجبة جزئية (ج) المط وهكذا موصوله (وقوله والا صدق آه) دليل الكبرى على التقديرين اي على تقدير تقريره شرطية وعلى تقدير تقريره حلية واجراؤه عليها على التقدير الاول معلوم مما سبق من نظائره واما اجراؤه عليها على هذا التقدير (فه) قولنا كل ج ب وبعض ج ب باحدى الجهات الاربع ينعكس بعض ب ج حين هو ب لانه لو لم ينعكس قولنا كل ج ب وبعض ج ب باحديها قولنا بعض ب ج حين هو ب لم يصدق هذه الحينية الجزئية حين صدق قولنا كل ج ب وبعض ج ب باحداها واذ لم يصدق هذه الحينية الجزئية حين صدق كل واحد منهما اصدق نقيضها اي نقض تلك الحينية (ج) اولم ينعكس قولنا كل ج ب وبعض ج ب باحداها قولنا بعض ب ج حين هو ب اصدق نقيضها ونقيضها هو قولنا لاشي من ب ج مادام ب اعني العرفية العامة السالبة الكلية (ج) اولم ينعكس ذلك لانه لاصدق لاشي من ب ج مادام ب وقولنا لاشي من ب ج مادام ب يتبع مع الاصل من الشكل الاول لاشي من ج ج بالضرورة اوداعا او مادام ج (ج) اولم ينعكس ذلك لانه يتبع مع الاصل لاشي

من ج ج و قولنا لاشئ من ج ج محال (ج) لو لم يعكس ذلك اياه لزم المحال
 لكن التالي باطل (ج) نقيض المقدم وهو تلك الكبرى وهذا هو اثباتها
 بالتفصيل وهكذا مفعوله وترتيبه اجالا (قوله وليس لاحد آه) دفع
 منع رد على الكبرى الاخيرة اعني قوله وهو محال يعني لا مساغ لاحد ان يمنع
 تلك الكبرى ويبنى منه على جواز سلب الشئ عن نفسه عند عدم
 الموضوع اى يستلزمه عليه ويقرره هكذا لان لم يكون قولنا لاشئ
 من ج ج محالا كيف وسلب الشئ عن نفسه جاز عند عدم الموضوع فيجوز
 ان يكون الموضوع فيه معد وما فلا يكون السلب عنه محالا (وقوله لان
 الاصل آه) دليل الدفع بابطال السند (هـ) موضوع هذه الكبرى السالبة
 ليس بمعدوم حتى يجوز السلب عنه لان موضوعها هو موضوع الاصل
 بعينه والاصل موجبة (ج) من غير المتعارف موضوعها موضوع
 الموجبة وموضوع الموجبة يكون موجودا (ج) موضوعها موجود وما هو
 موجود ليس بمعدوم (ج) المطوج يكون سلب الشئ عن نفسه الموجود
 وهو محال قطعا (قوله والخاصتان آه) قد علم ترتيبه مفصلا فتذكر وقس
 واثبات الكبرى المذكورة وان علم ايضا من السابق لكنا يبناء لكونه متفرقة
 في الاثبات ههنا اذ بعضها وهو الجزء الاول من العكس اعني الحينية المطلقة
 ثابت بدليل مستقل وبعضها وهو الجزء الثاني منه اى الادوام ثابت بدليل آخر
 (فقوله اما الحينية آه) اشارة الى اثبات الجزء الاول منه بعد ادعاء تاليها وجعل
 مقدمها قباله (هـ) قولنا بعض ج ج حين هو ب صادق على تقدير صدق
 قولنا كل ج ج وبعض ج ج مادام ج لادائما لان قولنا بعض ج ج حين هو ب
 حينية مطلقة والحينية المطلقة لازمة للعامين لكونها عكسهما (ج) قولنا
 بعض ج ج حين هو ب على ذلك التقدير لازم للعامين ولان لزم الخاص
 (ج) قولنا هذا لازم لازم الخاص ولازم لازمه (ج) قولنا هذا لازم الخاص
 والخاص هو قولنا كل ج ج وبعضه مادام ج لادائما (ج) قولنا هذا لازم
 لقولنا كل ج ج وبعضه مادام ج لادائما واللازم لم يصدق على تقدير
 صدقه (ج) تلك المقدمة وهي الجزء الاول من العكس في المثال اعني الكبرى
 ويجوز ان يستدل به على الجزء الاول من العكس في اصل المدعى بهذا
 الترتيب (وقوله اما الادوام فهو آه) اشارة الى الجزء الثاني من العكس وهو
 بعض ب ليس ج بالاطلاق صادق على ذلك التقدير بالترتيب المذكور آنفا

(هـ) قولنا بعض ب ليس ج بالاطلاق الذي هو لادوام العكس صادق على
 تقدير صدق قولنا كل ج ج مادام ج لادائما لانه لو كذب هو على ذلك التقدير
 اى لو لم يصدق هو اصدق نقيضه ونقيضه قولنا كل ج ج لادائما وقولنا كل ج ج
 لادائما فنضمه الى الجزء الاول من الاصل ونضمه ايضا الى الجزء الثاني منه اى الى
 لادوامه واذا ضممتاه الى الجزء الاول من الاصل قلنا كل ج ج لادائما وبالضرورة
 او لادائما كل ج ج مادام ج واذا ضممتاه الى الجزء الثاني منه قلنا كل ج ج لادائما ولا شئ
 من ج ج بالاطلاق واذا قلنا كل ج ج لادائما وبالضرورة او لادائما كل ج ج مادام
 ج بصدق من اول الاول كل ب ب لادائما واذا قلنا كل ج ج لادائما ولا شئ من ج ج
 بالاطلاق يصدق من ثانياه لاشئ من ب ب بالاطلاق وصدق قولنا كل ب ب
 لادائما ولا شئ من ب ب بالاطلاق اجتماع النقيضين (ج) لو كذب بعض ب ليس
 ج بالاطلاق على ذلك التقدير لزم الاجتماع النقيضين لكن اجتماعهما (ج)
 نقيض المقدم وهو قولنا بعض ب ليس ج بالاطلاق على ذلك التقدير وهو
 لادوام العكس المطاعني الجزء الثاني منه فيثبت العكس بكل الجزئية معا وهو
 قياس خلفي مركب من اقبسة ستة الاخيرة منها من ثانی الاستثنائي وكل واحد
 من الخمسة الاول من اقتراني شرطي بعضه مركب من متصلين وبعضه
 مركب من صغرى متصلة وكبرى حالية يتضح ذلك بتقريره موصولا واطوله
 لم نقرره فقس حتى يتضح ذلك (قوله هذا آه) اى ثبوت لادوام عكس الخاصتين
 بالطريق الخلفي انما يكون اذا كان الاصل كلياً واما اذا كان جزئياً فلا يتم فيه هذا
 البيان اى لا يثبت لادوامه بالطريق الخلفي لان ثبوته بذلك الطريق يستلزم
 ان يكون الجزء الاول والثاني من الاصل صالحا ليكون كبرى للشكل الاول
 وعلى تقدير كون الاصل جزئية لا يصلح شئ منها كبرى له فلا يثبت به انعكاس
 الخاصتين الجزئيتين لعدم ثبوت لادوام عكسهما به وان شئت اثبات الجزء
 الاول من عكسهما بالدليل المذكور لاثبات الجزء الاول من عكس الخاصتين
 الكليتين فلا بد من الافتراض في اثبات لادوام عكس جزئيهما لكن عدم
 ثبوت ذلك بالخلفي نظري (وقوله لان جزئية آه) دليلها (هـ) اذا كان الاصل
 فيها جزئياً لا يتم البيان المذكور في اثبات لادوام العكس لانه اذا كان الاصل
 فيها جزئياً يكون جزاء جزئيتين والجزئية لا ينتج في كبرى الشكل الاول
 (ج) اذا كان الاصل فيهما جزئياً لا ينتج جزاء في كبراه واذا لم ينتج جزاء
 في كبراه لا بد في اثبات لادوام عكسه من طريق آخر (ج) اذا كان الاصل فيهما

جزئيا لا بد في اثبات لادوام عكسه من طريق آخر والطريق الآخر هو الافتراض
(ج) اذا كان الاصل فيهما جزئيا لا بد في اثبات لادوام عكسه من الافتراض واذا
لزم في اثبات لادوام عكسه من الافتراض لا يتم فيه البيان المذكور اي طريق
الخلف (ج) الملازمة المطقة وهكذا مفصولة (قوله بان نقرض آه) بيان
لكيفية اجراء طريق الافتراض على المثبت به وهو صدق لادوام عكس
جزئيهما فيلزم عليك ان تدعي لادوام عكس جزئيهما على تقدير صدق
تلك الجزئية التي هي الاصل وتستدل عليه بهذا الدليل المذكور الذي هو
الافتراض لانك قد عرفت ان الجزء الاول من عكسهما قد ثبت بما ثبت به
عكس كليتهما وهو الخلف واما لزوم لادوام عكسهما لهما فلم يمكن بذلك بل
بطريق الافتراض الذي نبه عليه بقوله هذا (ه) اذا صدق قولنا بعض ج ب
مادام ج لادائما اعني الخاصتين الموجبتين الجزئيتين صدق بعض
ب ليس ج بالفعل اعني لادوام العكس لانه اذا صدق قولنا بعض ج ب
مادام ج لادائما فنرض الذات التي صدق عليها ج وب مادام ج لادائما لا واذا
فرضنا هاد الاقلنا دب ودليس ج بالفعل يعني فلنا هاتين القضيتين احدهما
موجبة شخصية والاخرى سالبة شخصية (ج) اذا صدق بعض ج ب مادام
ج لادائما قلنا دب ودليس ج بالفعل واذا قلنا دب ودليس ج بالفعل صدق
على د انه ب وانه ليس ج بالفعل (ج) اذا صدق بعض ج ب مادام ج لادائما
صدق على د انه ب وانه ليس ج بالفعل واذا صدق على د انه ب وانه ليس
ج بالفعل صدق بعض ب ليس ج بالفعل اعني مفهوم لادوام عكس
جزئيهما (ج) المط (قوله والا لكان آه) دليل ثاني شقي الكبرى الاولى لانها
في الحقيقة ثنتان بسبب تعدد تاليها الاولى منهما هي قوله والافتراض الذات
التي صدق عليها ج وب مادام ج لادائما الاقلنا دب ودليس ج بالفعل لا يحتاج الى
الدليل كما يدل عليه قوله وهو وظ واما الثانية منهما وهو قوله واذا فرضنا الذات
التي صدق عليها ج وب مادام ج لادائما الاقلنا دب ليس ج بالفعل فنظري
يحتاج الى الاثبات وهذا القول دليله (ه) اذا فرضنا الذات التي صدق عليها
ج وب مادام ج لادائما الاقلنا دب ليس ج بالفعل لانا اذا فرضنا هاد الا
ولم يصدق دب ليس ج بالفعل لكان دب لادائما لكونه نقيضه واذا كان دب لادائما
يكون دب لادائما (ج) اذا فرضنا هاد الا ولم يصدق دب ليس ج بالفعل كان
دب لادائما وقولنا دب لادائما في قولنا دب لادائما الذي هو الاصل (ج)

اذا فرضنا هاد الا ولم يصدق دب ليس ج بالفعل يصدق ما ينافي قولنا دب
لادائما الذي هو الاصل لكن صدقه ما ينافي قولنا دب لادائما بط لكونه
مفروض الصدق (ج) نقيض المقدم وهي تلك المقدمة (وقوله لانا حكمتنا
آه) دليل الكبرى الاولى المذكورة بهذا القياس ايضا (ه) اذا كان دب لادائما
يكون دب لادائما لانه اذا كان دب لادائما لم يكن دب لادائما كان الحكم في الاصل
بان دب مادام ج لكانا حكمتنا فيه بان دب مادام ج (ج) نقيض المقدم وهو
تلك الكبرى واما دليل الكبرى الاخيرة المذكورة لاصل القياس وهي قوله
واذا صدق على د انه ب وانه ليس ج بالفعل صدق بعض ب ليس ج بالفعل
فلم يذكر هنا لظهوره كالم يذكر دليل احدي دليلي الكبرى في اثبات انعكاس
الخاصتين لكننا قررنا الدليل المطوي عليهما هناك فتذكر وقس عليه حال كونه
مقرر ايضا من الاول مع الترتيب من الثالث في اثناء التقرير وقت تفصيله
فلا تغفل (قوله ولو اجرى آه) هذا الكلام يحتمل ان يكون اعتراضا على المص
بانه لو اجرى طريق الافتراض في الاصل الكلي اى في اثبات عكسه ولم يذكر فيه
ماعداه ولم يذكر في الاصل الجزئي شيئا من الطرق الثلث اتم ذلك الطريق
دليلا عليه بقياس الجزئية على الكلية وكفى في اثباتهما معا فلا يحتاج فيهما الى
غير هذا البيان هذا على تقدير وقصرنا بالواو والمطقة واما تقرير الاعتراض
على تقدير او اقتصر بالواو والمطقة على ما في كثير من النسخ وهو الظ فهو
ان المص لو اجرى طريق الاعتراض في الاصل الكلي ولم يذكر غيره من
الطرق فيه ولا في الاصل الجزئي او اقتصر على البيان بطريق الافتراض
في الاصل الجزئي ولم يذكر غيره من الطرق فيهما واكتفى بذكره هنا في الاصل
الكلي اتم البيان فيهما لانه اذا ثبت العكس في الاصل الجزئي ثبت في الاصل
الكلي ايضا وكفى هذا الاثبات فيهما فلا يلزم الاستدلال عليه بما عدها
لان اثبات الشيء بعد ثبوته حيث فعلى هذا يكون حاصل الاعتراض انه
لو اختار احدهما من الامر بن المذكورين اتم وكفى وح يكون هنا شرطيتان
مقدمهما متغايران وتالياهما متحد واما حاصله على التقدير الاول فهو انه
لو اجرى طريق الافتراض في الاصل الكلي واقتصر على ذلك البيان في
الجزئي قياسا على الاصل الكلي ولم يذكر غيره فيه اتم وكفى ذلك الطريق
المذكور في الاصل الكلي لهما معا فلا حاجة الى ذكر الافتراض في الاصل
الجزئي ولا الى ذكر الخلف في الاصل الكلي وح يكون هنا شرطية واحدة

وعلى التقديرين يقرر هذه العبارة من غير مشهور ثاني الاستثنائي اذ جعل نقيض
المدعى تاليا واستثنى نقيض المقدم وانتج نقيض التالي الذي هو المطلب على
عكس المشهور وحي تكون الملازمة المذكورة مقدمة شرطية والمقدمة
الاستثنائية مطوية (هـ) او اجري هذا الطريق في الاصل الكلي او اقتصر
على البيان في الاصل الجزئي اتم وكفى لكنه لم يجز (ج) لم يتم ولا يكتف
ذلك وهو مطلوب السائل وهو مدفوع بما سبق من ان تعيين الطريق ليس
من دأب المناظرين فكانه اشار الى هذا الدفع بقوله كما لا يخفى وان احتمل الاشارة
الى قوة الاعتراض على ما لا يخفى وهذه التقارير على تقدير قصد الاعتراض
من هذا الكلام كما ذكرنا واما اذا قصد به التنبية وبيان طريق آخر
لاثبات عكس الجزئي مثل الطريق الذي بينه للصف اعني الخلف كما يشعربه
ظاهر كلامه فلا يكون اعتراضا ولا يجزى فيه التقارير المذكورات
والزيتيات جميعا بل بعضها وانما يكون بيانا لفاضة اخرى وهي انه لو اجري
طريق الافتراض في الاصل الكلي وقيس عليه الاصل الجزئي ولم يذكر في
الاصل الكلي طرق اصلا اتم وكفى لاثباتها كما كان تماما بما ذكره المص
في الاصل الكلي وحاصله ان اثبات الاصل الكلي لا يقتصر بما ذكره المص
بل لو اجري فيه غيره ايضا اتم وكفى لهما ويعلم منه ان لاثبات الكلي طريقا
آخر فعلى هذا لا يلزم منه الدخول لدليل المص بل يكون تسليما له وبيانا لدليل
آخر على الاصل الكلي وبيانا لدفع التوهم الناشئ مما سبق وهو انه كما لا ينتفع
بطريق الخلف الا في الاصل الكلي كذلك لا ينتفع بالافتراض الا في الاصل
الجزئي فلما ذكره دفع هذا التوهم وعلم ان الافتراض ليس مقصورا على الاصل
الجزئي كما كان الخلف مقصورا على الاصل الكلي بل هو يجزى في الاصل
الكلي ايضا (قوله والوقت ان آه) يعني هذه القضايا الخمسة سواء كانت كلية
او جزئية تنعكس موجبة مطلقة عامة وهو ثابت بالدلائل المذكورة اعني طريق
الخلف وكيفية اجرائه وتصويره معلوم مما سبق من نظائره فتذكر وقس
(قوله وللقوم في بيان آه) يعني الطريق في بيان عكوس القضايا ثلث لان
الطريق في بيانها اما الخلف والافتراض والعكس وهن ثلث (ج) المط
والتعريفات الثلث دلائل الصغرى (هـ) الطريق في بيان عكوس القضايا
اما طريق الخلف واما طريق الافتراض واما طريق العكس لان الطريق
في بيانها اما ضم نقيض العكس مع الاصل لينتج محالا واما فرض ذات

الموضوع شيئا معينا وحل وصفي الموضوع والمحمول عليه ليحصل مفهوم
العكس واما ان تعكس نقيض العكس ليحصل ما ينفي الاصل وضم نقيض
العكس مع الاصل لينتج محالا هو طريق الخلف وفرض ذات الموضوع شيئا
معينا وحل وصفي الموضوع والمحمول عليه ليحصل مفهوم العكس هو
طريق الافتراض وعكسك نقيض العكس ليحصل ما ينفي الاصل هو
طريق العكس (ج) تلك الصغرى وهو قياس مقسم نتيجة تأليفه مختلفة
ويجوز ان لا تقر تلك الصغرى ودليلها بالترديد بل بالواو العاطفة وهو
معلوم فقس (قوله وهو لا يجزى آه) جملة معترضة بين الافتراض
والعكس اوردت لبيان الفرق بين الخلف والافتراض في الاستعمال (هـ)
طريق الافتراض مخالف لطريق الخلف في الاستعمال لان طريق الافتراض
يجزى في الموجبات والسوالب المركبة فقط وطريق الخلف يعم الجميع اي
جميع الموجبات والسوالب المركبة والبسطة وما يجزى فيهما فقط مخالف
لما يعم الجميع بحسب الاستعمال (ج) المط وهكذا الاربعة الباقية المشهورة
(قوله ارجو دأه) دلائل احدى الصغرى المذكورتين حال كونه مشتملا
على متعلق محمولها فيكون صغرى والكبرى مطوية (هـ) طريق
الافتراض يجزى في الموجبات والسوالب المركبة فقط لانه يجزى فيما يوجد
فيه الموضوع وما يوجد فيه الموضوع هو الموجبات والسوالب المركبة
فقط (ج) المط (قوله فلما نبه آه) بيان مناسبة قول المص هذا قبله ويحتمل
ان يكون جوابا لدخل مقدر وهو انه لا حاجة الى ذكر المص هذا الدليل مع
ثبوت الدعاوى المذكورة بالطريقين كما عرفت فيكون مستغنى عنه فاجاب
بان المص لما نبه فيما سبق على الطريقين الاولين حاول اي طلب التنبية على
طريق العكس ايضا ليعلم حاله وكيفيته كما لهما وان كفيلا لاثبات المطالب
ولهذا قال وان شئت مفوض الى مشيتك ولما حاول التنبية عاينه قال فلاك ان
تعكس نقيض العكس في الموجبات ليصدق نقيض الاصل والاخص منه
(ج) من هاتين المقدمتين انه لما نبه فيما سبق عليهما قال هنا فلك ان تعكس
نقيض العكس في الموجبات ليصدق نقيض الاصل والاخص منه والحال
ان الاصل مفروض الصديق ولو صدق نقيضه او الاخص منه لزم اجتماع
المتنافيين وهو محال فيكون نقيضه او الاخص منه باطلا فيبطل بسببه نقيض
العكس لان بطلان عكس نقيض العكس وهو الاصل يستلزم بطلان نقيض

العكس وهو المازوم ولم يطل نقيض العكس كان العكس حقا وهو المط هذا هو التقرير في كيفية الاثبات بطريق العكس اجملا بالترتيب واما تفصيله (فهو) اذا صدق الاصل صدق العكس لانه اذا صدق الاصل ولم يصدق العكس لصدق نقيض العكس واذا صدق نقيضه يصدق عكس نقيضه اذ عكس القضية لازمها واذا صدق عكس نقيضه يصدق نقيض الاصل او الاخص من نقيضه واذا صدق احدهما يلزم اجتماع المتنافيين لكون الاصل ايضا مفروض الصدق واجتماع المتنافيين مح (ج) اذا صدق الاصل ولم يصدق العكس لزم المح لكن التالي بط (ج) نقيض المقدم وهو الملازمة المطقة وهكذا التقرير في مواده الجزئية (قوله فان الاصل اذا كان آه دليل القضية المفهومة من قوله فلك ان تعكس آه كما اشرنا اليها (ه) اذا عكست نقيض العكس في الموجبات فاما يصدق نقيض الاصل اري صدق الاخص من نقيض الاصل لانه اذا عكست نقيض العكس في الموجبات فاما ان يكون الاصل موجبا كليا واما ان يكون موجبا جزئيا وان كان موجبا كليا انعكس نقيض عكسه كنفسه سلبا كليا وان كان موجبا جزئيا فاما ان يكون جزئية مطلقة عامة واما ان يكون احدي القضايا الباقية الموجبة الجزئية (ج) اذا عكست نقيض العكس في الموجبات فاما ينعكس نقيض عكسه كنفسه سلبا كليا واما ان يكون الاصل موجبة جزئية مطلقة عامة واما ان يكون احدي القضايا الباقية الموجبة الجزئية والسلب الكلي اخص من نقيض الاصل اعني السالبة الجزئية التي هي اعم من السالبة الكلية (ج) اذا عكست نقيض العكس في الموجبات فاما ينعكس نقيض عكسها الى ما هو اخص من نقيض الاصل واما ان يكون الاصل موجبة جزئية مطلقة عامة واما ان يكون احدي القضايا الباقية الموجبة الجزئية وان كان الاصل مطلقة عامة موجبة جزئية انعكس نقيض عكسها الى ما يناقضها وان كان احدي القضايا الباقية انعكس نقيض عكسها الى ما هو اخص من نقائضها (ج) اذا عكست نقيض العكس في الموجبات فاما ينعكس نقيض عكسها الى ما هو اخص من نقيض الاصل واما ينعكس نقيض عكسها الى ما يناقضها واما ينعكس نقيض عكسها الى ما هو اخص من نقائضها واذا انعكس نقيض عكسه الى ما هو اخص من نقيض الاصل يصدق الاخص من نقيض الاصل واذا انعكس نقيض عكسها الى ما يناقضها يصدق نقيض الاصل

واذا انعكس نقيض عكسها الى ما هو اخص من نقائضها يصدق الاخص من نقيض الاصل ايضا (ج) اذا عكست نقيض الاصل في الموجبات فاما يصدق نقيض الاصل او يصدق الاخص من نقيضه وهو الملازمة المطقة وهو قياس مح كبل لكن كبرياته نظرية دليل كل منهما (قوله ونقيض عكسه آه) بالواو الخالية دليل الملازمة التي توسط هو بين مقدمها وتاليها (ه) اذا كان الاصل موجبا كليا انعكس نقيض عكسه كنفسه كليا لانه اذا كان الاصل موجبا كليا يكون نقيض عكسه سلبا كليا والسلب الكلي ينعكس كنفسه سلبا كليا (ج) تلك الكبرى (وقوله لان نقيض عكسها آه) دليل الكبرى التي قبله (ه) ان كان الاصل مطلقة عامة موجبة جزئية انعكس نقيض عكسها الى ما يناقضها لانه ان كان الاصل مطلقة عامة موجبة جزئية كان نقيض عكسها سالبة كلية دائمة والسالبة الكلية الدائمة تنعكس كنفسها الى نقيضها اي الى نقيض المطلقة العامة الموجبة الجزئية (ج) تلك الملازمة (وقوله اما في الدائمين آه) مع ما بعده من قوله (واما في الوقتيين آه) دليل ما قبله من الملازمة ايضا (ه) ان كان الاصل احدي القضايا الباقية الموجبة الجزئية انعكس نقيض عكسها الى ما هو اخص من نقائضها لانه ان كان الاصل احداها فاما يكون دائمين او عامتين او خاصتين اي احداها واما يكون وقتيين او وجوديين وان كان دائمين او عامتين او خاصتين انعكس نقيض عكسها الى ما هو اخص من نقائضها وان كان وقتيين او وجوديين انعكس ايضا عكسها الى ما هو اخص من نقائضها (ج) تلك الملازمة والكبريان لهذا القياس ايضا نظريتان (وقوله فلان نقيض عكسها آه) في الموضوعين دليلهما الاول الاول والثاني الثاني (ه) ان كان الاصل دائمين او عامتين او خاصتين اي حال كونها موجبة جزئية انعكس نقيض عكسها الى ما هو اخص من نقائضها لانه ان كان الاصل دائمين او عامتين او خاصتين كان نقيض عكسها عرفية عامة والعرفية العامة تنعكس كنفسها عرفية عامة (ج) ان كان الاصل دائمين او عامتين او خاصتين انعكس نقيض عكسها كنفسه عرفية عامة والعرفية العامة اخص من نقائضها اي من نقائض تلك القضايا الست التي هي الاصل (ج) تلك الملازمة وكذا ان كان الاصل وقتيين او وجوديين انعكس نقيض عكسها الى ما هو اخص من نقائضها لانه ان كان الاصل وقتيين او وجوديين كان نقيض عكسها سالبة كلية

دائمة وعكس السالبة الكلية الدائمة اخص من نقائصها اي من نقائص تلك القضايا الاربع (ج) تلك الملازمة بعينها فلا تغفل (قوله مثلا اذا صدق آه) تمثيل لاثبات انعكاس المطلقة العامة الموجبة الجزئية كنفسها بطريق العكس ولزوم صدق نقيض الاصل فيه (هـ) اذا صدق بعض ج بالاطلاق صدق بعض ج بالاطلاق اعني عكسه لانه اذا صدق بعض ج بالاطلاق ولم يصدق بعض ج بالاطلاق اصدق نقيضه ونقيضه هو لا شيء من ج دائما وقوله لا شيء من ج دائما عكس الى لا شيء من ج دائما وقولنا لا شيء من ج دائما نقيض بعض ج بالاطلاق وبعض ج بالاطلاق هو الاصل المفروض الصدق (ج) اذا صدق بعض ج بالاطلاق ولم يصدق بعض ج بالاطلاق يصدق ما ينعكس نقيض العكس لكن صدق ما ينعكس نقيض العكس بطال لزم اجتماع المتنافيين (ج) نقيض المقدم وهو الملازمة المطلقة وهكذا موصوله (قوله واذا صدق بعض ج بالضرورة آه) تمثيل ايضا لاثبات انعكاس الضرورية المطلقة الموجبة الجزئية حينية ممكنة بطريق العكس ولزوم صدق اخص من نقيض الاصل فيه (هـ) اذا صدق بعض ج بالضرورة صدق بعض ج حين هو ب لانه اذا صدق بعض ج بالضرورة ولم يصدق بعض ج حين هو ب اصدق نقيضه ونقيضه هو لا شيء من ج مادام ب واذا صدق لا شيء من ج مادام ب يصدق لا شيء من ج مادام ج الذي هو عكسه وقولنا لا شيء من ج مادام ج اخص من نقيض بعض ج بالضرورة وبعض ج بالضرورة هو الاصل (ج) اذا صدق بعض ج بالضرورة ولم يصدق بعض ج حين هو ب اصدق نقيض الاصل الذي هو مفروض الصدق لكن صدق اخص من نقيض الاصل بط لزوم اجتماع المتنافيين (ج) نقيض المقدم وهو المطر وهكذا موصوله وهو الاوضح (قوله اعني آه) دليل الكبرى التي قبله (هـ) قولنا لا شيء من ج مادام ج اخص من نقيض بعض ج بالضرورة لان قولنا لا شيء من ج مادام ج اخص من قولنا لا شيء من ج بالامكان العام وقولنا لا شيء من ج بالامكان العام نقيض قولنا بعض ج بالضرورة (ج) تلك الكبرى هذا هو اثبات انعكاس القضايا بطريق العكس فالاول مثال لما يحصل نقيض الاصل والثاني لما يحصل اخص من نقيضه فقدم بين اولا ان طريق العكس في اثبات انعكاس القضايا لا يخلو عن احد هذين الضربين اعني حصول نقيض الاصل وحصول

الاخص من نقيضه ومثل لهما مثالين من المادة الكلية واحال تقرير بيان انعكاس سائر القضايا في المادة الكلية وبيان انعكاس جميعها في المواد الجزئية الى المقابلة بما ذكره فتذكر وقس وهو طر على من تذكرنا مل (قوله وانما اخص هذا آه) يعني اخص المص الاثبات بطريق العكس بالموجبات ولم يثبت به عكس السوال ودليل هذه الدعوى في الحقيقة قوله فلما قدمها آه واما قوله لان بيان انعكاس آه فليس دليلها بالذات بل دليل دليلها وتوطئة له (هـ) المص اخص طريق العكس بالموجبات لان المص قدم عكس السوال في بيان العكس المستوي ولم يقدم عكس الموجبات فلما قدم عكس السوال في بيان العكس المستوي ولم يقدم عكس الموجبات امكنه ان يبين بطريق العكس عكوسات الموجبات ولم يمكنه ان يبين به عكوس السوال (ج) المص امكنه ان يبين به عكوس الموجبات ولم يمكنه ان يبين به عكوس السوال ومن امكنه ان يبين به عكوس الموجبات ولم يمكنه ان يبين به عكوس السوال اخص اخص الاثبات به اي بطريق العكس بالموجبات (ج) المطر وهو مركب من قياسين اولهما من غير متعارف اول الاستثنائي لتقدم الاستثنائية فيه على الشرطية والثاني من الشكل الاول ويجوز ان يقرر الثاني منهما من الاول حال كونه فعلية وهو طر ويجوز ايضا ان يقرر المجموع من القياس المستقيم (هـ) اخص المص طريق العكس بالموجبات لانه لما قدمها ولم يقدمها اي لما قدم عكس السوال ولم يقدم عكس الموجبات امكنه ان يبين به عكوس الموجبات ولم يمكنه ان يبين به عكوس السوال ولما امكنه ان يبين به عكوس الموجبات ولم يمكنه ان يبين به عكوس السوال اخص هذا الطريق بالموجبات (ج) لما قدمها ولم يقدمها اخص هذا الطريق بالموجبات لكنه قدمها ولم يقدمها (ج) عين التالي وهو المطر وعلى كل تقدير يكون ما قبله اعني (قوله لان بيان انعكاس السوال آه) دليل الملازمة المذكورة (هـ) لما قدم عكس السوال في البيان ولم يقدم عكس الموجبات امكنه ان يبين بطريق العكس عكوس الموجبات ولم يمكنه ان يبين به عكوس السوال لانه لما توقف بيان انعكاس السوال على عكوس الموجبات وبيان انعكاس الموجبات على عكوس السوال ثبت انه لما قدمها ولم يقدمها امكنه ان يبين به عكوس الموجبات ولم يمكنه ان يبين به عكوس السوال لكنه توقف بيان انعكاس السوال على عكوس الموجبات وبيان انعكاس الموجبات على انعكاس السوال (ج) من اول الاستثنائي

عين التالي وهي تلك الملازمة ومقدمة شرطية هذا القياس مركبة من مقدم
حالية وتال متصلة الا انه يقرر التالي حالية للتفهيم وهكذا نظائره وحاصل هذا
القول هو ان المصخصص الاثبات بطريق العكس بالموجبات ولم يثبت بذلك
الطريق عكوس السوال لان بيان هذا الطريق في الموجبات يتوقف على
معرفة عكوس السوال لتوقف اجراء هذا الطريق على معرفة عكوس
نقيض القضايا المنعكسة كما ترى وكذلك بيان هذا الطريق في السوال
يتوقف على معرفة عكوس الموجبات لما ذكره ولما كان بحث عكوس السوال
مقدما على بحث عكوس الموجبات امكن اجراء طريق العكس في اثبات
انعكاس الموجبات لتقدم الموقوف عليه له وهو معرفة عكوس السوال عليه
ولم يمكن اجراؤه في اثبات انعكاس السوال لتقدم عكوس الموجبات التي
يتوقف معرفته عليها عليه واو كان بحث عكوس الموجبات مقدما على بحث
عكوس السوال لا يمكن بيان انعكاس السوال بطريق العكس ولم يمكن
بيان انعكاس الموجبات به وليس فليس فعلم منه ان عدم جريان طريق العكس
في انعكاس السوال للامثلة المذكورة لا غير (قوله قدما آه) يعني المتقدمين منهم
ذهبوا الى انعكاس الممكنين ممكنة عامة واستدلوا على انعكاسها بايات بطرق
ثلاثة احدها الخلف وكيفية الاستدلال به عليه هو ما ذكره بقوله (لانه اذا صدق
آه) (هـ) اذا صدق بعض ج ب بالامكان العام او الخاص صدق بعض ج ب
بالامكان العام لانه اذا صدق بعض ج ب بالامكان ولم يصدق بعض ج ب
بالامكان العام لصدق لاشي من ج ب بالضرورة الذي هو نقيضه واذا صدق
لاشي من ج ب بالضرورة فنضمه الى الاصل واذا ضمناه الى الاصل قلنا بعض
ج ب بالامكان ولاشي من ج ب بالضرورة واذا قلنا بعض ج ب بالامكان ولاشي
من ج ب بالضرورة يلزم من رابع الاول بعض ج ليس ج بالضرورة وبعض
ج ليس ج بالضرورة محال (ج) اذا صدق بعض ج ب بالامكان
ولم يصدق بعض ج ب بالامكان العام لم يحال لكن التالي بط وكذا
المقدم فيثبت نقيض المقدم وهو المطلوب وهكذا موصوله الذي
هو الاوضح من المذكور (قوله وثانيها الافتراض آه) بيان كيفية الاستدلال
بطريق الافتراض على المطلوب المذكور (هـ) اذا صدق بعض ج ب
بالامكان صدق بعض ج ب بالامكان العام لانه اذا صدق بعض ج ب بالامكان
نفرض ذات ج وب دالا واذا فرضناهما دالا قلنا ب بالامكان ودج

ب بالفعل

بالفعل واذا قلنا ب بالامكان ودج بالفعل يصدق من اول الثالث بعض
ب ج بالامكان الذي هو انعكس المطلوب (ج) الملازمة المطلوبة (قوله
وثالثها طريق العكس آه) بيان كيفية الاستدلال بطريق العكس
على اثبات ذلك المطلوب (هـ) اذا صدق بعض ج ب بالامكان صدق
بعض ج ب بالامكان العام لانه اذا صدق بعض ج ب بالامكان وكذب
بعض ج ب بالامكان العام اي ولم يصدق هو لصدق لاشي من ج ب
بالضرورة الذي هو نقيضه واذا صدق لاشي من ج ب بالضرورة يصدق
لاشي من ج ب بالضرورة الذي هو عكسه على زعم المستدل وقولنا لاشي من
ج ب بالضرورة يناقض قولنا بعض ج ب بالامكان وقولنا بعض ج ب بالامكان
هو الاصل الذي فرض صدقه (ج) اذا صدق بعض ج ب بالامكان
ولم يصدق بعض ج ب بالامكان العام يصدق ما يناقض الاصل واذا صدق
ما يناقض الاصل يجتمع النقيضان وهو ظاهر (ج) اذا صدق بعض
ج ب بالامكان ولم يصدق بعض ج ب بالامكان العام يجتمع النقيضان
لكن اجتماعهما بط (ج) نقيض المقدم وهو المطلوب وهكذا موصوله
وهو المفصل كما عرفت (قوله وهذه الدلائل آه) اراد من طرف المتأخرين
على ما ذهب اليه القدماء من انعكاس الممكنين الى الممكنة العامة بعد
اثبات انعكاسهما بوجود ثلثة بناء على زعمهم يعني الدليلان الاولان
للقدماء وهما الخلف والافتراض لا يتمان في الواقع فلا يثبت بهما مطلوبهم
الذي هو انعكاسهما اليها لانه لو تم الدليلان الاولان لتوقف على انتاج
الصغرى الممكنة في الشكل الاول والثالث لكن الصغرى الممكنة لا ينتج
فيهما (ج) نقيض المقدم وهو المطلوب وكذا قوله الدليل الثالث
لهم على اثبات انعكاسهما اليها لا يتم لانه لو تم ذلك لتوقف على انعكاس
السالبة الضرورية كنفسها لكن السالبة الضرورية لا انعكس كنفسها
(ب) ايضا نقيض المقدم وهو المط وجوز ان يقرر هذا القياس ان من الاقتراحي
ايضا (هـ) الدليلان الاولان لا يتمان لانهما يتوقفان على انتاج الصغرى
الممكنة في الشكل الاول والثالث اي الاول يتوقف على انتاجها
في الاول والثاني في الثالث والصغرى الممكنة فيهما عقيمة كما ستعرفه (ج)
الدليلان الاولان يتوقفان على انتاج العقيم وكل دليل يتوقف على انتاج
العقيم لا يتم اظهر فساد (ج) المطلوب المذكور وكذا الدليل الثالث

لا يتم لانه يتوقف على انعكاس السالبة الضرورية كنفسها وانعكاسها
كنفسها فاسد (ج) الدلائل الثالث يتوقف على الفاسد وكل دليل يتوقف
على الفاسد لا يتم (ج) المطلوب (وقوله وقد تبين انها آه) دليل الرافعة
على تقدير تصويره من الاستثنائي او دليل الكبرى على تقدير ترتيبه من الاقتراني
اما تقديره على التقدير الاول (فهو) السالبة الضرورية لا تنعكس كنفسها
لانها تنعكس دائمة والدائمة ليست نفسها اي ليست ضرورية (ج) تلك
الرافعة ومن غير متعارف الثاني ايضا بعكس الكبرى ويجوز ان يقرر
من متعارف فيهما والكل ظاهر ففس عليه واما تقريره على التقدير الثاني (فهو)
انعكاس السالبة الضرورية كنفسها فاسد لان السالبة الضرورية
تنعكس دائمة وانعكاس ما ينعكس دائمة كنفسها فاسد (ج) تلك
الكبرى (قوله فلما لم يتم آه) يبان لتوقف المصنف فيه وعدم اختياره مذهباً
من مذهبين يعني لما لم يتم الدلائل اي الدلائل المذكورة لانعكاسهما
من طرف قدمائهم ولم يظفر المصنف بدليل يدل على انعكاسهما ولا على عدم
انعكاسهما توقف فيه ولم يحكم باحدهما لكنه لم يتم هذه الدلائل كما عرفت
آنفاً ولم يظفر بدليل يدل على انعكاسهما ولا على عدمه (ج) توقف
المصنف فيه وهو المطلوب (قوله واعلم انا آه) اعترض على المصنف
في توقفه بانه عبث لانه اما يعتبر اتصاف ذات الموضوع بوصفه بالفعل
على ما هو مذهب الشيخ واما يعتبر ذلك بالامكان كما هو مذهب الفارابي
وان اعتبر اتصافها به بالفعل على ما هو مذهب الشيخ ظهر عدم انعكاس
الممكنة وان اعتبر بالامكان كما هو مذهب الفارابي تنعكس الممكنة كنفسها
فيظهر ايضا انعكاس الممكنة (ج) من غير متعارف مركب اول الاستثنائي
عين التاليين المذكورين بالترديد وهو اما يظهر عدم انعكاسهما
واما تنعكس الممكنة كنفسها وعلى كل التقديرين لا وجه لتوقفه
في الانعكاس وعدمه بل يلزم عليه ان يحكم بانعكاسهما بعد ان اختار
في مباحث القضايا مذهب الفارابي كما قال السيد السند قدس سره من انه
اذا اعتبر اتصاف ذات الموضوع بوصفه بالامكان على ما هو مذهب الفارابي
يلزم انعكاس السالبة الضرورية كنفسها ويلزم ايضا انعكاس الموجبة
الممكنة موجبة جزئية ممكنة عامة ويكون الممكنة متبجعة في الصغرى الاول
والثالث بلا اشتباه ويكون التفصيل بالمثل المذكور هنا متدفعاً اذا لا يصدق

على مذهب الفارابي ان كل ما هو مركوب زيد فهو فرس اصدق نقيضه
ج وهو بعض ما هو مركوب زيد فهو ليس بفرس بل حمار وهو ظاهر
او يلزم عليه ان يحكم بعدم انعكاسها بناً على مذهب الشيخ وحينئذ يكون
توقفه فيه لا حاصل له ودفعه العصام رحمه الله تعالى من طرف المص بابحاث
اربعة مذكورة فيه فليرجع اليها والملازمان المذكورتان نظريتان (وقوله
لان مفهوم الاصل آه) دليل اوليهما (ه) اذا اعتبر اتصاف ذات
الموضوع بوصفه بالفعل ظهر عدم انعكاس الممكنة لانه اذا اعتبر اتصافها
بوصفه بالفعل يكون مفهوم اصل الممكنة ان ما هو ج بالفعل فهو
ب بالامكان اي الافراد التي اتصفت بالجيم بالفعل فهو ب بالامكان ويكون
عكسه ان ما هو ب بالفعل فهو ج بالامكان واذا كان مفهوم الاصل ان
ما هو ج بالفعل ب بالامكان ومفهوم العكس ان ما هو ب بالفعل ج
بالامكان يجوز ان تكون الافراد المتصفة بج بالفعل ب بالامكان ولا يخرج
من القوة الى الفعل اي يجوز ان لا يتصف الافراد بالبيانية بالفعل واذا جاز
ان يكون اتصافها ب بالامكان ولا يخرج من القوة الى الفعل لا يصدق
العكس واذا لم يصدق العكس يظهر عدم انعكاس الممكنة (ج)
تلك الملازمة وهكذا موصوله (قوله ومما يصدق آه) اي يصدق عدم
انعكاسها ويدل عليه المثال المذكور وهو دليل للملازمة التي قبله (ه) واذا جاز
ان يكون ب بالامكان ولا يخرج من القوة الى الفعل لا يصدق العكس لانه
اذا جاز ذلك كان قولنا كل حمار مركوب زيد بالامكان على مذهب
الشيخ وقولنا هذا ممكنة عكسها كاذب (ج) اذا جاز ذلك يكذب عكس
الممكنة وهو مساو لتلك الملازمة والكبرى لهذا القياس ايضا نظرية دليله
هو المثال المذكور للعكس (ه) قولنا كل حمار مركوب زيد بالامكان عكسه
كاذب لان قولنا هذا عكسه هو قولنا بعض ما هو مركوب زيد بالفعل
حمار بالامكان وهو كاذب (ج) من غير المتعارف تلك الكبرى وكبرى هذا
القياس ايضا نظرية يستدل عليها بصدق نقيضها لما عرفت مراراً من
ان يصدق قضية يثبت بكذب نقيضها وبالعكس وحينئذ يكون تصويره
مثل ما سبق من نظائره (ه) قولنا بعض ما هو مركوب زيد بالفعل حمار
بالامكان كاذب لان قولنا هذا نقيضه هو قولنا لا شيء مما هو مركوب زيد
بالفعل بحمار بالضرورة وهو صادق (ج) قولنا هذا نقيضه صادق وكل

مانقيضها صادق فهو كاذب (ج) تلك الكبرى وهكذا موصولة وتقريره
بسيطاً بآثبات مقدمته النظرية بعده والكل ظاهر مما سبق فتذكر (وقوله
لان كل ماهو آء) مع ما بعده من المقدمة قياس من ثاني الاول ينتج الكبرى
الاولى لهذا القياس اي ينتج صدق نقيض الكبرى المدللة وبوضوحها
(هـ) لاشي ماهو مر كوب زيد بالفعل بحمار بالضرورة لان كل ماهو مر كوب
زيد بالفعل فهو فرس بالضرورة ولا شي من الفرس بحمار بالضرورة
(ج) لاشي ماهو مر كوب زيد بالفعل بحمار بالضرورة وصدق هذه النتيجة
يستلزم كذب نقيضها وهو تلك الكبرى المدللة كارتبناه مفصلاً فلا تغفل
ويجوز ان يقرر هذا من اول الثاني ايضا بعكس الكبرى المذكورة وهو ظاهر
(قوله لان مفهومها ان ماهو ج آء) دليل الثانية من الملازمين المذكورين
(هـ) ان اعتبر انصاف ذات الموضوع بوصفه بالامكان تنعكس الممكنة
كنفسها لانه ان اعتبر ذلك بالامكان كان مفهوم الممكنة ان ماهو ج
بالامكان فهو ببالامكان واذا كان مفهومها ان ماهو ج بالامكان فهو ب
بالامكان يكون مفهوم عكسها ان ماهو ب بالامكان ج بالامكان لا محالة
واذا كان مفهوم عكسها ان ماهو ب بالامكان ج بالامكان تنعكس الممكنة
كنفسها (ج) تلك الملازمة وهكذا موصولة (قوله ويتضح لك آء)
اي يظهر لك من هذه المباحث شرطيتان كليتان ملازمتان اثبتنا
بطريق العكس وهما قولنا اذا صدق ممكنة عامة موجبة على تقدير
انعكاس السالبة الضرورية كنفسها وجب ان يصدق عكسها ممكنة عامة
موجبة وقولنا اذا صدقت السالبة الضرورية على تقدير انعكاس الممكنة
الموجبة كنفسها صدق عكسها سالبة ضرورية وبيان ثبوتها بطريق
العكس (هـ) اذا صدق بعض ج ب بالامكان وجب ان يصدق بعض
ب ج بالامكان على تقدير انعكاس السالبة الضرورية كنفسها لانه
اذا صدق بعض ج ب بالامكان ولم يصدق بعض ب ج بالامكان على
ذلك التقدير اصدق نقيضه ونقيضه لاشي من ب ج بالضرورة وقولنا
لاشي من ب ج بالضرورة ينعكس الى لاشي من ج ب بالضرورة وهو منافي
للاصل الذي هو مفروض الصدق (ج) اذا صدق بعض ج ب بالامكان
ولم يصدق بعض ب ج بالامكان على ذلك التقدير لصدق ما ينافي الاصل
لكن صدق ما ينافي ب (ج) نقيض المقدم وهي تلك الملازمة وهكذا

اثبات الملازمة الاخرى وهي قولنا اذا صدق لاشي من ج ب بالضرورة وجب
ان يصدق لاشي من ب ج بالضرورة على تقدير انعكاس الموجبة الممكنة
كنفسها بلا فرق فتأمل وقس فقد ظهر ان انعكاس السالبة الضرورية
كنفسها مستلزم لانعكاس الموجبة الممكنة كنفسها وبالعكس لان انعكاس
السالبة الضرورية كنفسها دال لانعكاس الموجبة الممكنة كنفسها
وبالعكس كما ترى من التقرير المذكور آنفاً فلا تغفل (قوله الشرطيات آء) يعني
التصلة الموجبة الكلية والجزئية تنعكس موجبة جزئية متصلة والسالبة الكلية
المتصلة تنعكس كنفسها سالبة كلية متصلة وكل ذلك ثابت بطريق الخلف
كما اشار الى تقريره اجمالا بقوله (فانه لو صدق نقيض العكس آء) (هـ) اذا صدقت
الموجبة الكلية المتصلة ولم يصدق عكسها موجبة جزئية متصلة يصدق نقيضه
اي نقيض العكس ولو صدق نقيض العكس لا تنظم مع الاصل قياس منج
للمحال لكن انتالي ب (ج) نقيض المقدم وهو تلك الملازمة وهكذا اثبات
انعكاس الموجبة الجزئية المتصلة والسالبة الكلية بذلك الطريق والقول
المذكور اشارة الى التقرير في الجميع اجمالاً واما تفصيل ذلك وايضاحه
بالمادة ذكره بقوله (اما اذا كانت موجبة فلانه آء) (هـ) اذا صدق كلما
كان او قد يكون اذا كان اب فج دوجب ان يصدق قد يكون اذا كان ج
د قاب لانه اذا صدق كلما كان او قد يكون اذا كان اب فج د ولم يصدق
قد يكون اذا كان ج د قاب يصدق ليس البتة اذا كان ج د قاب الذي
هو نقيضه واذا صدق ليس البتة اذا كان ج د قاب نضمه مع الاصل
واذا ضمناه مع الاصل قلنا كلما كان او قد يكون اذا كان اب فج د وليس
البتة اذا كان ج د قاب واذا قلنا ذلك يصدق من ثاني الاول ليس البتة
اذا كان اب قاب على تقدير كون الاصل موجبة كلية او من رابع الاول
قد لا يكون اذا كان اب قاب على تقدير كون الاصل موجبة جزئية كما
اشرنا اليه في التقرير وقولنا ليس البتة او قد لا يكون اذا كان اب قاب محال
(ج) اذا صدق كلما كان او قد يكون اذا كان اب فج د ولم يصدق قد يكون
اذا كان ج د قاب يلزم المحال لكن التالى بط والمقدم مثله فيثبت نقيضه
وهو الماط وهكذا موصولة وهو واضح (وقوله ضرورة صدق آء) دليل
الكبرى المذكورة التي قبله اعني قوله وهو محال (هـ) قولنا قد لا يكون اذا كان
اب قاب محال لان قولنا هذا نقيضه هو قولنا كلما كان اب قاب وقولنا

كلما كان اب قاب صادق وما يكون نقيضه صادقا فهو كاذب (ج) تلك
الكبرى وهكذا موصوله وبسببها باثبات مقدمته النظرية بعده وكذا
الكلام في اثبات قوله قولنا ليس البتة اذا كان اب قاب محال بالدليل المذكور
بلا فرق غاية الامر يعبر فيه بلفظ المناقاة لا بلفظ النقيض لان الموجبة
الكلية ليست نقيض السالبة الكلية بل اخص من نقيضها فالمناسب لفظ
المناقاة على ما لا يخفى هذا هو تقرير اثبات انعكاس الموجبة الكلية والجزئية
المتصلة الى الموجبة الجزئية المتصلة بطريق الخلف جمعها بدليل واحد
وان شئت اثبت كلا منهما على حدة (قوله واما اذا كانت سالبة آه)
اشارة الى تفصيل كيفية اثبات انعكاسها كنفسها بهذا الطريق ايضا
وهو تتممة التفصيل المذكور (هـ) اذا صدق ليس البتة اذا كان اب فج د
صدق ليس البتة اذا كان ج د قاب لانه اذا صدق ذلك ولم يصدق هذا
لصدق قديكون اذا كان ج د قاب الذي هو نقيضه وهو مع الاصل ينتج
من رابع الاول قد لا يكون اذا كان ج د فح د وهو بط لكن لزوم البطولان
بط (ج) نقيض المقدم وهو المط (قوله وان لم يعكس آه) يعني الموجبة
الكلية المتصلة لا تنعكس موجبة كلية متصلة لان الموجبة الكلية المتصلة
قديكون التالي فيها اعم من المقدم وما يكون التالي فيه اعم من المقدم يلزم
ان يستلزم العام الخاص في عكسها كليا (ج) الموجبة الكلية المتصلة قديلم
ان يستلزم العام الخاص في عكسها كليا واستلزام العام الخاص ممتنع (ج)
منه الموجبة الكلية المتصلة قد يمتنع عكسها كليا وما يمتنع عكسها كليا
لا ينعكس كليا (ج) منه المطلوب لان عدم انعكاسها كليا في بعض المواد
يقضي عدم انعكاسها كليا في جميع المواد الامر من ان الانعكاس هو عدم
الخلف في شئ من المواد والمثال دليله او دليل دليله (قوله واما السالبة
الجزئية آه) يعني السالبة الجزئية المتصلة لا تنعكس لانها قولنا مثلا قد لا يكون
اذا كان هذا حيوانا فهو انسان وقولنا هذا صادق مع كذب قولنا
قد لا يكون اذا كان هذا انسانا كان حيوانا وقولنا هذا عكسه والصادق
مع كذب عكسه لا ينعكس (ج) المطلوب وهكذا موصوله وبسببها
باثبات مقدمته النظرية بعده كما مر امثاله فتذكر (قوله لانه كلما كان آه)
دليل القضية المفهومة من قيد الكبرى (هـ) قولنا قد لا يكون اذا كان هذا
انسانا كان حيوانا كاذب لان قولنا هذا نقيضه قولنا كلما كان هذا انسانا

كان حيوانا وقولنا هذا صادق وما هو نقيضه صادق فهو كاذب (ج)
تلك المقدمة وقد مر امثاله ايضا فلا تغفل في ترتيب موصوله وبسببها
بالقياس عليها (قوله واما اذا كانت اتفاقية آه) يعني اذا كانت المتصلة
اتفاقية اما لا يفيد عكسها واما لا تنعكس لانه اذا كانت اتفاقية فاما تكون
اتفاقية خاصة واما تكون اتفاقية عامة وان كانت اتفاقية خاصة لا يفيد
عكسها وان كانت اتفاقية عامة لا تنعكس (ج) المطلوب والملازمان
المذكوران نظريتان (قوله لان معناها موافقة آه) دليل اوليهما (هـ)
ان كانت اتفاقية خاصة لا يفيد عكسها لانه ان كانت اتفاقية خاصة
كان معناها موافقة صادق صادق ولا كان معناها موافقة صادق
صادق وافق فيها هذا الصادق ذاك الصادق وبالعكس اي وبوافق
فيها ذاك الصادق هذا الصادق (ج) ان كانت اتفاقية خاصة وافق
فيها هذا الصادق ذاك الصادق وبالعكس وبوافق فيها هذا الصادق
ذاك الصادق وبالعكس لم يكن في عكسها فائدة (ج) تلك الملازمة
ويجوز ان يقرر الكبرى ان لهذا القياس حال كونها كلية موصولا
ومفصولا وهو ظاهر (قوله لجواز موافقة آه) دليل الثانية منهما (هـ)
ان كانت اتفاقية عامة لا تنعكس لانه ان كانت اتفاقية عامة قد يوافق التالي
الصادق فيها المقدم المقدر صدقه ولم يوافق التالي المقدر صدقه
للمقدم الصادق في عكسها في مادة لا يكون المقدم المقدر صدقه في الاصل
صادقا في الواقع واذا وافق التالي الصادق فيها المقدم المقدر صدقه
ولم يوافق المقدم المقدر صدقه للتالي الصادق يكذب عكسها
واذا كذب عكسها لا تنعكس (ج) تلك الملازمة وهكذا موصوله وحاصل
هذا القول هو انه قد يوافق التالي الصادق في الواقع المقدم المقدر
صدقه وليس بصادق في صدق بدون العكس اذ لا يصدق عكسها
في هذه المادة لان معنى عكسها هو موافقة التالي المقدر صدقه المقدم
الصادق في الواقع وهو كاذب لان هذا المعنى ليس معنى الاتفاقية العامة
ولا الخاصة لعدم صدق التالي فيه وعوضا هو وحينئذ يثبت عدم انعكاس
الاتفاقية العامة لما عرفت ان الخلف المادة الواحدة يكفي في عدم الانعكاس
كافي قولنا كلما كان اوقديكون اذا كان الخلاء موجودا فالانسان ناطق
وهو اتفاقية عامة صادقة لصدق تاليه وكذب مقدمه مع كذب قديكون

إذا كان الإنسان ناطقا كان الخلاء موجودا الذي هو عكسه لكذب تاليه
 وصدق مقدمه (قوله وأما المنفصلات آه) يعني المنفصلات لا يتصور
 فيها العكس لأنها لا يمتاز جزأها بحسب الطبع أي بحسب طبع المنفصلة
 وذاتها وكل ما لا يمتاز جزأها بحسب الطبع لا يتصور فيها العكس
 (ج) المطلوب ويجوز أن يقرر من الثاني أيضا بعكس الكبرى وهو ظاهر
 والصغرى على التقديرين معدولة أو الكبرى معدولة على التقدير الثاني
 فقط وبحث عدم انعكاسها وإن علم من صدر البحث كما قال لكونه ذكره
 هنا اتباعا للتصلة (قوله عكس النقيض هو جعل آه) الكلام في هذا
 التعريف في صحة إطلاقه حقيقة على أفراد معرفتها وعدم صحته كالكلام
 في تعريف العكس المستوي فتذكر ولا تغفل (قوله فإذا قلنا آه) تمثيل له
 الإيضاح ثابت بما قبله من التعريف المذكور (هـ) إذا قلنا كل إنسان
 حيوان واردنا عكس نقيضه على رأي قدامائهم قلنا كل ما ليس بحيوان
 ليس بإنسان لانا إذا قلنا ذلك واردنا عكس نقيضه على رأيهم جعلنا
 نقيض الجزء الثاني منه جزءا ولا ونقيض الجزء الأول منه جزءا ثانيا وإذا جعلنا
 كذلك قلنا كل ما ليس بحيوان ليس بإنسان (ج) تلك الملازمة وهكذا أثبات
 انعكاس سائر انقضائيا بهذا العكس (قوله وحكم الموجبات آه) أجمال
 في بيان كون حكم الموجبات في عكس النقيض حكم السوال في العكس
 المستوي وكون حكم السوال في عكس النقيض حكم الموجبات في العكس
 المستوي (وقوله حتى إن الموجبة آه) مع ما بعده من قوله (والموجبة الجزئية
 لا تنعكس آه) وقوله (والسالبة كلية كانت أو جزئية تنعكس سالبة جزئية آه)
 تفصيل لهذا الأجمال وبيان له فيصير هذا التفصيل دعاوى ثلث دلائل
 كل منها مذكور معها فقوله (وإذا صدق آه) دلائل أولاهما (هـ) الموجبة
 الكلية تنعكس كنفسها بعكس النقيض على رأيهم كما أن السالبة الكلية
 تنعكس كنفسها بالعكس المستوي يعني إذا صدق الموجبة الكلية صدق
 عكس نقيضها موجبة كلية لأنه إذا صدقت الموجبة الكلية صدق قولنا كل
 ج ب وإذا صدق كل ج ب صدق كل ما ليس بـ ب ليس ج وكل ما ليس بـ ليس
 ج عكس نقيضه موجبة كلية (ج) تلك الملازمة وهكذا موعوله ويجوز أن يقرر
 غير هذا الترتيب (وقوله والافترض آه) دليل الملازمة المذكورة بطريق
 العكس (وقوله أو يضم آه) عطف على قوله وينعكس إشارة إلى اثباتها

بطريق الخلف وتقرر كل منهما معلوم مما مر من افتد كروفس (قوله
 والموجبة الجزئية آه) شروع لاثبات الدعوى الثانية منها بما بعده من الدليل
 المذكور (قوله والسالبة آه) شروع لاثبات الدعوى الثالثة منها التي هي
 في الحقيقة دعويان وما بعده داليلهما بطريق العكس وتقريرهما أيضا
 ظاهر (قوله وعكذا الشرطية آه) يعني حكم المحصورات لأربع للشرطية
 حكم المحصورات الأربع للحمالية في انعكاسها بعكس النقيض فكما
 أن الموجبة الكلية تنعكس كنفسها موجبة كلية والموجبة الجزئية
 لا تنعكس والسالبة كذلك تنعكس سلبية جزئية بعكس النقيض في الحمالية وكذا
 الشرطية المتصلة الموجبة الكلية تنعكس كنفسها موجبة كلية متصلة
 والمتصلة الموجبة الجزئية لا تنعكس والمتصلتان السالبتان تنعكسان
 سالبة جزئية بعكس النقيض فيكون هنا أيضا دواوير دليل كل منها بما بعده
 (قوله لأنه إذا صدق كما كان آه) دليل الأولى منها وتقريره عليها معلوم
 أيضا ويمكن أن يقرر هنا على إحدى وعشرين وجهًا افتد كروفس (وقوله
 لأن انتفاء آه) دليل الملازمة المذكورة (هـ) إذا صدق كما كان ب فـج صدق
 كما لم يكن ج د لم يكن بـب الذي هو عكس نقيضه لأنه إذا صدق كـلـا كان
 بـب فـج د ولم يصدق كـلـا لم يكن ج د لم يكن بـب بـب يستلزم انتفاء اللازم انتفاء
 الملزوم لكن انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم (ج) نقيض المقدم وهو تلك
 الملازمة ويجوز أن يقرر هذا من الافتراض أيضا بتكلف وإيما كان يكون
 (قوله والأجزاء آه) دليل المقدمة المذكورة (هـ) انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم
 لأنه لو لم يستلزم انتفاء اللازم انتفاء الملزوم لما جاز انتفاء اللازم مع بقاء الملزوم وإذا
 جاز انتفاء اللازم مع بقاء الملزوم يهدم الملازمة بينهما وهدم الملازمة بينهما محال
 شقوتها في الواقع على ما هو المفروض (ج) لو لم يستلزم انتفاء اللازم انتفاء الملزوم
 لزم المحال لكن التالي باطل والمقدم مثله ثبت نقيض المقدم وهو تلك
 المقدمة وهكذا موعوله (قوله والموجبة الجزئية آه) إشارة إلى اثبات الدعوى
 الثانية من الأربع بما بعده من الدلائل أيضا وهو ظاهر مما سبق فتد كروفس (قوله
 والسالبتان آه) إشارة إلى اثبات الثالثة والرابعة منها بدليل واحد وهو المذكور
 بعده بطريق العكس وهو معلوم ولما عرف المتقدمون عكس النقيض بالتعريف
 المذكور واستدلوا على انعكاس بعض المحصورات بطريق العكس أو الخلف
 وعلى عدم انعكاس بعضها بالخلف منع المتأخرون بعض مقدمات دليلهم

على الانعكاس وقالوا لانهم اولا يصدق العكس اصدق بعض ما ليس بج
فيكون هو منعاً للصغرى المذكورة في بيان انعكاس الموجبة الكلية كنفسها
وهي قوله السابق والافيهض ما ليس بج (قوله غاية ما في الباب انه آه)
سندة يعني لا يلزم من عدم صدق العكس وهو قولنا كل ج ب صدق
بعض ما ليس بج غاية ما في الباب يلزم من عدم صدق العكس صدق
قولنا ليس بعض ما ليس ب ليس ج وقولنا ليس بعض ما ليس ب ليس ج
مقابل لقولنا ليس بعض ما ليس ب ج فثبت ان هذا لا يلزم من عدم صدق
العكس وان ما يلزم من عدم صدق العكس ليس هذا فتكون تلك المقدمة
ممنوعة فلا يثبت مقصودهم واذا غير المتأخرون تعريف عكس النقيض
الى ما عرف به المصنف كما سيذكره (وقوله لكنه يلزم منه صدق آه) دفع
للتوهم الناشئ من المنع كأن المتقدمين قالوا في اثبات موضوعهم ان قولنا
بعض ما ليس بج يلزم من عدم صدق العكس لان قولنا بعض ما ليس
ب ج يلزم قولنا ليس بعض ما ليس ب ليس ج الذي هو لازم بالذات على
ما ذكره المتأخرون فيكون صدق قولنا بعض ما ليس ب ج لازماً ايضاً
من عدم صدق العكس بواسطة صدق قولنا ليس بعض ما ليس ب
ليس ج فثبت دليلنا انتهى وبهذا القول دفع هذا التوهم المقدر الوارد
من جانب المتقدمين واثبت به بعده من قوله (لان السالبة معدولة آه) (ه)
صدق قولنا ليس بعض ما ليس ب ليس ج لا يستلزم صدق قولنا بعض
ما ليس ب ج لان قولنا بعض ما ليس ب ليس ج سالبة معدولة وقولنا ما ليس
ب ج موجبة محصلة والسالبة لمعدولة اعم من الموجبة المحصلة التي هي اخص
منها (ج) قولنا ليس بعض ما ليس ب ليس ج اعم من قولنا بعض ما ليس
ب ج الذي هو اخص منه وصدق الاعم لا يستلزم صدق الاخص (ج)
المطلوب اي مطالب المتأخرين (قوله فلما منعوا آه) يعني لما منع المتأخرون
تلك الطريقة التي ذكرها المتقدمون غيروا التعريف الى ما عرف به المص
وما عرف به المص هو جعل الجزء الاول من القضية نقيض الثاني والثاني
منها عين الاول (ج) فلما منعوا تلك الطريقة غيروا التعريف الى جعل الجزء
الاول منها نقيض الثاني والثاني منها عين الاول آه وهو المطبق فيكون تعريفهم
الذي هو تعريف المص مغايراً للتعريف المتقدمين للدليل المذكور (قوله
فالمراد بالقضية آه) جواب بتحرير المراد عن سؤال مقدر وبيان للمغارة

بين القضية المذكورة في تعريف العكس المستوي وبين القضية المذكورة
في تعريف عكس النقيض يعني لا يتوهم اتحادهما في تعريفهما بل هما متغايران
لان المراد بالقضية المذكورة هنا اي في تعريف عكس النقيض هي التي
تحصل بعد هذا التبديل وعلى القضية الحاصلة بعد الانعكاس والمراد
بالقضية المذكورة في تعريف العكس المستوي هي الاصل اي القضية الكائنة
قبل التبديل والقضية التي تحصل بعد هذا التبديل مخالف للقضية التي قبله
وعلى الاصل (ج) المراد من القضية المذكورة ههنا مخالف لما هو المراد
من القضية المذكورة في تعريف العكس المستوي وهو المطلوب وكون
المراد من القضية الكائنة في تعريف عكس النقيض هي ما حصل بعد
التبديل ومن القضية الكائنة في تعريف العكس المستوي هي الاصل ظ
على من تأمل فأنال (قوله يعني ناخذ آه) تفصيلاً للتعريف المذكور المتأخرين
وبيان المراد منه (قوله فاذا حاولنا آه) تفهيم انعكاس النقيض على رأي المتأخرين
بالمثال وايضاح له (ه) اذا حاولنا انعكس قولنا كل انسان حيوان بعكس النقيض
على رأي المتأخرين حصل لاشي مما ليس بحيوان بانسان الذي هو القضية
المطلوبة من العكس لاننا اذا حاولنا انعكس بعكس النقيض على رأيهم اخذنا
الحيوان وجعلنا الجزء الاول نقيض الحيوان واخذنا الانسان وجعلنا الجزء
الثاني عين الانسان واذا اخذنا الحيوان وجعلنا الجزء الاول نقيضه واخذنا
الانسان وجعلنا الجزء الثاني عينه حصل لاشي مما ليس بحيوان انسانا
(ج) الملازمة المطلوبة وهكذا اثبات انعكاس سائر القضايا على رأيهم
(قوله والاضح ان آه) يعني تعريفهم له بذلك وان فهم المقصود منه فهم ما اما
لكن فيدعوا ركا كذا والاضح الاسهل للفهم هو ان يقال ان عكس النقيض
على رأيهم هو جعل نقيض الجزء الثاني من الاصل جزءاً اولاً له وجعل
عين الجزء الاول من الاصل جزءاً ثانياً له ويستفاد منه دعوى وهي ان هذا
التقرير في بيان تعريف عكس النقيض على رأيهم اوضح من التقرير الذي
ذكره المص اعم على رأيهم ويستدل عليها ببيان الدلائل المطوى الذي اشترنا
اليه آفا وهو كون هذا اسهل وكون ذلك ركيكاً فيرتب الاقضية الخمسة
المشهورة بل من الثاني ايضاً كما مر امشاله فتذكر وقس (قوله فاجابات
ان كانت) منه الى بيان انعكاس الشرطية بهذا العكس تفصيل لما قبله
من قوله حكم الوجبات آه على رأيهم وبيان له وترتيب هذه العبارة مع ما بعدها

كان ترتيب الذي ذكر في بحث العكس المستوي في بيان السوالب ليكون
حكم الموجبات في عكس النقيض حكم السوالب في عكس المستوي فتكون
العبارة الدالة على بيان عكس نقيض الموجبات مثل العبارة الدالة على بيان
العكس المستوي في السوالب فيكون ترتيبها مثل ترتيبها (هـ) الموجبات اما السبع
التي لا تنعكس سوالبها بالعكس المستوي لا تنعكس بعكس النقيض والستة
الباقية تنعكس به واما الخ. صتان منها تنعكسان به والبواقي الاحدى عشر
لا تنعكس به لان الموجبات اما تكون موجبة كلية واما تكون موجبة جزئية
وان كانت موجبة كلية فالسبع التي لا تنعكس سوالبها بالعكس المستوي
لا تنعكس بعكس النقيض والستة الباقية تنعكس به وان كانت موجبة جزئية
فالخ. صتان منها تنعكسان به والبواقي الاحدى عشر لا تنعكس به (ج) المط
وهذا القياس ايضا صغراه مطوية وكبراه مذكرة على تقدير اعتباره اقترانيا
لكنهما مذكرة منفردة اذ بعضها مذكرة هنا وبعضها مذكرة بعد
صحيحة لكون الكبرى اربعاً في الحقيقة بل ستة ودليل كل منها آت عنيبه (قوله
لان الوقتية آه) دليل اولاه (هـ) ان كانت موجبة كلية فالسبع التي لا تنعكس
سوالبها بالعكس المستوي لا تنعكس بهذا العكس لانه ان كانت موجبة كلية
يكون اخصها اى اخص السبع التي لا تنعكس سوالبها بالعكس المستوي الوقتية
والوقتية لا تنعكس بهذا العكس (ج) ان كانت موجبة كلية فاخص تلك
السبع لا تنعكس بهذا العكس واذ لم ينعكس اخصها بهذا العكس لم ينعكس
شي من تلك السبع به (ج) تلك المقدمة (وقوله لصادق آه) دليل احدي الكبريين
لهذا القياس ايضا (هـ) الموجبة الكلية الوقتية لا تنعكس بعكس النقيض
لانها هي قول بالضرورة كل قر فهو ليس بمخفف وقت التربع لادامتها وهو
صادق مع كذب عكسه (ج) الموجبة الكلية الوقتية صادق مع كذب
عكس نقيضها والصادق مع كذب عكس نقيضه لا تنعكس به (ج) تلك
الكبرى (وقوله وهو ليس آه) دليل للمقدمة المستفادة من قيد الكبرى الاولى لهذا
القياس ايضا (هـ) قوله كل قر ليس بمخفف وقت التربع لادامتها عكس نقيضه
كاذب لان قوائها هذا عكس نقيضه هو قوائها ليس بعض التخفف بقمر
بالامكان العام وهو كاذب (ج) تلك المقدمة ويجوز ان يقرر هذا مع ما قبله
قياسا واحداً من كيان اقيسة ثاشة كما هي امثاله فلا تغفل وقس وعلى كل تقدير
يكون (قوله لعرفت من ان آه) دليل للكبرى التي قبله (هـ) قولنا ليس بعض

المخفف بقمر بالامكان العام كاذب لان قوائها هذا نقيضه هو كل مخفف
قر بالضرورة وهو صادق (ج) قولنا هذا نقيضه صادق وكل
ما نقيضه صادق فهو كاذب (ج) تلك الكبرى ويجوز ان يقرر هذا
بسيطاً ويثبت بعده مقدمته النظرية وهو ظ مقرر من امثاله (قوله واذا
لم ينعكس الوقتية آه) هذا هو الثانية من الكبريين المذكورين قبل اسطر (وقوله
لان عدم انعكاس آه) ما لها مال الكبرى بعينها لانه حجية قبضت من تلك
الكبرى الشرطية ويجوز ان يستدل به عليها (هـ) اذ لم ينعكس الاخص اى
الوقتية لم ينعكس شي من السبع لانه اذ لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم واذا
لم ينعكس الاعم لم ينعكس شي من السبع (ج) تلك الملازمة ويجوز ان يقرر
حال كون مقدماته حجية وان يقرر من الاقيسة الخمسة المشهورة والكل ظ مما
سبق فتذكر وقس وفي تفصيل ترتيب مثل هذه العبارة رعاية للبتدى وان مرادنا
(قوله والضرورة والدائنة آه) شروع لاثبات الثانية من تلك الكبريات الاربع
وهي قوله ان كانت موجبة كلية فالستة الباقية من لسبع لا تنعكس به وهي
مقدمات ثلث في الحقيقة احداها هي انعكاسها بعكس النقيض دائماً
ودليها هو قياس المذكور بمده (وقوله والآه) دليل الكبرى المذكورة لهذا
القياس اعني دليل الملازمة المذكورة قبله وقد مر امثاله والكلام عليه مراراً
فتذكر وقس (وقوله والضرورة لا تنعكس كنفسها آه) بيان ادم انعكاسها
كنفسها بالنال المذكور مثل ما سبق (هـ) الضرورية لا تنعكس كنفسها
بعكس النقيض لانه وان انعكس كنفسها اصدق في المثل المذكور كل مر كوب
زيد فرس وصدق ايضا لاشي بماليس بفرس مر كوب زيد بالضرورة لكنه
يصدق كل مر كوب زيد فرس مع كذب لاشي بماليس بفرس مر كوب زيد
بالضرورة (ج) نقيض المقدم وهو المط ومن الاقتراني ايضا (هـ) الضرورية
لا تنعكس كنفسها لانها قوائها مثلاً في المثل المذكور كل مر كوب زيد فرس
بالضرورة وقوائها كل مر كوب زيد فرس بالضرورة صادق مع كذب قوائها لاشي
بماليس بفرس مر كوب زيد بالضرورة (ج) الضرورية صادقة مع كذب
قوائها لاشي بماليس آه وقوائها لاشي بماليس آه عكسه ضرورية (ج) الضرورية
صادقة مع كذب عكسه ضرورية والصادق مع كذب عكسه ضرورية
لا تنعكس ضرورية (ج) المط وهكذا مفصوله وبسيطه باثبات مقدمته النظرية
بعده ورتبه من قياسين مع اثبات مقدمته النظرية بعده والكل ظ مما سبق

فقس (قوله لصدق آه) دليل قيد الرافعة أو الكبرى (ه) قولنا لا شيء مما ليس آه
كاذب لان قولنا لا شيء مما ليس آه نقيضه قولنا بعض ما ليس بفرس مركوب زيد
بالامكان العام وقولنا بعض ما ليس آه صادق (ج) قولنا لا شيء مما ليس آه
نقيضه صادق وكل ما هو نقيضه صادق فهو كاذب (ج) تلك المقدمة
المفهومة من ذلك القيد (قوله فالمشروطة والعرفية العامتان آه) اشارة الى اثبات
المقدمة الثانية من المقدمات الثلاث التي هي كبرى لاثبات الكبرى انشائية
بالمثال المذكور بعده وما بعده دليل كبرى ذلك المثال بطريق الخلف فقس
مثل ما مر (قوله فالمشروطة والعرفية الخاصةتان آه) اشارة الى اثبات الثالثة
منها بالمثال المذكور له ايضا وما بعده دليل كبرى المثال لكن الاثبات هنا
ليس بدليل واحد بل الجزء الاول منها دليل مستقل والجزء الثاني اي لادوامه
بدليل آخر (فقوله اما صادق قولنا آه) اشارة الى اثبات الجزء الاول منه وهو قوله
اذا صادق بالضرورة او دائما كل ج مادام ج لا دائما يصدق دائما لا شيء مما ليس
بج مادام ليس ب بعد جعل التالي دعوى والمقدم قيدا لها (ه) قولنا دائما لا شيء
مما ليس بج مادام ليس ب صادق على تقدير صدق قولنا بالضرورة او دائما كل
ج بج مادام ج لا دائما لان قولنا دائما لا شيء مما ليس بج مادام ليس ب لازم للامامين
ولازم العام لازم الخاص (ج) بهذا سقط المقدمة الاجنبية قولنا دائما لا شيء
آه لازم الخاص والخاص هنا هو الخاصتان (ج) قولنا دائما لا شيء آه لازم
لخاصتين وما هو لازم الخ صتين صادق على تقدير صدق قولنا بالضرورة
او دائما كل ج بج مادام ج لا دائما (ج) ذلك الجزء (قوله واما اللادوام آه) اشارة
الى اثبات الجزء الثاني من العكس اي اللادوام في البعض (ه) اذا صادق
بالضرورة او دائما كل ج بج مادام ج لا دائما صادق بعض ما ليس بج بالاطلاق
العام الذي هو الجزء الثاني من العكس لانه اذا صادق بالضرورة او دائما كل
ج بج مادام ج لا دائما ولم يصدق بعض ما ليس بج بالاطلاق العام يصدق
نقيضه ونقيضه هو لا شيء مما ليس بج دائما (ج) اذا صادق بالضرورة آه
ولم يصدق بعض ما ليس آه لصدق لا شيء مما ليس بج دائما وقولنا لا شيء
مما ليس بج دائما يعكس بالعكس المستوي الى لا شيء مما ليس بج دائما (ج)
اذا صادق بالضرورة آه ولم يصدق بعض آه لصدق لا شيء مما ليس بج دائما
وقولنا لا شيء مما ليس بج ليس دائما ينافي لادوام الاصل (ج) اذا صادق بالضرورة
آه ولم يصدق بعض ما آه لصدق ما ينافي لادوام الاصل ولادوام الاصل

هو لا شيء مما ليس ب (ج) اذا صادق بالضرورة آه ولم يصدق بعض ما آه
صدق ما ينافي قولنا لا شيء مما ليس ب بالفعل وقولنا لا شيء مما ليس ب بالفعل
مستلزم لقولنا كل ج فهو ليس ب بالفعل (ج) اذا صادق بالضرورة آه
ولم يصدق بعض ما آه صادق ما ينافي المستلزم لقولنا كل ج فهو ليس ب
بالفعل لكن ما ينافي المستلزم لقولنا كل ج فهو ليس ب بالفعل كاذب فيكون
بسببه نقيض العكس كاذبا فيكون اللادوام في البعض حقا فيثبت نقيض المقدم
وهو المطلوب وهو قياس خلقي موصول وكذا مفضولة (وقوله لاستلزام آه) دليل الكبرى
التي قبله (ه) قولنا لا شيء مما ليس ب بالفعل مستلزم لقولنا كل ج فهو ليس ب
بالفعل لان قولنا لا شيء مما ليس ب بالفعل سالبة بسيطة مستلزمة للموجبة المعدولة عند
وجود الموضوع الذي هو متحقق هنا بسبب ايجاب الاصل (ج) تلك الكبرى
(وقوله لكن كل ج آه) دليل الرافعة (ه) ما ينافي المستلزم لقولنا كل ج فهو ليس ب
بالفعل كاذب لان قولنا كل ج فهو ليس ب بالفعل صادق وما ينافي المستلزم
لصادق فهو كاذب (ج) تلك الرافعة (وقوله لصدق ملزومه) دليل للصغرى
المذكورة لهذا القياس (ه) قولنا كل ج هو ليس ب بالفعل صادق لان قولنا كل
ج هو ليس ب بالفعل ملزومه صادق وما هو ملزومه صادق فهو صادق (ج)
تلك الصغرى (وقوله في كذب آه) لازم من نتيجة القياس الخلقي ومفهوم
منه كما اشرنا اليه عقيب نتيجة فتأمل (قوله الخاصتان من الموجبات
الجزئية آه) شروع لاثبات الثالثة من الكبريات الاربع السابقة وهي
انعكاسهما عرفية خاصة بالمثال المذكور وهو معلوم مما سبق وما بعده
دليل كبرى المثال بطريق الافتراض (ه) اذا صادق بالضرورة او دائما
بعض ج بج مادام ج لا دائما التي هي الخاصتان صادق بعض ما ليس بج
مادام ليس بج لا دائما اعني العكس لانه اذا صادق بالضرورة او دائما
بعض ج بج مادام ج لا دائما نفرض ذات الموضوع دالا واذا فرضناها
دالا قلنا ليس ب بالفعل ود ليس بج مادام ليس ب ودج بالفعل يعنى
قلنا هذه القضية الثالثة واذا قلنا هذه القضية الثالثة صادق على دانه
ليس ب في القضية الاولى وانه ليس بج مادام ليس ب في القضية الثانية
وصديق عليه انه ج بالفعل في القضية الثالثة واذا صادق على دانه ليس ب
وانه ليس بج مادام ليس ب يصدق من الشكل الثالث بعض ما ليس ب

ليس ج مادام ليس ب وهو الجزء الاول من العكس واذا صدق عليه انه ج بالفعل يصدق مع الصغرى المذكورة من ذلك الشكل ايضا بعض ما ليس ب ج بالفعل وهو مفهوم لادوام العكس (ج) تلك الكبرى وهكذا موصولة والمقدمة الاولى من المقدمات الثلاث معلوم بحكم لادوام الاصل والمقدمة الثانية من القضايا الثلاث نظرية (وقوله والا لكان اه) دليله (هـ) دليس ج مادام ليس ب لانه لو لم يكن دليس ج مادام ليس ب لكان دج في بعض اوقات كونه ليس ب كونه ليس ب الذي هو نقيضه واذا كان دج في بعض اوقات كونه ليس ب كان دليس ب في بعض اوقات كونه ج الذي هو عكسه وقولنا دليس ب في بعض اوقات كونه ج ينافي قولنا د ب في جميع اوقات كونه ج وقولنا د ب في جميع اوقات كونه ج هو الاصل (ج) لو لم يكن دليس ج مادام ليس ب لصدق ما في الاصل الذي هو مفروض الصدق لكن يصدق ما في الاصل بط (ج) فيض المقدمة وهو المقدمة الثانية المطقة ثبتت المقدمتان منها واما المقدمة ٢ اثباتها منها فهي ظاهرة لاحاجة الى الاثبات (قوله واما الموجبات آه) شروع لاثبات الكبرى الاربعة من الاربع السابقة (هـ) الموجبات الجزئية الباقية وهي الاحدى عشرة لا تنعكس لانها اما السبع المذكورة واما الاربع الباقية التي هي الدائمات والعامة واخص السبع هو الوقتية واخص الاربعة هو الضرورية (ج) الموجبات الجزئية الباقية اخصها الوقتية والضرورية وهما الى الوقتية الضرورية لا تنعكسان (ج) الموجبات الجزئية الباقية اخصها لا تنعكس واذا لم تنعكس الاخص لا تنعكس شي من الموجبات الباقية (ج) المط والكبريان للقياس اثباتي منها نظريتان (وقوله اما الضرورية اه) اشارة الى اثبات الاولى منها (هـ) الضرورية لا تنعكس لانها قوائم بالضرورة بعض الحيران هو ليس بانسان وهو صادق مع كذب عكسه والصادق مع كذب عكسه لا تنعكس (ج) تلك الكبرى وهكذا موصولة وبسيطه (وقوله وهو بعض اه) دليل للمقدمة المفهومة من قيد الكبرى كما عرفت مرارا فتكون كبراه نظرية (وقوله اصدق اه) دليلها وهو معلوم ايضا فتذكر وقس (وقوله واما الوقتية اه) اشارة الى اثبات الثانية من الكبر بين وهو مثل الاول في الترتيب وكون ما بعده دليل له فانس (قوله ومتى لم تنعكسا اه) هو الملازمة الاخرى للقياس الاول كما ذكرنا فتذكر (قوله اما السوالب اه) يعني السوالب لا تنعكس كلية

٢ فلما ثبت هذه المقدمات الثلاث اخذنا الاولى والثانية منها ورتبناهما من الشكل الثالث وينتجان نتيجة هي الجزء الاول من العكس كما اشار اليه بقوله (واذا صدق على دانه ليس ب اه) واذا اخذنا ايضا المقدمة الاولى منها مع المقدمة الثالثة ورتبناهما ايضا من الثالث وينتجان نتيجة هي الجزء الثاني من العكس اي الادوام كما اشار اليه بقوله (واذا صدق عليه انه ج بالفعل اه) لكنه ذكر هنا كبراه فقط واكتفى للصغرى بالصغرى الاولى فثبت العكس بكلا جزئيه معا وهو المط فعلم منه ان المقدمة الاولى تكون صغرى للقياسين لكنه اكتفى في الثاني بذكره في الاول وذكر كبرى فقط وفصلناه بهذا الترتيب فيما سبق فلا تغفل

لان السوالب قد يكون نقيض المحمول فيها اعم من الموضوع وما يكون نقيض المحمول فيه اعم من الموضوع يستلزم ايجاب الاخص لكل افراد الاعم في عكسه كلية بعكس النقيض (ج) السوالب قد يستلزم ايجاب الاخص لكل افراد الاعم في عكسها كلية به وايجاب الاخص لكل افراد الاعم ممنوع (ج) السوالب قد يمنع عكسها كلية بعكس النقيض وما يمنع عكسها كلية به لا ينعكس كلية (ج) المط ومثل هذا الكلام عليه قد سبق فتذكر والمثال يستدل به على المط او على دليله المذكور فلما دفع توهم انعكاس السوالب كلية فهم منه انها تنعكس جزئية ولم يعلم ان جميع السوالب تنعكس ام لا ام بعضها ينعكس وبعضها لا ينعكس فبدأ ببيان حالها وقال (وينعكس الخاصان آه) واثبت اول الانعكاس الخاصين حينئذ مطلقا بطريق الافتراض (هـ) اذا صدق بالضرورة او دائما لشي من ج - او ليس ب بعض ج ب مادام ج لا دائما يصدق بعض ما ليس ب ج حين هو ليس ب لانه اذا صدق بالضرورة او دائما نفرض ذات الموضوع الذي هو موجودا لا واذا فرضناه دالا فلنا دليس ب ودج في بعض اوقات كونه ليس ب يعني قلنا هاتين المقدمتين واذا قلنا هما يصدق على د انه ليس ب وانه ج في بعض اوقات كونه ليس ب واذا صدق على د آه يصدق من الثالث بعض ما ليس ب ج حين هو ليس ب (ج) المط ومقول القول في الكبرى اتنى المقدمتين احدا هما ظ لانه مفهوم جزء الاول من الاصل وثانيتهما ثابتة بصدق عكسه لان عكسه هو دليس ب في جميع اوقات كونه ج كما اشار الى هذا الاثبات بقوله كان ليس ب آه وهو معلوم مما سبق من نظاره (قوله هذا ما في المكاب) يعني كون عكس الخاصتين حينئذ مطلقا مذكور في المتن وهو رأى المصنف لكنه ليس بصواب بل الصواب انهما تنعكسان حينئذ لادامة فيكون العكس على هذا امر كما لا يصل فيوافقه قوله (اما الحينية آه) يعني يلزم اثبات انكاسهما حينئذ لادامة واثبات الحينية اي الجزء الاول من العكس فكذلك اذكره المصنف واما ثبات لادوامه (فهـ) اذا صدق بالضرورة او دائما لشي من ج ب او ليس ب بعض ج ب مادام ج لا دائما يصدق بعض ما ليس ب ليس ج بالفعل وهو مفهوم الادوام لانه اذا صدق بالضرورة او دائما لشي آه يصدق على دانه ليس ب بالفعل وصدق عليه ايضا انه ليس ب الذي هو مفهوم الجزء الاول من الاصل كما عرفت ولم يذكره هنا كغناء بما سبق آنف في اثبات الجزء الاول من العكس اي الحينية

واذا صدق على دانه ليس بـ وأنه ليس ج بالفعل صدق من اول الشكل
الثالث ايضا بعض ما ليس بـ ليس ج بالفعل (ج) تلك الملازمة وتالي
الصغرى مقدمتان احدهما دليس بـ وهو قد ثبت لانه مفهوم الجزء الاول
من الاصل واما ثانيتهما اعني دليس ج بالفعل فدليله قوله (والا لكان آه)
(هـ) دليس ج بالفعل صادق لانه اولم يصدق هو لصدق دج دائما الذي
هو نقيضه واذا صدق دج دائما يكون دليس بـ دائما لدوام سلب الباء بدوام
الجيم وقوا دليس ج دائما في قولنا دليس بـ لا دائما وقولنا دليس بـ
لا دائما هو الاصل (ج) اولم يصدق اصدق ما ينفي الاصل الذي هو مفروض
الصدق لكن صدق ما ينفي الاصل بط (ج) نقيض المقدم (قوله واما الوقتين
آه) شروع لبيان انعكاس الاربعة الباقية من الست المتعكسة (هـ) اذا صدقت
الوقتيتان والوجوديتان صدقت المطلقة العامة لانه اذا صدق صدق لاشي*
من ج ب او ليس بعض ج ب باحدى الجهات الاربع واذا صدق لاشي* من ج ب
او ليس بعض ج ب باحدها من صدق بعض ما ليس بـ ج بالاطلاق العام وقولنا
بعض ما ليس بـ ج بالاطلاق العام مطلقة عامة (ج) تلك الملازمة (قوله لانا
نفرض آه) دليل الكبرى المذكورة (هـ) اذا صدق لاشي* من ج ب آه وجب
ان يصدق بعض ما ليس آه لانه اذا صدق لاشي* من ج ب آه فنرض ذات
الموضوع دالا واذا فرضنا ذات الموضوع دالا قلنا دليس بـ الذي هو مفهوم
الجزء الاول من الاصل وقلنا ايضا ج بالفعل بحكم لدوام الاصل واذا قلنا
هاتين المقدمتين يصدق من الثالث ايضا بعض ما ليس بـ ج بالاطلاق (ج)
الكبرى المذكورة كما مر امثاله غير مبررة وفي بعض المقام لم تصور هكذا بل ادعينا
هذه الكبرى او لا واجرنا دليلها الذي بعدها عليها الاختصار وليداهته
وفي بعض المقام جعلنا هذه الكبرى دليلا للخط واجرنا هذا الدليل اي
الافتراض على الكبرى المذكورة كما رتبنا هنا كذلك فتذكر (قوله وانما لم تعد آه)
يعني قيدي اللادوم واللاضرورة لم تعدا من الوقتين والوجوديتين الى
عكسهما لانه لما كان ج ضروريا لدق بعض موادهن لا يصدق ليس ج بالامكان
فيه واذا لم يصدق دليس ج بالامكان فيه علم ان اللادوام واللاضرورة لم تعدا
منها الى عكسهن (ج) لما كان ج ضروريا لدق بعض موادهن علم انهما لم تعدا
الى عكسهن لكن كان ج ضروريا لدق بعض موادهن (ج) عين التالي وهي
المطروحة هذا يثبت عدم تعدي اللاضرورة الى العكس واذا ثبت عدم تعديها اليه

يثبت عدم تعدي اللادوام اليه بطريق الاولى لان اللا ضرورة
اعم من اللادوام وقد عرفت ان نقيض الاعم اخص ونقيض الاخص
اعم وعدم تعدي الاعم اي اللا ضرورة مستلزم لعدم تعدي الاخص
اي اللادوام فيثبت بهذا الدليل عدم تعدي بهما معا والمثال دليل الملازمة
التي قبله (هـ) اذا كان ج ضروريا لدق بعض موادهن لا يصدق دليس ج
بالامكان فيدلانه اذا كان ج ضروريا لدق بعض موادهن كان كقولنا ليس
بعض الانسان بلا كاتب لا بالضرورة واذا قلنا مثلا ليس بعض الانسان
بلا كاتب لا بالضرورة يكذب قولنا بعض الكاتب انسان لا بالضرورة
الذي هو عكسه مع قيد اللا ضرورة واذا كذب قولنا بعض الكاتب
انسان لا بالضرورة لا يصدق دليس ج بالامكان في بعض موادهن
(ج) تلك الملازمة ويجوز ان يقرر بغير هذا الترتيب فقس (قوله لان كل آه)
دليل لهذا الكبرى ايضا (هـ) اذا قلنا ليس بعض الانسان بلا كاتب
لا بالضرورة يكذب قولنا بعض الكاتب انسان لا بالضرورة لانه
اذا قلنا ذلك يصدق قولنا كل كاتب انسان بالضرورة وقولنا كل كاتب
انسان بالضرورة نقيض قولنا بعض الكاتب انسان لا بالضرورة (ج)
اذا قلنا ليس بعض الانسان بلا كاتب لا بالضرورة يصدق نقيض قولنا
بعض الكاتب انسان لا بالضرورة واذا صدق نقيضه فيكذب هو
(ج) تلك الكبرى وهكذا مفصولة وبسيطة وان شئت قررت هذه الكبرى
حلية والدليل عليها ايضا حلية كما مر امثاله فتذكر وقس (قوله من
الناس آه) يعني بعض الناس ذهب الى انعكاس السوالب السبع الباقية
والشرطية وقوله واما انعكاس آه شروع لاثبات ما عدا الممكنتين اي
البسائط الخمس الباقية والدليل اثبت انعكاس الفعلية منها فقط
لكن انعكاسها يستلزم انعكاس الاربعة الباقية اي الدائمتين والعامتين
لان الفعلية اعم منها وانعكاس الاعم اي الفعلية يستلزم انعكاس
الاخص اي الاربعة كما عرفت من ان لازم الاعم هو لازم الاخص ايضا
وح اذا ثبت انعكاس المطلقة الى المطلقة ثبت بسببه انعكاس الاربع
الباقية اليها فثبت انعكاس القضايا الخمس اليها بهذا الدليل المذكور
الذي هو طريق العكس (هـ) اذا صدق لاشي* من ج ب بالاطلاق صدق
بعض ما ليس بـ ج بالاطلاق لانه اذا صدق لاشي* آه ولم يصدق بعض ما آه

صدق نقيضه ونقيضه لا شيء مما ليس بـ ج دائما ولا شيء مما ليس بـ ج دائما ينعكس الى لا شيء من ج ليس بـ ج دائما ولا شيء من ج ليس بـ ج دائما يلزمه كل ج ب دائما وكل ج ب دائما ينفي لا شيء من ج ب بالاطلاق ولا شيء من ج ب بالاطلاق هو الاصل (ج) اذا صدق لا شيء من ج ب بالاطلاق ولم يصدق بعض ما ليس بـ ج بالاطلاق يصدق ما يلزمه ما ينفي الاصل الذي هو مفروض الصدق لكن صدق ما يلزمه ما ينفي الاصل بط لفرض صدق الاصل والمقدم مثله بط فيثبت نقيض المقدم وهو تلك الملازمة وان شئت قررت المقدمات بأسرها شرطية بذكر لفظ الصدق في المقدم والتالي كالصغريات المقدرة لهذا القياس كما لا يخفى وهكذا موصوله وهو الاوضح (قوله واما انعكاس آه) شروع لاثبات انعكاس الممكنين السالبيين الكليتين سالبة جزئية ممكنة عامة واثباته بطريق لعكس مثل ما قبله بلافريق (قوله واما انعكاس الشرطية الموجبة) اشارة الى اثبات انعكاسها بطريق الخلف والعكس كما مر غير مرة وكذا اثبات انعكاس سالبتها بطريق العكس فتذكر وقس (قوله ولما لم يتم آه) جواب دخل برد على المص بأنه يلزم عليه ان لا يتوقف في انعكاس السوالب السبع الباقية وانعكاس الشرطيات بل يلزم عليه ان يحكم بانعكاسها بناء على هذه الدلائل المذكورة لبيانها فاجاب الشارح عنه بأنه لما لم يتم هذه الدلائل عند المص ولم يظهر بدليل آخر يدل على الانعكاس ولا على عدمه توقف فيه لكنها لم تتم ولم يظهر بدليل يدل على احدهما (ج) توقف المص فيه ولم يحكم بانعكاسها ولا بعدم انعكاسها لعدم وجود الدلائل على احدهما والمقدمة الاستثنائية اي عدم تمامية هذه الدلائل نظرية (وقوله واما الدليل الاول) اي اما عدم ثبوت تمامية الدليل الاول المذكور الكائن لبعض الناس على انعكاس العمليات من السبع الباقية (قوله فلانا لان آه) منع للكبرى المذكورة للدلائل الاول له وهي (قوله يلزمه كل ج ب دائما) وقوله (لان السالبة آه) سنده يجري على المنع ولا ترتيب فيه هذا على اعتبار كونه منعيا كما هو الظاهر واما اذا اعتبر معارضة او جعل حاصلا المنع على صورة الدعوى وسنده على صورة الدليل فيكون تصويره (ه) قواني لا شيء من ج ليس بـ ج دائما لا يستلزم كل ج ب دائما لان قولنا لا شيء من ج ليس بـ ج دائما سالبة معدولة وقولنا كل ج ب دائما موجبة محصلة والسالبة المعدولة لا تستلزم الموجبة المحصلة (ج) من القياس المشهور

المط الذي هو نقيض الكبرى المذكورة لدلائل ذلك البعض واذا ثبت نقيضها يطل تلك الكبرى ويطلانها يطل مجموع ذلك الدليل ويرتب الاربعة الباقية ايضا بهذا الما ويل (قوله واما الثاني آه) اي اما عدم تمامية الدلائل الثاني لذلك البعض الدال على انعكاس الممكنين (قوله فلانا لان آه) منع ايضا للكبرى المذكورة للدلائل الثاني له وهي (قوله وينعكس الى لا شيء من ج ليس بـ ج) وقوله (لما عرفت من ان آه) سنده والكلام هنا كالكلام الذي ذكرناه آخفا في عدم تمامية الاول يعني يجوز ان تبقى العبارة على حالها بلا ترتيب وان يرتب فيها الاقضية المشهورة بان تأويل المذكور هناك فتذكر وقس (قوله وثان سلب آه) تسليم الكبرى المتنوعة آنفا للدلائل الثاني له ومنع للكبرى الاخرى لذلك الدلائل ايضا يعني وثان سلبا انعكاس السالبة الضرورية كنفسيها لكن لان استلزام لا شيء من ج ليس بـ ج بالضرورة لكل ج ب بالضرورة وهو الكبرى الاخرى لذلك لدلائل اعني قوله ويلزمه كل ج ب بالضرورة فيبطل بسببه الدليل الثاني ايضا وسنده المنع مامر آفا وهو قوله لان السالبة المعدولة لا تستلزم الموجبة المحصلة والكلام هنا ايضا كالكلام فيما سبق فتذكر (قوله واما الثالث آه) اي اما عدم تمامية الدليل الثالث الخلفي لذلك البعض الدال على انعكاس الموجبة لشرطية (قوله فلانا لان آه) منع لافتم منه وهي قوله وانه محال (وقوله شئت آه) سنده يعني لان استحال الرافعة المذكورة لثبوت الملازمة الجزئية بين كل امرين ولو كانا نقيضين فيكون ثبوتها بين غيرهما من الامرين بطريق الاول لكن ثبوت اشئ قد يكون بلا دليل كما اذا كان بديهيا وقد يكون بدليل اما من الافتراض او من الاستشافي فيبين ثبوت الملازمة بين النقيضين بانها ثابتة من الشكل الثالث كما ذكره بقوله (برهان) اي بدليل لان البناء متعلق بثبوتها بين النقيضين فيكون هذا البرهان برهانا لثبوت الملازمة بينهما (قوله وهو) اي البرهان الذي يثبت به الملازمة الجزئية اعني سنده ذلك المنع هو هذا المذكور (وقوله كلما تحقق النقيضان تحقق احدهما) صغرى الثالث (وقوله وكلما تحقق النقيضان تحقق الآخر) كبراه يتبع من اول ضروريه الموجبة الجزئية وهي (قوله فقد يكون اذا تحقق احدهما نقيضين تحقق الآخر) وهي السند المطاوب والصغرى والكبرى وان كان مقدما محالا لكنهما متصلتان والمتصلة تصدق من مقدم كاذب وتال صادق كما عرفت في بحثها فتصدق

الملازمة الجزئية بين النقيضين لا محالة هذا هو تقرير منع رافعة الدليل
الثالث الذي هو بطريق الخنف و يجري في هذا المنع وسنده التقرير ان الذي
سبق في منع الدليل الاول والثاني فتذكر (قوله ولائم ايضا آه) سنده اي ولائم
ايضا استلزام د ب للنقيضين محالا لجواز ان يكون اب محالا والمحال جاز
ان يستلزم المحال اذ من القاعدة المقررة ان المانع يكفيه الجواز ولا يلزم
وقوعه في نفس الامر وما يقال من ان مادة النقص يلزم ان تكون من المحققات
فبالنسبة الى النقص الاجال لا مطلقا على ما لا يخفى فتذكر هنا ايضا
ما سبق من الكلام في الدليل الاول وهو اعتباره معارضة او استنباط مدعى
من حاصل المنع فيكون السند دايلا او على صورة الدليل وقد مر ترتيبه
في الاول ففس عليه (قوله واما الرابع آه) اي اما عدم تمامية الدليل الرابع الدال
على انعكاس السالبة الشرطية لذلك البعض (قوله فلانه لائم آه) منع للكبرى
المذكورة للدليل الرابع له وهي (قوله ويلزمه قد يكون اذا كان اب فجد)
وقوله (الجواز آه) سنده وتقريره والكلام عليه معلوم من السابق (وقوله
فان اكل زبدا آه) تنوير للسند دليلا (ه) الشيء الواحد يجوز ان لا يكون ملزوما
لاحد النقيضين لان الشيء الواحد اكل زبدا مثلا واكل زبدا مثلا لا يستلزم
اكل عمرو ولا نقيضه اي عدم اكل عمرو (ج) الشيء الواحد مثلا لا يستلزم
اكل عمرو ولا نقيضه واذا لم يستلزمهما يجوز ان لا يكون ملزوما لاحد
النقيضين (ج) المطلوب (قوله فتي صدقت آه) بيان للتلازم وتفصيل له
يعني ان تلازم الشرطيات هو هذه المتصلات الكليات الثلاث احداها
قوله متى صدق اللزوم الكلي بين امرين يصدق منع الجمع بين عين الملزوم
ونقيض اللازم ويصدق منع الخلو بين نقيض الملزوم وعين اللازم وثانيها
قوله متى صدق منع الجمع بين امرين يكون عين كل واحد منهما مستلزما
نقيض الآخر وثالثها قوله متى تحقق منع الخلو بين امرين يكون نقيض
كل واحد منهما مستلزما لعين الآخر وهذه المذكورات هي معنى التلازم
يجري في جميع المتصلات الزومية والمنفصلات العنادية لكن القضايا
المتصلة الثلاث المذكورة نظرية يحتاج كل منها الى الاثبات (وقوله اما ان اللزوم
آه) شروع لاثبات الاولى منها وهي استلزام صدق اللزوم الكلي بين امرين
صدق منع الجمع بين عين الملزوم ونقيض اللازم وصدق منع الخلو بين نقيض
الملزوم وعين اللازم (ه) متى صدق اللزوم الكلي بين امرين يصدق

منع الجمع بين عين الملزوم ونقيض اللازم ومنع الخلو بين نقيض الملزوم وعين
اللازم لانه لولا ذلك اى متى صدق اللزوم الكلى بين امرين ولم يصدق
منع الجمع بين عين الملزوم ونقيض اللازم ومنع الخلو بين نقيض الملزوم
وعين اللازم لبطل اللزوم بينهما لكن التالى باطل لثبوت اللزوم بينهما
على ما هو المفروض والمقدم مثله باطل فثبت نقيضه وهو تلك الملازمة
والمقدمة الشرطية لهذا القياس ايضا نظرية لكنهما في الحقيقة مقدمتان
(وقوله فانه على تقدير آه) دليل اوليهما مشتتة لا على مقدمهما فيكون هو صغرى
يا بعده كبرى (هـ) متى صدق اللزوم الكلى بين امرين ولم يصدق منع الجمع بين
عين الملزوم ونقيض اللازم لبطل اللزوم بينهما لانه متى صدق اللزوم الكلى
بين امرين ولم يصدق منع الجمع بين عين الملزوم ونقيض اللازم جاز ثبوت
عين الملزوم ونقيض اللازم واذا جاز ثبوته مع نقيض اللازم بحوز وقوع
اللزوم بدون اللازم واذا جاز وقوع الملزوم بدون اللازم لبطل الملازمة
بينهما (ج) الملازمة الاولى وهكذا موصولة وبسيطة مع اثبات مقدمته
النظرية بعده فقس (قوله وكذلك آه) اشارة الى اثبات الثانية من الملازمة
الاولى مشتتة لا على مقدمهما ايضا (هـ) متى صدق اللزوم الكلى بين امرين
ولم يصدق منع الخلو بين نقيض الملزوم وعين اللازم لبطل اللزوم بينهما
لانه متى صدق اللزوم الكلى بين امرين ولم يصدق منع الخلو بين نقيض
اللزوم وعين اللازم جاز ارتفاع نقيض الملزوم وعين اللازم ومتى جاز
ارتفاع نقيض الملزوم وعين اللازم بحوز ثبوت الملزوم بدون اللازم واذا جاز
ثبوت الملزوم بدون اللازم لبطل الملازمة بينهما (ج) تلك الملازمة الثانية
وهكذا مفصولة وبسيطة (وقوله هذا خلف) رافعة القياس الذى يرتبناه
آنفا من ثاني الاستثنائي توسط بينهما وبين دليل الملازمة كما عرفت
(قوله واما الانفصالان آه) اشارة الى اثبات المتصلتين الباقيتين من المتصلات
الثلاث المذكورة لبيان تلازم الشرطيات (هـ) متى تحقق منع الجمع بين امرين
يكون عين كل واحد منهما مستلزما لنقيض الآخر لانه لولا اى متى تحقق
منع الجمع بين امرين ولم يكن عين كل واحد منهما مستلزما لنقيض الآخر لبطل
الانفصال لكن التالى باطل لثبوت الانفصال على ما هو المفروض والمقدم
مثله باطل فثبت نقيض المقدم وهو الملازمة الاولى من الملازمتين الباقيتين

وكذا متى تحقق منع الخلو بين امرين يكون نقيض كل واحد منهما مستلزما لعين الآخر لانه لو لاه اى متى صدق منع الخلو بين امرين ولم يكن نقيض كل واحد منهما مستلزما لعين الآخر باطل الانفصال لكن التالى باطل والمقدم مثله فيثبت نقيض المقدم وهو الملازمة الثانية من الملازمتين الباقيتين وهذان القياسان لاثبات الملازمتين كلاهما من ثانيا الاستثنائي لكن الشارح جمعها وصورهما بصورة دليل واحد والمقدم متسان الشرطتان المذكورتان بقوله لو لاه باطل نظريتان (وقوله فلانه اذا تحقق آء) اشارة الى اثبات الاول منهما (هـ) متى صدق منع الجمع بين امرين ولم يكن عين كل واحد منهما مستلزما لنقيض الآخر بطل الانفصال لانه متى تحقق منع الجمع بين امرين ولم يكن عين كل واحد منهما مستلزما لنقيض الآخر لم يجب ثبوت نقيض الآخر على تقدير عين كل واحد منهما ولو لم يجب ثبوت نقيض الآخر على تقدير عين كل واحد منهما لجاز ثبوت عين الآخر على ذلك التقدير واذا جاز ثبوت عين الآخر على ذلك التقدير يجوز اجتماع العينين واذا جاز اجتماع العينين لا يكون بينهما منع الجمع واذا لم يكن بينهما منع الجمع يبطل الانفصال (ج) تلك الملازمة وهكذا موصولة ففس (قوله وكذلك اذا تحقق آء) اشارة الى اثبات الثانية منهما (هـ) متى تحقق منع الخلو بين امرين ولم يكن نقيض كل واحد منهما مستلزما لعين الآخر بطل الانفصال لانه متى صدق منع الخلو بين امرين ولم يكن نقيض كل واحد منهما مستلزما لعين الآخر لم يجب ثبوت عين الآخر على تقدير ثبوت نقيض كل منهما ولو لم يجب ثبوت عين الآخر على تقدير نقيض كل منهما لما رثبوت نقيض الآخر على تقدير نقيض كل منهما بالمار ثبوت نقيض الآخر على ذلك التقدير واذا جاز ثبوت نقيض الآخر على ذلك التقدير يجوز ارتفاع الجزئين معا واذا جاز ارتفاعهما لا يكون بينهما منع الخلو واذا لم يكن بينهما منع الخلو يبطل الانفصال (ج) تلك الملازمة وهكذا موصولة (قوله والمنفصلة الحقيقية آء) نصريح بما فهم من استلزام مانعة الجمع متصلتين ومانعة الخلو متصلتين لانه اذا استلزم مانعة الجمع متصلتين ومانعة الخلو ايضا متصلتين يكون المنفصلة الحقيقية المركبة منهما مستلزما لاربع متصلات لا بحالة وهى التى مقدم المتصلتين منها عين احد الجزئين لاعلى التعيين وتاليهما نقيض الآخر ومقدم المتصلتين الآخر بين نقيض احد الجزئين وتاليهما عين الآخر (وقوله اى متى صدق آء) تفسيرا لهذه المتصلات ١٢ الاربع وبيان اهلها

٢ مثلا اذا صدق قولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا صدق قولنا ان كان هذا العدد زوجا لم يكن فردا واذا كان هذا الفرد لم يكن زوجا واذا لم يكن هذا زوجا كان فردا وان لم يكن هذا فردا كان زوجا وهى المنفصلة الاربع وهكذا سائر الامثلة

لكن الشارح اداها بشرطيتين اللتين هما فى الحقيقة متصلات اربع احدهما نظرا الى منع الجمع وهو قوله متى صدق الانفصال الحقيقي بين امرين يستلزم عين كل منهما نقيض الآخر وهو متصلتان بسبب تعدد تاليه لان تفصيله هو متى صدق الانفصال الحقيقي بين امرين يستلزم عين المقدم منهما نقيض التالى ويستلزم عين التالى منهما نقيض المقدم وتاليتهما نظرا الى منع الخلو وهو قوله متى صدق الانفصال الحقيقي بين امرين يستلزم نقيض كل واحد منهما عين الآخر بعطف قوله ونقيض كل واحد آء على قوله عين كل واحد آء فيكون هو ايضا فاعلا لقوله يستلزم الذى هو تالى المنفصلة المذكورة فيكون متصلة ثانية بسبب العطف وهو ايضا متصلتان لان تفصيله متى صدق الانفصال الحقيقي بين امرين يستلزم نقيض المقدم منهما عين التالى ويستلزم نقيض التالى منهما عين المقدم وكل واحدة من المتصلتين لمذكورتين نظرية (وقوله واما الاول آء) اشارة الى اثبات الاولى منهما (هـ) متى تحقق الانفصال الحقيقي بين امرين يستلزم عين كل واحد من الجزئين نقيض الآخر لانه متى صدق الانفصال الحقيقي بين امرين ولم يستلزم عين كل واحد منهما نقيض الآخر لم يجب ثبوت نقيض الآخر على تقدير عين كل واحد منهما واوالم يجب ثبوت نقيض الآخر على تقدير عين كل واحد منهما لجاز ثبوت عين الآخر على ذلك التقدير واذا جاز ثبوت عين الآخر على ذلك التقدير يجوز اجتماع الجزئين (ج) متى تحقق الانفصال الحقيقي بين امرين ولم يستلزم عين كل واحد منهما نقيض الآخر يجوز اجتماع الجزئين لكن اجتماع الجزئين خلف لثبوت الانفصال الحقيقي بينهما على ما هو المفروض (ج) نقيض المقدم وهوتلك الملازمة (قوله واما الثانى آء) اشارة الى اثبات الثانية من الشرطيتين المذكورتين (هـ) متى صدق الانفصال الحقيقي بين امرين يستلزم نقيض كل واحد منهما عين الآخر لانه متى صدق الانفصال الحقيقي بين امرين ولم يستلزم نقيض كل واحد منهما عين الآخر لم يجب ثبوت عين الآخر على تقدير ثبوت نقيض كل واحد منهما واوالم يجب ثبوت عين الآخر على تقدير نقيض كل واحد منهما لجاز ثبوت نقيض الآخر على تقدير ثبوت نقيض كل واحد منهما واذا جاز ثبوت نقيض الآخر على تقدير ثبوت نقيض كل واحد منهما يجوز ارتفاع الجزئين واذا جاز ارتفاعهما لا يكون بينهما انفصال حقيقى (ج) متى صدق

الاتصال الحقيقي بين امرين ولم يستلزم نقيض كل واحد منهما عين الآخر
لا يكون بينهما انفصال حقيقي لكن بينهما انفصال حقيقي فيثبت نقيض
المقدم وهو تلك الملازمة الثانية فقد ثبت الاتصالات الاربع (قوله
وكل واحد) من تمة التلازم ايضا (قوله ففهما صدق آه) مع ما بعده
من قوله ومهما صدق آه تفصيل لهذين الزومين وبيان لهما ودليل
كل منهما ما بعدهما (هـ) مهما صدق منع الجمع بين امرين صدق
منع الخلو بين نقيضيهما لانه مهما صدق منع الجمع بين امرين
ولم يصدق منع الخلو بين نقيضيهما جاز ارتفاع النقيضين اي
نقيض جزئيه ولو جاز ارتفاع النقيضين لجاز اجتماع العينين واذا جاز
اجتماع العينين لا يكون بينهما منع الجمع لكن ثبت بينهما منع الجمع (ج)
نقيض المقدم وهي المتصلة الاولى المذكورة وكذا متى صدق منع الخلو بين
امرين صدق منع الجمع بين نقيضيهما لانه متى صدق منع الخلو بين امرين
ولم يصدق منع الجمع بين نقيضيهما جاز اجتماع النقيضين اي نقيض
جزئيه ولو جاز اجتماع النقيضين لجاز ارتفاع العينين واذا جاز ارتفاع العينين
لا يكون بينهما منع الخلو لكن ثبت بينهما منع الخلو (ج) ايضا نقيض المقدم
وهي المتصلة الثانية ومثال هذا التلازم معلوم هذا هو الكلام في باب التلازم
والمتصلات المذكورة فيه كليات تجري في جميع المتصلات الزومية
والمتصلات العنادية لا يتخلف في مادة اصلا والقياس الذي رتبناه في هذا
البحث من ثاني طرق الاستثناي تكون مقدمته المطوية مقدما في مقدم
الشرطية و بمطاف نقيض التالي عليه سواء رتب برأسه او جعل قياسا آخر
للخفي كما عرفت والاقبسة التي رتبناها في هذا المقام من كبات كل واحد منهما
مفصول باختصاره وقس عليها موصولها (قوله المقصد آه) دعوى
(وقوله لانه العدة آه) دليله مشتلا على متعلق محمولها فيكون كبرى والصغرى
مطوية فترتب من الغير المتعارف (هـ) المقصد الاقصى والمطلب الاعلى
من الفن هو الكلام في القياس لان المقصد الاقصى من الفن هو الكلام
فيما هو العدة في استحصال المطالب التصديقية وما هو العدة في استحصالها
هو القياس (ج) المطلوب (قوله وحده) اي عرفه لان الحد هنا بمعنى
مطلق التعريف لان الحد المقابل للرسم اخص من التعريف كما لا يخفى
(قوله كقولنا آه) تمثيل للقياس فيلزم تطبيقه للمثل له اعني القياس (هـ)

قوانا العالم متغير وكل متغير حادث قياس لان قولنا هذا قول مؤلف من
اقوال متى سلمت لزم عن الذاتها قول آخر اي يصدق تعريف القياس عليه
وكل ما هو قول مؤلف آه قياس (ج) المطلوب فصار الموجبة الكلية
المستبقة من طرد التعريف كبرى لا ثبوت هذا وهكذا الحكم في تطبيق
سائر جزئياته له اقترانيا كان او استثنائيا (وقوله فانه قول آه) دليل للصغرى
(هـ) قولنا العالم آه قول مؤلف من اقوال متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر
اي قول مغاير للمقدمتين لان قولنا العالم آه قول مؤلف من قضيتين
اذ سلمنا لزم عنهما لذاتهما قولنا العالم حادث وقوانا العالم حادث قول
آخر (ج) من الغير المتعارف تلك الصغرى (قوله فالتول آه) اي القول
في تعريف القياس يحتمل ان يكون مركبا ملفوظا وان يكون مركبا مفهوما
عقليا اما بالاشتراك اللفظي او بالحقيقة في المعقول والمجاز في الملفوظ
كالقول المذكور في تعريف القضية فتدكر وترتبه كترتيبه هنالك ككنا
نذكره ايضا لافصل بينهما (هـ) القول المذكور في تعريف القياس اما جنس
للقياس المعقول اي القياس المرتب في الذهن المحكي بالملفوظ واما جنس
للقياس الملفوظ الدال على المعقول لان القول المذكور فيه اما المفهوم
العقلي المركب واما المركب الملفوظ والمفهوم العقلي المركب جنس
للقياس المعقول والملفوظ المركب جنس للقياس الملفوظ (ج) المطلوب
(قوله والمراد آه) جواب سؤال مقدر برد على المص وهو ان تعريف القياس
ليس بجامع بجميع افراد المعرف وهو القياس لانه لا يشمل الا قيسة
المركبة من قضيتين اذ لا يصدق عليها قول مؤلف من قضايا آه فلا يصدق
عكس التعريف فيبطل فاجاب الشارح بتجريد المراد من اجزاء التعريف بانه
ليس المراد من القضايا المذكورة فيه الجمع النحوي بل المراد منها الجمع المنطقي
اعني ما فوق قضية واحدة لانه جمع ذكر في تعريف هذا الفن وكل جمع
شأنه كذا اراد به ما فوق الواحد لكن هذه الارادة خلاف الظاهر لا بدله من
موجب بينه بقوله (ليتناول آه) فيكون هو دالا لارادة (هـ) المراد من القضايا
ما فوق قضية واحدة لانه لو لم يكن المراد منها ما فوق قضية واحدة
لم يتناول التعريف القياس البسيط المؤلف من قضيتين والقياس المركب
من قضايا فوق الاثنين معايل للثاني فقط لكنه يلزم ان يتساوا لهما معا
(ج) نقيض المقدم وهو المطلوب ويجوز ان يرتب من الافتراضي بتقدير اراد

في طرف الدليل (هـ) مراد المص من القضايا المذكورة ما فرق قضية واحدة لان المص اراد تناسول التعريف القياس البسيط المؤلف من قضيتين ومن قضايا فوق اثنين معا و مراد من اراد تناسوله القياس البسيط المؤلف من قضيتين ومن قضايا فوق اثنين هو ما فوق قضية واحدة (ج) من الغير المتعارف الغير المتعارف ذلك المطلوب (قوله واحترزه آه) يعني القضايا المذكورة في تعريف القياس فصل لان القضايا المذكورة فيه يحترزها عن القضية الواحدة المستلزمة لذاتها عكسها المستوي وعكس نقيضها والقضية الواحدة المستلزمة لذاتها عكسها المستوي وعكس نقيضها لا يسمى قياسا (ج) من الغير المتعارف القضايا المذكورة فيه يحترزها عما لا يسمى قياسا وما لا يسمى قياسا هو اغير المعارف (ج) منه ايضا القضايا المذكورة فيه يحترزها عن اغير المعارف وكل ما يحترزه عن اغيره فصل (ج) المطلوب ويمكن ان يرتب بسيطاً فيحصل المطلوب به ويكون (قوله فانها آه) دال على الكبرى وهو معلوم (قوله اذا سلمت آه) يعني هو قيد لازم لهذا التعريف ليشمل القياس الكاذب المقدمتين في الواقع المستلزمين عند المخاطب ولولم يقيد به افهم ان مقدمتي القياس يلزم ان تكونا صادقتين في الواقع و ليس كذلك اذ لو كانتا بحيث لو سلمتا عنده لكان من افراد القياس ايضا ويلزم عنه قول آخر وان لم تكونا صادقتين في الواقع فيكون التعريف جاء بما لا افراد المعارف وتصوير العبارة (هـ) قوله اذا سلمت اشارة الى ان تلك القضايا لا يجب ان تكون مسلمة في نفسها بل يجب آه لان قوله اذا سلمت لو لم يكن اشارة الى هذا لم يندرج في حد القياس الصادق المقدمات وكاذبها معا الا ان هما من افراد القياس بل يندرج فيه الصادقات المقدمات فقط لكنه يلزم ان يندرج فيه الصادقات المقدمات وكاذبها معا (ج) المطلوب ومن الافتراض ايضا بمثل ما سبق آنفا (هـ) المص اشارة الى ذلك بقوله اذا سلمت لان المص اراد اندراج القياس الصادق المقدمات وكاذبها معا في الحد ومن اراد اندراجها معا فيه اشارة الى ذلك بقوله اذا سلمت (ج) المص ويرتبها عكس ايضا ومن الفعلية والاستثنائي فتكون الاقيسة ثمانية فصاعدا لكون الاشارة ثرا لارادة الاندراج كما مر امثاله فتذكر (قوله كقولنا آه) استدلال على المقصود بالمثل ايضا ويجوز ان يستدل به على ما قبله من الصغرى او الرافعة المذكورة (هـ) قوله اذا سلمت اشارة الى ان تلك القضايا لا يجب

آه لانه لو لم يشربه اليه لم يندرج في الحد مثل قولنا كل انسان بحر وكل حجر حجار وقولنا كل انسان بحر وكل حجر حجار من افراد القياس (ج) لو لم يشربه اليه لم يندرج في الحد بعض افراد القياس لكن عدم اندراج بعض افراده فيه باطل (ج) نقيض المقدم وهو المطلوب ويرتب من الافتراض الصغرى ايضا (هـ) المص اشارة اليه لانه اراد اندراج مثل قولنا كل انسان بحر آه في الحد وقولنا كل انسان بحر آه من افراد القياس الكاذبة (ج) المص اراد اندراج بعض افراد القياس الكاذبة في الحد من اراد آه اشارة اليه (ج) المص وهكذا مفصوله وعلى التقديرين يعارض بان الوصلية على الكبرى الاولى المذكورة التي خبها محذوف حذفاً لازماً لوجود الشروط الموجبة لحدفه كما ذكرنا فيكون دعوى المعارض نقيض تلك الكبرى وهو دخول ان دليله (هـ) قولنا كل انسان بحر وكل حجر حجار ليس من افراد القياس لان قولنا هذ قضيتان كاذبتان والقضيتان الكاذبتان لا تكونان من افراد القياس (ج) نقيض الكبرى المذكورة وهو مطلوب المعارض ومن الثاني ايضا بتبديل الكبرى كما مر غير مرة فاجاب الشارح عن المعارض بان الوصلية بتسليم الصغرى ومع الكبرى مع السند الكائن بطريق الحل وهو بيان منشأ الغلط تقريره (هـ) عدم كون القضيتين الكاذبتين من افراد القياس ممنوع يعني هاتين القضيتين من افراد القياس وانما لا تكونان من افراد القياس لولم تكونا بحيث لو سلمتا لزم عنهما ان كل انسان حجار الذي هو قول آخر لانهما بحيث لو سلمتا لزم عنهما ان كل انسان حجار فتكونان من افراد القياس ويجوز ان يجعل الحاصل من النع على صورة المدعى وهو الكبرى المعارضة عليها ويجرى السند على صورة الدليل من غير منه صارف ثانياً طرق الاستثنائي فيكون مدخول الرافعة المذكورة لها على قياس ما صورناه آنفاً ومن الافتراض وقد سبق تفصيله في صدر الكتاب فتذكر (قوله وفعله لزم آه) هذا ايضا من فصول التعريف الاحتياج اليه اذ الجنس او لاعم الافراد والاختيار كما هو شأنه فاوردنا فصل لخراج الاغبار فخرج بعضها وبقي البعض فلا بد لخراجها من فصل اما واحدا او متعدد كما هو الاصل في سائر التعاريف وتصويره مثل ما سبق لكان قد ذكره مر كبا مفصولاً لا يختصم راجعاً للقاصرين (هـ) قوله لزم عنها فصل لانه يخرج الاستقرار والتثليل وهما مقدماتهما اذا سلمت لا يلزم عنها شيء آخر وما يكون مقدماته اذا سلمت لا يلزم عنها شيء آخر

اغيار المعرف وكل ما يخرج اغياره فهو فصل (ج) المطلوب وهو
 مركب من اقيسة ثلاثة الاول ان منها من الغير المتعارف كما يظهر
 من ترتيبه موضوع لا فقس ويرتب بسيطا ايضا باثبات مقدّماته المنظور
 فيها بعده (وقوله لا مكان آه) دليل الكبرى الاولى (هـ) الاستقراء
 والتمثيل مقدماتها اذا سلمت لا يلزم عنها شيء آخر بل عن غيرها لانها
 يمكن تخلف مدلولها اي نتيجتهما عنهما وما يمكن تخلف مدلوله عنه
 مقدماته اذا سلمت لا يلزم عنها شيء آخر (ج) تلك الكبرى ومن الثاني ايضا
 (وقوله لذاتها) يعني هو ايضا فصل لانه يحتز به عايلزم لاذاتها
 اي لذات مقدمتي القياس بل بواسطة صدق مقدمة غريبة اي اجنبية
 للمقدمتين وما يلزم لاذات مقدمته بل بواسطة قياس المساواة (ج) قوله
 لاذاتها يحتز به عن قياس المساواة وهو من اغيار المعرف (ج) قوله لاذاتها
 يحتز به عن اغياره وما يحتز به عن اغياره فهو فصل (ج) المطول الكبرى
 الاولى نظرية تثبت بالمثال ورفق بينهما تعريف المساواة وهو قوله ما يتركب
 آه لكن هذا التعريف لها لافرق بينه وبين تعريف غير متعارف الاول في بطل
 تعريف غير متعارف بالمساواة وتعريفها به ايضا صدق تعريف كل منهما على
 الآخر لاتحادهما لفظا ومعنى فلا بد ان يقيد تعريف المساواة بقيد وجودي
 وهو كون محمول الصغرى والكبرى متحدين وتعريف الغير المتعارف بقيد
 عدمي وهو ان لا يكون محمولا لهما متحدين كما عرفت وح يصح التعريفان
 معا ويندفع الاشكال كما اشرنا اليه في صدر الكتاب في تعريف الغير المتعارف
 فتذكر كيفية الاستدلال بالمثال على تلك الكبرى ان تعكسها وتبدل به
 على ذلك العكس فيثبت به العكس السدي هو اللازم وثبوت العكس
 يستلزم ثبوت الملزوم الذي هو الكبرى المذكورة (هـ) قياس المساواة يلزم
 عنه قول آخر لاذاته بل بواسطة مقدمة غريبة لان قياس المساواة قولنا مثلا
 مساو لب مساو ج وقولنا مساو لب وب مساو ج يستلزم قولنا مساو ج
 لكن لاذاتهما بل بواسطة مقدمة غريبة (ج) قياس المساواة يستلزم
 قولنا مثلا مساو ج لكن لاذاته بل بواسطة مقدمة غريبة وقولنا مساو ج
 قول آخر (ج) عكس الكبرى (وقوله وهي ان كل آه) دليل الكبرى الاولى لهذا
 ايضا (هـ) قولنا المساو اب وب مساو ج يستلزم قولنا مساو ج لكن
 لاذاتهما بل بواسطة مقدمة غريبة لان قولنا مساو اب وب مساو ج

يستلزم قولنا مساو ج لكن لاذاتهما بل بواسطة قولنا ان كل مساو
 المساو للشيء مساو لذلك الشيء وقولنا ان كل المساو للمساو للشيء مساو
 لذلك الشيء مقدمة غريبة (ج) من الغير المتعارف تلك الكبرى (وقوله ولذلك)
 اي ولعدم كون صدق المساواة لذاته بل بواسطة مقدمة اجنبية (لم يتحقق
 ذلك الاستلزام) اي استلزام المساواة (نتيجة الاحتمال تصدق هذه المقدمة)
 اي المقدمة الغريبة وقوله فيما بعد (اما اذا لم تصدق آه) من ثمة هذا ايضا
 كلاهما لازمان من المشار اليه بقوله ولذلك يعني لما يمكن استلزام المساواة
 لنتيجتهما لاذاتهما بل بواسطة مقدمة غريبة يتحقق ذلك الاستلزام حين صدقت
 المقدمة الاجنبية ولم يحصل منه شيء لم يتحقق ذلك الاستلزام حين
 لم تصدق مقدمة غريبة فيكون استلزاما لاذاتهما بل بواسطة مؤثر
 وهما اي صدق الاستلزام على تقدير صدق المقدمة الغريبة وعدم
 صدقه على تقدير عدم صدقها اثره فيكون استدلالا بالاثري وهو مواد
 صدقها وعدم صدقها على المؤثر (■) لما يمكن استلزام المساواة لنتيجته
 لاذاتها بل بواسطة مقدمة غريبة يتحقق ذلك الاستلزام حين صدق المقدمة
 الاجنبية ولم يتحقق ذلك حيث لم تصدق المقدمة الاجنبية لانه لما
 لم يكن استلزامها لاذاته بل بواسطة صدق قولنا املزوم لب وب
 ملزوم لج وقولنا الدرة في الحق والحق في البيت ولم يصدق قولنا امباين
 لب وب مباين لج وقولنا انصف ب وب نصف ج وقولنا املزوم لب
 وب ملزوم لج يستلزم قولنا املزوم لج بواسطة صدق المقدمة الغريبة
 وقولنا الدرة في الحق والحق في البيت يستلزم ايضا قولنا الدرة في البيت
 بواسطة صدق المقدمة الغريبة وقولنا امباين لب وب مباين لج لا يستلزم
 قولنا امباين لج لعدم صدق المقدمة الاجنبية وقولنا انصف ب وب نصف
 ج لا يستلزم قولنا انصف ج لعدم صدق المقدمة الاجنبية ايضا (ج)
 تلك الملازمة لكن الكبرى الاربع نظرية دليل كل منها هو المذكور بعده
 من المقدمات الغريبة (هـ) قولنا املزوم لب وب ملزوم لج يستلزم قولنا املزوم
 لج بواسطة مقدمة غريبة لان قولنا هذا يستلزم بواسطة ان ملزوم
 الملزوم للشيء ملزوم لذلك الشيء وان ملزوم الملزوم ملزوم مقدمة
 غريبة (ج) من الغير المتعارف الكبرى الاولى وكذا قولنا الدرة في الحق
 والحق في البيت يستلزم قولنا الدرة في البيت بواسطة الاجنبية

لان قولنا هذا يستلزم بواسطة ان ما في الشيء الذي في آخر يكون فيه وان
ما في الشيء الذي في آخر هو فيه مقدمة اجنبية (ج) منه ايضا الكبرى
الثانية وكذا قولنا امين ابوب مبان لج لا يستلزم قولنا امين لج
حيث لم تصدق المقدمة الغربية لان قولنا هذا لا يستلزم قولنا امين
لج حيث لم يصدق ان مبان مبان مبان وان مبان مبان مبان مبان
مقدمة غريبة (ج) الكبرى الثالثة وكذا الاخر بلا فرق فقهه عليه
(قوله وقول آخره) يعني قيد المصنف القول بلفظ آخر لانه لو لم يقبده
لم يكن التعريف مانعا عن اعيان القياس لانه يشمل حيث قد على كل قضيتين
سواء كان بينهما مناسبة او لا استلزاما مهما احدهما لان القضيتين
كل وكل واحد منهما جزء الكل يستلزم الجزء وحيث قد خلا في
تعريفه مع ان بعضهما من اعيان القياس فيبطل التعريف فلما قيد بقوله آخر فهم
ان القول اللازم وهو النتيجة يلزم ان يكون مغايرا لكل واحدة من المقدمتين
لكنه خفي استدلاله عليه بقوله (فانه لم يعتبر آه) مشتملا على نقيضهما
اذا الاعتبار والارادة كانهما مترادفا فيرتب (ه) المص اراد بقوله قول
آخر ان القول اللازم يجب ان يكون مغايرا لكل واحدة من المقدمتين
لانه لو لم يعتبر ذلك القيد في تعريف القياس لزم ان يكون كل قضيتين قياسا
كيف كانا لكن كل قضيتين ليستا قياسا مطلقا في الواقع (ج) نقيض
المقدم هو المطلوب ويجوز ان يؤخذ نقيضه بالذات ويكون قوله لم يعتبر
آه حدا اوسط ويرتب من اقتراني واستثنائي فيكون من الخلفي وهو
معلوم فقس (قوله وهذا الحد آه) يعني تعريف القياس منقوض طردا
لان الاستفاد من طرده هو قولنا كل ما هو مؤلف من اقوال متى سلمت
لزم عنها الداتها قول آخر قياس وهو موجبة كلية فيكون نقيضها سالبة
جزئية وهو قولنا بعض ما هو قول مؤلف آه ليس بقياس فيكون هو دعوى
السائل وما بعده من مادة النقص التي هي القضية المركبة داليله (ه)
بعض ما هو قول مؤلف آه ليس بقياس لان بعض ما هو قول مؤلف آه
قضية موجبة مركبة مستلزمة لعكسها المستوي وعكس نقيضها والقضية
المركبة المستلزمة لعكسها المستوي وعكس نقيضها لا يسمى قياسا
في عرفهم (ج) من رابع الاول المطلوب ويرتب من الثالث ايضا (ه) بعض
ما هو قول مؤلف آه لا يسمى قياسا في عرفهم لان القضية الموجهة المركبة

المستلزمة لعكسها المستوي وعكس نقيضها قول مؤلف من اقوال آه اي ذلك
يصدق عليها التعريف والقضية المستلزمة لعكسها وعكس نقيضها
لا يسمى قياسا (ج) من ثاني ضروبه ذلك المطلوب فثبت به مطلوب
السائل وبطل تعريف المصنف واجيب عنه بان القضية المركبة المستلزمة
لعكسها وعكس نقيضها قضية واحدة وليست بقضايا فلا يصدق
عليها التعريف كما لا يصدق عليها المعرف لان المراد من الاقوال في
تعريفه هو القضايا التي يطلق عليها في عرفهم قضايا متعددة والقضية
المركبة المستلزمة له التي هي مادة النقص لا يطلق عليها قضيتان
في عرفهم بل هي قضية واحدة فلا يصدق عليها تعريف القياس
فيصح التعريف طردا وعكسا (قوله القياس اما آه) لما عرفه بدأ
بتقسيمه اليها بناء على ان التعريف اولا والتقسيم ثانيا اوقع في النفوس
وتعريف القسمين دليل التقسيم مثل ما مر (ه) القياس اما استثنائي
واما اقتراني لان القياس اما ان يكون عين النتيجة او نقيضها مذكورا
فيه بالفعل او لا يكون شيئا منهما مذكورا فيه بالفعل وان كان
عينها او نقيضها مذكورا فيه بالفعل فهو استثنائي وان لم يذكر فيه
بالفعل فهو اقتراني (ج) المطلوب والامثلة يجوز ان يكون دليلا للصغرى
او الكبرى (ه) القياس اما ان يكون عين النتيجة او نقيضها مذكورا
فيه بالفعل او لا يكون شيئا منهما مذكورا فيه بالفعل لان القياس اما قولنا
ان كان هذا جسما فهو متخير اي ممكن لكنه جسم فهو متخير واما قولنا
ان كان هذا جسما فهو متخير لكنه ليس بمتخير واما قولنا الجسم مؤلف
وكل مؤلف محدث وقولنا ان كان هذا جسما فهو متخير لكنه جسم كانت
النتيجة بعينها مذكورة فيه بالفعل وقولنا لكنه ليس بمتخير كان نقيضها
مذكورا فيه بالفعل وقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث لا يكون
عين النتيجة ولا نقيضها مذكورا فيه بالفعل (ج) تلك الصغرى
والكبريات الثلاث لهذا القياس نظرية دليلها (ه) قولنا ان
كان هذا جسما فهو متخير لكنه جسم كان عين النتيجة مذكورا فيه
بالفعل لان قولنا هذا نتيجة قولنا انه متخير وقولنا انه متخير بعينه مذكور
فيه بالفعل (ج) من الغير المتعارف احدي الكبريات الثالث وكذا قولنا
لكنه ليس بمتخير مع الشرطية المذكورة كان نقيض النتيجة مذكورا فيه

بالفعل لان قولنا هذا معها كان يتجتها قولنا انه ليس بجسم وقولنا انه ليس
بجسم نقضيه مد كور فيه بالفعل (ج) منه ايضا الكبرى الثانية منها وكذا
قولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث لا يكون عين النتيجة ولا نقضها
مد كورا فيه بالفعل لان قولنا هذا نتيجته قولنا كل جسم محدث وقولنا
كل جسم محدث ليس عينه ولا نقضه مد كورا فيه بالفعل (ج) الكبرى الثالثة
منها هذا هو الاستدلال بالمثل على الصغرى المذكورة واما تقدير
الاستدلال به على الكبرى فعلوم مما سبق مرارا فقهه ويجوز ان تكون
الامثلة دليلا لاصل الدعوى كما عرفت وان تكون دعوى وماقبله من طرد
التعريف دليله (ه) قولنا ان كان هذا اجساما استثنائي لان قولنا هذا كان
عين النتيجة مد كورة قيد بالفعل وما يكون كذلك فهو استثنائي (ج)
المطلوب والصغرى متطور فيها تثبت بالنتيجة المذكورة مثل اثبات
اولى الكبريات الثلاث السابقة آنفا وقس اثبات المثاليين الاخيرين عليه
في الترتيب واثبات صغريهما فتذكر وانما اورد الاستثنائي مثالين اشارة الى
نوعيه احدهما كون عين النتيجة مد كورة وهو اول طرفه وثانيهما كون
نقضها مد كورا وهو ثانيه والطريقان الاخران يقاسان عليهما
بمعنى يذكر في ثالثة نقضها وفي رابعة عينها والتي في تعريف الاقتزائي
مسلم على القيد وهو قوله بالفعل والمقيد سالم فيكون حاصل تعريف
الاقتزائي ما يكون عين النتيجة مد كورة فيه لكنه ليس بالفعل لان المراد
بذكر بالفعل ان يذكر النتيجة بهيئتها ومادتها لا تغير ولا فصل بين موضوعها
ومحمولها والنتيجة في الاقتزائي وان ذكر فيه لكنه ليس بالفعل بل يذكر
طرف الموضوع في احد المقدمتين وطرف المحمول في اخراهما واما
الاستثنائي فيذكر فيه عين النتيجة ونقضها بهيئته ومادته في احدى
المقدمتين بلا تغير كما ترى فظهر الفرق بينهما فتأمل فيه جدا اذ يظهر
فائدته قريبا (قوله وانما سمي آه) يعني ما يكون عين النتيجة او نقضها
مد كورا فيه ناسب ان يسمى استثنائيا لان هذا القياس مشتمل على حرف
الاستثناء وما هو مشتمل على حرف الاستثناء ناسب ان يسمى استثنائيا
(ج) المطلوب (قوله اعني لكن) دليل الصغرى المذكورة (ه) هذا القياس
مشتمل على حرف الاستثناء لانه مشتمل على لكن ولكن هو حرف
الاستثناء (ج) تلك الصغرى ويجوز ان يرتب المجموع مركبا كما مر مرارا

(قوله وانما سمي اقتزائيا آه) معلوم (قوله وانما قيد آه) قيد المص ذكر النتيجة
في التعريفين بالفعل اذ لو لم يقيد به لدخل افراد الاقتزائي في تعريف قياس
الاستثنائي ولما دخلت هي في تعريفه انتقض تعريف الاستثنائي
منها وتعريف الاقتزائي جعلا (ج) لو لم يقيد به لانتقض التعريفان
طرذا وعكسا لكان انتفاضهما باطل (ج) نقض المقدم وهو
المطلوب والصغرى الشرطية المذكورة نظرية (قوله اذ النتيجة آه)
دليلها (ه) لو لم يقيد به لدخل افراد الاقتزائي في تعريف الاستثنائي
لانه لو لم يقيد به لكان المراد من ذكر النتيجة ذكر مادتها سواء ذكر مع
هيئته ام لا ومادتها المذكورة في الاقتزائيات (ج) لو لم يقيد به لكانت
النتيجة المذكورة في الاقتزائيات في تعريفه ايضا واذا كانت مد كورة فيها
ايضا دخل الاقتزائيات في تعريف الاستثنائي (ج) تلك الصغرى
وما بين المقدمات من المذكورات توطئة للدليل ويجوز ان يقبض
الصغرى الشرطية حلية بجعل التالي دعوى والمقدم قيدا لها ويجرى
عليها هذا الدليل كما مر (قوله لا يقال آه) ابطال لتقسيم القياس الى
الاقتزائي والاستثنائي على تقدير عدم كون الاستثنائي قياسا او ابطالا
لتعريف الاستثنائي على تقدير كونه قياسا لانه قد اعتبر في تعريف القياس
ان يكون القول اللازم وهو النتيجة مغايرا لكل واحدة من المقدمتين والحال
ان الاستثنائي قديد كرفيه عين النتيجة على ما عرفه فلا توافق بينهما
فاحد البطلانين لازم من كلام المص لا محالة وهذا اسوال مشهور بين الطلبة
لكنه في الحقيقة مغالطة وذهول عن مضمون تعريف القياس الاقتزائي
والاستثنائي ومن تأمل فيهما حق التأمل ظهر له ذلك كما يظهر من الجواب
ايضا وترتيب تقريره (ه) احد الامرين اي احد البطلانين لازم من كلام
المصنف لان احد البطلانين اما بطلان تعريف القياس او بطلان
تقسيمه الى قسمين وبطلان تعريف القياس او بطلان تقسيمه اليهما
لازم منه (ج) المطلوب فالكبرى نظرية (قوله لان الاستثنائي آه) دليلها
(ه) اما يلزم بطلان تعريف القياس منه واما يلزم بطلان تقسيمه اليهما
لانه اما لم يكن الاستثنائي قياسا واما يكون قياسا وان لم يكن الاستثنائي
قياسا يلزم بطلان التقسيم اليهما وان كان قياسا يلزم بطلان التعريف
(ج) تلك الكبرى وهو قياس مركب من غير متعارف اول الاستثنائي

والمقدمتان شرطيتان مذكورتان تاليهما عين المطلوب وقدم عليها
المقدمتان الاستثنائيتان المطلوبتان ولا يمكن ان يرتب من الاقتراني المردد
مقدمته لعللة المذكورة فيما سبق من امثاله فراجع اليه لكن الشرطيتان
المذكورتان نظريتان (وقوله والا لكان آه) دليل احدهما (ه) ان لم يكن
الاستثنائي قياسا يلزم بطلان التقسيم لانه ان لم يكن قياسا ولم يطل
التقسيم لكان تقسيما للشيء الى نفسه والى غيره لكن تقسيم الشيء الى نفسه
والى غيره باطل (ج) نقض المقدم وهو الملازمة المذكورة (وقوله لانه اعتبر
آه) مع ما بعده من قوله واذا كانت النتيجة آه مقدمتان دليل الملازمة
الثانية منهما حال كونهما مقدمتي القياسين والاخرى ان مطويتان اذ قوله
(واذا كانت النتيجة آه) كبرى مع الصغرى المطوية ينتج ان النتيجة تجعل
هي صغرى وما قبله من قوله لانه اعتبر آه كبرى ينتج الملازمة الثانية
(ه) ان كان الاستثنائي قياسا بطل التعريف لانه ان كان قياسا كانت النتيجة
مذكورة فيه بالفعل واذا كانت مذكورة فيه بالفعل لم تكن مغايرة لكل
واحدة من المقدمتين (ج) ان كان الاستثنائي قياسا لا تكون النتيجة فيه
مغايرة لكل واحدة من المقدمتين وتعريف القياس اعتبر فيه ان يكون
القول اللازم اى النتيجة مغايرا لكل واحد من المقدمات (ج) من الشكل
الثاني ان كان الاستثنائي قياسا لا يعتبر تعريف القياس وهي مساوية
لتلك الملازمة لان عدم الاعتبار يستلزم البطلان وهو قياس مركب من
قياسين الاول من الاول والثاني من الثاني والصغرى المطوية للاول كان
نوع خفاء في لزومه في بادى النظر لكنه ثابت يعرفه من تأمل فتأمل (وقوله
لانا نقول آه) منع للملازمة التي قبله اعنى الكبرى المذكورة للقياس الاول
(وقوله وانا يكون كذلك آه) سنده بطريق الحل اى ببيان منشأ الغلط
يعنى انما لا يكون النتيجة مغايرة لكل واحدة من المقدمتين في الاستثنائي
لو لم يكن نتيجة جزء المقدمة بل عينها والحل ان النتيجة فيه جزء المقدمة
لا عينها فتكون النتيجة فيه مغايرة لكل واحدة من المقدمتين كافي
لاقتراني لان الجزء يغاير الكل فيصح تقسيمه اليهما وتعريفه فلما جرى
المعلل سنده ببيان منشأ الغلط رجع السائل وتوهم ان المعلل اقر بما قاله وظن
انه عين له طريقا فكان السائل قال للمعلل كون الامر كما قلت مربوط
بعدم كون النتيجة فيه جزء المقدمة وانا اقول به اى بعدم كونها فيه

جزء المقدمة فيثبت طابوي ولاجل هذا قال المعلل وهو ممنوع اى وعدم كون
النتيجة فيه جزء المقدمة ممنوع بل هو جزءها فعلى هذا يكون قوله وهو
ممنوع مع ما توهم السائل من ذكر السند الذى هو بطريق الحل فكان
في هذا المقام متعين وهكذا الكلام في امثال هذه العبارة فتدبر وقيل هو
تأكيد للمنع المذكور وهو سهو لان مورد المنعين مختلفان ولو كان تأكيذا
لكان المؤكد عين المؤكد فيكون مورد هما متحدين وليس فليس
(وقوله فان المقدمة آه) سند للمنع الثاني يجرى عليه كالاول بلا ترتيب
هذا على تقدير ابقائها بحالهما واما اذا اعتبر من حاصلهما اى
المنعين دعويان واجرى السندان عليهما على صورة الدليل يكون
ترتيب الاول على صورة غير متعارف اشأنى من طرق الاستثنائي والاشأنى
على صورة متعارفه كما مر مثله غير مرة فتذكر وقس عليه وعلى صورة
الاقتراني ايضا (ه) النتيجة في الاستثنائي جزء المقدمة لان النتيجة فيه وجود
النهار مثلا ووجود النهار جزء لاستلزام قولنا الشمس طالعة اوجود
النهار مثلا (ج) من غير متعارف غير متعارف المشهور ذلك المطلوب
وهكذا الاربعة الباقية (وقوله فان المقدمة ليست قولنا آه) دليل لاحدى
الصغريين المذكورتين من رابع الاستثنائي وهو معلوم (وقوله لا يقال آه)
ابطال لعكس تعريف الاستثنائي بانه لا يكون عين النتيجة ولا نقيضها
مذكورين بالفعل في شيء من افراد الاستثنائي للدليل المذكور فيثبت الاخص
من نقض عكسه وهو السالبة الكلية ومتى ثبت هي ثبت السالبة الجزئية
التي هي نقيضه لان ثبوت الاخص يستلزم ثبوت الاعم لامتناع وجوده
بدونه فيطل التعريف لان عدم صدق التعريف على فرد واحد من
افراد المعرف يطل التعريف فضلا عن ان لا يصدق على جميع افراد
وهو بحاله قياس من الثاني صغراه وكبراه ونتيجته مذكورات (ه) عين النتيجة
ونقيضها لا يكونان مذكورين في الاستثنائي بالفعل لان النتيجة ونقيضها
قضية والمذكورة في القياس الاستثنائي ليست بقضية (ج) من الثاني المط
(وقوله لاحتمالهما آه) دليل الصغرى المذكورة (ه) النتيجة ونقيضها
قضية لانهما يحتملان الصدق والكذب وما يحتملها قضية (ج) تلك
الصغرى ولم يورد دليل الكبرى لما تقدم في صدر الكتاب في بحث تعريف
الجملة والشرطية من ان طرف الشرطية ليسا بقضيتين لا عند التركيب

ولا عند التحليل فتذكر (قوله لا نقول المراد آه) جواب بتحرير اجزاء التعريف بان المراد بذكر طرفي النتيجة او نقيضها ذكرهما بالترتيب الذي ذكر في النتيجة وهيئته بلا تغيير يعني تكون صورة النتيجة وصورة ما يكون جزء المقدمة الاستثنائي متحدين فلا يلزم كون ذلك الجزء الذي هو عين النتيجة او نقيضها قضية وحينئذ يخطب الحد للمحدود وتكون النتيجة او نقيضها مدكورين فيه في جميع افرادها بالفعل على تقدير تلك الارادة فنيدفع الاشكال (قوله المراد آه) مقدمة استثنائية مقدمة على الشرطية وقوله وعلى هذا افلا اشكال اشارة الى المتقدمة الشرطية لان قوله وعلى هذا اشارة الى المقدم وقوله فلا اشكال تاليه فيرتب من غير متعارف اول الاستثنائي حال كون مقدميه مدكورين وينتج النتيجة المطلوبة (ه) بن دفع الاشكال المذكور لان المراد بذلك اي بذكرهما فيه بالفعل ان يكون طرف النتيجة او نقيضها مدكورين فيه بالترتيب الذي ذكر في النتيجة ولما كان المراد به ذلك بن دفع الاشكال (ج) عين التالي هو الماط وهذا هو الظاهر من العبارة وان بدلت المقدمتين المذكورتين يكون من متعارفه ايضا كما مر امثاله فلا تغفل (قوله القياس الاقتراني آه) لما قسم القياس اليهما شرع في بيان الاقتراني وتقسيمه والملازمة ان المذكورتان اللتان قدم تاليهما على مقدمتهما تكون شرطيتين والاستثنائية مردة مطوية تنجسان المطلوب المردد (ه) القياس الاقتراني اما اقتراني حلي واما اقتراني شرطي لانه اما يتركب من حليتين واما لا يتركب منهما اي يتركب من شرطيتين او من حلية ومن شرطية ان تركب من حليتين فمواقتراني حلي وان لم يتركب منهما فهو اقتراني شرطي (ج) المطلوب اعني التاليين المذكورين (قوله ولما كان آه) جواب سؤال مقدر برده على المصنف وهو ان الاقتراني والاستثنائي يشار كان في كونهما من اقسام القياس فلم قدم بحث الاقتراني على بحث الاستثنائي وهو ليس الا ترجيح بلا مرجح فاجاب عنه بانهما وان كانا منسبا وبين في كونهما من اقسامه لكن الجملي ابسط بالنسبة الى الشرطي فيكون مقدما عليه طبعاً فقدمه ايضا ووضعه باليوافق الوضع الطبع وتصوير هذه العبارة من الاقتراني الشرطي (ه) لما كان الجملي ابسط من الشرطي فلتبدأ به ولما ابتدأنا به قلنا القول اللازم الى آخر بحث الجملي (ج) لما كان الجملي ابسط منه قلنا

اقول اللازم الى آخر بحث الجملي وهو الماط ومقول القول الذي هو من هنا الى الاقتراني الشرطي من الدعوى الكثيرة نظرية ودليل كل منها يذكر عقبيه قدر (قوله القول اللازم آه) دعوى ودليله هو المذكور بعده (ه) الاول اللازم ناسب ان يسمى نتيجة ومطلوبا لان القول اللازم يعتبر حصوله من القياس ويعتبر استحصاله منه وباعتباره حصوله منه اي وما يعتبر حصوله منه ناسب ان يسمى نتيجة وباعتباره استحصاله منه اي وما يعتبر استحصاله منه ناسب ان يسمى مطلوبا (ج) المطلوب وكيفية ثبوت الكبيرين ان النتيجة في اللغة ما ولد من الحيوان فكان النتيجة ولدت من القياس وان الاستحصال هو طلب الحصول فيكون هو بهذا الاعتبار مطالوبا (قوله وكل قياس آه) تفصيل لحال الاقتراني الجملي وبيان لاصطلاحه (قوله في موضوع الماط) اي موضوعه ناسب ان يسمى اصغراه لان موضوعه يكون في الاغلب اخص والاخص اقل افرادا وما هو اقل افرادا يكون اصغروما يكون اصغرا ناسب ان يسمى اصغر (ج) الماط وكذلك (قوله ومحمول الماط) اي محموله ناسب ان يسمى اكبر لان محموله اعم في الاغلب والاعم اكثر افرادا وما هو اكثر افرادا يكون اكبر وما يكون اكبرا ناسب ان يسمى اكبر (ج) الماط وهكذا موضوع لهما وهو الاوضح (قوله والحد المشترك آه) معلوم بتقدير ناسب ومحموله وقوله (لتوسط آه) وقوله (والمقدمة التي آه) وهو بتقدير ناسب ايضا وما بعده دليله وكذا قوله (والتي فيها الاكبر آه) وقوله (واقتران آه) اي نفس الاقتران وهو المعنى المصدري يسمى ضربا وقرينة والهيئة الحاصلة من وضع الحد الاوسط عند الاصغر والاكبر يجب بحسب بيان حل الاوسط عليهما اي بحسب كون الاوسط محمولا لهما في الشكل الثاني او وضعه لهما اي كون الاوسط موضوعا لهما في الشكل الثالث او حله على احدهما ووضع الآخر اي كونه موضوعا لاحدهما ومحمولا للآخر في الاول والرابع يسمى شكلا اي الهيئة الحاصلة من ذلك الاقتران يسمى شكلا وهو الهيئة الحاصلة بالمصدر وهذه المذكورات بيان لاصطلاحاتهم بعضها مدلل بالناسب وبعضها لا حاجة اليه كما اشرنا اليه آنفا (قوله لان الاشكال آه) دليل انحصار الاشكال في الاربعة (ه) الاشكال اربعة لان الاشكال اما يكون الحد الاوسط فيها محمولا في اصغرى وموضوعا في الكبرى واما يكون محمولا فيهما واما يكون موضوعا فيهما واما يكون موضوعا في الصغرى

ومحمولا في الكبرى وان كان الاوسط محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى
فهو الشكل الاول وان كان محمولا فيهما فهو الشكل الثاني واركان
موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث وان كان موضوعا في الصغرى ومحمولا
في الكبرى فهو الشكل الرابع (ج) الاشكال اما شكل اول واما شكل ثان
واما شكل ثالث واما شكل رابع وهن اربعة (ج) المطلوب قوله (واثما وضعت
آه) ههنا اربعة دعاو وكل منها مدالة بما بعده لكنه يقدر في كل من
الدعاوى لفظ ناسب ليكون انسب ويجوز بعده ايضا وقوله (لان الشكل
الاول آه) دليل الاول منها مشتمل على موضوعه فيكون صغرى وكبراه
مطوية (ه) الشكل الاول ناسب ان يوضع في المرتبة الاولى لان الشكل
الاول واقع على النظم الطبيعي اى الموافق لطبيعة كل طالب لكون
الشروع فيه في الصغرى كالشروع في الدعوى اى شروع من موضوع
المطلوب وبالكبرى من الاوسط كما يشير اليه والكائن على النظم الطبيعي
ناسب ان يوضع في المرتبة الاولى (ج) المط (وقوله فان النظم آه) دليل
الصغرى المذكورة مشتملا على محمولها فيكون هو كبرى (وقوله وهذا) اى
والانتقال منه (لا يوجد الا في الاول) مشتملا على موضوعها فيكون
صغرى ويرتب من الشكل الرابع صفراء وكبراه مذكوران لكن الكبرى
في العبارة مقدم على الصغرى (ه) الشكل الاول على النظم الطبيعي لان
الانتقال من موضوع المط الى الاوسط ثم منه الى محموله وجد في الشكل الاول
فقط والنظم الطبيعي هو الانتقال من موضوع المط الى الاوسط ثم منه الى
محموله (ج) تلك الصغرى ٦ وان عكست كل واحدة من المقدمتين يكون
من الاول ايضا يجعل الاولى كبرى والثانية صغرى (ه) الشكل الاول
على النظم الطبيعي لان الشكل الاول فيه الانتقال من موضوع المط
الى الاوسط ثم منه الى محموله والانتقال من موضوع المط الى الاوسط ثم
منه الى المحمول هو النظم الطبيعي (ج) تلك الصغرى ولا يجوز ان يجعل
المقدمة الاولى صغرى والثانية كبرى لما تقدم من ان المشتمل على موضوع
المط يجعل صغرى والمشتمل على محموله كبرى فنذكر (قوله فلهذا) اى
لاجل هذا الدليل المذكور (وضع الاول في المرتبة الاولى) اى ثبت المط
وهو المدعى الاولى منها وهذا القول مند بيان للواقع واجاز ما فصلناه
من الدعوى والدليل المذكور بن وهو ظاهر (قوله ثم يوضع الشكل الثاني آه)

٢ غاية الامر تكون نتيجة
ذلك الضرب جزئية
فيحصل المص ايضا
لانه اذا ثبت كون بعض
افراد الشكل الاول
على النظم الطبيعي
ثبت كون باقية كذلك
اذ لا يتصور الكون على
النظم الطبيعي في
بعض الافراد وعدم
كون بعضها كذلك
لان جميعها متساوية
على ما لا يخفى

شروع لاثبات الدعوى الثانية من الرابع (ه) الشكل الثاني ناسب
ان يوضع في المرتبة الثانية لانه اقرب الى الاول من الاشكال الباقية وما يكون
اقرب اليه منها ناسب ان يوضع في المرتبة الثانية (ج) المط (وقوله لمشاركته
آه) دليل الصغرى (ه) الشكل الثاني اقرب الاشكال الباقية الى الاول
لان الشكل الثاني يشارك الاول في صفراء وصفراء اشرف المقدمتين (ج) من
الغير المتعارف الشكل الثاني يشارك الاول في اشرف المقدمتين وما يشارك
الاول في اشرف المقدمتين يكون اقرب الاشكال الباقية اليه (ج) تلك
الصغرى وقوله لاشتمال آه) دليل الكبرى القياس الاول (ه) الصغرى
اشرف المقدمتين لان الصغرى مشتملة على موضوع المط وموضوع المط
اشرف من المحمول (ج) الصغرى مقدمة مشتملة على الاشرف والمقدمة
المشتملة على الاشرف اشرف المقدمتين (ج) تلك الكبرى اقوله اذ المحمول آه)
دليل الكبرى هذا القياس ايضا (ه) موضوع المط اشرف من المحمول لان
الموضوع انما يطلب المحمول لاجله وكل ما يطلب المحمول لاجله اشرف من
المحمول (ج) تلك الكبرى (وقوله ثم الشكل الثالث آه) شروع لاثبات
الثالثة من الدعاوى الرابع (ه) الشكل الثالث ناسب ان يوضع في المرتبة
الثالثة لان الثالث له قرب ما الى الاول وكل ماله قرب ما الى الاول ناسب
ان يوضع في المرتبة الثالثة (ج) المط (وقوله لمشاركته آه) دليل الصغرى
(ه) الشكل الثالث له قرب ما الى الاول لان الشكل الثالث يشارك
للاول في الكبرى والكبرى اخس المقدمتين (ج) الشكل الثالث يشارك
الاول في اخس المقدمتين وما يشاركه في اخس المقدمتين له قرب ما اليه
(ج) تلك الصغرى (قوله ثم الرابع آه) شروع لاثبات الرابعة من تلك الرابع
المقدمة (ه) الشكل الرابع ناسب ان يوضع في المرتبة الرابعة لانه لا قرب
له الى الاول اصلا لا في الصغرى ولا في الكبرى وما لا قرب له اليه اصلا
ناسب ان يوضع في المرتبة الرابعة (ج) المطلوب (وقوله لمخالفته آه) دليل
الصغرى المذكورة (ه) الشكل الرابع لا قرب له الى الاول اصلا لان الرابع
مخالف للاول في المقدمتين وبعيد عن الطبع جدا وما يخالفه في المقدمتين
ويكون بعيدا جدا لا قرب له الى الاول اصلا (ج) تلك الصغرى ويجوز
ان يكون قوله لمخالفته آه دليلا مستقلا للصغرى وقوله وبعده آه دليلا
آخر بهذا الترتيب وهو ظاهر فقس قوله (اعلم ان لانتاج آه) يعنى

ان لكل شكل من الاشكال شرائط ثلثة احدها بحسب الكيف اى ايجاب
المقدمين وسلبيهما وثانيها بحسب الكمية اى كليه المقدمات وجزئيتها
وثالثها بحسب الجهة اما بيان الشرط الذى بحسب الجهة فسيأتى فى
فصل الخططات واما بيان الشرطين اللذين بحسب الكيفية وبحسب
الكمية لكل شكل فهو ما ذكره بقوله (واما الشرائط آه) لكن يلزم عليك
ان تذكر القاعدة المتقدمة التى ذكرت لبيان ترتيب الاقيسة فى موضع
ذكر الشرط وهى لزوم انتفاء لشروط من انتفاء الشرط سواء كان شرطا
محضا او شرطا فيه معنى الالة كما عرفت فلما قال ايجاب الصغرى شرط
فى الاول فكأنه ادعى بناء على تلك القاعدة انه لو لم تكن الصغرى موجبة
فيه لم يحصل الانتاج اى مطردا لانه لو لم تكن الصغرى موجبة فيه لكانت
سالبة ولو كانت سالبة لم يدرج الاصغر تحت الاوسط فى الصغرى
واولم يدرج الاصغر تحته فيها لم يحصل الانتاج (ج) الملازمة المطه
وهكذا موصوله (وقوله لان الكبرى آه) دليل الكبرى (هـ) او كانت الصغرى
سالبة لم يدرج الاصغر تحت الاوسط لانها لو كانت سالبة دلت الكبرى
على ان ماثبت له الاوسط فهو محكوم عليه بالاكبر والحال ان الصغرى
حاككة بان الاوسط مسلوب عن الاصغر ولما دلت الكبرى على ان ماثبت له
الاوسط آه لا يكون الاصغر داخلا فيما ثبت له الاوسط ولما لم يكن الاصغر
داخلا فيما ثبت له الاوسط فالحكم على ماثبت له الاوسط لا يتعدى الى
الاصغر فلم يلزم النتيجة (ج) تلك الملازمة اى الصغرى (قوله واما الثانى
آه) شروع لاثبات كون كليه الكبرى شرطا فيه (هـ) لو لم تكن الكبرى
كليه فى الشكل الاول لم ينتج مطردا لانه لو لم تكن الكبرى كليه فيه لكانت
جزئية ولو كانت جزئية لكان معناها ان بعض الاوسط محكوم عليه بالاكبر
واذا كان معناها كذلك جاز ان يكون الاصغر غير ذلك البعض واذا جاز
ان يكون الاصغر غير ذلك البعض لا يتعدى الحكم على بعض الاوسط
الى الاصغر واذا لم يتعد الحكم على بعض الاوسط اليه لم ينتج
(ج) المط والمثال دليل المط ايضا ولاحدى الكبريات من بانى
الاستثنائى وهو معلوم فقس (قوله وضروبه الناتجة آه) يستفاد منه دعوى
شرطية وما بعده من قوله (لان الضروب آه) دايه (هـ) اذا اعتبر هذان
الشرطان فى الشكل الاول كان الضروب الناتجة له اربعة لانه اذا اعتبر

فيه اعتبارا فى الضروب الممكنة الانعقاد اى الاحتمال العقلى والضروب
الممكنة الانعقاد فى كل شكل ستة عشر ضربا (ج) من الغير المتعارف
اذا اعتبر اعتبارا فى ستة عشر ضربا واذا اعتبر فى ستة عشر ضربا اسقط
الشرط الاول منهما ثمانية اضرب والشرط الثانى اربعة (ج) اذا اعتبر
فى الشكل الاول اسقط الشرط الاول منهما ثمانية اضرب والشرط الثانى
اربعة اضرب ولما اسقطا هما بقى الضروب النتيجة اربعة (ج) المط
(قوله فاك قد علمت آه) دليل للكبرى الاولى المذكورة اعنى الكبرى الغير
المتعارف (هـ) الضروب الممكنة الانعقاد فى كل شكل ستة عشر
لانه لما علمت ان القضية منحصرة فى الشخصية والمحصورة والمهولة
وان الشخصية منزلة منزلة الكليه وان المهولة فى قوة الجزئية كانت القضية
المعتبرة المحصورة فقط والمحصورة هى الكليتان اى الموجبة الكليه
والسالبة الكليه والجزئيتان اى الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية (ج)
لما علمت ان القضية منحصرة فى الثلثة وان الشخصية آه كانت القضية
المعتبرة لموجبة الكليه والسالبة الكليه والموجبة الجزئية والسالبة الجزئية
وهن معتبرة فى الصغرى والكبرى (ج) لما علمت ان القضية منحصرة آه كانت
القضية المعتبرة معتبرة فى الصغرى والكبرى واذا كانت معتبرة فيهما قرنت
احدى الصغريات الاربع باحدى الكبريات الاربع (ج) لما علمت ان
القضية منحصرة آه قرنت احدى الصغريات الاربع باحدى الكبريات
الاربع واذا قرنت احدا هن باحدا هن يحصل ستة عشر ضربا فى
كل شكل (ج) لما علمت ان القضية منحصرة آه يحصل ستة عشر ضربا
فى كل شكل لكنك علمت ان القضية منحصرة آه (ج) من القياس المستقيم
عين التالى وهولك الصغرى لان المراد من الامكان فى تلك الصغرى
الامكان المجامع للفعل اعنى الامكان الوقوعى لا الامكان الاستعدادى
وحينئذ يكون المراد من الضروب الممكنة الانعقاد هو الضروب المنعقدة
بافعل فيكون هذه النتيجة عين تلك الصغرى كما لا يخفى (قوله لانها
آه) دليل لقضية من قضايا المقدمة الاستثنائية (هـ) الشخصية منزلة منزلة
الكليه يعنى الموجبة الشخصية فى قوة الموجبة الكليه المحصورة وسالبتها
فى قوة سالبتها لان الشخصية تنج فى كبرى الشكل الاول وكل ما ينتج
فى كبرى الشكل الاول فهو فى قوة الكليه (ج) تلك القضية والمثال دليل

لصغرى المذكورة استدلالا بالاثار على مؤثره وهو معلوم (قوله الصغرى ان
السالبين مع الكبريات الاربع) بدل من ثمانية ضرب دليل لاحدى كبريات
القياس الاول (هـ) اذا اعتبر الشرطان في ستة عشر ضربا اسقط الشرط الاول
منهما ثمانية اضرب لانه اذا اعتبر افيد اسقط الشرط الاول منهما الصغرى بين
السالبين مع الكبريات الاربع والصغرى بين السالبين مع الكبريات الاربع ثمانية
اضرب (ج) تلك الكبرى (وقوله الصغرى ان الموجبتين آه) مثل ما قبله في كونه
دليلا لاحدى كبريات القياس الاستثنائي بذلك الترتيب ايضا (هـ) اذا اعتبر افيد
اسقط الشرط الثانى منهما اربعة اضرب لانها اذا اعتبر افيد اسقط الثانى منهما
الصغرى بين السالبين مع الكبريين الجزئيين والصغرى بين السالبين مع الكبريين
الجزئيين اربعة اضرب (ج) تلك الكبرى (قوله من موجبتين آه) بيان للضروب
الاربعة المنتجة الاول (هـ) الضروب المنتجة للشكل الاول اربعة لان الضروب
المنتجة له اما موجبتان كلية واما موجبة كلية وصغرى وسالبة كلية كبرى
واما موجبة جزئية وصغرى وموجبة كلية كبرى واما موجبة جزئية وصغرى
وسالبة كلية كبرى ولموجبتان كليتان في الشكل الاول نتيجان موجبة كلية
والصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الكلية منه تنتج سالبة كلية
وصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية منه تنتج موجبة جزئية
والصغرى الموجبة الجزئية الكبرى السالبة كلية منه تنتج سالبة جزئية
(ج) الضروب المنتجة للشكل الاول اما تنتج موجبة كلية واما تنتج سالبة
كلية واما تنتج موجبة جزئية واما تنتج سالبة جزئية وهن اربعة (ج)
المطلوب وان شئت رتبته ببساطة وثبت بعده المقدمة النظرية كما مر غير مرة
والامثلة الاربع دليل لكبريات الاربع فقد كررت ترتيب احداها فقس البواقي
عليها (هـ) الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية من الشكل
الاول تنتج موجبة كلية لان الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة
الكلية قوائما كل ج ب وكل ب او قولنا كل ج ب وكل ب ا تنتج موجبة
كلية (ج) تلك الكبرى ونتيجته المثل دليل الكبرى (هـ) قولنا كل ج ب
وكل ب ا تنتج موجبة كلية لان قولنا كل ج ب وكل ب ا تنتج قولنا كل ج ا
وقولنا كل ج ا موجبة كلية (ج) تلك الكبرى وان شئت رتبته مر كما هو
معلوم ويجوز ان تكون الامثلة دليلا للصغرى ايضا بالترديد وان يدعى الامثلة
وبسندل عليها بما قبلها على عكس المذكور استدلالا بالوثر على اثره فقس

(قوله ونتائج آه) لا يحتاج اثبات انتاج الضروب الاول من موجبة كلية وانتاج
الضروب الباقية منه دليل لان انتاجه هكذا يديهى وبين نفسه لا بدليل
ولذا جعل معيار الانتاج الاشكال الباقية كما ستعرفه وهو قياس من الاول
كلامه مقدمته مذكورتان (هـ) نتائج ضروب الشكل الاول لا يحتاج الى برهان
لان نتائجها ينتج بذاتها وكل ما تكون بيته بذاتها لا يحتاج الى برهان (ج)
المط ويجوز ان يرب من الثانى ومن الفعلية ايضا كما مر وقس (قوله واغلا آه)
بيان الاصطلاح وتوطئة للجواب الاتى من السؤال المقدر فتدبر (قوله
واشرفهما آه) يعنى ان الايجاب والسلب يشتركان في كونهما كليفا لكن
الايجاب اشرف من السلب لان الايجاب وجود والوجود كلى مشكك
يختلف افراده قوة وضمنا والفرد الاعلى منه كائن في البارى تعالى فيكون
في جنسه شرفا بسبب وجوده فيه على انه منحصر في ذلك الفرد الكامل
لكون وجود غيره كالعدم بالنسبة الى وجوده تعالى واما العدم فهو ايضا
كلى مشكك لانه شامل للعدم الممكن والمعدوم المتع كشرىك البارى
عراسه والماصل ان الوجود اشرف في نفسه من العدم فيكون الايجاب
اشرف من السلب لاحالة فعلى هذا يكون تصويره من القياس المشهور
(هـ) لا يحتاج اشرف من السلب لان الايجاب وجود والسلب عدم والوجود
اشرف من العدم (ج) المطاوب وهكذا الاربعة الباقية ودليل الكبرى
المذكورة كذا كرناه انما من كون الوجود صفة البارى تعالى والعدم صفة
غيره ولكونه مطلوبا بالكلية واطهوره لم نصوره فرتب انت من القياس المشهور
ايضا (قوله وكميتين آه) عطف على قوله كيفيتين وما بعد بدل منه ايضا
(قوله واشرفهما آه) اى الكلية اشرف من الجزئية لان الكلية اضبط وانفع
في انما لوم لشواها افرادا كثيرة وكل ما هو اضبط وانفع اشرف من الجزئية
(ج) المطلوب وهو بسيط الصغرى الواحدة ويرتب الاربعة الباقية
المشهورة ايضا (قوله واخص آه) دليل آخر لاشرفية الكلية من الجزئية (هـ)
الكلية اشرف من الجزئية لان الكلية اخص من الجزئية والاخص اشرف
(ج) ذلك المطلوب ويرتب الاربعة الباقية المشهورة ايضا بايراد لفظ
الاخص وهو ظاهرا فقس ويجوز ان يكون دليلا واحدا لهما (قوله
لاشتم آه) دليل الكبرى المذكورة حال كونه متوسطا بين موضوعيهما
ومحواه (هـ) الاخص اشرف لار الاخص مشتق على امر زائد وهو كونه

اتفق واضبطوا المشتل على امر زائد اشرف (ج) تلك الكبرى المطلوبة
هكذا الاربعه السالبة بنى اشتغال الامر الزائد من الجزئية وهو ايضا ففس
(قوله فعلى هذا آه) اي لما كان اشرف الكيفيتين الايجاب واشرف الكبتين
الكليه كانت الموجبه الكليه اشرف المحصورات الاربع لانهما كان الامر
كذلك كانت الموجبه الكليه مشتلة على الشرفين واذا كانت مشتلة على
الشرفين كانت اشرف المحصورات (ج) لمط وان شئت قررت الكبرى حلية
(هـ) والمشتل على الشرفين اشرف المحصورات (قوله واخسها آه) اي
لما كان الامر كذلك كانت السالبة الجزئية اخس المحصورات لانه لما كان
الامر كذلك كانت السالبة الجزئية مشتلة على الخستين والمشتلة على الخستين
اخر المحصورات (ج) المطلوب وكذا يجوز ان يكون كبراه شرطه
كما عرفت (قوله والسالبة الكليه آه) يعني بقي من المحصورات ثنتان وهما
الموجبه الجزئية والسالبة الكليه وفي كل منهما وجد اشرف واخره
فالمناسب ان لا يرجح احدهما على الآخر بالاشرف واخره ومع هذا
تكون السالبة الكليه اشرف من الموجبه الجزئية لدليل دال على رجحانيتها
عليها وهو ما ذكره (هـ) السالبة الكليه اشرف من الموجبه الجزئية
لان السالبة الكليه شرفها باعتبار الكليه والموجبه الجزئية شرفها
باعتبار الايجاب والاشرف باعتبار الكليه اشرف من جهات متعددة وهو
كونها اضبط وانفع واخص والاشرف باعتبار الايجاب اشرف من جهة
واحدة وهي كونه وجودا (ج) السالبة الكليه شرفها من جهات متعددة
والموجبه الجزئية شرفها من جهة واحدة والاشرف من جهات متعددة
اشرف من الشرف من جهة واحدة (ج) المطلوب وهو قياس مركب
من القياسين المشهورين ويرتب في كل منهما الاربعه الباقية لشهوره ففسها
عليه وهكذا فصوله (قوله ولما كان آه) جواب اسفستار مقدرو هو ان ضروب
الشكل الاول لم ترتب بهذا الترتيب فوضع الضرب الاول منه في المرتبة الاولى
والثاني منه في المرتبة الثانية الى غير ذلك فاجاب بان المق من الاقيسه نتائجها
لان الاقيسه انما تطلب لاجل تحصيلها واذا كان المق منها نتائجها يعتبر في
ترتيب ضروريها ايضا ترتيب نتائجها شرفا فقدم الضرب الذي يكون شرف
نتيجته زائدا على الضرب الذي شرف نتيجته ادنى منه واهم اوضع الضرب
الاول منه في المرتبة الاولى لكون نتيجته اي الموجبه الكليه اشرف من نتيجته

البواقي جميعا كما عرفت ثم وضع الضرب الثاني في المرتبة الثانية لان نتيجته وهي
السالبة الكليه اشرف من نتيجة الباقيين وادنى شرفا من نتيجة الضرب الاول
ثم وضع الضرب الثالث لان نتيجته وهي الموجبه الجزئية اشرف من نتيجة
الضرب الرابع وادنى من نتيجة الاول والثاني ففي الضرب الرابع في الاخير
لان نتيجته ادنى شرفا من نتيجة الثلاثة الاول وترتيب العبارة (هـ) لما كان
المقصود من الاقيسه نتائجها قدم المنتج الاشرف على غيره لانه لما كان
المقصود منها نتائجها رتب ضروريها باعتبار ترتيب نتائجها شرفا ولما رتب
باعتبار ترتيب نتائجها شرفا قدم المنتج الاشرف على غيره (ج) المطلوب
وهو اقتراني شرطى صغراء وكبراه مذكورتان وان شئت رتبته مستقيما
باعتناء عين مقدم النتيجة الشرطية لينتج عين التسالي اعني المطلوب
وحينئذ يكون المطلوب حلية كما مر غير مرة فتذكر (قوله لا تحتاج آه) يعني
الشكل الثاني يلزمه لا تحتاجه مطردا بشرطان لان الثاني يلزمه لا تحتاجه شرط
بحسب الكيفية وشرط بحسب الكمية وشرطه بحسب الكيفية اختلاف
المقدمتين بالايجاب والسلب وشرطه بحسب الكمية كليه الكبرى (ج) الثاني
يلزمه لا تحتاجه اختلاف المقدمتين وكليه الكبرى وهما بشرطان (ج) المط
والكبريان اعني قولنا وشرطه بحسب الكيفية اختلافهما وقولنا وشرطه
بحسب الكليه كليه الكبرى نظريتان اثبتت بما دلت واحد مدكور وهو المشار اليه
بقوله (وذلك لانه آه) (هـ) اولم يتحقق احدهما من الشرطين في الثاني لم ينتج لانه
اولم يتحقق احدهما من الشرطين اي اولم يتحقق فيه اختلاف المقدمتين
او كليه الكبرى لحصل الاختلاف في النتيجة وهو صدق القياس تارة مع
النتيجة الموجبة وتارة مع النتيجة السالبة والاختلاف في النتيجة موجب
للعقم اي مستلزم لعدم الانتاج (ج) الملازمة المطلوبة فعمل منه ان المقصود
من عدم الانتاج عندهم صدق القياس في بعض المواد مع النتيجة الموجبة
وفي بعضها مع النتيجة السالبة مع اتحادا لهيئة في القياسين معا يعني
قد يكون اذا صدق الصغرى الموجبة الجزئية والكبرى الموجبة الجزئية
يصدق نتيجته موجبة وقد يكون النتيجة سالبة في تلك المادة اي في مادة
نكون الصغرى والكبرى موجبتين جزئيتين وحينئذ قد يصدق السلب
وقد يصدق الايجاب في هيئة واحدة وهو موجب لعدم الانتاج لما عرفت
ان المراد من الانتاج عندهم صدق القياس مع النتيجة الموجبة او مع

النتيجة السالبة مطردا وعدم التخلف في مادة اصلا كما كان الامر كذلك في الصروب المعبرة من الاشكال مثلا الضرب الاول من الاول وصغراه وكبراه موجبتان كائنان ينتج موجبة كلية وايضا وجد هذه الهيئة اي الصغرى والكبرى الموجبتان الكليتين مع صدق مادتهما تصدق نتيجة موجبة كلية لا محالة هذا هو الكلا في الاقضية كلها فتدبر لكن الصغرى الشرطية التي هي في الحقيقة صغريان والكبرى الكلية المذكورتين للقياس المذكور نظريتان اما اثبات تلك الكبرى الكلية وثاني شق الصغرى سيجي قريبا واما اثبات احدي السقين الصغرى الشرطية المذكورة فما اشار اليه بقوله (اما لزوم الاختلاف على تقدير آه) (هـ) اولم يتحقق الشرط الاول اي اولم يختلف المقدمتان في الشكل اثباتي بالاجاب والسلب لزم الاختلاف في النتيجة لانه اولم يختلف المقدمتان فيه بهما لا تفقت المقدمتان في الكيف ولوا فقت فيه فاما ان تكونا موجبتين او سالتين (ج) اولم يختلف المقدمتان فيه بهما فاما ان تكون المقدمتان موجبتين او سالتين وان كانتا موجبتين يتحقق الاختلاف في النتيجة وان كانتا سالتين يتحقق الاختلاف فيها (ج) اولم يختلف المقدمتان فيه بهما يتحقق الاختلاف في النتيجة وهي احد شق الصغرى الشرطية المذكورة وهو مركب موصول وهكذا مفصولة والكبريان المذكورتان بقوله واما كما كان آه نظريتان (وقوله اما اذا كانتا موجبتين آه) شروع لاثبات احدهما (هـ) اذا كانت المقدمتان موجبتين يتحقق الاختلاف في النتيجة لانه اذا كانتا موجبتين كان كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان وكقولنا كل انسان حيوان وكل فرس حيوان بالهيئة السابقة مع تبديل المادة من وجه واذا قلنا كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان كان الحق لا يجاب اي كان الحق كون النتيجة موجبة وهي قوسا كل انسان ناطق واذا قلنا كل انسان حيوان وكل فرس حيوان كان الحق السلب اي كان الحق كون النتيجة سالبة وهي قولنا لاشي من الانسان بفرس (ج) اذا كانت المقدمتان موجبتين قد يكون الحق في النتيجة الاجاب وقد يكون الحق فيها السلب وكل ما كان كذلك اي كلما كان الحق في بعض النتيجة الاجاب وفي بعضها السلب يتحقق الاختلاف في النتيجة (ج) (احدى الكبريين المذكورتين وهكذا مفصولة وهو استدلال بالاراي بآثار الاختلاف فيها وهو صدق النتيجة تارة سالبة وتارة موجبة مع اتحاد الهيئتين على اثر

وهو الاختلاف فيها وهكذا اثبات الاختلاف فيما سباني من الاقضية كلها (قوله اما اذا كانتا سالتين آه) اشارة الى اثبات الكبرى الثانية من الكبريين المذكورتين مثل ما قبله (هـ) اذا كانت المقدمتان سالتين فيه كان كقولنا لاشي من الانسان بحجر ولاشي من الفرس بحجر وكقولنا لاشي من الانسان بحجر ولاشي من الناطق بحجر واذا قلنا لاشي من الانسان بحجر ولاشي من الفرس بحجر كان الحق في النتيجة سالبة واذ قلنا لاشي من الانسان بحجر ولاشي من الناطق بحجر كان الحق فيها الاجاب مع اتحاد الهيئة فيهما (ج) اذا كانتا سالتين قد يكون الحق فيهما الاجاب وقد يكون الحق السلب وكلما كان كذلك يتحقق الاختلاف في النتيجة (ج) تلك الكبرى (قوله واما لزوم الاختلاف آه) شروع لاثبات الثاني من شق صغرى القياس الاول التي اشرنا اليهما فيما سبق (هـ) اولم يتحقق الشرط الثاني اي اولم تكن الكبرى كلية في الشكل الثاني لحصل الاختلاف فيها لانه اولم تكن الكبرى كلية فيه كانت الكبرى جزئية ووكانت الكبرى جزئية فهي اما ان تكون موجبة جزئية او سالبة جزئية (ج) اولم تكن الكبرى كلية فيه فاما ان تكون موجبة جزئية واما ان تكون سالبة جزئية فان كانت موجبة جزئية يتحقق الاختلاف في النتيجة وان كانت سالبة جزئية يتحقق الاختلاف فيها (ج) احد شق الصغرى المطلوبة وهكذا مفصولة وهذا القياس ايضا اكبرياه المذكورتان بقوله وعلى كلا التقديرين نظريتان (وقوله اما على تقدير ايج بها آه) اشارة الى اثبات احدهما وهذا الاثبات مثل ما سبق آه بلا فرق لكانا ذكرها ايضا رعاية لبعض الطلبة (هـ) اذا كانت الكبرى موجبة جزئية في الشكل الثاني يتحقق الاختلاف في النتيجة لانه اذا كانت موجبة جزئية فيه تكون كقولنا لاشي من الانسان بفرس وبهض الحيوان فرس وكقولنا لاشي من الانسان بفرس وبهض الصاهل فرس واذا قلنا القياس الاول منهما يكون الحق في النتيجة هو الاجاب واذا قلنا الثاني كان الحق فيها السلب (ج) اذا كان الكبرى موجبة جزئية فيه قد يكون الحق فيها الاجاب وقد يكون الحق السلب وما يكون كذلك يتحقق الاختلاف في النتيجة (ج) (احدى الكبريين المطلوبتين وهكذا مفصولة) قوله واما على تقدير سلبها آه (اشارة الى اثبات الثانية من الكبريين (هـ) اذا كانت الكبرى سالبة جزئية يتحقق الاختلاف فيها في الشكل الثاني لانه اذا كانت الكبرى سالبة جزئية كانت كقولنا كل

انسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان وكقولنا كل انسان حيوان
وبعض الحجر ليس بحيوان واذا قلنا الاول يكون الحق فيها الايجاب
واذا قلنا الثاني كان الحق السلب وما يكون كذلك يتحقق الاختلاف فيها
(ج) الثانية منهما وهكذا موصولة كما علم من السابق مرارا والى ههنا
اثبت الصغرى المذكورة للقياس الاول ودالها (وقوله واما ان الاختلاف
موجب آه) اشارة الى اثبات كبراه لكن بعد بسطها شرطية لبوافق الدليل
المذكور لما تقرر من انه اذا عبر في قضية حلية بلفظ بوجب او يستلزم
او ما يؤدى مؤداه يستوى فيها ان يبقى على حاله حلية وان تبسطها
وتدعى شرطية وحيث يكون ترتيبه (ه) اذا اختلف القياس في النتيجة
لم ينتج لانه اذا اختلف في النتيجة قد يصدق القياس مع النتيجة الموجبة
وقد يصدق مع النتيجة السالبة ولما يصدق مع النتيجة الموجبة لم يكن منتجا
للسلب ولما يصدق مع النتيجة السالبة لم يكن منتجا للايجاب (ج) اذا اختلف
القياس في النتيجة قد لا يكون منتجا للسلب وقد لا يكون منتجا للايجاب
وما هو كذلك لم ينتج (ج) تلك الكبرى ويجوز ان يدعى الكبرى المذكورة
بحالها حلية ويستدل عليها بالدليل المذكور بعد حلية ايضا (ه) الاختلاف
في النتيجة موجب لعمق القياس لان الاختلاف فيها هو صدق القياس تارة
مع الايجاب اى مع النتيجة الموجبة وتارة مع السلب اى مع النتيجة السالبة وصدق
القياس تارة مع النتيجة الموجبة مستلزم اعدم كونه منتجا للسلب مطردا وصدقه
تارة مع النتيجة السالبة مستلزم اعدم كونه منتجا للايجاب مطردا (ج) الاختلاف
فيها مستلزم اعدم كون القياس منتجا للسلب مطردا ومستلزم ايضا اعدم كونه
منتجا للايجاب مطردا وكل ما هو شأنه كذلك موجب لعمق القياس (ج) تلك
الكبرى هذا على تقدير كون قوله فلانه لما صدق آه دليلا للكبرى المذكورة اعنى
قوله الاختلاف موجب للعمق واما على تقدير كونه تفصيلا للكبرى المذكورة
وبسطها الى الشرطية فيكون المذكور على صورة الدليل اعنى الشرطيتين
المذكورتين تفسير الكبرى المذكورة فينا في الدليلية غاية ما في الباب يكون
الفرق بينهما بالاجمال والتفصيل والجملية والشرطية وحيث يكون قوله
لان المعنى آه) دليلا كما هو الظاهر على ما لا يخفى وح تكون الشرطيتان
المذكورتان مع تفصيلها لان كل واحدة منهما تفصيل لاهلها على حدة
ومثل هذا البحث قد سبق في بحث بيان الاعمى والاختصاصه فقد كروح يكون

ترتيب العبارة (ه) الاختلاف فيها موجب للعمق لان الاختلاف فيها ينافى
المعنى بالانتاج والمعنى بالانتاج هو استلزام القياس لاحدهما مطردا (ج)
من غير المتعارف الاختلاف فيها ينافى استلزام القياس لاحدهما مطردا
والمنافى لاستلزام القياس لاحدهما مطردا موجب لعمقه (ج) الكبرى
المطلوبة وكذا يرتب من اول الاستثنائي ومن ثانيه وهو معلوم واما الشرطيتان
المذكورتان فهما يدعيان فلاحاجة الى الاثبات وحاصل معنى هذا القول
هو ان المقصود بالانتاج اى بانتاج القياس هو استلزامه لاحدهما اى النتيجة
الموجبة مطردا او النتيجة السالبة مطردا ومتى لم يطرد لم ينتج وان صدق
القياس والنتيجة في بعض المواد (قوله الضروب النتيجة آه) يعنى لما اعتبر
هذا الشرطان في الشكل الثاني بقى ضروريه النتيجة اربعة ايضا لانه
لما اعتبرافيه يسقط باعتبار الشرط الاول ثمانية اضرب وباعتبار الشرط
الثاني اربعة اضرب ولما سقط باعتبار الشرط الاول ثمانية اضرب وباعتبار
الشرط الثاني اربعة اضرب بقى ضروريه النتيجة اربعة (ج) المطلوب
والصغرى المذكورة نظرية دالها ما بعدها (ه) اذا اعتبر هذا الشرطان
فيه يسقط باعتبار الشرط الاول ثمانية اضرب وباعتبار الشرط الثاني اربعة
اضرب لانه اذا اعتبرافيه يسقط باعتبار الشرط الاول الصغرى والكبرى
السالبان الكلتيان والموجبتان الكلتيان والسالبان الجزئيتان والموجبتان
الجزئيتان والمختلفتان في الكم اى الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة
الجزئية وبالعكس والصغرى السالبة الكلية مع الكبرى السالبة الجزئية
وبالعكس ويسقط باعتبار الشرط الثاني الكبرى الجزئية الموجبة مع الصغرى
السالبة الكلية والجزئية والكبرى السالبة الجزئية مع الصغرى الموجبة الكلية
والموجبة الجزئية الى هنا صغرى هذا القياس واما كبراه فهي والصغرى
والكبرى السالبان الكلتيان والموجبتان الكلتيان آه ثمانية اضرب والكبرى
الموجبة الجزئية مع الصغرى السالبة الكلية والجزئية آه اربعة اضرب (ج)
من غير المتعارف تلك الصغرى كما سبق مثله في بيان ذكر شروط الاول
(قوله الاول من كليتين آه) يعنى الضروب النتيجة للشكل اشان اربعة ايضا
لان الضروب النتيجة له الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة
الكلية والصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية والصغرى الموجبة
الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية والصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة

الكلية والصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الكلية تنج سالبة كلية
والصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية تنج ايضا سالبة كلية
والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية تنج سالبة جزئية
والصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية تنج ايضا سالبة جزئية
(ج) الضروب النتيجة للشكل الثاني ينتج الاثنان منها سالبة كلية واثنان سالبة
جزئية وهن اربعة (ج) المط والكبريات الاربع نظرية كل منها ثابتة
في موضعها بالمثل وباحدى الدلائل الثلاث الكلية سيذكره قريبا وهذا المثل
دليل احدى الكبريات الاربع (هـ) الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة
الكلية تنج سالبة كلية لان الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة
الكلية قولنا كل ج ب ولا شيء من اب وقولنا كل ج ب ولا شيء من اب ينتج
سالبة كلية (ج) احدى الكبريات المطاوعة وهكذا اثبات ما سياتى من
اخوانه فلا تغفل وكبرى هذا ايضا نظرية تنجتها دليلها: (هـ) قولنا كل ج ب
ولا شيء من اب تنج سالبة كلية قولنا كل ج ب ولا شيء من اب ينتج قولنا
لا شيء من ج او قولنا لا شيء من ج سالبة كلية (ج) من غير المعارف
تلك الكبرى ويجوز ان يكون القياس الاول مع هذا مر كبا عرفت مرارا
فقد ثبت احدى الكبريات الاربع بالمثل لكنه لا يكفي هذا الاثبات
في انتاج الاشكال الثالث بل يلزم فيه من احدى الدلائل الثلاث اعني الخلف
والعكس والافتراض الدنى هو الدليل الكلى المثلث لانتاج ههنا في جميع
المواد بخلاف الشكل الاول فانه لظهور انتاجه لا يحتاج الى الاثبات اصلا
ويكون في تقرير كل من الثلاث قياس من الاول الدنى هو المسلم عند كل احد
فدليلية باعتبار استناده الى الاول فعلى هذا يلزم الاثبات في انتاج كل ضرب
من ضروب الاشكال الباقية باحدى الثلاث فنقول الشكل الثاني يثبت انتاجه
باحدى الدلائل الثلاث بعضها يجري في جميع ضروبه وبعضها يقتصر
في بعضها اعلاه سيذكرها اما الدليل الجارى في اثبات انتاج جميع ضروب
هذا الشكل فهو الخلف وتقريره في ضروبه الاربعة يتحد وهو ما ذكره
بقوله (اما الخلف فهو آه) ونحن نذكر كيفية اجرائها على الضرب الاول منه
واثباته به فقس البواقي عليه كما فعله الشارح رحمه الله تعالى سواء بقى هذه
الكبرى التي راد اثباتها على حالها محلية واستدل عليها بالخلف او بسطت
الى الشرطية التي هي مرادفة لها ويستدل به عليها كما هو اللام لان هذا

الاثبات وامثاله اثبات لزوم تلك النتيجة من ذلك الضرب اذا الدليل ملزوم
والنتيجة لازمة ومثل هذا يؤخذ شرطية وان ذكر جليلة كما سبق من التخيير
بينهما في مثل هذا الموضع واذا جملنا ما شرطية قلنا في اثباتها بطريق
الخلف (هـ) اذا صدق الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الكلية
في الشكل الثاني ينتج سالبة كلية لانه اذا صدق الصغرى الموجبة الكلية
مع الكبرى السالبة الكلية فيه ولم يصدق نتيجته سالبة كلية يصدق نقيض
النتيجة اي الموجبة الجزئية لا محالة لا متناع ارتفاع النقيضين ولما صدق
نقيضها يحتمل هو صغرى ويجعل كبرى القياس كبرى ولم اجعل نقيضها
صغرى وكبرى القياس كبرى ينظم منها قياس من الشكل الاول الذي
هو يدبى الانتاج ولما انتظم منها قياس منه ينتج ما يناقض الصغرى التي هي
مفروض الصديق (ج) اذا صدق الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى
السالبة الكلية في الثاني ولم يصدق نتيجته سالبة كلية يصدق ما يناقض
الصغرى لكن صدق ما يناقض الصغرى باطل لكونها مفروض
الصدق (ج) نقيض المقدم وهو الملازمة المطاوعة هذا هو تقرير بطريق
الخلف في اثبات انتاج الثاني بالقياس الخلفى بلا فرق في جميع ضروبه (وقوله
لان تنج آه) دليل احده شق الكبرى الاولى الشرطية لكنه يدعى تاليها المحلية
ونستدل به عليها بالاختصار (هـ) نقيض نتيجة هذا الضرب من الثاني
يجعل صغرى للشكل الاول على تقدير صدقه لان نتيجة هذا الضرب
نتيجة الشكل الثاني ونتائج الشكل الثاني سالبة (ج) نتيجة هذا الضرب
سالبة ونقيض السالبة هو الموجبة (ج) من غير متعارف غير المتعارف
نقيض نتيجة هذا الضرب موجبة والموجبة تصلح اصغرويه الشكل الاول
(ج) نقيض نتيجة هذا الضرب تصلح اصغرويه الاول وما يصلح اصغرويه
الاول يجعل صغرى له على ذلك التقدير (ج) المقدم المطاوعة وقوله لانها
لكلها آه) دليل لثاني شقيها بذلك الطريق ايضا (هـ) كبرى القياس
اي كبرى الضرب الاول من الثاني يجعل كبرى الاول على تقدير صدق
نقيض النتيجة لان كبراء كلية والكلية تصلح اكبروية الاول (ج) كبراء
تصلح اكبروية الاول وما يصلح لها يجعل كبرى له على ذلك التقدير (ج) الثاني
من شقيها وهكذا مفصولهما وان شئت تدعى الشقين معا على ابقائهما
بحالهما شرطية وتستدل بالدليل المذكور عليها وهو معلوم فقد تقرر طريق

الخلف على الكبرى الاولى من الكبريات الاربع وهي انتاج الصغرى
الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الكلية سالبة كلية بالقياس الخلفي واما كيفية
تقرير الخلف على تلك الكبرى الجمالية حال بقائها جمالية (فيها) الصغرى
الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الكلية في الشكل الثاني ينتج سالبة كلية
لانه اولم ينتج سالبة كلية اصدق نقيض السالبة الكلية لامتناع ارتفاع
النقيضين ولما اصدق نقيضها يجعل هو صغرى وكبرى القياس كبرى آه
مثل ما سبق من القياس الخلفي بلا فرق في فرض النتيجة الشرطية الاخيرة
مقدمة استثنائية من ثاني الاستثنائي ويستثنى نقيض التالي وينتج نقيض المقدم
وهو الكبرى المطلوبة (قوله فيقال آه) بيان لكيفية اجراء طريق الخلف على
انتاج الضرب الاول منه بالمثل فيكون اثباتا لكبرى المثال السابقة وهي
قواننا كل ج ب ولا شيء من اب ينتج لا شيء من ج الان انتاجه ذلك
نظري محتساح الى لاثبات بطريق الخلف لكن بعد جعلها شرطية
كما عرفت (ه) اذا اصدق قولنا كل ج ب ولا شيء من اب اصدق قولنا لا شيء
من ج لانه متى اصدق كل ج ب ولا شيء من اب ولم يصدق لا شيء من ج
اصدق بعض ج الذي هو نقيضه ولما اصدق بعض ج انضمه الى كبرى
القياس التي هي مفروضة الصدق واذا ضمناه اليها قلنا بعض ج اول شيء
من اب واذا قلنا بعض ج اول شيء من اب ينتج من الشكل الاول بعض
ج ليس ب وقولنا بعض ج ليس ب يناقض قولنا كل ج ب وقولنا كل ج ب
صغرى القياس التي هي ايضا مفروضة الصدق (ج) اذا اصدق كل ج ب
ولا شيء من اب ولم يصدق لا شيء من ج اصدق ما يناقض الصغرى لكن
صدق ما يناقض الصغرى بطرف وضية صدقها كما عرفت فيبطل
نقيض المقدم ايضا وهو الكبرى المطه وهذا قياس خلفي مفصول وهكذا
موصوله فكان هذا الاثبات عين الاثبات الذي قبله وهكذا الترتيب في جميع
موادها الجزئية للضرب الاول من الشكل الثاني مثلا تقول اذا اصدق
كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر بحیوان اصدق لا شيء من الانسان
بحجر فان سلم لزوم هذه النتيجة من هذا القياس فيها ولا يحتاج الى الاثبات
لا بطريق الخلف ولا بالطريقين الآخرين واما اذا لم يسلم فتقول في اثباته
(ه) لانه اذا اصدق كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر بحیوان ولم يصدق
لا شيء من الانسان بحجر الذي هو النتيجة اصدق نقيضها ونقيضها

قولنا بعض الانسان حجر واذا اصدق بعض الانسان حجر انضمه الى كبرى
القياس واذا ضمناه اليها قلنا بعض الانسان حجر ولا شيء من الحجر بحیوان
واذا قلنا ينتج من رابع الاول بعض الانسان ليس بحیوان وبعض الانسان
ليس بحیوان يناقض قولنا كل انسان حيوان وقولنا كل انسان حيوان
صغرى مسلمة (ج) اذا اصدق كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر
بحیوان ولم يصدق لا شيء من الانسان بحجر اصدق ما يناقض الصغرى
المسلمة لكن اصدق ما يناقضها ببط فيبطل نقيض المقدم وهو المطاوب
(قوله والخلف) اي بطلان الرافعة للقياس المذكور وهو من تمة بيان
طريق الخلف وبه يتضح اثبات انتاج ضربه الثاني بذلك الطريق يعني
بطلان نتيجة القياس المرتب في اثناء بيان طريق الخلف الكائن من الشكل
الاول لا يخلو من ان يكون لازما من صورة ذلك القياس او من مادته والحال
ان صورة القياس سالمة لوجود شروط الشكل الاول فيكون من مادته
واذا كان من مادته فاما من الصغرى او من الكبرى لانها عبارة عنهما
فليس من الكبرى لانها كبرى القياس المذكور من الثاني وهي مفروضة
الصدق فظهر ان الفساد ناش من صفراء وهي الموجبة الجزئية ولما بطل
الصغرى كان نقيضها حقا وهو سالبة الكلية التي هي المطا وهذا التقرير
يجري في جميع ضروبه اذا ثبت بطريق الخلف واما تصور العبارة (فه)
الخلف اللازم من نتيجة ذلك القياس اما يلزم من صورته واما يلزم من مادته
لكن لا يلزم من صورته (ج) من رابع الاستثنائي الخلف يلزم من مادته
واذا لم يلزم من مادته فاما يلزم من الصغرى واما يلزم من الكبرى لكنه لا يلزم
من الكبرى (ج) من ذلك الطريق ايضا الخلف يلزم من الصغرى وهي
نقيض النتيجة واذا كان نقيض النتيجة اي الصغرى باطلا تكون تلك
النتيجة حقا (ج) ان تلك النتيجة الكائنة للشكل الثاني حق وهو المطلوب
وهو مركب من رابع الاستثنائي ومن غير متعارف اوله وقدمه امثاله
فلا تغفل (وقوله لانها بديهية آه) دليل الرافعة الاولى مشتلا على محمولها
فيكون هي كبرى والصغرى مطوية فتترتب من غير متعارف الثاني (ه)
الخلف لا يلزم من الصورة لان الخلف لا يلزم من بديهية الانتاج والصورة
بديهية الانتاج (ج) من ثاني ضروبه تلك الرافعة وكذا قوله (لانها)
اي الكبرى (مفروضة الصدق) دليل للرافعة الاخرى (ه) الخلف لا يلزم

من كبرى القياس ايضا لان الخلف لا يلزم من مفروضة الصدق والكبرى هي مفروضة الصدق (ج) من ذلك ايضا الرافعة المطقة ويرتب كل منهما من الرابع ايضا (هـ) الخلف لا يلزم من الصغرى لان ما يكون بديهي الانتاج لا يلزم منه الخلف وصغره مدبهي الانتاج (ج) عن ثاشه الرافعة الاولى وكذا الخلف لا يلزم من كبرى القياس لان ما يكون مفروض الصدق لا يلزم منه الخلف وكمه القياس هي مفروضة الصدق (ج) منه ايضا الرافعة الثانية (قوله) واما العكس آه) اي اما اثبات انتاج الضرب الاول من الثاني بطريق العكس (فهو) اذا صدق الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الكلية صدق نتيجة سالبة كلية لانه اذا صدق الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الكلية فكسنا الكبرى اذ عكس القضية لازمها واذا عكسناها برتد الى الشكل الاول واذا اردنا الى الاول ينتج النتيجة المذكورة والنتيجة المذكورة هي السالبة الكلية (ج) الملازمة وهكذا موصوله (قوله فيقال آه) تقرير طريق العكس بعد عكس الكبرى (هـ) متى صدقت النتيجة اي الضرب الاول من الثاني صدقت الصغرى مع عكس الكبرى ومتى صدقت الصغرى مع عكس الكبرى صدقت الكبرى (ج) متى صدقت القرينة صدقت النتيجة وهو المطاوب وهذا قياس صغره وكبره ونتيجته مذكورات في العبارة وهكذا التقرير في مواد الجزئية التي صورنا مثله في بيان خلف وتقريرها بعد عكس الكبرى اذ به عكسها يكون من ثاني الاول الذي هو بديهي الانتاج كما درفت فينت انتيجة المطاوب (قوله اشاني آه) اي الضرب الثاني من اشاني عكس الاول منه وهو سالبة كلية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج ايضا سالبة كلية مثلا لاشي من الانسان بحماد وكل حجر جامد ينتج لاشي من الانسان بحجر وترتيب هذه العبارة وتقرير طريق الخلف عليها بالمادة الكلية والجزئية مثل مامر في الضرب الاول منه بلا فرق فذكر ولا تغفل عما ذكرنا هناك (قوله والعكس آه) يعني طريق العكس في الضرب الثاني من الثاني يمكن بعكس الصغرى لانه اما يمكن بعكس الكبرى واما يمكن بعكس الصغرى لكنه لا يمكن بعكس الكبرى كما يمكن في الضرب الاول منه (ج) المطلوب (قوله لانها لا يجابها آه) دليل الرافعة (هـ) عكس الكبرى لا يمكن في اثبات انتاج الضرب الثاني منه بطريق العكس لان الكبرى موجبة

كلية وعكس الموجبة الكلية موجبة جزئية (ج) عكس الكبرى موجبة جزئية والموجبة الجزئية لا ينتج في كبرى الشكل الاول (ج) عكس الكبرى لا ينتج في كبرى الشكل الاول وما لا ينتج في كبرى الشكل الاول لا يمكن اثبات انتاج الضرب الثاني منه بطريق العكس (ج) تلك الرافعة المذكورة ولما ثبت ان طريق العكس لا يمكن هنا بعكس الكبرى بل بعكس الصغرى اراد ان يبين طريق العكس بعكس الصغرى في الضرب الثاني منه واجراه عليه فقَالَ (يل بعكس الصغرى وجعلها آه) يعني اذا صدقت الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية في الثاني صدقت نتيجة سالبة كلية لانه اذا صدقت معها عكسنا الصغرى وجعلناها كبرى الاول وجعلنا كبرى القياس صغرى وعكسنا النتيجة المستخرجة منه بعده واذا عملناها كذلك صدقت النتيجة المطلوبة منه (ج) انما صدقت معها صدقت النتيجة المطلوبة منه هذا هو بيان طريق العكس في الضرب الثاني اجمالا واما كيفية تقريره في مادته الكلية فلذكره بقوله (فاذا عكسنا لاشي آه) يعني اذا صدق لاشي من ج ب وكل اب صدق لاشي من ج الذي هو النتيجة المطلوبة لانه اذا صدق لاشي من ج ب وكل اب عكسنا لاشي من ج ب التي هي الصغرى الى لاشي من ج ب واذا عكسناه اليه جعلناه اي جعلنا العكس كبرى وكبرى القياس صغرى واذا جعلناه كبرى الكبرى القياس فلنا كل اب ولاشي من ج ب واذا قلنا كل اب ولاشي من ج ب يصدق من ثاني الاول لاشي من ج ب وقلنا لاشي من ج ب بعكس الى لاشي من ج الذي هو النتيجة المطلوبة (ج) المط هذا هو كيفية تقرير طريق العكس في اثبات انتاج الضرب الثاني من الثاني فقس عليه تقريره في المواد الجزئية كما صورناه في الخلف (قوله الثالث آه) اي الضرب الثالث من الشكل الثاني موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية مثلا بعض الحيوان انسان ولاشي من الصاهل بانسان ينتج بعض الحيوان ليس بصاهل والكلام في ترتيبه وتقرير الخلف والعكس على اثبات انتاجه كاللحام في الضرب الاول منه ولهذا لم يفصله فتذكر وقس عليه لكن اثبات انتاج هذا الضرب منه كما يمكن بالخلف والعكس كذلك يمكن بالافتراض واليه اشار بقوله (والافتراض آه) وهو ان تفرض موضوع الصغرى اي فردا من افراد موضوعها دالا ونحمل

عليه وصف محمولها ووصف موضوعها فتقول كل دب وكل دج وبعدها هذا
الحمل تأخذ المقدمة الاولى منهما اعني كل دب وتضمها الى كبرى القياس المذكور
من ثالث الثاني اعني قولنا لاشي من اب و بعد الضم تقول هكذا كل دب
ولاشي من اب وينتج هو من اول الثاني قولنا لاشي من دا وبعدها هذا انعكس
المقدمة الاخرى وهي كل دج فيكون عكسه بعض ج دو تضم هذه
الموجبة الجزئية الى نتيجة القياس الذي رتبناه آنفا وتقول هكذا بعض
ج د و لاشي من دا ينتج من رابع الاول بعض ج ليس او هو النتيجة
المطلوبة واما كيفية اجراء طريق الافتراض المذكور على انتاج هذا
الضرب منه في المادة الكلية (فه) اذا صدق بعض ج ب و لاشي
من اب يصدق بعض ج ابس الاله اذا صدق بعض ج ب و لاشي
من اب نفرض ذات موضوع الصغرى دالا واذا فرضنا هـ دالا قلنا
كل دب يحمل وصف المحمول عليها وكل دج يحمل وصف الموضوع
عليها واذا قلنا بينك المقدمتين نضم المقدمة الاولى منهما الى كبرى
اصل القياس واذا ضمناها اليها قلنا كل دب و لاشي من اب واذا قلناه
يصدق من اول الثاني لاشي من دا واذا صدق منه لاشي من دا انعكس
المقدمة الثانية من المقدمتين المذكورتين ونضم هذه النتيجة اليها
واذا ضمناها اليها قلنا بعض ج د و لاشي من دا واذا قلناه ينتج من الاول
بعض ج ليس الذي هو المطلوب (ج) اذا صدق بعض ج ب و لاشي
من اب يصدق بعض ج ليس او هو المطلوب وهكذا موصوله هذا بيان
تصوير الافتراض الجارى في اثبات انتاج هذا الضرب بالمادة الكلية
(قوله فالافتراض آه) بيان لحقيقته يعنى ان الافتراض المهور ثابت به
انتاج الاشكال الثلاثة لاكل الافتراض يكون ايدامر كبا من قياسين فلا يرد عليه
ان الافتراض الجارى في انعكاس القضية بالعكس المستوي رتب فيه قياس
واحد كما عرفت مع انه من افراد الافتراض فيبطل قوله يكون ايدامر كبا
من قياسين فلما قيدناه بذلك القيد علم ان بعض الافتراض وهو الافتراض
الجارى في اثبات الانتاج يكون دائما كبا من قياسين احدهما يرتب من ذلك
الشكل الذي ثبت ضربه به ولكن يرتب من ضرب اجلى من الضرب الذي
يثبت انتاجه بالافتراض مثلا اذا ثبت الضرب الثالث من الثاني بالافتراض
يرتب احد القياسين من الضرب الاول منه او من الضرب الثاني وثانيهما

يكون من الشكل الاول للزوم استناده الى الشكل الذي هو يديهي الانتاج اعني
الشكل الاول وهكذا القياس في البواقي (قوله الرابع آه) اي الضرب الرابع
من الثاني سالبه جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج ايضا سالبه
جزئية مثلا بعض الحيوان ليس بصاهل وكل فرس صاهل ينتج بعض
الحيوان ليس بفرس وترتيبه مثل ما مر مرارا (قوله ولا يمكن آه) رافعة للقياس
المرتب من الاستثنائي وما بعده من قوله (فبيانه آه) فيجته (هـ) بيان انتاج
الضرب الرابع من الثاني اما يكون بالخلف واما يكون بالافتراض لان بيانه
اما يمكن بالعكس واما بالخلف والافتراض لكن لا يمكن بيانه بالعكس (ج)
من رابع طريقه المط المذكور (وقوله لا بعكس آه) دليل الرافعة (هـ) طريق
العكس في اثبات انتاج هذا الضرب منه لا يمكن لان طريق العكس فيه اما يكون
بعكس الكبرى واما يكون بعكس الصغرى وعكس الكبرى لا يمكن وعكس
الصغرى لا يمكن (ج) تلك الرافعة وهو قياس مقسم ونتيجة النسأل في
فيه متحدة ومن الاستثنائي ايضا (هـ) بيانه لا يمكن بالعكس لانه لو امكن
لكان اما بعكس الكبرى او بعكس الصغرى لكنهما لا يمكنان (ج) تلك
الرافعة والمقدمتان السالبتان منظور فيهما (وقوله لانها انعكس آه) دليل
احدهما (هـ) عكس الكبرى لا يمكن ههنا لان الكبرى موجبة كلية وعكس
الموجبة الكلية هو الموجبة الجزئية (ج) عكس الكبرى موجبة جزئية
والموجبة الجزئية لا تصلح لكبروية الشكل الاول (ج) عكس الكبرى لا يصلح
لها واما لا يصلح لها لا يمكن به ههنا (ج) تلك المقدمة وهكذا موصوله
(وقوله لانها لا تقبل آه) دليل اخرهما (هـ) عكس الصغرى لا يمكن به
ههنا لان الصغرى اما تقبل العكس واما لا تقبله ان لم تقبله لا يمكن به وان قبلته
فلا يمكن به ايضا (ج) تلك المقدمة وثاني شق هذه الكبرى نظرية ايضا
اثباته (هـ) ان قبل العكس لا يمكن به لانه ان قبله لا يقع في كبرى الشكل
الاول لكونه سالبه جزئية وما لا يقع فيها لا يمكن به (ج) تلك المقدمة ومن
الثاني ايضا بعكس الكبرى وهو المناسب فثبت ان اثبات انتاج هذا
الضرب منه اما يكون بطريق الخلف وهو معلوم مما سبق من التقرير
والبيان بالمادة الكلية والجزئية كما عرفت واما يكون بطريق الافتراض
لكنه لا مطلقا بل اذا كان الصغرى السالبة الجزئية موجهة مركبة
لتتحقق وجود الموضوع لان المركبة منها يكون لادوامها موجبة جزئية

والموجبة تستدعي وجود الموضوع فيكون الموضوع موجودا وحيث
يجري فيه طريق الافتراض باخذ جزئي من جزئياتها وحل وصف
المحمول والموضوع عليه فعلى هذا يكون اثبات افراد الضرب الرابع
التي صفراء جزئية مركبة بالخلف والافتراض واما افراده التي لا تكون
جزئية مركبة فاثباتها بطريق الخلف فقط لما مر من ان السالبة لا تقتضي
وجود الموضوع فيجوز ان لا يكون موضوع صفراء وجودا فلا يجري
فيه الافتراض لا يقال عدم جريان الافتراض في هذا الضرب فيما عدا
المركبة الجزئية انما يستقيم اذا فرض موضوع الصغرى دالا وتحمل
عليه وصفي المحمول والمرضوع واما اذا فرض موضوع الكبرى التي هي
موجبة كلية دالا وتحمل عليه وصفيهما فيجري الافتراض في جميع
مواده بلا شك لانا نقول لا يمكن فرض موضوع الكبرى دالا وحل وصفيهما
عليه لانه لو فرض دالا وحل وصفيهما عليه انضم احدي المقدمتين
الى صغرى القياس ليحصل منهما قياس كما عرفت واذا انضم احدهما اليها
فاما تكون هي كبرى وصغرى القياس صغرى واما يكون بالعكس ان كانت
هي كبرى وصغرى القياس صغرى يرتب من هذا الضرب من الثاني
ولا يكون من ضرب اجلي منه والحال ان الشرط ان يكون احد قياسي
الافتراض من ضرب اجلي منه كما سبق وان كانت هي صغرى وصغرى
القياس كبرى انتفى كلية الكبرى التي هي شرط في الثاني فلا بد ان يفرض
موضوع الصغرى وحيث يشترط كونها مركبة (قوله وانما رتب آه)
هذا القول منه اجمال متضمن على ثلثة دعاو وفصله فيما بعده من داله (=)
الضربان الاولان من الثاني يلزم تقديمهما على الضربين الاخيرين لان
الضربين الاولين منه منتجان للكل والآخران منتجان للجزئي وكل ما هو
منتج للكل يلزم تقديمه على ما هو منتج للجزئي لشرف الكل (ج)
القياس المشهور المطلوب وكذا يرتب فيه الاربعة الباقية هكذا فهم من
من قوله فلا بد آه وكذا الضرب الاول منه يلزم ان يقدم على الضرب
الثاني منهما لان الاول منهما مشتمل على صغرى الاول اي صفراء
وصغرى الاول متحددان والثاني منهما ليس بمشتمل على صغرى
الاول وما هو مشتمل عليها يلزم ان يقدم على ما هو ليس بمشتمل عليها (ج)
من المشهور ايضا ذلك المطر وهكذا يرتب الاربعة الباقية ومثل هذا

التصور بقوله والاثبات على الرابع) بلا فرق لان قوله لاشتمالها داليلهما
معا فتدبر وقس (قوله يشترط آه) يعني يشترط في انتاج الشكل الثالث
بحسب الكيفية ايجاب الصغرى كالاول ولا ينتج مطردا لو كانت سالبة
وبحسب الكمية كلية احدي المقدمتين اي كلية الصغرى او الكبرى
وان كانتا كليتين فبالطريق الاولى فلا ينتج لو كانت المقدمتان جزئيتين
اكن كون هذين الشرطين شرطا لاثبات اذا انتفى الشرط وهو الانتاج
وقت انتفا ثهما او اثنتاه احدهما كما مر من شروط الاشكال السابقة والى
اثبات الشرط الاول كذلك اشار بقوله (اما ايجاب الصغرى آه) يعني
لولا تكن الصغرى موجبة في الشكل الثالث لم ينتج لانه لو لم تكن الصغرى
موجبة فيه لكانت سالبة البتة ولو كانت سالبة فاما يكون كبراه موجبة
او سالبة واما كان اي ان كانت الكبرى موجبة مع الصغرى السالبة يحصل
الاختلاف وان كانت سالبة معهما يحصل الاختلاف في النتيجة وهو صدق
القياس تارة مع النتيجة الموجبة وتارة مع النتيجة السالبة والاختلاف فيها
موجب لعدم الانتاج كما عرفت (ج) الملازمة المطقة وهو مركب من اقيسة
ثلاثة وهكذا موصوله ففرقا منه ان ايجابها شرط لكن حصول
الاختلاف فيه على تقدير كون الصغرى سالبة لا يعلم بمجرد القول بل يلزم
ان يورد المادتان ينتج احدهما موجبة والاخرى سالبة مع اتحاد الهيئة
فيهما كما في السابق فاورد (قوله اما اذا كانت موجبة آه) لاثبات لزوم
الاختلاف على تقدير كون الكبرى موجبة مع الصغرى السالبة وهو دليل
احد شق الكبيرين المذكورين بقوله واما كان يعني اذا كانت لكبرى
موجبة في اثبات مع سلب الصغرى يحصل الاختلاف في النتيجة لانه
اذا كانت موجبة فيه مع سلب الصغرى كان كقولنا لاشي من الانسان بفرس
وكل انسان حيوان وقولنا ايضا لاشي من الانسان بفرس وكل انسان
ناطق واذا قلنا لاشي من الانسان بفرس وكل انسان حيوان مثلا كان
الحق في النتيجة الايجاب واذا قلنا لاشي من الانسان بفرس وكل انسان
ناطق كان الحق فيها السلب (ج) ان كانت الكبرى موجبة مع الصغرى
السالبة في الثالث قديكون الحق الايجاب وقديكون الحق السلب مع اتحاد
الهيئة فيهما وما هو شأنه كذلك لم ينتج (ج) تلك الملازمة (قوله واما
اذا كانت سالبة آه) اثبات للزوم الاختلاف على تقدير كون الكبرى سالبة

مع الصغرى السالبة وهو ثاني شقي الكبيرين (هـ) اذا كانت الكبرى سالبة مع الصغرى السالبة فيه لم ينتج لانه اذا كانت سالبة معها فيه كان كقولنا لاشئ من الانسان بفرس ولاشئ من الانسان بصاهل وكقولنا لاشئ من الانسان بفرس ولاشئ من الانسان بحمار مع اتحاد الهيئة فيهما والحق في القياس الاول الايجاب والحق في الثاني الساب (ج) اذا كانت الكبرى سالبة مع الصغرى السالبة فيه قد يكون الحق الايجاب وقد يكون الحق السلب مع اتحاد الهيئة ايضا وما هو شأنه كذلك لم ينتج (ج) تلك الملازمة (قوله وما كلية آه) شروع لاثبات لزوم الاختلاف على تقدير انتفاء الشرط الثاني وهو كلية احدى المقدمتين (هـ) لو لم يكن احدى المقدمتين كلية في الشكل الثالث لم ينتج لانه لو لم يكن احدا هما كلية فيه لمكانت المقدمتان جزئيتين ولو كانتا جزئيتين جازان يكون البعض الكائن من الاوسط الذي حكم عليه بالكبر غير البعض الكائن من الاوسط الذي حكم عليه بالصغر واذا جاز ان يكون البعض الكائن من الاوسط الذي الى آخره لم يجب تعدية الحكم من الاوسط الى الصغرى في النتيجة لعدم تكرر الاوسط واذا لم يجب تعدية الحكم منه اليه لم ينتج (ج) تلك الملازمة والمثال دليل الكبرى المذكورة التي قبله (هـ) اذا احتمل ان يكون البعض من الاوسط آه لم يجب تعدية الحكم منه اليه لانه اذا احتمل آه كان كقولنا بعض الحيوان انسان وبعضه فرس وقولنا هذا لم يتعد الحكم فيه على بعض الحيوان بالفرسية الى البعض المحكوم عليه بالانسانية واذا لم يتعد اليه لم يجب تعدية الحكم منه اليه (ج) الكبرى وترتب من الثالث ايضا فندبروقس (قوله وباعتبار آه) يعني الاحتمال العقلي في هذا الشكل ايضا يقتضي ان يكون ضروبه ستة عشر لكن اشتراط ايجاب الصغرى اسقط ثمانية منها اشتراط وكلية احدا هما اسقط جزئيتين منها فبقى الضروب المتبعة ستة وترتيب العبارة مثل ما سبق في الاول والثاني (هـ) لما اشترط ايجاب الصغرى وكلية احدا هما في الثالث يبقى الضروب المتبعة ستة لانه لما اعتبر في حذف اشتراط ايجاب الصغرى ثمانية اضرب واشترط كلية احدا هما ضربين منه واذا حذفنا بقي الضروب المتبعة ستة (ج) المطوب والصغرى التي هي في الحقيقة صغرى نظرية واثبات كل منهما من الغير المتعارف لكن اثبات اوليهما يكون بتعداد الضروب الثمانية كما مر مثله في الشكل الاول

بلا فرق ولذا لم يدكره فراجع اليه واما اثبات ثابتهما فاذا ذكره بقوله (وهما الكبيران آه) اذا اعتبر هذان الشرطان فيه حذف كلية احدا هما ضربين فيها لانه اذا اعتبر في حذف كلية احديهما الكبيرين الجزئيين مع الموجبة الجزئية وهما ضربان (ج) تلك المقدمة (قوله الاول) يعني الضروب المتبعة للثالث ستة لانه آه وترتيبه واثبات بعض مقدماته بعسده مثل ما مر في الشكل الاول والثاني فتدكر والضرب الاول منها هو الصغرى والكبرى الموجبتان الكلتيان ينتج موجبة جزئية مثلا كل انسان حيوان وكل انسان ضاحك ينتج بعض الحيوان ضاحك (قوله لوجهين) اي انتاج الضرب الاول من الثالث ثابت بالخلف والعكس لكن طريق الخلف في هذا الشكل غير الترتيب الذي ذكر في الثاني (هـ) اذا صدق الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية في الثالث صدق نتيجته موجبة جزئية لانه اذا صدقت معها ولم تصدق نتيجته موجبة جزئية يصدق نقض النتيجة واذا صدق نقضها يجعل كبرى للشكل الاول لكليته وصغرى القياس صغرى لها لا يجابها واذا جعل نقضها كبرى له وصغرى القياس صغرى لها ينظم منهما قياس من الاول واذا انظم منهما قياس منه ينتج لما ينافي الكبرى التي هي مفروضة الصدق (ج) اذا صدقت الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية فيه ولم تصدق نتيجته موجبة جزئية يصدق ما ينافي الكبرى لكن صدق ما ينافي الكبرى باطل لما قلنا (ج) نقض المقدم وهو المطلوب هذا هو تقرير طريق الخلف في اثبات انتاج الضرب الاول من الثالث (قوله فيقال اولم يصدق آه) بيان اجراء طريق الخلف على اثبات الضرب الاول منه في مادته الكلية اعني اثبات كبرى القياس الذي رتب من المثال كما سبق مثله في الضرب الاول من الثاني (هـ) اذا صدق كل ب ج وكل با صدق بعض ج ا لانه اذا صدق كل ب ج وكل با ولم يصدق بعض ج ا لاشئ من ج ا الذي هو نقضه واذا صدق لاشئ من ج ا نضمه الى صغرى القياس واذا ضمناه اليه قلنا كل ب ج ولاشئ من ج ا واذا قلنا كل ب ج ولاشئ من ج ا يصدق من ثاني الاول لاشئ من با ولاشئ من باينا في قولنا كل با وقولنا كل با هو الكبرى (ج) اذا صدق كل ب ج وكل با ولم يصدق بعض ج ا لاشئ من ج ا الكبرى التي هي مفروضة الصدق لكن صدق ما ينافي الكبرى باطل (ج)

تقيض المقدم وهو المط (وقوله وهذا خلف) اشارة الى هذه الرافعة كما كان في سائر. وذكر الخلف ههنا هكذا ولم يفصله اكتفاء بما سبق وهو ان البطلان اللازم في نتيجة القياس المذكور في اثناء التقرير الكائن من الاول اما من صورة القياس والحال انها صحيحة فيكون من مادته فاما يكون من الصغرى والحال انها مفروضة الصدق كما عرفت فظهر انه من كبراه اعني نقبض النتيجة واذ كان نقبضها باطلا تكون نتيجة الموجبة الجزئية حقا وهو المطلوب واما بيان كيفية اجراء الخلف على مادته الجزئية فعلوم من السابق الذي تبيننا عليه ذلك فاوردت جزئيا من جزئيات الضرب الاول منه وقصد على ما رتبناه (قوله وثانيهما عكس آه) اشارة الى بيان اثباته بطريق العكس (هـ) اذا صدق الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية في الثالث صدق نتيجته موجبة جزئية لانه اذا صدقت معها عكسنا الصغرى واذا عكسنا الصغرى يرجع الى الشكل الاول واذا رجع اليه ينتج النتيجة الجزئية المطلوبة من ثالث ضروريه (ج) الملازمة الماطة واما بيان اجراءه على مادته الكلية المذكورة (فهـ) اذا صدق كل ب ج وكل ب ا صدق بعض ج لانه اذا صدق كل ب ج وكل ب ا عكسنا قولنا كل ب ج اعني الصغرى واذا عكسناه يرجع الى الاول الذي هو معيار واذا رجع اليه قلنا بعض ج ب وكل ب ا واذا قلنا بعض ج ب وكل ب ا يصدق بعض ج ا (ج) المطلوب ففس عليه تقرير العكس في المواد الجزئية (قوله الثاني آه) اي الضرب الثاني من الثالث موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية مثلا كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بصاهل فبعض الحيوان ليس بصاهل بانه بالخلف وبالعكس الصغرى كما سلف في الضرب الاول منه بالافرق (قوله وانما ينتج آه) يعني ما السبب في عدم انتاج هذين الضربين كلية مع ان المناسب انتاجه كلية لكلية مقدمتيهما معا فاجاب بان انتاجهما كلية اما يصح فيما لا يكون الاصغرا من الاكبر مع انه ليس بمحصرفيه بل قديكون الاصغرا من الاكبر ولا يصدق نتيجته كلية والحال ان قراعد الفن يجب ان تكون عامة واما اذا كانت جزئية فيطرده في جميع مواده ولذا كانت جزئية وتصور العبارة (هـ) الضربان الاولان من الثالث لا ينتجان كلية لانهما قد يكون الاكبر فيهما اعم من الاكبر والاكبر اخص منه واجاب الاخص اكل افراد الاعم

وسلبه عنهما تمتع (ج) من ثالث الاول الضربان الاولان منه قد تمتع فيهما ايجاب الاكبر لكل افراد الاصغر وسلبه عنه وما تمتع فيه ايجاب الاكبر لكل افراد الاصغر وسلبه عنه لم ينتج كلية (ج) من ذلك ايضا الضربان الاولان منه قد لا ينتج كلية في بعض المواد وما لا ينتج كلية في بعض المواد لا ينتج اصلا للزوم الاطراد كما عرفت (ج) المط والمثال دليل الصغرى المذكورة (هـ) الضربان الاولان قد يكون الاكبر فيهما اعم من الاكبر وهو اخص منه لان قولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق وقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بفرس ضربان اولان وقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق وقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بفرس قد كان الاكبر فيهما اعم من الاكبر وهو اخص منه (ج) من اول الثالث تلك الصغرى المطلوبة ويرتب من ثالث الاول ايضا وهو معلوم ويجوز ان يكون هذا المثال دليلا للكبرى المذكورة قبله اعني قوله وانما عكس آه ايضا بذلك الترتيب بالافرق ففس (قوله واذالم ينتج آه) بيان للزوم عدم انتاج الضروب الباقية الكلية من عدم انتاج الاولين منه كلية وهو مقدمة شرطية مذكورة يستثنى عين المقدم لنتيج عين التالي الذي هو المطاوب (هـ) الضروب الاربعة الباقية منه لا تنتج كلية لانه اذا لم ينتج الضربان الاولان منه كلية لم ينتج الدواقي ايضا كلية لكن ثبت انها لم ينتج كلية (ج) المط يعني لما ثبت عدم انتاج الضربين الاولين كلية ثبت عدم انتاج الضروب الباقية كلية لان عدم انتاجها كلية مربوطه بعدم انتاجها كلية مع ان عدم انتاجها كلية ثبت قبل فثبت بواسطة عدم انتاجها كلية ايضا وهذا القياس من اول الاستثنائي والمقدمة الاستثنائية المطلوبة ثبت انفا واما المقدمة الشرطية المذكورة فدايله ما بعده من قوله (لان الضرب الاول آه والضرب الثاني آه) مشتملين على متعلق مقدمها فيكونان صغرى وما بعده من قوله (وعدم آه) كبرى فيرتب من غير متعارف غير متعارف القياس المشهور وينتج النتيجة المطلوبة (هـ) اذا لم ينتج الضربان الاولان منه كلية لم ينتج شيء من ضروريه الباقية كلية لان الضرب الاول منه اخص الضروب المنتجة للايجاب وهي اعم منه والضرب الثاني منه اخص الضروب المنتجة للسلب وهي اعم منه وعدم انتاج الاخص مستلزم لعدم انتاج الاعم اي لم ينتج الاخص منه كلية لم ينتجها الاعم منه (ج) عدم انتاج الضربين الاولين منه كلية مستلزم لعدم انتاج الضروب الباقية منه كلية وهي

مساوية للملازمة المطقة لافرق بين هذه الجملة التي ذكر فيها اللزوم وبين الشرطية المطلوبة كما عرفت مرارا فتذكر وهكذا ترتيب الاربع الاخرى (قوله الثالث آه) اي الضرب الثالث منه موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج موجبة جزئية مثلا بعض الانسان ماش وكل انسان ضاحك ينتج بعض الماشي ضاحك بيانه ايضا بالخلاف والعكس كما في الضرب الاول بلافرق في ترتيبه واجرائه في المادة الكلية والجزئية وكما يكون اثبات انتاج هذا الضرب بهما يكون بيانه بالافتراض ايضا واليه اشار بقوله (والافتراض آه) وكيفية اجرائه على هذا الضرب منه (هـ) اذا صدق بعض بـ ج وكل بـ ا صدق بعض جـ ا لانه اذا صدق بعض بـ ج وكل بـ ا نفرض ذات موضوع صغرى الجزئية دالا واذا فرضناها دالا قلنا كل دـ ب بحمل وصف الموضوع عليها وكل دـ ج بحمل وصف المحمول عليها للزوم اتصافها بهما واذا قلنا كل دـ ب وكل دـ ج انضم المقدمة الاولى منهما الى كبرى القياس واذا ضمننا اليها قلنا كل دـ ب وكل بـ ا واذا قلناه ينتج من الاول كل دـ ا ولما انتج كل دـ ا نجعلها كبرى للمقدمة الثانية منهما واذا جعلناها كبرى لها قلنا كل دـ ج وكل دـ ا واذا قلناه يصدق من اول الثالث بعض جـ ا الذي هو النتيجة المطلوبة (ج) تلك الملازمة وهكذا اجراؤه في المادة الجزئية (قوله الرابع) اي الضرب الرابع منه موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية مثلا بعض الانسان حيوان ولاشي من الانسان بصاهل ينتج بعض الحيوان ليس بصاهل وانتاجه هكذا ثابت بالطرق الثلاث وبيان اجراء كل واحد منها ظاهر مما قبله فتذكر واجرها عليه في المواد الكلية والجزئية (قوله الخامس) اي الضرب الخامس منه موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج موجبة جزئية كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ضاحك فبعض الحيوان ضاحك ولزوم النتيجة الجزئية من هذا الضرب ثابت بالخلاف بمثل ما سبق وبالاقتراض ايضا وهو ما ذكره بقوله (وهو فرض آه) وكيفية تقريره عليه (هـ) اذا صدق كل بـ ج وبعض بـ ا صدق بعض جـ ا لانه اذا صدق كل بـ ج وبعض بـ ا ولم يصدق بعض جـ ا نفرض ذات موضوع الكبرى دالا مثلا ولما فرضناه دالا قلنا كل دـ ب وكل دـ ا بحمل وصف موضوع الكبرى ومجملها عليها واذا قلنا كل دـ ب وكل دـ ا انضم المقدمة الاولى منهما الى الصغرى واذا ضمننا

اليها قلنا كل دـ ب وكل بـ ج واذا قلناه ينتج من الاول كل دـ ج وقولنا كل دـ ج فنضمه الى المقدمة الثانية منهما واذا ضمننا اليها قلنا كل دـ ج وكل دـ ا واذا قلناه يصدق من اول الثالث بعض جـ ا الذي هو النتيجة المطقة (ج) المطقة هذا هو تفصيل تقريره عليه بالمادة الكلية والشارح اختصر اكتفاء عما سبق مرارا فقس عليه الاثبات به في المواد الجزئية فتدبر (قوله وبالعكس آه) يعني انتاج هذا الضرب يثبت بدليل العكس ايضا لكن بعكس الكبرى وجعلها صغرى آه لان طريق العكس فيه اما يكون بعكس الكبرى واما يكون بعكس الصغرى لكنه لا يكون بعكس الصغرى (ج) طريق العكس يمكن بعكس الكبرى وهو المط (وقوله لان الكبرى آه) دليل الرافعة المذكورة (هـ) طريق العكس في هذا الضرب منه لا يمكن بعكس الصغرى لانه لو كان بعكس الصغرى لزم ان يصلح الكبرى الكبرى الشكل الاول لكنها لا تصلح لكبريته لكونها جزئية (ج) نقبض المقدم وهو الرافعة المذكورة وتقرير اجراء طريق العكس على هذا الصغرى (هـ) اذا صدق الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية فيه تصدق الموجبة الجزئية لانه اذا صدقت هي معها فعكس الكبرى ونجعلها صغرى واذا عكسناها وجعلناها صغرى ينتج من الاول الموجبة الجزئية التي هي النتيجة المطقة (ج) المط وبيان حال اجراء هذا الطريق عليها في المواد الكلية والجزئية يعلم مما مر فتذكر (قوله السادس آه) اي الضرب السادس من الثالث موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية ومثالها من المادة الجزئية قولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بمذكري ينتج بعض الحيوان ليس بمذكري وبيان انتاج هذا الضرب منه سالبة جزئية اما بالخلاف او الافتراض او العكس لكنه لا يمكن بيانه بطريق العكس (ج) بيان انتاجه اما يكون بالخلاف واما بالافتراض وثبوته بالافتراض ليس مطلقا بل اذا كانت الكبرى مركبة ليتحقق وجود الموضوع كما عرفت والرافعة نظريته (وقوله لا بعكس آه) اشارة الى اثباتها (هـ) بيانه بالعكس لا يمكن لانه لو كان بيانه بالعكس لكان اما بعكس الصغرى واما بعكس الكبرى لكن عكسهما لا يمكن (ج) تلك الرافعة ويرتب من الافتراض ايضا (هـ) بيانه بالعكس لا يمكن لان بيانه اما يكون بعكس الصغرى او بعكس الكبرى وعكس الصغرى لا يمكن هنا وعكس الكبرى لا يمكن ايضا (ج)

تلك الرافعة والمقدمة المذكورتان نظريتان (وقوله لان الجزئية آ) دليل
الاولي منهما (هـ) عكس الصغرى لا يمكن هذا لان عكسها جزئية والجزئية
لا تقع في كبرى الاول وما لا يقع في كبراه لا يمكن هنا (ج) تلك المقدمة (وقوله
لانها آه) دليل الاخرى منهما (هـ) عكس الكبرى لا يمكن لان الكبرى
اما لا يقبل العكس واما يقبله ان قبله لا يصلح اصغرية الشكل الاول (ج)
الكبرى لا يقبل العكس وما لا يصلح اصغرية الاول وعكس ما لا يقبل
العكس اولا يصلح اصغرية الاول لا يمكن هنا (ج) من غير متعارف
غير المتعارف تلك المقدمة وهكذا موصولهما (وقوله انما وضعت آه) يعني
الضرب الاول والثاني منه وضعا في المرتبة الاولى والثانية لان الاول اخص
الضروب المنتجة للايجاب وهي اعم منه والثاني اخص الضروب المنتجة
للسلب وهي اعم منه والاخص اشرف من الاعم كما عرفت (ج) الضرب الاول
والثاني منه اشرف من البواقي وما هو اشرف وضع في المرتبة الاولى والثانية
(ج) المطر وبيان كون الضرب الاول والثاني اخص من الضروب الباقية ان كانتا
مقدمتي الضربين الاواين كلية ومقدمتي الضروب الباقية احداهما كلية
والاخرى جزئية والكلية اخص من الجزئية لوجود الجزئية بدون الكلية
ولا توجد الكلية بدونها كما مر (وقوله وقدم آه) اي الضرب الثالث والرابع منه
مقدم على الباقيتين لانهما مشتقلان على كبرى الاول والضربان الاخيران ليسا
مشتقلين عاينها والمشتقل عليها مقدم على ماليس بمشتقل عليها (ج)
المطر وهكذا ترتيب الاربعة الباقية المشهورة (وقوله شرط شكل آه) يعني للشكل
الرابع شرطان عند المتأخرين احدهما شرط بحسب الكيفية وهو واحد
الامر من اما ايجاب المقدمتين معا او اختلافا فيهما بالكيف اي اما يكون
الصغرى والكبرى موجبتين واما يكون احدهما موجبة والاخرى سالبة
فلا ينتج لو كانتا سالبتين وثانيتها بحسب الكمية وهو ايضا احدي الامرين
اما يكون صفرا كلية على تقدير كونهما موجبة واما يكون احدهما كلية
بلا تعين على تقدير اختلافهما بالكيف سواء كانتا كليتين معا او احدهما
كلية بلا تعين فلو كانتا موجبتين ولم يكن صفرا كلية لم ينتج وكذا لو كان
احدهما موجبة والاخرى سالبة ولم تكن احدهما كلية لم ينتج وأشار
الى كونها شرط والى اثبات لزوم عدم الانتاج من انتفاها بقوله (وذلك
لانه آه) (هـ) لو لم تكن المقدمتان موجبة مع كلية الصغرى ولم يختلف

المقدمتان بالكيف مع كلية احدهما في الشكل الرابع لم ينتج لانه لو لم تكن
المقدمتان موجبتين مع كلية الصغرى ولم يختلف المقدمتان بالكيف
مع كلية احدهما فيه فلا يخلو اما ان يكون المقدمتان سالبتين او موجبتين
مع جزئية الصغرى او مختلفتان في الكيف مع جزئيتها واذ كانتا
سالبتين مع جزئية الصغرى يتحقق الاختلاف في النتيجة واذ كانتا
موجبتين معهما يتحقق الاختلاف ايضا في النتيجة واذ اختلفا في الكيف
مع جزئيتها يتحقق الاختلاف فيها ايضا (ج) لو لم تكن المقدمتان
موجبتين مع كلية الصغرى ولم يختلف بالكيف مع كلية احدهما فيد
يتحقق الاختلاف فيها والاختلاف موجب لعدم الانتاج (ج) تلك الملازمة
والكبريات الثلاث للقياس الاول المشار اليها بقوله وعلى التقدير آه نظرية
(وقوله اما اذا كانتا سالبتين آه) اشارة الى اثبات احديها (هـ) اذا كانتا سالبتين
يتحقق الاختلاف فيها لانه اذا كانتا سالبتين كان كقولنا لاشي من الانسان
بفرس ولاشي من الحمار بانسان وكقولنا لاشي من الانسان بفرس ولاشي
من الصاعل بانسان واذ قلنا القياس الاول كان الحق في النتيجة السالبة
واذا قلنا القياس الثاني كان الحق فيها الايجاب مع اتحاد الهيئة فيهما كما مر
مرارا وكل ما هو شأنه كذلك يتحقق الاختلاف فيها (ج) تلك الكبرى (وقوله
واما اذا كانتا موجبتين آه) اشارة الى اثبات الثانية منها (هـ) اذا كانتا موجبتين
والصغرى جزئية يتحقق الاختلاف فيها لانه اذا كانتا موجبتين والصغرى
جزئية كان كقولنا بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان وكقولنا بعض
الحيوان انسان وكل فرس حيوان واذ قلنا الاول كان الحق في النتيجة الايجاب
واذا قلنا الثاني كان الحق فيها السلب مع اتحاد الهيئة فيهما وما هو شأنه كذلك
يتحقق الاختلاف فيها (ج) تلك الملازمة وهي الثانية منها (وقوله واما اذا كانتا
مختلفتين آه) اشارة الى اثبات الثالثة منها (هـ) اذا كانتا مختلفتين بالكيف مع
جزئيتها يتحقق الاختلاف فيها لانه اذا كانتا مختلفتين بالكيف مع جزئيتها فاما
ان تكون الموجبة صغرى مع الكبرى سالبة واما ان تكون الموجبة كبرى مع
الصغرى سالبة ان كانت الموجبة صغرى مع الكبرى سالبة صدق قولنا
بعض الناطق انسان وبعض الحيوان ليس بناطق وقولنا ايضا بعض الناطق
انسان وبعض الفرس ليس بناطق وان كانت الموجبة كبرى مع الصغرى سالبة
صدق قولنا بعض الانسان ليس بفرس وبعض الحيوان انسان وقولنا ايضا

بعض الانسان ليس بفرس وبعض الناطق انسان واذا صدق قوله بعض الناطق انسان وبعض الحيوان ليس بناطق كان الحق الايجاب واذا صدق قولنا بعض الناطق انسان وبعض الفرس ليس بناطق كان الحق السلب مع اتحاد الهيئة فيهما واذا صدق بعض الانسان ليس بفرس وبعض الحيوان انسان كان الحق الايجاب واذا صدق بعض الانسان ليس بفرس وبعض الناطق انسان كان الحق السلب مع اتحاد الهيئة فيهما ايضا وما هو شأنه كذلك يتحقق الاختلاف فيها (ج) تلك الملازمة الثالثة من الكبريات الثلاث وكل واحد من الاقيسة الثلاثة المرتبة هم اتركب مفصول وهكذا موصول كما مر مراراً فقس (قوله وضروبه النتيجة آه) اي الاحتمال العقلي في هذا الشكل ايضا يقتضي ان يكون ستة عشر لكن اعتبار هذين الشرطين اسقط ثمانية منها وبقي ضروجه النتيجة ثمانية وتصوير العبارة مثل ما سبق (هـ) اذا اعتبر هذان الشرطان في الشكل الرابع بقي ضروجه النتيجة ثمانية لانه اذا اعتبر اسقطار بعة اضرب عنها باعتبار عدم انتاج السالبين وضربان لعقم الموجبتين مع جزئية الصغرى وضربان لعقم المختلفتين الجزئيتين ولما سقط هي بقي ضروجه النتيجة ثمانية (ج) المط (قوله الاول) اي الضرب الاول منها هو الصغرى والكبرى الموجبتان الكليتان ينتج موجبة جزئية ومثاله هو المذكور بعده واما مثاله من المواد الجزئية فكقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ناطق والكلام هنا ترتيبه وعبارة قياسا مر كما موصوله ومفصوله واثبت كبراه بما بعده من الامثلة مثل ما مر في الشكل الاول فتذكر (قوله بعكس الترتيب آه) يعني اثبات انتاج الضرب الاول من الرابع بطريق العكس اي بعكس الترتيب فهو جعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى وعكس النتيجة المستخرجة من ذلك ايضا فثبت النتيجة الموجبة الجزئية المطقة وكيفية اثبات انتاج هذا الضرب بعكس الترتيب (هـ) اذا صدق كل ب ج وكل ا ب صدق بعض ج الاله اذا صدق كل ب ج وكل ا ب عكسنا الترتيب واذا عكسنا الترتيب ارتد الى الشكل الاول واذا ارتد الى الشكل الاول قلنا كل ا ب وكل ب ج واذا قلنا كل ا ب وكل ب ج ينتج كل ا ج وكل ا ج ينعكس الى بعض ج ا واذا انعكس اليه يصدق بعض ج ا (ج) تلك الملازمة واثباته من المواد الجزئية يقاس عليه (قوله ولا ينتج آه) يعني الضرب الاول من الرابع لا ينتج

كليا لان الضرب الاول منه قد يكون الاصغر فيه اعم من الاكبر وهو اخص منه وحل الاخص على كل افراد الاعم ممتنع (ج) من ثالث الاول الضرب الاول منه قد يمتنع فيه حل الاكبر على كل افراد الاصغر وكل ما يمتنع فيه حل الاكبر على كل افراد الاصغر لا ينتج كليا (ج) منه ايضا الضرب الاول منه قد لا ينتج كليا فثبت المط لان عدم انتاجه في بعض المواد يستلزم عدم انتاجه في جميع المواد لما عرفت من ان المراد من الانتاج هو الانتاج كليا مطردا فاذا ثبت عدم انتاجه كليا في بعض المواد اعني في مادة يكون المحمول فيها اخص من الموضوع ثبت عدم انتاجه كليا فثبت المط لا محالة ولهذا كانت النتيجة جزئية وان صدقت في بعض المواد كليا والمثال المذكور دليل الصغرى او الكبرى من الاول او من الثالث وهو معلوم فمر فقس (قوله الثاني آه) اي الضرب الثاني منه موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج موجبة جزئية ومثاله من المادة الكلية المذكور واما من المواد الجزئية فكقولنا كل انسان حيوان وبعض الماشي على قدميه انسان فبعض الحيوان ماش على قدميه فيبان انتاجه جزئية بعكس الترتيب ايضا اي يجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى فيكون من ثالث ضروب الاول ثم عكس النتيجة وحينئذ يحصل النتيجة المطقة (قوله والثالث آه) اي الضرب الثالث منه سالبة كلية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة كلية كقولنا لاشي من الانسان بحجر وكل ناطق انسان فلاشي من الحجر بناطق فيبانه بعكس الترتيب ايضا بالفرق واذا عكس يكون من ثاني الاول وينتج نتيجة وهي تنعكس الى النتيجة المطقة (قوله الرابع آه) اي الضرب الرابع منه عكس الثالث منه وهو موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا كل انسان حيوان ولاشي من الصاهل با انسان فبعض الحيوان ليس بصاهل ويبان انتاج هذا الضرب منه سالبة جزئية ثابت بطريق العكس ايضا وهو في هذا الضرب بعكس المقدمتين يعني بعكس الصغرى وابقائها على حالها صغرى وعكس الكبرى وابقائها على حالها كبرى (هـ) اذا صدق كل ب ج ولاشي من ا ب صدق بعض ج ليس ب لانه اذا صدق كل ب ج ولاشي من ا ب عكسنا المقدمتين واذا عكسناهما يرجع الى الشكل الاول واذا رجع اليه قلنا بعض ج ب ولاشي من ب ا واذا قلنا ذلك يصدق من رابع ضروجه بعض ج ليس ا التي هي النتيجة

المط (ج) المط وهكذا اثباته في المواد الجزئية قدبر وقسها عليها (قوله ولا ينتج آه) يعني انما ينتج الضرب الرابع منه كايالاه قد يكون الاصغر فيه اعم من الاكبر وهو اخص منه كما عرفت وما هو شأنه كذلك لا ينتج كاي (ج) المط والمثال دليل للصغرى او الكبرى (ه) ما يكون الاصغر فيه اعم من الاكبر لا ينتج كايالاه قولنا مثلا كل انسان حيوان ولا شيء من الفرس بانسان وقولنا هذا لا ينتج كاي (ج) الكبرى المط (ه) وهكذا جملة دليلا للصغرى المذكورة من الاول والثالث لكن كبرى هذا القياس نظرية اثباتها (ه) قولنا هذا لا ينتج كاي لان قولنا هذا ينتج قولنا ليس بعض الحيوان فرسا وقولنا ليس بعض الحيوان فرسا ليس كاي (ج) من غير المعارف تلك الكبرى (قوله الخامس آه) اي الضرب الخامس منه موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض الانسان حيوان ولا شيء من الصاهل بانسان ينتج بعض الحيوان ليس بصاهل فيانه كالضرب الرابع بهكس المقدمتين كما مر فيه فقس عليه في الاثبات به في المواد الكلية والجزئية (قوله السادس آه) اي الضرب السادس منه سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض الحيوان ليس بماش على قدميه وكل انسان حيوان فبعض الماشي على قدميه ليس بانسان وبيان اثباته بعكس الصغرى ليرتد الى الثاني وينتج النتيجة المط (ه) اذا صدق بعض ب ليس ج وكل اب صدق بعض ج ليس الاله اذا صدق بعض ب ليس ج وكل اب عكسنا الصغرى وهي السالبة الجزئية واذا عكسناها قلنا بعض ج ليس ب وكل اب واذا قلنا ينتج من الرابع الثاني بعض ج ليس الذي هو النتيجة المط (ج) تلك الملازمة وبيان هذا الضرب بالعكس بتوقف على انعكاس السالبة الجزئية كنفسها وهو غير مستقيم لما سيجي البحث عليه من المتقدمين (قوله السابع آه) اي الضرب السابع منه عكس السادس وهو موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية مثلا كل انسان حيوان وبعض الماشي على قدميه ليس بانسان فبعض الحيوان ليس بماش على قدميه فيانه بعكس الكبرى التي هي السالبة الجزئية ليرجع الى الثالث وينتج المط والكلام فيه وفي الاخير كالكلام في السادس فنذكر (قوله الثامن آه) اي الضرب الثامن منه سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا لا شيء

من الانسان بحجر وبعض الحيوان انسان فبعض الحجر ليس بحيوان فيانه بعكس الترتيب كالاول منه ليرتد الى الاول ثم عكس النتيجة (ه) اذا صدق لا شيء من ب ج وبعض اب صدق بعض ج ليس الاله اذا صدق هذا القياس عكسنا الترتيب واذا عكسناه يرتد الى الشكل الاول واذا ارتد اليه قلنا بعض اب ولا شيء من ب ج واذا قلناه يصدق من رابع ضروريه بعض ا ليس ج واذا صدق بعض البس ج صدق بعض ج ليس الذي هو عكسه (ج) المط (قوله وترتيب آه) يعني ترتيب ضروريات الشكل الرابع ليس بالنظر الى شرافة النتيجة وخستها كما كانت الضروريات السابقة كذلك بل بالنظر الى شرافة المقدمتين وخستها وما يكون مقدمته اشرف قدم على ما لا يكون كذلك ودليل هذه الدعاوى معها (ه) ترتيب هذه الضروريات باعتبار انفسها لان ترتيب هذه الضروريات باعتبار نتائجها واما باعتبار انفسها اي باعتبار المقدمتين لكن ليس ترتيبها باعتبار نتائجها (ج) من ثالث الاستثنائي ترتيب هذه الضروريات باعتبار انفسها وهو المط (وقوله لانها آه) دليل الرافعة المذكورة (ه) ترتيب هذه الضروريات ليس باعتبار نتائجها لان هذه الضروريات بعيد عن الطبع وما هو بعيد عن الطبع لم يعتد بانها (ج) ضروريات الرابع لم تعتد بانها وهي مساوية لتلك الرافعة لان في الاعتداد المفهوم من قوله لم يعتد لازم في الترتيب على ما لا يخفى ولما كان نتائجها باعتبار انفس الضروريات وقدم الاول منه على الثاني وهما على الثالث وهلم جرا ونشأ هنادما ومتعددة اثبت كلامها بدليله المذكور معها (ه) الضرب الاول من الرابع ناسب ان يقدم على البواقي لان الاول منه مركب من موجبتين كليتين والايجاب الكلي اشرف المحصورات الرابع (ج) الاول منه مركب من اشرف المحصورات والمركب من اشرفها ناسب ان يقدم على ما ليس كذلك الذي هو البواقي (ج) المط (قوله لمشاركته آه) دليل لقوله وقدم الثاني ايضا وما بينهما جواب للمعارضة الواردة على هذه الدعوى كما ستذكره (ه) الضرب الثاني من الرابع ناسب ان يقدم على الثالث والرابع منه لان الثاني منه يشارك الشكل الاول في ايجاب المقدمتين وفي احكام الاختلاطات وما يشاركه في ايجابهما وفي احكامهما ناسب ان يقدم عليهما (ج) المطلوب (قوله وان كان آه) بان الوصلية جواب للمعارضة وتقررها (ه) الثالث والرابع منه ناسب ان يقدم على الثاني منه لانهما مركبان

من كليتين والثاني منه مركب من الكلية والجزئية والكلية اشرف من الجزئية
(ج) الثالث والرابع مركبان من الاشرف مملوون مركب من الثاني والمركب من
الاشرف ناسب ان يقدم على المركب مالم يس باشرف (ج) المطلوب السائل
وبهذا القول ردت تلك المعارضة (وقوله وان سلبا) وكذا قوله (وان ايجابا)
رد من طرف المعارض للتعليق الوارد على كبراه من طرف المعلل وهو ان لا يتم
ان الكلية اشرف من الجزئية فكيف وان الجزئية هنا اشرف من الكلية
لان الجزئية هنا ايجاب والكلية سلب والايجاب اشرف من السلب
فلا يناسب تقديم الثالث والرابع على الثاني بل يناسب عكسه فاجاب المعارض
عن هذا بان الوصلية بان الكلية وان كان سلبا فهو اشرف من الجزئية
وان كان ايجابا لان الاشرفية في الكبر وهو الكلية اعلى من الاشرفية
في السلب وهو الايجاب واذا وجد الاشرفية بالكلية فلا ينظر الى الاشرفية
بالايجاب فوجد في الثالث والرابع الكلية فتاسب ان يقدم على الثاني
لا محالة والى هنا قررنا المعارضة فاجاب عنه الشارح بتسليم الصغرى ومنع
الكبرى مع بيان منشأ غلط المعارض بان تقديمهما على الثاني انما يكون مناسبا
لأن يوجد دليل اقوى منه دال على مناسبة تقديم الثاني عليهما وليس كذلك
لان كون الثاني مشاركا للاول في ايجاب المقدمتين وفي احكام المختلطات
يرجح مناسبة تقديمه عليهما ولذا قدم عليهما (قوله ثم الثالث آه) اي الثالث
منه ناسب ان يقدم على الباقية لانه يرتد الى الشكل الاول بعكس الترتيب
وما شأنه كذلك ناسب ان يقدم على الباقية (ج) المطلوب (قوله ثم الرابع)
اي الرابع منه ناسب ان يقدم على البواقي لانه اخص لكون مقدمتيه كليتين
والبواقي اعم والاخص ناسب ان يقدم على الاعم (ج) المطلوب (قوله
ثم السادس والسابع) يعني هما ناسبان يقدمان على الثامن لانهما مستمندان
على الايجاب الكلية والثامن ليس بمشتمل عليه وما هو مشتمل عليه
ناسب ان يقدم على مالم يس بمشتمل عليه (ج) المطلوب (قوله وقد
السادس على السابع آه) يعني قدم هو عليه لان السادس يرتد الى الشكل
الثاني والسابع لا يرتد اليه وما يرتد اليه ناسب ان يقدم على مالم يرتد اليه (ج)
المط وفي كل من هذه الاقيسة المذكورة رتب الاربع الباقية المشهورة
وقد عرفت ان مثل هذه التعليقات تعليقات بعد الوقوع يعني وقع اولا
على هذا الترتيب وعلى بعده بهذه الدلائل وهن تثبت تناسبها لكونها

كذلك قطعا كما هو الظاهر على مالم يخفى (قوله يمكن بيان آه) يعني كما ثبت
انتاج ضرور الشكل الرابع بطريق العكس يمكن اثبات الضرور
الخمس الاول منه بطريق الخلف ايضا وهو في هذا الشكل ضم نقض
النتيجة الى احدي المقدمتين ليتيج ما ينعكس الى نقض المقدمة الاخرى
التي هي مفروضة الصدق فتكون النتيجة المستخرجة من نقض النتيجة
ومن احدي المقدمتين باطلة وبطلانه يكون من نقض النتيجة فتكون
النتيجة حقا كما هو تقرير الخلف مرارا لكن لكون كيفية تقريره في اثبات
انتاج الضرور الخمسة متفاوتة بينه بقوله (اما في الصغرى) اي اما
اجراء طريق الخلف في الضربين الاولين منه (فه) اذا صدق الصغرى
الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة او الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى
الموجبة الجزئية في الشكل الرابع صدق نتيجة موجبة جزئية لانه اذا
صدقنا معها ولم يصدق نتيجة موجبة جزئية يصدق نقضها واذا
صدق نقضها يجعل هو كبرى وصغرى القياس صغرى واذا جعل هو
كبرى وصغرى القياس صغرى ينظمان على هيئة الشكل الاول واذا
انظمنا على هيئة تحصل نتيجة تنعكس الى ما ينفي الكبرى التي هي مفروضة
الصدق واذا حصلت نتيجة تنعكس الى ما ينفي الكبرى يصدق ما ينفي الكبرى
(ج) اذا صدقنا معها ولم يصدق نتيجة موجبة جزئية يصدق ما ينفي
الكبرى التي هي مفروضة الصدق لكن صدق ما ينفي تلك الكبرى باطل
لمفروضة صدقها والمقدم مثله باطل فيثبت نقض المقدم وهو المطلوب
هذا هو بيان اجراء طريق الخلف على الضربين الاولين واثباتهما به
واما اثبات بعض المقدمات التي في اثباتها بدليل ذكر حقيقه فعلوم
مما سبق مرارا فتذكر وقس (وقوله فلولا يصدق بعض ج آه) اشارة
الى بيانه في مادتها الكلية جمعها بعبارة واحدة لكننا ذكر اجراءه على
الضرب الاول منه فقس الثاني عليه (ه) اذا صدق كل ب ج وكل
اب يصدق بعض ج الاله اذا صدق كل ب ج وكل اب يصدق
بعض ج ا لصدق لاشي من ج الذي هو نقضه واذا صدق لاشي من ج ا
نجعلها كبرى لصغرى القياس اعني كل ب ج واذا جعلناه كبرى لها
قلنا كل ب ج ولاشي من ج او اذا قلنا ذلك يصدق من ثاني الاول لاشي
من ب ا واذا صدق لاشي من ب ا يصدق لاشي من اب الذي هو عكسه

وقوانا لاشئ من اب يضاد كبراه التي هي مفروضة الصدق يعني اخص من
نقيض الكبرى (ج) اذا صدق كل ب ج وكل اب ولم يصدق بعض ج ا
اصدق ما يضاد الكبرى لكن صدق ما يضاد الكبرى باطل لمفروضه
صدقها وكذا المقدم فيصدق نقيضه وهو المطلوب وهكذا اجراؤه على
الضرب الثاني منه بلافراق الا انه يذكر لفظ تناقض بدل قوله يضاد في الكبرى
ال اخرى لان النتيجة المستخرجة تكون في الضرب الثاني منه بعينه نقض
الكبرى لا اخص من نقيضه على ما لا يخفى (قوله واما في الضروب آه) اي
اما بيان اجراء الخلف في الضروب الثلاثة الباقية من الخمسة الاول (فيجعل
آه) بين كيفية اجرائه فيها اختصارا ببارة واحدة (ه) اذا صدق
الضرب الثالث والرابع والخامس من الشكل الرابع صدقت نتيجتها سالبة
كلية في اثبات منه وسالبة جزئية في الرابع والخامس منه لانه اذا صدق
ولم تصدق نتيجتها كذلك لصدق نقيض النتيجة واذا صدق نقيضها
يجعل هو صغرى وكبرى القياس كبرى واذا جعل صغرى وكبرى القياس
كبرى تصدق من الشكل الاول نتيجة تنعكس الى ما ينافي الصغرى التي هي
مفروضة الصدق اي يتج من الاول نتيجة تنعكس الى ما يناقض الصغرى
في الضرب الثالث والخامس والى ما هو اخص من نقض الصغرى
في الرابع (ج) اذا صدق ولم تصدق نتيجتها كذلك يصدق ما ينعكس
الى ما ينافي الصغرى لكن صدق ما ينافي الصغرى مح لمفروضه صدقها
فيكون المقدم ايضا مح فيثبت نقيضه وهو المطلوب وهنا ايضا يقرر
ما هو من تمة الخلف كما قررناه فتذكر (قوله مثلا لو لم يصدق آه) بيان
لكيفية اجراء الخلف على انتاج الضرب الثالث منه في المادة الكلية
(ه) اذا صدق لاشئ من ب ج وكل اب صدق لاشئ من ج الا انه اذا
صدق لاشئ من ب ج وكل اب ولم يصدق لاشئ من ج ا لصدق بعض
ج ا الذي هو نقيضه واذا صدق بعض ج ا نجعلها صغرى وكبرى القياس
كبرى واذا جعلناها صغرى وكبرى القياس كبرى قلنا بعض ج ا وكل اب
واذا قلناه يصدق من ثالث الاول بعض ج ب واذا صدق بعض ج ب
صدق بعض ب ج الذي هو عكسه وبعض ب ج يناقض لاشئ من
ب ج ولاشئ من ب ج صغرى القياس (ج) اذا صدق لاشئ من ب ج وكل
اب ولم يصدق لاشئ من ج ا لصدق ما يناقض صغرى القياس لكن

صدق ما يناقضه بطلفرض صدقها كما مر مرارا فيكون المقدم ايضا
محالا فيثبت نقيضه وهو المطلوب وتقرر تيمته ما مر فلا تغفل والشارح
بين كيفية اجرائه من المادة الكلية في الثالث منه فقط ولم يذكر بيان
في الرابع والخامس منه لخفاة التطويل ولان يقاس على ما ذكره فيهما
فقس وكذا القياس في المواد الجزئية منها فلولا تخف من ابراث الملالة
لفصلناهما جميعا (قوله وكذلك يمكن آه) يعني كما يمكن اثبات الخمسة الاول
بالتخلف كذلك يمكن بيان انتاج الضرب الثاني والخامس منه بطريق
الافتراض ولكونهما متسايرين في الترتيب بين كلا منهما على حدة وبدأ
بيان الثاني منه فقال (اما يانه في آه في آه) (فه) اذا صدق كل ب ج وبعض
اب صدق بعض ج ا لانه اذا صدق كل ب ج وبعض اب نفرض البعض
الذي هو اب دالا يعني نفرض ذات موضوع الكبرى دالامثلا واذا
فرضناه دالا قلنا كل د ا لكون اتصاف ذات الموضوع بوصفه شرطا
وقلنا ايضا كل د ب لكون اتصافها بوصف المحمول شرطا واذا قلنا هما
نضم قولنا كل د ب حال كونه كبرى الى صغرى القياس واذا ضمناه
اليها قلنا كل ب ج وكل د ب واذا قلنا ذلك يصدق من اول ضروب هذا
الشكل بعض ج د واذا صدق بعض ج د نجعله صغرى للمقدمة الباقية
منهما وهي كل د ا واذا جعلناه صغرى لها قلنا بعض ج د وكل د ا
واذا قلناه يصدق من ثالث ضروب الاول بعض ج ا (ج) اذا صدق
كل ب ج وبعض اب يصدق بعض ج ا وهو المطلوب (قوله واما يانه
في الخامس آه) اشارة الى بيان اثبات الضرب الخامس منه بالافتراض (ه)
اذا صدق بعض ب ج ولاشئ من اب اعني الضرب الخامس صدق بعض
ج ليس الا انه اذا صدق بعض ب ج ولاشئ من اب نفرض ذات موضوع
الصغرى دالامثلا واذا فرضناه دالا قلنا كل د ب وقلنا ايضا كل د ج للعللة
المذكورة فيما سبق واذا قلناهما تين المقدمتين نجعل المقدمة الاولى منهما
صغرى وكبرى القياس كبرى واذا جعلناها صغرى وكبرى القياس كبرى
قلنا كل د ب ولاشئ من اب واذا قلناه يصدق من الثاني لاشئ من د ا
واذا صدق لاشئ من د ا نجعلها كبرى والمقدمة الباقية منهما صغرى
واذا جعلناهما كذلك قلنا كل د ج ولاشئ من د ا واذا قلناه يصدق من ثاني
الثالث بعض ج ليس ا (ج) المطلوب وهكذا موصولهما ووصول

ما قبله من المركبات هذا هو بيان اجراء الافتراض على الضرب الثاني
والخامس منه وهكذا يبان في المواد الجزئية منه فقس عليه (هـ) قوله
واعلم (آ) صدر به اشارة الى ان ما يذكر بعده ينبغي ان يحفظ وهو ان يحصل
دليل الافتراض الكائن في اثبات انتاج الاشكال النظرية هو ان يؤخذ
الصغرى او الكبرى من القياس الذي اراد اثبات انتاجه ويحمل وصف
موضوع احدهما على ذات الموضوع فيكون منهما مقدمة كلية ويحمل
وصف محموله على ذات الموضوع فيكون منهما مقدمة كلية ايضا
فيحصل هناك مقدمتان كليتان لا اعتبارا سائر افراد موضوعه وتسمية
تلك الافراد دالا مثلا ولو كانت المقدمة اى الصغرى او الكبرى جزئية
ثم يضم احدى تلك المقدمتين الى المقدمة الاخرى لذلك القياس
فيحصل نتيجة وهي تضم الى المقدمة الاخرى منهما فيحصل المطلوب
كما صورناه كثيرا فذكر وسيفصل قريبا ان شاء الله تعالى وهو بيان
للافتراض وتوطئة للرد الاسنى لرغم القوم وليس مقام الدعوى الى قوله وزعم
القوم آه ما عدا السؤال والجواب والاستدلال فلا يرتب فيه في الحقيقة
القياس لكن اخذ الصورة بالصورة ويكون تصويرها (هـ) اذا اريد
البيان بالافتراض يحصل هناك مقدمتان كليتان لانه اذا اريد البيان
بالافتراض يؤخذ مقدمة من مقدمتي القياس ويحمل وصف موضوعها
ومحمولها على ذات الموضوع واذا اخذت وحلا عليها يحصل
مقدمتان كليتان (ج) اذا اريد البيان بالافتراض يحصل هناك مقدمتان
كليتان وهو قياس مركب وتماشه يحى بعد السؤال والجواب توسط
بينهما لكونه اعتراضا على هذه الكبرى بفرض هذه النتيجة صغرى
للقياس الذي يحى لكونه من تنه فتدبر ولا تغفل (قوله لا اعتبار آه) دليل
للكبرى اى الملازمة المذكورة (هـ) اذا اخذت مقدمة من مقدمتي القياس
وحمل وصفا موضوعها ومحمولها على ذات الموضوع يحصل مقدمتان
كليتان لانه اذا اخذت مقدمة منهما وحلا عليها باعتبار سائر افراد الموضوع
ويسمى تلك الافراد دالا مثلا واذا اعتبر سائر افراده ويسمى تلك الافراد
دالا يحصل مقدمتان كليتان (ج) تلك الكبرى (وقوله وان كانت آه)
بالوصلية رد للمعارضه الواردة على هذه الكبرى المدالة وتقريرها وتقرير
ردها معلوم من السابق مرارا (قوله فان قلت آه) اعتراض على الملازمة

الكلية المذكورة ايضا وهي موجبة كلية شرطية فثبت السائل نقيضها
اعنى السالبة الجزئية الشرطية (هـ) قد لا يكون اذا اخذت مقدمة من
مقدمته وحمل وصفا محمولها على ذاته يحصل مقدمتان كليتان اى قد تؤخذ
مقدمة من مقدمته وحمل وصفا محمولها على ذاته ولا يحصل مقدمتان
كليتان لانه قد يكون اذا اخذت مقدمة من مقدمته وحلا عليها تكون
تلك المقدمة المأخوذة منحصرة في فرد اى يكون موضوعها منحصرا
في فرد ولا يتعدد ذات الموضوع فيها واذا كانت منحصرة في فرد ولم يتعدد
ذات الموضوع فيها لا يحصل مقدمتان كليتان (ج) من رابع الاول
السالبة الجزئية المذكورة وهي مطلوب السائل فثبت هي وبطلت تلك
الموجبة الكلية او هو بحاله من غير متعارف اول الاستثنائي وهو الظاهر
لان قوله (رب لا يتعد آه) مقدمة استثنائية وقوله (فلا يحصل آه) مقدمة
شرطية ينتج عن التالى المذكور وعلى التقديرين يكون قوله
(لاقتضاء آه) دليل الملازمة مشتملا على متعلق تاليهما فيكون كبرى
والصغرى مطوية (هـ) اذا كان موضوعها منحصرا في فرد ولم يتعدد
ذات الموضوع لا يحصل مقدمتان كليتان لانه اذا كان موضوعها
منحصرا في فرد ولم يتعدد ذات الموضوع لا يتعدد الافراد وحصل الكلية
بقتضى تعدد الافراد (ج) من ثاني الثاني تلك الملازمة (قوله فنعول آه)
ابطال لتلك الملازمة بمعنى اذا كان منحصرا في فرد يحصل قضيتان
شخصيتان والشخصيات بمنزلة الكلية في الانتاج (ج) اذا كان
منحصرا في فرد يحصل القضيتان الكائنان بمنزلة الكليتان فيحصل هناك
ايضا مقدمتان كليتان غاية الامر انهما شخصيتان فثبت الملازمة
الكلية فيطرد ذلك البيان في جميع مواد الافتراض (قوله على ان ذلك آه)
هذه الملاوة جواب آخر بطريق التزقي يعنى لان عدم حصول الكليتين
في قضية يكون موضوعها منحصرا في فرد لان تلك القضية تقع نادرا
والنادر كالدوم فلا يلتفت اليه (قوله ثم لا شك آه) مر بوط بمقابل السؤال
وتمة لبيان الافتراض يعنى ان احد وصفي الموضوع والمحمول للمقدمة
المأخوذة من مقدمتي القياس وهو الحد الاوسط في القياس الاول من
القياسين المذكورين الافتراض فيكون محمول المقدمتين منهما حدا
اوسط فينظم هذه المقدمة لافتراضية مع مقدمة القياس الثالث

انتاجه به وينتج نتيجة هي تنضم الى المقدمة الباقية منها ويحصل منها المطلوب كما صورناه هكذا مرارا وهو حاصل ما سبق من الافتراض
الكان في باب الافيصة وتفصيل له ومن ضبط التقرير الذي ذكرناه في مقام
اثبات انتاج الاشكال بالمثل الكلي والجزئي استغنى عن هذا البيان وهذا القول
على تقدير كونه مربوطا لما قبل السوال في الترتيب كما اشرنا اليه يكون تصويره
(هـ) واذا حصل في الافتراض مقدمتان كلتيهما ينظم مقدمة كلية منها
مع مقدمة القياس المثبت به وينظم منها قياس ويكون احد الوصفين
حدا او وسط فيه ويكون محمول احدي المقدمتين الكليتين المأخوذتين
للافتراض حدا او وسط واذا انضم مقدمة كلية منهما مع مقدمة القياس آه
ينتج نتيجة وتنضم هي ايضا الى المقدمة الكلية الاخرى منهما واذا انتج
نتيجة تنضم الى المقدمة الاخرى تحصل النتيجة المطلوبة (ج) لذا اريد
ايبان بافتراض نحصل النتيجة المطاوعة وهو الملازمة المطه وهكذا
موصوله (وقوله في الافتراض قياسان آه) حاصل ما سبق من البيان
وتوطئة رد زعم القوم يعني ثبت من هذا البيان ان في الافتراض قياسين
مطابقا من غير ان يعتبر كون احدهما من الاشكال الاول او من ضرب
اجلي من ذلك القياس كما زعم القوم فيكون بيان الشارح فيما سبق بيانا
لكلام القوم وليس عرضي عنده كما هو المفهوم من هذا المقام ولردهم في قولهم
هذا قال (وزعم القوم آه) في تصوير رده (هـ) مازعه القوم في بيان
الافتراض ليس بصحيح لان مازعه القوم هو لزوم كون احد قياسي
الافتراض على نظم الشكل الاول والاخر على ذلك الشكل المطلوب
انتاجه لكن من اجلي ضروريه ولزوم كون احد قياسي الافتراض على
نظم الشكل الاول والاخر على ذلك الشكل المطلوب انتاجه لكن من
اجلي ضروريه ليس بصحيح على الاطلاق (ج) المطاوعة من ثاني
الاستثنائي ايضا وهو الاوضح وعلى التقديرين يكون قوله (لان الافتراض
آه) دليل لازم المقدمة المذكورة وهي السالبة الجزئية لورود الثاني على
قيدها ولا يضر كونه كبرى الشكل الاول نظرا الى كلياته فيكون المفهوم
منه ان بعض الافتراض لا يكون كما ذكره القوم وهو المدلل بهذا الدليل
(هـ) بعض الافتراض لا يكون احد قياسيه على نظم الشكل الاول
والاخر على ذلك الشكل المطلوب انتاجه لان بعض الافتراض

هو الافتراض في خامس الشكل الرابع والافتراض في خامسه ليس كذلك
اي ليس احد قياسيه على نظم الشكل الاول والاخر على ذلك الشكل
المطلوب انتاجه (ج) من رابع الاول تلك المقدمة وكذا يرتب من الثالث
بتبديل الصغرى (هـ) بعض الافتراض لا يكون احد قياسيه على نظم
الاول والاخر على ذلك الشكل المطلوب انتاجه لان الافتراض في خامس
الشكل رابع افتراض والافتراض فيه ليس كذلك (ج) من ثابته تلك السالبة
الجزئية (وقوله بل احد آه) دليل الكبرى المذكورة قبله مشتملا على
موضوعها بدلالة لفظ بل فيكون صغرى والكبرى مطوية (هـ) الافتراض
في خامس الشكل الرابع لا يكون احد قياسيه على نظم الشكل الاول
والاخر على ذلك الشكل المطلوب انتاجه لان الافتراض في خامسه
يكون احد القياسين فيه من الشكل الثاني والاخر من الشكل الثالث
وما يكون احد قياسيه من الثاني والاخر من الثالث لا يكون احد قياسيه
على نظم الشكل الاول والاخر على ذلك الشكل المطلوب انتاجه
(ج) من ثاني الاول تلك الكبرى وكذا يكون من اول الثاني بعكس الكبرى
ومن الاستثنائي وانكل ظاهر فقس (قوله والافتراض في ثابته آه) مضاف
على قوله الافتراض في خامس وهو دليل آخر على لازم الكبرى المذكورة
ايضا (هـ) بعض الافتراض لا يجب ان يكون احد قياسيه على نظم الشكل
الاول والاخر على ذلك الشكل المطلوب انتاجه لان بعض الافتراض
هو الافتراض في ثاني الرابع والافتراض فيه لا يجب ان يقرر كما قرره اي
لا يجب ان يكون احد قياسيه على نظم الشكل الاول والاخر على ذلك
الشكل المطاوعة (ج) من رابع الاول تلك السالبة الجزئية وهي المط
ورتب من الثالث ايضا بتبديل الصغرى وهو معلوم بالقياس الى ما سبق
آخفا فتذكر وقس (قوله فانه يمكن آه) دليل الكبرى المذكورة قبله (هـ)
الافتراض في ثاني الرابع لا يجب ان يكون احد قياسيه على نظم الشكل
الاول والاخر على ذلك الشكل المطلوب انتاجه لان الافتراض في ثابته
يمكن ان يكون انقياس الاول من الشكل الاول والثاني من الثاني واذا كان
القياس الاول من الشكل الاول والثاني من الثاني يكون الاستنتاج منهما
اظهر واين من الاستنتاج من الرابع والاول واذا كان الاستنتاج منهما
اظهر واين فالاستنتاج من الرابع والاول لا يجب ان يقرر كما قرره

(ج) لكبرى المطلوبة وهو مركب من الافتراضات الشرطيات او من غير متعارف مركب اول الاستثنائي وهو الظاهر لما عرفت (فان قلت صغرى هذا القياس على تقدير ترتيبها من الافتراضات ممكنة والحال ان الشكل الاول لا يتنجح مع الصغرى الممكنة لما ستعرفه من ان شرط الاول بحسب الجهة فعلية الصغرى وههنا انتفى الشرط بحسبها فينبغي ان لا يقبل (قلت هذا القياس ليس من المختلطات كما لا يكون سائر منها حتى يعتبر فيه الشرط بحسب الجهة لان اكثر القضايا المرتبة منها القياس مطلقة ولم يعتبر فيها الجهة فلا يلزم وجود شروط المختلطات فيه مع ان هذا الامكان محال مجامع للفعل يعني وقع كون الافتراض من ثاني الرابع بحيث يكون احد قياسيه من الاول والثاني من الثالث فيكون في الحقيقة مطلقة عامة لا يمكن كما هو الظاهر من مثل هذه العبارة ويمكن الجواب بانه لا يراد منه الامكان بل يكون اعظم يمكن سورا للجزئية كما كان في بعض المواضع فنذكر وهكذا الكلام في نظائره (قوله ثم انك تراهم آه) رد للمنطقيين ايضا في افتراضهم في باب العكوس في الكليات والجزئيات وفي باب الاقيسة في الجزئيات فقط يعني انهم يأخذون مقدمة كلية في باب عكس المستوى والنقيض ويحملون وصفي موضوعها ومحمولها على ذات موضوعها ولم يأخذوا فيه مقدمة كلية وهذا القول صغرى وقوله وهو اي افتراضهم ايضا ليس بمستقيم كبرى ينتج من ثاني الاول نتيجة هي مطلوب السائل وهو الشارح (هـ) زعم انهم ليس بمستقيم مطلقا في بيان مطلق الافتراض لان زعمهم في بيان مطلق الافتراض هو الافتراض في باب العكوس في الكليات والجزئيات وعدم افتراضهم في باب الاقيسة في الكليات بل في الجزئيات فقط والافتراض في باب العكوس في الكليات والجزئيات وعدم افتراضهم في باب الاقيسة في الكليات بل في الجزئيات فقط ليس بمستقيم مطلقا (ج) المطلوب لكن عدم استقامة زعمهم بالنظر الى حصر الافتراض في باب الاقيسة في الجزئيات وقوله يفترضون في باب العكوس في الكليات والجزئيات لا دخل له في الرد بل توطنه وتقويته له والصغرى المذكورة بديهية واما المذكورة فتعريفية دليلا قوله (بل الافتراض آه) لكن بعد اخذ لازم الكبرى اعني السالبة الجزئية وهو في الحقيقة دليل لازم لها لا دليلها بالذات وشوته ثلث هي ايضا (هـ)

الافتراض في باب الاقيسة لا يكون في الجزئيات مطلقا لان الافتراض فيه اما افتراض في الشكل الثاني او الثالث او الرابع والافتراض في الشكل الثاني والثالث لا يتم في المقدمة الكلية والافتراض في الرابع قد لا يتم في المقدمة الكلية وقد لا يتم فيها واما هو شأنه كذلك لا يكون في الجزئيات مطلقا (ج) تلك الكبرى والكبرى المذكورة مشتملة على مقدمتين احدهما سالبة كلية والاخرى موجبة جزئية كلناهما انطريتان (وقوله لان احدا) دليل اوابهما اعني السالبة الكلية (هـ) الافتراض في الشكل الثاني والثالث لا يتم في المقدمة الكلية لانه لو تم الافتراض فيهما في المقدمة الكلية لكان احد قياسيه اما غير مشتمل على شرائط الانتاج او مرتبها على هيئة الضرب المطلوب انتاجه لكن كون احد قياسيه غير مشتمل على شرائط الانتاج او كون احدهما مرتبا على هيئة الضرب المطلوب انتاجه بطر للزوم اشتغاله على شرائطه وكونه من ضرب اجلي من الضرب المطلوب انتاجه كما عرفت (ج) نقيض المقدم وهو تلك المقدمة (وقوله كما في كرى آه) دليل ثانيسا اعني الموجبة الجزئية (هـ) الافتراض في الشكل الرابع قديم في المقدمة الكلية لان الافتراض فيه يتم في كبرى الضرب الاول من الرابع وصغرى الرابع منه وكبرى الضرب الاول وصغرى الرابع منه مقدمة كلية (ج) المطلوب وحاصل الرد ان افتراضهم في باب الاقيسة في الجزئيات فقط غير مستقيم مطلقا لان الافتراض اما يكون في الشكل الثاني او الثالث او الرابع وهو في الثاني والثالث لا يتم في المقدمة الكلية بل في الجزئية موافقا لزعمهم لان الافتراض لو كان فيهما في المقدمة الكلية للزم احد الفسادين وهو اما لا يكون احد قياسيه مشتملا على شرائط الانتاج فلا يكون مقبولا فكيف يثبت به غيره واما لا يكون مرتبا على هيئة الضرب المطلوب انتاجه اي الضرب الذي ثبت بالافتراض وهو ايضا فاسد للزوم كونه من ضرب اجلي منه على رأيهم ولما يتم الافتراض في الشكل الرابع ايضا لكان موافقا لزعمهم لكن الافتراض فيه قديم في المقدمة الكلية وحينئذ لا يكون زعمهم مستقيما مطلقا بل في الثاني والثالث على ما لا يخفى فتفطن فعلى هذا يكون دليل لازم الكبرى المذكورة في الحقيقة (قوله واما الافتراض في الرابع آه) ولا دخل لقوله (بل الافتراض في الثاني

والثالث فيه) بل هو موافق لزمعهم وانما هو توطئة للرد وبيان للواقع على ما لا يخفى (قوله وعليه آه) يعني بها الطالب لا ينتظر ان يزعم انقوم والزم الاعتبار والامتحان بما اعطيتك من القانون الكلي الذي وضعته فيما سبق في بيان الافتراض (قوله المتقدم آه) بيان هذا المقام يقتضي بسطافي الكلام وهو ان الضروب المحتملة في كل شكل ستة عشر كما عرفت وما سقط منها سقط بمقتضى شروطه ولا اختلاف بين المتقدمين والمتأخرين في الضروب المنتجة الاشكال الثلاثة الاول لاتفاقهم في شروطها واما في الرابع فينبغي مخالفة في شروطه فيقع الاختلاف في عدد ضروبه المنتجة ايضا والمتأخرون شرطوا في الشكل الرابع احد الامرين المذكورين فيما سبق وهو اما ايجاب المقدمتين مع كليهما الصغرى او اختلافهما بالكيف مع كليهما احدهما كما عرفت ولم يشترطوا غيره ولهذا كان الضروب المنتجة عندهم ثمانية بمقتضى ما كاذكرنا واما المتقدمون فقد شرطوا فيه مع هذا الشرط عدم اجتماع الحسنتين اى السلب والجزئية سواء كان ذلك الاجتماع في مقدمة او مقدمتين يعني شرط عندهم ان لا يكون الصغرى والكبرى مع السالبتين جزئيتين ولا احدهما سالبة جزئية وان لا يكون الصغرى سالبة كلية والكبرى موجبة جزئية ولا بالعكس الا اذا كانت الصغرى موجبة جزئية فانه يجب ان تكون الكبرى سالبة كلية وهو الضرب الخامس فيكون هذا الضرب الذي اجتمع فيه خستان مثني عن هذا الشرط فعلى هذا تكون الضروب الثلاثة الاخيرة عقيمة لاجتماع الحسنتين في صغرى الضرب السادس وكبرى السابع وفيهما في الثامن فلم يوجد الشرط فيها على رأيهم فبقيت الضروب المنتجة خمسة لكن لا بد لهم من دليل على كونها عقيمة فينبه بقوله (وكان عندهم آه) (هـ) المتقدمون كانوا يحصرون الضروب المنتجة في الشكل الرابع في الخمسة الاول لانه لما ثبت عندهم ان الضروب الثلاثة الاخيرة له عقيمة كانوا يحصرونها في الخمسة الاول لكنه ثبت عندهم ان الضروب الثلاثة الاخيرة له عقيمة (ج) عين التالي وهو المطلوب ومن الاقتراحي ايضا (هـ) المتقدمون كانوا يحصرون الضروب المنتجة في الشكل الرابع في الخمسة الاول لانهم ثبت عندهم ان الضروب الثلاثة الاخيرة له عقيمة ومن ثبت عنده ان الضروب الثلاثة الاخيرة له عقيمة حصر ضروبه المنتجة في الخمسة الاول (ج) المطلوب

(وقوله لتحقيق آه) دليل المقدمة الاستثنائية او الصغرى على الاعتبارين (هـ) الضروب الثلاثة الاخيرة للشكل الرابع عقيمة عندهم لان الضروب الثلاثة الاخيرة يحقق الاختلاف فيها في النتيجة وكل ما يتحقق فيه الاختلاف في النتيجة عقيمة (ج) تلك المقدمة وقد عرفت ما معنى الاختلاف في النتيجة فتذكر والصغرى المذكورة لهذا القياس ايضا نظرية دليله ما بعده (هـ) الضروب الستة الاخيرة للشكل الرابع يتحقق الاختلاف فيها في النتيجة لان الضروب الثلاثة الاخيرة هي الضرب السادس والضرب السابع والضرب الثامن والضرب السادس والسابع والثامن منه يتحقق الاختلاف فيها (ج) تلك الصغرى والكبرى التي هي في الحقيقة ثلاثة نظرية (وقوله لصدق آه) دليل الاولى منها (هـ) الضرب السادس منه يتحقق فيه الاختلاف في النتيجة لان الضرب السادس منه فوائس بعض الحيوان بانسان وكل فرس حيوان وقوانا ليس بعض الحيوان بانسان وكل ناطق حيوان مثلا وقوانا ليس بعض الحيوان بانسان وكل فرس حيوان الحق في نتيجته هو السلب وقوانا ليس بعض الحيوان بانسان وكل ناطق حيوان الحق في نتيجته هو الايجاب مع اتحاد الهية فيهما (ج) الضرب السادس منه قد يكون الحق في نتيجته السلب وقد يكون الحق فيهما الايجاب وكل ما هو شأنه كذلك يتحقق الاختلاف في نتيجته (ج) احدي الكبريات اثلاث وهو موصوله وهكذا مفضوله (وقوله لانه يصدق آه) شروع لاثبات ثانيها (هـ) الضرب السابع منه يتحقق الاختلاف في نتيجته لان الضرب السابع منه قولنا كل انسان ناطق وبعض الفرس ليس بانسان وقوانا كل انسان ناطق وبعض الفرس ليس بانسان الحق في نتيجته هو السلب وقوانا كل انسان ناطق وبعض الحيوان ليس بانسان الحق في نتيجته هو الايجاب وما هو شأنه كذلك يتحقق الاختلاف في نتيجته (ج) الثانية منها (وقوله وكذا وان آه) دليل لاثبات من التبريات اثلاث بذلك القريب (هـ) الضرب الثامن يتحقق الاختلاف في نتيجته لان الضرب الثامن منه قولنا لاشي من الانسان بفرس وبعض الناطق انسان وقوانا لاشي من الانسان بفرس وبعض الحيوان انسان مثلا وقوانا لاشي من الانسان بفرس وبعض الناطق انسان الحق في نتيجته هو السلب وقوانا لاشي من الانسان بفرس وبعض الحيوان

انسان الحق في نتيجته هو الايجاب وكل ما هو شانه كذلك بتحقيق الاختلاف في نتيجته (ج) الثالثة منها وهكذا وصولها وبسيطتها وقد مر مرارا فقس هذا هو بيان الاختلاف فيها فقد ثبت كونها عقيمة (قوله وأشار إليه آه) يعني التزم المصنف مذهب المتأخرين في هذا المقام واجاب المتقدمين بان بيان الاختلاف في الضروب الثلاثة الاخيرة منه لا يتم لان بيان الاختلاف فيها انما يتم اذا كان القياس المرتب من هذه الثلاثة مركبا من المقدمات البسيطة لكن القياس المرتب من هذه الثلاثة لا يكون مركبا منها (ج) من غير مشهور ثاني الاستثنائي المطلوب (قوله لكننا شرط آه) مذكور في مقام الرافعة لكنه ليس برافعة بل دليلها وملزومها وان امكن جعلها رافعة (ه) القياس المرتب من الثلاثة الاخيرة لا يكون مركبا من المقدمات البسيطة لان القياس المرتب من الثلاثة الاخيرة اشترط في اتساجها ان يكون السالبة المستعملة فيه من احدي الخاصتين وما يشترط في اتساجه ان تكون السالبة المستعملة فيه من احدي الخاصتين لا يكون مركبا من المقدمات البسيطة (ج) تلك الرافعة ويرتب من اثباتي ايضا بعكس الكبرى كما مر غير مرة (قوله فلا ينفصض آه) اي فلا يقوم تلك النقوض وهو الاختلاف في النتيجة يعني لا يتم بيان الاختلاف فيها في الثلاثة الاخيرة فتكون ضرورية النتيجة ثمانية وهو نتيجة لقياس المرتب آخرا من الاستثنائي توسط بينهما او بينه دليل الرافعة كما لا يخفى وتلخص هذا المقام ان المتأخرين اشترطوا في اتساج الضروب الثلاثة الاخيرة منه مع احد الشرطين المذكورين كون السالبة المستعملة فيها من احدي الخاصتين فلا يتحقق الثالث بدونها عندهم فقي كانت السالبة الموجودة فيها من احدهما لا يتحقق الاختلاف فيها فينتج مطردا ولا يضرهم الاختلاف فيها فيم اذا كان القياس المرتب من تلك اثبات مركبا من المقدمات البسيطة لانه حيثئذ اتفق شرط فلا بأس باتقاء الشرط وهو الاتساج مطردا ولهذا كانت الضروب النتيجة للاربع ثمانية عندهم واما المتقدمون فقد شرطوا عدم اجتماع الحسنيين مستثنى عنه ضرب خامس كما عرفت وحيثئذ تنقضي لضروب النتيجة خمسة ولكل وجهة والمصنف لا التزامه طرف المتأخرين اجاب عن قائلهم الى المتقدمين (قوله واعلم آه) محاسبة من طرف السارح وبيان مستخدم في هذا الاختلاف يعني ان ثبات اتساج

المحاسبة هي ترميم كلام الطرفين واصلاح لهما ببناء قول كل واحد منهما على شيء مسلم عنده في مذهب او غيره وبيان مراده كما في نحن فيه وفي سائر موارد تدبر

الضروب الثلاثة الاخيرة يتوقف على انعكاس السالبة الجزئية كنفسها كما عرفت في بحثهم فثبت انعكاسها كنفسها ثبت اتساجها وحيث لم يظهر للمتقدمين انعكاسها شرط والشرط المذكور فلم ينتج عندهم وبعض الافاضل من المتأخرين اتفق وقوفه على انعكاسها كنفسها فين الاتساج فيها فيكون اتساجها وعدم اتساجها موقوفا على انعكاسها وعدم انعكاسها فن ثبت عنده انعكاسها ثبت عنده اتساجها ومن لم يثبت عنده هو لم يثبت عنده ذلك فيكون انعكاسها دليلا لاتساج هذه الثلاثة وعدمه دليلا لعدمه وحيثئذ يكون ترتيب العبارة (ه) اتساج الضروب الثلاثة يتوقف على انعكاس السالبة الجزئية كنفسها لان الضروب الثلاثة هي الضرب السادس والسابع والثامن والسادس يرتد الى الشكل الثاني بعكس السالبة الجزئية والسابع يرتد الى الشكل الثالث بعكسها ايضا والثامن انما ينتج لو كان بحيث اذا بدل مقدمته يحصل من الشكل الاول سالبة جزئية خاصة تنعكس الى النتيجة المطلوبة (ج) الضروب الثلاثة انما يرتد الى الثاني والثالث بعكسها وينتج لو كان بحيث اذا بدل مقدمته يحصل من الاول سالبة جزئية خاصة تنعكس الى النتيجة المطلوبة واتساجها ما كان شأنه كذلك يتوقف على انعكاس السالبة الجزئية كنفسها بالضرورة (ج) المطلوب وهو مركب من قياسين اولهما من متعارف الاول والثاني من غير متعارف غير متعارفه فعلى هذا يكون قوله ولم يظهر آه جملة حاوية ببيان المذهبهم لادخل له في الترتيب واما ان رتبته من غير مشهور ثاني الاستثنائي تكون هذه الجملة الحاية رافعة له وما قبله دليل الملازمة (ه) الضروب الثلاثة لا تنتج عند المتقدمين لان الضروب الثلاثة انما تنتج لو انعكس السالبة الجزئية كنفسها لكنه لم يظهر لهم انعكاسها كنفسها (ج) من ذلك المط ويكون قوله لان السادس آه دليل الملازمة التي تاليها مقدم على مقدمتها على نهج اثبات الملازمة بجعل تاليها دعوى والمقدم قيد الاله (ه) الضروب الثلاثة انما تنتج لو انعكس السالبة الجزئية كنفسها لان الضروب الثلاثة هي السادس والسابع والثامن والسادس والسابع انما يرتد الى الثاني والثالث بعكس السالبة الجزئية والثامن انما ينتج لو كان بحيث آه وما هو شأنه كذلك انما ينتج لو انعكس السالبة الجزئية كنفسها (ج) تلك الملازمة وهو ايضا مركب من قياسين الا انهما متعارفان وهكذا

موصولة (قوله واتفق آه) دليل لما بعده من قوله في ذلك (هـ) بعض
الافاضل من المتأخرين بين انتاج الضروب الثلاثة منه لان بعضها وقف واطاع
على انعكاس السالبة الجزئية كنفسها ومن وقف واطاع عليه بين انتاجها
(ج) المط ومن الفعلية ايضا (هـ) بين بعض الافاضل انتاج الضروب
الثلاثة اذ وقف بعضه على انعكاس السالبة الجزئية وبين انتاجها من وقف
على انعكاسها (ج) المط ومن الاستثنائ ايضا وهو معلوم (قوله لمختلطات آه)
شروع في بيان المختلطات وهي الاقيسة التي تكون مقدمتاه من القضايا
الموجّهة ويذكر عندها الجهة ولها شروط اخر مع الشرطين المذكورين
فيما سبق بحسب الكيفية والكمية فيكون هذا الشرط خاصا بالمختلطات
بخلاف الشرطين المذكورين فانهما شرطان للمختلطات كما كانا شرطين
لغيرها فكان لكل شكل من الاشكال الاربعه شرطاً بحسب الجهة ايضا
اذا رتب من المختلطات فاذا لم يوجد لم ينتج لان انتفاء الشرط يوجب انتفاء
المشروط فنذكر الكلام المستوفى في مقام الشرط فشرط الشكل
الاول بحسب الجهة فعلية الصغرى اى كون الصغرى فعلية وهي اعم
من ان تكون ضرورية او داعية معلاقة او مطابقة عامة او غيرها فلا ينتج لو كانت
صغراً ممكنة سواء كانت عامة او خاصة اذا كانت باقية في الامكان ولم يخرج
من القوة الى الفعل فلا يضر فيه كونها ممكنة بحسب القوة للفعل نظراً الى فعلية
تأمل لكن لما كان كونها شرطاً يحتاج الى استخراج دعوى وثابتها
شرع في بيانها بقوله (اما الشكل الاول آه) (هـ) لو لم تكن الصغرى فعلية
في الشكل الاول لم ينتج لانه لو لم تكن الصغرى فعلية فيه لكانت ممكنة
واو كانت ممكنة لم يجب تعدية الحكم من الاوسط الى الاصغر في الصغرى
لامكانه (ج) لو لم تكن الصغرى فعلية فيه لم يجب تعدية الحكم من الاوسط
الى الاصغر فيها واذا لم يجب تعديته منه اليه لم ينتج (ج) المطلوب
فقد ثبت كونها شرطاً (وقوله لان الكبرى آه) دليل الكبرى المذكورة قبله (هـ)
لو كانت الصغرى ممكنة لم يجب تعدية الحكم منه اليه لانه لو كانت ممكنة
دلت الكبرى على ان كل ما هو اوسط بانفعل محكوم عليه بالكبر والحال
ان الاصغر ليس بما هو اوسط بانفعل بل بالامكان واذا دلت الكبرى على
ان كل ما هو آه جازان يبقى الاصغر بالقوة ولا يخرج الى الفعل واذا جاز
ان يبقى بالقوة ولا يخرج الى الفعل لم تعد الحكم من الاوسط الى الاصغر (ج)

بحث المختلطات

تلك الكبرى ويجوز ان يرب (هـ) لو كانت ممكنة لم يجب تعدية الحكم
من الاوسط الى الاصغر لانه لو كانت ممكنة دلت الكبرى على ان كل ما هو
اوسط بانفعل محكوم عليه بالكبر والا صغر ليس بما هو اوسط بانفعل بل
بالامكان في الصغرى (ج) من الرابع او كانت ممكنة لم تدل الكبرى والصغرى
على ان كل ما هو اصغر فهو محكوم عليه بالكبر واذا لم تدل عليه جازان يبقى
بالقوة ولا يخرج الى الفعل واذا جازا لم تعد الحكم من الاوسط الى الاصغر
(ج) تلك الملازمة ايضا والمثال دليل الكبرى المدلل آه (هـ) لو كانت
ممكنة لم يجب تعدية الحكم من الاوسط الى الاصغر لانه لو كانت ممكنة
كان كقولنا كل جار من كوبر زيد بالامكان وكل من كوبر زيد فرس بالضرورة
في الفرض المذكور واذا قلناه كان معنى الكبرى ان كل ما هو من كوبر زيد
بانفعل فهو فرس بالضرورة والحال ان الجار ليس من كوبر زيد بانفعل
اصلاً وهو المفهوم من الصغرى واذا كان كذلك فالحكم على المركوب
بانفعل لا يتعدى الى الجار واذا لم يتعد الى الجار لم يجب تعدية الحكم من الاوسط
الى الاصغر (ج) تلك الكبرى وهذا مثل ما قبله يكون احداً اقيسة من الرابع
كما عرفت ويمكن الاستدلال بالمثال على ما قبله من الملازمة على هذه الطريقة
(قوله وقد عرفت ان الوجهات آه) يعني كما ان لكل شكل ستة عشر ضرباً
باعتبار المحصورات الاربع في الصغرى والكبرى وسقط بالاشتراط بحسب
الكيفية والكمية بعض ضروبه كما سبق كذلك يحصل لكل ضرب من كل
شكل من الاشكال الاربعه مائة وتسعة وستون اختلاطاً اي ضرباً بحسب
اختلاطات الصغرى الثلاث عشرة مع الكبرى الثلاث عشرة وهي الوجهات
المعتبرة المذكورة التي ستة منها بسيطة وستة منها مركبة لكن لكل شكل
شكل منها شرط بحسب الجهة فيسقط باعتبار هذا الشرط من كل شكل
بعض ضروبه فيبقى الضروب الباقية فكان ذلك الشرط في الشكل الاول
فعالية الصغرى كما ينه فسقط به ستة وعشرون ضرباً مختلطاً فبقى ضروبه
النتيجة من المختلطات (مائة وثلاثة واربعين) وهي معتبرة في كل ضرب
من الاول فيكون الضروب النتيجة من المختلطات في الضروب الاربعه للشكل
الاول خمسمائة واثنين وسبعين فعلى هذا تكون هذه المبسّحة التي
سيدكرها من كون النتيجة كالصغرى او الكبرى واجراء الجدول وغير ذلك
فيما يتعلق هنا بالشكل الاول جارياً في كل واحد من الضروب الاربعه منه

وهكذا الكلام في سائر الاشكال فتدبر وتصوير العبارة (هـ) الموجهات
المعتبرة في العلوم ثلث عشرة واذا اعتبرنا الثلثة عشرة في الصغرى والكبرى
حصل مائة وتسعة وستون اختلاطا (ج) اذا اعتبرنا الموجهات المعتبرة
في الصغرى والكبرى حصل مائة وتسعة وستون اختلاطا وهو المطلوب
هذا على تقدير رجوع ضمير اعتبارنا الى ثلث عشرة واما اذا اعتبر رجوعه
الى الموجهات فيكون هو وحدها اوسط لكرره ويرتب على ذلك الاسلوب لكنه
حينئذ يكون من الثالث ويجوز ان يكون ذلك من غير متعارف اول الاستثنائي
وهو لا وجه كما ترى وعلى كل تقدير تكون المقدمة الاولى معلومة كما اشار اليه
واما الملازمة المذكورة فنظور فيها (وقوله وهي الحاصل آه) دليلها (هـ)
اذا اعتبرنا الثلث عشرة في الصغرى والكبرى حصل مائة وتسعة وستون
اختلاطا لانه اذا اعتبرناهما فيهما ضرب ثلثة عشر في نفسه اي في ثلثة
عشر واذا ضرب كذلك حصل مائة وتسعة وستون اختلاطا (ج) الكبرى
المذكورة (قوله لكن اشتراط آه) اي لما اشترط فعلية الصغرى في الشكل الاول
بقي ضروريه النتيجة من المختلطات مائة وثلاثة واربعين لانه لما اشترطت فعلية
الصغرى فيه سقط من ذلك المجموع من الضروب الحاصلة من ضرب
الممكنين الصغريين في ثلثة عشر كبرى والضروب الحاصلة من ضرب
الممكنين في ثلثة عشر كبرى ستة وعشرون اختلاطا (ج) لما اشترطت فعلية
الصغرى فيه يسقط من تلك المجموع ستة وعشرون اختلاطا ولما سقط
منه ستة وعشرون اختلاطا بقي اختلاطاته النتيجة مائة وثلاثة واربعين (ج)
المط وهكذا مفصوله (قوله والضابطه) اي القاعدة في معرفة انتاج هذه
الضروب النتيجة في ان نتيجتها هل هي تابعة للصغرى في الجهة فتكون جهتها
جهة الصغرى او تابعة للكبرى وتكون جهتها جهة الكبرى في نظر في الكبرى
فاما تكون هي احدى الوصفيات الاربع وهي المشروطتان والعرفيتان
واما تكون غير الوصفيات فان كانت الكبرى احدى الوصفيات الاربع فالنتيجة
في الجهة كالكبرى وان كانت غيرها بل احدى التسع الباقية فالنتيجة كالصغرى
(ج) من غير متعارف مركب اول الاستثنائي اما النتيجة فيها كالصغرى
واما النتيجة فيها كالكبرى وهما عينا التاليين المذكورين وهذا القياس
كلام مقدمته اي المقدمة الشرطية والاستثنائية المذكورتان كل منهما
ثنان لكن الاستثنائية مقدمتان على الشرطيتين وليس بافتراض كما سمعت

مرارا فثبت من هذا ان ما تكون النتيجة كالكبرى تسعة وتسعون اختلاطا
لا عمل فيها اصلا ولهذا لم يورد لها جدولا واما الاختلاطات الاربع
والاربعون التي هي كالصغرى ففيه عمل من حذف القيد وضحه سيد كره قريبا
ولذا جعل له جدولا كما ستعرفه ان شاء الله تعالى لكن الشرطيتين المذكورتين
نظر يتان سيجي دليلهما بعد اسطر (قوله لكن ان كان آه) بيان للعمل
فيما كانت النتيجة كالصغرى يعني ان الصغرى ان كان فيها قيد الادوام
او اللا ضرورة بان كانت مركبة يحد فان منها واكثر ان وجد فيها ضرورة
مخصوصة فيها اي وجد الضرورة في الصغرى فقط ولم توجد في الكبرى
فحذف تلك الضرورة ايضا ويكون الباقي بعينه من الصغرى نتيجة
ان لم يكن في الكبرى قيد الادوام وان كان فيها قيد الادوام كما اذا كانت
الكبرى احدى الخاصتين فيضم ذلك انقيد الى المحفوظ من الصغرى بعد
الحذف منها وتكون الصغرى مع قيد الادوام نتيجة ويكون قيدها كما ستطلع
عليه وهي ايضا دعاو ثلث شرطية سيأتي دليلها بعد اثبات الشرطيتين
المذكورتين فلا تغفل فيكون ترتيب العبارة (هـ) اذا كانت النتيجة كالصغرى
اما يكون المحفوظ من الصغرى بعينه نتيجة واما يضم الى المحفوظ
قيد الادوام فكان القيد جهة النتيجة لانه اذا كانت النتيجة كالصغرى
حذفنا منها قيد الادوام والا ضرورة والضرورة الخصوصية بها
واذا حذفنا منها نظرنا الى الكبرى واذا نظرنا اليها فاما لا يكون فيها
قيد الادوام او يكون فيها ان لم يكن فيها قيد الادوام كان المحفوظ بعينه
نتيجة وان كان فيها ضمناه الى المحفوظ من الصغرى فكان جهة النتيجة
(ج) المطلوب (قوله اما الاول فلاندراج آه) شروع لاثبات الاولى
من الشرطيتين المذكورتين (هـ) ان كانت الكبرى غير الوصفيات الاربع
كانت النتيجة كالكبرى لانه اذا كانت غير الوصفيات الاربع بدرجة الاصغر تحت
الاكبر بالجهة المعتبرة في الكبرى ولما ندرج الاصغر تحت الاكبر بالجهة المعتبرة
في الكبرى تكون النتيجة كالكبرى (ج) تلك الشرطية (وقوله فان الكبرى
آه) دليل الصغرى (هـ) اذا كانت الكبرى غير الوصفيات الاربع بدرجة الاصغر
تحت الاكبر بالجهة المعتبرة في الكبرى لانه اذا كانت غير الوصفيات الاربع
دلت الكبرى على ان كل ما ثبت له الاوسط بانفعل فهو محكوم عليه بالاكبر
بالجهة المعتبرة فيها والحال ان الاصغر ثبت له الاوسط بانفعل في الصغرى

واذا دلت الكبرى على ان كل مائت له الاوسط بالفعل آه يكون الاصغر محكوما عليه بالا كبر بالجهة المعتبرة في الكبرى (ج) اذا كانت الكبرى غير الوصفيات الاربع يكون الاصغر محكوما عليه بالا كبر بالجهة المعتبرة في الكبرى وهي مساوية للصغرى المطاوعة وهو قياس اقتراى شرطى بسيط من الاول (وقوله لكن الاصغر آه) قيد للصغرى وهو المناسب ويجوز ان يرتب من الرابع ايضا وحيث يكون ذلك كبرى له حلية ويكون القياس مركبا (هـ) ان كانت الكبرى غير الوصفيات الاربع يدوج الاصغر تحت الاكبر لانها ان كانت غير هادلت على ان كل مائت له الاوسط بالفعل فهو محكوم عليه بالا كبر بالجهة المعتبرة فيها والاصغر مما ثبت له الاوسط بالفعل (ج) من الرابع ان كانت غير هادلت الكبرى على ان الاصغر محكوم عليه بالا كبر ولما دلت على ذلك يندرج الاصغر تحت الاكبر بالجهة المعتبرة في الكبرى (ج) من الاول تلك الصغرى ويجوز ان يقرر ذلك الرابع فقط بسيطا بلا ضم القياس الاخير اليه لكون نتيجة مساوية للصغرى المذكورة على ما لا يخفى (وقوله واما الثانى آه) اشارة الى اثبات الثانية من الشرطيتين المذكورتين (هـ) اذا كانت الكبرى احدى الوصفيات الاربع كانت النتيجة كالصغرى لانها اذا كانت احدى الوصفيات الاربع دلت الكبرى على ان دوام الاكبر بدوام الاوسط واذا دلت على ان دوام الاكبر بدوام الاوسط فاما يكون الاوسط مستديما للاكبر دائما في الكبرى واما يكون مستديما له بالضرورة فيها (ج) اذا كانت الكبرى احدى الوصفيات الاربع فاما يكون الاوسط مستديما للاكبر دائما واما يكون مستديما له بالضرورة فيها ولما كان الاوسط مستديما للاكبر دائما فيها كان دوام ثبوت الاكبر للصغرى في النتيجة بحسب ثبوت الاوسط في الصغرى وان كان الاوسط مستديما للاكبر بالضرورة كان ضرورة ثبوت الاكبر للصغرى في النتيجة بحسب ثبوت الاوسط له في الصغرى ايضا (ج) اذا كانت الكبرى احدى الوصفيات الاربع كان ثبوت الاكبر للصغرى بحسب ثبوت الاوسط للصغرى وثبوت الاوسط للصغرى اما يكون دائما واما يكون في وقت او غير ذلك من الجهات المعتبرة في الصغرى (ج) اذا كانت الكبرى احدى الوصفيات الاربع فاما يكون ثبوت الاكبر للصغرى دائما واما يكون في وقت واما يكون مكيفا بالجهات المعتبرة في الصغرى واذا كان كذلك تكون النتيجة كالصغرى

وقوله بالفعل الواقع في هاتين المقدمتين او هما قيد لاتصاف ذات موضوع الكبرى بوصف موضوعها لاجتهتها بل جبهتها هي الجهة المعتبرة فيها كما ذكره وثانيتها جهة الصغرى كما مر مثله فبقى الجهة المعتبرة في الكبرى في النتيجة

لا محالة (ج) تلك الصغرى (وقوله لان الضرورى آه) رافعة لدليل الملازمة التي قبله من ثاقى الاستثنائى وهو معلوم (وقوله واما حذف آه) اشارة الى اثبات احدى الدعاوى الثلاث التي اشرنا اليها فيما سبق (وقوله فلان الصغرى آه) صغرى شرطية (وقوله والسالبة لا دخل آه) حلية كبرى نتيجان نتيجة تضم اليها كبرى مطوية وبحصل المطلوب (ها) اذا كانت النتيجة كالصغرى ووجد فيه قيد اللادوام او اللا ضرورة يحذفان عنها حين كونها نتيجة لانه اذا كانت النتيجة كالصغرى كان اللادوام واللا ضرورة الكائنة في الصغرى سالبة والسالبة لا تدخل لهما في انتاج الشكل الاول (ج) اذا كانت النتيجة كالصغرى لم يكن اللادوام واللا ضرورة الموجودة في الصغرى دخل في انتاج الشكل الاول واذا لم يكن لهما دخل في انتاجه يحذفان عن الصغرى حين كونها نتيجة (ج) المطلوب (وقوله واما حذف آه) اشارة الى اثبات الثانية منها (هـ) اذا كانت النتيجة كالصغرى ووجد فيها الضرورة المخصوصة يحذف عنها تلك الضرورة المخصوصة بها حين كونها نتيجة لانها اذا كانت كالصغرى ووجد فيها الضرورة المخصوصة بها لم يكن في الكبرى ضرورة واذا لم يكن فيها ضرورة جاز انفكاك الاكبر عن كل مائت له الاوسط والحال ان الاصغر مما ثبت له الاوسط كما عرفت (ج) اذا كانت النتيجة كالصغرى ووجد فيها الضرورة المخصوصة بها جاز انفكاك الاكبر عن كل مائت له الاوسط والحال ان الاصغر مما ثبت له الاوسط واذا جاز انفكاك الاكبر عن كل مائت له آه يجوز انفكاك الاكبر عن الاصغر (ج) اذا كانت النتيجة كالصغرى ووجد فيها الضرورة المخصوصة بها يجوز انفكاك الاكبر عن الاصغر واذا جاز آه لم يبعد ضرورة الصغرى الى النتيجة (ج) اذا كانت النتيجة كالصغرى ووجد فيها الضرورة المخصوصة بها لم يبعد تلك الضرورة الى النتيجة واذا لم يبعد تلك الضرورة الى النتيجة يحذف عنها تلك الضرورة حين كونها نتيجة (ج) المطاوعة (وقوله واما ضم آه) اشارة الى اثبات الثالثة من الدعاوى الثلاث المتقدمة (قوله فلان دراج البين آه) دليله (هـ) اذا كانت النتيجة كالصغرى وكان في الكبرى قيد اللادوام يضم ذلك اللادوام الى الصغرى حين كونها نتيجة لانها اذا كانت النتيجة كالصغرى وكان في الكبرى قيد اللادوام يندرج افراد

الا صغر تحت مفهوم الاكبر مع لادوام الكبرى واذا اندرج تحته كذلك يضم
الى الصغرى ذلك الادوام حين كونها نتيجة (ج) المطلوب (وقوله
فان الكبرى آه) دليل لما قبله من الصغرى المذكورة ان كان المراد بالبين البداة
بواسطة الدليل اعني البديهي النظرى كما عرفت فيما سبق او فنيه لها
ان كان المراد به البديهي الجلى وعلى كل تقدير يكون تصويره (ه) اذا كانت
النتيجة كالصغرى ووجد في الكبرى قيد الادوام يندرج افراد الا صغر
تحت مفهوم الاكبر مع لادوام الكبرى لانها اذا كانت كالصغرى ووجد
في الكبرى قيد الادوام دلت الكبرى على ان الاكبر غير دائم لكل ماهو
اوسط بالفعل والحال ان الا صغر مما هو اوسط بالفعل واذا دلت الكبرى على
ان الاكبر غير دائم لكل ماهو اوسط بالفعل والحال ان الا صغر مما هو اوسط
بالفعل يكون الاكبر غير دائم الا صغر واذا كان الاكبر غير دائم الا صغر يندرج
الا صغر تحت الاكبر مع لادوام الكبرى (ج) تلك الصغرى وهو قياس مركب
من الاول ويجوز ان يكون الاول من الاول واثنان من غير متعارف الثاني
او الاول فيكون الجملة الحالية قيدا له كما مر مثله (قوله مثلا الصغرى آه)
شروع لبيان كون النتيجة كالصغرى بعد العمل المذكور وتوطئة للجدول
الاتى له يعنى اذا كانت الصغرى ضرورية والكبرى مشروطة عامة كانت
النتيجة ضرورية لانه اذا كانت الصغرى ضرورية والكبرى مشروطة
عامة تكون الكبرى احدى الوصفيات الاربع واذا كانت الكبرى احدى
الوصفيات الاربع كانت النتيجة كالصغرى (ج) اذا كانت الصغرى
ضرورية والكبرى مشروطة عامة كانت النتيجة كالصغرى والصغرى هنا
ضرورية (ج) الملازمة المطقة ويجوز ان يرتب بسيطا بلا ضم المقدمات
المطوية وان يرتب ايضا بابقائه على حاله حلية وكذا الآية (قوله ومع
المشروطة الخاصة آه) يعنى اذا كانت الصغرى ضرورية والكبرى مشروطة
خاصة تكون النتيجة ضرورية لادائمة لانه اذا كانت الصغرى ضرورية
والكبرى مشروطة خاصة كانت الكبرى احدى الوصفيات الاربع مع وجود
قيد الادوام فيها واذا كانت الكبرى احدىها مع قيد الادوام فيها كانت
النتيجة كالصغرى مع ضم الادوام اليها والصغرى ضرورية (ج) اذا كانت
الصغرى ضرورية والكبرى مشروطة خاصة تكون النتيجة ضرورية مع قيد
الادوام وهى الملازمة المطلوبة لكن هذه النتيجة اعنى ضرورة لادائمة

لا يمكن ان يصدق لاجتماع المتافين وهو طاهر فلا يصدق ايضا هذا
القياس لان عدم صدق النتيجة يستلزم عدم صدق الدليل لما تقرر من ان
كذب اللازم وهو النتيجة يستلزم كذب الملزوم اعنى الدليل سواء كان لازما
اعم او مسائلا وحيث لا يتألف من الصغرى الضرورية مع الكبرى
المشروطة الخاصة قياس صادق اصلا على ما لا يخفى وهو دعوى نظرية
وداله قوله (فلو انتظم آه) مشتملا على نقيضها فيكون من الاستثنائي وما بينهما
توطئة للدليل (ه) القياس الصادق المقدمات لا يتألف منهما لانه لو انتظم
القياس الصادق المقدمات منهما لزم صدق الملزوم بدون صدق اللازم
لكن صدقه بدونه مح (ج) من ثاني طريقة نقض المقدم وهو المطلوب
(قوله ومع العرفية العامة آه) اى اذا كان الصغرى ضرورية والكبرى
عرفية عامة كانت النتيجة دائمة لانه اذا كانت الصغرى ضرورية والكبرى
عرفية عامة كانت الكبرى احدى الوصفيات الاربع والحال ان الضرورة
مخصوصة بالصغرى واذا كانت الكبرى احدى الوصفيات الاربع
مع الضرورة المخصوصة بالصغرى يحذف عن النتيجة تلك الضرورة
واذا حذفت عنها بقي الدوام فيها واذا بقي الدوام فيها يكون النتيجة دائمة
(ج) المط (قوله ومع العرفية الخاصة آه) يعنى اذا كانت الصغرى ضرورية
والكبرى عرفية خاصة يكون نتيجتها دائمة لادائمة لانه اذا كانت الصغرى
ضرورية والكبرى عرفية خاصة يكون في الصغرى الضرورة المخصوصة بها
وفي الكبرى اللادوام واذا وجد في الصغرى الضرورة المخصوصة بها
وفي الكبرى اللادوام يحذف من الصغرى تلك الضرورة وتضم لادوام
الكبرى اليها حين كونها نتيجة واذا حذفت من الصغرى تلك الضرورة
وضم اليها لادوام الكبرى حين كونها نتيجة يكون النتيجة دائمة لادائمة
(ج) المطلوب وهكذا موصولها وهو الاوضح ففس والقياس الصادق
المقدمات لا يتركب منهما ايضا كما عرفت دليه آنفا فتذكر (قوله ومع احدى
الخاصتين) اى الصغرى الضرورية مع الكبرى المشروطة الخاصة او مع
العرفية الخاصة تتيج دائمة لادائمة واثباته كاثبات ما قبله وكذا اثبات
الختلاطات الباقية من الاربعة والاربعة والقياس الصادق لا يتألف منهما
ايضا كما عرفت فثبت ان الاقيسة الاربعة من الاربعة واربعة التى تكون
النتيجة فيها كالصغرى كاذبة البتة ولا يمكن صدقها لما عرفت واما الاربعة

الباقية فيصدق القياس فيها كما ينبغي في الجدول (قوله لا يقال آه) اعتراض
على إحدى القضيتين المذكورتين المدللين وهما قوله الصغرى الضرورية
مع الكبرى المشروطة العامة ينتج ضرورة وقوله الصغرى الدائمة مع الكبرى
المشروطة العامة ينتج دائمة يعني أحد البطلانين لازم منه وهو أما ينتج
الصغرى الدائمة مع الكبرى المشروطة العامة ضرورة ولا يتبعان دائمة
وأما لا ينتج الصغرى الضرورية مع الكبرى المشروطة العامة ضرورة لأنه إما
يفسر المشروطة العامة بالضرورة مادام الوصف اعني المعنى الثاني لهما وإما
يفسر المشروطة بالضرورة بشرط الوصف وهو المعنى الأول لهما ان فسرت
بالضرورة مادام الوصف أنتج الصغرى الدائمة مع الكبرى المشروطة العامة
ضرورة كالضرورة الدائمة وان فسرت بالضرورة بشرط الوصف
لم ينتج الصغرى الضرورية معها ضرورة (ج) من غير متعارف مركب
أول الاستثنا في عيني التالين بالترديد وهما المطلوبان والملازمان المذكورتان
نظريتان (وقوله لان الحكم آه) دليل الأولى منهما (هـ) ان فسرت هي
بالضرورة مادام الوصف أنتج الصغرى الدائمة مع الكبرى المشروطة
ضرورة لا دائمة لأنها ان فسرت بالضرورة مادام الوصف كان الحكم
في الكبرى بضرورة الاكبر اكل ما ثبت له الاوسط مادام وصف الاوسط
وما يدوم له وصف الاوسط هو الاصغرى وما ثبت له الاوسط مادام وصف
الاوسط هو الاصغر (ج) ان فسرت المشروطة بالضرورة مادام الوصف
يكون الاكبر ضروري الشبوت الاصغر الذي هو معنى النتيجة (ج) تلك الملازمة
ويجوز ان يكون قوله وما يدوم آه قيد الصغرى وحيث ان يكون الكبرى
شرطية مطوية وهو معلوم فتدبر وفس (قوله لدلالة الكبرى آه) دليل
للملازمة الثانية من المذكورتين (هـ) ان فسرت المشروطة بالضرورة
بشرط الوصف لم ينتج الصغرى الضرورية مع الكبرى المشروطة
ضرورة لأنه ان فسرت بالضرورة بشرط الوصف دلت الكبرى على
ان ضرورة الاكبر الاوسط بشرط وصف الاوسط ولما دلت الكبرى
على ان ضرورة الاكبر الاوسط بشرط وصف الاوسط يلزم منه ان الاكبر
ضروري الشبوت الاصغر بشرط وصف الاوسط الذي هو واجب الحذف
عن النتيجة (ج) ان فسرت المشروطة بالضرورة بشرط الوصف
يلزم ان يكون الاكبر ضروري بالاصغر بشرط وصف الاوسط الذي هو

واجب الحذف عن النتيجة ولما كان الاكبر ضروريا للاصغر بشرط وصف
الاوسط الذي هو واجب الحذف عن النتيجة جازان لا يبقى ضرورة الاكبر
للاصغر في النتيجة (ج) ان فسرت بالضرورة بشرط الوصف جازان لا يبقى
ضرورة الاكبر للاصغر فيها واذا جازان لا يبقى ضرورة الاكبر للاصغر فيها
لم ينتج الصغرى الضرورية معها ضرورة (ج) تلك الملازمة (قوله لانا
نقول آه) اختيار للشق الثاني وابطال لزوم عدم انتاج الصغرى الضرورية
مع الكبرى المشروطة ضرورة يعني لزوم عدم انتاجها معها ضرورة باطل
كيف وهو ثابت بدليل من الشكل الاول الذي هو بديهي الانتاج (هـ) اذا كان
وصف الاوسط ضروريا لذات الاصغر يعني اذا كانت الصغرى ضرورة
فكلما تحقق الاصغر تحقق ذات موضوع الاصغر ووصف الاوسط
بالضرورة وكلما تحقق ذات موضوع الاصغر ووصف الاوسط تحقق
ضرورة الاكبر للاصغر (ج) اذا كان الاوسط ضروريا لذات الاصغر ثبت
انه كلما تحقق الاصغر ثبت ضرورة الاكبر له يعني كانت النتيجة ضرورة
وهي المطلوب وهذا القياس صفراء وكبراه وتيجته مذكورة وكلها
شرطية لكن مقدمي الصغرى والنتيجة حلية وتاليهما متصلة وأما الكبرى
فكلتا مقدمتيها حليتان ولا مجال لنزع الصغرى والكبرى فيثبت انه اذا كانت
الصغرى ضرورة والكبرى شرطية يكون النتيجة كالصغرى ضرورة
(قوله ثم لك آه) فقد ثبت ان الكبرى اذا كانت غير الوصفيات الاربعة والصغرى
غير الممكنتين اعني الاحدى عشر كانت النتيجة كالكبرى وهو الاختلاطات
التسعة والتسعون فلا عمل فيها ولا جدول لانه معلوم لكل من يعرف
الموجهات وسمع هذه القاعدة واذا كانت الكبرى احدى الوصفيات
الاربعة والصغرى ايضا احدها من يكون الاختلاطات اربعة واربعين ويكون
النتيجة كالصغرى بعد العمل وهو الحذف والضم لكن لا يكون العمل
فيها جميعا بل في جنسها فلا يضر كون الترتيب في بعضها بلاغل
كما اشار اليه في بيان العمل فتدبر فيكون معرفة انتاجه معلوما من وجه فيحتاج
الى هذا الجدول ويظهر انتاجها وكيفية معرفة هذا الجدول ان الكبرى
فيه اربع وهي الوصفيات الاربعة والصغرى احدى عشرة وهي غير الممكنتين
فتكون تيجتها اربعة واربعين كما كان اختلاطاتها كذلك فيكون
الاحدى عشر المرسومة في ازاء لفظ الصغريات هي الصغريات والاربعة

المرسومة في ازاء لفظ الكبريات هي الكبريات والاربعة والاربعة المرسومة فيما تحت الصغريات والكبريات هي النتائج لان طولها احدى عشر وعرضها اربعة فاذا ضرب احدى عشر الى الاربع يكون اربعة واربعين والنتيجة في الكل كالصغرى بعد العمل وبيانه ان يؤخذ احدى الصغريات وهي الضرورية مثلا ويؤخذ معها احدى الكبريات الاربع اى المشروطة العامة فتكون نتيجتهما ما هو المسطور في ازاء تلك الكبرى والصغرى المأخوذتين والمسطور في ازائهما الضرورية هنا واذا اخذ الكبريات الاربع مع الصغرى الضرورية وعمل يحصل اقيسة اربعة ثم يترك تلك الصغرى ويؤخذ الصغرى الدائمة مع الكبريات الاربع ايضا ويكون نتائجها ما هو المسطور في ازائهما وبعد تمامها تترك هي ايضا وتؤخذ الصغرى المشروطة العامة مع الكبريات الاربع ايضا على الطريق المذكور وهم جرا الى ان تنتهي الصغريات وان شئت تبدأ من الكبريات وتأخذ واحدة منها وهي المشروطة العامة مثلا وتأخذ معها واحدة من الصغريات الاحدى عشر فتكون نتائجها ما هو المسطور بازائهما ايضا فيحصل احدى عشر قياسا من تلك الاختلاطات ثم تترك تلك الكبرى المأخوذة وتؤخذ الكبرى الاخرى وهي العرفية العامة ويؤخذ معها احدى الصغريات الاحدى عشر فتكون نتائجها ما هو المسطور في ازائهما ايضا فيحصل احدى عشر قياسا منها وهم جرا الى ان تنتهي الكبريات الاربع وهذا هو طريق معرفة هذا الجدول وكذلك الآية سواء بدأ من طرف الصغرى او الكبرى كما عرفت وسواء بدأ من الطرف الآخر للصغرى او الكبرى او الطرف الذي بدأ به وهو ظاهر لكن هذا القدر لا يكفي لكل طالب بل يلزم علينا ان نبين الجدول ونفصله رعاية له فنقول الصغرى الضرورية مع الكبرى المشروطة العامة ينتج ضرورية لانه يكون الكبرى ح احدى الوصفيات الاربع فتكون النتيجة كالصغرى ولا عمل فيه وهي الضرورية فتكون النتيجة مثلها ضرورية وهي مسطورة بازاء تلك الصغرى والكبرى وهو ظاهر والصغرى الضرورية مع الكبرى العرفية العامة تنتج دائمة لانك قد عرفت ان النتيجة كالصغرى وفيها الضرورة المخصوصة بها فلا بد ان تحذف هي منها واذا حذفت منها تبقى الصغرى دائمة فتكون النتيجة دائمة مثلها ولذا كتبت الدائمة بازائهما والصغرى الضرورية مع الكبرى

المشروطة الخاصة تنتج ضرورية لادائمة لان النتيجة هنا كالصغرى لكن بعد العمل والعمل هنا هو ضم لادوام الكبرى الى الصغرى الضرورية فتكون النتيجة ضرورية لادائمة ولا تحذف الضرورة من الصغرى لانها ليست ضرورة مخصوصة بها بل وجدت في الكبرى ايضا فلم تحذف والصغرى الضرورية مع الكبرى العرفية الخاصة تنتج دائمة لادائمة لان النتيجة فيه كالصغرى وقد وجد فيها الضرورة المخصوصة فحذفت وبقيت دائمة وضم اليها لادوام الكبرى فصارت النتيجة دائمة لادائمة ولما لم يبق للصغرى الضرورية دخل في الكبريات بدأنا بالصغرى الدائمة وهم جرا الى ان ينتهي الاربع والاربعة هكذا الصغرى الدائمة مع الكبرى المشروطة العامة تنتج دائمة لكون الكبرى من احدى الوصفيات الاربع والصغرى دائمة ولا عمل فيه والصغرى الدائمة مع الكبرى العرفية العامة تنتج ايضا دائمة بلا عمل فيه والصغرى الدائمة مع الكبرى المشروطة الخاصة تنتج دائمة لادائمة بضم لادوام الكبرى الى الصغرى ومجموعهما يكون نتيجة والصغرى الدائمة مع الكبرى العرفية الخاصة تنتج دائمة لادائمة كذلك بضم لادوام الكبرى الى الصغرى والصغرى المشروطة العامة مع الكبرى المشروطة العامة تنتج مشروطة عامة كالصغرى بلا عمل وهي المسطورة في ازائهما والصغرى المشروطة العامة مع الكبرى العرفية العامة تنتج عرفية عامة كالصغرى بعد حذف الضرورة المخصوصة من الصغرى واذا حذفت هي منها بقيت عرفية عامة وهي النتيجة والصغرى المشروطة العامة مع الكبرى المشروطة الخاصة تنتج مشروطة خاصة كالصغرى بضم لادوام الكبرى الى الصغرى لانه اذا ضم لادوام اليها تكون مشروطة خاصة والصغرى المشروطة العامة مع الكبرى العرفية الخاصة تنتج عرفية خاصة كالصغرى بحذف الضرورة المخصوصة منها وضم لادوام الكبرى اليها والصغرى العرفية العامة مع الكبرى المشروطة العامة تنتج عرفية عامة كالصغرى بلا عمل والصغرى العرفية العامة مع الكبرى العرفية العامة تنتج عرفية عامة ايضا كالصغرى بلا عمل والصغرى العرفية العامة مع الكبرى المشروطة الخاصة تنتج عرفية خاصة كالصغرى مع ضم لادوام الكبرى اليها والصغرى العرفية العامة مع الكبرى العرفية الخاصة تنتج عرفية خاصة ايضا كالصغرى مع ضم

لادوام الكبرى اليها والصغرى المطلقة العامة مع الكبرى المشروطة العامة تنتج مطلقة عامة كالصغرى بلا عمل والصغرى المطلقة العامة مع الكبرى العرفية العامة تنتج مطلقة عامة ايضا كالصغرى بلا عمل والصغرى المطلقة العامة مع الكبرى المشروطة الخاصة تنتج وجودية لادائمة كالصغرى مع ضم لادوام الكبرى اليها واذا ضم اليها لادوام تكون مطلقين عامتين اعني الوجودية لادائمة والصغرى المطلقة العامة مع الكبرى العرفية الخاصة تنتج ايضا وجودية لادائمة كالصغرى بضم لادوام الكبرى اليها فيكون المجموع وجودية لادائمة وهي النتيجة والصغرى المشروطة الخاصة مع الكبرى المشروطة العامة تنتج مشروطة عامة كالصغرى بحذف اللادوام عنها واذا حذف اللادوام عنها بقيت مشروطة عامة وهي النتيجة والصغرى المشروطة الخاصة مع الكبرى العرفية العامة تنتج عرفية عامة بحذف الضرورة المخصوصة والادوام عن الصغرى واذا حذفنا بقيت الصغرى عرفية عامة وهي النتيجة والصغرى المشروطة الخاصة مع الكبرى المشروطة الخاصة تنتج مشروطة خاصة كالصغرى بحذف اللادوام من الصغرى وضم لادوام الكبرى اليها ولولم يعمل فيه لكانت النتيجة كما قال لكنه لا طراد القاعدة عملنا كذلك وهكذا في البعض الاخر والصغرى المشروطة الخاصة مع الكبرى العرفية الخاصة تنتج عرفية خاصة كالصغرى بعد حذف الضرورة المخصوصة والادوام من الصغرى وضم لادوام الكبرى اليها فيصير العرفية خاصة وهي النتيجة والصغرى العرفية الخاصة مع الكبرى المشروطة العامة تنتج كالصغرى عرفية عامة بحذف اللادوام الصغرى واذا حذف بقيت عرفية عامة وهي النتيجة والصغرى العرفية الخاصة مع الكبرى العرفية العامة تنتج كالصغرى عرفية عامة ايضا بحذف اللادوام عنها والصغرى العرفية الخاصة مع الكبرى المشروطة الخاصة تنتج كالصغرى عرفية خاصة بعد حذف لادوامها وضم لادوام الكبرى اليها والصغرى العرفية الخاصة مع الكبرى العرفية الخاصة ينتج عرفية خاصة كالصغرى ايضا بحذف لادوامها وضم لادوام الكبرى اليها رعاية للقاعدة والصغرى الوجودية لادائمة مع الكبرى المشروطة العامة تنتج مطلقة عامة كالصغرى بحذف لادوامها واذا حذف عنها بقيت مطلقة عامة وهي النتيجة المطالبة والصغرى الوجودية لادائمة

مع الكبرى العرفية العامة تنتج مطلقة عامة بحذف اللادوام عن الصغرى ايضا والصغرى الوجودية لادائمة مع الكبرى المشروطة الخاصة تنتج وجودية لادائمة بحذف اللادوام من الصغرى وضم لادوام الكبرى اليها والصغرى الوجودية لادائمة مع الكبرى العرفية الخاصة تنتج كالصغرى وجودية لادائمة كذلك بالحذف والضم والصغرى الوجودية لادائمة مع الكبرى المشروطة العامة تنتج كالصغرى مطلقة عامة بعد حذف الضرورة من الصغرى وحتي مطلقة عامة وهي النتيجة والصغرى الوجودية لادائمة مع الكبرى العرفية العامة تنتج مطلقة عامة ايضا بحذف الضرورة عن الصغرى والصغرى الوجودية لادائمة بالضرورة مع الكبرى المشروطة الخاصة تنتج وجودية لادائمة كالصغرى بحذف الضرورة من الصغرى وضم لادوام الكبرى اليها والصغرى الوجودية لادائمة بالضرورة مع الكبرى العرفية الخاصة تنتج ايضا كالصغرى وجودية لادائمة بالحذف والضم والصغرى الوقتية مع الكبرى المشروطة العامة تنتج وقتية مطلقة بحذف اللادوام من الصغرى فتبقى وقتية مطلقة وهي النتيجة والصغرى الوقتية مع الكبرى العرفية العامة تنتج مطلقة وقتية كالصغرى بحذف اللادوام من الصغرى فتبقى وقتية مطلقة وحذف الضرورة المخصوصة منها ايضا فتبقى مطلقة وقتية وهي النتيجة والصغرى الوقتية مع الكبرى المشروطة الخاصة تنتج وقتية كالصغرى بحذف اللادوام منها وضم لادوام الكبرى اليها والصغرى الوقتية مع الكبرى العرفية الخاصة تنتج مطلقة وقتية لادائمة بحذف اللادوام منها وضم لادوام الكبرى اليها فتكون مطلقة وقتية لادائمة وهي النتيجة والصغرى المنتشرة مع الكبرى المشروطة العامة تنتج منتشرة مطلقة كالصغرى بحذف اللادوام منها فتبقى منتشرة مطلقة وهي النتيجة والصغرى المنتشرة مع الكبرى العرفية العامة تنتج مطلقة منتشرة كالصغرى بحذف الضرورة والادوام من الصغرى والصغرى المنتشرة مع الكبرى المشروطة الخاصة تنتج كالصغرى منتشرة بحذف اللادوام من الصغرى وضم لادوام الكبرى اليها والصغرى المنتشرة مع الكبرى العرفية الخاصة تنتج كالصغرى مطلقة منتشرة لادائمة بحذف اللادوام من الصغرى فتبقى منتشرة

مطلقة وحذف الضرورة المخصوصة بها منها ايضا فتبقى مطلقة منتشرة
وضم لادوام الكبرى اليها فتصير مطلقة منتشرة لادائمة وهي النتيجة
فصارت الاختلاطات اربعا واربعين والنتيجة كالصغرى فيها جميعا ففى
بعضها بعمل واحد من الحذف والضم وفى بعضها بعملين معاى الحذف
والضم او الحذفان وفى بعضها بثلاثة اى الحذفان والضم كما عرفت وفى
بعضها لا عمل فيه ونتائج كل منها مسطورة بازائها فى الجدول فتدبر
وهكذا معرفة طريق استخراج الجدول الآتى ونحن فصلناه كذلك ولم نورد
امثلة لكل واحدة من هذه الاختلاطات من المواد الكلية والجزئية لظهورها
واو اوردنا لاورث الملافة لا محالة فاوردناها انت ابها الطالب وقس عليها
ما كان واقعا فى العبارات ومن تأمل فيما ذكرنا وما نذكره حق التأمل يرتب
من الاختلاطات اثنا اربعا من العبارات قطعا يظهر ذلك بالبحر بة فخر
فى نفسك وكن على بصيرة (قوله بشرط فى الشكل الثانى آه) يعنى كما ان له
شرطين بحسب الكيفية والكمية كذلك له شرط معهما بحسب الجهة
والشرط بحسب الجهة امران وكل واحد منهما احد الامرين الامر الاول
اما صدق الدوام على الصغرى واما كون الكبرى من الست المنعكسة
السوالب اى اما يكون الصغرى ضرورية اودائمة مع الكبرى الثلاث عشر
واما يكون الكبرى من الست المنعكسة السوالب وهي الكبرى الدائمات
والعامتان والخاصتان مع الصغريات الاحدى عشر التى هي غير الدائمات
لدخولها فى الاول وحيثئذ يسقط منها سبعة وسبعون اختلاطا ويبقى
اثنتان وتسعون اختلاطا ستة وعشرون بالشرط الاول وهي الصغريات
الدائمات مع الكبرى الثلاث عشرة ستة وستون بالشرط الثانى وهي الكبرى
الست مع الصغريات الاحدى عشر فاذا لم يوجد هذان الشرطان تكون
الصغرى غير الدائمات وهي الاحدى عشر والكبرى من القضايا السبع الغير
المنعكسة السوالب وهي معها لم ينتج لتحقيق الاختلاف فى النتيجة ومنه يعلم
ان وجود احدهما شرط فى الثانى وهو الشرط الاول ويجب ذكر الشرط
الثانى بعد اثبات هذا الشرط شرطاً وثباته (هـ) لو انتفى اى لولم يصدق
الدوام على الصغرى ولم يكن الكبرى من القضايا الست المنعكسة السوالب
لم ينتج لانه لو لم يصدق الدوام على الصغرى ولم يكن الكبرى من الست
المنعكسة السوالب كانت الصغرى غير الدائمات وهي احدى عشر

والكبرى غير الست المنعكسة السوالب اعنى السبع الباقية واخص الصغريات
هو المشروطة الخاصة والوقعية واخص الكبرى بالوقعية (ج) لو انتفى لكان
اخص الاحدى عشرة المشروطة الخاصة والوقعية واخص السبع الباقية
الوقعية واختلاط الصغرى بين المشروطة الخاصة والوقعية مع الكبرى
الوقعية غير منتج (ج) لو انتفى لم ينتج اخص الاحدى عشرة مع اخص
السبع ومتى لم ينتج الاخص لم ينتج المجموع (ج) المطاوب هذا على تقدير
جعل الجملتين الخاليتين مقدمة برأسها اعنى كبرى لا قيد لما قبلها وما اذا
جعلتا قديين لما قبلهما من الصغرى فتكونان معه صغرى وما بعدهما
من قوله (واختلاط آه) كبرى وحيثئذ يكون القياس مركبا من قياسين
(هـ) لو انتفى لكان الصغرى احدى عشرة والكبرى من القضايا السبع الباقية
والحال ان اخص الصغريات هو المشروطة الخاصة والوقعية واخص
الكبرى هو الوقعية واختلاط الصغرى بين اى المشروطة الخاصة والوقعية
مع الكبرى الوقعية غير منتج (ج) لو انتفى لم ينتج اخصهما ومتى لم ينتج
الاخص لم ينتج المجموع (ج) لو انتفى لم ينتج المجموع اعنى الصغريات
الاحدى عشرة مع الكبرى السبع وهو المطلوب (قوله لان المشروطة
آه) دليل ما قبله من الكبرى او قيد الصغرى مشتقاً على محموله فيكون كبرى
لكن بعد عكسها والصغرى مطوية (هـ) اخص الصغريات المشروطة الخاصة
والوقعية لان الصغريات المشروطة العامة والخاصة والعرفيتان والسبع الباقية
واخص المشروطة العامة والخاصة والعرفيتين هو المشروطة الخاصة
واخص السبع الباقية هو الوقعية (ج) من الغير المتعارف الغير المتعارف تلك
المقدمة (وقوله الاختلاف آه) دليل لكبرى التى قبله (هـ) اختلاط
الصغرى بين المشروطة الخاصة والوقعية مع الكبرى الوقعية غير منتج لان
اختلاطهما معها قد يختلف فى النتيجة والاختلاف فيها موجب لعدم
الانتاج (ج) تلك الكبرى (وقوله لانه يصدق آه) دليل هذه الصغرى
وبيان لاختلافها فى المادة (هـ) اختلاط الصغرى بين المشروطة الخاصة
والوقعية مع الكبرى الوقعية قد يختلف فى النتيجة لان اختلاطهما
معها هو قولنا لاشئ من التخفيف بمضى بالضرورة مادام منخسفاً او فى
وقت معين لادائما وكل قمر مضى بالضرورة فى وقت معين لادائما مثلاً وقولنا
ايضاً لاشئ من التخفيف بمضى بالضرورة مادام منخسفاً او فى وقت معين

لادائما وكل شمس مضئية في وقت معين لادائما مثلا والقياس الاول
امتنع السلب بالامكان العام في نتيجته والقياس الثاني امتنع الايجاب
في نتيجته مع اتحاد الهيئة فيهما (ج) اختلاط الصغريين المشروطة
الخاصة والوقفة مع الكبرى الوقفة قد يمتنع في نتيجته السلب وقد يمتنع
في نتيجته الايجاب مع اتحاد الهيئة فيهما كما عرفت وكل شيء شأنه
كذلك فهو مختلف في النتيجة (ج) تلك الصغرى والقياسان المذكوران
قد انحدا الهيئة فيهما ولم يطر دبل يمتنع في بعض مواد السلب بالامكان العام
الذي هو اعم الجهات واذا امتنع السلب يكون الحق فيه الايجاب وفي بعضه
يتمتع الايجاب فيكون الحق السلب وهو اماراة عدم الانتاج كما مر مرارا
في بيان الشرائط بحسب الكيفية والكمية فتذكر فعلم منه ان احد هذين
الامرئين شرط في الثاني بحسب الجهة (قوله ومتى لم ينتج آه) اشارة الى
اثبات الكبرى الاخيرة من كبريات القياس المركب السابق بما بعده من قوله
لاستلزام آه (ه) متى لم ينتج هذان الاختلاطان اى اختلاط الصغرى
المشروطة الخاصة او الوقفة مع الكبرى الوقفة لم ينتج سائر الاختلاطات
وهي الصغريات التسع مع الكبريات الست التي غير الوقفة لان هذين
الاختلاطين اخص وسائر الاختلاطات اعم وعدم انتاج الاخص مستلزم
عدم انتاج اعم (ج) عدم انتاج هذين الاختلاطين مستلزم عدم
انتاج سائر الاختلاطات وهي مساوية للكبرى الشرطية فيكون القياس من
غير معارف غير معارف المشهور وهكذا الاربعة الباقية وان اوردت كبراه
شرطية تكون النتيجة ايضا شرطية وقد مر امثاله فيما سبق (قوله والثاني آه)
شروع لبيان الشرط الثاني للثاني بحسب الجهة وهو ايضا احد الامرئين
عدم استعمال الممكنة الا مع الضرورية المطلقة او مع الكبريين المشروطتين
ولكونه اجمالا فصله بقوله (ومحصله آه) يعنى الشرط الثاني له كون الممكنة
الصغرى مستعملا مع الكبرى الضرورية المطلقة او مع الكبريين المشروطتين
سواء كانت ممكنة عامة او خاصة فلا تستعمل الصغرى الممكنة مع الكبرى
الدائمة والعرفيتين فسقطت به ستة اختلاطات اعنى الصغريين الممكنتين
مع الكبريات الدائمة والعرفيتين وكون الممكنة الكبرى مستعملة بالصغرى
الضرورية المطلقة فلا تستعمل الكبرى الممكنة مع الصغرى الدائمة
فسقط به ايضا اختلاطان اعنى الكبريين الممكنتين مع الصغرى

الدائمة فبقيت الضروريات المتبعة بعد اعتبار هذين الشرطين اربعة
وممكنين اختلاطا (قوله اما الاول آه) شروع لاثبات الشرط الاول من
الشرط الثاني (ه) لو استعمل الصغرى الممكنة مع الكبرى التي هي غير
الضروريات الثلاث لم ينتج لانه لو استعملت هي مع الكبريات الممكنة
مع الكبريات السبع الغير المنعكسة السوالب او مع الكبريات الدوائم الثلاث
والصغرى الممكنة مع الكبريات السبع الغير المنعكسة السوالب لم ينتج
والصغرى الممكنة مع الكبريات الدوائم الثلاث لم ينتج ايضا (ج) او
استعمل الصغرى الممكنة مع غير الضروريات الثلاث لم ينتج وهو المطلوب
لكن الكبريين المذكورين نظريتان وقوله (لعدم صدق آه) دليل الاولى
منهما (ه) الصغرى الممكنة مع الكبريات السبع الغير المنعكسة السوالب
لا تنتج لان الصغرى الممكنة مع الكبريات السبع الغير المنعكسة السوالب
لم يصدق الدوام فيهما على الصغرى ولم تكن الكبرى من الست المنعكسة
السوالب والاختلاط الذي لم يصدق فيه الدوام على الصغرى ولم تكن
الكبرى من الست المنعكسة السوالب لم ينتج في الثاني كما ظهر فيما سبق
من الشرط الاول (ج) تلك الكبرى (قوله لجواز آه) دليل للكبرى
الثانية فمنها لکنه دليل لعدم انتاج الصغرى الممكنة مع الكبرى الدائمة
فقط وثبوت مستلزم لعدم انتاجها مع الكبريين العامين لما استعرفه فيصير
كان الكبرى الاخرى تمامها ثبت بهذا الدليل (ه) اختلاط الصغرى
الممكنة مع الكبرى الدائمة غير منتج لانه لما جاز ان يكون الثابتة لشيء بالامكان
مسلوبا عنه دائما كان اختلاطها معها غير منتج لكن المقدم صادق وكذا
التالي وانثال دليل هذه الملازمة او الكبرى المثبتة (ه) اذا كان الشيء
ثابتا لشيء بالامكان في الصغرى ومسلوبا عنه دائما في الكبرى لم ينتج لانه
اذا كان الشيء آه كان كقولنا كل رومي فهو اسود بالامكان ولا شيء من
الرومي باسود دائما وكقولنا كل رومي فهو اسود بالامكان ولا شيء من الرومي
باسود دائما واذا كان كالاول امتنع سلب الشيء عن نفسه في النتيجة اى
يكون الحق فيها الايجاب والثاني امتنع الايجاب في نتيجته اى يكون
الحق فيها السلب وكل شيء شأنه كذا لم ينتج (ج) تلك المقدمة وهكذا
اجر اوه على الكبرى (قوله ويلزم من عقم آه) يعنى متى ثبت عدم انتاج
الصغرى الممكنة مع الكبرى الدائمة ثبت عدم انتاجها مع الكبريين العرفيين

وهو مشتعل على دعوى بين حليتين ان ابقينا على حاله او شرطيتين ان
اعتبرنا من ذكر اللزوم لكن الملايم ادليل الاولى ابقاؤها حالية مثله والملايم ادليل
الثانية جعلها شرطية كما ستعرفه (وقوله اما مع العرفية العامة آه) اشارة
الى اثبات الاولى منها (هـ) عدم انتاج اختلاط الصغرى الممكنة مع الكبرى
الدائمة يستلزم عدم انتاج اختلاطهما مع الكبرى العرفية العامة لان الدائمة
اخص والعرفية العامة اعم وعدم انتاج الاخص مع الصغرى الممكنة
يستلزم عدم انتاج الاعم معها (ج) من الغير المتعارف الغير المتعارف
الدعوى الاولى وكذا يرتب الاربعة الباقية المشهورة منذ كاسبق امثاله (قوله
ومع العرفية الخاصة آه) اشارة الى اثبات الثانية منهما (هـ) اذالم تنتج الصغرى
الممكنة مع الكبرى الدائمة في الشكل الثاني لم تنتج هي مع الكبرى العرفية الخاصة
لانه اذالم تنتج الصغرى الممكنة مع الكبرى الدائمة فيم لم تنتج تلك الصغرى
مع الكبرى العرفية العامة واللا دوام متى لم تنتج تلك الصغرى مع الكبرى
العرفية العامة واللا دوام لم تنتج الكبرى العرفية الخاصة بجزئيهما مع الصغرى
الممكنة ومتى لم تنتج الكبرى العرفية الخاصة بجزئيهما مع الصغرى الممكنة
تكون العرفية الخاصة معها عقيمة وهو ظاهر (ج) الدعوى الثانية
والصغرى في الحقيقة مفقودتان بسبب العطف احداها وهي قوله اذا
لم تنتج الصغرى الممكنة مع الكبرى الدائمة لم تنتج تلك الصغرى مع الكبرى
العرفية العامة فثبت فيما قبله وثانيهما اعني قوله اذالم تنتج الصغرى
الممكنة مع الكبرى الدائمة لم تنتج تلك الصغرى مع الكبرى اللا دوام نظرية
دليله (قوله لان الاصل آه) لكن بعد جعل التالى دعوى والمقدم قيداه
(هـ) لا دوام العرفية الخاصة لا ينتج مع الصغرى الممكنة مادام لم تنتج
الكبرى الدائمة معها لان لا دوامها مخالف للاصل اعني الجزء الاول الذي
هو العرفية العامة في انكيف والاصل مخالف للممكنة الصغرى في انكيف
(ج) لا دوامها موافق للممكنة الصغرى في انكيف ولا انتاج في الشكل
الثاني عن متفقين في انكيف (ج) لا دوامها لم تنتج في الشكل الثاني مع
الصغرى الممكنة وهو المطلوب (قوله ومتى لم ينتج آه) ملازمة من مقدمات
القياس السابق آنفا فتذكر (قوله اذالم آه) اي مقصود المنطقيين
بانتاج القضية المركبة مع قضية اخرى هو انتاج احد جزئيهما معها
فلو كان احد جزئيهما متجا مع المقدمة الاخرى لقبل في صرفهم هذا المركب

انتج مع المقدمة الاخرى سواء انتج الجزء الاخر منه مع المقدمة الاخرى
ام لا فلا يضر في انتاجها معها عدم انتاج الجزء الاخر معها واما المراد
بعدم انتاج المركبة هو عدم انتاج جزئيهما كليهما معها فمى لم ينتج جزؤها
معها مع المقدمة الاخرى قبل ان هذه المركبة لم تنتج ومن ههناى ولكون
المراد بانتاجها انتاج احد جزئيهما وعدم الانتاج عدم انتاج جزئيهما
معها يقول القوم ان القياس المركب من بسيطين قياس واحد وهو معلوم
والقياس المركب من مركبة وبسيطة قياسان لان كل واحد من جزئي المركبة
قياس مع تلك البسيطة فيحصل قياسان والقياس المركب من مركبتين اقبسة
اربعة لان الجزء الاول من احديهما يضم الى الجزء الاول والجزء الثاني
من المركبة الثانية فيحصل قياسان ويضم الجزء الثاني منها ايضا الى
الجزء الاول والثاني من الثانية فيحصل منه قياسان فيكون في كل قياس
مركب من مركبتين اقبسة اربعة فان كان المنتج من الاربعة قياسا
واحدا بان ضم جزء واحد من احد جزئي المركبة الى جزء واحد من
المركبة الاخرى اولى البسيطة كانت نتيجة القياس بسيطة كما كان القياس
مركبا من بسيطين وهو ظاهر وان لم يكن المنتج من تلك الاربعة قياسا
واحدا بل اعتبر كل واحد من جزئي المركبة مع جزئي المركبة الاخرى او
احدى جزئي المركبة مع الاخرى البسيطة يكون نتائجها ايضا مركبة
وجعلت نتيجة ذلك انقياس مركبة هذا هو تقرير هذا المقام فاضبطه
فانه ينفعك فيما سأتى وفي المواد الكثيرة واما تصويره فهذا القول دليل
للكبرى الشرطية التي قبله من اول الاستدلال (هـ) لما كان مقصود
القوم بانتاج القضية المركبة مع قضية اخرى هو انتاج احد جزئيهما وعدم
انتاجها عدم انتاج جزئيهما كليهما معا ثبت انه متى لم تنتج العرفية
الخاصة مع الممكنة بجزئيهما تكون العرفية الخاصة مع الممكنة عقيمة لكنه
كان مقصودهم كذلك (ج) عين التالى وهي الملازمة المطلوبة (وقوله
ومن ههنا) اشارة الى القاعدتين المفصودتين عندهم اللتين هما مؤثرتان
في قولهم (ان القياس المركب من بسيطين قياس آه) وهو اثره فيكون هذا دليلا
للوامضة استدلالا بالاثار على مؤثره (هـ) مقصود المنطقيين بانتاج القضية
المركبة مع غيرها هو انتاج احد جزئيهما مع مقصودهم بعدم انتاج القضية
المركبة عدم انتاج جزئيهما مع لان المنطقيين يقولون ان القياس المركب

من بسيطين قياس واحد ومن مركبة وبسيطة قياسان الى قوله واما الثاني
ومقصود من قول كذلك بانتاج المركبة مع غيرها هو انتاج احد جزئيهما
معه وبعدم انتاج المركبة هو عدم انتاج جزئيهما معه (ج) من الغير المتعارف
الغير المتعارف تلك الواضحة ويجوز بالعكس ايضا استدلالا بالموثر على الاثر
وان كان المؤثر دليلا ايضا على ما قبله من الملازمة لانه لا يضرب في كون شيء
واحد دليلا لشيئين من جهتين على ما لا يخفى ويكون الترتيب على هذا
التقدير (هـ) المنطقيون يقولون القياس المركب من بسيطين قياس واحد
آه لانهم عنوا بانتاج المركبة مع غيرها انتاج احد جزئيهما وبعدم انتاجها
معه عدم انتاج جزئيهما معه ومن عني به كذلك يقول هكذا (ج) المطلوب
ويرتب من الفعلية ايضا ذكره اجالا (هـ) قالوا هكذا اذ عنوا به كذلك
ويقول هكذا من عني به ذلك (ج) المطلوب وبالعكس (هـ) عني المنطقيون
ذلك اذ قالوا هكذا وعني به ذلك من قال هكذا (ج) المطاوب ويرتب من
الاستثني ايضا وقد مر مرارا فتذكر وقس (قوله واما الثاني) شروع
لأثبات الثاني من الشرط الثاني للثاني (هـ) لو استعملت الكبرى الممكنة مع
غير الصغرى الضرورية لكان اختلاطها مع الكبرى الدائمة او مع الكبرى
الاحدى عشرة التي هي غير الضرورية والدائمة واختلاطها مع الدائمة
غير متيح ومع غير الضرورية والدائمة ايضا عقيم اي غير متيح (ج) المط
لكن الكبيرين نظريتان داليل كل منهما ما ذكره بعده (هـ) الكبرى الممكنة
مع غير الضرورية والدائمة عقيمة لان الكبرى الممكنة مع غيرها لم يصدق
الدوام فيه على الصغرى ولم تكن الكبرى من القضايا الست المنعكسة السوالب
وعدم صدق الدوام على الصغرى وعدم كون الكبرى
من القضايا الست موجب للعقم في الثاني كما عرفت في بيان الشرط الاول
(ج) احدي الكبيرين وكذا اختلاط الممكنة الكبرى مع الدائمة غير متيح
لانه لما جاز ان يكون المساوب عن شيء بالامكان ثابتا دائما كان اختلاطها
معه غير متيح لكن المقدم حق والتالي مثله والمثال دليل هذه الكبرى
او الكبرى المدالة كما تقدم مثله قبل اسطر فتذكر (قوله الاختلاطات آه) يعني
الاختلاطات الممكنة الانعقاد في كل ضرب من الشكل الثاني ايضا مائة
وتسعة وستون لكن الشرط الاول اسقط سبعة وسبعين اختلاطا من كل
ضرب منه كما عرفت والشرط الثاني اسقط ثمانية ابضا منه في اختلاطاته

النتيجة في كل واحد من ضروبه الاربعة ثلث مائة وستة وثلاثون كما لا يخفى
وتصوير العبارة كتصويرها في بحث الاول (هـ) اذا اعتبر هذان الشرطان
في الشكل الثاني بقيت اختلاطاته النتيجة اربعة وثمانين لانه اذا اعتبر فيه
اسقط الشرط الاول منها سبعة وسبعين اختلاطا والشرط الثاني منها ثمانية
اختلاطات ولما اسقط الشرط الاول منها سبعة وسبعين اختلاطا والشرط
الثاني ثمانية اختلاطات بقيت اختلاطاته النتيجة اربعة وثمانين (ج) المط
والصغرى نظرية دليلها ما بعدها (هـ) اذا اعتبر هذان الشرطان
في الشكل الثاني اسقط الشرط الاول منها سبعة وسبعين اختلاطا والشرط
الثاني منها ثمانية اختلاطات لانه اذا اعتبر هذان الشرطان فيه اسقط
الشرط الاول منهما الحاصلة من ضرب احدي عشرة صغرى في سبع
كبريات والشرط الثاني اسقط الصغرى بين الممكنتين مع الكبريات الدائمة
والعرفيتين والكبريين الممكنتين مع الصغرى الدائمة والحاصلة من ضرب
احدي عشرة صغرى في سبع كبريات هي سبعة وسبعون اختلاطا
والصغريان الممكنتان مع الكبريات الدائمة والعرفيتين والكبريان الممكنتان
مع الصغرى الدائمة ثمانية اختلاطات (ج) من الغير المتعارف تلك الصغرى
وان شئت تجعل الصغرى مقدمتين بسبب تعدد تاليها ونثبت كلا منهما
على حدة وهو معلوم ويجوز ان يكون مجموع هذه العبارات قياسا واحدا
مرجا كما مر مرارا (قوله والضابط آه) شروع لبيان وضع القاعدة
لمعرفة طريق انتاج هذه الاختلاطات الاربعة وثمانين وكيفية معرفته انه
ان وجد الدوام الذاتي في الصغرى اوفى الكبرى اوفيهما معا سواء وجد
في ضمن الضرورة او لا كانت النتيجة دائمة بلا عمل اصلا وان لم يوضع لهذا
جدول واما اذا لم يوجد الدوام الذاتي في احدي المقدمتين كانت النتيجة
كالصغرى لكن يعمل وهو ان يحذف قيد الدوام والا ضرورة والضرورة
عن الصغرى ان وجدت فيها سواء كانت تلك الضرورة ضرورة وصفية
او وقتية ولا يحتمل ان تكون الضرورية ذاتية لان المفروض عدم صدق
الدوام الذاتي عليها كما عرفت وسواء كانت تلك الضرورة مخصوصة
بالصغرى او لا والباقي بعد حذف احد هذه الثلاثة هو النتيجة والعمل هنا
هو الحذف فقط لا الضم كما كانا معا في الاول فعلى هذا لزم وضع الجدول
لكون النتيجة كالصغرى في الشكل الثاني ايضا كما كتبه وهو الجدول الآتي

وأثبت كون النتيجة في هذا الشكل منحصرة في الدائمة وكالصغرى (هـ) أما النتيجة دائمة في الشكل الثاني وأما النتيجة كالصغرى فيه لانه إذا صدق الدوام على احدى المقدمتين وأما لم يصدق عليها فإن صدق الدوام على احدى مقدمتيه فالنتيجة دائمة وان لم يصدق الدوام عليها فالنتيجة كالصغرى (ج) من غير متعارف متركب اول الاستثنائي عيني التاليين وهي المط لامن الافتراض المردد كما عرفت فرقه فتذكر والملازماتان المذكورتان نظريتان وكذلك هنا دعويان اخرتان احدهما حذف اللادوام واللاضرورة من الصغرى وثانيتهما حذف الضرورة عنها وسببي اثباتهما بعد صحفة وأما اثبات الملازمين المذكورتين فما اشار اليه بقوله أما ان النتيجة كالصغرى آه لكنه اثبت احدهما اعني قوله اذا صدق الدوام على احديهما تكون النتيجة دائمة وترك اثبات الاخرى لظهورها بالقياس عليها (هـ) ان صدق الدوام على احدى المقدمتين فالنتيجة دائمة لانه ان صدق الدوام على احديهما كان كقولنا كل ج ب بالاطلاق ولا شيء من ا ب بالضرورة او دائماً واذا صدق قولنا كل ج ب آه صدق نتيجة قولنا لا شيء من ج ا دائماً وقولنا لا شيء من ج ا دائماً دائمة (ج) المط وهكذا موصوله (وقوله والافضل آه) دليل الكبرى بطريق الخلف ويجوز ان يدعى اولاهذه الكبرى ويستدل عليها بهذا الطريق كما مر (هـ) اذا صدق كل ج ب بالاطلاق ولا شيء من ا ب بالضرورة او دائماً يصدق لا شيء من ج ا دائماً لانه اذا صدق كل ج ب بالاطلاق ولا شيء من ا ب بالضرورة او دائماً ولم يصدق لا شيء من ج ا دائماً صدق بعض ج ا بالاطلاق الذي هو نقيضها واذا صدق بعض ج ا بالاطلاق نجعله صغرى لكبرى القياس التي هي مفروضة الصدق واذا جعلناها صغرى لها قلنا بعض ج ا بالاطلاق ولا شيء من ا ب بالضرورة او دائماً واذا قلنا ذلك نتيج من رابع الاول بعض ج ليس ب بالضرورة او دائماً وبعض ج ليس ب بالضرورة او دائماً يناق كل ج ب بالاطلاق وكل ج ب بالاطلاق هو الصغرى المفروضة الصدق (ج) اذا صدق كل ج ب بالاطلاق ولا شيء من ا ب بالضرورة او دائماً ولم يصدق لا شيء من ج ا دائماً صدق ما يناق الكبرى لكن صدق ما يناق الكبرى باطل افرض صدقها (ج) نقيض المقدم وهو المطلوب (قوله ونعكس آه)

بيان طريق اثبات الملازمة الاولى فقط بطريق العكس (هـ) اذا صدق كل ج ب بالاطلاق ولا شيء من ا ب بالضرورة صدق لا شيء من ج ا دائماً لانه اذا صدق كل ج ب بالاطلاق ولا شيء من ا ب بالضرورة او دائماً عكسنا الكبرى الى لا شيء من ج ا دائماً اذ عكس القضية لازمها واذا عكسنا هـ اليه قلنا كل ج ب بالاطلاق ولا شيء من ج ا دائماً واذا قلنا ذلك ينتج من ثاني الاول لا شيء من ج ا دائماً (ج) المطلوب (قوله ومن ههنا) اي واذا كان طريق العكس في هذا المقام بعكس الكبرى والكبرى ضرورية او دائمة فيكون عكسها دائمة فتكون كبرى الاول فتكون النتيجة دائمة كالكبرى لما ثبت من ان كبرى الاول اذا لم تكن احدى الوصفيات الاربع كانت النتيجة كالكبرى ولو ظهر انعكاس السالبة الضرورية كنفسها ضرورية لانعكس هذه الكبرى الضرورية ضرورية وتكون نتيجتها ضرورية كالكبرى مع ان انعكاسها كنفسها لم يظهر كما عرفت في بحثه فانعكست دائمة واقتصر النتيجة ايضا على الدوام كالكبرى وهو قياس من غير متعارف ثاني الاستثنائي من وجهين مقدمته ونتيجته المذكورتان لكن النتيجة ليست مذكورة بعينها بل مساويةا (هـ) الكبرى الضرورية في هذا الشكل بعد عكسها وجعلها من الاول لم تنتج ضرورية لانها اذا نتجت ضرورية لو انعكست الضرورية كنفسها لكانه لم يبين انعكاسها كنفسها (ج) اقتصر في النتيجة على الدوام وهي مساوية للمطلوب (قوله لا يقال مقدمتان آه) اعتراض على قوله فان صدق الدوام على احدى المقدمتين فالنتيجة دائمة اعني الملازمة الاولى فيكون دعوى المعارض نقيضها لكنه لم يذكره سرى بل ذكر مساويه لكننا ذكر مقصوده بالذات الذي هو نقيض الملازمة الا بضاح (هـ) قد لا يكون اذا صدق الدوام على احدى مقدمتيه فالنتيجة دائمة في الثاني لانه اذا كانت المقدمتان ضروريتين يصدق الدوام على احدى مقدمتيه واذا كانتا ضروريتين يصدق النتيجة ضرورية (ج) من اول الشكل الثالث قد يكون اذا صدق الدوام على احدى مقدمتيه تصدق النتيجة ضرورية واذا صدقت هي ضرورية لا تكون دائمة (ج) من رابع الاول السالبة الجزئية التي هي مطلوب السائل وهو متركب من الاول والثالث وهو المناسب وان شئت جعلته بسيطاً من الاول (هـ) اذا كانت المقدمتان ضروريتين

في الثاني لا تكون النتيجة دأمة لانه اذا كانتا ضروريتين تصدق النتيجة
ضرورية واذا صدقت ضرورة لا تكون دأمة (ج) المطلوب (قوله
لان الاوسط آه) دليل الملازمة المذكورة التي هي كبرى الثالث على الترتيب
الاول وصغرى الاول على الترتيب الثاني ويجوز ان يدعى الملازمة المذكورة
ابتداء بلا محذوف وهذا القول دليله وعلى التقا ديراثا لا يكون بيان
اجرائه عليها (هـ) اذا كانت المقدتان ضروريتين يلزم منه صدق
النتيجة ضرورة لانه اذا كانتا ضروريتين يكون الاوسط ضروري
الثبوت لاحد طرفي النتيجة وضروري السلب من الطرف الآخر سواء
كانت السالبة صغرى والموجبة كبرى او بالعكس واذا كان الاوسط
ضروري الثبوت لاحد الطرفين وضروري السلب من الطرف الآخر يكون
احد طرفي النتيجة ضروري السلب عن الطرف الآخر (ج) اذا كانتا
ضروريتين يكون احدهما في النتيجة ضروري السلب عن الطرف
الآخر واذا كان احدهما طرفين ضروري السلب عن الطرف الآخر تكون
النتيجة ضرورة (ج) الملازمة المطاة (قوله لانا نقول الحكم آه) منع للكبرى
الشرطية المذكورة اعني قوله اذا كان الاوسط ضروري الثبوت آه يعني لان
لزم كون احدهما طرفين ضروري السلب عن الآخر من كون الاوسط
ضروري الثبوت لاحد طرفي المطا وضروري السلب عن الطرف الآخر
لان الحكم في المقدتين الضروريتين ليس الا بان وصف الاوسط ضروري
الثبوت لذات احدهما طرفين وضروري السلب عن الطرف الآخر لا يكون
الاوسط محجولا فيهما ويلزم منهما ان يكون الحكم في نتيجتهما ضرورة سلب
ذات احدهما طرفين عن ذات الاخر اذ لا سقوط الاوسط من بين ووح تبقى هذه
النتيجة والحال انها ليست بمطلوبة لما ثبت من ان الحكم بمفهوم المحمول
على ذات الموضوع لا بذاته على ذاته بل المطلوب منهما ان وصف المحمول
ضروري السلب عن ذات الموضوع والحال انه غير لازم من ينسك
المقدتين فيكون المطلوب منهما غير اللازم منهما واللازم منهما غير
المطلوب فلا تتيجان ضرورية بل دأمة قسما الملازمة كلية فيثبت المطا
واندفع الاعتراض هذا هو تقرير الجواب لكن على تقدير كونه منعاً يرتب
هذه المقدمات ويكون الحاصل منها (هـ) المقدتان الضروريتان
كان الحكم فيهما بان الاوسط ضروري الثبوت لذات احدهما طرفين وضروري

السلب عن ذات الطرف الآخر واللازم من كون الحكم فيهما بان الاوسط
ضروري الثبوت لذات احدهما طرفين وضروري السلب عن الآخر هو
ان ذات احدهما طرفين ضروري السلب عن ذات الآخر (ج) من الغير
المتعارف الغير المتعارف ان اللازم من المقدتين الضروريتين هو ان ذات
احدهما طرفين ضروري السلب عن ذات الآخر وكون ذات احدهما
ضروري السلب عن ذات الآخر ليس بمطلوب (ج) اللازم من المقدتين
الضروريتين ليس بمطلوب غير اللازم منهما وهذه النتيجة هي السند
الجاري على المنع كما قررناه ويجوز ان يرتب القياس الثاني من اثباتي بعكس كبراه
والاول من غير متعارف الاول ايضا وهو معلوم فرتب (وقوله بل المطا آه) دليل
الكبرى السالبة التي قبله مشتمل على محمولها فيكون كبرى والصغرى مطوية
يرتب من الثاني (هـ) كون ذات احدهما طرفين ضرورة السلب عن ذات
الآخر ليس بمطلوب لان كون ذات احدهما ضرورة السلب عن ذات الآخر ليس
كون وصف احدهما ضروري السلب عن ذات الآخر والمط هو كون وصف
احدهما ضروري السلب عن ذات الآخر (ج) من ثاني ضرورية تلك الكبرى ولو
عكست الكبرى السالبة المذكورة المدالة بكون من الاول ووح يكون المذكور
صغرى لاشتماله على موضوعه على ما لا يخفى (قوله ولا يلزم آه) جواب دخل
مقدروارد من طرف المعارض تقريره ان اللازم وان لم يكن مطلوبا لكن المطا
لازم منه على تقدير كون المقدتين ضروريتين لان اللازم منهما على ما ذكرته
هو ان ذات احدهما طرفين ضرورة السلب عن ذات الآخر وهو يستلزم كون
وصف احدهما ضروري السلب عن ذات الآخر الذي هو المطا فيكون اللازم
منهما مستلزما للمط لا محالة فتي وجد ذلك اللازم يوجد المطا فعلى هذا ينتج
الضروريتان ضرورة لادأمة فلم تثبت الملازمة الكلية فاجاب الشارح
عنه بهذا القول واثبته بالامثال المشهورة يعني لا يلزم من ضرورة سلب ذات
المحمول عن ذات الموضوع ضرورة سلب وصف المحمول عن ذاته لانه
لو لم يمتنع صدقه بدونه مع انه يصدق بدونه في المثال المذكور
لان الصغرى والكبرى ضروريتان فيه والنتيجة كاذبة على تقدير كون الحكم
بضرورة سلب الوصف وصادقة على تقدير كون الحكم بضرورة سلب الذات
لان ضرورة سلب وصف من كوب زيد عن بعض افراد الجمار كاذبة اصدق
نقيضه المذكور موجبة كلية ممكنة مع ان ضرورة سلب ذات من كوب زيد

عن بعض افراد الحمار صادقة لان ذات مر كوب زيد هو الفرس وسلب
الفرس عن الحمار ضروري كما كان سلب الحمار عن الفرس ضروريا للبيان
الكلبي بينهما فلو استلزم ضرورة سلب الذات ضرورة سلب الوصف
اصدق في هذه النتيجة ضرورة سلب الوصف كما يصدق ضرورة سلب
الذات وليس فليس فلو كان الحكم في القضايا بذات المحمول على ذات
الموضوع واستلزم ضرورة سلب الذات ضرورة سلب الوصف لا ينتج
المقدمتان الضروريتان ضرورة وبطل الملازمة كلية لكن الحكم فيها لم يكن
بذاته على ذاته بل بوصفه على ذاته ولم يستلزم ايضا ضرورة سلب الذات
ضرورة سلب الوصف فلم يثبت انتاجهما ضرورة فصحت الملازمة وان دفع
الاعتراض واما كيفية تصوير العبارة (فقوله ولا يلزم آه) رفع الایجاب الكلبي
لا لسلب الكلبي ضرورة صدق سلب الوصف في بعض المواضع مع
صدق سلب الذات والسلب الجزئي لازم له فيكون المدعى المقصود من هذا
الكلام سالبة جزئية والمثال دليلها من الشكل الثالث (هـ) قد يصدق
ضرورة سلب الذات ولا يصدق ضرورة سلب الوصف لانه اذا قلنا لشيء
من الحمار بفرس بالضرورة وكل مر كوب زيد فرس بالضرورة يصدق قوائنا
ليس بعض الحمار بمر كوب زيد بالضرورة بضرورة سلب الذات واذا قلناه
لا يصدق قوائنا ليس بعض الحمار بمر كوب زيد بالضرورة بضرورة سلب
الوصف (ج) من ثانی ضروريه المطلوب ورتب من رابع الاول ايضا وهو ظ
ودايل الصغرى مطوية قد اشرنا اليه واما داييل الكبرى فقوله (لان كل آه)
(هـ) اذا قلناه لا يصدق قوائنا ليس بعض الحمار بمر كوب زيد بالضرورة بضرورة
سلب وصف مر كوب زيد عن ذات الحمار لانه اذا قلناه يصدق كل حمار
مر كوب زيد بالا مكان وهو نقيض تلك الجزئية (ج) اذا قلناه يصدق نقيضها
وما يصدق نقيضه فهو كاذب (ج) تلك الكبرى (قوله واما حذف
قيد آه) شروع لاثبات احد الدعويين المتقدمين (هـ) اذا كانت النتيجة
كالصغرى في الثاني ووجد فيها قيد الادوام او اللا ضرورة يحذفان
من النتيجة لانه اذا كانت كالصغرى فيه ووجد فيها قيد الادوام او اللا ضرورة
اما تكون تلك الصغرى مع الكبرى البسيطة واما تكون مع الكبرى المركبة
وان كانت تلك الصغرى مع الكبرى البسيطة لم ينتج لادوام الصغرى
ولا لاضرورتها مع الكبرى البسيطة وان كانت مع الكبرى المركبة لم ينتج

لادوامها ولا لاضرورتها ايضا مع اصل الكبرى ولا مع قيد وجودها (ج)
اذا كانت النتيجة كالصغرى ووجد فيها قيد الادوام او اللا ضرورة
لم ينتج القيد ان مع الكبرى البسيطة ولا مع اصل الكبرى ولا مع قيد وجودها
واذا لم ينتج معها يحذف من النتيجة (ج) المطلوب والكبرى اثلت الشرطية
المذكورة نظرية داييل تثبيتهما متحد وهو (قوله كان قيد وجودها موافقا
في الكيف) مذكور في الاول سراحة وفي الثاني اشارة بقوله (لما ذكرنا آه)
وكيفية اثباتهما (هـ) ان كانت تلك الصغرى مع الكبرى البسيطة لم ينتج
لادوامها ولا لاضرورتها معها لانه اذا كانت معها كان قيد وجود الصغرى
موافقا للكبرى في الكيف واذا كان قيد وجودها موافقا لها في الكيف لم ينتج ذلك
مع تلك الكبرى لكون اختلاف المقدمتين شرطاني الثاني (ج) احدي الكبريات
الثالث وكذا ان كانت تلك الصغرى مع الكبرى المركبة لم ينتج قيد وجود الصغرى
مع اصل الكبرى لانها اذا كانت تلك الصغرى مع الكبرى المركبة كان قيد
وجودها موافقا لاصل الكبرى لما عرفت واذا كان موافقا لاصل الكبرى لم ينتج
قيد وجودها مع اصل الكبرى (ج) الثانية من الكبريات الثالث (وقوله لان قيد
آه) دليل الثالثة منها (هـ) ان كانت تلك الصغرى مع الكبرى المركبة لم ينتج قيد
وجودها مع قيد وجود الكبرى لانه اذا كانت تلك الصغرى مع الكبرى المركبة
يكون قيد الوجود الكائن فيهما اما مطلقتان حين وجد الادوام في الصغرى
والكبرى او ممكستان حين وجد اللا ضرورة فيهما او مطلقة وممكنة حين
وجد في احدهما الادوام وفي الاخرى اللا ضرورة ولا انتاج في الشكل
الثاني عنها اي عن مطلقين وممكنين ومطلقة وممكنة (ج) من اول الثاني
تلك الكبرى المطية ويرتب من الاول ايضا بعكس الكبرى المذكورة وهو معاومة
(قوله واما حذف الضرورة آه) اشارة الى اثبات الثانية من الدعويين
المتقدمين (هـ) اذا كانت النتيجة كالصغرى في الثاني ووجد فيها الضرورة
يحذف عنها تلك الضرورة حين كونها نتيجة لانه اذا كانت كالصغرى
ووجد فيها الضرورة لا يصدق الدوام على الصغرى لما عرفت
واذا لم يصدق الدوام على الصغرى يكون الضرورة الكثيفة في الصغرى
اما الضرورة المشروطة واما الضرورة الوقتية واما الضرورة المنتشرة
(ج) اذا كانت النتيجة كالصغرى ووجد فيها الضرورة كانت تلك
الضرورة اما الضرورة المشروطة واما الضرورة الوقتية واما الضرورة

المنتشرة واخص الاختلاطات من احداها الى من احدى الضرورة
المشروطة والضرورة الوقتية والضرورة المنتشرة ومن مقدمة اخرى
منها هو الاختلاط من مشروطين الى الصغرى والكبرى منهما او من وقتية
ومشروطة (ج) اذا كانت النتيجة كالصغرى ووجد فيها الضرورة كان
اخص الاختلاطات منها ومن مقدمة اخرى الاختلاط من مشروطتين
او من وقتية ومشروطة والضرورة فيهما الى في المشروطتين وفي الوقتية
والمشروطة لم تعد الى النتيجة (ج) اذا كانت النتيجة كالصغرى ووجد
فيها الضرورة لم تعد الضرورة في اخصها الى النتيجة واذا لم تعد الضرورة
في اخصها اليها لم تعد الضرورة اليها مطلقا (ج) اذا كانت النتيجة
كالصغرى ووجد فيها الضرورة لم تعد الضرورة الى النتيجة واذا لم تعد اليها
نحذف هي من الصغرى حين كونها نتيجة (ج) المطر وهكذا مفصوله لكن
احدى الكبريات المذكورة اعني قوله والضرورة فيهما لم تعد الى النتيجة مقدمتان
كلياتان في الحقيقة نظريتان (وقوله اما في الاختلاط من المشروطتين)
اي اما عدم تعدى الضرورة الى النتيجة في الاختلاط من المشروطتين
(فلاز آه) اشارة الى اثبات احدهما سواء ثبت على حالها او اجري عليها
الدليل المذكور او بسطت تلك الكبرى الحلية شرطية واجرى الدليل
المذكور ايضا شرطية (هـ) اذا كانت المقدمتان مشروطتين في الثاني لم تعد
الضرورة الكاشفة في الصغرى الى النتيجة لانه اذا كانتا مشروطتين فيه
كان الاوسط ضروري الثبوت لمجموع ذات احد الطرفين ووصفه
وضروري السلب من مجموع ذات الطرف الآخر ووصفه لا محالة واذا كان
الاوسط فيهما كذلك يلزم منه منافاة الضرورة بين المجموعين اي بين
مجموع ذات الموضوع ووصفه وبين مجموع ذات المحمول ووصفه لسقوط
الاوسط الذي هو المحمول فيهما (ج) اذا كانتا مشروطتين فيه يلزم منه
منافاة الضرورة بين المجموعين ومنافاة الضرورة بين المجموعين ليست
ضرورة منافاة وصف احد الطرفين لمجموع ذات الطرف الآخر ووصفه
(ج) اذا كانتا مشروطتين لا يلزم منهما منافاة احد الطرفين لمجموع
ذات الطرف الآخر ووصفه ومنافاة احد الطرفين لمجموع ذات الطرف
الآخر ووصفه هو المطلوب (ج) اذا كانتا مشروطتين لا يلزم منهما المطر
واذا لم يلزم منهما المطر لم تعد الضرورة الى النتيجة (ج) احدى الكبريين

المطلوبتين وهو مركب من اقيسة اربعة وان شئت رتبة من ثلاثة واثبت الكبرى
بقوله (والمطاة) وهكذا الترتيب اذا اقيمت الكبرى المطاة بحالها حلية ويجري
عليها هذا الدليل حلية ويجوز ان يرتب بعضها من اثباتي ايضا كما مر مرارا
فقس (قوله واما في الاختلاط من الوقتية آه) اشارة الى اثبات الثانية
من مقدمتي الكبرى على نهج الترتيب الذي قررناه آنفا (هـ) اذا اختلط القياس
في الثاني من الوقتية والمشروطة لم تعد ضرورة الصغرى الى النتيجة لانه
اذا اختلط فيه من الوقتية والمشروطة كان الاوسط ضروري الثبوت
للاصغر في بعض اوقات ذاته وضروري السلب عن الاكبر بشرط الوصف
مثلا حين كون الموجبة وقتية والسالبة مشروطة او بالعكس واذا كان الاوسط
ضروري الثبوت للاصغر في بعض اوقات ذاته ضروري السلب عن الاكبر
بشرط الوصف مثلا يلزم منه ان ذات الاكبر مع وصفه ضروري السلب
عن ذات الاصغر في بعض الاوقات (ج) اذا اختلط فيه من الوقتية
والمشروطة يلزم منهما ان ذات الاكبر مع وصفه ضروري السلب عن ذات
الاصغر في بعض الاوقات وكون ذات الاكبر مع وصفه ضروري السلب
عن ذات الاصغر في بعضها غير كون وصف الاكبر وحده ضروري السلب
عن ذات الاصغر (ج) من الغير المتعارف اذا اختلط منهما لا يلزم منهما
كون وصف الاكبر وحده ضروري السلب عن ذات الاصغر وكون وصف
الاكبر وحده ضروري السلب عن ذات الاصغر هو المطلوب منهما (ج)
اذا اختلطت منهما لا يلزم المطلوب منهما واذا لم يلزم المطلوب منهما لم تعد
الضرورة الى النتيجة (ج) تلك الكبرى (وقوله لجواز آه) دليل الكبرى التي قبله
(هـ) كون ذات الاكبر مع وصفه ضروري السلب عن الاصغر في بعض
الاقوات غير كون وصف الاكبر وحده ضروري السلب عن الاصغر الذي
هو المطلوب منهما لانه اذا كان ضرورة السلب ناشئة من اقتران الذات
بالوصف يكون ذات الاكبر مع وصفه ضروري السلب عن ذات الاصغر
في بعض الاوقات واذا كان ضرورة السلب ناشئة من اقتران الذات بالوصف
لا يكون وصف الاكبر وحده ضروري السلب عن الاصغر (ج) من الثالث
قد يكون ذات الاكبر مع وصفه ضروري السلب عن الاصغر في بعض الاوقات
ولا يكون وصف الاكبر وحده ضروري السلب عن الاصغر وهذه النتيجة
السالبة الجزئية تستلزم تلك الكبرى فيثبت الكبرى المطلوب به فتدبر ويجوز

ان يقرر من الاول ايضا (قوله نعم لو ظهر آه) بيان لنشأ غلط بعض الواهم
يعني لاتعدى الضرورة من الصغرى الى النتيجة لانه لو ظهر انعكاس
المشروطة كنفسها لتعدد الضرورة من الصغرى الى النتيجة لكنه
لم يظهر (ج) من غير متعارف ثانيا الاستثنائي نقيض التالي وهو
المطلوب (قوله وان حاولت آه) قد عرفت ان الاختلاطات النتيجة في الثاني
اربعة وثمانون اربعة واربعون منها يصدق الدوام على احدى مقدمتيه
فتكون النتيجة فيه دائمة بلا عمل ولا جدول والاربعون منها لا يصدق الدوام
على احدها فكانت النتيجة فيه كالصغرى لكن بعمل وهو الحذف فقط
دون الضم ولذا وضع له الجدول والصغرى في هذا الجدول احدى عشرة
والكبرى اربعة فتكون النتيجة اربعة واربعين وكذا الاختلاطات اربعة
واربعين لكن الاختلاطات الاربعة عقيمة لاتقاء الشرط وبقى ضروريه
النتيجة اربعة وعشرون اورد العقيمة فيه ليكون خط الجدول مستويا
من الاطراف الاربعة ولولم يورد انقص منه المواضع الاربعة وما عدا
الصغرى والكبرى مما بينهما هو النتائج وطريق معرفة الجدول هنا ايضا
ان تؤخذ واحدة من الصغريات مع احدى الكبريات الاربع او واحدة
من الكبريات مع احدى الصغريات الاحدى عشرة ثم وثم الى ان ينتهي
والنتيجة التي كانت بازاء الكبرى والصغرى هي نتيجتها كما سبق تفصيله
فيما سبق وتبين ايضا هذا الجدول للايضاح لكل احد فنقول الصغرى
المشروطة العامة مع الكبرى المشروطة العامة تنتج كالصغرى عرفية عامة
لانه لم يصدق الدوام على احدى مقدمتيها فتكون النتيجة كالصغرى
لكن بعد حذف الضرورة منها ولما حذفت منها بقيت عرفية عامة وهي
النتيجة وهكذا التفرير في الصغرى المشروطة العامة مع الكبريات المشروطة
الخاصة والعرفية العامة والعرفية الخاصة بالافرق والصغرى العرفية
العامة مع الكبريات الاربع تنتج عرفية عامة كالصغرى بلا عمل والصغرى
المشروطة الخاصة مع الكبريات الاربع تنتج عرفية عامة ايضا بحذف
اللا دوام والضرورة من الصغرى وتبقى عرفية عامة وهي النتيجة والصغرى
العرفية الخاصة مع الكبريات الاربع تنتج عرفية عامة ايضا بحذف
اللا دوام من الصغرى والى هنا صارت الاقيسة ستة عشر والنتيجة في كلها
عرفية عامة ولذا يكتب عرفية عامة في ازاء هذه الصغريات الاربع

مع تلك الكبريات الاربع والصغرى المطلقة العامة مع الكبريات الاربع
ينتج مطلقة عامة كالصغرى بلا عمل والصغرى الوجودية اللادائمة مع
الكبريات الاربع ينتج مطلقة عامة ايضا بحذف اللا دوام عن الصغرى
والصغرى الوجودية الاضروية مع الكبريات الاربع ينتج مطلقة عامة
كالصغرى ايضا بحذف الاضروية عنها وينتج هذه الصغريات الثلث
مع الكبريات الاربع مطلقة عامة وهي مسطورة بازائها والصغرى الوقتية
مع الكبريات الاربع ينتج مطلقة وقتية بحذف اللا دوام والضرورة من الصغرى
ويبقى مطلقة وقتية وهي النتيجة والصغرى المنتشرة مع الكبريات الاربع
ينتج مطلقة منتشرة بحذف اللا دوام والضرورة من الصغرى ايضا
والصغرى الممكنة العامة مع الكبريين المشروطة العامة والمشروطة الخاصة
ينتج ممكنة عامة كالصغرى بلا عمل والصغرى الممكنة العامة مع الكبريين
العرفية العامة والعرفية الخاصة عقيمة لما عرفت من انتفاء الشرط الثاني
والصغرى الممكنة الخاصة مع الكبريين المشروطة العامة والمشروطة
الخاصة ينتج ايضا ممكنة عامة بحذف الاضروية اى احد الممكتنين العامين
من الصغرى واذا حذفت بقيت الصغرى ممكنة عامة لان الممكنة الخاصة
مركبة من الممكتنين العامين والصغرى الممكنة الخاصة مع الكبريين العرفية
العامة والعرفية الخاصة عقيمة ايضا لما سبق وهكذا البدء من الكبرى
في التقرير المذكور (قوله شرط الشكل الثالث آه) يعني ان شرطه
بحسب الجهة فعلية الصغرى كالشكل الاول بلا فرق كما كانا مشاركين
في الشرط بحسب الكيف ولكن في اتجاه نوع مغايرة لانتاج الاول على
ما سبق واثبت كونه شرط بقوله (لانها لو كانت آه) (هـ) لم تكن الصغرى
فعلية في الثالث لم ينتج لانه لو لم تكن فعلية لكانت ممكنة ولو كانت ممكنة لم يلزم
تعدية الحكم من الاوسط الى الاصغر واذا لم يلزم تعديته منه اليه لم ينتج
(ج) المطلوب فتذكر الكلام الذي في مقام الشرط (وقوله لا الحكم آه)
دليل الكبرى المذكورة (هـ) لو كانت الصغرى ممكنة لم يلزم تعدية الحكم
من الاوسط الى الاصغر لانه لو كانت ممكنة يكون الحكم في الكبرى بالاي
على ما هو اوسط بالفعل اى على الافراد التي تتصف بوصف الاوسط بالفعل
والحال ان الاوسط ليس باصغر بالفعل في الصغرى بل بالامكان واذا كان
كذلك جاز ان لا يصدق الاصغر بالفعل على الاوسط واذا جاز

ان لا يصدق الاصغر بالفعل على الاوسط فيها لم يندرج الاصغر تحت
الاوسط فيها واذا لم يندرج الاصغر تحت الاوسط فيها لا يلزم من الحكم
بالاكبر على الاوسط الحكم بالاكبر على الاصغر واذا لم يكن كذلك لم يلزم
تعدي الحكم من الاوسط الى الاصغر (ج) تلك الكبرى وهكذا موصوله
والشال المفروض دليل الكبرى الشرطية المدالة ايضا (هـ) او كانت
الصغرى ممكنة في الثالث لم يلزم تعدي الحكم من الاوسط الى الاصغر لانه
لو كانت ممكنة كانت كقولنا كل ماهو مر كوب زيد مر كوب عمرو بالامكان
وكل مر كوب زيد فرس بالضرورة فيما اذا فرضنا ان زيدا ركب الفرس
ولم يركب الحمار في مدة عمره مع ان ركوبه عليه ممكن وان عمرا ركب الحمار
ولم يركب الفرس في مدة عمره والحال ان ركوبه عليه ممكن واذا قلنا
كل ماهو مر كوب زيد مر كوب عمرو بالامكان وكل مر كوب زيد فرس
بالضرورة في مفروضنا هذا لا يصدق مر كوب عمرو على مر كوب زيد بالفعل
في الصغرى ولما لم يصدق مر كوب عمرو على مر كوب زيد بالفعل
لم يندرج الاصغر تحت الاوسط واذا لم يندرج لم يعد الحكم من الاوسط
الى الاصغر (ج) تلك الكبرى والكبرى الشرطية المذكورة نظرية دليـله
ما بعده (هـ) لما لم يصدق مر كوب عمرو على مر كوب زيد بالفعل
لم يندرج الاصغر تحت الاوسط لانه اذا لم يصدق هو واندرج الاصغر
تحت ما كذب قولنا بعض ماهو مر كوب عمرو فرس بالامكان العام الذي
هو نتيجته باعم الجهات لكنه كاذب (ج) نقيض المقدم الذي هو الكبرى
المطلوبة (وقوله لان كل آه) استدلال على الرافعة المذكورة بنقيضه
(هـ) قولنا بعض ماهو مر كوب عمرو فرس بالامكان كاذب لان قولنا هذا
نقيضه كل مر كوب عمرو حمار بالضرورة اي ليس فرس وهو صادق (ج)
قولنا هذا نقيضه صادق وما هو نقيضه صادق فهو كاذب (ج) تلك
الرافعة قدم امثاله فلا تغفل (قوله وباعتبار آه) يعني ان الضروب الممكنة
الانعقاد في الثالث في كل ضروبه ايضا مائة وتسعة وستون لكن فعلية
الصغرى اسقط منها ستة وعشرين وهي الصغريات الممكنتان مع الكبريات
الثلاثة عشرة لانقضاء الشرط فيها وبقيت الاختلاطات النتيجة في كل
ضرب مائة وثلاثة واربعون وضروبه ستة فتكون الاختلاطات النتيجة
في مجموع ضروب الثالث ثمان مائة وثمان وخمسين واما تصويره فثل ما سبق

من نظائره (هـ) لما اعتبر فعلية الصغرى في الشكل الثالث بقيت الاختلاطات
النتيجة في كل ضرب منه مائة وثلاثة واربعين كالشكل الاول لانه لما اعتبر فيه
فعلية الصغرى سقطت من الاختلاطات الممكنة الانعقاد ستة وعشرون
اختلاطا ولما سقطت هي منها بقيت الاختلاطات النتيجة مائة وثلاثة واربعين
(ج) الملازمة المطلوبة (وقوله وهي الحاصلة آه) دليل الكبرى (هـ) لما سقطت
هي منها بقيت اختلاطاته النتيجة مائة وثلاثة واربعين لانه لما سقطت هي
منها بقيت اختلاطاته النتيجة ما هو الحاصلة من ضرب احدى عشر
صغرى في ثلث عشرة كبرى والحاصلة من ضربها فيها هي مائة وثلاثة
واربعون (ج) تلك الكبرى (قوله والكبرى فيها آه) يعني اما النتيجة فيه
كالكبرى بلا عمل واما كعكس الصغرى بحذف الادوام عنه وضم لادوام
الكبرى اليه لانه اما يكون الكبرى احدى الوصفيات الاربع واما لا يكون
الكبرى احداها فان لم يكن الكبرى احداها بل احدى التسع الباقية كانت
جهة النتيجة جهة الكبرى بعينها بلا عمل وان كانت الكبرى احداها كانت
النتيجة كعكس الصغرى بحذف الادوام عن ذلك العكس ان وجد فيه
ويضم لادوام الكبرى اليه (ج) من غير متعارف مر كوب اول الاستثنائي
عيني التالين المذكورين وهما المطلوب كما سبق امثاله والكلام عليه لا افتراض
على ما لا يخفى ولم يراع في ذكر الشرطين باللف والنشر على الترتيب اخذا
بانقرب فثبت من هذا ان الاختلاطات النتيجة التي كانت الكبرى فيها غير
الوصفيات الاربع بل احدى التسع الباقية مع احدى الصغريات
الاحدى عشر هي كالكبرى بلا عمل ولا جدول وهي تسع وتسعون
اختلاطا واما نتيجة الاختلاطات التي كانت الكبرى فيها احدى الوصفيات
الاربع مع الصغريات الاحدى عشر فهي بعكس الصغرى بعمل وهو
حذف الادوام عن عكس الصغرى وضم لادوام الكبرى اليه فتكون
الاختلاطات التي كانت النتيجة كعكس الصغرى اربعا واربعين والشرطيتان
المذكورتان نظريتان وايضا هما اما بالخلف او بالعكس او بالافتراض كما سبق
تفصيله وكيفية اجرائها فنذكر وقس عليه وقد استفيد هنا دعويان
اخرى ان اشار الى اثبات احداها بقوله (واما حذف لادوام آه) اذا كانت
النتيجة كعكس الصغرى في الثالث ووجد فيه قيد الادوام يحذف منه
ذلك القيد حين كونه نتيجة لانه اذا كانت كعكس الصغرى فيه ووجد فيه

فيد اللادوام كان عكسها المركبة موجبة لتكون ايجاب الصغرى شرط فيه واذا كان العكس المركب موجبة يكون لادوامه سالبة (ج) اذا كانت النتيجة كعكس الصغرى وكان فيه قيد اللادوام كان ذلك اللادوام سالبة والسالبة لادخل لها في صغرى الشكل الثالث (ج) اذا كانت النتيجة كعكس الصغرى وكان فيه قيد اللادوام لا يكون له دخل في صغرى الثالث وما لادخله فيها يحذف من النتيجة (ج) المطلوب (قوله وما ضم لادوام آه) اشارة الى اثبات ثانيهما (هـ) اذا كانت النتيجة كعكس الصغرى ووجد في كبراه قيد اللادوام يضم ذلك اللادوام الى الصغرى حين كونها نتيجة لانه اذا كانت كعكس الصغرى ووجد في كبراه قيد اللادوام ينتج ذلك اللادوام مع الصغرى واذا انتج معها يضم اليها حين كونها نتيجة (ج) المط ٢ (قوله لانه يرجع آه) دليل الصغرى المذكورة (هـ) اذا كانت النتيجة كالصغرى وكان في الكبرى قيد اللادوام ينتج ذلك اللادوام مع الصغرى لانها اذا كانت كالصغرى وكان في الكبرى قيد اللادوام تكون الكبرى غير الوصفيات الاربع نظر الى قيدها واذا كانت الكبرى غير هاتكون النتيجة تابعة للكبرى (ج) اذا كانت النتيجة كالصغرى ووجد في الكبرى قيد اللادوام تكون النتيجة تابعة للكبرى نظرا الى قيدها واذا كانت تابعة لها نظر الى قيدها ينتج لادوام الكبرى مع الصغرى (ج) تلك الصغرى وتحقق هذا المقام موقوف على ما سبق من ان الاقضية المركبة من بسيطين قياس واحد ومن بسيط ومركب قياسان آه يعني ان اللادوام اذا وجد في صغراه يكون هو مع الكبرى قياسا واحدا كما كان اصله معها قياسا واحدا مع ان لادوام الصغرى سالبة لتكون اصله موجبة ولا ينتج الصغرى السالبة في الثالث فلا ينتج لادوامها ايضا فحذف من النتيجة وكذا الكلام في ان اللادوام اذا كان في الكبرى يكون هو مع الصغرى قياسا واحدا كما كان اصل الكبرى معها قياسا واحدا لكن اصل الكبرى ههنا من الوصفيات الاربع وحيث تكون النتيجة كالصغرى والادوام ليس من الوصفيات الاربع فتكون النتيجة حيثن كالكبرى ولهذا ضم لادوام الكبرى الى الصغرى في النتيجة رعاية للجسنيين فكان النتيجة صارت كالصغرى والكبرى معا فيه لانه لما كانت الكبرى احدى الخاصتين يكون اصلها اعني المشروطة العامة وهي الجزء الاول منها من الوصفيات الاربع ولادوامها من غير الاربع واذا نظر الى اصلها تكون النتيجة كالصغرى

٢ ولا مصادرة في هذا
الدليل لمغايرة الدعوى
في الجملة وهي كاقضية
لان المصادرة هي
كون المطالب جزأ
من الدليل ولم توجد
فيه على ما لا يخفى

واذا نظر الى لادوامها تكون النتيجة كالبركى فروعى للجانبين فصارت النتيجة فيهما كالصغرى مع ضم لادوام الكبرى اليها كما لا يخفى (قوله وتفصيل آه) يعني لما بين ان النتيجة في الثالث كالكبرى اذا كانت احدى الوصفيات الاربع بلا عمل وكالصغرى اذا كانت احدها بعمل احتاج ما تكون بالعمل الى الجدول الايضاح فهذا الجدول لما تكون النتيجة فيه كالصغرى وهو اربعة واربعون اختلاطا اعني الكبريات الاربع مع الصغريات الاحدى عشر وما يكون بازائها هو النتائج وطريق معرفته كما مر سواء بدأ من طرف الصغرى او الكبرى هكذا الصغرى الضرورية مع الكبرى المشروطة العامة والعرفية العامة ينتج حينية مطلقة كعكس الصغرى لانه صارت الكبرى احدى الوصفيات الاربع فكانت النتيجة عكس الصغرى بلا عمل وهو الحينية المطلقة والصغرى الضرورية مع الكبرى المشروطة الخاصة او العرفية الخاصة ينتج حينية لادائمة بعكس الصغرى وضم لادوام الكبرى اليها والصغريات الثلاث اى الدائمة والمشروطة العامة والعرفية العامة مع الكبرى بين المشروطة العامة والعرفية العامة ينتج حينية مطلقة ايضا كعكس الصغرى بلا عمل وهذه الصغريات الثلاث مع الكبرى بين المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة ينتج حينية لادائمة بعكس الصغرى وضم لادوام الكبرى اليها والصغرى المشروطة الخاصة او العرفية الخاصة مع الكبرى بين المشروطة والعرفية العامين ينتج كعكس الصغرى حينية مطلقة بحذف اللادوام عنه لان عكسها حينية مطلقة لادائمة واذا حذف لادوامه بقي حينية مطلقة وهي النتيجة والصغريات المشروطة والعرفية الخاصتان مع الكبرى بين المشروطة والعرفية الخاصتين ينتج كعكس الصغرى حينية لادائمة بحذف اللادوام عن عكسها وضم لادوام الكبرى اليها فتكون النتيجة حينية لادائمة وهذه الصغريات الست ينتج مع الكبرى بين الاوليين حينية مطلقة ومع الكبرى بين الاخرين حينية لادائمة واهذا كانت الحينية المطلقة مكتوبة في اثني عشر والحينية اللادائمة في اثني عشر والصغريات المطلقة العامة والوجودية اللادائمة والوجودية اللا ضرورية والوقفية والمنتشرة مع الكبرى بين المشروطة العامة والعرفية العامة ينتج كعكس الصغرى مطلقة عامة بلا عمل لان عكس هذه الصغريات الخمس هو المطلقة العامة وهذه الصغريات الخمس مع الكبرى بين المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة ينتج كعكس

الصغرى وجودية لادائة بضم لادوام الكبرى اليه لان عكس هذا الصغريات مطلقة عامة كما عرفت واذا انضم اليها لادوام الكبرى تكون وجودية لادائة وهي النتيجة فكانت المطلقة العامة نتيجة لعشرة والوجودية اللادائة لعشرة كما هو المصور كذلك فتدبر (قوله لانتاج الشكل الرابع آه) يعني كما كان لانتاج الاشكال الثلاثة شرائط بحسب الجهة كذلك للشكل الرابع شرط بحسب الجهة لكن الشرط بحسبها فيه خمسة بعضها شامل لجميع ضروبه الثمانية وبعضها خاص ببعض ضروبه اما الشرط الاول منها فهو عدم استعمال الممكنة في الرابع اصلا لا في صفراء ولا في كبراء لانه لو استعملت الممكنة فيه لم ينتج مطردا كما ستقف عليه وعدم الانتاج مطردا مستلزم لعدم الانتاج كما عرفت فسقط به من الاختلاطات الممكنة الانعقاد في ضروبه الثمانية ثمانية واربعون وهي الصغريات الممكنتان مع الكبريات الثلث عشرة والكبريات الممكنتان مع الصغريات الاحدى عشر في مائة واحد عشر وعشرون لان الاختلاطات الممكنة الانعقاد في كل واحد من ضروب الاربع ايضا مائة وتسعة وستون فلما سقط الشرط الاول ثمانية واربعين من كل ضرب بقيت اختلاطاته النتيجة في كل ضرب مائة واحد عشر وعشرين على مقتضى الشرط الاول والضرب الذي لم يشترط له الشروط الاربعة الباقية تبقى اختلاطاته النتيجة مائة واحد عشر وعشرين بلا نقصان كالضرب بين الاولين واما الضرب الذي اشترط له بعض الشروط الباقية او كلها فينقص منه على مقتضى شرطه كما سيجي قريبا ان شاء الله تعالى هذا هو مال هذه العبارة واما بيان اثبات هذا الشرط ودليله والتخلف في المواد على تقدير انتفائه (فهو) لو استعمل الممكنة فيه فاما ان يكون الممكنة موجبة فيه او سالبة ان كانت الممكنة موجبة فيه لم ينتج وان كانت سالبة لم ينتج (ج) الملازمة المطلوبة والكبريات المذكورتان اللتان اشار اليه بقوله (ويا ما كانت) نظرية وقوله (اما الممكنة السالبة) اي اما عدم انتاج الممكنة السالبة فيه اشارة الى اثبات احدهما لكنه احال اثباتها الى ما سياتي من الشرط الثاني فتذكر ذلك الدليل الا ترى هنا (ه) ان كانت الممكنة المستعملة في الرابع ممكنة سالبة لم ينتج لانه ان كانت ممكنة سالبة لم تكن السالبة المستعملة فيه من السوالب المنعكسة وما ينتج في الرابع يلزم ان تكون سالبة من السوالب المنعكسة (ج) من ثاني الثاني تلك الكبرى وقوله (واما الممكنة

الموجبة) اي اما عدم انتاج الممكنة الموجبة فيه اشارة الى اثبات ثانيهما (ه) ان كانت الممكنة المستعملة فيه موجبة لم ينتج لانه ان كانت الممكنة المستعملة فيه موجبة فاما ان تكون هي صغرى او كبرى ان كانت الممكنة الموجبة صغرى يتحقق الاختلاف في النتيجة وان كانت كبرى يتحقق الاختلاف فيها (ج) ان كانت الممكنة المستعملة فيه موجبة يتحقق الاختلاف فيها ومتى تحقق الاختلاف في النتيجة لم ينتج (ج) تلك الكبرى والكبريات المذكورتان لهذا القياس ايضا نظريتان (وقوله اما اذا كانت صغرى آه) اشارة الى اثبات الاولى منهما (ه) اذا كانت الممكنة الموجبة صغرى فيه يتحقق الاختلاف في النتيجة لانه اذا كانت الممكنة الموجبة صغرى فيه كان كقولنا في الفرض المذكور كل ناهق مر كوب زيد بالامكان وكل جار ناهق بالضرورة وكقولنا كل انسان غني بالامكان وكل ناطق انسان بالضرورة مثلا واذا قلنا فيه كل ناهق مر كوب زيد بالامكان وكل جار ناهق بالضرورة يكون الحق في النتيجة هو السلب وهو قولنا لا شيء من مر كوب زيد بحمار بالضرورة واذا قلنا كل انسان غني آه كان الحق فيها الايجاب وهو قولنا كل غني ناطق بالضرورة (ج) اذا كانت الممكنة الموجبة صغرى فيه قد يكون الحق في نتیجتها السلب وقد يكون الحق فيها الايجاب واذا كان كذلك يتحقق الاختلاف في النتيجة لا محالة كما عرفت (ج) تلك الكبرى (وقوله واما اذا كانت كبرى آه) اشارة الى اثبات الثانية منهما (ه) ان كانت الممكنة الموجبة كبرى يتحقق الاختلاف فيها لانه اذا كانت الممكنة الموجبة كبرى كان كقولنا كل مر كوب زيد فرس بالضرورة وكل حمار مر كوب زيد بالامكان وكقولنا كل مر كوب زيد فرس بالضرورة وكل صاهل مر كوب زيد بالامكان واذا قلنا القياس الاول يكون الحق في نتیجته السلب وهو قولنا لا شيء من الفرس بحمار بالضرورة واذا قلنا القياس الثاني يكون الحق فيها الايجاب وهو قولنا كل فرس صاهل مع اتحاد الهيئة فيهما وما يكون شأنه كذلك يتحقق الاختلاف في نتیجته (ج) تلك الكبرى وقد ثبت بالشرط الاول انه لا تستعمل الممكنة فيه اصلا وهو شامل لجميع ضروبه (قوله الشرط الثاني آه) مشروع لبيان شرطه الثاني وهو ان تكون السالبة المستعملة فيه منعكسة اي يلزم ان تكون السالبة الموجودة في الرابع من القضايا الست المنعكسة السوالب فلا ينتج اذا كانت غيرها فعلى هذا يكون الشرط الثاني شرطا لضروبه التي يوجد فيها

السالبة وهي غير الضربين الاولين اعني ضروره الست الاخيرة التي كانت
احدى مقدمتيها سالبة واما الضربان الاولان فكلنا مقدمتيها معا
موجبتان فلا دخل لهذا الشرط لهما لانه خاص بما فيه سالبة فبقيت
الاختلاطات المنتجة فيهما على حالهما اثنان واحدى وعشرين اختلاطا ولما كان
الشرط الثاني خاصا بالضررب الست الاخيرة وثبت ان السالبة الكلية سبع
منها لا تنعكس وستة منها تنعكس والسالبة الجزئية لا تنعكس منها الا
الخاصتان اسقط ذلك الشرط اى الشرط الثاني من الضرب الثالث خمسة
وخمسين اختلاطا وهي الصغريات الخمس السوالب الكلية مع الكبريات
الاحدى عشر اذ المكنان السالبان سقطتا بالشرط الاول وبقيت
اختلاطاته المنتجة ستة وستين وهي الصغريات الست السالبة الكلية مع
الكبريات الاحدى عشر واسقط من الضرب الرابع خمسة وخمسين ايضا
وهي الكبريات الخمس السوالب الكلية مع الصغريات الاحدى عشر وبقيت
اختلاطاته المنتجة ستة وستين ايضا وهي الكبريات الست السوالب الكلية
مع الصغريات الاحدى عشر واسقط ذلك الشرط من الضرب الخامس
ايضا خمسة وخمسين اختلاطا وهي الكبريات الخمس السوالب الكلية
مع الصغريات الاحدى عشر وبقي بحسب هذا الشرط فيه ايضا ستة وستون
اختلاطا وصارت الاختلاطات المنتجة في الضرب الثالث والرابع والخامس
منه بحسب مقتضى الشرطين الاولين ستة وستين واسقط من الضرب
السادس تسعة وتسعين اختلاطا وهي الصغريات السوالب الجزئية التسع
مع الكبريات الاحدى عشر وبقيت اختلاطاته المنتجة بحسب مقتضى هذين
الشرطين اثني وعشرين وهي الصغريات السالبتان الجزئيتان الخاصتان
مع الكبريات الاحدى عشر غير المكنيتين واسقط ايضا من الضرب
السابع تسعة وتسعين اختلاطا وهي الكبريات السالبة الجزئية التسع مع
الصغريات الاحدى عشر وبقي اثنان وعشرون اختلاطا فصارت
الاختلاطات المنتجة في الضرب السادس والسابع بحسب هذين الشرطين
اثنين وعشرين اختلاطا واسقط ذلك الشرط من الضرب الثاني خمسة
وخمسين وهي الصغريات السالبة الكلية الخمس مع الكبريات الاحدى
عشر وبقي فيه ستة وستون اختلاطا بحسب مقتضى هذين الشرطين
كالضرب الثالث والرابع والخامس وكيفية تقرير اثباته (هـ) لو كانت السالبة

المستعملة في الرابع من القضايا الغير المنعكسة السوالب لم ينتج لانه لو كانت
السالبة المستعملة فيه من القضايا الغير المنعكسة السوالب كان اخصها
السالبة الوقتية والسالبة الوقتية اما ان تكون صغرى واما ان تكون كبرى
(ج) لو كانت السالبة المستعملة فيه من القضايا الغير المنعكسة السوالب
فاما ان يكون اخصها صغرى او كبرى ان كانت صغرى لا ينتج الرابع
وان كانت كبرى لا ينتج ايضا (ج) لو كانت السالبة المستعملة فيه من القضايا
الغير المنعكسة السوالب لكان اخصها لا ينتج واذا لم ينتج اخصها فيه
لم ينتج مجزئتها (ج) المخلوب والكبريان المذكوران نظريتان (وقوله اما
اذا كانت صغرى آء) اشارة الى اثبات احدهما (هـ) اذا كانت السالبة
الوقتية صغرى فيه لا ينتج فيه لانه ان كانت السالبة الوقتية صغرى فيه كان
كقوائها لاشئ من القبر بمنخفض بالتوقيت لادائما وكل ذى محق فهو قر
بالضرورة وكالمثال الذى يكون الحق فيه السلب اى يمتنع فيه الايجاب
مع اتحاد الهيئة في القياسين لو وجد ذلك المثال واذا قلنا الاول يكون الحق
في نتيجته الايجاب واذا قلنا الثانى يكون الحق في نتيجته السلب وكل ما هو
شأنه كذلك لم ينتج (ج) تلك الكبرى (وقوله واما اذا كانت كبرى آء)
اشارة الى اثبات الثانية منهما مثل الاول بلا فرق فقس (قوله الشرط
الثالث آء) شروع لبيان الشرط الثالث منه وهو احدى الامرين اما كون
الصغرى الضرب الثالث ضرورية او دائمة مع الكبريات الاحدى عشر
او كون كبراه من القضايا الست المنعكسة السوالب مع الصغريات الرابع
فيكون هذا الشرط خاصا بالضرب الثالث ولما بقي في هذا الضرب من
الشرطين الاولين ستة وستون اختلاطا اسقط الشرط الثالث منها ايضا
عشرين اختلاطا وهي الصغريات الرابع اعني الخاصتين والعامتين
مع الكبريات الخمس اعني الوجوديتين والوقتيتين والفعلية وبقي اختلاطاته
المنتجة بحسب مقتضى هذه الشروط الثلاثة الاول ستة واربعون وبقيت
اختلاطات الضررب البقية على حالها لكونها لا دخل لهما في الشرط
الثالث وتصويره (هـ) لو اتفق الامر ان اى اولم تكن الصغرى ضرورية
ولادائمة في الضرب الثالث ولم تكن الكبرى من القضايا الست المنعكسة
السوالب لم ينتج لانه لو اتفق الامر ان اى اولم تكن الصغرى ضرورية ولادائمة
فيه ولم تكن الكبرى من القضايا الست المنعكسة السوالب لكانت الصغرى

احدى الاربع لسقوط باقيه بالشرط الثانى كما اشار اليه بقوله (لكن لما كانت آه) وكانت الكبرى احدى السبع واخص الصغريات المشروطة الخاصة واخص الكبريات الوقتية (ج) او انتفى الامر ان لكان اخص الصغريات المشروطة الخاصة واخص الكبريات الوقتية والمشروطة الخاصة لا ينتج مع الوقتية (ج) لو انتفى الامر ان لكان اخص الصغريات لا ينتج مع اخص الكبريات واذا لم ينتج اخصها مع اخصها لا ينتج مجموع تلك الصغريات مع مجموع تلك الكبريات (ج) الملازمة المطلوبة (قوله وذلك) اشارة الى الكبرى المذكورة قبله (وقوله لانه آه) دليلها (هـ) المشروطة الخاصة مع الوقتية لا ينتج فيه لان المشروطة الخاصة معها هو قولنا لا شئ من المنخفض بمضى بالاضافة القمرية بالضرورة مادام منخفضة لا دائما وكل من منخسف بالثوقيت لا دائما مثلا والقياس الآخر الذى هو مركب منهما ايضا مع اتحاد الهيئة فيهما وامتنع فيه الايجاب لو وجد وقولنا هذا يمتنع في نتيجة السلب والقياس الآخر الغير المذكور يمتنع فيه الايجاب وما يكون كذلك لا ينتج (ج) تلك الكبرى (وقوله مع امتناع سلب القمر آه) دليل الكبرى وهى قولنا هذا يمتنع في نتيجة الايجاب وهو معلوم (قوله اعلم آه) كلام على الشرط الثانى والثالث بان دليلهما انما يتم لو بين فيهما امتناع الايجاب كابين امتناع السلب حتى يلزم الاختلاف في النتيجة يعنى اورد في دليلهما اختلاطا يكون الحق في نتيجة الايجاب وامتنع فيها السلب ولم يورد اختلاطا يكون الحق في نتيجة السلب وامتنع الايجاب مع ان اراده فيهما لازم ايضا حتى يلزم الاختلاف في النتيجة ويكون ذلك الاختلاف موجبا لعدم الانتاج لكنه لم يظفر بصورة نقص يدل عليه اى على امتناع الايجاب (قوله الشرط الرابع آه) شروع لبيان الشرط الرابع وهو كون الكبرى في الضرب السادس من القضايا الست المنعكسة السوالب وهذا الشرط مخصوص بالضرب السادس وهو بحسب مقتضى الشرطين الاولين قديقي فلما سقط منه بهذا الشرط ايضا اربعة وخمسون اختلاطا وهى الصغريات الدائمتان والعامتان مع الكبريات الاحدى عشر والكبريات الخمس الغير المنعكسة السوالب مع الصغريين الخاصتين مع الكبريات الاحدى عشر فلما سقط هذا الشرط ايضا عشرة اختلاطات وهى الصغريان الخاصتان مع الكبريات الخمس الغير المنعكسة ما عدا الممكنتين بقى اختلاطاته المنتجة اثني عشر وهى الصغريان الخاصتان مع الكبريات الست المنعكسة السوالب وتصويره مثل تصوير ما قبله (هـ) الضرب الثامن لا بد ان تكون صفراء من احدى الخاصتين وكبراه مما يصدق عليه العرف العام اى كبراه

واما تصوير العبارة فهو على عكس ما سبق في مواضع الشروط من ان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء الشروط كما سبق مرارا فكما استفيد هذا الملزوم من مفهوم الشرط استفيد منه ايضا استلزام وجود الشروط وجود الشرط فلا فرق بين هذا وذلك في ادعائهما في مقام ذكر الشرط كما عرفت فالمدعى هنا هو لزوم وجود الشرط عند وجود الشروط (هـ) الضرب السادس يلزم ان يكون صفراء سالبة خاصة لتقبل الانعكاس وان تكون كبراه معها من القضايا الست المنعكسة السوالب لان الضرب السادس انما بين انتاجه بعكس الصغرى ليرتد الى الشكل الثانى وما بين انتاجه بعكس الصغرى ليرتد الى الشكل الثانى لا بد فيه من شرطين (ج) الضرب السادس لا بد فيه من شرطين والشرطان احدهما ان تكون صفراء سالبة خاصة لتقبل الانعكاس وثانيهما ان تكون الكبرى الموجبة مع الصغرى الخاصة على الشرط المعبر بحسب الجهة في الشكل الثانى (ج) الضرب السادس لا بد فيه من كون صفراء سالبة خاصة لتقبل الانعكاس وكون كبراه الموجبة مع الصغرى الخاصة على الشرط المعبر بحسب الجهة في الشكل الثانى والشرط المعبر بحسب الجهة في الشكل الثانى كون كبراه من القضايا الست المنعكسة السوالب اذا لم يصدق الدوام على صفراء (ج) الضرب السادس لا بد فيه من كون صفراء سالبة خاصة لتقبل الانعكاس وكون كبراه معها من القضايا الست المنعكسة السوالب اذا لم يصدق الدوام على صفراء وهو المطلوب وهكذا مفصوله (قوله الشرط الخامس آه) شروع لذكر الشرط الخامس وهو كون صغرى الضرب الثامن من احدى الخاصتين وكبراه مما يصدق عليه العرف العام فيكون هذا الشرط خاصا بالضرب الثامن لا يدخل فيه لغيره والضرب الثامن بحسب مقتضى الشرطين الاولين قديقي ستة وستون اختلاطا كما عرفت فلما سقط منه بهذا الشرط ايضا اربعة وخمسون اختلاطا وهى الصغريات الدائمتان والعامتان مع الكبريات الاحدى عشر والكبريات الخمس الغير المنعكسة السوالب مع الصغريين الخاصتين بقى اختلاطاته المنتجة اثني عشر وهى الصغريان الخاصتان مع الكبريات الست المنعكسة السوالب وتصويره مثل تصوير ما قبله (هـ) الضرب الثامن لا بد ان تكون صفراء من احدى الخاصتين وكبراه مما يصدق عليه العرف العام اى كبراه

من القضايا الست المنعكسة السوالب لان الضرب الثامن انما يظهر انتاجه بعكس الترتيب ايرجع الى الاول وبعكس النتيجة بعده وما يظهر انتاجه بعكس الترتيب ايرجع الى الاول وبعكس النتيجة بعده لابد فيه من ان تكون مقدمته بحيث اذا بدلت احدهما بالآخرى كانتا من الشكل الاول واتجهتا سالبة خاصة لتقبل تلك النتيجة السالبة الخاصة لانعكاس الى النتيجة المطلوبة (ج) الضرب الثامن لابد فيه من ان تكون مقدمته بحيث اذا بدلت احدهما بالآخرى كانتا من الاول واتجهتا سالبة خاصة لتقبل تلك النتيجة الخاصة لانعكاس الى النتيجة المطلوبة والشكل الاول انما ينتج سالبة خاصة او كان كبراه احدى الخاصتين وصغراه احدى القضايا الست المنعكسة السوالب اعني الوصفيات الاربعة والدائمتين (ج) الضرب الثامن يلزم ان تكون مقدمته بحيث اذا بدلت احدهما بالآخرى آه وتكون كبراه احدى الخاصتين وصغراه احدى القضايا الست المنعكسة السوالب وما يكون مقدمته بحيث اذا بدلت احدهما بالآخرى تكون كبراه احدى الخاصتين وصغراه احدى القضايا الست المنعكسة السوالب يجب ان تكون صغراه احدى الخاصتين وكبراه من القضايا الست وهو المطلوب وان شئت قررت مقدمات هذا القياس المركب شرطية وهو معلوم لكن احدى الكبريات اعني قوله والشكر الاول انما ينتج سالبة خاصة لو كانت كبراه احدى الخاصتين ثلثان في الحقيقة احدهما هو قوله لو كانت كبرى الشكل الاول من احدى الخاصتين وصغراه من الوصفيات الاربعة ينتج سالبة خاصة ولم يذكر بيان هذا بل قال فظاهر اي ظاهر بما سبق من ان كبرى الشكل الاول اذا كانت احدى الخاصتين وصغراه احدى الوصفيات الاربعة تكون الكبرى من الوصفيات الاربعة فتكون النتيجة كالصغرى مشروطة خاصة في اثنين منها وعرفية خاصة في اثنين آخرين منها فتكون النتيجة سالبة خاصة على كل حال كما عرفت والثانية منهما وهي قوله او كانت كبراه من احدى الخاصتين وصغراه من احدى الدائمتين تكون النتيجة ايضا سالبة خاصة يحتاج الى الاثبات خلفاها اشار اليه بقوله (اما اذا كانت احدى الدائمتين فلان آه) (هـ) اذا كانت الكبرى احدى الخاصتين والصغرى احدى الدائمتين في رابع ضروب الاول

تكون النتيجة سالبة خاصة لانه اذا كانت الكبرى احدى الخاصتين والصغرى احدى الدائمتين فيه كانت النتيجة ضرورية لاداعة او داعة لاداعة كالصغرى بالعمل بضم لادوام الكبرى اليها والضرورية لاداعة والدائمتين الا داعة اخص من العرفية الخاصة (ج) اذا كانت الكبرى احدى الخاصتين كانت النتيجة اخص من العرفية الخاصة واذا كانت النتيجة اخص من العرفية الخاصة تصدق في النتيجة السالبة الجزئية العرفية الخاصة اذ صدق الاخص الذي هو الضرورية لاداعة والدائمتين لاداعة يستلزم صدق الاعم اعني السالبة الخاصة وهي تنعكس الى النتيجة المطلوبة من الضرب الثامن فيثبت المط (قوله فيجب ان يكون آه) من كبريات القياس المذكور توسط بينه وبين الكبريات الاول دليل احدها كما ثبتنا آهنا وقوله لانها كبرى آه دليل احدها في هذه الكبرى التي قبله (هـ) صغرى الضرب الثامن يجب ان تكون احدى الخاصتين على تقدير لزوم كون مقدمته بحيث اذا بدلت احدهما بالآخرى اتجهتا سالبة خاصة لان صغرى الضرب الثامن كبرى الشكل الاول وكبرى الشكل الاول يجب ان تكون احدى الخاصتين على ذلك التقدير (ج) تلك المقدمة (قوله لانها صغرى آه) دليل ثانيهما (هـ) كبرى الضرب الثامن يجب ان تكون من القضايا الست على ذلك التقدير لان الضرب الثامن من صغرى الشكل الاول وصغرى الشكل الاول يجب ان تكون من القضايا الست على ذلك التقدير (ج) تلك المقدمة (قوله ومن ههنا آه) اشارة الى لزوم كون صغرى الضرب الثامن من احدى الخاصتين وكبراه من القضايا الست يعني لما ثبت لزوم كون صغرى الضرب الثامن من احدى الخاصتين وكبراه من القضايا الست ظهر ان الضرب السابع لابد فيه من كون كبراه السالبة الجزئية من احدى الخاصتين وكون صغراه الموجبة فعلية لانه لما ثبت ذلك ظهر ان الضرب السابع انما يثبت انتاجه بعكس الكبرى ايرجع الى الشكل الثالث وكل ما يثبت انتاجه بعكس الكبرى ايرجع الى الشكل الثالث ويجب ان تكون السالبة المستعملة فيه قابلة للانعكاس وان تكون الموجبة مع عكسها على شرط انتاج الشكل الثالث وما وجب ان تكون السالبة المستعملة فيه قابلة للانعكاس وان تكون الموجبة مع عكسها على شرط انتاج الشكل الثالث لابد فيه من كون السالبة احدى الخاصتين وان تكون الموجبة فعلية (ج) المطلوب

وهكذا موصوله (وقوله لان الصغرى الممكنة آه) دليل احد شقي الكبرى
التي قبله (هـ) ما يكون كذلك يجب ان تكون الموجبة الصغرى فيه فعلية
لانه اول يجب ح كون الصغرى فعلية لكنت ممكنة لكن الصغرى الممكنة
عقبة في الشكل الثالث (ج) نقض المقدم وهو المطلوب فادام اثبات انه ج
الضرب السابع بعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الثالث يلزم ان تكون كبراه
احدى الخاصتين تقبل الانعكاس لان كبراه سالبة جزئية وهي لا تنعكس الا اذا
كانت احدى الخاصتين كما سبق في بحثه ويلزم ايضا ان تكون صفراء فعلية
لان صفراء بعد العكس والارتداد تكون صفراء اشكال وهي يجب ان تكون
فعلية كما عرفت ولهذا شرطهما في هذا الضرب فصارت اختلاطاته النتيجة
اثنين وعشرين كما اشرنا اليه فيما سبق فتدبر (قوله وانما لم يذكر ذلك آه)
اي لم يذكر لزوم كون الكبرى السالبة بالضرب السابع من احدى الخاصتين
وصفراء الموجبة فعلية لتكن ذكرها بقوله (لان الشرط آه) (هـ) لزوم
كون الكبرى السالبة في السابع من احدى الخاصتين وصفراء الموجبة
فعلية لم يذكر في الكتاب اي في المتن لانه لما علم الشرط الاول في فصل القياس
والشرط الثاني من اول الشرط لم يذكر هنا لكن المقدم ثابت والتالي مثله
ويجوز ان يكون هذا القياس مر كما من قياسين كل منهما من خبر متعارف غير
متعارف اول الاستثنائي تقدم الاستثنائية فيهما على الشرطية مع ضم المقدمات
المطوية فيظن في بادى النظر انه من الافتراضي فلا تغفل (هـ) لزوم كون
الكبرى السالبة في السابع من احدى الخاصتين وصفراء الموجبة فعلية
لم يذكر في الكتاب لان لزوم كون الكبرى السالبة فيه من احدى الخاصتين
وهو الشرط الاول قد علم في فصل القياس قبيل المختلطات ولزوم كون
صغرى الموجبة فعلية وهو الشرط الثاني قد علم من اول الشرط وهو عدم
استعمال الممكنة في هذا الشكل كما عرفت ولما علم الشرط الاول في فصل
القياس قبيل المختلطات والشرط الثاني من اول الشرط فلا حاجة الى
ذكرهما هنا لاستغناء (ج) الشرط الاول والشرط الثاني لا حاجة الى ذكرهما
هنا واذا لم تكن حاجة الى ذكرهما هنا لم يذكر ايضا (ج) عين التالى ايضا
وهو المطلوب (قوله النتيجة آه) شروع لبيان كيفية انتاج الضروب الثمانية
لرابع حال كونه من المختلطات بين اول ما بقى في الضروب الثمانية على
مقتضى شروطها اجالا وقد فصلنا انتاجها ودليلها في بيان شروطها

تفصيلا موضحا فراجع اليه ثم بين حال النتيجة بمعنى ان الاختلاطات النتيجة
بحسب الشرائط المذكورة في كل واحد من الضربين الاولين مائة واحدى
وعشرون لان الاختلاطات النتيجة بحسبها فيهما هي الاختلاطات الحاصلة
من ضرب الموجهات الفعلية الاحدى عشر في نفسها والاختلاطات
الحاصلة من ضرب الموجهات الفعلية الاحدى عشر في نفسها مائة
واحدى وعشرون (ج) المطلوب وهكذا ترتيب ما سأتى من قوله وفي الضرب
الثالث اي الاختلاطات النتيجة في الضرب الثالث بحسب الشرائط
المذكورة ستة واربعون لان الاختلاطات النتيجة فيه هي الحاصلة من
الصغرى بين الدائتين مع الكبريات الفعليات الاحدى عشر والحاصلة من
الصغرى بين الدائتين مع الكبريات الفعليات الاحدى عشر ستة واربعون
(ج) المطلوب (قوله وفي الرابع آه) اي الضروب النتيجة في الضرب الرابع
والخامس بحسب الشرائط المذكورة ستة وستون لانها هي الحاصلة
من الصغريات الفعلية الاحدى عشر مع الكبريات الست المنعكسة والحاصلة
منها هي ستة وستون (ج) المطلوب (قوله وفي السادس آه) اي الضروب
النتيجة في السادس والثامن بحسبها اثنا عشر لانها هي التي تحصل من
الصغرى بين الخاصتين مع الكبريات الست المنعكسة وهي اثنا عشر (ج)
المطلوب (قوله وفي السابع آه) اي الضروب النتيجة بحسبها في السابع اثنان
وعشرون لانها هي التي تحصل من الكبريين الخاصتين مع الصغريات
الفعليات الاحدى عشر وهي اثنان وعشرون (ج) المطلوب (قوله
والنتيجة آه) اي لما كانت الاختلاطات النتيجة في الضربين الاولين منه
بحسب الشرائط المذكورة مائة واحدى وعشرون كانت النتيجة فيهما
كعكس الصغرى لو كانت الصغرى ضرورية او دائمة مع الكبريات الاحدى
عشر فتكون اثنين وعشرين اختلاطا او كان القياس من القضايا الست
المنعكسة السوال بان تكون الصغرى احدى الخاصتين والدائتين
والكبرى من القضايا الست فتكون اربعة وعشرين اختلاطا فالج مجموع
ستة واربعون اختلاطا والنتيجة فيها كعكس الصغرى (قوله والا) اي وان
لم تكن الصغرى من الدائتين ولم يكن القياس من القضايا الست تكون النتيجة
مطلقة عامة فتكون المطلقة العامة نتيجة خمسة وسبعين اختلاطا وهي
الصغريات التسع اعني ما عدا الممكنين والدائتين مع الكبريات الخمس

الغير المنعكسة ماعدا المكنين والصغريات الخمس الغير المنعكسة ايضا
مع الكبريات الست المنعكسة وسأني جدولها واما تصور العبارة (فه) اما
تكون النتيجة في الصغرى بين الاولين كعكس الصغرى واما تكون النتيجة
فيهما دائمة لانه اما تكون الصغرى فيهما ضرورية او دائمة او يكون
القياس من القضايا الست المنعكسة السوالب واما لا تكون كذلك ان كانت
الصغرى فيهما ضرورية او دائمة كانت النتيجة كعكس الصغرى وان
كان القياس من القضايا الست المنعكسة السوالب تكون النتيجة ايضا
كعكس الصغرى وان لم يكن كذلك كانت النتيجة دائمة (ج) المطلوب
وهو قياس مركب من غير متعارف اول الاستثنائي وكذا ماسيجي (قوله
وفي الضرب الثالث آه) يعني لما كانت الاختلاطات النتيجة في الضرب
الثالث ستة واربعين بحسبها تكون النتيجة فيها دائمة ان كانت احدى
مقدمتيه ضرورية او دائمة فتكون الدائمة نتيجة في ثلثين اختلاطا وهي
الصغريان الدائمتان مع الكبريات الاحدى عشر والكبريان الدائمتان مع
الصغريات الاربع وان لم تكن احدى مقدمتيه ولا كلتا مقدمتيه ضرورية
ولادائمة تكون النتيجة كعكس الصغرى وهي الست عشر اختلاطا عني
الصغريات الاربع التي هي العامتان والخاصتان مع تلك الكبريات الاربع
ونصويها ايضا من غير متعارف مركب اول الاستثنائي كما سمعت آفا (ه) اما
تكون النتيجة في الضرب الثالث دائمة واما تكون كعكس الصغرى لانه
اما تكون احدى مقدمتيه ضرورية او دائمة واما لا تكون ضرورية ولادائمة
وان كانت احدى مقدمتيه ضرورية او دائمة تكون النتيجة دائمة وان لم تكن
ضرورية ولادائمة تكون النتيجة كعكس الصغرى (ج) عني التالين
وهي المطلوب (قوله وفي الرابع آه) يعني لما كانت الاختلاطات النتيجة
في الضرب الرابع والخامس بحسبها ستة وستين اختلاطا فالنتيجة فيها
دائمة ان كانت الكبرى ضرورية او دائمة فتكون النتيجة دائمة في اثني
وعشرين اختلاطا وهي الكبريان الضرورية والدائمة مع الصغريات
الاحدى عشر ماعدا المكنين واما اذا لم تكن الكبرى ضرورية ولادائمة
تكون النتيجة كعكس الصغرى محذوفا عن ذلك العكس اللادوام
فتكون النتيجة كعكس الصغرى في اربعة واربعين منها مع حذف
اللا دوام عنه لو وجد وهي الكبريات الاربعة الباقية من الست

المنعكسة مع الصغريات الاحدى عشر ماعداها وترتيبها ايضا (ه) اما النتيجة
في الضرب الرابع والخامس دائمة واما كعكس الصغرى محذوفا عنه
اللا دوام لانه اما تكون الكبرى ضرورية او دائمة واما لا تكون ضرورية
ولادائمة ان كانت الكبرى ضرورية او دائمة فيد كانت النتيجة دائمة
وان لم تكن الكبرى ضرورية ولادائمة تكون النتيجة كعكس الصغرى
محذوفا عنه اللادوام (ج) من مركب الاستثنائي ايضا عني التالين
وهو المطلوب (قوله بين الكل آه) اي اثبات انتساج كل من هذه
الختلاطات بطريق الخلف او العكس او الافتراض كالمطلقات وتقريرها
عليه مثل ما مر في تقديم فاربع اليد (قوله وفي السادس) اي لما كانت
الاختلاطات النتيجة في الضرب السادس اثني عشر كانت النتيجة فيها كنتيجة
الكل الثاني لانه بعد عكس الصغرى محذوفا عنه اللادوام فكما كانت النتيجة
فيه دائمة ان صدق الدوام على احدى مقدمتيه وكالصغرى ان لم يصدق
الدوام عليها كما عرفت كذلك نتيجة هذا الضرب دائمة ان صدق الدوام على
احدى مقدمتيه والتي صدق الدوام على احدى مقدمتيه اختلاطات اربع
عني الكبريين الضرورية والدائمة مع الصغريين الخاصتين وان لم يصدق
الدوام على احدى مقدمتيه فالنتيجة كالصغرى بعد عكسها تكون كعكس
الصغرى محذوفا عن ذلك العكس اللادوام وهي ثمانية اختلاطات
عني الكبريات الاربع الباقية من الست وهي الخاصتان والعامتان
مع الصغريين الخاصتين فتنتجها مثل عكس الصغرى مع حذف اللا و
عنه وعكس الصغرى هو العرفية الخاصة فلما حذف عنها اللادوام بقيت
عرفية عامة وهي نتيجة هذه الثمانية فتذكر (قوله وفي السابع آه) لما كانت
الاختلاطات النتيجة للضرب السابع اثني وعشرين عني الكبريين
الخاصتين مع الصغريات الاحدى عشر كانت النتيجة فيها كنتيجة الشكل
الثاني بعد عكس الكبرى والنتيجة في الثالث كالكبرى ان لم تكن الكبرى
احدى الوصفيات الاربع وان كانت احداها كانت النتيجة كعكس الصغرى
ضموما اليه لادوام الكبرى كما عرفت فيكون في الضرب السابع ايضا
كذلك لانه مثله في الانتساج انك بعد عكس الكبرى ولما كانت الكبرى
في الضرب السابع احدى الخاصتين كان عكسها عرفية خاصة فتكون
الكبرى من الوصفيات الاربع فتكون النتيجة كعكس الصغرى في جميع

الاختلاطات المنتجة لهذا الضرب مع ضم لادوام الكبرى اليه كما عرفت في الثالث وعكس الصغرى عرنيته عامة فيية في الاختلاطات الاثني عشر وهي الصغريات الست المنعكسة السوالب مع الكبرى الخاصتين فلما ضم اليها لادوام الكبرى تكون عرقية خاصة وهي نتيجة هذه الاثني عشر واما اذا كانت الصغريات احدى الخمس الغير المنعكسة مع الكبرى الخاصتين وهي عشرة اختلاطات يكون عكسها مطلقة عامة فلما ضم اليه لادوام الكبرى تكون وجودية لادائمة وهي نتيجة هذه العشرة (قوله وفي الثامن آه) يعني لما كانت الاختلاطات المنتجة للضرب الثامن اثني عشر كانت النتيجة فيها كنتيجة الشكل الاول لكن بعد عكس الترتيب وعكس النتيجة بعده والحاصل ان الاختلاطات المنتجة للضرب الثامن اثني عشر وهي الصغريان السالبتان الكلتيان الخاصتان مع الكبرى الست المنعكسة السوالب الموجبة الجزئية واذا عكس ترتيب ذلك تصير الصغرى موجبة جزئية من الست المنعكسة والكبرى من احدى الخاصتين فتكون الكبرى احدى الوصفيات الاربع وحينئذ تكون النتيجة كالصغريات الست مع حذف لادوامها وضم لادوام الكبرى اليها كافي الشكل الاول لكن النتيجة في الضرب الثامن ليست كنتيجة الشكل الاول بعينه بعد عكس الترتيب بل نتيجته عكس نتيجة الشكل الاول بعده بضم لادوام الكبرى اليه وعكس نتيجته هو عكس الصغريات الست الموجبة وعكس الصغريات الست الموجبة هو العرقية العامة في اربعة منها وتعرفية الخاصة في اثنين منها فلما ضم لادوام الكبرى الى عكس النتيجة اعني عكس الصغرى صارت النتيجة عرقية خاصة في الجميع فتكون النتيجة في الاختلاطات الاثني عشر للضرب الثامن عرقية خاصة بعد عكس الترتيب وعكس النتيجة بعده وهذا هو ما آل قوله (كما كانت هذه الضروب اثلث) يعني نتيجة الضرب السادس بعينها نتيجة الشكل الثاني بعد عكس الصغرى لان الضرب السادس يرد الى الشكل الثاني بعكس الصغرى ونتيجة ما يرد الى الشكل الثاني بعكس الصغرى هي بعينها نتيجة الشكل الثاني بعد عكس الصغرى (ج) المطلوب وكذا نتيجة الضرب السابع بعينها نتيجة الشكل الثالث بعد عكس الكبرى لان الضرب السابع يرد الى الشكل الثالث بعكس الكبرى ونتيجة ما يرد الى الشكل الثالث بعكس

عكس الكبرى هي بعينها نتيجة الشكل الثالث بعد عكس الكبرى (ج) المطلوب وكذا نتيجة الضرب الثامن هي عكس نتيجة الشكل الاول بعد عكس الترتيب وعكس النتيجة بعده لان الضرب الثامن يرد الى الشكل الاول بعكس الترتيب وعكس النتيجة بعده ونتيجة ما يرد الى الشكل الاول بعكس الترتيب وعكس النتيجة بعده هي عكس نتيجة الشكل الاول بعد عكس الترتيب وعكس النتيجة بعده (ج) المطلوب وهذه الاقيسة الثالثة المرتبة كلها من غير متعارف غير المتعارف للشكل الاول كالحدث المذكور في صدر الكتاب فتذكر ويرتب من الاستثنائي وهو معاوم وان ضبطت هذه التفاصيل التي ذكرناها يسهل عليك استخراج هذه الجداول ولما لم يتضح انتاجه من القاعدة المذكورة اورد هذه الجداول وامر بملازمتها بقوله وعليك آه لكن جدول الشكل الرابع مشتمل اكل اختلاطاته المنتجة لضروبه على خلاف جداول الاشكال الثلاثة وله ستة جداول لان جدول الخمس جدولان متغيران في الحقيقة لانتاج السادس والثامن لكنه جمعهما في جدول واحد لاشتراكهما في عدد الاختلاطات المنتجة فبدأ بالجدول الاول للضربين الاولين وهي الصغريات الاحدى عشر غير الممكنتين مع الكبرى الاحدى عشر غيرهما فتكون الاقيسة في هذه الجداول مائة وحدى وعشرين ونتيجة كذلك على ذلك القدر فيكون ما بين الكبرى والصغريات مائة وحدى وعشرين نتيجة كما هو المستور في ازاها ونتيجة كل واحدة من اختلاطاتها هي المستورة بازاء تلك الصغرى والكبرى كايضا طريق استخراجها سواء بدأ من الصغرى واخذ واحدة منها مع الكبرى الاحدى عشر ثم وثم الى ان تنتهي الصغريات او بدأ من الكبرى واخذ منها واحدة مع الصغريات الاحدى عشر الى ان تنتهي الكبرى فنقول الصغرى الضرورية مع احدى الكبرى الاحدى عشر ينتج حينئذ مطلقة كعكس الصغرى لان الصغرى ضرورية وقد عرفت ان الصغرى اذا كانت ضرورية في الضربين الاولين تكون النتيجة كعكس الصغرى وهي الحينية المطلقة وكذا الصغرى الدائمة مع احدى الكبرى الاحدى عشر ينتج كعكس الصغرى حينئذ مطلقة لان الصغرى فيه دائمة وقد ثبت ان الصغرى اذا كانت دائمة فيهما تكون النتيجة حينئذ مطلقة والصغرى المشروطة

العامّة مع احدى الكبريات الست الاول اعني الست المنعكسة ينتج حزمة مطلقة ايضا لانه يكون القياس ح من القضايا الست المنعكسة السوالب وقد عرفت ان القياس بالظن الى الصغرى والكبرى اذا كان من القضايا الست تكون النتيجة كعكس الصغرى وهي الحزمة المطلقة والصغرى المشروطة العامّة مع الكبريات الخمس الاخر اعني الخمس الغير المنعكسة السوالب ماعدا الممكنين ينتج مطلقة عامّة لانه حيث لم تكن الصغرى ضرورية ولا دائمة ولم يكن القياس من القضايا الست المنعكسة وقد بين ان اذا لم يكن كذلك في الضربين الاولين تكون النتيجة مطلقة عامّة والصغرى العرفية العامّة مع الكبريات الست الاول ينتج حزمة مطلقة لانه يكون القياس ح من القضايا الست فتكون النتيجة حزمة مطلقة كعكس الصغرى كما عرفت والصغرى العرفية العامّة مع الكبريات الخمس الاخر ينتج مطلقة عامّة لانه لم تكن الصغرى حزمة ضرورية ولا دائمة ولم يكن القياس من القضايا الست فتكون النتيجة مطلقة عامّة والصغرى المشروطة الخاصة مع الكبريات الست الاول ينتج حزمة مطلقة لا دائمة لانه يصير القياس حيث من القضايا الست فتكون نتيجته عكس الصغرى وعكس الصغرى هي الحزمة المطلقة الا دائمة والصغرى المشروطة الخاصة مع الكبريات الخمس الاخر ينتج مطلقة عامّة لعدم كون الصغرى دائمتين وكون القياس من القضايا الست كما عرفت والصغرى العرفية الخاصة مع الكبريات الست الاول ينتج حزمة مطلقة لا دائمة ايضا لانه يصير القياس حيث من القضايا الست فتكون نتيجته كعكس الصغرى وهي الحزمة المطلقة الا دائمة والصغرى العرفية الخاصة مع الكبريات الخمس الاخر ينتج مطلقة عامّة للدلائل المذكور فيما قبله مرارا فتذكر والصغرى المطلقة العامّة مع الكبريات الاحدى عشر ينتج مطلقة عامّة لانه لم تكن الصغرى حزمة ضرورية ولا دائمة ولم يكن القياس من القضايا الست فتكون النتيجة مطلقة عامّة والصغرى الوجودية الا دائمة او الوجودية الا ضرورية او الوقتية او المنتشرة مع الكبريات الاحدى عشر ينتج مطلقة عامّة ايضا لانه لم تكن الصغرى حزمة ضرورية ولا دائمة ولم يكن القياس من القضايا الست وقد عرفت انه اذا لم يكن كذلك فيهما تكون النتيجة مطلقة عامّة فقد تم نتيجة مائة واحدى وعشرين اختلافا وكانت النتيجة كعكس الصغرى في ستة واربعين

منها ومائة عامّة في خمس وسبعين منها وهكذا سطر التثني في هذا الجدول وسطرت نتيجة كل واحدة من الاختلاطات بازاء تلك الاختلاطات على ما لا يخفى فتدبروكن على اصيرتم لما فرغ من بيان جدول الضرب بين الاولين شرع في جدول الضرب الثالث ومقتضى شرطه ان يكون جدول مشتملا على ستة واربعين اختلاطامع انه مشتمل على ستة وستين اختلاطا يكون خطوط الجدول مستوية فالعشرون منها عقيمة كما اشار اليه في لانتفاء شرط انتاجه كما سبق فالباقي الاختلاطات الست والاربعون منتجة وهي الصغريات الدائمتان مع الكبريات الاحدى عشر والكبريات الست المنعكسة مع الصغريات الاربع اعني العامتين والخاصتين وطريق استخراج جدولها ان الصغريات ستة والكبريات احدى عشر وما بينهما نتائج ماعدا العقيمة سواء بدأ من جانب الكبرى او الصغرى هكذا الصغرى الضرورية مع الكبريات الاحدى عشر تنتج دائمة ان تكون ح احدى مقدمتيه ضرورية وقد عرفت انه اذا كانت احدى مقدمتي الضرب اشالث ضرورية او دائمة تكون النتيجة دائمة والصغرى الدائمة مع الكبريات الاحدى عشر ينتج دائمة ايضا الصديق الدوا على احدى مقدمتيه الصغرى المشروطة العامّة مع الكبرى الضرورية والدائمة ينتج دائمة الصديق الدوام على احدى مقدمتيه كما سبق والصغرى المشروطة العامّة مع الكبريات الاربع اعني العامتين والخاصتين ينتج عرفية عامّة لانه لم تكن احدى مقدمتيه ضرورية ولا دائمة ح وقد ثبت ان احدى مقدمتي الضرب اشالث اذا لم تكن ضرورية ولا دائمة تكون النتيجة كعكس الصغرى وعكس هذه الصغرى هي العرفية العامّة والصغرى المشروطة العامّة مع الكبريات الخمس الاخيرة عقيمة لانتفاء شرطه وهو صدق الدوام على صفراء او العرفية العام على كبراه كما سبق والصغرى العرفية العامّة مع الكبرى الضرورية او الدائمة ينتج دائمة لكون احدى مقدمتيه دائمة والصغرى العرفية العامّة مع الكبريات الاربع الباقية من الست ينتج عرفية عامّة كعكس الصغرى والصغرى العرفية العامّة مع الكبريات الخمس عقيمة والصغرى المشروطة الخاصة مع الكبرى بين الاولين ينتج دائمة لكون احدى مقدمتيه دائمة والصغرى المشروطة الخاصة مع الكبريات الاربع الباقية من الست ينتج عرفية عامّة لا دائمة في البعض لانه لم تكن احدى مقدمتيه ضرورية ولا دائمة حيث لا تكون النتيجة كعكس الصغرى وعكس الصغرى عرفية عامّة لا دائمة

في البعض والصغرى المشروطة الخاصة مع الكبريات الخمس الباقية عقيمة
لا تتفاء شرطه ايضا والصغرى العرفية الخاصة مع الكبرى الضرورية
والدائمة ينتج دأمة لكون احدي مقدمتيه دأمة حيثذ والصغرى العرفية
الخاصة مع الكبريات الاربع الباقية من الست ينتج عرفية عامة لادأمة
في البعض لعدم كون احدي مقدمتيه دأمة فتكون النتيجة حيثذ كعكس
الصغرى وهي العرفية العامة اللادأمة في البعض والصغرى العرفية الخاصة
مع الكبريات الخمس الباقية عقيمة ايضا فصارت الاقيسة المختلطة
في جدول الثالث ستة وستين عشرون منها عقيمة والبواقي منتجة كما سطر
النتائج في الجدول على هذا الترتيب وهكذا ترتيبه من جانب الكبرى فنقطن
ولما فرغ من بيان جدول الثالث شرع في بيان جدول الضرب الرابع
والخامس والصغرى فيهما احدي عشر والكبرى الست المنعكسة فتكون
اختلاطاتها المنتجة ستة وستين ولما لم يوضح كيفية انتاجها من ذكر قاعدتها
اورد لها هذا الجدول فانت غير فيه ايضا بالابتداء من الصغرى او الكبرى
لكننا بدأنا من الكبرى تعيينا للطريق فقس الابتداء من الصغرى عليه
كما كان بالعكس فيما ذكرنا فنقول الكبرى الضرورية مع احدي الصغريات
الاحدي عشر ينتج دأمة لانه كانت الكبرى ضرورية حيثذ وقد ثبت
ان كبرى الرابع والخامس منه اذا كانت ضرورية اردأمة تكون النتيجة
فيهما دأمة والكبرى الدأمة مع الصغريات الاحدي عشر ينتج دأمة
ايضا لكون الكبرى دأمة فيهما والكبرى المشروطة العامة مع الصغريات
الست المنعكسة السوالب ينتج حينية مطلقة كعكس الصغرى لان الكبرى
لم تكن ضرورية ولادأمة وقد ثبت ان الكبرى اذا لم تكن ضرورية ولادأمة
فيهما تكون النتيجة كعكس الصغرى محذوفا عن ذلك العكس اللادوام
وعكس الصغريات الاربع البسيطة من تلك الست هي الحينية المطلقة بعينها
واما عكس الصغريات الخمس بين الخاصتين حينية مطلقة لادأمة فلما حذف اللادوام
عنها بقيت حينية مطلقة فيكون عكس الصغريات الست حينية مطلقة
بعد الحذف وهي نتيجتها والكبرى المشروطة العامة مع الصغريات الخمس
الباقية الغير المنعكسة السوالب ينتج مطلقة عامة كعكس الصغرى لانه
لم تكن الكبرى ضرورية ولادأمة فيهما وحيث تكون النتيجة كعكس الصغرى
وعكس هذه الصغريات الخمس هي المطلقة العامة فتكون هي نتيجتها

والكبرى العرفية العامة مع الصغريات الست المنعكسة ينتج حينية مطلقة
لعدم كون الكبرى ضرورية ولادأمة فيهما فتكون النتيجة حيثذ كعكس
الصغرى وعكس هذه الصغريات الست حينية مطلقة بعد حذف اللادوام
عن بعضها كما قرر آنفا والكبرى العرفية العامة مع الصغريات الخمس
المنتجة مطلقة عامة كعكس الصغرى للعلة المذكورة والكبرى المشروطة
الخاصة مع الصغريات الست ينتج حينية مطلقة كعكس الصغرى بعد
الحذف منه لما ذكرنا فتذكر والكبرى المشروطة الخاصة مع الصغريات
الخمس الباقية ينتج مطلقة عامة كعكس الصغرى والكبرى العرفية
الخاصة مع الصغريات الست ينتج حينية مطلقة كعكس الصغرى بعد
الحذف منه والكبرى العرفية الخاصة مع الكبريات الخمس الباقية
ينتج مطلقة عامة كعكس الصغرى وقد تم بيان جدول الرابع والخامس
وشرع في جدول الضرب السابع والصغرى فيه احدي عشر ماعدا
الممكنين والكبرى ثنتان وهما الخاصتان والمجموع ثنتان وعشرون
اختلاطا والجدول على هذا الاسلوب هكذا الكبرى المشروطة الخاصة
مع الصغرى الضرورية في الضرب السابع ينتج حينية مطلقة لادأمة
لانه قد ثبت ان نتيجة هذا الضرب كنتيجة الثالث بعد عكس الكبرى وعكس
الكبرى عرفية خاصة فتكون الكبرى حيثذ من الوصفيات الاربع واذا كانت
احدي الوصفيات الاربع تكون النتيجة كعكس الصغرى بحذف لادوامه
وضم لادوام الكبرى اليه اي الى ذلك العكس في الثالث فكذا هنا
وعكس الصغرى حينية مطلقة فلما ضمنا اليها لادوام الكبرى تكون حينية
مطلقة لادأمة وهي النتيجة والكبرى المشروطة الخاصة مع الصغريات
الدائمة والمشروطة العامة والعرفية العامة ينتج حينية لادأمة ايضا على
ذلك الترتيب بلافق والكبرى المشروطة الخاصة مع الصغريين المشروطة
الخاصة والعرفية الخاصة ينتج حينية مطلقة لادأمة ايضا لان النتيجة
كعكس الصغرى كافي الثالث وعكس الصغرى حينية لادأمة فلما حذفنا
لادوامها وضمنا لادوام الكبرى العرفية الخاصة اليها تكون حينية
لادأمة ولو كانت النتيجة هنا كعكس الصغرى بلاضم ولا حذف تكون
حينية لادأمة ايضا لكننا نعمل لاطراد القواعد على ما لا يخفى والكبرى
المشروطة الخاصة مع الصغريات الخمس الباقية ينتج وجودية لادأمة

لان النتيجة ايضا كالشكل الثالث بعد عكس الكبرى وعكس الكبرى عرقية
خاصة وهي من الوصفيات الاربع فتكون النتيجة كعكس الصغرى
كما في اثبات بعد ضم لادوام الكبرى اليه وعكس الصغريات الخمس
مطلقة عامة فلما ضمنا اليها لادوام الكبرى تكون وجودية لادامة
والكلام في الكبرى العرقية الخاصة مع الصغريات الست كالكلام في الكبرى
المشروطة الخاصة معها والكلام في الكبرى العرقية الخاصة مع الصغريات
الخمس الباقية كالكلام في الكبرى المشروطة الخاصة معها بلا فرق
فتذكر القاعدة المذكورة المتعلقة بها قبل ذكر الجدول وكن على بصيرة
ولما فرغ من بيان جدول السابع شرع في بيان جدول السادس والثامن
وجمعهما بجدول واحد لكن هذا الجمع ليس بجمع الضرب بين الاولين
وجمع الضرب الرابع والخامس في جدول اذ حكم الضرب بين الاولين متحد
في عدد الاختلاطات والانتاج بلا فرق وكذا في الضرب الرابع والخامس
ولا كذلك الحكم في الضرب السادس والثامن اذ حكمهما في الانتاج
متغايران وان اتحد في عدد الصغرى والكبرى فيكون هو جدولان في الحقيقة
متغايرين تذكر اول بيان طريق معرفة الجدول السادس وثانيا جدول الثامن
فتقول الاختلاطات النتيجة في السادس اثنا عشر وهي الصغريان
السابتان الجزئيتان الخاصتان مع الكبريات الست المنكسة السوالب
والنتيجة فيه كنتيجة الشكل الثاني بعد عكس الصغرى يعني الصغرى
المشروطة الخاصة مع الكبرى الضرورية والدائمة فيه ينتج دامة لصدق
الدوام على احدى مقدمتيه لان نتيجة هذا الضرب كنتيجة الشكل
الثاني بعد عكس الصغرى والشكل الثاني ينتج دامة اذا كانت احدى
مقدمتيه دامة فتكون النتيجة دامة فيه ولصغرى المشروطة الخاصة
مع الكبريات الاربع الباقية ينتج عرقية عامة لعدم صدق الدوام على
احدى مقدمتيه وقد عرفت ان نتيجة هذا الضرب كنتيجة الثاني بعد
عكس الصغرى وحذف لادوامه ونتيجة الثاني على هذا التقدير كالصغرى
لعدم صدق الدوام على احدى مقدمتيه فتكون نتيجة هذا الضرب
عكس الصغرى مع حذف لادوامه وهو عرقية العامة والكلام في الصغرى
العرقية الخاصة مع الكبرى الضرورية والدائمة كالكلام في المشروطة
الخاصة معها يعني ينتج دامة لصدق الدوام على احدى مقدمتيه كما ذكر

أنفا والكلام في العرقية الخاصة مع الكبريات الاربع الباقية كالكلام
في المشروطة الخاصة معها يعني تكون النتيجة فيها كعكس الصغرى
مع حذف لادوامه وهو العرقية العامة كما سطر الدائمة في اربعة
من الجدول وهي ما يازاء الصغريين الخاصتين مع الكبريين الدائمتين
وسطرت العرقية العامة في الثمانية الباقية فلم ان الدائمة والعرقية العامة
المذكورتين في هذا الجدول نتيجة الضرب السادس فقط ولا دخل للضرب
الثامن فيهما والعرقية الخاصة المذكورة فيه نتيجة الضرب الثامن فقط
لا دخل فيه للسادس وهو ظاهر فقد تم بيان تقرير الجدول السادس ولزم
بيان طريقه في الثامن فتقول الاختلاطات النتيجة لهذا الضرب ايضا
اثنا عشر وهي الصغريان الخاصتان مع الكبريات الست لكن النتيجة
فيه كنتيجة الاول بعد عكس الترتيب وعكس النتيجة واذا عكس الترتيب
تكون الصغرى احدى الست والكبرى احدى الخاصتين وحينئذ تكون
الكبرى احدى الوصفيات الاربع في الاول وتكون النتيجة فيه كالصغرى
بحذف لادوامها وضم لادوام الكبرى اليها لكن نتيجة هذا الضرب ليست
بنتيجة الاول بعينه بل نتيجة هذا عكس نتيجة الاول وعكس نتيجة الاول
هو عكس الصغريات الست وعكس الصغريات هو العرقية العامة في اربعة
بسيطة منها وعرقية خاصة في اثنتين مرتبتين منها فلما ضم الى ذلك
العكس لادوام الكبرى يكون العكس عرقية خاصة في الجميع وهي النتيجة
في جميع اختلاطات الضرب الثامن بهذا العمل وعكس الصغرى
المشروطة الخاصة مع الكبريات الست ينتج عرقية خاصة بعكس الترتيب
وعكس النتيجة بعده وضم لادوام الكبرى اليه كما فصلناه آنفا والصغرى
العرقية الخاصة مع الكبريات الست تنتج عرقية خاصة بذلك العمل
فتدبر واحفظ ماتلى عليك واعتمده فالك اذا ضبطت ما ذكرناه تفصيلا
سهل عليك استخراج هذه الجدول وترتيب القياس من المختلطات غاية
السهولة من اى شكل كان كما لا يخفى على المنصف فعليك يا راد الامثلة لكل
واحدة واحدة من الاختلاطات للاشكال الاربعة من المواد الكلية والجزئية
اذ هو سهل على من تأمل حق التأمل (ثم لما فرغ من بيان المختلطات شرع
في بيان الاقتراني الشرطي (فقال ليس المراد آه) جواب بتحرير المراد
عن سؤال مقدر وهو ان القياس الاقتراني الشرطي ما يكون جميع مقدماته

شرطية كما هو الظاهر من اطلاق هذا الاسم مع انهم يطلقون هذا الاسم للقياس المركب من مقدمة حالية ومن شرطية فاجاب بأنه ليس مرادهم من الاقتراحي الشرطي ما فهمته اعني المركب من الشرطيات حتى يلزم ما ذكرته بل مرادهم منه ما لا يتركب من الجمليات فيشمل ما يكون جميع مقدماته شرطية وما يكون بعض مقدماته حالية وبعضه شرطية لانه ينسب ذلك القياس الى المقدمة الشرطية في الجملة فيطلق عليه الشرطي فيطابق الاسم المسمى واو من وجه كما مر فتذكر وتصوره (هـ) ليس المراد بالقياس الشرطي المركب من الشرطيات المحضة لان المراد من القياس الشرطي ما لا يتركب من الجمليات المحضة وما لا يتركب من الجمليات المحضة اما يتركب من الشرطيات المحضة واما يتركب من الشرطيات والحجيات (ج) المراد من القياس الشرطي ما يتركب من الشرطيات المحضة او من الشرطيات والحجيات واما يتركب من الشرطيات المحضة او من الشرطيات والحجيات ليس ما يتركب من الشرطيات المحضة (ج) المطلوب ويرتب القياس الثاني من الثاني ايضا بعكس الكبرى كتفسيه سالبة كلية كما مر غير مرة (قوله واقسامه) اي اقسام القياس الشرطي خمسة لان القياس الشرطي اما يتركب من متصلتين او من منفصلتين او من حالية ومنفصلة او من حالية ومن منفصلة ومنفصلة واقسام ما يتركب من متصلتين او من منفصلتين او من حالية ومن منفصلة او من حالية ومن منفصلة (ج) المط هذا الترتيب بابقاء العبارة على حالها ويرتب من المعارف ايضا وهو معلوم بما مر كثيرا من الاقتراحي المردد (قوله القسم الاول آه) لقسمة الى الاقسام الخمسة شرع في بيان القسم الاول منها وقسمه ايضا الى ثمانية اقسام بل الى اربعة وبين ما هو ملائم للطبع منها وما هو غير ملائم يعني ان القياس المركب من متصلتين اما تكون الشركة بينهما في جزء تام من كل واحد منهما اي يكون الحد الاوسط مقدما بكماله او تاليا بكماله واما في جزء غير تام فانهما اي لا يكون الحد الاوسط مقدما بكماله او تاليا بكماله واما في جزء تام من احدهما غير تام من الاخرى اي يكون الاوسط مقدما بكماله في احدي المقدمتين غير تاليا بكماله في الاخرى او بالعكس والقريب بالطبع من هذه الثلاثة اما الاول والثاني والثالث الذي هو اثنان في المعنى لكن القريب الى الطبع منها هو الاول وهو ما يكون الشركة في جزء تام منهما (ج) من ثالث الاستثنائي الثاني والثالث منها

ليسا بقر بين الى الطبع فعلى هذا يكون قوله (لكن القريب آه) واضحة للقياس المرتب وهو ظاهر لانه من الوجدانيات اذ يعرف كل من اشتغل بهذا العلم ان الاول قريب الى الفهم وملائم له من غيره ولهذا لا يقعان في العبارات الا نادرا واما الاول فيقع كثيرا كما ترى (قوله وينعقد آه) اي ينعقد الاشكال الاربعة مما تكون الشركة فيه في جزء تام منهما وليس مختصا بشكل دون شكل كما اشرنا الى هذا في صدر الكتاب فتذكر وهو قياس صفراء حالية من ددة مطوية وكبراه منصلة مذكورة والا مثله التي بعده دليله (■) المنصليان اللذان تكون الشركة في جزء تام منهما ينعقد منهما الاشكال الاربعة لان المنصليين اللذين تكون الشركة في جزء تام منهما اما تكون الشركة الكائنة بينهما اعني الاوسط تاليا في الصغرى ومقدما في الكبرى واما يكون تاليا فيهما واما يكون مقدما فيهما واما يكون مقدما في الصغرى وتاليا في الكبرى ان كان تاليا في الصغرى ومقدما في الكبرى فهو الشكل الاول اي ينعقد هو وان كان تاليا فيهما فهو الشكل الثاني وان كان مقدما فيهما فهو الشكل الثالث وان كان مقدما في الصغرى وتاليا في الكبرى فهو الشكل الرابع وهن اربعة (ج) المطلوب وهو مركب من مركب وبسيط وهكذا موصوله قد سبق نظاره مرارا والا مثله دليل المقدمات او المدعى المدال او تكون الامثلة دعوى وما قبله دليله وكلها معلوم مستغن عن البيان (قوله وشروط انتاج آه) اي شرائط انتاج القياس المركب من متصلتين والشركة في جزء تام كما في القياس المركب من الجمليات المحضة وهذا الكلام منه قياس للقياس الشرطي بالقياس الجملي اجمالا وهو خفي يحتاج الى التفصيل وقوله حتى يشترط الى القول الا في تفصيله لكن باستثناء بعض احكامها عنما يعني ان القياس الشرطي كالقياس الجملي يشترط في الشكل الاول منه ايجاب الصغرى وكلية الكبرى وفي الثاني منه اختلاف المقدمتين بالايجاب والسلب وكلية الكبرى وفي الثالث ايجاب الصغرى وكلية احدهما وفي الرابع ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى او اختلافهما مع كلية احدهما وكذلك في عدد ضروب الاشكال الاربعة ما عدا الشكل الرابع فان ضروبه هنا خمسة بالاتفاق على خلاف القياس الجملي فلا ينتج الثلاثة الاخيرة منه كما كان ضروب الجملي خمسة عند المتقدمين وكذا حال النتيجة هنا كمال النتيجة في الاقتراحي الجملي فتكون نتيجة الضرب الاول من الشكل الاول موجبة كلية شرطية

والثاني منه سالبة كلية شرطية والثالث منه موجبة جزئية شرطية والرابع منه سالبة جزئية شرطية وكذا الكلام في ضروب الشكل الثاني والثالث والرابع فعلى هذا يكون القياس الجلى والشرطى المركب من متصلتين متحدين في جميع الاحكام الا في عدد ضروب الرابع كما عرفت وتصوير العبارة (هـ) شرائط انتاج الاشكال الاربعة المركبة من متصلتين هي بعينها شرائط انتاج الاشكال الاربعة المركبة من الجليات لان شرائط انتاج المركبة من متصلتين هي ايجاب الصغرى وكلية الكبرى في الاول واختلاف المقدمتين مع كلية الكبرى في الثاني الى غير ذلك من شرائط الشكلين الباقيين وايجاب الصغرى مع كلية الكبرى آه هو بعينه شرائط الاشكال المركبة من الجليات (ج) المطلوب ويرتب بالعكس ايضا (هـ) ايجاب الصغرى مع كلية الكبرى في الاول واختلاف المقدمتين مع كلية الكبرى في الثاني آه شرائط انتاج الاشكال المركبة من متصلتين لان ايجاب الصغرى مع كلية الكبرى آه هو شرائط انتاج المركب من الجليات وشرائط انتاج المركب من الجليات هي بعينها شرائط المركب من المتصلات (ج) المطلوب ويستفاد من قوله وكذلك عدد ضروبها دعوى مثل ما قبله لكن لا دليل عليها مذكور لظهوره بالقياس الى ما فوقه لان دالاه هو تعداد ضروب الاشكال وهذه الدعوى ثابتة على حالها كلية على رأى المتقدمين بلا استثناء شئ منها لما سبق وعامه على رأى المتأخرين ايضا ليصح الاستثناء منها لكنه لا يبقى على عمومه على رأيهم بل استثنى منها عدد ضروب الرابع بقوله الا في الرابع فثبت عند ضروب الاشكال الثلاثة الاول على حالها وصار عدد ضروب الرابع خمسة اذ كانت عندهم ثمانية فلم يجز الضروب الثلاثة الاخيرة في المركب من المتصلتين كما لم يجز هذه الثلاثة في الرابع مطلقا عند المتقدمين فعلى هذا استفاد من هذا الاستثناء دعوى المغيرة (وقوله فان ضروب آه) دليلها (هـ) عدد ضروب الشكل الرابع المركب من متصلتين مغاير لعدد ضروب الرابع المركب من الجليات على رأى المتأخرين اذ ثبت ان عددها خمسة على كل حال على رأى القدماء لان عدد ضروب الرابع المركب من المتصلتين خمسة وعدد ضروب الرابع المركب من الجليات ثمانية عندهم والخمسة غير الثمانية ضرورة كونهما عددان متغايرين (ج) المطلوب وهو القياس المشهور

ويرتب الاربعة الباقية ايضا بالقياس على ما مر مثله كثيرا فتدبر واحد الصغرى احدى المطوبة وهي كون ضروب المركبة من الجليات ثمانية قد ثبت فيما سبق في محله ولم تكن بصددها واما الصغرى المذكورة التي نحن بصدد اثباتها فدليلها (قوله لان انتاج آه) (هـ) عدد ضروب الرابع المركب من متصلتين خمسة لان انتاج ضروب الثلاثة الاخيرة انما هو بحسب تركيب السالبة وتركيب السالبة غير معتبرة في الشرطيات (ج) انتاج الضروب الثلاثة الاخيرة غير معتبرة في الشرطيات ولما لم يكن انتاج الضروب الثلاثة الاخيرة معتبرة في الشرطيات يكون عدد ضروب الرابع المركب من متصلتين خمسة لا محالة (ج) عين التالي وهي المطلوب وهو قياس مركب من افتراضين ينتج نتيجة تفرض هي مقدمة استثنائية وبورد مقدمة شرطية ينتج عين التالي التي هي المطلوب فيكون الثاني منه من غير متعارف اول الاستثنائي كما مر امثله والكلام عليه فتذكر هذا ما يقتضيه العبارة ويجوز ان يرتب غير هذا على ما لا يخفى (قوله وكذلك حال آه) دعوى اخرى من ثمة التفصيل المذكور (هـ) نتيجة ضروب الاشكال الاربعة المركبة من متصلتين هي بعينها نتيجة القياس المركب من الجليات لان نتيجة ضروب الاشكال الاربعة المركبة من متصلتين هي الموجبة الكلية في الضرب الاول من الشكل الاول والسالبة الكلية في الثاني منه والموجبة الجزئية في الثالث منه والسالبة الجزئية في الرابع منه والسالبة الكلية في الاولين من الثاني الى ان ينتهي ضروب الاشكال الاربعة والى هذا اشار بقوله (وعلى هذا القياس) والموجبة الكلية في الضرب الاول من الاول والسالبة الكلية في الثاني منه الى ان ينتهي الضروب بعينها نتيجة القياس المركب من الجليات (ج) المطلوب (قوله انقسم الثاني آه) اى القياس الشرطى المركب من منفصلتين ينقسم الى ثلاثة اقسام كالشرطى المركب من المتصلتين لان الشرطى المركب من منفصلتين اما تكون الشركة في جزء تام منهما اى يكون الحسد الاوسط مقدما بكماله وتاليا بكماله كما مر واما تكون الشركة في جزء تام من احدهما غير تام من الاخرى وهن ثلاثة اقسام (ج) المطلوب وايضا المطبوع من هذه الثلاثة اما القسم الاول او القسم الثاني او القسم الثالث لكن المطبوع منها هو الثاني وهو ما تكون الشركة في جزء غير تام منهما الملائمة

الطبع (ج) الاول والثالث من هذه الثلاثة غير مطبوع (قوله والشرط آه)
يعني شرط انتاج القياس المركب من منفصلتين ثلثة وهي ايجاب مقدمتي
المنفصلتين وكلية احدهما وصدق منع الخلو عليهما اي يكون المنفصلتان
مانعة الخلو فلا ينتج لو كانت المنفصلتان سالبين او احدهما سالبة او كانتا
جزئيتين او كان احدي المنفصلتين او كلناهما مانعة الجمع لانتفاء الشرط ح
(قوله كقولنا آه) اي الحد الاوسط في هذا المثال لفظة دال وهي كانت محمولا
لتالي الصغرى وموضوعا لمقدم الكبرى فكان الاوسط غير تام فيهما فتكون
نتيجة منفصلة ذوات اجزاء ثلثة احدها تالي الصغرى المنفصلة وهو كل اب
الذي هو الطرف الغير المشترك لعدم وجود الاوسط فيه وثانيها النتيجة
الحاصلة من تالي الصغرى ومقدم الكبرى لان تالي الصغرى ومقدم الكبرى
قياس من الاول ينتج نتيجة هي الجزء الثاني من النتيجة هكذا كل ج دو كل ده
ينتج كل ج ه وهي الجزء الثاني منها اعني الحاصل من الطرفين المشاركين
كما رتبناه آنفا وثالثها مقدم الكبرى وهو كل وز الذي هو الطرف الغير
المشارك ايضا وتكون النتيجة منفصلة مركبة من هذه الثلثة لمنع الخلو
بينهما هذا هو حاصل ما ذكره الشارح رحمه الله هنا وما نصوره فكما مر
من اثبات انتاج الاشكال الاربعة يجعل الدعوى شرطية اذ الدليل ملزوم
والنتيجة لازم فانت مخير في مواضع اللزوم في الابقاء على حاله حلية بذكر
اللزوم او بسطها شرطية كما عرفت (ه) اذا صدق قولنا دائما اما كل اب
او كل ج د ودائما اما كل ده او كل وز صدق قولنا اما كل اب او كل ج ه
او كل وز الذي هو نتيجته على طريق منع الخلو لانه اذا صدق قولنا دائما اما
كل اب او كل ج د ودائما اما كل ده او كل وز يمتنع خلو الواقع عن النتيجة
الحاصلة من مقدمتي التأليف اعني تالي الصغرى ومقدم الكبرى لتأليفهما
قياسا من الشكل الاول كما عرفت ويمتنع خلو الواقع ايضا عن احدي الاخرين
اعني مقدم الصغرى وتالي الكبرى لامتناع الخلو في الصغرى والكبرى
على ما هو المفروض ومقدمتا التأليف هما قولنا كل ج د وكل ده والاخران
هما قولنا كل اب وكل وز (ج) من الغير المتعارف اذا صدق قولنا دائما اما
كل اب او كل ج د ودائما اما كل ده او كل وز يمتنع خلو الواقع عن النتيجة
الحاصلة من قولنا كل ج د وكل ده وعن قولنا كل اب وكل وز يعني يكون منع
الخلو بين نتيجة قولنا كل ج د وكل ده وبين احدي قولنا كل اب وقولنا كل وز

كما عرفت واذا امتنع خلو الواقع عن النتيجة الحاصلة من قولنا كل ج دو كل ده
وعن قولنا كل اب وكل ز يصدق قولنا اما كل اب واما كل ج ه واما كل وز
على طريق منع الخلو لا محالة (ج) الملازمة المطلوبة (قوله فانه لما كانت
آه) دليل الصغرى الشرطية المذكورة قبله (ه) اذا صدق قولنا دائما اما كل اب
او كل ج د ودائما اما كل ده او كل وز يمتنع خلو الواقع عن النتيجة الحاصلة
من مقدمتي التأليف وعن احدي الاخرين لانه اذا صدق قولنا دائما اما
كل اب او كل ج د ودائما اما كل ده او كل وز تكون المقدمتان اي الصغرى
والكبرى مانعتي الخلو ولما كانت المقدمتان مانعتي الخلو وجب ان يكون احده
طرفي كل واحدة منهما واقعا (ج) اذا صدق قولنا دائما اما كل اب او كل
ج د ودائما اما كل ده او كل وز وجب ان يكون احده طرفي كل واحدة منهما
واقعا ولما وجب ان يكون احده طرفي كل واحدة منهما واقعا فالرافعة
من المنفصلة الاولى اعني الصغرى اما الطرف الغير المشترك منها وهو مقدمها
او الطرف المشترك منها وهو تاليها (ج) اذا صدق قولنا دائما اما كل اب آه
فاما ان يكون الواقع من المنفصلة الاولى الطرف المشترك او الطرف الغير
المشارك فان كان الواقع منها الطرف الغير المشترك يكون هو احد اجزاء
النتيجة وان كان الواقع منها الطرف الغير المشترك فاما الواقع معه من
المنفصلة الثانية اعني الكبرى الطرف المشترك وهو مقدمها او الطرف
الغير المشترك وهو تاليها ان كان الواقع معه من المنفصلة الثانية الطرف
المشارك يجمع الطرفان المشاركان ح على الصدق وتصدق نتيجة التأليف
وهي الجزء الثاني من النتيجة وان كان الواقع معه من المنفصلة الثانية الطرف
الغير المشترك يكون هو جزءا ثامنا من النتيجة (ج) اذا صدق قولنا دائما اما كل
اب او كل ج د آه يكون الواقع من المنفصلة الاولى احدا جزاء النتيجة ويجمع
الطرفان المشاركان ح على الصدق وتصدق نتيجة التأليف وتكون هي جزءا
ثانيا منها والواقع من المنفصلة الثانية جزءا ثالثا لها واذا كان كذلك فالواقع
لا يخلو عن نتيجة التأليف وعن الطرفين الغير المشاركين واذا لم يخل الواقع
عن نتيجة التأليف وعن الطرفين الغير المشاركين يمتنع خلو الواقع عن
مقدمتي التأليف وعن احدي الاخرين الغير المشاركين (ج) تلك الصغرى
وهكذا مفصوله وكيفية حصول الجزء من التأليف قد بيناها فتدبر وقد علم

ان المراد من الطرف المشارك هو الطرف الذي يوجد فيه الاوسط ومن
الغير المشارك ما عدم فيه (قوله ونهقد آه) فان قلت هذا القول مناف للشرط
السابق وهو ايجاب المقدمتين لان هذا الشرط يقتضي ان تكون مقدمتا
القياس المؤلف من منفصلتين موجبتين وانعقاد الاشكال الاربعة يقتضي
ان يكون بعض مقدماته سالبة فلا يوافق هذا الشرط شيئا منها الا ما يكون
مقدمته موجبتين قلت لا منافاة بين كلاميه اذ المراد من ايجاب المقدمتين
كون المقدمتين المنفصلتين موجبتين واذا كان من الشكل الثاني مثلا لا تكون
احداهما سالبة بل تكون تالي الصغرى او مقدم الكبرى سالبة لانهما هما
الطرفان المشار كان وكذا ما يكون احدي مقدمتيه سالبة من الاشكال الباقية
وكون تالي الصغرى او مقدم الكبرى سالبة لا يضرب في كون المنفصلتين موجبتين
لما عرفت ان المنفصلة ليس الاعتبار فيها بالايجاب والسلب الى الطرفين
بل الى النسبة العنادية التي هي بينهما فلو كان طرفاها سالبتين وكانت النسبة
بالعناد تكون تلك المنفصلة موجبة فضلا عن ان يكون احد طرفيها سالبة
كما اشار الى هذا الجواب بقوله بحسب الطرفين المشار كين آه يعني نهقد
الاشكال الاربعة من المنفصلتين لكن الاعتبار في ذلك الانعقاد الى الطرفين
المشار كين اي تالي الصغرى ومقدم الكبرى والشرائط المذكورة المعتبرة
للانتاج بحسب الكيف والكم بين الجمليتين معتبرة بين الطرفين المشار كين
مثلا لفظه دال الذي هو الاوسط كان في هذا المثال محمول تالي الصغرى
وموضوع مقدم الكبرى فكان القياس من الشكل الاول وان كان الدال
محمول تالي الصغرى ومقدم الكبرى معا يكون من الثاني وان كانت موضوع
تالي الصغرى ومقدم الكبرى معا يكون من الثالث وان كانت موضوع
تالي الصغرى ومحمول مقدم الكبرى يكون من الرابع وهكذا الحكم في الشرائط
يعني يشترط في الاول ايجاب تالي الصغرى وكلية مقدم الكبرى وفي الثاني اختلاف
تالي الصغرى ومقدم الكبرى وكلية مقدم الكبرى وفي الثالث ايجاب تالي
الصغرى وكلية احدي تاليها ومقدم الكبرى وفي الرابع ايجاب تالي الصغرى
ومقدم الكبرى معا مع كلية تاليها او اختلاف تاليها ومقدم الكبرى
بالايجاب والسلب مع كلية احدهما والحاصل ان الاعتبار فيها بين تالي
الصغرى ومقدم الكبرى اللذان هما الطرفان المشار كان ولا دخل للطرفين
الغير المشار كين في الشروط وغيرها على ما لا يخفى (قوله القسم الثالث)

اي القسم الثالث من اقسام القياس الشرطي ما يتركب من الجملة والمتصلة وهو
يحتمل ان تكون الجملة صغرى والمتصلة كبرى او بالعكس وعلى التقديرين فاما
يكون المشارك للجملة تالي المتصلة او مقدمها اي اما يكون الحد الاوسط
موجودا في الجملة ومقدم المتصلة واما يكون موجودا في الجملة وتالي المتصلة
على حسب مقتضى شكله والمطبوع في هذه الاقسام الاربعة هو ما تكون
الجملة كبرى والمتصلة صغرى والشركة مع تالي المتصلة اي المطبوع منها
ما يكون الحد الاوسط مذكورا في تالي المتصلة الصغرى وفي الجملة الكبرى
وتصويره من القياس المركب (هـ) القسم الثالث من القياس الشرطي اربعة
اقسام لان القسم الثالث منه ما يتركب من الجملة والشرطية المتصلة وما يتركب
منهما اما ان تكون الجملة صغرى والمتصلة كبرى او بالعكس فان كانت الجملة
صغرى والمتصلة كبرى او بالعكس فاما ان يكون تالي المتصلة مشاركا للجملة
او مقدمها مشاركا لهما وهن اربعة اقسام (ج) المطلوب وهذه الاقسام
الاربعة اما المطبوع منها القسم الاول او الثاني او الثالث او الرابع لكن
المطبوع منها هو ما كانت الجملة كبرى ولشركة مع تالي المتصلة (ج)
الاقسام الثلاثة الباقية منها ليست بمطبوعة وهذا المطبوع كثير الوقوع
في العبارة ايضا كما يرتناه مرارا فتذكر (قوله وشرط انتاجه آه) اي شرط
انتاج القياس المركب من الكبرى الجملة والصغرى المتصلة حال كون
الشركة في الجملة مع تالي المتصلة اثنان احدهما هو ايجاب تلك المتصلة
وثانيهما كون نتيجةها متصلة مقدمها مقدم تلك المتصلة وتاليها نتيجة
التأليف من تاليها والجملة يعني تكون نتيجة القسم الثالث متصلة ويكون
مقدم تلك النتيجة المتصلة مقدم الصغرى المتصلة بعينه وتاليها هو النتيجة
الحاصلة من تالي تلك المتصلة والجملة الكبرى لان تالي المتصلة والجملة قياس
من الاول ينتج نتيجة هي تالي النتيجة المتصلة كما عرفت في القسم الثاني
فتذكر (قوله كفولنا آه) قوله كلما كان اب فج د متصلة صغرى وقوله كل ده
جملة كبرى والاوسط الذي هو لفظه دال ايضا كانت محمول تالي الصغرى
وموضوعا في الكبرى ينتج قولنا كلما كان اب فج هـ ومقدم هذه النتيجة اعني
اب مقدم الصغرى المتصلة وتاليها نتيجة القياس المركب من تالي الصغرى
المتصلة ومن الكبرى الجملة لانها يرتبان من الاول هكذا كل ج د وكل
د هـ ويتجارع كل ج هـ لكن لزوم هذه النتيجة المتصلة لذلك القياس المركب

من المتصلة والجملية نظري يحتاج الى الدليل فدليه (قوله لانه لما صدق آه) (هـ)
 اذا صدق كلما كان اب فيج د وكل د ه صدق كلما كان اب فيج ه لانه اذا صدق
 كلما كان اب فيج د وكل د ه صدق مقدم المتصلة ولما صدق مقدمها صدق
 تاليها مع الكبرى الجملية ولما صدق التالي مع الجملية صدق نتيجة التأليف
 اي النتيجة الحاصلة من التأليف كما سبق ولما صدقت نتيجة التأليف صدق
 قولنا كلما كان اب فيج د لا محالة لكونه مر كبا من المقدم ونتيجة التأليف
 (ج) الملازمة المطلوبة وهذا القياس جميع مقدماته مذكورة الا الكبرى
 الاخيرة فانها مطوية كما ترى وهكذا موصولة لكن احدي الكبرى الشرطية
 الاولى نظرية لانها في الحقيقة ثنتان بسبب تقييد تاليها بقوله مع الجملة
 احدهما ظاهرة كما ذكره بقوله (اما صدق التالي فظ) لان صدق التالي
 على تقدير صدق المقدم ظاهر واما الثانية منهما نظرية اشار الى اثباتها
 بقوله (واما صدق الجملة فلانها آه) يجعل التالي دعوى والمقدم قيد الها
 (هـ) الكبرى الجملة صادقة على تقدير صدق مقدم الصغرى كما صدق
 تاليها على ذلك التقدير لان الكبرى الجملة صادقة في نفس الامر
 والصادق في نفس الامر يكون صادقا على تقدير صدق المقدم (ج)
 تلك المقدمة (قوله وينقد آه) يعني ينقد الاشكال الاربعة بهذا القسم
 الذي يكون احدي المقدمتين فيه حلية والاخرى متصلة والمطبوع في
 الاشكال الباقية ايضا هو ما تكون المتصلة صغرى والجملة كبرى لكن
 انعقاد الاشكال منه يكون باعتبار مشاركة التالي والجملة يعني كما ان الشكل
 الاول من هذا القسم ما يكون الاوسط محمول تالي الصغرى وموضوعا في
 الكبرى كذلك يكون الشكل الثاني منه ما يكون الاوسط محمول تالي الصغرى
 ومحمول الكبرى وفي اشكال منه ما يكون الاوسط موضوع تاليها وموضوع
 الكبرى وفي الرابع منه ما يكون الاوسط موضوع تاليها ومحمول الكبرى
 والشرائط المعبرة بحسب الكيف والكم في القياس المركب من الجملات
 معتبرة في هذا القسم بين تالي الصغرى وبين الكبرى الجملة يعني يشترط في
 الاول ايجاب تالي الصغرى وكلية الكبرى الجملة سواء كانت الصغرى
 المتصلة موجبة او سالبة فلا يضر ويشترط في الثاني اختلاف تالي الصغرى
 والكبرى الجملة بانك كيف وكلية الكبرى وفي الثالث ايجاب تالي الصغرى
 وكلية احدي تاليها والكبرى الجملة وفي الرابع ايجاب تالي الصغرى والكبرى

الجملة معام كلية تالي الصغرى او اختلا فهما بالاجاب والسلب مع كلية احدهما
 فلا يتناقض كلاهما هذا الشرط السابق لما ذكرنا من السؤال والجواب في القسم
 الثاني فتذكر (قوله رابع الاقسام آه) اي القسم الرابع من الاقسام الخمسة للقياس
 الشرطي هو ما يتركب من الجملة والمنفصلة وهو قسمان لانه اما تكون الجملات
 فيه بعدد اجزاء الانفصال او تكون الجملات اقل منها عددا او هما قسمان (ج)
 المط (قوله وهذه آه) اعراض على تقسيم المص الى قسمين بعدم حاصرة هذا
 التقسيم لان القسم الذي تكون الجملات اكثر عددا من اجزاء الانفصال داخل
 في القسم مع انه ليس بمذكور في الاقسام واجيب بتحرير المقسم بان المراد منه
 ما هو واقع في الكلام فمح لا يدخل هذا القسم في المقسم لانه ليس بواقع اصلا
 فتأمل فعلى هذا يكون تصويره (هـ) بعض ما يكون مر كبا من الجملة والمنفصلة
 خارج عن هذين القسمين المذكورين لان بعض ما يكون مر كبا منهما هو
 ما يكون الجملات فيه اكثر عددا من اجزاء الانفصال وما يكون الجملات فيه اكثر
 عددا من اجزاء الانفصال خارج عن هذين القسمين (ج) من ثالث الاول
 تلك الموجبة الجزئية المطلة التي هي تقيض دعوى المص اذهي السالبة الكلية
 ومن الثالث ايضا (هـ) بعض ما يكون مر كبا منهما خارج عن القسمين
 المذكورين لان ما يكون الجملات فيه اكثر عددا من اجزاء الانفصال هو
 مر كبا منهما وما يكون الجملات فيه اكثر عددا من اجزائه خارج عن
 القسمين المذكورين (ج) من اوله المط المذكور (قوله الاول آه) يعني القسم
 الاول هو ما يكون الجملات بعدد اجزاء الانفصال فنقضى مشاركة كل واحدة
 من الجملات كل جزء من اجزاء الانفصال في الاوسط وحينئذ فاما تكون
 تأليفات بين الجملات واجزاء الانفصال متحدة في النتيجة او مختلفة فيها
 اي كل واحدة من الجملات يكون قياسا واحدا مع جزء مشترك لهما من اجزاء
 الانفصال فان كانت المنفصلة ذوات جزئين تكون الجملات ثنتين على ما هو
 المفروض من مساواة عدد الجملات بعدد اجزاء الانفصال كما عرفت وح
 يرتب هناك قياسان وان كانت المنفصلة ذوات اجزاء ثلثة تكون الجملة
 ايضا ثلثة ويكون هناك اقيسة ثلثة وهم جرا والخاص ان كل واحدة من
 الجملات مع ما يشاركه من المنفصلات يحصل منهما قياس واحد فان كان
 محمول الجملات متحدا تكون نتيجة الاقيسة الموافقة متحدة وتكون نتيجة
 القياس المذكور ايضا متحدة فتكون النتيجة حينئذ حلية ويسمى ذلك

قياسا مقسما نتيجة التأليف متحدة أي نتيجة تأليف الأقيسة الحاصلة من ضم بعض الحملات إلى بعض أجزاء الانفصال متحدة كقولنا كل ج ا ماب واما د واما ه وكل ب ط وكل د ط وكل ه ط ينتج كل ج ط والاوسط فيه هو ب و د و ه وهي كلها اوسط القياس المذكور وكل واحدة منها اوسط القياس المؤلف من كل واحدة منها وهكذا في المثال الآتي وأجزاء الانفصال فيه ثلاثة والحملات ايضا ثلاثة حال كون محمولها متحدا وهو ط. ه. يشارك كل واحدة من الحملات لكل جزء من أجزاء الانفصال لوجود الاوسط فيهما معا فتكون اقيسة ثلاثة في المعنى احدها كل ج ب وكل ب ط ينتج كل ج ط وثانيها كل ج د وكل د ط ينتج ايضا كل ج ط وثالثها كل ج ه وكل ه ط ينتج ايضا كل ج ط وقولنا كل ج ط نتيجة كل واحدة منها ونتيجة القياس ايضا وهذا هو معنى قولهم قياس مقسم نتيجة التأليف متحدة واما اذا كان محمول الحملات مختلفا تكون نتيجة الأقيسة المؤلفة من احدى الحملات مع احد أجزاء الانفصال ايضا مختلفة وتكون نتيجة القياس المذكور ايضا مختلفة اذا النتيجة تكون حينئذ منفصلة ويكون ذلك قياسا مقسما نتيجة التأليف مختلفة كقولنا كل ج ا ماب واما د واما ه وكل ب ج وكل د ط وكل ه ز ينتج كل ج ا ماب ط واما ز والحملات فيه ثلاثة ايضا كالأجزاء الانفصال لكن محمولات الكبريات هنا مختلفة ويشارك كل واحدة من الحملات لكل جزء من أجزاء الانفصال لوجود الاوسط فيها ايضا فيكون هنا اقيسة ثلاثة كالمثال السابق لكونها ذوات أجزاء ثلاثة احدها كل ج ب وكل ب ج ينتج كل ج ج وثانيها كل ج د وكل د ط ينتج كل ج ط وثالثها كل ج ه وكل ه ز ينتج كل ج ز وهذه النتائج الحملات الثلاث مختلفة وكل واحدة منها مختلفة نتيجة القياس ايضا اذ نتيجته منفصلة مركبة منها واذا كان القياس مقسما نتيجة التأليف فيه مختلفة وهذا الحكم فيما تكون المنفصلة ذوات جزئين او أجزاء اربعة او خمسة الى غير ذلك مما لا يتناهي وتكون عدد الحملات مساويا لعدد اجزائها فاما تكون محمولات الحملات مختلفة او متحدة قد سبق امثالهما كثيرا فيما سبق من العبارات وقد اشرنا اليهما في صدر الكتاب فنذكر لكن شرط في القسم الاول منه ان تكون المنفصلة المستعملة فيهما موجبة كلية مائة الخاو او حقيقة منفصلة

فلا يتحقق بكونها مائة الجمع فقط لا تنفاه شرطه حينئذ وفي القسم الثاني شرط كونها مائة الخلو وهذه المذكورات هي تفصيل هذا المقام وينعقد في هذا القسم الاشكال الاربعة باعتبار تأليف أجزاء الانفصال مع الجملة المشاركة لذلك الجزء يعني تكرار الاوسط واعتبار شرائط الاشكال يعتبر بين الجملة وبين كل واحد من الأجزاء وبين المنفصلات فكما كان الاوسط محمول كل جزء من أجزاء المنفصلة الصغرى وموضوع الحملات في الشكل الاول الكبرى كذلك يكون الاوسط محمول كل واحد من أجزاء الانفصال الحملات في الثاني وموضوع عههما في الثالث وموضوع كل واحد من أجزاء الانفصال ومحمول الحملات في الرابع وايضا يشترط في الاول ان يحجب كل واحد من أجزاء من أجزاء الصغرى المنفصلة وكلية الكبريات الحملات في الثاني اختلاف كل واحد من اجزائها والحملات في الكيفية وكلية الكبريات الحملات وفي الثالث ان يحجب كل واحد من أجزاء الصغرى المنفصلة وكلية الكبريات تلك الأجزاء والحملات وفي الرابع ان يحجب كل واحد من اجزائها والحملات مع كلية الصغرى او اختلافهما بالانحجاب مع كلية احدهما والحاصل ان حكم تكرار الاوسط والشرائط الكائنة في القياس المركب من الجزئين معتبرة هنا بين كل واحد من أجزاء الانفصال وبين الحملات لا دخل فيها للمنفصلة والشارح لم يذكر انعقاد الاشكال الثلاثة الباقية هنا اما لندرتها واما اكتفاء بما ذكر قبله في القسم الثاني والثالث ومثل هذا المقام وان لم يقض مثل هذا التفصيل لكن فصلنا فيه زعامة للمبتدئين فينبغي ان لا يعمده الاذكياء تطويلا بل نرجو منهم ان يصلحوا خطاياهم والله اعلم بالصواب واما تصويرها (فهو) اذا كان عدد الحملات بقدر عدد أجزاء الانفصال فاما يكون قياسا مقسما نتيجة تأليفه متحدة واما يكون قياسا مقسما نتيجة تأليفه مختلفة لانه اذا كان عدد الحملات بقدر عدد أجزاء الانفصال نفرض ان كل واحدة من الحملات يشارك جزءا واحدا من أجزاء الانفصال ولما فرضا ان كل واحدة منها يشارك جزءا واحدا من أجزاء الانفصال فاما تكون التأليفات بين الحملات وجزاء الانفصال متحدة في النتيجة او مختلفة فيها واذا كانت نتائج التأليفات متحدة أي اذا كانت التأليفات بين الحملات وبين أجزاء الانفصال متحدة في النتيجة فهو قياس مقسم نتيجة تأليفه متحدة واذا كانت نتائج التأليفات مختلفة يكون قياسا مقسما نتيجة تأليفه مختلفة (ج) المط

وهكذا مو صواه والمثالان ديلان للكبريين الشرطين اللتين قبلهما
اولا اصل الدعوى المدللة آنفا كما مر امثاله مرارا فتأمل لكن احتاج هذين
المثالين نظري (وقوله لانه لا بد آه) دليل انتاج الاول (ه) اذا صدق قولنا
كل ج اماب واماد واما ه وكل ب ط وكل د ط وكل ه ط يصدق قولنا كل
ج ط لانه اذا صدق قولنا كل ج اماب اود او ه وكل ب ط وكل د ط وكل ه ط
صدق احد اجزاء الانفصال الذي شرط كونه مانعة الخلو او حقيقة
مع صدق تلك الجمليات في نفس الامر ولما صدق احدا اجزاء الانفصال
مع صدق تلك الجمليات فيها يصدق الجزء الذي يفرض صدقه من اجزاء
الانفصال مع ما يشاركه من الجمليات ولما صدق الجزء الذي يفرض صدقه
من اجزاء الانفصال مع ما يشاركه من الجمليات تصدق النتيجة المطلوبة
وهو كل ج ط لما عرفت (ج) المطلوب (وقوله لما مر من وجوب آه) دليل
انتاج المثال الثاني (ه) اذا صدق قولنا كل ج اماب واماد واما ه وكل
ب ج وكل د ط وكل ه ز صدق قولنا كل ج اماب واماط واما ز لانه اذا
صدق قولنا كل ج اماب اود او ه وكل ب ج وكل د ط وكل ه ز صدق
احد اجزاء الانفصال مع ما يشاركه من الجمليات كما سبق واذا صدق
احدا اجزاء الانفصال مع ما يشاركه من الجمليات يصدق قولنا كل ج اماب
واما ه واما ز (ج) المطلوب وبيان هذين الدليلين قدم من التفصيل
فتذكر (قوله والثاني آه) اي القسم الثاني من القسمين المذكورين
للقياس المركب من الجملية والمنفصلة هو ما يكون الجمليات اقل من اجزاء
الانفصال سواء كانت اجزاء الانفصال اثنين والجملية واحدة او كانت
اجزاء وثلاث او اكثر والجملية اقل منها لكن الاقرب الى الفهم هو كون الجملية
واحدة والمنفصلة ذات جزئين وكونها مانعة الخلو وكون الجملية مشاركة
مع احد جزئي المنفصلة اي الاوسط يوجد في الجملية وفي احد جزئيهما
مما وان احتملا غير هذا المذكورات والاوسط في المثال المذكور هو لفظه
ب وهي كانت محمولة لاحد جزئي المنفصلة وموضوعا في الكبرى الجملية
فتكون النتيجة كالصغرى منفصلة ذات جزئين مركبة من الجزء الغير
المشارك للصغرى المنفصلة اعني الجزء الذي لم يوجد فيه اعني قوله
كل د ط الاوسط ومن نتيجة مقدمتي التأليف يعني يؤولف الجزء المشارك
من المنفصلة مع الجملية وقرر هكذا كل ج ب وكل ب د فتبين كل ج د وهو

ثاني جزئي النتيجة المنفصلة فتكون النتيجة منفصلة مركبة من الجزء الغير
المشارك للمنفصلة ومن النتيجة الحاصلة من الجزء المشارك لها ومن الجملية
كما ذكر فتكون النتيجة منفصلة مانعة الخلو اعدم خلو الواقع عن جزئيهما
وهذا هو ما آل هذا المقام ونعقد ايضا الاشكال الثلاثة الباقية كما انعقد الاول
باعتبار تكرار الاوسط في الجزء المشارك للمنفصلة وفي الجملية يعني كما كان
الاوسط في الشكل الاول من هذا القسم محمول ثاني جزئي المنفصلة وموضوع
الجملية كذلك يكون في الثاني محمول ثاني جزئيهما وفي الجملية معا وفي الثالث
موضوعا فيهما وفي الرابع موضوعا في ثاني جزئيهما ومحمول في الكبرى
الجملية وباعتبار شرائطها بحسب الكيف والكم في ثاني جزئيهما وفي الجملية
لا دخل للجزء الغير المشارك في تكرار الاوسط واعتبار الشرائط وهو بحسب
واحد لا يتغير اصلا وبالجملية ان اعتبار الاوسط والشرائط انما هو في ثاني
جزئيهما وفي الكبرى الجملية لاتعاق للجزء الاول الغير المشارك والمنفصلة
اصلا كما سبق ونكتة عدم ذكر الشارح بيان انعقاد الاشكال الباقية
قد مررت من وجهين فتذكر ولا يتجادل (قوله لان المنفصلة لما كانت آه)
دليل للزوم مثل هذه النتيجة لمثل هذا القياس (ه) اذا قلنا اما كل ا ط او كل
ج ب وكل ب د يصدق قولنا اما كل ا ط او كل ج د لانا اذا قلنا اما كل
ا ط او كل ج ب وكل ب د كانت المنفصلة مانعة الخلو على ما هو المفروض
آنفا ولما كانت المنفصلة مانعة الخلو وجب صدق احد جزئيهما بالضرورة
ولما وجب صدق احد جزئيهما بالضرورة فاما يكون الواقع اي الصادق منهما
الجزء الغير المشارك واما يكون الواقع منهما الجزء المشارك وان كان الواقع منهما
الجزء الغير المشارك يكون هو احد جزئي النتيجة وان كان الواقع منهما
الجزء المشارك يصدق ذلك الجزء مع الجملية فيؤلفان معا كما ذكرنا كيفية
تأليفهما واذا صدقا والقامع تصدق النتيجة الحاصلة منهما ولما صدقت
النتيجة الحاصلة منهما تكون هذه النتيجة جزءا آخر لنتيجة القياس (ج)
اذا قلنا اما كل ا ط آه اما يصدق الجزء الاول من النتيجة واما يصدق
الجزء الآخر منها واذا كان كذلك لا يخلو الواقع عن احد جزئيهما واذا لم يخل
الواقع عن احد جزئيهما يصدق قولنا اما كل ا ب او كل ج د (ج) المط
وكذا موصوله (قوله آخر اقسام آه) يعني اقسام من اقسام الافتراضي
الشرطي هو ما يتركب من المتصلة والمنفصلة وهو ايضا اما يكون الشركة

في جزء تام منهما الى الاوسط يكون مقدما بكماله وتاليا بكماله واما يكون الشركة في جزء غير تام منهما او في جزء تام من احدهما وغير تام من الآخر وحيث ان يكون ثلثة اقسام لكن المصنف اقتصر على القسمين الاولين ولم يذكر ما يكون الشركة في جزء تام من احدهما غير تام من الآخر لعدم وروده ولكونه غير مطبوع وكل واحد من ذين القسمين ينقسم الى قسمين فتكون الاقسام على هذا اربعة وهي الصغرى المتصلة مع الكبرى المتصلة والشركة فيهما تامة او غير تامة فيهما معا وبالعكس اي الصغرى المتصلة مع المتصلة والشركة فيهما تامة او غير تامة فيهما معا لكن المطبوع من هذه الاربعة اثنان الاول ما تكون المتصلة صغرى والمتصلة كبرى والشركة في جزء تام منهما والمتصلة المذكورة فيه اما مانعة الجمع او مانعة الخلو والمثال المذكور يصلح ان يكون مثالا لهما سبب كره بتغيير ما لكونه من اشارة الى الامثلة الجزئية لامثالا حقيقة كما مر مرارا ولهذا يقال له مثال كلي ومادة كلية مع ان كونه مثالا ينافي الكلية اذ المثال هو جزئي يترك لتوضيح الكل وحيث ان يكون مبنيا على الاعتبار فان اعتبرت الكبرى المتصلة مانعة الجمع كما اعتبر اولها لا يكون مثالا لما يتركب من المتصلة ومانعة الجمع وان اعتبرتها مانعة الخلو كما اعتبر ثانيا لا يكون مثالا لما يتركب من المتصلة ومانعة الخلو وتكون النتيجة فيهما منفصلة كالكبرى وينعقد الاشكال الاربعة من هذا القسم ايضا يكون الاوسط في الشكل الاول تاليا في الصغرى المتصلة ومقدما في الكبرى المتصلة اي حراً اولاً فيها لعدم تمير مقدم المتصلة عن تاليها بحسب الطبع فاعتبر ما ذكر اولاً مقدماً وما ذكر ثانياً تالياً كما عرفت وفي الشكل الثاني تالياً فيهما وفي الثالث مقدماً فيهما وفي الرابع مقدماً في المتصلة وتالياً في المتصلة والشرائط المعتبرة بين الجزئين معتبرة هنا بين المتصلة وبين اجزاء المتصلة لا بينها وبين المتصلة فلا تكون المتصلة في الكبرى او في النتيجة الا موجبة كلية او جزئية فلا تدخل للمتصلة في اعتبار الشرائط وح يتدفع ما يورد على المثالين من ان الكبرى فيهما جزئية فلا يصلح ان يكون من الشكل الاول لانتفاء كلية الكبرى التي هي شرط فيه وكذا في سائر الاول على ما لا يخفى لكن انتاج هذين المثالين منفصلة نظري يحتاج الى الاثبات (وقوله لان ج لازم آه) دليل اثبات انتاج المثال الاول الذي كبراه مانعة الجمع (ه) اذا صدق قولنا كلما كان اب فج د ودائماً او قد يكون اما ج داوه ز حال يكون

الكبرى مانعة الجمع يصدق دائماً او قد يكون اما اب او ه ز مانعة الجمع لانه اذا صدق قولنا كلما كان اب فج د ودائماً او قد يكون اما ج داوه ز يكون ج د لازماً لـ اب في الصغرى المتصلة ويكون ■ ز ممتنع الاجتماع مع ج كليا في الكبرى المتصلة الكلية او جزئياً في المتصلة الجزئية واذا كان ج د لازم لـ اب فيها وه ز ممتنع الاجتماع مع ج د كليا او جزئياً فيها يكون ه ز ممتنع الاجتماع مع اب كليا او جزئياً (ج) اذا صدق كلما كان اب فج د ودائماً او قد يكون اما ج داوه ز ممتنع الاجتماع مع اب كليا او جزئياً واذا كان ه ز ممتنع الاجتماع مع اب كليا او جزئياً يصدق دائماً او قد يكون اما اب او ه ز لا محالة (ج) لماط (وقوله لان امتناع آه) دليل الكبرى التي قبله (ه) اذا كان ج د لازماً لـ اب وكان ه ز ممتنع الاجتماع مع ج د كليا او جزئياً يكون ه ز ممتنع الاجتماع مع اب كليا او جزئياً لانه اذا كان ج د لازماً لـ اب وكان ه ز ممتنع الاجتماع مع ج د كليا او جزئياً يكون ه ز ممتنع الاجتماع مع اب الذي هو ج د دائماً وفي الجملة وامتناع اجتماع ه ز مع الازم دائماً وفي الجملة يستلزم امتناع اجتماع ه ز مع الملزوم والملزوم ■ و اب (ج) تلك الكبرى وان شئت رتب القياس الاول اي اثبات انتاج المثال (ه) اذا صدق كلما كان اب فج د ودائماً او قد يكون اما ج داوه ز ينتج دائماً او قد يكون اما كل ب او ه ز لانه اذا صدق كلما كان اب فج د ودائماً او قد يكون اما ج داوه ز يكون ه ز ممتنع الاجتماع مع ج د كليا او جزئياً وج د لازم لـ اب (ج) اذا صدق كلما كان اب فج د آه يكون ه ز ممتنع الاجتماع مع لازم اب وما يكون ممتنع الاجتماع مع لازم اب فهو ممتنع الاجتماع مع اب الذي هو ملزوم ج د (ج) اذا صدق كلما كان اب فج د آه يكون ه ز ممتنع الاجتماع مع اب اذا كان ه ز ممتنع الاجتماع مع اب يصدق دائماً او قد يكون اما اب او ه ز (ج) لماط وهو مركب موصول ايضاً لكنه من ثلثة اقسام كما عرفت وهكذا مفعوله واثبات كبراه مثل ما مر آفاً وقوله قد يكون ودائماً اشارة الى ان الكبرى والنتيجة المنفصلتان يحتمل ان تكونا كليتين مانعتي الجمع او جزئيتين مانعتي الجمع كما اشار اليهما ايضا بقوله كليا او جزئياً وقوله دائماً وفي الجملة وقوله كان ج د اوسط فقط فبق اب وه ز نتيجة منفصلة مانعة الخلو وهكذا الحكم فيما اعتبر هذه الكبرى المتصلة مانعة الخلو الان نتيجة متصلة جزئية مركبة من قبض مقدم الصغرى وعين تالي الكبرى لاقتضاء مثل هذا

الترتيب مثل هذه النتيجة بالدليل المذكور بعده كما اقتضى المتصلة
مع الكبريات المانعة الجمل بالدليل الذي قررناه آنفا ولذا لم نكتف بالتقرير
السابق بل اوردنا لبيان انتاجه دليلا مستقلا يثبت كون نتيجة الصغرى
المتصلة والكبرى المتصلة المانعة الخلو متصلة جريئة (هـ) اذا صدق
كلما كان اب فج د ودائما او قد يكون اما ج د او هـ ز حال كون الكبرى مانعة
الخلو يصدق قد يكون اذا لم يكن اب فهـ ز لانه اذا صدق كلما كان اب
فج د ودائما او قد يكون اما ج د او هـ ز حال كونها مانعة الخلو يستلزم
نقيض الاوسط الذي هو نقيض ج د طرفي النتيجة اللذين هما نقيض اب
وعين هـ ز واذا استلزم نقيض الاوسط طرفي النتيجة انتج من الشكل الثالث
ان نقيض اب يستلزم عين هـ ز التي هي مآل النتيجة (ج) اذا صدق كلما كان
اب و ج د ودائما او قد يكون اما ج د او هـ ز يصدق من الشكل الثالث
ان نقيض اب يستلزم عين هـ ز واذا صدق من الثالث ان نقيض اب
يستلزم عين هـ ز يصدق قد يكون اذا لم يكن اب فهـ ز لا محالة (ج) المط
وهكذا مفعوله لكن الصغرى والكبرى الشرطيتان المذكورتان نظريتان
والصغرى في الحقيقة ثنتان بسبب تعدد تاليها فكانت المقدمات النظرية
هنا ثلاثة ثنتان منها حاصلتان من الصغرى ودليلهما المذكور في العبارة
ونائبها هو الكبرى المذكورة ودليلها مطوية اما اثبات احدي الصغريين
المذكورتين فاشار اليه بقوله (امانه يستلزم نقيض آه) (هـ) اذا صدق
كلما كان اب فج د ودائما او قد يكون اما ج د او هـ ز حال كونها مانعة الخلو
يستلزم نقيض الاوسط نقيض اب لانه اذا صدق كلما كان اب آه كان
الاوسط اعني ج د لازما واب ملزوما ونقيض اللازم يستلزم نقيض الملزوم
(ج) احدي الصغريين وهكذا الاربع الباقية و اشار بقوله (وامانه يستلزم
عين آه) الى اثبات الثانية من تينك الصغريين (هـ) اذا صدق كلما كان اب
آه يستلزم نقيض الاوسط عين هـ ز لانه اذا صدق كلما كان اب آه يكون
منع الخلو بين ج د وبين هـ ز واذا كان منع الخلو بين ج د وهـ ز كان هناك
امران بينهما منع الخلو وكل امرين بينهما منع الخلو يستلزم نقيض كل واحد
منهما عين الاخر ولما استلزم نقيض كل واحد منهما عين الاخر يستلزم
نقيض الاوسط عين هـ ز (ج) تلك الصغرى (قوله وامانه في آه) اي القسم
الثاني من مطبوع القسمين الاولين الكائنين للقياس المركب من المتصلة

والمتصلة هو ما يكون الشركة في جزء غير تام اعني لا يكون الاوسط مقديما
ولاتاليا بكماله فيهما بل يكون قيدافيهما وتكون الكبرى المتصلة مانعة الخلو
والنتيجة متصلة من كبة من مقدم حلية وتال متصلة مقديما مقديما مقديما
وتاليها احدي جزئي النتيجة الحاصلة من تالي الصغرى المتصلة ومن الجزء
المشارك للمتصلة اعني ج هـ وثاني جزئيهما هو ثاني جزئي الكبرى المتصلة
اعني و ز كما ترى من المثال اذا الاوسط فيه لفظه دال وهي محمول تالي الصغرى
وموضوع مقدم الكبرى فيكون جزءا غير تام منها وبقية قد الاشكال الاربع
منه ايضا باعتبار تكرار الاوسط في تالي الصغرى المتصلة ومقدم الكبرى
المتصلة اي الجزء الاول منها فكما كان الاوسط في الاول محمول تالي
الصغرى وموضوع مقدم الكبرى كذلك يكون في الثاني محمولا فيها
وفي الثالث موضوعا فيهما وفي الرابع موضوع تالي الصغرى ومحمول مقدم
الكبرى والشرائط المتبعة في الاشكال بين الجزئين معتبرة ههنا بين
تالي الصغرى ومقدم الكبرى كما سبق مثله مرارا فلا يضره كون المتصلة
والمتصلة موجهة كلية كما لا يخفى لكن انتاج مثل هذا القياس مثل هذه
المتصلة نظري (وقوله لانه كلما فرض آه) دليله (هـ) اذا صدق كلما كان
اب فكل ج د ودائما اما كل ده او كل و ز حال كونها مانعة الخلو يصدق
كلما كان اب فاما كل ج هـ او و ز لانه اذا صدق كلما كان اب آه فرض
صدق اب وكما فرض صدق اب يكون ج د واقعا لانه لازمه ولما كان
ج د واقعا فالواقع من الكبرى المتصلة المانعة الخلو معه اما كل ده اي
الجزء الاول منها او يكون الواقع منها و ز اي الجزء الثاني منها فان كان الواقع
منها ده يكون الواقع كل ج د وكل د هـ وان كان الواقع منها و ز يكون
الواقع و ز على تقدير اب وكل ج د وكل ده يستلزم من الشكل الاول
كل ج هـ (ج) اذا صدق كلما كان اب فكل ج د ودائما اما كل ده او كل
و ز يكون الواقع مع اب كل ج هـ وكل و ز واذا كان الواقع مع اب ذلك
يصدق كلما كان اب فاما كل ج هـ او كل و ز (ج) المطلوب وهكذا
موصوله والحاصل ان النتيجة فيه متصلة مقديما مقديما مقديما
وتاليها متصلة من كبة من الجزء الثاني للمتصلة ومن النتيجة الحاصلة
من تالي المتصلة ومن الجزء الاول للمتصلة لانها يؤاقيان من الشكل الاول
هكذا كل ج هـ وكل ده وينتجان كل ج هـ ولما كان اب مقديما في الصغرى

وج د تالبا به يكون ج د واقعا على تقدير صدق اب لانه لازمه ولما كان
المنفصلة مانعة الخلو فلا يخلو الواقع من صدق احد جزئيه فان كان الواقع
الجزء الاول وهو الجزء المشارك يؤلف من ج د من الشكل الاول ويتيجان
نتيجة تكون هي واقعة على تقدير صدق اب وان كان الواقع الجزء الثاني
من المنفصلة هي الجزء الغير المشارك يكون هو واقعا على تقدير صدق
المقدم فاما يكون الواقع ج ه على تقدير صدق اب واما يكون الواقع و ز
على ذلك التقدير فثبت النتيجة قطعا (ولافرع من بيان انواع الافتراضى
باسرها شرع في بيان القياس الاستثنائى وقد ذكرناه اجمالا في صدر الكتاب
ورتبة القياس منه كثيرا فيما سبق ليسهل فهم هذا المقام بل استغنى عن بيان
الاستثنائى هنا من ضبط ترتيب الاقيسة المذكورة في العبارة السابقة
لايتا هي غاية ما في الباب يعرف هنا طريقة وانتاجه وغيره مما يتعلق به
بدليل بخلاف ما سبق فانه عرف طريقه فيه بدلائل اذ عرف الترتيب والعمل
فقط فبين اولاهما هو المراد من ذكر عين النتيجة او نقيضها اعني جزء
التعريف بانه هل المراد من ذكرهما هو ذكرهما حال كونهما مقدمة من
مقدمات القياس كما هو المتبادر الى الفهم او جزأ من المقدمة لكن ذكرهما
حال كونهما جزأ من المقدمة منه (ج) ان المراد من ذكرهما هو ذكرهما
حال كونهما جزأ من مقدماته (وقوله واللازم آه) دليل الرافعة (ه) ذكر
النتيجة او نقيضها حال كونهما مقدمة من القياس مح يعني لا يذكر ان حال
كونهما مقدمة منه لانه لو ذكر ا فيه حال كونهما مقدمة من دليل اثبات الشئ
بنفسه لكن اثبات الشئ بنفسه مح كونه مصادرة على المطالب (ج) لرافعة
المذكورة فقد ثبت ان المراد من ذكرهما في الاستثنائى هو ذكرهما حال
كونهما جزأ من مقدماته لا مقدمة بينهما وهذا هو مدار الجواب المذكور
فيما تقدم من تقسيم القياس الى الافتراضى والاستثنائى للسؤال المشهور المذكور
هنا كما عرفت فنذكر (قوله فاقدمه آه) اى المقدمة التي ذكرت فيها عين
النتيجة او نقيضها تكون مقدمة شرطية فالقياس الاستثنائى يكون
مركبا من مقدمتين احدهما مقدمة شرطية متصلة في الطريقتين الاولين
ومنفصلة في الطريقتين الاخيرين وثانيهما مقدمة استثنائية وهي اما وضع
احد جزئيه اى اثباته من المقدم والتالى للزم منه وضع الجزء الآخر
كافي الطريق الاول اورفعه كما في الثالث واما رفعه اى نفي احد الجزئين

ليلازم منه وضع الجزء الآخر كافي الرابع اورفعه كافي الثاني وههنا اشار
الى الطريق الاربعة واوردا كل منها مثالا لان قوله (كل كانت الشمس
طالعة فالتهار موجود لكن الشمس طالعة) مثال الاول لان عين النتيجة
فيه وهو التهار موجود كانت تالبا واستثنى عين المقدم وانتج عين التالى
(وقوله لكن التهار ليس موجود) اشارة الى مثال الثاني مع الشرطية المذكورة
لان النتيجة فيه قولنا الشمس ليست بطالعة ونقيضها اعني الشمس طالعة
كان مقدما هكذا كانت الشمس طالعة فالتهار موجود واستثنى نقيض
التالى وهو المذكور وانتج نقيض المقدم وهو المطلوب (وقوله دائما
اما ان يكون العدد زوجا او فردا لكنه زوج) اشارة الى مثال الثالث
على اعتبار منع الجمع لان النتيجة فيه قوله هذا العدد ليس بفرد وكان
نقيضه جزأ في القياس واستثنى عين احد الجزئين وانتج نقيض الآخر
الذى هو المطلوب (وقوله لكنه ليس زوج) اشارة الى مثال الرابع مع المنفصلة
المذكورة على اعتبار منع خلوها لان نتيجته وهو انه فرد عينها المذكور فيه
واستثنى نقيض احدهما وانتج عين الآخر وهو المط (قوله في المتصلات آه)
اشارة الى بيان الطرق الاربعة اجمالا وبيان كون شرطية الاولين متصلة
والاخرى منفصلة اشارة الى الاول بقوله (الوضع الوضع) والى الثاني بقوله
(الرفع الرفع) والى الثالث بقوله (الوضع الرفع) والى الرابع بقوله (بالعكس) اى
الرفع الوضع وقد عرفت آفة تفصيله وما هو المراد به فنذكر ويحى ايضا في تقرير
اداتها عليها قريبا (قوله و يعتبر آه) يعنى كما اعتبر في الافتراضى لكل شكل
شروط كذلك يعتبر في الاستثنائى شروط ثلثة ثابتة في جميع طرقه فنذكر
الكلام الذى يلزم لك في مقام ذكر الشرط والشروط (قوله احدها)
اى احد الشروط المعتبرة في انتاج الاستثنائى ان تكون المقدمة الشرطية
موجبة فلا يتيج او كانت سالبة للدليل المذكور ٩ (ه) ولم تكن المقدمة الشرطية
للاستثنائى موجبة لم يتيج شيئا لا الوضع ولا الرفع مطردا لانه اولم تكن
موجبة لم تكن سالبة ولو كانت سالبة لم يتيج شيئا لا الوضع ولا الرفع (ج)
تلك الملازمة (وقوله فان معنى آه) دليل الكبرى المذكورة (ه) لو كانت
الشرطية سالبة لم يتيج لانه لو كانت سالبة تكون معناها سلب للزوم او سلب
العناد واذا كان معناها سلب للزوم او سلب العناد لم يكن بين امرين لزوم
او عناد واذا لم يكن بين امرين لزوم او عناد لم يلزم من وجود احدهما

٩ ولما عرفت ان سوالب
الشرطية لا اعتبار لها
في العلوم كالاتفاقية
وانما ذكروها وسموها
سالبة مشاكلية
ولمسا بهتها للسالبة
صورة لوجود حرف
السلب فيها حال كونه
مسلطا على النسبة
اللزومية والعنادية
وسيجى بيانه ايضا

او عدمه وجود الاخر او عدمه واذا لم يلزم منه ذلك لم ينتج (ج) تلك الكبرى
(قوله ونانيةها) اي الشرط الثاني لانتاجه من الشروط الثلاث ان تكون
الشرطية المذكورة فيه لزومية ان كانت متصلة وعنادية ان كانت منفصلة
يعني يلزم ان تكون المقدمة الشرطية في الطرفين الاولين لزومية
وفي الطرفين الاخيرين عنادية فلا ينتج لو كانت اتفاقية فيهما للدليل
المذكور (هـ) اذا لم تكن المقدمة الشرطية في الاستثنائي لزومية او عنادية
لم ينتج لانه اذا لم تكن المقدمة الشرطية لزومية او عنادية فيه تكون اتفاقية
واو كانت اتفاقية استفيد علم صدق احد الطرفين اي المقدم
والثاني او كذبه من الاتفاقية مع ان العلم بصدق الاتفاقية موقوف على العلم
بصدق احد الطرفين في نفس الامر (ج) اذا لم تكن لزومية او عنادية
يستفيد علم صدق احد الطرفين او كذبه من الاتفاقية حال كون العلم
بصدق الاتفاقية موقوفا على العلم بصدق احد الطرفين فيه ولما استفيد علم
صدق احد الطرفين آيلزم الدور (ج) اذا لم تكن المقدمة الشرطية لزومية
ولا عنادية يلزم الدور واذا لم يلزم الدور لم ينتج (ج) المطا (قوله لان العلم آ) توطئ
للدليل وقيد له لان الدليل في الحقيقة قوله فلو استفيد آ مع ذلك القيد فصارا
معاديلاله حتى يلزم الدور منهما لا من احدهما فقط كما لا يخفى (قوله
وثالثها آ) اي الشرط الثالث لانتاجه من الشروط الثلاث هو وجود
احد الامرين وهو اما يلزم ان تكون المقدمة الشرطية كلية واما يلزم
ان تكون المقدمة الاستثنائية كلية اي الواضحة في كليهما والرافعة في كليهما
فلا يخاو عن كلية احدهما سواء كانتا كليتين معا او احديهما كلية فقط
فيكون هذا التردد منع اخلا فقط والاحتمال فيه اربعة كلية المقدمة
الشرطية والاستثنائية معا وكلية الشرطية مع جريته الاستثنائية وكلية
الاستثنائية مع جريته الشرطية وجزئيهما معا والشرط
موجود في الثلاثة الاول ومنتف في الرابع فلي هذا لا ينتج اذا كانت المقدمتان
معاجرتين كما اشار الى اثباته (بقوله لو اتفق آ) (هـ) لو اتفق الامر ان
اي لو كانت المقدمتان جريتين معافيه لم ينتج مطردا لانه لو اتفق الامر ان
احتمل ان يكون اللزوم او العناد على بعض الاوضاع من اوضاع المقدم
في الشرطية وان يكون الاستثناء على وضع آخر اي مغاير لذلك البعض
الكائن في الشرطية في الاستثنائية واذا احتمل ان يكون اللزوم او العناد

على بعض الاوضاع منها فيهما وان يكون الاستثناء على وضع آخر
في الاستثنائية لا يلزم من اثبات احد جزئي الشرطية او نفيه ثبوت الآخر
او انتفاؤه فيه واذا لم يلزم من اثبات احدهما او نفيه ثبوت الآخر وانتفاؤه
لم ينتج (ج) الملازمة المطلوبة وهكذا موصولة فقد ثبت لانتاجه شرائط
ثلاث حتى تحقق مجموع هذه الشئ انتج مطردا ومتى لم يتحقق المجموع
او واحد منها لم ينتج مطردا فلا ينتج اصلا وان صدقت النتيجة في بعض المادة
لمستقرر ان مرادهم بالانتاج هو الاطراد كما مر مرارا فتدبر (قوله اللهم
الا اذا آ) استدراك عافهم بمافله من الشرط الثالث وهو ان الشرطية
والاستثنائية اذا كانتا جريتين لا ينتج الاستثنائي منهما مع انها قد تكونان
جريتين وانجما ايضا فلا يكون مافله كما لا يفتى استثنى بهذا القول بان كون
الجزئيتين غير منجبتين ليس في جميع المواد كما اشترنا الى ذلك بل قد تنجسان
ايضا اذا كان وقت الشرطية ووضعها بعينه وقت الاستثناء ووضعها كالمثل
المذكور لكن لا يقيد ولا ينافي الشرط المذكور لانه لو انتج الجزئيتان
في جميع المواد سوى مادة واحدة يقول القوم انهما غير منجبتين فضلا عن
ان لا تنجبا في كثير من المواد لان عدم انتاجهما كثير متبادر من اطلاعهما
بل انتاجهما يحتاج الى قرينة انجما للوقتين فيهما كما قيد في المثل المذكور
وقد عرفت ان المراد منه هو الانتاج مطردا ولما وجدوا القياس الاستثنائي
الذي تكون احدي مقدمتيه كلية صادقا مع وجود باقي الشروط ومع صدق
مادة القياس في جميع المواد ولم يوجد القياس المركب من الجزئيتين مع وجود
باقي الشروط ومع صدق مادته ايضا صادقا في جميع المراد بل صادقا
في بعضها كاذبا في بعضها اشترطوا كلية احدي مقدمتيه فلا يتوهم
من هذا الاستثناء ان الجزئيتين ايضا تنجسان واذا كان كذلك لا يكون
الشرط انشأ شرط الوجود المشروط وهو الانتاج لدون الشرط وهو محال
لماعرفت فليس هو الاياتا للواقع وتصريحنا بما علم من سور الجزئية اعني
لفظ محتمل فادام ذلك الاحتمال باقيا لا تنجسان مطردا واذا شرط كلية
احدهما على ما لا يخفى لكن هذه الملازمة منظر فيها اثباتها بالمثال
المذكور بعدها او بالعكس (هـ) اذا كان وقت الاتصال والانفصال
ووضعها بعينها وقت الاستثناء ووضعها ينتج الاستثناء حال كون مقدمتيه
جريتين لانه اذا كان وقتها ووضعها بعينها وقت الاستثناء ووضعها كان

كقولنا ان قدم زيد وقت الظهر مع عمر واكرمه لكنه قدم زيد مع عمرو
وقت الظهر وقولنا ان قدم آه ينتج حان كون مقدمته جزئيتين (ج)
المطلوب وهو استدلال بالآثر وهو المثل على مؤثره واما عكسه (فه) قولنا
ان قدم زيد آه قياس استثنائي منتج حان كون مقدمته جزئيتين لان قولنا
ان قدم زيد كان وقتها ووضعها فيه بعينه وقت الاستثناء ووضعها
وما يكون كذلك ينتج حال كونها جزئيتين (ج) المطلوب ويجوز ان يقرر
شرطية ايضا وهو ظاهري وشرطية كلية احدهما والمتبادر من كلية
الاستثنائية هو تحققه في جميع الازمان فقط كما هو الظاهر والحال ان تحققه
في جميع الازمان فقط لا يكفي في كونها كلية بين ما هو المراد من كليتها
بقوله (والمراد آه) (ه) ليس المراد بكليته الاستثنائية هو تحقق الاستثناء في جميع
الازمنة فقط لان المراد بكليتها هو تحقق الاستثناء في جميع الازمنة وجميع
الامكانات التي لاتتافى وضع المقدم اى الاوضاع الممكنة الاجتماع مع وضع
المقدم وتحققه في جميع الازمنة وجميع الاوضاع التي لاتتافى وضع المقدم
ليس تحققه في جميع الازمنة فقط (ج) المطلوب ويرتب من اثني ايضا
بعكس الكبرى كنفسهما من متعارفهما وكذا من طريق الاستثنائي
كما مر امثاله فلا تغفل وقس والنفي هنا مسلط على القيد وهو قدوة ط المقيد
سالم وبيان معنى الاوضاع فتقدم في الشرطيات (قوله فاذا قلنا آه)
تفرع على ما قبله من كون المراد من كلية الاستثنائية هو تحققه في جميع الازمان
والاوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم ولا يكفي فيه تحققه في جميع الازمان
فقط (ه) اذا قلنا قد يكون اذا كان اب فح د لكنه اب لم ينتج مادام لم يقع
اب في جميع الاوضاع الغير المتنافية للمقدم لانه اذا قلنا لم يلزم بمجرد وقوع
اب د ثم تحقق ج داعي المقدم في الجملة فضلا عن ان يلزم صدقها دائما
واذا لم يلزم بمجرد ذلك تحقق ج د في الجملة لم ينتج (ج) المطر وانما لم ينتج
مثل هذا الاستثنائي لانتفاء شرطه اثبات وهو كلية احدي المقدمتين لان المقدم
الشرطية جزئية وهو ظاهر وكذا الاستثنائية لكون وقوعه داعمة فقط بدون
وقوعه مع جميع الاوضاع التي لاتتافى المقدم فلما كانتا جزئيتين لم ينتج ومثله
من المادة الجزئية سبأني بعد اسطر حال كون شرطيتها ثابتا من الشكل
الثالث فانتظر (وقوله وانما يلزم آه) دليل للصفي الشرطية المذكورة
بيان منشأ الغلط مشتلا على نقيضها غير كونها شرطية (وقوله وليس يلزم آه)

رافعة ينتجان من غير متعارف ثاني الاستثنائي تلك الصغرى (ه) اذا قلنا
قد يكون اذا كان اب فح د لكنه اب دائما لم يلزم بمجرد ذلك تحقق ج د في الجملة
اعني النتيجة لانه اذا قلنا هـ ذا انما يلزم ذلك لو كان اب واقعا مع جميع
الامكانات التي لاتتافى اب كما وقع دائما لكنه لا يلزم من وقوع اب دائما وقوعه
في جميع الاوضاع التي لاتتافى اب اعني المقدم (ج) نقيض الثاني وهو تلك
الصغرى (وقوله لجواز آه) دليل الرافعة المذكورة التي هي رفع الایجاب الكلي
وهو قد يوجد مع السلب الكلي وكثيرا ما يوجد مع السلب الجزئي الذي
هو لازمه والمراد منه هنا هو السلب الجزئي وهو ظاهر اعني قد يقع اب
دائما ولا يقع في جميع الاوضاع الغير المتنافية لانه اذا كان وضع غير متناف
لالف بار لا يكون له تحقق اصلا يقع اب دائما واذا كان وضع غير متناف
لاب ولا يكون له تحقق اصلا لا يقع اب في جميع الاوضاع الغير المتنافية
له (ج) من ثاني اثبات تلك الرافعة (قوله والمذكور في بعض آه) جواب
سؤال يرد على هذه الارادة بانه لا بد ان يكفي في كلية الاستثنائية بتحقيق
الاستثناء في جميع الازمنة فقط لما ذكر في بعض الكتب من ان دوام
الوضع او الرفع ينتج مطلقا سواء كانا مع الشرطية الكلية او الجزئية فيعلم
منه ان لا حاجة في كلية الاستثنائية الى لزوم وقوع المقدم مع جميع اوضاعه
الممكنة فاجاب عنه بان المذكور في بعض الكتب اعني ان دوام الوضع او الرفع
ينتج لا يصح فلا يخل ارادتنا لان المذكور فيه انما يصح اوفسرنا الشرطية
الكلية بما يكون اللزوم او العناد فيه متحققا مع الاوضاع المتحقق في نفس
الامر حتى يلزم من دوام الوضع او الرفع تحققه مع جميع الاوضاع المتغيرة
لكنه ليس كذلك اى لكن الشرطية الكلية لم تفسر بما يكون اللزوم او العناد
فيه متحققا مع الاوضاع المتحققة في نفس الامر (ج) المذكور في بعض
الكتب لا يصح وهو المطلوب (وقوله بل هي مفسرة آه) دليل الرافعة
مشتلا على موضوعها فيكون صغرى والكبرى مطوية (ه) الشرطية
الكلية لا تفسر بما يكون اللزوم او العناد فيه متحققا مع الاوضاع المتحققة
في نفس الامر لان الشرطية الكلية مفسرة بتحقيق اللزوم او العناد
على جميع الاوضاع الغير المتنافية للمقدم وتحقق اللزوم او العناد على جميع
الامكانات الغير المتنافية له ليس تحققه مع الاوضاع المتحققة في نفس الامر
بل اعم منه كما هو الظاهر (ج) من الغير المتعارف تلك الرافعة ويرتب

من المتعارف ايضا وكذا من الثاني بعكس الكبرى ومن الاستثنائي كما مر
غير مرة فتذكر وقس وحاصل ما ذكر في بعض الكتب هو ان دوام المقدمة
الاستثنائية كاف في انتاج الاستثنائي لكليته وان كانت المقدمة الشرطية
جزئية مع انه مخالف لتفسير الشرطية الكلية فثبت ان المراد بكلية
الاستثنائية هو تحققه في جميع الازمنة وجميع الاوضاع التي لاتتافى وضع
المقدم ولا يتخلجن في وهمك ان المقدمة الاستثنائية قضية حامية غالبا
وكلية الجلية توجد بتحقيقها في جميع الازمان فقط لانه مادام هي
استثنائية يكون حكمه في الكلية حكم المقدمة الشرطية وقد ثبت في كلية
الشرطية ان لا يكون في جميع الازمان بل يلزم معها جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع
منه فكذلك في الاستثنائية على ما لا يخفى (قوله فيجوز آه) تنم ما قبله وتأيد له
(هـ) اذ افسر الشرطية الكلية يتحقق لزوم او العناد في جميع الازمان
وعلى جميع الاوضاع الغير المتنافية للمقدم لم يكف في كلية الاستثنائية
مع الشرطية الجزئية جميع الازمنة فقط بل يلزم معها جميع الاوضاع التي
لاتتافى وضع المقدم لانه اذ افسر الشرطية الكلية يتحقق لزوم او العناد
في جميع الازمان وعلى جميع الاوضاع الغير المتنافية للمقدم يمكن ان يكون
اللزوم في الجزئية له شرط ووضع غير منافي له ولا يوجد ابدام وجود الملزوم
دائما واذا كان اللزوم في الجزئية له شرط ووضع لا يوجد ابدام وجود
الملزوم دائما لا يلزم وجود اللازم اعني النتيجة من وجود الملزوم اعني المقدمة
الاستثنائية مع الشرطية الجزئية واذا لم يلزم من ذلك لم يكف في كلية
الاستثنائية مع الشرطية الجزئية جميع الازمنة فقط بل يلزم آه (ج) المط
فقوله ابدام قيد لا يعني لا يوجد لا يعني لعدم صحته وقوله دائما قيد لوجود
الملزوم فلا تكرر (وقوله لعدم تحقق آه) دليل الكبرى المذكورة (هـ) اذا كان
اللزوم في الجزئية له شرط لا يوجد ابدام وجود الملزوم دائما لا يلزم وجود
اللازم من وجود الملزوم مع الشرطية الجزئية لانه اذا كان اللزوم في الجزئية له
شرط لا يوجد ابدام وجود الملزوم دائما لم يتحقق وضع الملزوم مع اللزوم
وشرطه واذا لم يتحقق وضع الملزوم مع اللزوم وشرطه لا يلزم وجود اللازم
من وجود الملزوم معها (ج) تلك الكبرى (وقوله لانه ثلاثة ثم آه) دليل لصغرى
هذا (هـ) اذا كان اللزوم في الجزئية له شرط لا يوجد ابدام وجود الملزوم
دائما لا يتحقق وضع الملزوم مع اللازم وشرطه لانه اذا كان اللزوم في الجزئية

آه يتحقق وضع الملزوم مع اللزوم دائما واذا انتفيا لا يتحقق وضع الملزوم معه
(ج) تلك الصغرى (قوله كما يصدق آه) تمثيل لما يكون من كيان الشرطية
الجزئية ومن الاستثنائية التي يتحقق في جميع الازمنة فقط وبيان لعدم
كفايته لتحقيق جميع الازمنة فقط كافي كلية الاستثنائية بل يلزم معه تحقيق
الاستثناء في جميع الاوضاع التي لاتتافى وضع المقدم كما اشترنا اليه يعني اواكتفى
في كلية الاستثنائية لتحقيق الاستثناء في جميع الازمنة فقط لزم ان تصدق
نتيجة مثل هذا القياس المركب من الشرطية الجزئية الصادقة ومن
الاستثنائية التي تصدق في جميع الازمنة فقط لوجود شرطه اعني كلية احدا
المقدمتين على ذلك التقدير مع ان نتيجته كاذبه فلما كذبت النتيجة مع صدق
المقدمتين علم انه من انتفاء الشرط الثالث اي انتفاء كلية احدا هما ضرورة
صدق مادتهما وصورتهما مع الشروط الباقية واذا لم ينتج في هذه المادة
لم ينتج مطردا فيخالف قاعدتهم وان صدق في سائر المواد ولهذا بشرط
في كلية الاستثنائية تحققة في جميع الاوضاع التي لاتتافى وضع المقدم مع تحققة
في جميع الازمنة ولم يكف جميع الازمنة فقط هذا هو تحقيق المقام لكن لزم
علينا ان بين صدق المقدمتين لهذا القياس وعدم لزوم النتيجة منهما
ليظهر الفائدة من تحرير المراد فنقول الشرطية الجزئية المذكورة اعني قوله
قد يكون اذا كان الواجب موجودا كان الجزم موجودا صادقة بدليل من
الشكل الثالث كما ذكره (هـ) اذا كان الواجب والجزم موجودا كان الواجب
موجودا واذا كان الواجب والجزم موجودا كان الجزم موجودا (ج) من اول
ضروره الموجبة الجزئية الشرطية اعني الجزئية المذكورة اذ المقدمتان
متصلتان كائتان تنجنان من الافتراض الشرطي من اول ضروره موجبة
جزئية وهي المطلوب لا يقال المقدمتان المتصلتان للشكل الثالث كاذبتان
لكذب مقدم الصغرى لعدم اجتماع الواجب والجزم في الواقع اصلا ونال
الكبرى ايضا لانتفاء الجزم في الواقع لانا نقول المتصلة صادقة عن كاذبين
وعن مقدم كاذب وتال صادق فالاعتبار في صدق المتصلة وكذبها الى
النسبة التي هي اللزوم لما عرفت واما المقدمة الاستثنائية له اعني قوله لكن
الواجب موجود دائما فصادقه بديهى فيكون ترتيبه (هـ) قد يكون اذا كان
الواجب موجودا كان الجزم موجودا لكن الواجب موجود دائما وحيث
يلزم صدق قولنا الجزم موجود الذي هو النتيجة لاستلزام صدق الدليل

الذي هو الملزوم صدق النتيجة التي هي اللازم مع انه لا يلزم صدق تلك النتيجة لان الجزء ليس موجودا في الجملة فضلا عن ان يكون دائما ولو استلزمها لاكتفي في كليتها بصدقه في جميع الازمنة فقط وليس فليس تدبر (وقوله لان الملزوم آه) دليل عدم استلزامها لكن يلزم ان يستدل بهذا المثال اولا على ما قبله من المطلوب ثم يستدل بهذا على عدم الاستلزام (هـ) ليس المراد بكافية الاستثنائية تحققها في جميع الازمنة فقط بل مع جميع الاوضاع التي لا تنافي وضع المقدم لانه لو كان المراد بكليتها تحققها في جميع الازمنة فقط للزم من صدق قولنا قد يكون اذا كان الواجب موجودا كان الجزء موجودا لكن الواجب موجود دائما صدق قولنا ان الجزء موجود لكنه لا يلزم من صدق قولنا قد يكون اذا كان الواجب موجودا كان الجزء موجودا لكن الواجب موجود صدق قولنا ان الجزء موجود (ج) نقيض المقدم وهو المطلوب لكن الرافعة اعني عدم استلزامها نظرية وهذا القول دليلها (هـ) قولنا قد يكون اذا كان الواجب موجودا كان الجزء موجودا لكن الواجب موجود لا يلزم من صدقه صدق قولنا الجزء موجود لان قولنا قد يكون اذا كان آه لو لم صدقه من صدقه لتحقيق الملزوم على وضع اجتماع الواجب والجزء في الوجود لكن اجتماع الواجب والجزء في الوجود ليس بواقع اصلا (ج) تلك الرافعة ويمكن ان يقرر دليل الرافعة من الافتراض كالا يخفى (قوله الشرطية التي آه) شروع لاثبات انتاج الطرق الاربعة للاستدلال على الاسلوب المذكور وعدم انتاج الاحتمالات الباقية له وتقرير الطرق المذكورة قد ذكر كثيرا في ضمن الامثلة فيما سبق ولا حاجة الى بيانه هنا واما كيفية اثباته (فهـ) القياس الاستثنائي اما ينتج استثناء عين مقدمها عين التالي واما ينتج استثناء نقيض تاليها نقيض المقدم واما ينتج استثناء عين اي جزء كان نقيض الآخر واما ينتج استثناء نقيض اي جزء كان عين الآخر لان القياس الاستثنائي اما ان تكون المقدمة الشرطية التي هي جزؤه متصلة واما تكون منفصلة فان كانت المقدمة الشرطية التي هي جزؤه متصلة ينتج استثناء عين مقدمها عين التالي وينتج استثناء نقيض تاليها نقيض المقدم وان كانت المقدمة الشرطية منفصلة ينتج استثناء عين اي جزء كان نقيض الآخر وينتج استثناء نقيض اي جزء كان عين الآخر (ج) المط والمصلتان اللتان

كل واحدة منهما متعددة بسبب تعدد تاليهما نظريتان دليل كل منهما ما بعده (فقوله واللازم انفكك آه) دليل الاولى منهما (هـ) ان كانت متصلة ينتج استثناء عين مقدمها عين التالي لانه ان كانت متصلة ولم ينتج استثناء عين مقدمها عين التالي لزم انفكك اللازم وهو التالي عن الملزوم وهو المقدم ولما لزم انفكك اللازم عن الملزوم يبطل الملزوم (ج) ان كانت متصلة ولم ينتج استثناء عين مقدمها عين التالي يبطل الملزوم لكن الملزوم ثابت فيها على ما هو المفروض (ج) نقيض المقدم وهو المتصلة المطلوبة (وقوله واللازم وجود آه) دليل الثانية منهما على تقرير ما سبق آفا من الخلفي (هـ) ان كانت متصلة ينتج استثناء نقيض التالي نقيض المقدم لانه ان كانت متصلة ولم ينتج استثناء نقيض التالي نقيض المقدم لزم وجود الملزوم بدون اللازم واذا لزم وجود الملزوم بدون اللازم يبطل الملزوم لكن الملزوم ثابت (ج) نقيض المقدم وهو المطلوب ولك ان تجعل المتصلتين دعوى واحدة ويستدل عليه بالدليلين المذكورين على هيئة تقرير الدليل الواحد كما هو الملازم للطبع (هـ) ان كانت متصلة انتج استثناء عين مقدمها عين التالي وانتج استثناء نقيض تاليها نقيض المقدم لانه ان كانت المقدمة الشرطية متصلة ولم ينتج كذلك لزم انفكك اللازم عن الملزوم ووجود الملزوم بدون اللازم ولما لزم ما يبطل الملازمة لكن التالي باطل (ج) نقيض المقدم وهو المطلوب (قوله دون العكس آه) جواب سؤال مقدر وهو انه اذا كانت المقدمة الشرطية متصلة يمكن ان ينتج استثناء عين التالي عين المقدم وينتج استثناء نقيض المقدم نقيض التالي فعلى هذا يلزم ان يكون الطرق اربعة على تقدير كون الشرطية متصلة فلم انحصر الانتاج في الطريقتين الاولى مع وجود ذلك الاحتمالين فاجاب بان الشرطية المتصلة وان انتج فيها هذان الاحتمالان ايضا في بعض المواد وهو مادة اللازم المساوي لكنه لا ينتج فيما يكون اللازم اي التالي لازما اعم من المقدم الملزوم وح لا يطرده والحال انه يلزم الاطراد في الانتاج كما عرفت ولهذا انحصرت فيهما وقصور العبارة (هـ) ان كانت المقدمة الشرطية متصلة فيه لا ينتج استثناء عين التالي عين المقدم ولا ينتج استثناء نقيض المقدم نقيض التالي لانه ان كانت متصلة قد يكون التالي فيها اعم من المقدم واذا كان التالي فيها اعم من المقدم لا يلزم من وجود اللازم اعم وجود الملزوم الذي هو اخص منه ولا يلزم من عدم ذلك الملزوم عدم لازمه

واذا لم يلزم منه ذلك لا ينتج استثناء عين التالي عين المتقدم ولا استثناء
نقيض المقدم نقيض التالي (ج) المطلوب (قوله وان كانت منفصلة آه)
شروع لاثبات الثالثة والرابعة من تلك الكبريات المتقدمة (هـ) ان كانت
المقدمة الشرطية منفصلة ينتج استثناء عين اي جزء كان نقيض الآخر
وينتج استثناء نقيض اي جزء كان عين الآخر لانها ان كانت منفصلة فاما
تكون حقيقة واما تكون مانعة الجمع واما تكون مانعة الخلو ان كانت حقيقة
ينتج استثناء عين اي جزء كان نقيض الآخر وينتج استثناء نقيض اي جزء
كان عين الآخر وان كانت مانعة الجمع ينتج استثناء عين اي جزء كان نقيض
الآخر فقط وان كانت مانعة الخلو ينتج استثناء نقيض اي جزء كان عين
الآخر (ج) المطلوب والكبريات الثلاث لهذا القياس نظرية ايضا
دليلها ما بعدها (وقوله لامتناع آه) في الموضوعين الاولين دليل الاولى منها
(هـ) ان كانت المقدمة الشرطية حقيقة ينتج استثناء عين اي جزء كان
نقيض الآخر فيكون من ثالث طريقه واستثناء نقيض اي جزء كان عين
الآخر فيكون من رابعة لانه ان كانت حقيقة يمتنع الجمع والخلو بين جزئيهما
وما يمتنع الجمع والخلو بين جزئيه ينتج استثناء عين اي جزء كان نقيض
الآخر وينتج ايضا استثناء نقيض اي جزء كان عين الآخر (ج) تلك الملازمة
ويجوز ان يقرر كبراه شرطية وهو الاوضح (قوله فيكون آه) تفصيل
بما علم مما قبله يعني اذا كان الامر كذلك في الحقيقة يكون للقياس المركب
منها نتائج اربع ثنتان باعتبار استثناء العين فيكون فيهما من الطريق
الثالث وثنتان باعتبار استثناء النقيض فيكون فيهما من الرابع ودليل هذا
القول هو المثال المذكور سواء ابقى على حاله شرطية كما ذكرنا او جعل التالي
مدعى والمقدم قيما له واستدل عليه به وهو الملازم له (هـ) الحقيقة لها
نتائج اربع على البيان المذكور لانها قولنا مثلا اما ان يكون هذا العدد
زوجا او فردا لكنه زوج وقولنا اما ان يكون هذا زوجا او فردا لكنه فرد
وقولنا اما ان يكون هذا زوجا او فردا لكنه ليس بزوج وقولنا اما ان يكون
هذا زوجا او فردا لكنه ليس بفرد مثلا وقولنا الاول ينتج انه ليس بفرد
وقولنا الثاني ينتج انه ليس بزوج وقولنا الثالث ينتج انه فرد وقولنا الرابع
ينتج انه زوج (ج) الحقيقة ينتج انه ليس بفرد وانه ليس بزوج وانه فرد
وانه زوج مثلا وما يكون كذلك له نتائج اربع (ج) المطلوب وهكذا

مفصوله وتقرره شرطية ففس (قوله وان كانت مانعة آه) اشارة الى
اثبات الثانية من الملازمات الثالث (هـ) ان كانت المقدمة الشرطية مانعة
الجمع ينتج استثناء عين اي جزء كان نقيض الآخر فيكون من ثالث طريقه
فقط لانه ان كانت مانعة الجمع يمتنع الجمع بين جزئيهما واذا امتنع الجمع بين
جزئيهما ينتج استثناء عين اي جزء كان نقيض الآخر (ج) تلك الملازمة
وهكذا تقرر كبراه حلية كما عرفت (قوله ولا ينتج آه) دفع لمسايقهم ان
انحصار انتاج مانعة الجمع بهذا باطل لم لا يجوز فيها ان ينتج استثناء
نقيض اي جزء كان عين الآخر فاجاب بانها لا ينتج ذلك لدليل المذكور
بعده (هـ) ان كانت مانعة الجمع لا ينتج استثناء نقيض شيء من جزئيهما
عين الآخر لانه ان كانت مانعة الجمع يجوز ارتفاع جزئيهما وما يجوز ارتفاع
جزئه لا ينتج استثناء نقيض شيء منهما عين الآخر (ج) المطاوب فاندفع
الاعتراض (قوله فيكون آه) تفصيل لمسايقهم مما قبله ايضا يعني اذا كان
الامر كذلك في مانعة الجمع يكون لها نتيجتان بحسب استثناء العين لانه اذا
كان الامر كذلك فيها كان قولنا اما ان يكون هذا الشيء شجرة او حجرا لكنه
شجرة وقولنا اما ان يكون هذا شجرة او حجرا لكنه حجر والاول ينتج فهو ليس
بشجرة والثاني ينتج فهو ليس بشجرة (ج) اذا كان الامر كذلك فيها ينتج فهو
ليس بشجرة وليس بشجرة مثلا وما يكون كذلك له نتيجتان (ج) الملازمة المطاة (قوله
وار كانت آه) شروع لبيان الملازمة الثالثة من الثلاث السابقة على نهج ما سبق
(هـ) ان كانت المقدمة الشرطية فيه مانعة الخلو ينتج استثناء نقيض اي جزء
كان عين الآخر فيكون من رابع طريقه لانها ان كانت مانعة الخلو يمتنع ارتفاع
جزئيهما وما يمتنع ارتفاع جزئيه ينتج استثناء نقيض اي جزء كان عين الآخر
(ج) تلك الملازمة (قوله لاستثناء آه) مثل ما مر دفع لتوهم من قال انها
اذا كانت مانعة الخلو يحتمل ان ينتج استثناء عين من جزئيهما نقيض
الآخر فلم اقتصر على ذلك ولم يذكر هذا فاجاب عنه بهذا القول (هـ)
ان كانت مانعة الخلو لا ينتج استثناء عين شيء من جزئيهما نقيض الآخر لانها
ان كانت مانعة الخلو يمكن اجتماع جزئيهما وما يمكن اجتماع جزئيه لا ينتج
استثناء عين شيء من جزئيهما نقيض الآخر (ج) المطاوب فاندفع ذلك التوهم
(قوله فيكون آه) ايضا نصريح بما فهم مما قبله ولتثال دليله سواء قرر عليه
حلية او شرطية (هـ) مانعة الخلو يكون لها نتيجتان بحسب استثناء النقيض

لانها قولنا مثلا اما ان يكون هذا الشيء لا شجرة او لا حجر الكنه شجرة وقولا
اما ان يكون هذا الاشجرة او لا حجر الكنه حجر والاول ينتج فهو لا حجر والثاني
ينتج فهو لا شجرة وما يكون كذلك له نتيجتان (ج) المطر وهكذا موصولة وتقريره
شرطية فقد ثبت ان المقدمة الشرطية فيه ان كانت حقيقية واريد ترتيبها
بحوزان يرتب من ثالث طرفه ومن رابعه لكن لا يجوز ان يرتب في جميع
موارد هـ. فمنها ما لا يتوهم بل ينظر الى المطر ان كان المطر نقىض احدا الجزئين
يرتب من ثالثة فقط ولا يجوز ان يكون من رابعه وان كان عينه يرتب من رابعه
فقط ولا يكون ح من ثالثة غاية ما في الباب ان الحقيقية صالحة لكونها
مقدمة شرطية للثالث والرابع فالاعتبار الى المطلوب وكذا الكلام في استثناء
عين الجزئين او نقضه يعني قد فهم من المذكورات ان الحقيقية متى كانت
مقدمة شرطية له يكون من ثالثة ومن رابعه ما وليس كذلك بل ينظر الى
المطر فالألملوب عين اي جزءه او نقضه تكون النتيجة ذلك الجزء لا غير لان
مرادهم منها هو ان عين اي جزءه كان للحقيقة ونقيض اي جزءه كان لها
يصح ان تكون مقدمة استثنائية وان يكون نتيجة ولا يلزم منه ان يكون عين اي
جزءه كان او نقضه نتيجة فيها بل الاعتبار الى المطر فعلى هذا يكون المراد
من كون استثناء عين اي جزءه كان نقض الاخر في مانعة الجمع هو ان كل
واحد منهما يصلح لذلك لانه يكون في كل المقام كذلك اذا نظر فيها ايضا
الى المطلوب فلو كان نقض المطلوب جزءا منهما في موضع مثلا لا يكون
المطر هناك نقض الجزء الاخر وان كانت مانعة الجمع لما ذكرناوه كذا الكلام
في ان استثناء نقض اي جزءه كان عين الاخر في مانعة الخلو فتدبر وقسها
عليها هذا هو تحقيق هذا المقام مع انه خفي على كثير من الانام على
ما لا يخفى (قوله القياس المركب آه) يعني القياس المركب الواقع في العبارات
هو ما يتركب من مقدمات ينتج مقدمتها منها نتيجة وتلك النتيجة مع
المقدمة الاخرى ينتجان نتيجة ايضا وهما جارا الى ان يحصل المطر وقد فصلناه
في صدر الكتاب تفصيلا بوضح هذا المقام ويستغنى به عنه على ما لا يخفى
وهذا القياس انما يرتب في موضع يكون مقدمتها او احدهما نظريا يحتاجا
الى كسب بقياس آخر الى ان يزول خفاؤها وتظهر عند المخاطب ان لم يثبت
بعده تلك المقدمة المنظور فيها والحاصل انه اذا ثبت المطر بقياس مثلا
ان كان مقدماته مسلمة عند المخاطب يكون ذلك بسيطا ولا يحتاج فيه الى شيء

آخر لان المراد من كونها مسلمة هو كونها مسلمة عند المخاطب سواء كانت
مسلمة في نفس الامر او لا وان كانت مقدمات ذلك القياس او احدهما
نظرية فاما يرتب ذلك بسيطا ويثبت بعده مقدماته النظرية واما يرتب
مر كبا واذ يرتب مر كبا يكون المقدمات المنظور فيها بدئية بعده ومن هذا
قلنا فيما تقدم ان العبارة التي يرتب القياس فيها مر كبا يجوز ان يرتب فيها ايضا
بسيطا ويثبت بعده مقدماته النظرية وبالعكس كما لا يخفى وتصور العبارة
(هـ) اذا كان القياس المنج للمطلوب يحتاج مقدمتها او احدهما الى
كسب بقياس آخر كذلك الى ان ينتهي الكسب الى المبادئ البدئية
يكون هناك قياس مركب لانه اذا كان الامر كذلك يكون هناك قياسات
مركبة محصلة للمطلوب واذا كان هناك قياسات مركبة محصلة للمطلوب
يكون فيه القياس قياسا مركبا (ج) الملازمة المطلوبة (قوله فان خرج
آه) شروع لبيان تقسيم القياس المركب الى قسمين بعد تعريفه (هـ)
القياس المركب اما مركب موصول النتائج واما مركب مفصولها لان
القياس المركب اما بصرح فيه نتائج القياسات التي هي اجزائه واما لم يصرح
وان صرحت هي فيها ناسب ان يسمى موصول النتائج وان لم يصرح
يسمى مفصولها (ج) المطلوب ويجوز ان يرتب هذا من الافتراض المردد
بتغيير ما فلا تغفل لكن الملازمتين المذكورتين نظريتان (وقوله اوصل آه)
دليل اوليهما (هـ) ان صرحت هي فيه يسمى موصولها لانها ان
صرحت هي فيه وصل تلك النتائج المذكورة في اثباتها بالمقدمات اي حصل
نتيجة كل واحد من الاقيسة اليه وكل ما يوصل نتائجها به ناسب ان يسمى
موصولها (ج) تلك الملازمة وهكذا كون كبراء شرطية (وقوله
افصلها آه) دليل الثانية منهما بذلك الترتيب (هـ) ان لم يصرح بها يفصل
تلك النتائج عن تلك المقدمات ولما فصلته عنها ناسب ان يسمى مفصولها
(ج) تلك الملازمة (قوله قياس الخلف آه) شروع لبيانها وبيانها ايضا
قد مر مرارا استغنى عن البيان (قوله وانما يسمى آه) يعني تسمية هذا
القياس بالخلفي اما يكون هذا القياس باطلا في نفسه واما لكونه يتبع
الباطل على تقدير عدم حقة المطلوب امكن تسميته به ليس لكونه باطلا
في نفسه (ج) تسميته به لكونه يتبع الباطل على تقدير عدم حقيقته يعني
يدعى حقة المطلوب فان سلم فيها ان لم يسلم بؤحد عدم حقة المطلوب

اي نقبضه على نهج مراد من لم يسلمه ويستدل على ذلك حتى ينتج المحال
فيلزم المحال من عدم حقيقة المط فيكون المطلوب حقا (قوله وهو مركب آه)
يعني القياس الخلفي من انواع المركب لانه مركب من قياسين اولهما
اقتزائي والاخر استثنائي والمركب من الاقتزائي والاستثنائي مركب (ج) المط
(قوله وليكن آه) تمثيل للخلفي من المادة الكلية (ه) ليس كل ج ب لانه اولم يصدق
ليس كل ج ب لكان كل ج ب وكل ب ا (ج) لولم يصدق ليس كل ج ب لكان
كل ج ا لكن ليس كل ج ا (ج) نقبض المقدم وهو المط (قوله الاستقراء آه)
اراد بيان القياس الاستقرائي وهو الذي يكون الحكم فيه على كلي اوجود
ذلك الحكم في اكثر جزئياته بالتبع لافي كلها (قوله وانما قال آه) بيان لكثرة
قوله في اكثر جزئياته في هذا التعريف يعني الاستقراء كان الحكم فيه على كلي
اوجوده في اكثر جزئياته لانه لولم يكن الحكم فيه كذلك لكان الحكم موجودا
في جميع جزئياته ولو كان الحكم موجودا في جميع جزئياته لم يكن استقراء
اوجوده في جميعها بل يكون قياسا مقسما مقبولا يفيد اليقين لكن المفروض
انه استقراء لامقسم (ج) نقبض المقدم وهو المطلوب (قوله ويسمى آه)
بيان لمناسبة تسميته بهذا الاسم يعني هذا القياس ناسب ان يسمى
استقراء لانه تحصل مقدما به يتبع جزئياته وما هو كذلك ناسب ان يسمى
استقراء (ج) المطلوب (قوله كقولنا آه) تمثيل للاستقراء (ه) كل حيوان
يحرك فكه الاسفل عند المضغ لان الحيوان اما انسان واما بهائم واما
سباع وهن تحرك فكه الاسفل عند المضغ (ج) المطلوب (قوله
وهو آه) اي الاستقراء لا يفيد اليقين للمخاطب على المدعى المثبت به لان
الاستقراء يجوز ان يوجد فيه جزئي آخر لم يستقرأ ولم يدمع جزئياته المذكورة
وان يكون حكم ذلك الجزئي مخافا الحكم ما استقرئ من الجزئيات وما يجوز ان
يوجد فيه ذلك آه لا يفيد اليقين له عليه (ج) المطلوب ويرتب من غير
متعارف اول الاستثنائي ايضا وهو الاوضح (قوله كالتساح) وهو جزئي
من جزئيات الحيوان الكلي فيقتضي ان يوجد ذلك الحكم في هذا الجزئي
ايضا مع انه لم يحرك فكه الاسفل بل فكه الاعلى كما شهدوه كذلك وحيث
لا يوجد ذلك الحكم في جميع جزئياته فلا يفيد اليقين فلو علم وجود الحكم
في جميع جزئياته لكان مقسما كاذكـره فافاد اليقين لكن ذلك العلم
انما يكون فيما كان جزئياته منحصرة في عدد معلوم يعلم ان افراد ذلك هو

عدا المذكور لا غبروي مثل هذا المثال لا يعلم اذ جزئيات الحيوان لا يحصى
عدد هافلا يقطع احتمال وجود جزئي آخر وان استقرت جميعها في زعمك
اذ يجوز ان يكون جزئي من جزئياته ويكون حكمه مغايرا لحكم جزئياته
المذكورة ولانعلم كونه جزئيا له وحيث لا يفيد اليقين على ما لا يخفى (قوله
التمثيل آه) لما فرغ من بيان الاستقراء شرع في بيان التمثيل وهو ايضا
لا يفيد اليقين بل يفيد الظن اودل الخبر الواحد على كونه كذلك ونحوه والا
لا يفيد شيئا منهما اصلا ولهذا كان مسائل الفقه المثبتة بالتمثيل مفيدة
للظن كغيرها ووافادات اليقين للزم فرضية اعتقادها علينا مع انه ليس
كذلك وهو متداول فيما بينهم غالبا ولهذا ينسبونه الى الفقه ويسمون الاقضية
الفقهية كما تعرفه وهواثبات حكم واحد في جزئي بواسطة ثبوت ذلك
الحكم في جزئي آخر بالدليل القطعي لمعنى مشترك بين ذلك الجزئين يعني
ثبت حكم واحد في جزئي بالدليل المقبول عند المخاطب ايضا واريد اثبات
ذلك الحكم في جزئي آخر الذي لا يقر المخاطب ثبوته فيه لوجود معنى
فيهما ويثبت ذلك الحكم في ذلك الجزئي لا بالدليل بل بواسطة وجوده
في جزئي آخر وحيث يثبت ذلك الحكم في ذلك الجزئي بواسطة (قوله
والفقه آه) بيان لاصطلاحاتهم في التمثيل يعني هم يسمون التمثيل قياسا
والافهوليس بقياس عند المنطقيين لما ذكرنا وايضا يسمون الجزئي الاول
الذي هو المقيس فرعا والجزئي الثاني الذي هو المقيس عليه اصلا والمعنى
المشترك بينهما علة وجاء ما ومناسبة التسمية في الكل معلوم (قوله كما يقال آه)
تمثيل للتمثيل والحكم في هذا المثال هو الحدوث والجزئي الثاني الذي ثبت فيه
ذلك الحكم في الواقع هو البيت والجزئي الاول الذي ثبت ذلك الحكم بواسطة
ثبوته في الجزء الثاني هو العالم والمعنى المشترك بينهما هو التأليف لوجوده
فيهما والغرض اثبات الحدوث للعالم بواسطة ثبوته في البيت فعلى هذا
يقال في ترتيبه (ه) العالم حادث لانه كالميت في كونهما موافقين والبيت
حادث (ج) المطلوب (قوله واثبتوا آه) اي كون المشترك علة ثابت بوجهين
احدهما الدوران وهو اقتزان الشئ وهو الحدوث مثلا لغيره وهو التأليف
وجودا وعدمه يعني متى وجد ذلك الغير وجد ذلك الشئ ومتى عدم عدم
ويكون وجود ذلك الشئ وعدمه مر بوطا بذلك الغير وحيث يعلم كون
ذلك الغير المشترك علة وهذا هو معنى ثبوت علة المشترك بالدوران مثلا

الحدوث دأر مع التأليف وجودا وعدما لانه متى وجد التأليف وجد
الحدوث كافي اليت ومتى عدم عدم كافي الواجب تعالى فانه اتنى فيه
التأليف فائتنى الحدوث ايضا فيه وكون الامر كذلك اى الدوران دليل
واضح على كون المشترك علة عندهم فقد ثبت كونه علة بالدوران وترتيبه
يذكر بعد بيان الوجه اتنى لتوقفه عليه (قوله والدوران آه) اجمال
ما فصلناه يعنى الدوران علامة كون المدار وهو المشترك علة للدأر وهو
الحكم واذا كان كذلك يكون التأليف الذى هو المدار علة للحدوث الذى
هو الدأر والمقدمتان المذكورتان بحالهما من غير تعارف اول الاستثنائى
والاولى منهما مقدمة استثنائية لتقدمها على الشرطية والثانية منهما
مقدمة شرطية مع الشرط المحذوف وهو المقدمة الاولى كما اشترنا اليه وقد
سبق نظائره وترتيبه من متعارفه ايضا معلوم (قوله وثانيهما آه) بيان للوجه
الثانى من الوجهين اللذين يفيدان كون المشترك علة وهو السبر والتقسيم
ومعناه اراد اوصاف الاصل بالترتيب وابطال بعضها بالدليل ليعين الباقي
للعلية مثلا يقال علة الحدوث فى اليت الذى هو الاصل اما التأليف واما
الامكان لكن لا يمكن ان يكون الامكان للدليل المذكور فيعين الاول للعلية
وهو التأليف وهذا هو تقرير السبر والتقسيم ومن هذا ايضا يعلم
كون المشترك علة فقد ثبت علية المشترك بوجهين على ما لا يخفى ومتى
صدق هذان الوجهان يكون هناك المشترك علة كالمثال المذكور فتأمل
وتصور المقام (هـ) المثبت لكون المشترك علة وجهان لان المثبت لكونه
علة وهو الدوران والسبر والتقسيم وهما وجهان (ج) المطلوب والتعريفان
دليل الصغرى (هـ) المثبت لكونه علة الدوران والسبر والتقسيم لان المثبت
لكونه علة هو اقتران الشئ بغيره وجودا وعدما و اراد اوصاف الاصل
وابتال بعضها ليعين الباقي للعلية واقتران الشئ بغيره وجودا وعدما
هو الدوران و اراد اوصاف الاصل الى آخره هو السبر والتقسيم (ج) تلك
الصغرى ويجوز ان يكون التعريفان دليلا للكبرى ايضا والاشالة دليل
كبرى هذا اعنى هى ثنسان فى الحقيقة (هـ) اقتران الشئ آه هو الدوران
لان اقترانه كدوران الحدوث مع التأليف وجودا وعدما ودورانه معه
وجودا وعدما هو الدوران (ج) الكبرى المطلوبة وكذا اراد اوصاف الاصل
آه هو السبر والتقسيم لان اراد اوصاف الاصل آه كقولنا علة الحدوث

اما التأليف او الامكان وقولنا هذا هو السبر والتقسيم (ج) تلك الكبرى
وهذا ان المثالان كما يكون مثلا تلك الكبرى اعنى طردى التعريف يكون
دليلا بهذا الترتيب اعكسهما واصغراه ايضا وكلها معلوم بالمقايسة
ففسه فعلى هذا يرتب فى تقرير امثلة الوجه الثانى من رابع الاستثنائى سواء
كان له جزآن كفى المثال او اجزاء متعددة واياما كان يستثنى نقض ما عدا
علة الكائنة فى الواقع ويحكم بطلانه وينتج عين الجزء الباقي وهو العلة
ويثبت بعده تلك الرافعة لكونها نظرية مثلا يقرر فى هذا (هـ) علة الحدوث
فى اليت هو التأليف لان علة فيه اما التأليف واما الامكان لكن الثانى باطل اى
لا يجوز ان يكون علة الامكان فتعين الاول اى ينتج ان علة هو التأليف (وقوله
لان صفات آه) دليل الرافعة المذكورة (هـ) علة الحدوث ليس الامكان
لانه لو كان علة هو الامكان لكان الصفات الممكنة للواجب تعالى حادثة
لوجود علة الحدوث فيه على ذلك التقدير وهو الامكان لكن صفاته تعالى
ليست بحادثة بل قديمة كداته تعالى (ج) نقض المقدم وهو تلك الرافعة
ويرتب من الاستثنائى ايضا وهو معلوم وهكذا الترتيب فى جميع جزئيات
السبر والتقسيم (قوله والوجهان آه) اى الوجهان الدالان على كون
المشترك علة ضعيفان فى كونهما مثبتين للعلية ولهذا لا يفيد التمثيل اليقين
كاذكرنا (وقوله اما الدوران) مع ما بعده بيان اضعفهما (هـ) الوجهان ضعيفان
لان الوجهين هما الدوران والسبر والتقسيم وهما ضعيفان (ج) المطلوب وقوله
هذا دليل احدى الكبيرين او احدهما المدعى بدون ترتيب القياس المذكور
لان المدعى هو قوله فالوجهان ضعيفان وهما قضيتان وقوله اما الدوران
مع ما بعده شروع لهما ليستدل عليهما بما بعدهما من الدليلين واياما كان
يكون اجراء قوله فلان الجزء آه على ما قبله (هـ) الدوران ضعيف لانه لو
لم يكن ضعيفا لكان كل المدار علة على ما ذكره فى بيانه آتفا لكن كل المدار
ليس بعلة فى الواقع (ج) نقض المقدم وهو المطلوب والرافعة التى هى
رفع الایجاب الكلى منظور فيها والمراد منه هنا هو السلب الجزئى الذى
هو لازمه فيكون مادة النقض المذكور دليلها (هـ) بعض المدار ليس بعلة
لان بعضه هو الجزء الاخير من العلة التامة والشرائط المساوية وكل واحد
منهما ليس بعلة بالضرورة (ج) تلك السالبة الجزئية ويرتب من ثانى الثالث
ايضا وهو معلوم فقد ثبت بهذا كون الدوران ضعيفا واما كيفية الاستدلال

على كون الثاني ضعيفا بقوله (فلان حصر آه) (فهو السبر والتقسيم ضعيف ايضا لانه لو لم يكن ضعيفا لا وجب حصر العلة في الاوصاف المذكورة كما سمعت لكن حصرها فيها ممنوع (ج) نقيض المقدم وهو المطلوب ويجوز ان يرتب من الافتراض ايضا (هـ) السبر والتقسيم ضعيف لانه اوجب حصر العلة فيها وما يوجب حصرها فيها ضعيف (ج) ذلك المط (وفوه لان التقسيم آه) دليل الرافعة المذكورة (هـ) حصر العلة فيها ممنوع لانه انما لا يكون ذلك الحصر ممنوعا لو كان التقسيم مر ددا بين النفي والاثبات لكنه ليس بمردد بينهما (ج) نقيض الثاني وهو تلك الرافعة فيجوز ان تكون العلة غير ما ذكرت فيبطل الحصر (قوله ثم مع آه) تسليم نسخة الحصر ومنع اخر مقدمة اخرى له اعني انه اذا كان المشترك علة في الاصل يلزم ان تكون علة ايضا في الفرع وهي ملازمة كلية فتتبع بان لا يلزم كون المشترك علة في الفرع من كونه علة في الاصل لا يجوز ان تكون في الاصل خصوصية بواسطتها يكون المشترك علة فيه ولا توجد تلك الخصوصية التي هي شرط كون المشترك في الاصل في الفرع بل وجد فيه خصوصية مانعة من كونه علة فيه اي في الفرع وح لا يلزم من كونه علة في الاصل كونه علة في الفرع فلا تصدق تلك الملازمة الكلية فيثبت ضعف الوجه الثاني ايضا على ما لا يخفى (قوله كما يجب آه) شروع لبيان مواد الاقيسة واجرائها بعد تمام بيان صورتها يعني لما وجب على المنطقي النظر في صورة الاقيسة وبيان الاحكام المتعلقة بها كذلك يجب عليه النظر في موادها وبيان الاحكام المتعلقة بها ليتمكن الاحتراز عن الخطأ في الفكر اي في ترتيب الاقيسة من جهة الصورة والمادة معا لكنه وجب عليه النظر في صورتها (ج) وجب عليه ايضا النظر في موادها وموادها ينقسم الى يقينية وغير يقينية ولكون اليقين مجهولا يحتاج الى التعريف عرفه بقوله (هو اعتقاد آه) فلما عرفه امتاز اليقين عن اغياره لان القيد الاول وهو (قوله اعتقاد بانه لا يمكن الا كذا) يخرج الظن لانه وان كان فيه اعتقاد الشيء بانه كذا الذي هو جنس لكنه لاحكم فيه بانه كذا لانه غير مقطوع بل هو الطرف الراجح وبالقيد الثاني وهو قوله (اعتقادا مطابقا لنفس الامر) خرج الجهل المركب لان اعتقاده ليس بمطابق للواقع وبالقيد الثالث وهو قوله (غير ممكن الزوال) خرج اعتقاد المقلد لان اعتقاده ممكن الزوال اذ نزول

بشكك المشكك فعلى هذا كان قوله اعتقاد الشيء بانه كذا جنسه والقيود الثلاثة الباقية فصوله خرج بها الاغيار الثلاثة كما عرفت وحينئذ يجوز ان يدعى كل منها فصلية ويستدل عليه بالمذكور تذكرا ترتيب احدها ففس ترتيب الاخرين عليه (هـ) القيد الاول فصل لانه يخرج الظن والظن من اغيار المعرف وما يخرج الاغيار فهو فصل (ج) المط وهكذا موصوله ويتوسطه وترتيب الاخيرين (قوله اما اليقينية آه) بيان لاحد قسمي مواد الاقيسة وهو ايضا قسمان اذ بعضها ضروريات اي بديهيات في ابتداء الامر وبعضها نظريات اي نظريات تفيد اليقين بعد الاثبات فاما الضروريات فتحصرة في ست لانها اما اوليات واما قضايا قياساتها معها واما مشاهدات واما متواترات واما مجربات واما حدسيات وهن ست (ج) انها ست (وقوله لان الحاكم آه) دليل الحصر وبفهم من هذا الدليل تعريف كل قسم منها ايضا وكيفية تقريره على هذا الحصر معلوم مما سبق مرارا من انه اما يرتب من الافتراض المركب المراد سواء كان موصولا او مفصولا واما يرتب من مركب غير متعارف اول الاستثنائي وامثلة كل واحد منها دليل كل واحد من الكبريات او الصغرى او المدعى المدلل بالترديد وما بعد الامثلة دليل للمقدمات النظرية ايضا وكلها مستغن عن البيان على ما لا يخفى فقد علم من هذه المذكورات ان القضايا الاوليات هي التي يكون الحاكم فيها العقل وبحكم مجرد تصور طرفي تلك القضية لا بواسطة كالمثال المذكور وغيره فان من تصور الكل من حيث هو كل والجزء من حيث هو جزء يحكم بكون الكل اعظم من الجزء قطعا وكذا الكلام في كون الواحد نصف الاثنين وامثاله وهي يفيد العلم لكل من عرف طرفيها بالاكتياج الى شيء فيكون بدايتها عامة لكل من يعرف طرفها لا بالنسبة الى واحد دون واحد ومتى كان مقدمات قياس مثلا من هذه القضايا مع سلامة صورته ومادته يتضح اليقين بالضرورة لكونه مر كبا من اشرف افراد الضروريات وان لم يكف في حكم العقل تصور الطرفين فقط بل بواسطة بشرط ان لا تغيب تلك الواسطة عن الذهن عند تصورهما حتى يكون من الضروريات التي دليلها معها في الذهن ويكون بدايتها بواسطة ذلك الدليل الكاشف في الذهن فلا تكون بديهية بالنسبة الى من لم يحضر تلك الواسطة في ذهنه كالمثال المذكور فان من لاحظ كون الاربعة منقسمة متساوية بين حكم بواسطة بان الاربعة زوج وتكون هذه القضية بديهية

بواسطة ذلك ولولم يحضر في ذهنه تلك الوساطة لا يكون حكمه بذلك
يديها بل نظر يا محتاج الى البيان فلا تكون من الضروريات بل من النظريات
فاللازم حضور تلك الوساطة في الذهن وقت الحكم بذلك والقضايا الواقعة
في العبارات حال كون دليلها مذكورا ملاحظا معها من هذا القبيل لكن
بشرط ان لا يلاحظ تلك الوساطة اى الدليل معها فتكون بالنسبة الى
من لاحظها حين حكم بها يديها وبالنسبة الى من لم يلاحظها معها
نظريا وان اتصل دليلها لها في العبارات فتأمل والحاكم في تينك
القضيتين هو العقل فقط واما اذا كان الحاكم فيها هو الحس يسمى تلك
القضية مشاهدات سواء كان الحس من المحسوس بالحواس الظاهرة او الباطنة
لكن ذلك الحس ان كان من الحواس الخمس الظاهرة سميت حسيات
كالثلاثين المذكورين فان قائلها يحكم بان الشمس مضيئة بواسطة حس
البصر وبان النار محرقة بواسطة حس اللمس وهكذا في كون الحس حس
السمع والذوق والشم وان كان ذلك الحس من الحواس الباطنة سميت
وجدانيات كالثالثل المذكور وهذه القضية يديه بالنسبة الى المشاهدوان كان
الحاكم هو العقل والحس معا وكان ذلك الحس حس السمع سميت متواترات
لكن ذلك السمع يلزم ان يكون من جمع كثير حال كون توافقه على
الكذب محالا عند عقل الحاكم فان بعض من لم يركب حكم عقله بوجودها
بسبب سماعه من جمع كثير يحصل اليقين عليه وحينئذ يكون الحاكم هو العقل
بواسطة السماع لكن مبلغ تلك الشهادات غير منحصر في عدد على الاصح
اذا الاعتبار بحصول اليقين وهو متفاوت بالنسبة الى الاشخاص فلا
يناسب تعيين العدد ولهذا رد من حصره بقوله (ومن الناس آه) وان كان
الحاكم هو العقل بواسطة تكرار المشاهدة اى مرة بعد اخرى سميت
مجربات كالثالثل المذكور فان من شرب السمونيا مرتين وشاهد اسهاله
حكم عقله بانه مسهل بواسطة تكرار مشاهدته وان كان الحاكم هو العقل
بواسطة الحس بلا احتياج الى تكرار المشاهدة بل في المرتبة الاولى سميت
حدسيات كالحكم بالثالثل المذكور بواسطة علاماته المذكورة (قوله
والحدس آه) بيان تعريفه والفرق بينه وبين الفكر من وجهين يعنى الحدس
هو سرعة الانتقال من المبادئ الى المطالب بلا فكر ولا توقع اصلا والفكر
اى ترتيب القياس مثلا نقيضه لانه حركة الذهن اولا الى جانب المبادئ

ثم من ذلك الجانب الى المطالب فيكون في الفكر حركتان وليس في الحدس حركة
اصلا فظهر الفرق بينهما وترتيبه من المشهور (ه) الحدس مغاير للفكر
لانه هو سرعة انتقال الذهن منها اليها والفكر هو حركة الذهن او سرعة
الانتقال مغايرة لحركة الذهن اه (ج) المطلوب وهكذا الاربعة الباقية
(قوله فلا يديه اه) حاصل ما قبله فكأنه بيان اخر لمغايرته (ه) الحدس
لا حركة فيه اصلا والفكر فيه حركتان وما لا حركة فيه اطلاقا مخالف لما فيه
حركتان (ج) المطلوب وهكذا الاربعة الباقية ومن الثانى ايضا فقس
(قوله والانتقال اه) جواب سؤال مقدر وهو ان الانتقال حركة في الحدس
فيوجد فيه الحركة ايضا فلا يكون بينهما فرق فلا يصح قولك الحدس
لا حركة فيه اصلا فاجاب عنه بان الانتقال ليس بحركة لان الانتقال
آتى الوجود اى دفعي والحركة تدريجي الوجود اى تراخي وما يكون آتى
الوجود ليس ما يكون تدريجي الوجود (ج) المطلوب وهكذا الاربعة الباقية
(قوله والمجربات اه) اى هي والحدسيات لا تكونان جهة على غير
من لم يجرب ولم يحدس في ذهنه فيكون بداعتهم بالنسبة الى من جرب
ووقع الحدس في ذهنه ولا يكون هذا نظريا استدلال عليه بقوله (بجوازه اه)
(ه) هما لا تكونان جهة على الغير اى على غير من لم يجرب ولم يحدس في ذهنه
لانهم لا تكونان جهة على من لا يحصل له الحدس والتجربة المفيدان
للعلم ومن لم يجربه ولم يحدس لا يحصل له الحدس والتجربة (ج)
من اول الثانى ذلك المطلوب (قوله في عبارته اه) اعتراض على المصنف
بانه منسأهل بهذا القول اذ يفهم منه ان البرهان هو القياس المؤلف
من المقدمات الضروريات التى هي احد قسمي اليقينيات الست
مع ان البرهان هو القياس المؤلف من اليقينيات مطلقا سواء كانت
ضروريات او نظريات فتكون عبارته قاصرة عن هذا التعميم
فقد علم ان القياس الذى تركب من الضروريات الست
او من النظريات التى تكون ضرورة بعد الاستدلال عليها هو البرهان
وهو اشرف الاقضية الكائنة بحسب المادة لانه يفيد اليقين في مدلوله
اى في نتيجته كما كانت مقدماته يقينية بخلاف الاربعة الآتية منها
كما سيجي مثلا يدعى هذا نصف الاثنين ويستدل عليه بالمقدمات اليقينية
هكذا لان هذا واحد والواحد نصف الاثنين ينتج ذلك فقد افاد اليقين

لذلك المدعى وهكذا امثلة الخمسة السابقة للضروريات فتكون المقدمات
اليقينية كبرى لها في الجميع كما كان كذلك فيما رتبناه وبعده ترتيبها يكون
المطلوب بقبولها ولا يحتاج الى شيء آخر لو كانت تلك المقدمات ضروريات
وان كانت نظريات فكذلك تفيد اليقين للمطلوب لكن بعد اثبات تلك
المقدمات النظرية فتدبر وامثلة البرهان كثير فيما رتبناه من العبارات
لا يحتاج الى ايراد الامثلة له هنا على ما لا يخفى (قوله والحد الاوسط آه)
شروع لتقسيم البرهان الى قسمين احدهما برهان لمي وهو الذي يكون
الحد الاوسط فيه علة لنسبة الاكبر الى الاصغر في الذهن والخارج معا
كالامثال المذكور والمطلوب فيه قوله هذا محمول وقوله متعفن الاخلط
علة في الذهن والخارج هكذا هذا محمول لانه متعفن الاخلط وما هو متعفن
الاخلط فهو محمول ينتج المطابق يكون هذا استدلالا بالاثبات على اثره فان تعفن
الاخلط مؤثر والجمي اثره وثانيهما برهان اني وهو الذي يكون الاوسط
علة لنسبة الاكبر الى الاصغر في الذهن فقط لافي الخارج كعكس المثال
المذكور هكذا هذا متعفن الاخلط لانه محمول وكل محمول متعفن
الاخلط ينتج المطلوب فان الجمي قد كانت علة لثبوت التعفن في الذهن
فقط لافي الخارج وهو ظاهر ويكون مثل هذا استدلالا بالاثبات على مؤثره
وامثلتهما وتفصيلهما قد مر مرارا فتذكر واما تصويره (فهو) البرهان
اما برهان لمي واما برهان اني لانه اما ان يكون الحد الاوسط علة لوجود تلك
النسبة في الذهن والخارج معا واما يكون علة له في الذهن فقط فان كان علة
لوجودها فيهما معا فهو برهان لمي وان كان علة له في الذهن فقط فهو برهان
اني (ج) من غير متعارف من كبر اول الاستثنائي عيني التالين وهي المط وبمكن
ان يرتب من مركب الاقتراي ايضا بغير ما هو معلوم والملازم من المذكور تان
نظريتان (وقوله لانه يعطى آه) دليل احدهما (ه) ان كان علة لوجودها
فيهما معا يعطى اللمية في الذهن والخارج وما يكون كذلك فهو برهان
لمي (ج) الملازمة الاولى وهكذا اثبات الثانية بقوله (لانه بغير آه) ويجوز
ان يكون مثال كل واحد منهما دليلا عليهما ويستدل بالامثلة على المقدمتين
الاستثنائيتين ايضا وكلها ظاهرة ففس (قوله من غير اليقينية آه) يعني ان غيرها
ستة ايضا لان غيرها مشهورات ومسلات ومقبولات ومظنونات ومخيلات
ووهيات وهن ست (ج) المطلوب والتعريفات الست دليل الحصر

عليها اعني تلك الصغرى حال كونها مرتبا من مركب اول الاستثنائي
او الاقتراي والامثلة دليل دليل او دليل الحصر بالذات كما سبق نظائره فلا تغفل
وقس وقد علم تعريف كل واحد منهما في ضمن هذا التقسيم اذ ثبت
ان المشهورات هي القضايا التي يعترف بها جميع الناس وسبب شهرتها
امور متعددة بينها (ه) المشهورات اما سبب شهرتها اشتغالها على
مصلحة عامة واما ما في طباعهم من رقة القلب واما ما فيهم من الحمية
واما انفعالاتهم اي تأثراتهم من عاداتهم واما انفعالاتهم من شرايع
واداب لانها اما كقولنا العدل حسن والظلم قبيح واما كقولنا مراعاة
الضعفاء محمودة واما كقولنا كشف العورة مذموم واما كقبح ذبح الحيوان
عند اهل الهند وعدم فحشه عند غيرهم واما كالامور الشرعية الشائعة
وغيرها وقولنا العدل حسن آه سبب شهرته هو اشتغاله على مصلحة عامة
وقولنا مراعاة آه سبب شهرته هو ما في طباعهم من الرقة وقولنا كشف آه
سبب شهرته هو ما فيهم من الحمية وقولنا قبح ذبحه عندهم آه سبب شهرته
هو انفعالاتهم من عاداتهم والامور الشرعية وغيرها سبب شهرتها هو
انفعالاتهم من شرايع واداب (ج) المطالمذكور وهو القياس المقسم المتحد
التيجة (قوله ور بما آه) يعني قد تلبس الشهرة بالاوليات وتظن انها اوليات
بحسب الظاهر لكن الانسان اذا فرض نفسه خالية من جميع الامور المغيرة
لعقله وتصور تلك القضية يحكم بمجرد ذلك في الاوليات ولم يحكم
في المشهورات فتنايرا بحسب الحقيقة وتغايرها موقوف على تصورها
خالية عن الامور المغيرة للعقل (قوله وهي آه) بيان لفرقهما من جهة
اخرى ايضا يعني المشهورات تغاير الاوليات لانها قد تكون صادقة وقد تكون
كاذبة والاوليات ليست كذلك كما عرفت (ج) من الثاني انها غيرها وهو المص
(قوله ولكل آه) يعني لا يلزم ان يكون افراد المشهورات باثرها مشهورة بين
الناس جميعا بل قد يكون مشهورا بينهم جميعا وقد يكون مشهورا بين قوم مثلا
بحسب عاداتهم وقد يكون لاهل صناعة بحسب صناعاتهم وحي تكون الشهرة
فيما بينهم لا فيما بين الناس جميعا (قوله ومنها المسلمات) اي بعضها المسلمات
وهي القضايا التي تكون مسلمة عند الخصم ويبنى الكلام عليها ليدفع الخصم
سواء كانت مسلمة بين اهل العلم ايضا او بينهما فقط كنسليم الفقهاء مسائل
اصول الفقه فانها قضايا مسلمة عندهم كما يستدل الفقيه على وجوب الزكاة

في حلي المرأة بقوله عليه السلام في الحلي زكوة فلو قال الخصم لان هذا الحديث حجة على وجوبها فيه لانه خير واحد والخبر الواحد لا يكون حجة عليه فيقول الفقيه في اثبات وجوبها في الحلي آه انه قد ثبت وجوبها فيه في علم الاصول وكل ما ثبت فيه لا بد ان تأخذه ونعمل به فيثبت مطاوبه وهذا الاثبات هو الاثبات بالمقدمات المسلمات وقوله كما يستدل الى قوله فيقول الفقيه توطئة لتمثيل المسلمات لا تمثيلها بل تمثيلها هو مقول القول كما ذكرنا (قوله والقياس آه) يعني القياس المركب من احدهما يسمى جدلا وهو لا يفيد اليقين في مداولة لكون مقدماته من غير اليقينية لكن الغرض من ذلك الزام الخصم واقناع من هو قاصر عن ادراك مقدمات البرهان او اورد منها فيكون هو بالنسبة الى مثل ذلك الشخص اقوى في الاثبات (قوله ومنها) اي احدهما هي المقبولات وهي القضايا التي تؤخذ من يعتقد فيه وسبب كونه معتقدا فيه اما امر سماوي كمعجزات الانبياء عليهم السلام وكرامات الاولياء من حيث هي ظني وان كان بالنظر الى الخارج يقينيا واما كونه مختصا لمزيد عقل ودين كاهل العلم والزهد لكون القضايا مأخوذة منهم بحسب الظن مقبولة وقبول مثل هذه القضايا بل ارد نافع جدا في التعظيم لامر الله تعالى وفي الشفقة على المخلوقات اذ سميته تعظيم امر الله تعالى وكل ما سمع من العلماء لا يحقر ويزيد شفقتهم ورحمتهم على المخلوقات يدل ذلك على كمال حسن ظنه وهو من اخلاق الصالحين الذين يصدقون كلام العلماء والاولياء ويقبلونه بل كلام المستور حاله فيكون ذلك الكلام الذي قبله من القضايا المقبولة وترتيب الترتيب المذكور معلوم (قوله ومنها) اي المظنونات ايضا من غير اليقينية وهي قضايا يحكم فيها حكما راجحا مع تجوز تنقيض اعني الوهم الذي هو الطرف المرجوح كقولنا فلان سارق لانه يطوف بالليل وكل من يطوف بالليل فهو سارق ينتج المطلوب ومقدمات هذا القياس مظنونات فثبت في مداولة ظنا لا قطعا والقياس المركب من المقبولات والمظنونات يسمى خطابة والغرض من ترتيب مثل هذه الاقيسة ترغيب الناس فيما ينفعهم في امور دينهم وادبارهم كما يفعله الخطباء والوعاظ (قوله ومنها) اي بعضه هو الخيالات وهي قضايا يخيل بها فيأثر النفس منها قبضا فتتفر عنه او بسطا فتترغب اليها مع ان نقرتها ورغبتها قد تكونان خلاف الواقع كالمثالين المذكورين لهما اذ لا شك

في كون انبساط النفس ورغبتها الى الخمر وانقباضها ونفرتها عن العسل خلاف الظاهر والقياس المؤلف من المقدمات المخيلة يسمى شعرا والغرض من ترتيب مثل هذه الاقيسة انفعال النفس وتأثيرها بمثل ذلك الترغيب والترهيب فيميل اليه او يجنب منه بمجرد ترغيبه وترهيبه فلا يتصور في ابتداء الامر كون ذلك خلاف الواقع خصوصا اذا كان ذلك الشعر على وزن لطيف وينشد بصوت طيب (قوله ومنها) اي من غيرها ايضا القضايا الوهميات وهي قضايا كاذبة في الواقع يحكم الوهم فقط بها في امور غير محسوسة (قوله وانما قيد آه) يعني المص قيد تعريفها بقوله في امور غير محسوسة لانه لو لم يقيد به لكان حكم الوهم في المحسوسات ايضا كاذبا لكون الحكم هو الوهم لكن حكمه فيها ليس بكاذب انصد يق العقل اياه فيها بل كاذب في امور غير محسوسة فقط (ج) تنقيض المقدم وهو المطاوب (قوله كما اذا حسم آه) داليل الرافعة المذكورة (هـ) حكم الوهم في المحسوسات ليس بكاذب لان حكمه فيها حكمه بحسن الحسنة في الواقع وقبح الشوهاء فيه وحسن الحسنة وقبح الشوهاء ليس بكاذب (ج) تلك الرافعة ومن الثاني ايضا بعكس الكبرى (قوله وذلك آه) اشارة الى المدعى المفهوم مما قبله وهو ان الوهم اذا حكم على المحسوسات كان حكمها صحيحا وان حكمه على غيرها كان كاذبا (وقوله لان الوهم آه) دليله مشتملا على موضوعه فيكون كبرى والصغرى هي ما بعده (هـ) الوهم اذا حكم عليها كان حكمها صحيحا وان حكمه على غيرها كان كاذبا لان الوهم قوة جسمانية للانسان بسببها يدرك الجزئيات المتزعة من المحسوسات وما يكون كذلك اذا حكم على المحسوسات كان حكمه صحيحا واذا حكم على غيرها كان كاذبا (ج) المطاوب والملازمة الاولى قد سبقا لها مثالا اننا واما الاخرى فداليلها قوله (كالحكم آه) (هـ) ان حكم الوهم على غيرها كان كاذبا لانه ان حكم على غيرها حكم مثلا بان كل موجود مشار اليه وان وراء العالم قضاء لا يتناهي اللذان هما ليسا بمحسوسين والحكم بان كل موجود مشار اليه وان وراء قضاء لا يتناهي هما كاذبان (ج) تلك الملازمة (قوله ولان الوهم آه) عطف على قوله لان الوهم قوة آه وهو دليل آخر لذلك الدعوى المدللة به (هـ) الوهم اذا حكم عليها كان حكمها صحيحا واذا حكم على غيرها كان كاذبا لان الوهم مع الحس سابقان على النفس والنفس مسخرة لهما وما هو

كذلك اذا حكم عليها كان صحيحا واذا حكم على غيرها كان كاذبا (ج)
المط المذكور (وقوله حتى ان احكام آه) اثر المقدمة المذكورة قبله لان عدم
تمييز احكام الوهميات من الاوليات يشعر كونهما سابقين على النفس
في الادراك هي مسخرة لهما فعلى هذا يجوز ان يكون هو دليلا لما قبله
اعنى الصغرى المذكورة استدلالا بالاثار على مؤثره (هـ) لما كان احكام الوهم
ربما يميز من الاوليات علم ان الوهم والحس سابقان الى النفس فهي
مسخرة لهما ومنجذبة اليهما لكن المقدم حق والثاني مثله وهو تلك الصغرى
(قوله واولادفعاه) يعنى قد لا يميز الوهميات من الاوليات فيظن في بادى
النظر انها منها لكن العقل والشرع يفرقان بينهما واولا دفع العقل
والشرع وتكذيبهما احكام الوهم بقى التباس الوهميات بالاوليات ولا يرتفع
ذلك الالتباس اصلا لكنهما يدفعان ويكذبان احكام الوهم (ج) لا يبق
التباسها بها ويرتفع الالتباس فعليك التدقيق بالتفعل في تمييز مثل هذه
القضايا من الاوليات حتى لا تخطأ به (قوله وما يعرف آه) يعنى ان كذب الوهم
كما يعلم بالعقل والشرع قد يعلم ايضا بمساعدة الوهم العقل في المقدمات
النتيجة لتفويض ما حكم الوهم به وبواقفه اياه فيها فيظهر حينئذ كذب
الوهم لان ما حكمه العقل صحيح فلما وافق الوهم العقل في تلك المقدمات
وخالفه في النتيجة علم ان ما يحكم به الوهم في تلك النتيجة كاذب لمخالفته العقل
ولكونه خلاف الواقع كما يحكم الوهم بالخوف عن الموت بعد موافقته
العقل في المقدمتين اللتين تتيجان خلاف ما حكمه وهما الميت جاد والجواد
لا يخاف منه فانهما مقدمتان بديهيتان يتفق فيهما العقل والوهم وهما
تقضيان من الشكل الاول صدق قولنا الميت لا يخاف منه والعقل يحكم
هكذا على مقتضى الظاهر لكن الوهم يخالفه وينكره تلك النتيجة بل يحكم
بان الميت يخاف منه على خلاف الظاهر واولم يحكم كذلك بالخوف من الميت
لان الخوف من الميت ناش من الوهم لادخل للعقل فيه لانه خلاف مقتضاه
وبه يظهر كذب الوهم فيكون هو شاهدا ايضا على كذب ما حكمه الوهم
وهكذا الكلام في نظائره اذ كثيرا ما في مثله يغلب الوهم على العقل فيحكم
باكثر مما حكمه العقل حال كون ذلك خلاف الواقع على ما لا يخفى لكن
القياس المذكور واما مثله مقدماته من اليقنيات لا الوهميات بل تتيجته التي هي
قوله الميت يخاف منه من الوهميات فتدبر والقياس المركب من المقدمات

الوهميات اى من مثل هذه النتيجة يسمى سفسطة والغرض من ترتيب مثل
هذه الاقيسة تغليب الخصم واسكانه لانه في بادى النظر لا يعرف كونه
خلاف الواقع ولا يثبت به شىء اصلا لانه خلافه كما عرفت وحينئذ لا يخلو
عن فائدة لان في تغليب الخصم واسكانه فائدة ما خصوصا اذا كان الخصم
معاندا مبطالا لكن اعظم فائدته انه اذا علم الوهميات وميزها عن الاوليات
يحترز بسببه عن تغليب الغير اياه فلا يغتر كيد الغير وحيلته (قوله المغالطة
آه) شروع ايمان القياس الاخير من الاقيسة الخمسة التي هي بحسب المادة
يعنى ان المغالطة قياس فاسد وفساده اما ناش من صورة القياس واما من مادته
ولا يخلو عنهما لانهما اما ان يكون فسادا من عدم كونه على هيئة منتجة بسبب
اختلال شرط من شروطه مثلا واما يكون فسادا من كون المطلوب متحد
مع بعض مقدماته لكونه حينئذ مصادرة على المطاوب او من كون بعض
مقدماته كاذبة شبيهة بالصادقة من حيث الصورة او المعنى وعدم كونه
على هيئة اه هو من جهة الصورة وكون المطاوب متحدا معه وكون بعضها
كاذبا به من جهة المعنى (ج) المط والصغرى المردة منظور فيها
وما بعد دليلها (هـ) المغالطة اما ان تكون فاسدة من عدم كونها على هيئة
آه واما تكون من كون المط متحدا معها او كون بعضها كاذبا لانه اما يكون
الكبرى الشكل الاول جزئية اه مثلا واما قولنا كل انسان بشر وكل بشر
ضحاك واما قولنا الصورة الفرس المنقوش في الجدار انها فرس وكل فرس
سهل واما قولنا كل انسان وفرس فهو انسان وكل انسان فرس فهو فرس
واذا كان الكبرى الاول جزئية مثلا يكون فاسدا من عدم كونه على هيئة آه
وقولنا كل انسان بشر آه فاسد لكون المطاوب متحدا مع بعض المقدمات
وقولنا انه فرس آه فاسد بسبب كون مقدماته كاذبة شبيهة بالصادق
بمن حيث الصورة وقولنا كل انسان وفرس فهو انسان آه فاسد بسبب
كون مقدماته كاذبة شبيهة بالصادق من حيث المعنى (ج) تلك
الصغرى ويجوز ان يرتب غير هذا الترتيب ايضا على ما لا يخفى وهذه الاقيسة
الثلاثة التي ذكرت للتشيل الاولان منها من الاول وفسادهما ظاهرا لكون
الاول مصادرة على المط والثاني صورة منقوشة وليس بفرس واما الثالث منها
فى الثالث واثبت فسادا بقوله والغلط آه اى الغلط فيه عدم كون الموضوع
موجودا لانه انما يكون موجودا لو وجد شىء يصدق عليه انه انسان وفرس

مع الكثرة لم يوجد الشيء الذي يصدق عليه الانسان والفرس معا (ج) المط
(قوله وكوضع آه) عطف على ما قبله من تمثيل ككون الفساد من
جهة المادة مع انه مثال كون الفساد من جهة الصورة كما سيورده الشارح
لان فساد قولنا الانسان حيوان والحيوان جنس من عدم كون كبراه
كلية لان كبراه طبيعية وهي ليست بكلية وهكذا امثاله من المغالطات مثلا
زيد انسان ر الانسان كلي وهما يقتضي ان يتجعا ان زيدا كلي مع انه جزئي
ولم ير الفساد فيهما في الظاهر مع انها فاسدان لكون الكبرى فيه
طبيعية وحينئذ ينتفي شرطه الاول على ما لا يخفى وقد يعبر امثال هذا القياس
(هـ) الجنس ثابت للحيوان والحيوان ثابت للانسان (ج) الجنس ثابت
للثابت الانسان والثابت للثابت له ثابت له (ج) المطلوب مع ان المقدمة
الاجنبية كاذبة لان الثابت للثابت للشيء لا يلزم ان يكون ثابتا لذلك الشيء
(قوله وكأخذ آه) تمثيل لها ايضا اي قديوخذ القضايا الذهنيات مكان
الخارجيات وبالعكس كالثاني المذكورين لهما فيظن انهما صادقان
لكنهما كاذبان ولهذا كانت نتيجتهما كذبة وسبب اراد الامثلة الكثيرة
للمغالطة هو بيان ان اسباب المغالطة في القياس كثير بعضها لا يشابه
بعضها كما ترى وكلها فاسد كذب لا يثبت به شيء اصلا وان كان صورة
بعضه صورة الصادق كما عرفت (قوله وفي اخذ آه) اراد على جعل وضع
الطبيعية مقام الكلية من باب فساد المادة كما اشترنا اليه يعني جعل المصنف
هكذا ليس بمستقيم لانه لو كان مستقيما لكان الفساد الكائن فيه من جهة
المادة لكنه ليس من جهتها (ج) المطلوب (وقوله لان الفساد آه) دليل
الرافعة (هـ) الفساد فيه ليس من جهتها لان الفساد فيه من جهة اختلال
شرط الانتاج الذي هو كلية الكبرى كما عرفت والفساد من اختلال ذلك
الشرط فساد من جهة الصورة (ج) فساد من جهة الصورة وما هو من
جهتها ليس من جهة المادة (ج) تلك الرافعة ويجوز ان يقرر الثاني منهما
من غير متعارف ومن الثاني وان يستدل به على تلك الرافعة ببسطا وان يكون
هذا القول رافعة للقياس الاول وحينئذ يرتب قياس واحد وكلها معلوم
(قوله ومن يستعمل آه) بيان الاصطلاح يعني المستعمل للمغالطة حال
كونه عارفا بتلك المغالطة فاما يكون سوفسطائيا واما يكون مشاغيبا لان
المستعمل لها اما يقابل بها حكما واما يقابل بها جدليا ان قابل بها حكما

يكون سوفسطائيا وان قابل بها جدليا يكون مشاغيبا (قوله اجزاء العلوم اه)
اي اجزائه منحصرة في ثلاثة وهي موضوعاتها ومبادئها ومسائلها لتوقفها
عليها فيكون كل علم عبارة عن ثلاثة وهي موضوعها ومبادئها ومسائلها
بل عبارة عن واحد وهو المسائل ولهذا قالوا حقيقة كل علم مسائل ذلك
العلم لكن لما كان تمايز العلوم بعضها من بعض بحسب تمايز موضوعاتها بعد
الموضوعات من اجزاء العلوم وكذا المبادئ لتوقف مسائل العلوم عليها
اما بيان الموضوع فقد عرف في صدر الكتاب لكن موضوع العلم اما امر
واحد ككون العدد موضوعا لعلوم الحساب او امور متعددة لكن تلك الامور
المتعددة لا يصلح ان تكون موضوعا لعلوم مطلقا بل بشرط ان تكون تلك
الامور مشتركة في امر واحد حال كون ذلك الامر الواحد ملاحظا في جميع
مباحث ذلك العلم كوضوعات هذا الفن فانها امور متعددة لانها هي
المجهولات النصوصية والنصديقية وهي مشتركة في امر واحد وهو الاتصال
الى مطلوب مجهول والاتصال اليه يلاحظ في جميع مباحث المنطق ومثل
هذه الامور المتعددة يصلح ان تكون موضوعا لعلوم واحد لا شرا كلها في امر
واحد فكان موضوعه على هذا واحدا لا متعددا والثالث ان دليلا التزديد
(هـ) الموضوع في العلوم اما امر واحد او امور متعددة حال كونها مشتركة
آه لانه اما كوضع علم الحساب واما كوضع هذا الفن وموضوع
علم الحساب امر واحد وموضوع هذا الفن امور متعددة حال كونها كذلك
(ج) المطلوب (وقوله فانها اشترك آه) دليل الكبرى الاخيرة (هـ)
موضوع هذا الفن امور متعددة حال كونها مشتركة في امر واحد لان
موضوعه امور متعددة مشتركة في الاتصال الى مطلوب مجهول والاتصال
اليه هو امر واحد آه (ج) من الغير المتعارف تلك الكبرى (قوله والالجاز
اه) دليل الدعوى المفهومة من قوله فلا بداه اعني قيد الامور المتعددة
حتى يظهر فائدة ذلك القيد (هـ) اذا كان موضوع العلم امورا متعددة يلزم
ان يكون تلك الامور مشتركة في امر واحد ملاحظا في جميع مباحثه لانه اذا
كان موضوعه امورا متعددة ولم يلزم ذلك جازا ان يكون العلوم المتفرقة علما
واحدا لكن التالي باطل فثبت نقيض المقدم وهو المط حاصله ان موضوع
علم واحد مثلا ان كان واحدا فيها ونعمت وان كان امورا متعددة يلزم
ان يكون تلك الامور مشتركة في امر واحد شامل لجميع مباحثه حتى يكون

موضوعه ايضا في المال واحدا ويمتاز بسببه عن سائر العلوم ولو جاز ان يكون
 علما موضوعه امور متعددة مطلقا من غير تقييد بكونها مشتركة
 في امر واحد لكان جميع العلوم علما واحدا لان لكل واحد منها موضوعا
 مغاير للموضوع الآخر فيكون الكل علما واحدا وموضوعه امور متعددة
 فلا يمتاز بعضها عن بعض مع انه خلاف الظاهر فعلى هذا ينظر الى
 الموضوعات فاما تكون واحدا او امورا متعددة مشتركة في امر واحد وح
 يكون ذلك علما واحدا ايضا على ذلك التقدير وان كانت متعددة غير مشتركة
 فيه يكون كل واحد منها موضوعا للعلم واحدا غير ان العلم واحد ولهذا يقال
 تمايز العلوم بحسب تمايز لموضوعات فتأمل (قوله واما المبادئ اه) شروع
 لبيان حال الثانية من اجزاء العلوم وهي التي يتوقف عليها مسائل العلوم
 كما يتوقف عليها العلم من حيث كونها جزأه وهي اما مبادئ حال كونها
 تصورات محض لاحكام معها اصلا وهي تعريفات موضوعات العلم واجزاؤها
 وجزئياتها واعراضها الذاتية والضمائر التي فيها راجعة الى الموضوعات
 واما مبادئ حال كونها تصديقات وهي اما بيينة بنفسها اي بديهية لا تحتاج
 الى بيان واما غير بيينة بنفسها بل تحتاج الى بيان ان كانت بيينة بنفسها
 تسمى تلك المبادئ التصديقات علوما متعارفة كالمثال المذكور فان كون
 المقادير المتساوية شيئا مساويا بديهية وان كانت غير بيينة بنفسها فاما ان
 يتيقن المتعلم لها بحسن الظن بلا احتياج الى البيان واما ان يتلقى ذلك
 المتعلم تلك المبادئ التصديقات بالانكار والشك (ج) المبادئ التصديقات
 اما تسمى علوما متعارفة واما ان يتيقن المتعلم لها بحسن الظن واما ان
 يتلقاها حال كونه منكرا او شاكا فيها فان يتيقن لها بحسن الظن سميت
 اصولا لموضوعة كالمثال المذكور فانك اذا قلت في علم الهندسة قد ثبت
 وصلنا بين نقطتين بخط مستقيم امكن ان يذهبه المتعلم من غير اراد دليل
 عليه وان كان هو غير يقين بنفسه اذا الدليل يطلب بطلب المخاطب فاذا
 سلمه لا يحتاج اليه وان كان نظريا في نفسه كما كان الامر كذلك في سائر
 النظريات وان تلقاها حال كونه منكرا او شاكا فيها سميت مصداقات
 وحيث نذكر ان يورد عليها دليلا حتى يزول انكاره وشكه كالمثال المذكور
 (قوله وفي كونه اه) اعتراض على جعل المص الموضوع جزأ من العلم على حدة
 يعني ان الموضوع لا يكون جزأ من العلم على حدة لان الموضوع اما اراد به

التصديق بموضوعيته واما اراد به تصور الموضوع ان اراد به التصديق
 بموضوعيته لا يكون الموضوع من اجزاء العلم بل يكون حيث من مقدمات
 الشروع كما مر في صدر الكتاب وان اراد به تصوره بكون من المبادئ
 فلا يكون جزأ آخر بالاستقلال (ج) اما لا يكون الموضوع من اجزاء العلوم
 واما لا يكون جزأ آخر بالاستقلال واما ما كان لا يكون جزأ من العلم على حدة
 (ج) المطلوب وهو قياس مركب من مركبي غير متعارف اول الاستثنائي
 لان نتيجة الاول قد كانت مقدمة استثنائية للثاني حال كونها مقدمة على المقدمة
 الشرطية وهو ظاهر وقد مر امثاله فتذكر فيكون حاصل الاعتراض ان
 الموضوع اما لا يكون جزأ من العلم اصلا واما لا يكون جزأ منه لا بالاستقلال وح
 يثبت المطلوب اذ مطلوب السائل هو عدم كون الموضوع جزأ من العلم
 على حدة سواء لم يكن جزأ منه اصلا او كان ولكن لم يكن على حدة فعلم
 منه ان التقى مسلط تارة على المقيد وهو كونه جزأ منه وتارة على قيده وهو
 قوله على حدة على ما لا يخفى فالتناسب لهذا الاعتراض ان يكون قبل قوله
 واما المبادئ عقيب ذكر الموضوعات لانه وارد عليها لكن لما كان بيانه
 موقوفا على معرفة المبادئ لما عرفت من الدليل المذكور اوردناه هنا (قوله واما
 المسائل اه) اي المسائل التي كانت جزأ من العلم ايضا هي المطالب التي يبرهن
 عليها في العلم ان كانت نظرية يحتاج الى الكسب اعني القضايا المستورة
 في الكتب حال كونها مقاصد فعلى هذا لا يكون خطبة الكتب وديباحتها
 والتعريفات والتقسيمات المذكورة فيها واما مماثلها من المسائل لعدم كونها مطالب
 تأمل ولما كانت المسائل عبارة عن المطالب والحال ان المطالب قضايا لازم
 علينا ان نبين ان تلك المسائل من اي شيء تتركب فقال (اما موضوعاتها اه)
 يعني موضوعات مسائل العلم ان تكون موضوع ذلك العلم بعينه واما لا يكون
 موضوع المسئلة موضوع العلم ايضا لكنه مع عرض ذاتي لذلك الموضوع
 واما لا يكون موضوع المسئلة نوع موضوع العلم فقط واما لا يكون موضوع
 المسئلة نوع موضوع العلم مع عرض ذاتي لذلك النوع واما لا يكون موضوع
 المسئلة عرضا ذاتيا للموضوع العلم واما لا يكون نوع عرض ذاتي له لان موضوع
 المسئلة اما لا يكون كوضوع قولنا كل مقدار اما مشارك او مبين واما كوضوع
 قولنا كل مقدار وسط في النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان واما كوضوع

قولنا كل خط يمكن تنصيفه واما كوضوع قولنا كل خط قام على خط
فان زاويتي جنبه قائمتان او متساويتان لهما واما كوضوع قولنا كل مثلث
فان زواياه مثل قائمتين واما كوضوع قولنا كل مثلث متساوي الساقين
فان زاويتي قاعدته متساويتان وموضوع قولنا كل مقدار اما مشارك
او مبين مثلا هو موضوع العلم بعينه وموضوع قولنا كل مقدار وسط
في النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان هو موضوع العلم مع عرض ذاتي له
وموضوع قولنا كل خط يمكن تنصيفه هو نوع موضوع العلم وموضوع قولنا
كل خط قام على خط فان زاويتي جنبه قائمتان او متساويتان لهما هو نوع
موضوع العلم مع عرض ذاتي له وموضوع قولنا كل مثلث فان زواياه مثل
قائمتين هو عرض ذاتي له وموضوع قولنا كل مثلث متساوي الساقين آه
هو نوع عرض ذاتي له (ج) المطلوب المردد وهكذا موصوله لكن الكبريات
الست منظور فيها دليل كل منها ما بعده ما عدا السادسة فان دليلها
مطوية (هـ) موضوع قولنا كل مقدار اما مشارك او مبين هو موضوع العلم
بعينه لان موضوع قولنا هذا هو المقدار والمقدار هو موضوع العلم (ج)
تلك الكبرى الاولى وكذا موضوع قولنا كل مقدار وسط في النسبة فهو ضلع
ما يحيط به الطرفان هو موضوع العلم مع عرض ذاتي لان موضوع قولنا هذا
هو المقدار مع الوسط في النسبة والمقدار موضوع العلم والوسط في النسبة
عرض ذاتي (ج) تلك الكبرى الثانية وكذا موضوع قولنا كل خط يمكن
تنصيفه نوع موضوع العلم لان موضوع قولنا هذا هو الخط والخط نوع
من المقدار والمقدار موضوع العلم (ج) تلك الكبرى الثالثة وهكذا
موصوله وكذا موضوع قولنا كل خط قام على خط فان زاويتي قائمتان
او متساويتان لهما هو نوع العلم مع عرض ذاتي له لان موضوع قولنا هذا
هو الخط مع قيامه على خط والخط نوع من المقدار الذي هو موضوع
العلم وقيامه على خط هو عرض ذاتي لذلك النوع (ج) تلك الكبرى الرابعة
وكذا موضوع قولنا كل مثلث فان زواياه مثل قائمتين هو عرض ذاتي
لموضوع العلم لان موضوع قولنا هذا هو المثلث والمثلث عرض ذاتي
للمقدار الذي هو موضوع العلم (ج) تلك الكبرى الخامسة ويجوز ان يرتب
هذا ايضا مرسوما موصولا ومفصلا وكذا موضوع قولنا كل مثلث

متساوي الساقين فان زاويتي قاعدته متساويتان هو نوع عرض ذاتي
لموضوعه لان موضوع قولنا هذا هو مثلث متساوي الساقين والمثلث
المتساوي الساقين نوع عرض ذاتي له (ج) الكبرى السادسة (قوله
وبالجملة آه) يعني هذه المذكورات لبيان موضوع المسئلة بالتفصيل
واما الجملة فهو ان موضوع المسئلة في علم من العلوم اما يكون موضوع
ذلك العلم بعينه سواء كان وحده او مع انضمام عرض ذاتي له اليه
واما يكون موضوع المسئلة جزئياتها اي انواع موضوعات ذلك العلم
وهو ايضا سواء كان وحده او مع انضمام عرض ذاتي لها اليها واما يكون
موضوع المسئلة عرضا ذاتيا لموضوع ذلك العلم واما يكون موضوع
المسئلة جزئياتها اي نوع عرض ذاتي لموضوع ذلك العلم فلا يخلو
موضوع العلم عن هذه الست فتأمل في هذه القاعدة واجرها في مسائل
العلوم وذلك انما يكون بعد فرق مسائله عن غيره وضبط هذه القاعدة
على ما لا يخفى (قوله واما محمولاتها آه) قد عرفت ان موضوعات المسائل
لا بد ان تكون من احدى هذه الست المذكورة فلا يخلو عنها واما محمولاتها
فهى الاعراض الذاتية لموضوع العلم دائما لكن لا بد ان تكون
تلك الاعراض الذاتية خارجة عن موضوعاتها فلا يجوز ان تكون
الاعراض الذاتية الكائنة محمولات المسائل جزأ من موضوعاتها
ولا عينها لان ثبوت اجزاء الشيء له وثبوت الشيء على نفسه بينة يمنع
ان يكون مطلوبا بالبرهان فينحصر المحمولات في كونها اعراضا
ذاتية لموضوع العلم حال كونها خارجة عن موضوعاتها فعلى هذا
يكون مسائل العلوم مركبة من احدى الموضوعات الست المذكورة
ومن المحمولات الاعراض الذاتية لموضوعه هذا حاصل المقام
واما تصويره فقوله لامتناع آه دليل المدعى المفهوم من قوله فلا بد آه
(هـ) الاعراض الذاتية الكائنة محمولات المسائل يلزم ان تكون خارجة
عن موضوعاتها لانه اولم تكن خارجة عنها لكان جزأها لكنه
يمنع ان يكون جزؤ الشيء مطلوبا بالبرهان (ج) نقبض المقدم
وهو المطلوب (وقوله لان الاجزاء آه) دليل الرافعة المذكورة (هـ)

جرء الشيء يمتنع ان يكون مطلوباً بالبرهان لان جرءه بينة الثبوت له وكل
 ماهو بينة الثبوت له يمتنع ان يكون مطلوباً بالبرهان (ج)
 تلك الرافعة (هذا آخر ما كتبه الفقير بقدر عقله القصير
 غفر الله له ولوالديه ولين احسن اليهم ولين دعا
 لهم بالخير آمين وسلام على المرسلين
 والحمد لله رب العالمين

٢٢

٢

طبع في المطبعة العامرة في ربيع الاول ٢٤
 من سنة ١٢٨٧